

الهيئة المصرية
العامة للكتاب



حوليات مصر السياسية

التمهيد (٣)

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. واذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة واعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جدير بكل تقدم ورقى...







ISBN# 9789774480676
6 221149 026001



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

التمهيد: الجـزء الثالـث



الطبعة الثانية
٢٠١٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا

وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم ودراسة

د. أحمد زكريا الشلق

••

التمهيد: الجـزء الثالث

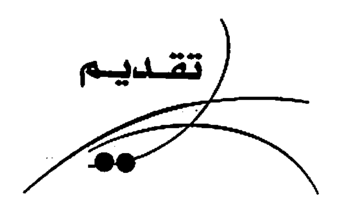




الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٢

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا؛ تقديم ودراسة: أحمد زكريا الشلق. ـ
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٢.
مج ٣؛ ٢٤سم. ـ (سلسلة تراث النهضة)
تدمك ٦ ٠٦٧ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
أ ـ الشلق، أحمد زكريا. (مقدم ودارس)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩/ ٢٠١٢
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -067 - 6
ديوى٣٢٠,٩٦٢



تقديم

يكتسب هذا الجزء، الذى تناول تطور أوضاع مصر السياسية خلال عامى ١٩٢٢ و١٩٢٣، أهمية خاصة لأنه يعرض لموضوعين على درجة كبيرة من الأهمية. أولهما: صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أصدرته الحكومة البريطانية لتمنح به مصر قدرًا من الاستقلال، حتى وإن اختلفت قيادات الحركة الوطنية المصرية فى تقدير أهمية هذا القدر؛ لأنه فتح بابًا لمزيد من المطالبة بالتخلص مما تبقى من قيود على هذا الاستقلال، تلك القيود التى تحفظت عليها الحكومة البريطانية فى نصوص هذا التصريح.. وثانيهما: حصول مصر والمصريين على دستور جديد عصرى ـ بمقياس زمنه ـ حيث اعتبر من أفضل الدساتير التى أنجزتها الحركة الوطنية، وهو دستور ١٩٢٣، الذى أصبحت مصر بموجب نصوصه مملكة دستورية لأول مرة فى تاريخها المعاصر، يستند نظام الحكم فيها إلى دستور ينظم السلطات، ويفصل بينها، وتحكمها وزارة مسئولة أمام برلمان منتخب بموجب قانون يحدد أسس تكوين مجلسين لهما سلطة التشريع والمراقبة...

لقد عرض أحمد شفيق باشا لهذين التطورين عرضًا مفصلاً بنصوص الوثائق، شارحًا الظروف والملابسات التى أفضت إليهما، بل الأسرار التى أحاطت بهما. فشرح دور عبدالخالق ثروت ورفاقه السياسيين فى إحراز تصريح فبراير، كما تعرض لهذا التصريح بالنقد والتحليل، سواء من قبل القوى السياسية المؤيدة له، أو المعارضة، وعلى رأسها سعد زغلول وقيادات الوفد.. وكذلك أبان عن رأيه هو كمؤرخ، فضلاً عن آراء الصحافة. كما شرح كيف تم وضع التصريح موضع التنفيذ، ومدى تأثيره على وضع مصر السياسى وقضيتها الوطنية..

وبالمثل تناول شفيق الظروف التاريخية التى أدت إلى وضع المطلب الدستورى للحركة الوطنية موضع التنفيذ، فتابع كيف شكلت وزارة عبدالخالق ثروت لجنة لإعداد الدستور، وانتقد تكوينها، وأوضح أسلوب عملها، وما عانته من تدخلات

القصر للتضييق على سلطة الأمة لحساب سلطة الملك فى نصوصه، وكيف أثر ذلك على تدهور علاقة ثروت بفؤاد وكان من أهم أسباب استقالته. وتابع شفيق باشا ظروف إتمام الدستور وإعلانه، ونشر نصه، وكذلك نص قانون الانتخاب... المهم أنه لم يكتفِ بنشر النصوص، وإنما سجل مواقف جميع القوى السياسية من الدستور، ونظرة الصحافة والرأى العام، بل لم يبخل على القراء برأيه هو.

وسيلاحظ القارئ أن أحمد شفيق لم يغفل أية حادثة أو واقعة من وقائع مصر السياسية خلال هذين العامين (١٩٢٢-١٩٢٣)، فتابع رحلة اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى إلى السودان، وانتقد المؤرخ تهاون وزارة عبدالخالق ثروت فى هذا الأمر، معتبرًا أن اللورد يسعى لتوطيد أقدام بلاده - دون مصر - فى السودان، كما أخذ على الوزارة تشددها ضد القوى السياسية المعارضة وتضييقها على نشاطها.. وقد عرض كذلك الظروف التى أدت إلى تجمع خصوم الوفد والمنشقين عليه وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن فى أكتوبر ١٩٢٢، وبدايات نشاط هذا الحزب.. كما تابع المؤلف أحوال وأخبار سعد زغلول ورفاقه فى المنفى، حتى عودتهم إلى مصر، واستعدادهم لخوض معركة الانتخابات. ومن الموضوعات التى تناولها كذلك رصده لمواقف الخديو عباس حلمى الثانى من أحداث مصر ووقائعها، وعرضه لمسألة تصفية أملاكه، وللقوانين المتعلقة بالأسرة المالكة.. كما عرض لموقف القوى السياسية من مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، وغيرها من الموضوعات المهمة فى حركة مصر السياسية.

وكعادته، لا يقدم شفيق الأحداث والوقائع دون نظر وتحقيق ومقارنة ونقد لكل ما استطاع جمعه من نصوص ووثائق ومصادر، مع إبداء رأيه فى كل ذلك بروية ووعى، مؤمنًا كذلك بأنه يقدم مادة علمية ثرية للمثقفين والكتاب ومؤرخى المستقبل، خدمة لوطن أحبه وأخلص له.

والله المستعان..

أ.د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»
وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس
اول سبتمبر ٢٠١٢



إلى ابنائى واحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم رجال المستقبل، أهدى مؤلفى هذا. آملاً أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر. وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

شوال سنة ١٣٤٦هـ - مارس سنة ١٩٢٨

■ ■



أتقدم إلى القراء الكرام بالجزء الثالث والأخير من تمهيد حوليات مصر السياسية، ولست أرجو بعد ما بذلت من جهد وعناء، فى سبيل تدوين الحوادث، وتسجيل العظائم، متجنبًا الحكم فيها إلا بمقدار ما تدفعنى إلى ذلك ضرورة المؤرخ الأمين، غير متحيز لجانب دون الآخر فمازالت علة التاريخ الزيغ والميل مع الهوى، وإنى أحمد الله تعالى الذى برّأ هذه النفس الضعيفة من دائهما.

لست أرجو بعد هذا كله إلا حسن المثوبة من الله تعالى، وجميل الذكر من الآخرين.

وقد سجلت فى هذا الجزء الحوادث التى ابتدأت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما أعقبها إلى أن أعلن الدستور وأجرى الانتخاب وسأبتدى بعد ذلك فى (حوليات مصر السياسية) التى سيكون مستهلها العام البرلمانى عام ١٩٢٤م وسأخصص لكل عام مجلدًا مستقلاً، وآمل بعون الله تعالى أن يظهر منها فى هذه السنة أكثر من جزء.

وبعد فإنى أدع الحكم للقراء الكرام، الذين كان من تشجيعهم وإقبالهم حافزٌ لى على إتمام هذا العمل الشاق.

ولعلّى لا أكون قد أفرطت ولا فرّطت فطريقى القصد والاعتدال رجاء أن يقوم عملى هذا ببعض النفع للشبيبة التى هى ذخر البلاد وعمادها والسلام.

أحمد شفيق

■■

تمهيد

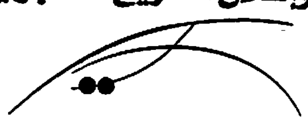
الباب الأول

- عودة اللورد أللنبى من إنكلترا وإعلان تصريح ٢٨ فبراير
- تأليف وزارة ثروت باشا
- مناقشة مجلس النواب البريطانى فى تصريح ٢٨ فبراير
- إعلان استقلال البلاد المصرية
- ثروت باشا والرأى العام

■ ■

الفصل الأول

عودة اللورد أللنبى من انكلترا
وإعلان تصريح ٢٨ فبراير



السياسة المنتظرة:

كان الناس ينتظرون قدوم اللورد أللنبى إلى مصر بفارغ الصبر. ويتطلعون إلى الوقوف على ما يأتى به من سياسة جديدة تغير وجه المسألة المصرية. طبقًا لما قرءوه من الأنباء البرقية ومن أقوال الجرائد مصرية وانكليزية.

فلما غادر اللورد أللنبى لندره فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢. بعث المركيز كرزن، وزير خارجية إنكلترا، إلى دار الحماية بالبرقية التالية:

«أرسل إليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية:»

(أ) «تصريح بانتهاء الحماية على مصر. وستطلب حكومة جلالة الملك إلى البرلمان أن يوافق عليه»..

(ب) «كتاب ترفعه إلى السلطان عند إبلاغ عظمته التصريح السابق»..

«وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل للاستقلال الذى نالوه الآن. وأنهم سيبرهنون، باستعمالهم إياه، على أن الثقة التى وضعت فيهم ليست فى غير محلها»..

ثم أبلغ رئيس الوزارة البريطانية سياسة حكومته الجديدة إلى رؤساء حكومات ممتلكاتها فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ بالبرقية الآتية «وهذا هو تعريبها:»

«يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن، بالاتفاق التام مع لورد أللنبى، إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر. وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الإمبراطورى. وهو ينفذ المبادئ التى وضعت وقتئذ»..

«وقد أُبلغتم، من قبل، شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر. وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قمعت بسهولة. وارتُكبت بعض جرائم القتل السياسية. وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية. ولإحداث إضراب عام بين مستخدمى الحكومة. ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل. وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون. وهم الآن فى طريقهم إلى سيشل»..

«وفى خلال هذا مضى لورد أللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة. وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنكليزية). وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالاً. وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة. مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل. وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله. إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة التى تلبث، متى انتهت الحماية، بلا أساس قانونى. وعلى الجملة تصبح رهنًا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات. ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية. ولكن اللورد أللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته مع الساسة المصريين. وأنه

لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة. فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته. وقد أدى ذلك إلى نتائج مُرْضية جدًا»..

«ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤتِ ثمرة ما. فقد تقرر أن نمضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد. أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا. وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة - يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى. ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويًا لتأمين الإمبراطورية. وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور. ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى أذنت الظروف بالنجاح. وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارًا فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم»..

«ونحن ننوى، فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية فى مصر لا يتضمن تغييرًا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر. وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وسلامتها. ولذلك فإنها (أى الإمبراطورية البريطانية) ستحافظ دائمًا، بينها وبين مصر، على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها منفعة بريطانية جوهرية. ونحن، بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقض فيها أية دولة أخرى. وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر، من جانب دولة أخرى، عملاً غير ودى. وأننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملاً عدائيًا نرده بكل الوسائل التى لدينا»..

«وسيسلم اللورد اللنبى التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير. وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه. أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة».

ولما وصل فخامة اللورد اللنبى، فى مختتم شهر فبراير، إلى القاهرة كان الاحتفال بمقدمه عظيمًا. وازدحم الناس فى ساحة المحطة وعلى جانبَى الطرق التى مرت بها عربته. وكانوا يحيونه بالتصفيق. وكانت الغبطة والبشر باديَين من مُحيَّاه.

ولم يكد يستريح من وعثاء السفر حتى قصد قصر عابدين فى الساعة الثالثة، وقدم لحضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول تصريحًا لمصر وبيانًا تفسيريًا يبين به مرامى خطة حكومته السياسية الواردة بالمذكرة الإيضاحية التى قدمها فخامته لعظمته فى ٣ ديسمبر من السنة الماضية. فاستدعى عظمته فى المساء حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا. وبعد أن حادثه فى الأمر كلفه بتأليف وزارة جديدة على أساس التصريح الجديد.

وإلى القارئ نص هاتين الوثيقتين الجديدتين:

«تصريح لمصر»

«بما أن حكومة جلالة الملك، عملاً بنواياها التى جاهرت بها، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة».

«وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية.»

«فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:»

١ - «انتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة»..

٢ - «حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتُّخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤»..

٣ - «إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك، بصورة مطلقة، بتولى هذه الأمور وهى:»

(أ) «تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر».

(ب) «الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة».

(ج) «حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات».

(د) «السودان».

«وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن».

«تبليغ»

«من المندوب السامى إلى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية - القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»

«يا صاحب العظمة».

١ - «أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية، التى قدمتها لعظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر، مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها. وهو ما آسف له أشد الأسف».

٢ - «ولقد يخال المرء، مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة، أن كثيرًا من المصريين أُلقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف عن الأمانى المصرية. وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها».

٣ ـ «غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة. بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكمًا. وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى».

٤ ـ «وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة. فقد غاب عنهم أن إنكلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر. خصوصًا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية. على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة. والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية سائرة إلى التحسن. هذا من جانب. ومن جانب آخر، فكما قيل فى المذكرة، سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية».

٥ ـ «أما أن تكون إنكلترا راغبة فى التدخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية، ولا تزال تقول، إن أصدق رغبتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم. ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى. وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتَى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم تَرْمِ بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شئون مصر. وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية».

٦ ـ «هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية. ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية».

٧ - «فإذا كانت هذه هى نوايا إنكلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنكلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحًا ترغب فيه إنكلترا كما تتوق إليه مصر. أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر. وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتُّخِذت إخيرًا أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها. فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدًا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روعى، بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير، مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص».

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا. وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائيًا مُرْضيًا».

٩ - «وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر».

١٠ - «أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى».

- «وإذا أبطأ، لأى سبب من الأسباب، إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع

ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا، فإننى أود أن أحيط عظمتكم علمًا بأننى ـ إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ـ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية».

١١ ـ «فالكلمة الآن لمصر. وإنه ليُرجى أنها، وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها، تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء».

«ولى مزيد الشرف.. إلخ».

«اللنبى (فيلد مارشال)»

وهذا نص الإرادة السلطانية بتشكيل الوزارة الثروتية:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا»

«إن القرار الذى أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بإنهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز. وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد. ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها».

«ونظرًا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية. ولما لنا من الثقة التامة بكم. وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور، قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم. وقد أصدرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض المشروع لجنابنا لصدور مرسومنا العالى به».

«ولما كان من أجَلِّ رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون أول ما تُعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام».

«وإنَّا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان».

«صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ وأول مارس سنة ١٩٢٢».

وهذا هو جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا:

«يا صاحب العظمة»

«أتقدم إلى سُدَّة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية إذ عهدت إلىَّ بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة».

«وإنى لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقبلوا مشاركتى فى العمل وهم:»

«إسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية».

«وإبراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية».

«وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف».

«ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية».

«ومحمود شكرى باشا لوزارة الزراعة».

«ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية».

«وحسن واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية».

«وواصف سميكه بك لوزارة المواصلات».

«وقد احتفظت بوزارتى الداخلية والخارجية».

«فإذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه».

«يا صاحب العظمة»

«لم يكن لزملائى ولى، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال، إلا أن نقر الوفد الرسمى، الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى، على ما فعل. فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته. فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها».

«غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرًا كثيرًا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة. إذ إنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين، لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالاً وقبل أى اتفاق فحسب، بل لأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق».

«أما وقد خبرنا هذا الدور بجد فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى بأن ليس لها، فى سبيل ضمان مصالحها، من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا. وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلّها أثرًا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود».

«على أن الوزارة ترى أنه، لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها، يجب أن تؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة».

«ولذلك فإن الوزارة، عملاً بأوامر عظمتكم، ستأخذ فى الحال فى إصدار مشروع دستورى طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث. وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل».

«وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية. وإنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمنع معه جميع التدابير الاستثنائية. إذ قد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أُبلغتا أخيرًا إلى عظمتكم».

«وستتخذ الوزارة، بلا إمهال، ما يدعو إليه الأمر فى ذلك من التدابير. كما أنها ستبذل جهدها، اعتمادًا على حسن موقف الأمة، فى الحصول على الرجوع عما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية».

«هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيمين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج».

«ونظرًا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية. وسيكون رائدها فى إدارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها».

«والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر، فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها، هو أن تُقْبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب. وأن تأخذ بدواعى النظام وتلزم جانب الحكمة».

«والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجَلّ أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية. وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد. وإنها لترجو أن يجىء مكللاً لمجهود البلاد».

«وإننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

«القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ أول مارس سنة ١٩٢٢».

فصدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة الجديدة فى نفس هذا اليوم.

ولا يسعنا إلا القول هنا بأنه كان، ولا يزال، لهذا التصريح من القيمة ما لا ينكره عاقل. وسواء أعترف بها المعترفون أم لم يشاءوا الاعتراف فإن مصر قد اجتازت بمقتضاه طورًا جديدًا من أطوار حياتها السياسية. بل مرحلة كان لها أثر فى كيانها.

ولقد كانت الأغلبية الساحقة من الأمة فى حالة تهيج فى الأعصاب شديدة الحذر من كل تدبير انكليزى. بل من المستطاع أن يقال إن الأمة كانت عديمة الثقة بالانكليز. تنفر كل النفور من كل سياسة جديدة لأنها كانت تعتبر بقاء سعد باشا ورفاقه فى ديار المنفى دليلاً على عدم إخلاص تلك السياسة. فكان الرأى السائد فى مصر إذ ذاك يميل إلى النفور من الوزارة وتخطئة ثروت باشا فى قبول تأليفها. اللهم إلا نفرًا ممن كانوا ينتمون إلى سياسته التى كانوا يبالغون فى حسناتها.

أمّا وقد انقضى ذلك الزمان وتأثيره على عواطف الشعب بحيث ما كان يستطيع الحكم على الأمور بنزاهة وحياد. فيحق لنا أن نحلل هذا التصريح ونعطيه حقه من البحث لنتبين ما كان منه فى صالح البلاد وما كان مضادًا لأمانيها.

إن الموقف الذى يبدو بعد هذا التصريح ـ دون أن يجهد الإنسان نفسه فى استكشاف ما اختبأ وراء ألفاظه من المعانى الخفية المقصودة ـ هو موقف تحفظ وحذر من ناحية الحكومة البريطانية. إذ نرى الانكليز، مع رغبتهم فى تسوية الأمور، لم يسرفوا فى الثقة بالمصريين كما أنهم لم يبالغوا فى عدم الثقة بهم.

ومع هذا فلا مشاحة فى أننا قد اجتزنا مرحلة سياسية كبرى بهذا التصريح. فإن الحكومة البريطانية تقول فيه: «انتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة». فإذا لم يعقب هذا التصريح بيان تتميمى مفسر

ومقيد فى آن واحد، فقد تكون مصر قد حققت به كل أمانيها القومية من الوجهة القانونية. ولكن هذا التسليم المطلق لم يكن منتظرًا من الحكومة البريطانية. ولم تكن الأمة لتؤمل الوصول إليه من غير شرط ولا قيد. فالحماية إذًا أصبحت غير موجودة من الوجهة القانونية وأصبحت سيادتنا الخارجية والداخلية مقررة.

غير أن الواقع يخالف الوجهة القانونية لأنه قد بقيت من الحماية آثار لا سبيل إلى إنكارها. وهذا ظاهر ظهورًا جليًا من التحفظات التى استمسكت بها الدولة البريطانية. وهى (أولاً) «تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة» (الأمر الذى يقتضى تنفيذه وجود قوة عسكرية بالبلاد). (ثانيًا) «حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات» (الأمر الذى يقتضى ضرورة وجود موظفين بريطانيين فى وزارتى الحقانية والمالية).

نعم إن هذه التحفظات ستكون محلاً لمفاوضات تتم بين البلدين على أمل الوصول بشأنها إلى اتفاق. ولكن، كيفما تكن الحال، فإن آثار الحماية باقية. قد يتم الاتفاق عليها وقد لا يتم.

وإذا نظرنا إلى الموقف الذى أوجدت الوزارة نفسها فيه نجده ليس مما تُحسد عليه؛ لأنها تحملت أمام الأمة الغاضبة مسئولية ما ينتج عن قبولها مساند الوزارة بعد التصريح البريطانى الذى لم يعترف به سواها ونفر قليل من أتباعها. مع أن موقف الوزراء قد يكون له من حسن الأثر أو سوئه حسبما يتبعون من الخطط الملائمة لوجهات النظر الوطنية أو المضادة لها.

أما موقف الأمة حيال هذا التصريح ـ رضيت به أم لم تَرْضَ ـ فإنها أصبحت أمام أمر واقع. لا سبيل لها للتملص منه. وغدت تسير بمقتضى هذا الموقف فى طريق جديد لا ريب أنه أقل صعوبة وأندر عقبات من الطرق التى سلكتها. بل هو طريق واضح لم يكن من الحزم إضاعة لحظة واحدة فى السير فيه.

وعلى كل، فإن يوم ٢٨ فبراير قد اقترن بعظيم الحوادث السياسية التى كان لها من الأثر فى تاريخ مصر السياسى ما لا تمحوه الأيام والليالى.

أقوال الجرائد المصرية فى تصريح ٢٨ فبراير:

وكان من الطبعى أن يرهف أرباب الصحف، فى مصر والخارج والمشتغلون بالأمور السياسية، أقلامهم لنقد الحالة الجديدة أو تحبيذها. كل تبعًا لوجهة نظره.

ومع أننا لاحظنا أن أكثر الصحف المصرية قد جنح إلى جانب التحفظ وعدم التهور فى التعليق على هذه الوثائق، فإننا نستطيع أن نقول إنها كانت فى جملتها ترى بأن مصر لم تحقق كل آمالها. ولكنها قد خطت بهذا التصريح خطوة لا يُستهان بها فى سبيل الوصول إلى أمانيها.

فقالت (الأهرام): «فلم يقل من المصريين قائل إنًّا بهذا التصريح لم ننل شيئًا. ولكنه لم يقل من المصريين قائل، حتى المرسوم السلطانى وحتى الوزارة ببرنامجها، إننا نلنا كل شىء ونلنا ما نتمنى».

«فانتهاء الحماية وتقرير الحكم الدستورى والإعلان بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة أمور جوهرية بلا شك ولا ريب اشترطها ثروت باشا ليقدم على تأليف الوزارة. فلا تنقص من أهميتها أنها وردت فى مشروع ملنر وكرزن مقابل التسليم لهم بالضمانات. ما دمنا لم نسلم لهم بشىء ولم نعطهم شيئًا». وقد رأت أننا عدنا إلى الحالة التى كنا عليها قبل الحرب دون أن نكون مقيدين بالسيادة التركية. ثم قالت: «على المصريين، أنفسهم بعد ذلك، أن ينتفعوا من القليل الذى حصلوا عليه لتحقيق الكل الذى يصبون إليه».

وقالت جريدة الأخبار: «إن بريطانيا، بتصريحها لأول مرة بعد الحرب، بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، قد أدخلت تغييرًا أساسيًا فى السياسة التى اتبعتها حتى الآن بإزاء مصر. وإن هذه (الميزة الأدبية الكبرى) هى نتيجة المجهودات الوطنية. ولكنها، على كل حال، ليست إلا ميزة أدبية. لأن وجود

الجيوش البريطانية فى الأراضى المصرية يعتبر تعديًا ظاهرًا على استقلال مصر». ثم طالبت بضرورة تبليغ التصريح البريطانى للدول.

أما جريدة (وادى النيل) فقد أنست فى تبليغ الحكومة البريطانية للأمة المصرية روح الميل إلى المصالحة والاتفاق. إلا أنها رأت أن هذه الوثيقة لم تأتِ بتغيير أساسى فى المبادئ التى عُرضت فى مشروعَىْ كرزن وملنر. وقالت: «إن المرء ليستشفّ أن بريطانيا العظمى تود عقد اتفاق ودّى مع مصر. وهى. تهيئ طرق هذا الاتفاق بأن تقدم لنا الأدلة على حسن نيتها». ولكنها ترى أنه ما دام سعد باشا لا يزال فى منفاه فإن المصريين يظلون فى عدم ثقتهم.

أما (المقطم) فقد رأى، كجريدة وادى النيل، أن روح الوفاق والمصالحة ظاهرة فى الكتاب الموجه لحضرة صاحب العظمة السلطان. وحللت الوثائق بما عهد فيها من حذر. وختمت بحثها بدعوة المصريين إلى طول التفكير قبل الإقدام على الموقف الذى يجب أن يقفوه حيال السياسة الجديدة. بيد أن جريدة (الأمة) كانت أشد تشاؤمًا من سواها فلم تشأ أن تدع المصريين يغترون بالكلمات المعسولة. فقد استنتجت من الوثائق البريطانية أن إنكلترا لا تطلب أقل من الاستيلاء على مصر. وأبدت عدم استطاعتها فهم ما تريد إنكلترا من التحدث عن (الأقليات) ورأت فى ذلك فخًا مظلمًا. وقالت: «وبالاختصار فإن الحكومة الإنكليزية تسألنا أن نعطيها وثيقة نعترف فيها أن تكون بريطانيا العظمى حاميتنا والسيدة المطلقة فى بلادنا. وأن يكون السودان ملكًا لها وحدها. فهل نغترّ بقولها؟ إن أرواح آبائنا ودماء ضحايانا تنظر إلينا من قبورهم».

وأبدت جريدة (الاستقلال) كثيرًا من الحذر. فقد احتفظت برأيها ولكنها أظهرت ميلاً إلى أن لهجة المسالمة للوثيقة البريطانية الجديدة تبعث فى الأنفس أملاً بانتهاء سياسة القهر.

ولقد شاركت (النظام) جريدة (الاستقلال) فى الرأى ولم تكونا بعيدتين جدًا عن الرضا والقبول. وأما جريدة (مصر) فقد كانت قليلة الثقة. فإن تنازل

بريطانيا، فى نظرها، لم تكن له غاية سوى انقسام الأمة المصرية. وأما (الأفكار) فقد اغتبرت هذه الوثائق غير مؤدية لتحقيق الاستقلال التام لمصر. فلم يكن هناك شىء جديد بناء على ذلك. ولم نَرَ غير جريدة (الوطن)، التى كانت مغتبطة حقًا وكانت تبدى اغتباطها بصراحة، فإنها كانت تتمسك بما فى هذه الوثائق من المزايا وتدعو المصريين أن ينتفعوا بها للوصول تدريجيًا إلى تحقيق جميع أمانيهم القومية. وقالت: «إنه من الجنون أن يرفض المصريون الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى».

أما إذا نظرنا إلى وجهات نظر الجرائد الأجنبية التى تُنشر فى مصر فإننا نجدها مغايرة للهجة الصحف العربية بعض الشىء. نذكر منها جريدة (لا ليبرتيه) فإنها لخصت رأيها فيما يلى:

أولاً - «الحماية انتهت. ولكنها فى الواقع قائمة مؤقتًا. ولو أنها مجردة عن اسمها الصريح».

ثانيًا - «أعلن أن مصر مستقلة ذات سيادة. ولكن اختصاصات سيادتها الأساسية مصادرة مؤقتًا بمعرفة الحكومة البريطانية».

ثالثًا - «إن جيشًا بريطانيًا يؤمّن مؤقتًا سلامة المواصلات الإمبراطورية وسلامة الأجانب والأقليات. والحقوق التى اغتُصبت فى السودان».

رابعًا - «إن أثر تدخل الموظفين البريطانيين فى الإدارات المصرية يظهر أنه تقلص. ولكن مع ذلك فإن الاتفاقات الجديدة ترمى إلى حصر اشتراك المستشارين فى الوزارات المختلفة. وإلى تعيين عددهم فى المستقبل».

وختمت كلامها قائلة: «ولأجل الوصول إلى النهاية يجب إعادة سعد باشا والبدء فى انتخابات تعمل بإخلاص لغرض إنشاء جمعية وطنية تقوم بانتخاب المفوضين وتبدى رأيها فى المشروعات التى يأتون بها».

وقالت «البورص إجيبسيان:» «أخيرًا فى هذه المرة قد وصلنا!» وإنها لترى: «أنه من الصعب أن ننفر من القرار الفذّ الذى اتخذته بريطانيا العظمى نحو

مصر»، ثم قالت: «إذا قام إنسان وتنبأ بذلك قبل ثلاث سنوات فإن سعد باشا نفسه كان يهز كتفيه استخفافًا به». ولكن كل ما كان يشغل بال جريدة البورص إچيبسيان لم يكن إلا حظ الأوروبيين. حيث قالت:

«إنه ريثما تتمتع الحكومة المصرية بالنظام الجديد ويتم اتفاقها نهائيًا مع الحكومة الإنكليزية سنظل محميين بإنكلترا كما كنا حتى الآن».

«وبعد ذلك.... سوف نرى».

أما «الجورنال دى كير»، لسان حال المعتمد الفرنسوى، فقد كانت شديدة القلق من مغزى الفقرة ٣ من التصريح التى تقول: «إن إنكلترا تنوى أن تأخذ على عاتقها (حماية المصالح الأجنبية فى مصر). وهذه المشغولية المحوطة بحب الذات تكوّن فى نظر (الجورنال دى كير) كل المسألة المصرية».

وكان من رأى جريدة (الريفورم) أنه، وإن لم يكن هناك فرق جوهرى بين موضوعَىْ كتابَىْ ٣ ديسمبر و٢٨ فبراير فإنه يمكن أن يميز أن هناك روحًا جديدة ظاهرة فى الأخير، ثم قالت:

«إن مذكرة ٣ ديسمبر كانت روحها روح الآمر التى كانت تصل فى بعض الأحيان إلى الوحشية. أما مذكرة ٢٨ فبراير فإن التودد ظاهر فيها كل الظهور. ومذكرة ٣ ديسمبر تغلق الباب. أما مذكرة ٢٨ فبراير، فإن لم تدعه مفتوحًا على مصراعيه، فإنها على الأقل تركته مواربًا. وما كان لرجل سياسى مصرى أن يقبل مهمة تأليف وزارة بعد الكتاب الأول. أما بعد الثانى فإن من المستطاع تأليفها».

ورأت «الإچيبسيان ميل» أن التصريح البريطانى يفتح الطريق أمام مصر ولا يقيد رقيها وتقدمها بشىء. وأنه متى أُزيلت العقبات ذات الصيغة المؤقتة من سبيلها تستطع أن تستمر فى تحقيق غايتها. وقالت: «إنها لا تمنع المصريين من استعمال حقوقهم السياسية بكل حرية. وأن ينتقوا الرجال ويختاروا الطرق التى يرونها صالحة لتحقيق آمالهم».

وكتبت (الإچيبسيان غازِت) من ناحيتها تقول:

«يجب ملاحظة نقطتين فى الموقف الذى أوجده كتاب اللورد أللنبى. فأولاً - إن موقف مصر قد تغير من حالة الحطة بالنسبة لبريطانيا العظمى إلى حالة مساواة معها. ولن يمكن إعادة القول بعد ذلك فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة إن «جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس» وثانيًا - إن مسئولية الحكومة قد تركت إلى المصريين أنفسهم. وهذه أول مرة منذ عدة قرون تحكم فيها مصر نفسها بنفسها».

هذا هو مجمل تعليقات الجرائد المصرية على هذه الوثائق الجديدة.

أما الحال فى إنكلترا فإن هذه الوثائق قد نشرت فى ذات اليوم الذى أعلنت فيه هنا.

تصريح المستر لويد جورج عن السياسة المصرية:

وكان حقًا على المستر لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية، أن يلقى تصريحًا عن السياسة المصرية فى مجلس العموم البريطانى بعد أن نشرت هذه الوثائق الجديدة. حتى يقره البرلمان على سياسته الجديدة حيال مصر. قال جنابه كما ورد فى المحضر الرسمى لجلسة ٢٨ فبراير:

«سيُظْهر الكتاب الأبيض للمجلس ما وقع منذ السياسة التى أعلنتها حكومة جلالة الملك فى ديسمبر عقب فشل بعثة عدلى باشا التى أوفدت إلى لندن. ويحتوى الكتاب أيضًا على السياسة التى تقترح حكومة جلالة الملك السير عليها وفاقًا للمبادئ التى وضعت فى ديسمبر».

«وقد طالما سلمنا وقلنا إن الحماية لم تعد صورة مُرْضية للعلاقة بين الإمبراطورية الإنكليزية ومصر ولكنَّا قلنا أيضًا، نظرًا لمركز مصر الجغرافى الخاص، إن الحماية لا يمكن إنهاؤها إلا بعد أن تضمن تمامًا مصالح الإمبراطورية الإنكليزية. وقد كان عدلى باشا وزملاؤه أول من سلموا بهذا. بيد أن صعوبة التوفيق بين هذه المصالح وبين الأمانى المصرية تبين عدم إمكان

تذليلها فى خلال المفاوضات التى جرت فى الصيف الماضى - وليس فى الوقت الحاضر حكومة مصرية تستطيع الذهاب إلى حمل بلادها على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا العظمى بحيث تقدم لنا الضمانات الكافية فى هذه الأمور. وعليه فقد اعتزمت حكومة جلالة الملك أن تعلن تصريحًا من جانبها».

«وهم (أى الحكومة) فى هذا المسلك حاصلون على التأييد الكلى من جانب اللورد أللنبى وجميع مراتب الموظفين الانكليز الذين فى خدمة الحكومة المصرية. وواثقون بأن عملهم سيلقى تصديق البرلمان والرأى العام فى هذه البلاد على السواء. فى الإعلان ثلاث نقط:»

(أولاً) «أن الحماية انتهت. ومصر حرة فى وضع الأنظمة القومية التى توافق، أحسن من غيرها، أمانى شعبها».

(ثانيًا) «ستُلغى الأحكام العرفية حالما تتم الموافقة على قانون التضمينات. وضرورى هنا إلقاء كلمة إيضاح. إن الأحكام العرفية لم يكن الغرض الأساسى منها، كما يظن بعض الناس، فرض السياسة الإنكليزية على مصر. إنها كانت، على النقيض من ذلك، أداة الحكم السياسية فى أيدى الوزراء المصريين لاتخاذ إجراءات مهمة معينة اقتضتها أحوال الحرب، مثال ذلك تنظيم إيجارات المنازل وجباية بعض الضرائب. وعليه فقانون التضمينات لازم قبل أن تتخلص أية حكومة مصرية من الأحكام العرفية. ومن شأن الحكومة المصرية أن تجيز التشريع اللازم. بيد أننا أخذنا على أنفسنا أن لا نقيم أية عراقيل على شريطة أن يراعى بند التصريح النهائى كما يجب».

(ثالثًا) «هذا البند الأخير يعرِّف العلاقة الخاصة بين حكومة جلالة الملك ومصر. ويعلن احتفاظ حكومة جلالة الملك بالأمور الأربعة الآتية بصفة مطلقة:»

(أ) «تأمين المواصلات الإمبراطورية الإنكليزية فى مصر».

(ب) «الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة».

(ج) «حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات».

(د) «السودان».

«ونحن مستعدون أن نعقد اتفاقات مع الحكومة المصرية فى هذه الأمور بروح الاستعداد المتبادل متى عرضت فرصة ملائمة لعقد هاته الاتفاقات. ولكن، إلى أن تعقد هذه الاتفاقات المرضية لنا وللحكومة المصرية، فإن الحالة الراهنة تبقى كما هى».

«ولا بد من أن أوضح نقطة أخرى. إننا نعتبر العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر، المعرَّفة فى هذا البند، مسألة تهمنا نحن وحكومة مصر. ولا شأن للدول الأجنبية بها. ونحن عازمون على إبانة ذلك بصورة صريحة حين نبلغها (الدول) انتهاء الحماية».

«إن خير مصر وسلامتها لازمان لأمن وسلامة الإمبراطورية الإنكليزية التى ستعتبر دائمًا العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ـ تلك العلاقات التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ أمد طويل ـ مصلحة بريطانية جوهرية. وتعريف هذه العلاقات الخاصة جزء جوهرى من الإعلان الذى يعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. وقد بينتها حكومة جلالة الملك بصفتها أمورًا تدخل فيها حقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية دخولاً حيويًا. وهم (الحكومة) لن يسمحوا بأن تنازع فيها دولة أخرى. فوفاقًا لهذا المبدأ سيعتبرون كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودى. وسيعدون كل اعتداء على أرض مصر عملاً يردونه بكل ما لديهم من الوسائل».

«ومن جهة أخرى فإننا طبعًا نقبل حماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر كتبعة لا يمكن أن تنفصل عن المركز الخاص الذى ندعيه لأنفسنا فى البلاد».

«وقد طالما كانت حكومة جلالة الملك شاعرة بهذه التبعات فى خلال بضع السنين الماضية حين ألهبت عواطف الجماهير فى مصر ضد جميع الأجانب. وقد عانى الأجانب كلهم ذلك على السواء. ونرجو أن يدرك المصريون أنفسهم،

بعد الاعتراف بمركزهم كأمة مستقلة، ضرورة ضبط العواطف السياسية فى حدودها الصحيحة، وستلقى دائمًا الجهود، التى تبذلها أية حكومة مصرية فى هذا السبيل، عطف حكومة جلالة الملك وتأييدها».

(ثم تناول بعد ذلك الكلام فى مسألة السودان بما لا يختلف عما نقلته البرقيات).

بسط رئيس الوزارة الإنكليزية أوجه سياسته الجديدة فى مصر وقيدها بقيود جديدة ذات مغزًى سياسى عظيم الشأن. بل قيود قد يؤوّلها بعض النقاد إلى تأييد التحفظات التى هى رموز للحماية الإنكليزية فى مصر.

فإنه بهذا التصريح الجديد عَدّ انتهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر عملاً من الأعمال الإمبراطورية. لا شأن للدول فيه. لأنه عمل غير دولى عام. قائلاً: «إننا نعد أية محاولة من جانب بلد آخر للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودى». وكلمة «غير ودى» معناها فى قاموس السياسة، «عداء». كما أنه صرح بأن كل تَعدٍّ على أراضى مصر عمل يجب دفعه بكل ما لدى بريطانيا من الوسائل. فكأنه عَدّ أرض مصر أرضًا انكليزية يحذر الدول من الاعتداء عليها.

هذا من الوجهة الخارجية. أما من الوجهة الداخلية فإن الوزير لم يغب عنه تحديد مركز إنكلترا تجاه مصر، فقال إن تبعات حماية الأجانب والأقليات لا يمكن فصلها عن المركز الخاص الذى تدعيه بريطانيا لنفسها فى مصر.

ولعله يقصد بهذا المركز الخاص مركز الحامى من المحمى. الذى يحاول كبير وزراء إنكلترا أن يفهم مجلس العموم البريطانى أنه لا يزال محافظًا عليه ولو أنه صرح لمصر بما يخالفه.

ومما أدهش المشتغلين بالسياسة المصرية ورود ذكر «الأقليات» فى كتاب اللورد اللنبى وفى تصريح الحكومة البريطانية للأمة المصرية وفى خطبة رئيس الوزراء البريطانيين فى مجلس العموم. مع أنها لم يرد لها ذكر فى مشروع ملنر. لأن هذه الأقليات، بالمعنى الذى تعبر عنه السياسة، لا وجود لها فى مصر. بل الجميع

متفقون على رأى واحد يسعون إلى غاية واحدة. ولا وجود للفوارق الدينية ولا الاجتماعية فى مصر. فذكرها كان بحق موضع الدهشة والاستعجاب.

ولقد بيَّن المستر لويد جورج فى هذه الخطة الأسباب التى دعت الوزارة إلى إصدار هذا التصريح كما بين علاقته بالمؤتمر الإمبراطورى. ونقل إلينا روتر خلاصة أقواله فى هذا الصدد بالبرقية التالية:

«أكد المستر لويد جورج أن التصريح لمصر يتفق كثرًا مع السياسة التى تقررت فى المؤتمر الإمبراطورى. وأنه يشمل جميع المسائل التى تعينت فى ذلك المؤتمر كمسائل جوهرية لصيانة الإمبراطورية التى ذكرت فيه. وقد أبلغ التصريح إلى حكومات الممتلكات المستقلة فاهتمت به اهتمامًا شديدًا. وقال إن الحكومة تثق بالفيكونت اللنبى ثقة تامة. وقد دُعى إلى لندن للتشاور فى النقط المتعلقة بتأثير اقتراحاته فى الإمبراطورية ومن الوجهة الدولية ـ تلك الاقتراحات التى كانت تستدعى اقتناع الحكومة بها اقتناعًا تامًا ـ وقد اتفقت آراء اللورد اللنبى تمامًا مع اقتراحات الحكومة لصيانة العلاقات الخاصة بين بريطانيا العظمى ومصر. وقد عاد إليها متفقًا تمام الاتفاق مع الحكومة على طريق العمل المطروح على البرلمان الآن».

ثم بين المستر لويد جورج أن عزم الحكومة على أن تسير بتصريح صادر من طرف واحد نتج عن عدم وجود حكومة مصرية فى الوقت الحاضر تستطيع أن تربط مصر بعلاقة مع بريطانيا العظمى. وتقدم الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الإمبراطورية البريطانية. وأكد أن اللورد اللنبى أيد هذه الخطة بكل قلبه كما أيدها موظفو الحكومة الانكليز من جميع المراتب. وقال إن الحكومة واثقة من أن البرلمان، والرأى العام فى بريطانيا العظمى، سيصادقان على اتباعها».

ثم قال، عند الكلام عن مسئولية إنكلترا فى حماية المصالح الأجنبية فى مصر: «إن هذه التبعات طالما بوحثت فيها حكومة جلالة الملك خلال بضع السنوات الأخيرة حينما كانت عواطف الجماهير فى مصر متهيجة ضد الأجانب

جميعًا وأوذيت جميع مصالح الأجانب على السواء. وكان مما يُرجى أنه متى اعتُرف للمصريين بمركزهم كأمة مستقلة فإنهم سيعترفون، هم أنفسهم، بأن من المحتم أن تبقى العواطف داخل حدودها الصحيحة. وسوف تحظى كل حكومة مصرية، تُعنى بهذا الأمر بعطف حكومة جلاله الملك وتأييدها».

«وقال المستر لويد جورج: إن الحالة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها. وقد قدمت، كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء، رجالاً وأموالاً، منذ إعادة فتح السودان، أى منذ عشرين سنة، بقصد إعادة السلم والرخاء إليه. حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبًا آهلاً بالسكان بقدر ما هو الآن قحلاً خلوًا من الناس. وأن الحكومة لن تسمح مطلقًا بأن يتعرض إلى الخطر ما تم فيه فعلاً من التقدم وما يرجى منه كثير فى المستقبل».

«وقد أكد المستر لويد جورج أن لمصر حقًا لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقًا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو ما تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها. وأن الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم الضمانات. وليس هناك سبب لأن تعرقل هذه الضمانات تقدم السودان بوجه من الوجوه».

«وقال رئيس الوزارة: إن خلق اللورد أللنبى والأعمال التى قام بها من معالجة حالة صعبة جدًا خلال السنوات الثلاث الماضية فى مصر قد أكسبته مركزًا استثنائيًا جدًا مع الأمة المصرية. وأن حكومة جلالة الملك واثقة تمام الوثوق من مصالح الإمبراطورية. وقضية التفاهم الحسن بين إنكلترا ومصر على السواء فى حرز منيع بيده (هتاف)».

«وشدد السير رونالد ماكلين فى أن تعاد المناقشة فى مسألة مصر الأسبوع القادم. فوعد المستر تشمبرلن بأن تكون المناقشة فى يوم الخميس من الأسبوع القادم إذا كان المجلس فى ذلك الوقت متأهبًا للاقتراع».

ولقد حبذت جميع الصحف الفرنسية سياسة التصريح الجديدة وأمَّلت أن تصل مصر بواسطته إلى ما تتمناه من الحرية التامة.

وزعمت جريدة «التريبون» الصادرة فى ٢٨ فبراير أنها واقفة على التعليمات السرية التى زودت بها الحكومة البريطانية الفيلد مارشال أللنبى للوصول إلى تسوية النزاع بين إنكلترا ومصر. وقالت إنها تشتمل على القواعد الأساسية التالية:

١ - «إلغاء الحماية والأحكام العسكرية».

٢ - سحب الجنود البريطانية من القاهرة والإسكندرية والسويس ولكن تبقى حاميات على طول القناة وفى القنطرة الكبرى».

٣ - احتفاظ بريطانيا العظمى بمحطات الطيارات فى الهليوبوليس وأبى قير».

٤ - «إلغاء الامتيازات. وتتولى إنكلترا وحدها حماية مصالح الأجانب فى مصر».

٥ - «إبقاء الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية فى وظائفهم مدة تتراوح بين سنة وأربع سنين بناء على اتفاقات تعقد بهذا الشأن».

٦ - «إبقاء النظام الحالى فى السودان مدة أربع سنين تستأنف بعدها المناقشة فى صدده».

٧ - «إلغاء منصب المندوب السامى وإعادة منصب المعتمد المفوض والقنصل الجنرال البريطانى كما كان قبل الحرب».

وهذه التعليمات التى تقول هذه الجريدة إنها «سرية» تشمل أقصى ما تمنحه بريطانيا العظمى للحكومة الدستورية المصرية التى هى على وشك أن تؤلَّف.

الجاليات الأجنبية وسياسة التصريح:

ولم تكن الجاليات الأجنبية لتتعرض لهذا التصريح بالنقد أو التجريح لولا ما رتبته بريطانيا العظمى لنفسها من حق حماية الأجانب فى مصر. الأمر الذى كبر

على تلك الجاليات ومسَّ عزة نفوسهم. فاجتمعت الجالية الفرنسية وقررت أن ترسل احتجاجًا إلى المسيو جيار الوزير المفوض والوكيل السياسى لفرنسا فى مصر. وهذا تعريبه:

«إن الأنباء البرقية الأخيرة الآتية من لوندره بخصوص المفاوضات الإنكليزية قد أثرت فى الجالية الفرنسية بالقاهرة تأثيرًا يجب علينا أن نفصحه لجنابكم».

«وضعت الحكومة البريطانية، بين التحفظات المقيدة للسيادة المصرية، حماية الصوالح الأجنبية. مدعية حق تَولِّيها وحدها دون أية دولة أخرى!».

«ولما كانت هذه الصيغة غير واضحة تمام الوضوح. وكانت تحتمل كل تأويل، كما تحتمل كل إسراف، فإننا نعتبر أنه، فى أى حال من الأحوال، لا يمكن لحكومتنا أن تقبل هذه الصيغة قبل أن تحدد معانيها بصفة محسوسة!».

«ومع هذا فإننا، لو افترضنا أضيق ما تحتمل من المعانى، لما استطعنا أن نتصور أن الصوالح الفرنسية - عامة كانت أو خاصة - يمكن الدفاع عنها أو (حمايتها) بواسطة حكومات أخرى غير حكومة الجمهورية (الفرنسية)!».

«على أن فى مجرد قبول مثل هذا النظام نزولاً غير مقبول. سيما وأن انتصارنا قريب العهد منا».

«وفوق هذا، ومن جهة عملية محضة، يسوغ لنا أن نتساءل عما تئول إليه صوالحنا إذا كانت متناقضة مع صوالح رعايا الدولة الحامية!».

«وفضلاً عما تقدم، يا سيدى الوزير، فإننا نعتبر من الحكمة والمنفعة أن لا يُمس قط، بأى مساس، نظام الامتيازات الأجنبية كما كان قائمًا فى سنة ١٩١٤».

«إن هذا النظام، المتمِّم لحسن الحظ بالأنظمة المختلطة، قد أكد الحرية والمساواة أمام القانون لجميع الأجانب على غير استثناء».

«وبفضل هذا النظام استطاعت الجاليات الأوروبية أن تعيش فى مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل. وأن تعاون، بأوفر قسط، فى ترقية ورفاهية القطر المصرى مشتركة فيهما على السواء».

«ولهذا فإن جميع الجاليات - حتى الجالية البريطانية نفسها بعد استثناء الموظفين - متفقة على أن هذا النظام المناسب جدًا لمصر لا يمكن إلا أن يبقى!».

«والمصريون على مثل هذا الرأى حتى من كان منهم أكثر تطرفًا!!».

«وفى النهاية يجب أن يعترف بأن التجاريب التى حاولوا الالتجاء إليها منذ ثلاثة أعوام لم يكن من نتيجتها إلا الفوضى وفقدان الأمن ووقف الأعمال!».

«وعلى هذا فإنَّا نرجوكم أن تتفضلوا، مع تسجيل احتجاجنا، بإبلاغ حكومة الجمهورية أمانى الجالية الفرنسية فى القاهرة بخصوص المحافظة على نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر».

(نائبا الجالية الفرنسية)

«ا. ت. كانيرى - ج. فاليه».

واجتمعت الغرفة التجارية الإيطالية وقررت أن تبلغ الحكومة الإيطالية الاحتجاج التالى:

«الإسكندرية فى يوم ٢٨ فبراير - تلفت الغرفة التجارية الإيطالية نظر حكومتها إلى الأضرار الجسيمة - سواء أكانت اقتصادية أم كانت سياسية أم أدبية - التى يمكن أن تنجم فى مصر، بل فى حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقى، من نقل حماية الصوالح الإيطالية إلى أية دولة أجنبية كائنة ما كانت. والغرفة تطلب من الحكومة الإيطالية أن تحفظ لنفسها حق المخابرة مباشرة مع الحكومة المحلية التى تُشكل نهائيًا فى هذا البلد!».

«وإن مسألة الضمانات لضرورية لحماية صوالحنا المهمة..»..

«التوقيع: ن. فردوناتو»

«رئيس الغرفة التجارية الإيطالية»

أما باقى الجاليات الأجنبية فى مصر فلم يُسمع لها صوت لأن أكثريتهم كانوا من اليونانيين وهم فى أحضان إنكلترا والمالطيين. وهم تابعون لها.

الأمراء والتصريح:

وما انفك أمراء البيت السلطاني المصرى يطلعون على الأمة، فى كل مناسبة تاريخية فى السياسة المصرية، برأى يؤيدون فيه السواد الأعظم من الشعب فى خطته ونظرياته.

وقد رأيناهم، وقد علموا بتصريح ٢٨ فبراير، لم يظهروا اقتناعًا بمرماه السياسى. إذ رأوا أن مركز مصر لم يتغير به من الوجهة السياسية العملية. فأرسلوا فى ١٢ مارس، إلى صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول، الكتاب التالى يشرحون فيه رأيهم فى هذا التصريح:

«إن أعز أمانينا، نحن الموقعين على هذا سلالة (محمد على)، كانت على الدوام تحقيق العمل العظيم الذى ما انفك يواليه جدنا الأكرم مدة حكمه المجيد فى سبيل استقلال مصر. ذلك العمل الذى شاطرته الأمة المصرية فيه بكل إقدام. كما يشهد التاريخ بذلك. وإننا ما زلنا نستمد حياتنا من أسمى الشعور بالتضحية نحو وطننا العزيز ونحو أمتنا المحبوبة. وسنبقى مرتبطين بهذا العرش، الذى، بالإخلاص والولاء له، نكون جديرين بشرف الانتساب لأشهر وأخلص خدام مصر (محمد على الأول)»..

«لذلك فلتسمح لنا عظمتكم بأن نقدم لها اليوم هذه العريضة متأكدين أننا المعربون الصادقون عن أمانى الأمة».

«يا صاحب العظمة»

«أظهر إخواننا المصريون الأبطال، منذ عدة سنين، ولاءهم، جسمًا وروحًا دون أن يضنوا بدمائهم، لاسترداد حقوقهم المقدسة وإدراك الاستقلال التام لبلادهم. وها هى الساعة قد اقتربت حيث استرجع العدل حقوقه. وإن مصر، بفضل أبنائها، قد ظهرت بحريتها. وإنّا نرجو أن يكون هذا الاستقلال أبديًا».

«وإن الجهد الوطنى الذى بذلته أمتنا الباسلة، هذه التى نفتخر بالانتساب إليها، يبقى على الدوام أشرف صفحة لمجدنا الوطنى...»..

«وكذلك الواجبات التى ورثاها عن جدنا العظيم تحتم علينا أن نكون أول المتحدين أمام التضحيات التى يتطلبها الدفاع عن حقوق وطننا. وإن عظمتكم المتبوئة عرش (محمد على) المسئولة قبل الجميع عن تقدير أهمية هذه الواجبات. فإذا نحن قدمنا لعظمتكم هذه العريضة فليس الغرض أن نلفت نظر عظمتكم الكريم إلى هذه الأمور - حاشا أن نجسر على ذلك - إنما غرضنا أن نضم أصواتنا إلى المطالب الشرعية التى أجمعت عليها الأمة المصرية... وهى:»

أولاً: «إعلان استقلال مصر مع سودانها وسيادتها التامة فى الداخل والخارج».

ثانيًا: «تخويل جماعة وطنية حق مناقشة الرسالتين اللتين قدمهما المندوب السامى البريطانى، نيابة عن حكومته، للحكومة المصرية والرد عليهما».

ثالثًا: «أن يكون من حق الجماعة الوطنية وحدها أن تحضر مشروع الدستور».

رابعًا: «أن تُجرى الانتخابات بكامل الحرية بعد إلغاء الأحكام العرفية وإعلان حرية الصحافة والعفو عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين».

«إن بقاء الحالة الحاضرة مع وجود الجيوش البريطانية فى مصر مما يؤذى الاستقلال؛ لأن هذه الأحوال لا تستوى هى ومبادئ الحرية الشخصية».

«هذا هو نداء وجداننا الذى رأينا من واجبنا أن نشرك فيه عظمتكم».

«وإننا مازلنا على الدوام الخُدام الصادقين للعرش الذى شرفه جدنا الأعلى بأعماله الخالدة. ونؤكد لعظمتكم بكل احترام ولاءنا العظيم لذاتكم المبجلة».

«كمال الدين حسين - محمد على - يوسف كمال - عمر طوسون - إسماعيل داود - فاضل عثمان - عباس إبراهيم حليم - على فاضل - عمرو إبراهيم».

هذا، ولقد كان المنظور أن يرد فى يوم أول مارس النبأ الرسمى بموافقة مجلس النواب الإنكليزى على تصريح ٢٨ فبراير. وبإطلاق مائة مدفع ومدفع بهذه المناسبة.

ولكن الظاهر أن المستر لويد جورج لم يستطع الإقدام على طلب موافقة البرلمان على تصريحه. لما آنسه من أن الحزب الحرّ المستقل وحزب المحافظين

بنويان استخدام المسألة المصرية لإضعاف مركز الوزارة الائتلافية فأجّل المناقشة فيها إلى يوم الخميس ٩ مارس. وفى الواقع، فإنه كان فى عزم أعضاء الحزب الأخير أن يقيموا الأدلة على أن سياسة الحكومة البريطانية، فيما يتعلق بمصر، مما يحط من النفوذ البريطانى. وأن خطتها قائمة على قاعدة غير ثابتة. كما أن بعض أعضاء حزب المحافظين طلب منه أن يقدم لمجلس النواب الوثائق الرسمية المختصة بهذه السياسة. وهى الرسائل التى تبادلتها الوزارة الإنكليزية واللورد أللنبى بهذا الشأن. وطلب فريق آخر منهم أن تقدم للمجلس الرسائل التى تبودلت بين الحكومة والسير ونجت فى نوفمبر سنة ١٩١٨ عقب الهدنة، مذ كان قومسيرًا عاليًا للدولة البريطانية بمصر. ولم تصغ الحكومة الإنكليزية لنصائحه بالسماح لوزيرين مصريين بالشخوص إلى إنكلترا لعرض مطالبهما بشأن بلادهما.

ذلك لأن الحكومة الائتلافية هى ذاتها التى كانت تصرفت هذا التصرف فى سنة ١٩١٨ ونتج عن تصرفها ما لا يجهله مُطَّلع. ثم هى اليوم تعود، بعد كل ذلك، إلى منح مصر (فى نظر هؤلاء النواب) أكثر مما كان ينتظر أن يطلبه الوزيران المصريان بعد الهدنة.

فنشرت الحكومة فيما بين ٢٨ فبراير و٩ مارس الكتاب الأبيض الذى يحوى ستًا وثلاثين وثيقة من الرسائل التى تبودلت بين اللورد أللنبى ووزارة الخارجية(١) وفيه نقط عديدة تبرر مركز الوزارة كما أن فيه ما يساعد أعداءها على الحملة عليها. ولقد كانت نتيجة نشر هذه الوثائق أن أنصار اللورد أللنبى وسياسته أخذوا يزدادون؛ حتى إن السياسيين من حزب العمال كانوا راضين عن هذه السياسة ما عدا ما يتعلق منها بنفى زغلول باشا. ولقد جاءت الأنباء بأن المستر لويد جورج رفض الإجابة عن الأسئلة المختصة بزغلول باشا قائلاً: «إن اللورد أللنبى حرّ فيما يوصى به».

---

(١) لقد نقلنا ما يهم من تلك الرسائل أولاً بأول وفى مواضعها.

أقوال الجرائد الإنكليزية وغيرها:

وعلقت التيمس على السياسة الجديدة فقالت فى أول مارس:

«لا فائدة من طلب الضمانات من الذين ليسوا فى مركز يستطيعون معه إعطاءها. إن غرض الحكومة يرمى إلى تمكين الأمة المصرية من تكوين الأمة نفسها تكوينًا مستقلاً. وبذا تصير عاملاً قادرًا على المفاوضات وإيجاد العلائق مع الإمبراطورية على قاعدة وطيدة تكون ذات فائدة للطرفين. وأملنا أن تجد السياسة الجديدة الشعب المصرى على استعداد للعمل. يتوق إلى إدراك الفرص الجديدة التى سنحت له لرقيه القومى».

وقالت جريدة «الديلى كرونكل» بهذا الصدد ما يلى:

«لا يبدى مصرى عاقل نزاعًا فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالتدخل الأجنبى. لأن أسوأ مصير لمصر هو أن تصير مرة أخرى ضحية تخاطب الدول. ولم تَرْمِ السياسة البريطانية فى لندن أو السياسة المصرية فى القاهرة والإسكندرية، يومًا ما، إلى حكم مصر إلى أجل غير معين بنظام ينطوى على العنف والشدة».

وقال محرر هذه الجريدة السياسى فى مقال له فى ٢ مارس ما يأتى:

«نقول لمصر إنك حرة مستقلة ونعنى ما نقوله حرفيًا. ونقول للدول الأخرى كفوا أيديكم عن مصر. إننا لا نحدد السياسة المصرية ولكن نحدد أعمال الدول الأخرى. لقد جعلنا خطتنا منذ سنة ١٨٨١ جلية واضحة. وقد احترمت أوروبا هذه الخطة. وستبقى محترمة إياها. ولا يمكننا أن نتصور أيضًا أن تتعرض أية حكومة مصرية لتحفظاتنا. والخطوة التالية هى الموافقة على قانون التضمينات لكل ما اتُّخذ بموجب الأحكام العرفية ومنها نفى زغلول باشا. وبسن مثل هذا القانون يصير ضمنًا نفى زغلول باشا شرعيًا».

وقالت جريدة «الديلى نيوز» تنتقد تصريح رئيس الوزارة البريطانى:

«يتضمن تصريح المستر لويد جورج أمرين يدعوان إلى الدهشة، وهما:

١ ـ «لم يرد فى تصريحه إشارة إلى مصير القوات العسكرية فى المستقبل».

٢ ـ «إشارات مبهمة فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى يجب أن توضح فى المناقشة التى ستدور فى الأسبوع القادم».

وقالت هذه الجريدة فى مقال افتتاحى:

«إذا أُلهم المصريون روح الحكمة فإنهم سيدركون الفرض الأسمى من الفرصة التى سنحت لهم ويتقبلونها عن طيب خاطر. ويرجع الفضل كله تقريبًا، فى احتفاظنا بإخلاص مصر والأمل بالتمسك بصداقتها وإجلالها، إلى ما أظهره اللورد أللنبى من بعد النظر الثاقب والشجاعة المتينة».

وقالت «الوستمنستر غازت:» «إن المسألة المصرية لم تُحل حتى الآن. لأن نصوص التصريح مبهمة جدًا لا تمكن من تبيين سياسة محدودة للحكومة. وقد نشأت الحالة الجديدة من سياسة اللورد أللنبى. ومن حسن الحظ أن تكون المصالح المشتركة بين إنكلترا ومصر موضوعة بين يدَى اللورد أللنبى. فلنثق به ونحرص على أن لا يقع تطور فى دوننج ستريت يعوق عمله».

ولخص روتر آراء الجرائد الإنكليزية فى هذه السياسة بقوله فى برقية له فى أول مارس:

«وافقت الصحف، ما عدا صحيفة أو صحيفتين متطرفتين، على السياسة الجديدة بخصوص مصر. وأعربت عن الأمل بأن يقدر المصريون ما تنطوى عليه من الآمال لتسوية المسألة وتحقيق أمانيهم الوطنية».

ونقلت لنا شركة هافاس الإفرنسية بعض آراء جرائد بلادها فقالت:

«نشرت «البتى جورنال» مقالة افتتاحية استغرقت عمودين سردت فيها تاريخ المسألة المصرية. ثم أعربت عن رأيها فى قرار الوزارة الإنكليزية أمس (٢٨ فبراير) فقالت إنه حادث عظيم سيكون له صدى كبير فى العالم كله. وتمنت،

لمصلحة السلم العام، أن تقابل الأمة المصرية عمل حكومة لندن بالارتياح لكى لا تتجدد الاضطرابات. ولاحظت الجريدة، مع ذلك، أن ما عرضته الحكومة البريطانية صادر من جهة واحدة ويظهر أنه أقل سعة من مشروع ملنر. وقالت إن ما يراد معرفته الآن هو هل تكون هذه المنح كافية؟ وهل هى لم تجئ بعد فوات الأوان؟ ومع ذلك يمكن توقع حل قريب للأزمة المصرية. ولا يسع فرنسا إلا أن تقابل بالابتهاج قيام السلام فى العالم الإسلامى».

وقالت جريدة «الأوفر»: «إن خطاب المستر لويد جورج دل على روح المسالمة التى أوحت إلى اللورد اللنبى عمله. ولكن قبل إبداء حكم يجب أن نعلم رأى المصريين أنفسهم».

وعلى مثل نغمة «البتى جورنال» كانت آراء الصحافة الإفرنسية على وجه العموم.

ولم تَحِد الصحافة البريطانية عن طريقها. ولم تمعن الصحافة المصرية بأكثر مما قدمنا.

ولا مشاحة فى أن الأمر بيننا وبين الانكليز محصور فى كلمة واحدة وهى: «حسن القصد». فمتى توافر حسن القصد توافر كل شىء سواه. وحُلت كل العقد التى تعترض الطرفين. ووصلنا إلى الاتفاق المرجو سريعًا.

ولكن فئة من المتطرفين ألفوا الضوضاء أبوا أن تمرّ بهم هذه الفرصة دون أن يحيوها بمظاهراتهم التى اعتادوها. وكان منهم الكثير منبثين فى أرجاء البلاد. وكأنهم كانوا على موعد. فإنه ما قامت المظاهرات فى القاهرة، احتجاجًا على هذه السياسة الجديدة، حتى رنّ صداها فى عواصم الأقاليم وقامت مثلها فى طنطا ما لبثت حتى تحولت إلى اضطرابات اعتُدى فيها على مركز البوليس فأُطلقت طلقات نارية خرّ على أثرها القتلى والجرحى من هؤلاء المساكين. وحصلت اجتماعات سياسية بالأزهر الشريف ألقيت فيها الخطب المضادة للحكومة وللتصريح الجديد.

فأصدرت الحكومة بلاغًا رسميًا فى يوم ١٣ مارس بمنع هذه الاجتماعات فى المسجد المذكور هذا نصه:

«تنفيذًا للمادة الخامسة من قانون الأحكام التأديبية للجامع الأزهر وللمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، التى تقضى بمنع إلقاء خطب ومحاضرات سياسية، ستتخذ الحكمدارية الاحتياطات اللازمة لمنع الاجتماعات بالأزهر لإلقاء الخطب فى هذه الليلة. وتلفت الحكومة الأهالى إلى عدم إجابة أية دعوة لحضور مثل هذه الاجتماعات تجنبًا لما عساه أن يحدث بسبب اضطرار البوليس لاستعمال القوة إذا اقتضى الحال ذلك مراعاة لتنفيذ القانون».

وهذه أول مرة استُند فيها إلى القوانين الأهلية للتحذير من عمل من الأعمال غير المباحة. وفيها دليل على استمساك الحكومة المصرية بالتخلص من الأحكام العسكرية.

ولقد انتهزت بعض الجرائد البريطانية هذه الاضطرابات للتحدث عنها بقولها إن المصريين قوم لا يصلحون لحكم أنفسهم. لأنهم لا يقدرون المنح التى أُعطيت لهم بسخاء.

وتلقت «المانشستر جارديان» برقية من مُكاتِبها فى القاهرة نشرتها يوم ٤ مارس جاء فيها:

«إن المظاهرات فى القاهرة أكثر من التيار المستمر من كبار المصريين الذين يقصدون ثروت باشا ليؤكدوا له مساعدتهم إلى أن تجرى الانتخابات».

قال المُكاتِب: «ولم يُجب الزغلوليون إلى الآن على التقدمة البريطانية. ولكنهم مستعدون ليجعلوا عودة زغلول باشا ثمنًا لقبولها».

طلب عودة سعد باشا:

هذا، ولقد أخذت جرائد «الديلى نيوز» و«المانشستر جارديان» و«الديلى هرالد» وغيرها من صحف الأحرار والعمال تنصح الحكومة الإنكليزية بإعادة زغلول باشا من منفاه.

ونشرت «المورنن پوست» برقية لمراسلها فى القاهرة جاء فيها:

«علمت من مصدر ثقة أن اللجنة الزغلولية تعد بيانًا تسلم فيه بالدلائل التى ظهرت عن حسن نية إنكلترا. ولكنها تأسف لأنه يستحيل أن يقابل المصريون ذلك بالمثل لأن زغلول باشا غائب».

وزاد المراسل على ذلك قوله: «وهذا معناه، بلا ريب، أن الزغلوليين يسلمون بإمكان قبول التقدمة البريطانية ولكنهم لا يريدون قبولها على يد ثروت باشا».

وأصبحت مسألة إعادة زغلول باشا من منفاه من الأمور التى اهتم بها الرأى العام الإنكليزى جدّ الاهتمام. وكان اهتمامه بهذا الأمر يزداد يومًا فيومًا. وكانت الحركة الخاصة بطلب إطلاق سراحه تستمد قوتها مما يلى:

١ ـ مئات الاحتجاجات العديدة التى كانت ترسل من مصر فتتدفق على إدارات الصحف الإنكليزية يوميًا. ومع أن معظم هذه البرقيات كانت تهمل ولا تنشر فإن محررى الصحف كانوا، بلا ريب، يقرءونها وكان يدور الكلام بشأنها فى الدوائر السياسية.

٢ ـ نشاط الوسطاء من المصريين وغير المصريين.

٣ ـ حركة الطلبة المصريين.

٤ ـ الفريق الإنكليزى الذى يعتقد ويجاهر برأيه من أن الحكومة البريطانية ملزمة إما بإعادة زغلول باشا. وإما بإبقاء الأحكام العرفية.

٥ ـ صحف العمال والأحرار والصحف الإيرلندية.

أما المعارضون فى إطلاق سراحه فقد كانوا يعتمدون على:

١ ـ اللورد أللنبى، الذى كان لرأيه ضد زغلول باشا قيمة كبرى فى نظر من لهم أعظم نفوذ فى الحكومة البريطانية.

٢ ـ تأييد معظم الوزراء البريطانيين لسياسة اللورد أللنبى وبخاصة فيما يتعلق بزغلول باشا.

٣ ـ ما يقوله جميع مراسلى الصحف الإنكليزية بالقاهرة، على وجه التقريب، من أن نظرية عودة زغلول باشا تقضى على كل فرصة تسنح للتسوية. ومناضلة مراسل الديلى نيوز لسياسة إعادته».

٤ ـ الاعتقاد الذى تولّد لدى كثير من الانكليز وهو أن الوزارة المصرية متفقة مع اللورد أللنبى فى سياسته ضد زغلول باشا. وأن بعض طوائف معينة كانت مستعدة لتأييد هذه الوزارة إذا وثقت من عدم عودة زغلول باشا.

٥ ـ الاعتقاد السائد فى إنكلترا أيضًا بأنه معادٍ للانكليز بشدة.

على أن كثرة الأخذ والرد فى هذه المسألة جعلت الرأى العام البريطانى يضعها، موضع الاهتمام، ولكن اللورد أللنبى كان مصممًا على تنفيذ سياسته حتى النهاية. ولم تكن تلك الحملات بمثنية عزمه عن تنفيذها.

فقد أنبأنا روتر فى ٨ مارس من مجلس العموم بلندره بالنبأ الآتى:

«قال المستر هرمسورث، فى أثناء الأسئلة، إنه قد طلب إلى حاكم سيشل أن لا يغيب عن ذهنه أن المبعدين المصريين أشخاص لهم مكانة سامية. وأن زغلول باشا متقدم فى السن وغير متمتع بصحة جيدة. فيجب إنزال الجميع فى مساكن تتوافر فيها أسباب الراحة».

وصدر بعد ذلك البلاغ الرسمى التالى الذى يدل على أن سعد باشا ورفاقه قد وصلوا إلى سيشل. وهذا هو البلاغ:

«ليكن فى علم الجمهور أن كافة المراسلات، المعنونة باسم سعد باشا زغلول وزملائه فى جزائر سيشل، يجب إرسالها إلى دار الحماية حيث يعمل اللازم لإرسالها لأصحابها».

وفى يوم ١٤ تلقت أسرة زغلول باشا برقية من معاليه ينبئهم فيها أنه وصل إلى سيشل ومعه حضرة صاحب العزة وليم مكرم عبيد بك وأن صحة معاليه جيدة.

وتلقت أسرة حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا برقية منه من عدن بأنه مسافر فى هذا الأسبوع مع باقى رفاقه للحاق بمعالى سعد باشا.

بدء تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير:

هذا، ولم تُجْرِ المناقشة فى المسألة المصرية فى البرلمان البريطانى فى الموعد المضروب لها وهو ٩ مارس، بل أخبرنا روتر فى يوم ٦ منه أن المستر تشمبرلن قد أعلن فى المجلس بأن المناقشة فيها ستجرى فى يوم ١٤.

أما مجلس الوزراء المصرى فقد بدأ ينفذ تصريح ٢٨ فبراير بتعيين وكلاء مصريين للوزارات بدلاً من الوكلاء البريطانيين. ثم امتنع المستشار المالى عن حضور جلسات مجلس الوزراء حيث كان يتمتع بهذا الحق منذ بدء الاحتلال إلى ذلك اليوم. وانصبغت الحكومة المصرية بالصبغة المصرية بعد أن كان للبريطانيين فيها أكبر نفوذ.

حقيقة ما جرى بين عدلى باشا واللورد كرزن:

ولما نُشر الكتاب الأبيض الإنكليزى الذى يحوى الوثائق الست والثلاثين اطلع الناس، ضمن ما اطلعوا عليه فيها، على عبارة نسبت إلى عدلى باشا يؤخذ منها أنه هو مقترح سياسة المنح من ناحية واحدة دون مصادقة الطرف الثانى. وهى قوله للفيكونت كرزن فى مقابلته الأخيرة معه عند قطع المفاوضات الرسمية: «لماذا لا تنفذ الحكومة البريطانية، من تلقاء نفسها، الخطة المبينة فى مشروع المعاهدة التى رفضت؟» فلم يكن جواب اللورد كرزن، على ما يظهر، ينفى إمكان إيجاد مثل هذه الخطوة على شرط أن تؤلَّف وزارة مصرية تكون متأهبة للعمل مع الانكليز.

فلما رأى محرر «الأهرام» أن فى هذه العبارة غموضًا وإبهامًا واقتضابًا قصد الوزير ليستفهم منه عن موضوع ذلك الحديث، فقال دولته:

«إن خير جواب لى على ما تطلبون هو أن أتلو عليكم من مذكرات الوفد ما يتعلق بالحديث الذى تشيرون إليه».

وأذن دولته للمحرر أن يأخذ صورًا من تلك المذكرات لنشرها، وهذا هو نص الحديث الذى دار بين عدلى باشا واللورد كرزن فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ والذى أشير إليه فى الوثيقة التى تقدم ذكرها:

«اللورد كرزن - إنى أبلغت الوزارة رد الوفد وقد أسفوا جميعًا لهذه النتيجة. وكنت أشدهم أسفًا إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق. وقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين المشروع. ولكن الوزارة، بعد البحث، ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التى وضعت فى المشروع. وكنت أعتقد دائمًا أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى جاز أن ينتهى إلى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع. حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع وطبقت بضع سنين. واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفاءتها وقدرتها على إدارة شئونها وتنظيم جيشها واستتب الأمر واستقام النظام أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى ورفع القيود التى قد تعتبر الآن أنها لا بد منها ولا غنى عنها. وسيعين على هذا أن يكون الانكليز والأجانب معًا مطمئنين إلى الحالة الجديدة. وإنما يتحقق الاطمئنان إذا لم تعرض مناسبة لتداخل الجيش. وإذا قام المصريون قيامًا حسنًا بما يقتضيه ذلك النظام الجديد. وتذكر أنى لمحت إلى هذه الفكرة إذ وضعت فى مذكرتى الثانية عن المسألة العسكرية إشارة إلى جواز إعادة النظر فى هذه المسألة بعد زمن معين».

«عدلى باشا - ليس فى وسعى أن أقبل هذه الفكرة. ولو استطعت لما أقرتنى البلاد على ذلك. لأن التوقيت الذى تشيرون إليه لا ضابط له. إذ يمكنكم أن تقولوا إن التمرين لم يصح. فتستمر الحالة على ما كانت عليه. ولا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو إشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو كان ذلك موقتًا وإلى أجل. وقد يمكنكم أن تنفذوا ما تقرونه من النظامات. ولكن لا تتوقعوا قبولاً بها. وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين. وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل».

«اللورد كرزن ـ ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعًا كهذا يتضمن تمثيلاً خارجيًا ونظامًا نيابيًا كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك؟».

«عدلى باشا ـ إن لى بروجرامًا معروفًا. ولم أقبل الوزارة إلا للسعى فى تحقيقه. فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باقٍ لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله».

مناقشات مجلس النواب البريطانى فى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر:

مر بنا أن رئيس الوزارة البريطانية بسط السياسة الجديدة للنواب الانكليز فى جلسة البرلمان التى انعقدت فى ٢٨ فبراير.

ومر بنا كذلك ما طلبه أعضاء حزب المحافظين من الحكومة مما حمل الأخيرة على نشر الكتاب الأبيض. وكان الذى يريده المحافظون من هذا التصدى والإعنات إحراج مركز الوزارة الائتلافية لإسقاطها ليعودوا هم إلى الحكم منفردين.

وكان هذا الحزب هو صاحب الأكثرية فى مجلس النواب حيث كان له ٣٨٣ كرسيًا. أى أكثر من نصف الأعضاء بعد خروج النواب الإيرلنديين منه.

فعد المستر لويد جورج هذا التعدى من حزب المحافظين خروجًا عن الأنظمة الحزبية. لأن زعماءهم كانوا على اتفاق معه على قبول التصريح.

ومن أجل هذا الخروج هدّد المستر لويد جورج بالاستقالة.

والظاهر أن الأعضاء المحافظين كانوا ينقمون على المستر لويد جورج حل المسألة الإيرلندية حلاً لم يؤدِّ إلى نتيجة محسوسة. ثم إخراجه الجيش الإنكليزى منها بسرعة. ولكن المسائل المهمة التى كانت تُعرض فى ذلك الأوان ومؤتمر جنوى، كل ذلك حمل زعماء الاتحاديين على تسوية الخلاف. مما أدى إلى تدخل المستر تشمبرلن فى جلسة ٦ مارس التى أعلن فيها أن البحث فى

المسألة المصرية سيكون فى جلسة ١٤ من الشهر المذكور. وإنًا نرى إن هذه الجلسة لهى جلسة تاريخية فى نظر الأمة المصرية. وما قيل فيها لهو من المستندات المهمة التى يجب تسجيلها والتى يجب على كل مصرى معرفتها وإنعام النظر فيها.

لذلك وجدنا من الضرورى إثبات محضرها الرسمى بحذافيره وكذلك محضر جلسة ١٥ مارس المتممة لها.

مناقشات مجلس نواب إنكلترا فى إلغاء الحماية
والاعتراف باستقلال مصر
جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٢

خطاب الكابتن ودجود بن

«فتح الكابتن ودجود بن فى مجلس البرلمان الكلام فقال: كانت سياسة الحكومة البريطانية المعينة فى الأيام الحالية ترمى إلى الجلاء عن مصر. وإنى أتكلم الآن عن الوقت الذى سبق إعادة فتح السودان. ففى تلك الأيام قطعت العهود مرارًا بأننا سنجلو عن مصر. وإنى أعلم حق العلم ضعف الحجة ضد التأكيد، أكثر مما يجب، فيما يتعلق بتصريحات المستر غلادستون فى هذا الأمر. ولكن مركز مصر السياسى قد تعين، حتى فى الوعود التى قطعها رجال السياسة البريطانيون والمعتمدون السياسيون وفى خطاب الملك، بحالة جعلت استمرار الحماية بواسطة هذه البلاد أمرًا مستحيلاً».

«قال اللورد سالسبورى فى سنة ١٨٨٧: ليس لنا أن ندعى حماية مصر لأن الحكومة قطعت على نفسها العهود مرارًا وتكرارًا بأن لا تفعل ذلك».

«كان ذلك فى سنة ١٨٨٧. ولما أعيد فتح السودان وعقد الاتفاق الإنكليزى الفرنسوى فى سنة ١٩٠٤ أعلن أن بريطانيا لا تنوى تغيير مركز مصر السياسى».

«وفى سنة ١٩١٤ صدر منشور بإعلان الحماية على مصر. ولكنه أرفق بخطاب إلى السلطان تكلم عن تذليل جميع العوامل التى ترمى إلى هدم استقلال مصر».

«ولا أريد الإشارة إلى تصريحاتنا العديدة عن أغراضنا من الحرب ولا إلى آرائنا التى أعربنا عنها بقولنا إننا نقاتل دفاعًا عن حقوق الجنسيات الصغيرة واستقلالها. ولكنى أذكر التصريح الإنكليزى الفرنسوى الصادر فى نوفمبر سنة ١٩١٨ الذى نص بصراحة على الشروط الخاصة بالسلطة العثمانية. فقد قال: (إن الغاية التى ترمى إليها فرنسا وإنكلترا من هذه الحرب هى تحرير الشعوب التى اضطهدها الأتراك زمنًا طويلاً تحريرًا تامًا صريحًا. وإنشاء حكومة وطنية وإدارة تعتمدان فى سلطتهما على المشورة الحرة للشعوب الوطنية)».

«هذا هو التصريح الذى عملاً به أُقيمت حكومتا بلاد العرب والعراق».

«وليست أهمية هذه التصريحات فى أنها وعود شرف فقط ولكن يجب أن لا يغرب من أذهاننا التأثير الذى أحدثته هذه التصريحات فى عقول المصريين أنفسهم. فقد ساعدونا مساعدة مادية كبرى فى الحرب. وقد قدموا مئات عديدة من الألوف إلى ساحات القتال. وقد أثنى عليهم قائدنا. ومع ذلك رأوا أن الحماية التى أعلنت لأسباب حربية محضة استمرت إلى اليوم. فهل من الغريب، كما يقول تقرير اللورد ملنر، إذا كان رأيهم هو أن إنكلترا نقضت وعدها؟ هذه خلاصة رأى المصريين كما ورد فى ذاك التقرير الجلى الذى يدعو إلى الإعجاب».

«هذه هى التصريحات التى أُعلنت والوعود التى قُطعت فى الماضى. والآن نأتى إلى السياسة الجديدة للحكومة كما أعلنتها الحكومة. فهى تعلن استقلال مصر وإلغاء الأحكام العرفية وابتداء الأنظمة الدستورية الحرة. ومفاوضة الحكومة البريطانية مع دولة جديدة مستقلة لإبرام معاهدة تتضمن أربع نقط احتفظ بها احتفاظًا خاصًا فى التصريح. وهذا تغيير عظيم وتعديل كبير فى السياسة التى اتبعتها الحكومة فى خلال السنوات الثلاث الماضية».

«كانت نتيجة المفاوضات بين اللورد كرزن وعدلى باشا الإعلان عن استقلال مصر لفظًا مقابل حقوق معينة قدمها المصريون لمطالبنا. وعلى ذلك يكون الإعلان الصريح عن استقلال مصر هو عكس السياسة التى اتُّبعت فى الأعوام الثلاثة الماضية. وقد تكلم رئيس الوزراء عنه بأنه اتباعًا للمبادئ التى وضعت فى ديسمبر الماضى. وكل من قرأ المراسلات التى تبودلت يرى الفرق الشاسع بين الموقف الذى تقفه الحكومة البريطانية اليوم وبين الموقف الذى اتخذته أثناء تلك المفاوضات. فقد تحول ما كان فى البداية مساومة إلى تصريح بحق المصريين. وإنى أعد التصريح ينطوى على الصدق والإخلاص. ويرمى إلى تنفيذ ما تضمنه من الشروط حرفًا ومعنى. فتلغى الأحكام العرفية ويتمتع المصريون بحقوقهم السياسية. ويكونون شعبًا مستقلاً عدا ما يتعلق بالنقط المحتفظ بها».

«وأول سؤال ألقيه هو لماذا كان من الضرورى الانتظار إلى مارس سنة ١٩٢٢ قبل عمل التسوية على هذا النحو؟ وإنى سأعرض على المجلس أنه سنحت ثلاثة ظروف، على الأقل، كان فى الإمكان عمل هذه التسوية فيها. وأن هذه الظروف الثلاثة لم تُنتهز. وكانت الأولى فى ديسمبر سنة ١٩١٨ حينما طلب زغلول باشا السماح له بالمجىء إلى لندن. وربما يحسن بى أن أذكر المجلس بخلق هذا الرجل وتاريخه فأقول: إنه كان وزيرًا منذ سنوات عديدة سى عهد اللورد كرومر. وهذا فى ذاته ليس بالأمر الهين. وقد صار وكيلاً للجمعية الوطنية المصرية. وكان رجلاً ذا تفوق حتى قال اللورد ملنر إنه ليس من فرصة لمشروع ما، يقف إزاءه سعد باشا وحزبه موقف العداء، على أن يصادف اعتدادًا مقبولاً والفرصة فى أن يلقى قبولاً عامًا. هذا هو الرجل الذى طلب الإذن بالمجىء إلى لندن بعد الهدنة ليستثير الحكومة. وقد أيد طلبه رشدى باشا المعروفة صداقته ومساعدته لإنكلترا. وقد عزز عدلى باشا هذا الطلب. كما أيده السير ونجت الذى لا يقل اسمه مكانة فى مصر عن اسم اللورد كتشنر. وما الطلب الذى أراد أن يقدمه زغلول باشا؟ إنه أراد أن يطلب الحكومة الذاتية. وهى التقدمة التى تعرض على

مصر الآن. وقد عد المسألة لا تحتمل إمهالاً لأن مؤتمر الصلح كان منعقدًا فى باريس. وكان يفرض أن مركز مصر الدولى يقرر فى المؤتمر المذكور. وكانت عصبة الأمم قد أسست حينذاك. وأراد أيضًا أن تكون بلاده من البلاد المشتركة فيها. وإنى أفترض أن مصر، بمقتضى الترتيبات الحالية، ستصير عضوًا فى العصبة. فماذا كان الرد على هذا الطلب المعقول الذى جاء فى وقته المناسب؟ ـ ذلك أن يأتى هو وأصدقاؤه إلى لندن لاستطلاع رأى الحكومة؟ ـ كان الرد على طلبه سلسلة من الكلام المبتذل المعتاد. كالقول بأن الوقت لم يحن وأن هذا لا يؤدى إلى خدمة غرض نافع. وقيل حينذاك إن وزير الخارجية البريطانية لا متسع لديه من الوقت لكثرة أعماله. فهل يقول رئيس المجلس أو ممثل وزارة الخارجية فى البرلمان إنه لو سمح لزغلول باشا ورشدى باشا بالقدوم إلى لندن فى سنة ١٩١٨ وعرض عليهما حينذاك ما يعرض الآن من الشروط هل كانا يرفضانها؟ أقول كلا. وأقول إننا، برفضنا قدومهما بتلك الطريقة الموجزة والبعيدة عن السداد، قد أضاعت الحكومة الفرصة الأولى لتسوية هذه المسألة. فماذا فعل زغلول باشا وحزبه بعد هذا الرفض؟ هل أوجدوا المشاغبات وألقوا الخطب المهيجة أو نظموا المظاهرات الخطرة؟ كلا. لم يحدث شىء من ذلك. إنهم ذهبوا إلى السلطان وقدموا إليه عريضة بأنه يجب أن يكون هنالك اعتراف رسمى باستقلال مصر وإلغاء الأحكام العرفية. وهما نصان من نصوص تصريح الحكومة البريطانية اليوم. أى الحكومة التى تكون دائمًا فى غاية القوة حينما تكون فى أشد الخطأ والتى أبعدت زغلول باشا وصحبه إلى مالطه. وكانت عواقب هذا العمل ما ينتظر تمامًا من ورائه».

«كانت الحركة التى يرأسها زغلول باشا حركة وطنية مستندة إلى تأييد جميع الأحزاب والعقائد. وهل ينكر وكيل وزارة الشئون الخارجية أن هذه الحقيقة مطابقة لرأى ملنر؟ قوبلت هذه الحركة الوطنية بإبعاد زعيمها إلى مالطه. فتبع ذلك ثورة نشبت فى جميع أنحاء البلاد ونجم عنها إصابات محزنة للأوروبيين وكانت الإصابات لسكان مصر أكثر. وبلغ عدد القتلى ٨٠٠ والجرحى ١٥٠٠

واقصى ما استطاع أن يقوله تقرير اللورد ملنر هو أن قمع الثورة كان باعتدال على وجه عام».

«ثم تكلم الكابتن بن بالتفصيل فى سياسة اللورد كرزن وخطبته سنة ١٩١٩ وتاريخ بعثة اللورد ملنر فقال:»

«عاد بعض أعضاء لجنة زغلول باشا إلى مصر فعرضوا اقتراحات ملنر على الأمة المصرية. والحقيقة التى تلفت الأنظار أكثر من غيرها أن سبعة وأربعين عضوًا أو أكثر من أعضاء الجمعية التشريعية الأحياء وعددهم واحد وخمسون عضوًا وافقوا على الشروط المقترحة فى المحادثات التى دارت بين اللورد ملنر وزغلول باشا مع بعض تحفظات ليست مما لا يمكن تذليله. ومع التحفظ دائمًا بضرورة إلغاء الحماية. وهنا كانت مصر متحدة ومعتدلة تريد الاتفاق ولكن لسبب ما لم ينتج شىء ولا أدرى لماذا. وكما أنى لا أعلم أن أحدًا من أعضاء اللجنة يعلم لماذا».

«دُعى عدلى باشا إلى لندن ولكن لسوء الحظ جدًا اتفق أن سافر المستر شرشل إلى القاهرة فى اللحظة عينها التى دعى فيها عدلى باشا. وليس من الجلى تمامًا لماذا سافر. وليست القاهرة داخلة ضمن دائرة نفوذه. وقد أشار المستر شرشل إلى متاعبنا الحالية فى إرلندا ومصر وأعرب عن رجائه أنه لا تمضى أعوام قليلة حتى تقوما بشئونهما الخاصة وتقررا مصيرهما فى سلام ورخاء داخل دائرة الإمبراطورية البريطانية المرنة. فأية كلمات يمكن أن تكون أشد من قوله هذا تعاسة؟».

«لا يجهل أحد أن مصر ليست جزءًا من الإمبراطورية البريطانية ولم تكن يومًا ما جزءًا منها، وإذا قرأ أى رجل تقرير ملنر يجد هذه الحقيقة التاريخية الصحيحة المعروفة مدونة بصراحة تامة».

«جاء عدلى باشا إلى لندن. ولما كان عدلى باشا يمثل الوحدة الجوهرية للمصريين فى مطلبهم، بالرغم من الاختلافات التى بين زغلول باشا وعدلى

باشا، فقد استطاع عدلى باشا أن يستميل بعض أعضاء حزب زغلول باشا ومنهم صدقى باشا الذى نُفى إلى مالطه والذى كان ينتظر أن يكون فى نفسه أثر سيئ بسبب ذلك. وكانوا متحدى الصفوف عندما قدموا إلى إنكلترا لأن المصريين كانوا يعتقدون أن عدلى باشا سينجح فى مهمة إلغاء الحماية التى أخفق فيها زغلول باشا».

«وتناول الكابتن ودجود بن بعد ذلك البحث فى المفاوضات التى دارت بين عدلى باشا واللورد كرزن وإخفاقها إلى أن قال: وهكذا وصلنا إلى أن نُجيب فى سنة ١٩٢٢ المطالب التى قدمها زغلول باشا فى سنة ١٩١٨ ولكن بعد أية خسارة فى سمعتنا الأدبية. وقد كانت هذه المسألة موضوع البحث فى العالم كله وأُلقيت بشأنها الخطب فى مجلسَى الشيوخ والنواب الأمريكى وكذلك فى جميع أنحاء العالم».

«استخدم أعداء الإمبراطورية مشاكلنا فى مصر لما فيه ضررنا. ثم الخسارة فى الأرواح. وإذا كان كثيرون من الأوروبيين فقدوا أرواحهم فَقدْ فَقَد كثيرون من المصريين كذلك أرواحهم، وهكذا جرح وقتل ألوف من السكان وكان هذا إحدى نتائج هذه السياسة. ثم تأتى بعد ذلك النفقات المالية».

«لا يمكن إقامة أية حكومة فى وجه شعب مُعادٍ. وستبرم المعاهدة لا مع قليل من الوزراء المصريين الذين يتوقون إلى خدمة مصالحنا ومساعدتنا بل مع دولة مستقلة. وربما مع جمعية دستورية تلتئم قصد المفاوضة فى إبراهم المعاهدة المذكورة وسيكون لزغلول باشا وحزبه فى هذه الجمعية الأغلبية الكبرى إن لم تكن الأغلبية الساحقة».

«هذه فقرة من تقرير ملنر»

«إننا نواجه حالة تتضمن عقد شروط ليس بالطريقة السهلة التى كان من الممكن اتخاذها فرصة من الفرص الثلاث التى أشرت إليها، بل فى وجه مطلب قومى أعربت عنه جمعية وطنية».

«وسيكون أول سؤال يلقونه هو: ما الرأى فى زغلول باشا؟ هل سيبقى فى منفاه أو هل ستقيم الحكومة أية عراقيل فى سبيل عودته؟ ولا أدرى هل فى وسعى أن أوجه هذا السؤال إلى رئيس المجلس. وربما أجاب عنه إذا ما تقدم للخطابة. ولا ريب فى أن الرأى العام فى مصر يطلب، بأغلبية ساحقة، عودة زغلول باشا. وقد احتج رئيس الجمعية (التشريعية) نفسه على إبعاده وعلى ذلك من المهم أن تبين الحكومة خطتها نحو زغلول باشا نفسه. وقد قالت إنها ستسمح للمصريين بالتمتع الحر بحقوقهم السياسية. فهل تعنى الحكومة ما قالت؟».

«لا أقصد الإساءة. ولكن هل هذا تصريح صادق ينوون تنفيذه معنًى وحرفًا؟ فإذا كانت هذه نيتهم فإنى أرى من المستحيل أن يقيموا أية صعوبة فى سبيل طلب عودة زغلول باشا. ولا ريب فى أن وجود سعد باشا فى مصر يسبب مضايقة ولكن غيابه عنها خطر».

«ولنفرض أن زغلول باشا تدركه الوفاة وهذا ليس من الأمور المستحيلة فماذا يكون التأثير على الرأى العام فى مصر إذا توفى وهو فى منفاه؟ هل نسيت الحكومة محافظ مدينة كورك؟ هل قرأ أحد مناقشات مجلس «الديلى أبريان» فى صدد المفاوضات دون أن يود لو لم تقع أبدًا الغلطة الكبرى فى مسألة مكسويتى؟ وهل هم ينتظرون أن يثق بهم شعب لا يعترفون به شعبًا مستقلاً؟ وعلى كل حال ليست الجنسية المصرية أمرًا واقعًا الآن. إنه من المستحيل إنكار ذلك».

«يقول تقرير لجنة ملنر إن كل حل يُتخذ فى تسوية المسألة المصرية يجب أن يتخذ من صميم القلب وبروح الأمل والعطف. وليس من بواعث الفشل إثقال كاهل السياسة بقيود مضطربة».

«وإذا كانت نية الحكومة الوفاء بشروط البيان الذى قدمته إلى الشعب المصرى فإنه من الممكن أن تصل إلى حل المشكلة. وأظن أنه يمكن أن تكون النتيجة انقسامًا فى صفوف الحزب المتطرف كما رأينا ذلك فى إرلندا. فإذا كانت مصر متحدة ضدكم فإن المجال يكون قابلاً لنمو الدسائس ضد بريطانيا

فى جميع البلاد الأخرى. وذلك ما قد ثبت لكم فى الماضى ولكن إذا كانت مصر صديقة لكم ـ وأنا واثق بأن الشعب المصرى حسن الاستعداد والميل نحو بريطانيا ـ فيحتمل أن تكون مصدر قوة كبرى بصفتها دولة محالفة لنا. وفوق كل ذلك أظن أنه يجب أن نسمع عن المصالح البريطانية فى مصر أقل مما نسمعه الآن وأن نسمع عن مصالح المصريين فى مصر أكثر مما نسمعه الآن».

«إن تلك الحجة حجة المواصلات الإمبراطورية يمكن التمشى بها إلى حدود لا نهاية لها. وقد كانت هى حجة الألمان فى بلجيكا حيث قالوا إن بلجيكا كانت طريق المواصلة الضرورى بين بلادهم وأغراضهم. دعونا نسمع أكثر مما نسمعه الآن من التصريحات البريطانية القديمة التى كنا نسمعها من قبل. كتصريح السير غورست حينما قال إن سياسة الإمبراطورية هى تقديم رخاء وراحة أهالى مصر على كل شىء آخر».

«وقد كانت دائمًا قوة الإمبراطورية الحقيقية فى أن العالم كان ينظر إليها كأنها حارس حقوق الأمم الضعيفة».

«ولقد قمنا بكثير من الأعمال المفيدة لمصر من الوجهة المادية وهناك بعض أمور عارضنا فيها مصالح مصر المادية. ولو تُركنا وشأننا لما وجدت قناة السويس مطلقًا ولكننا أفدنا مصر ماديًا من وجوه كثيرة كما يسلم به المصريون. ولكننا مع ذلك لم نوجد ثروة مصر. فإن ثروة مصر قائمة فى مناخها ومائها وما لفلاحيها من الصبر على الجهد والعمل. فهل أمر اللورد كرزن نهر النيل أن يجرى وهل هو الذى أمر الشمس بأن تسطع فى جو مصر؟ إن مصر للمصريين. وذاك الذى وهبنا بلادنا هو الذى وهبهم بلادهم. وبهذا كان لهم الحق فى أن يتمتعوا بها».

خطبة الجنرال السير تونشند

«هل لى بصفتى أحد الذين أرسلهم المستر غلادستون إلى مصر سنة ١٨٨٢ ـ والذين مكثوا فيها عدة سنوات فى عهد المستر غلادستون ـ أن أبدى بضعة أسباب أبين فيها لماذا أصابت الحكومة فى عدم جلائها سريعًا عن مصر؟».

«لقد أصغيت بعناية عظيمة لخطبة الكابتن بن ويسرنى أن أراه مُسلِّمًا بأننا خدمنا مصر شيئًا ما فى خلال تلك السنوات العديدة. تعود ذاكرتى إلى مصر والسودان فى تلك الأزمنة التى حاولنا فيها إنقاذ غردون. وأرجو أن لا تكون مساعينا قد ذهبت سُدًى بأجمعها. وأن لا يُهمل العمل الذى أتممناه هناك. ولست أرغب فى إبداء أى إحساس ما. فإنى أريد ذكر بعض الأسباب التى تدعونا إلى الاحتراس من غزو تركيا لمصر».

«يجب أن تتذكروا أنه ما دام السلم لم يستتب إلى الآن فى الشرق الأدنى فإن خروجنا من مصر يكون مقرونًا بأشد الأخطار - كانت مصر دائمًا مطمع أنظار الفاتحين فالأمة المصرية جنس وديع. ولست أعرف جنسًا أكثر وداعة منهم. وقد كانوا دائمًا يجتذبون الغزاة إليهم. ولكننا لا يمكننا أن نرى مطلقًا دولة أخرى تدخل مصر وليس ببعيد أن يقع ذلك مرة أخرى. ولقد تساءل رئيس الوزارة ماذا كان يحدث لو لم نكن محتلين لمصر حينما نشبت الحرب العظمى؟ وكانت مسألة الدفاع عن مصر من أخطر مسائلنا خلال الحرب؟».

«احتل نابليون بونابرت مصر سنة ١٧٩٨ فأرسلت إنكلترا حملة بقيادة السير ابر كرمبى. وكانت النتيجة أن سلم الفرنساويون فى القاهرة».

«لماذا ذهبنا إلى مصر فى سنة ١٨٨٢؟ كانت فى البلاد فوضى فأرسلنا المستر غلادستون. ومع أنه كان ينوى ضرورة انسحابنا ثانية فإن ذلك لم يكن مستطاعًا فى زمنه. والآن اسمحوا لى أن أبسط، فى عبارات قليلة، النقطة الحربية. وأن أحاول سرد الأسباب التى دعت الحكومة إلى الاهتمام بالأمر».

«يشبه البحر المتوسط زجاجة. مصر فى نهايتها والأسطول البريطانى سدادة هذه الزجاجة وعليه لا أرى - مادام الأسطول البريطانى لم يُقهر - كيف يجرؤ أى رجل نابغ فى الفنون العسكرية مثل هانيبال أو بونابرت - على القيام بحملة من أى مكان واقع على مياه البحر المتوسط لفتح مصر؟».

«من السهل غزو مصر من ناحية حدود مصر الشمالية الشرقية من جهة فلسطين. ومن الغرب من شمال أفريقيا. وهذا هو مكان الخطر. وكما قلت الآن لو لم نكن فى مصر لكانت مشكلتنا فى الحرب أكثر مشقة ولرخبوا فى مصر بفرح بالحملة الألمانية العثمانية والعلم العثمانى يرفرف فى المقدمة. ولخضنا غمار معركة دموية بجيش عظيم لنضع قدمنا فى مصر ثانية».

«إننا لا نستطيع أن نرى دولة أخرى فى مصر ولا بد لنا أن نحتفظ بها ما دامت مسألة الشرق الأدنى لم تُسَوَّ. والأمر الذى يحرك شعورى، أكثر من غيره، هو الخطر الموجود حتى يتم الصلح مع تركيا. ومتى تم ذلك فمن الجلى أن فى وسعنا إذ ذاك أن نتحول ونرى ما يمكن عمله فى مسألة الانسحاب من مصر المحمية. ولكنى لا أرى، حتى فى ذاك الوقت، - بصفتى خبيرًا بالفنون الحربية - كيف نستطيع التخلى عن الاحتفاظ بقناة السويس؟ بل أقول، أكثر من ذلك، كيف نستطيع أيضًا التخلى عن قاعدة فى الإسكندرية؟».

«وإنى لا أرى كيف يمكننا أن نتنازل عن هذه الضمانات التى تضمن لنا المواصلات بين الجزء الشرقى والجزء الغربى من إمبراطوريتنا؟ ومن السهل جدًا أن يقال إن مصر ليست من طرق المواصلات. ولكن يجب أن تسمحوا للفنيين العسكريين أن يقولوا إنها ضرورية للمواصلات».

«ولقد سمحت لنا القناة بأن نحصل على تنفيذ مبدأ السرعة والوفر فى المواصلات وهى بلا شك أسرع وأقوَم طريق للوصول إلى الشرق. وإن أستراليا ليست أقل منا مصلحة فى الاحتفاظ والاتفاق للمحافظة على هذه الطريق».

«لو اجتمع كل مارشالية أوروبا فإنهم لا يتمكنون من إقناعى بأن الوقت حان للجلاء عن مصر فى حين أن الغيوم السوداء مخيمة فى جو الشرق الأدنى وإرلندا والهند. وإنى لأعد نفسى مجنونًا لو قلت ذلك».

خطاب المستر لن

(وهو من حزب العمال وقد زار مصر فى العام الماضى)

«أرى، بشرط أن تُمحى العقبات التى تحول الآن دون الاتفاق وبشرط أن تُجرى انتخابات حرة لتأليف جمعية دستورية مؤسسة، أرى أن الشروط التى تعرضها الحكومة ليست من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى الشعب المصرى».

«إنه من اختصاص الشعب المصرى نفسه أن يناقش فى هذه الشروط والمبادئ التى سيكون محكومًا بها فى المستقبل».

«وإن ما رأيته من توالى تغيير سياسة الحكومة يجعلنى قليل الأمل بأن تؤدى هذه المناقشة إلى تغيير قليل فى سياستها».

«وأريد أن أعرض بعض اقتراحات تجعل الجو صافيًا بقدر الإمكان للمفاوضات التى ستجرى بين المندوبين البريطانيين ومندوبى الشعب المصرى المنتخبين انتخابًا حرًا».

«مصر، كما قيل من قبل، ليست ـ بعكس إرلندا والهند ـ جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. كما أنه لا يوجد من أفرادها فرد يريد ذلك».

«رأينا فى خلال الحرب مليونًا وربع مليون مصرى يقفون بجانب الحلفاء معتمدين على وعودنا بأن مصر ستنال استقلالها. واعتقدوا أن بريطانيا العظمى ستبر بوعدها بعد الحرب. أما الآن فإنهم يعتقدون أننا خُنّا عهدهم. ويهمنى جدًا أن نحاول فى هذه المناقشة إزالة بعض هذه الشكوك والارتياب».

«لا يوجد اليوم فى مصر شكل من أشكال الحكم. وأظن أننى لا أتخطى الصواب إذا قلت إن وزارة ثروت باشا التى أقامتها الحكومة البريطانية لا بد أن يكون نصيبها الفشل مثل وزارة عدلى باشا. ولا أرى هناك أى أمل بنجاح هذه الوزارة».

«لم تُعقد الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٣ وقد عاش المصريون فى ظل الأحكام العرفية. ولكن بالرغم من تقييد الصحافة وحرية الخطابة فقد نمت فى مصر حركة تشمل الشعب كله على التقريب. وقد صمم هذا الشعب على الحصول على الاستقلال التام. وإنى مقتنع بأنهم سيصلون إلى غرضهم هذا. ولا يسعنى إلا أن أتساءل قائلاً: هل يُعد من الإجرام أن تسعى أى بلاد لنيل حريتها وحقها فى حكم نفسها بالطريقة التى تراها؟».

«وقد استطاعت لجنة ملنر بعد مقابلة زغلول باشا، الزعيم الحقيقى للرأى المصرى، أن تضع تقريرها عن مصر الذى يثير الإعجاب على رغم تحديده».

«وذكر المستر لن بعد ذلك ما ورد فى تقرير ملنر عن زغلول باشا ثم تكلم عن وزارة عدلى باشا قائلاً: كان الدائر على الألسنة، حتى فى أروقة المجلس أثناء وجود وفد عدلى باشا هنا، أن رجال الوفد كانوا يصغون، فى زيارتهم لوزارة الخارجية، إلى أقوال التهديد والعنف التى كان يلقيها عليهم وزير الخارجية. وليست لى معرفة بوزير الخارجية لذا لا أستطيع أن أثبت ذلك. على أننى طالما سمعت هذا القول أثناء وجود عدلى باشا هنا».

«سافرت وبعض زملائى إلى مصر ولم تكن لدينا معلومات كثيرة عن مصر وربما لم تسنح لنا الفرص التى سنحت لبعض الناس فيما يتعلق بالتعليم. وقد يلقى اللوم بسبب هذا الأمر. وليس هناك من يعرف أو يشعر أكثر منى بقلة الفرص الخاصة بالتعليم وهى الفرص التى سنحت لبعض الناس».

«ولكننا ذهبنا إلى مصر كرجال عمليين يريدون أن يروا كل ما كان ممكنًا أن يروه فى مدة قصيرة جدًا. إذ لم نتمكن من الإقامة فيها أكثر من أسابيع قليلة. على أننا فى تلك المدة سنحت لنا فرص، يُحتمل أنها لم تسنح لأووربيين آخرين، للاطلاع على حقيقة الحالة ويمكن أن أقول إن رحلتنا كانت اختبارًا عظيمًا: فحينما ذهبنا رأينا جماهير جليلة من الشعب متقدة حماسة تنادى باستقلال وطنها ويحبها واحترامها وإخلاصها لزعيمها زغلول باشا».

«وتكلم بعد ذلك المستر لن عن المصريين المسالمين وذكر الخطبة التى ألقاها يحيى باشا فى الإسكندرية حينما حيا نواب العمال وأعرب عن أمله بالحصول على اتفاق ودى. ثم قال المستر لن إنه لم يسمع أحد منا كلمة لوم لبريطانيا».

«إن زغلول باشا هو زعيم الشعب المصرى المحبوب كثيرًا. وهو ذو شخصية كبيرة وجراة عظيمة. وهو، بالنسبة إلى أمر أو أمرين، أقرب من رأيتهم من الناس شبهًا بالمستر لويد جورج، فإنه خفيف الروح سريع الخاطر ولكنى لا أزيد على ذلك فى التشبيه لأنه ليس ممن يجارون الظروف والأحوال».

«إنه (سعد باشا)، فى ثباته وصدقه وإخلاصه لمطالب قومه الوطنية، أراه أشبه بالمرحوم المستر بارنل (الزعيم الإرلندى). وعندى أنه بلا شك حائز لثقة أغلبية مواطنيه من متعلمين وغير متعلمين ليتكلم باسمهم. وحوالى سعد باشا أنصار ذوو كفاءة كبرى».

«أنا أسأل ما سبب نفيه؟ فهو إما قوة أو ليس بقوة. فإذا كان ليس بقوة فما السبب فى إبعاده من وطنه؟ وإذا كان قوة فلماذا لا تريد هذه الحكومة أن تقابل القوم الذين يمكنهم أن يجيبوا طلباتها؟ قابلوه بصفته الرجل الذى يمكنه أن يجيب طلباتكم أحسن من أى رجل آخر أعرفه».

«إنى أعتقد أن عودة ذلك الرجل العظيم إلى وطنه ستكون أول خطوة فى سبيل السلم فى مصر».

«لقد قرأت، فى الأسابيع الأخيرة فى جميع الجرائد التى تصدر فى هذه البلاد، احتجاجات كثيرة صادرة من مصر. وهى تدل على أن طبقات الشعب كله تقريبًا من معتدلين ومتطرفين ومن متعلمين وغير متعلمين يحتجون بلين أو بقوة على نفيه. ولكنى لاحظت فى أقوال رئيس الحكومة فى جلسة ٢٨ فبراير أنه يترك المسئولية فى نفى زغلول باشا على اللورد اللنبى».

«لا يمكنكم أن تحصلوا على السلم فى مصر إلا إذا أعدتم هذا الرجل وأصدقاءه إلى وطنهم. وإذا مات وهو فى المنفى فإن هذه الحكومة ستُتهم بالقتل».

«الآن ادع زغلول باشا جانبًا وأقول إن الشرط الثانى للحصول على جو صافٍ هو إلغاء الأحكام العرفية. إن الذى نفعله فى مصر لا يتفق مع المدنية بل هو عمل همجى».

«تصدرون أوامركم بإلقاء القنابل من الطيارات على جماهير بريئة لسنا معهم فى حالة حرب. إن عملكم هذا لا مبرر له وكذلك لا مبرر لكم فى أخذكم الوطنيين النبهاء الأكفاء من منازلهم ونفيهم بدون أية محاكمة. لا مبرر لكم فى تعطيل الجرائد. فقد عطلتم منها سبعًا فى العام الماضى وست صحف فى هذا العام. إن الواجب عليكم أن تطلعوا على الآراء الحرة الصريحة من جميع الأحزاب. ويمكننى أن اقول عن حرية الخطابة مثل ما قلته عن حرية الصحافة. إن هذه القيود هى فى نظرى تدل على سياسة غير معقولة».

«إذا أردنا أن نصل إلى السلم فى مصر إذا أردنا أن نتفاوض بشأن المعاهدة، يجب علينا أولاً أن نعيد زغلول باشا إلى بيته وإلى أصدقائه الكثيرين وإلى معضديه العديدين الذين يؤلفون الشعب المصرى كله تقريبًا. ثانيًا أن نلغى الأحكام العرفية. ثالثًا أن نعطى الشعب المصرى الحق فى انتخاب جمعية مؤسسة تختار الوفد الذى سيفاوض الحكومة البريطانية. وإننى أقترح أيضًا أن يؤجل قانون التضمينات إلى أن يكون الشعب المصرى قد انتخب برلمانه».

«بهذه الشروط أعتقد أنكم تصلون إلى جو يسمح بوضع معاهدة مُرْضية لهذه البلاد وللشعب المصرى».

«إن الشعب المصرى مصمم على الحصول على استقلاله التام. ولكنه يتوق، فى الوقت نفسه، إلى إبرام تحالف ودى مع بريطانيا العظمى. وإنى واثق تمام الثقة بأن منح المصريين استقلالهم لا يكون لمصلحة مصر فقط بل لمصلحة بريطانيا من كل وجه. فإننا نريد التجارة ولدينا ملايين من العاطلين. وأذكر ما صرح لى به مندوب أحد المحال التجارية الكبرى أثناء وجودى بمصر. فقد قال إنه، لو أُعيد السلام فى الحال، فإن فى وسعه أن يطلب وحده بضائع قيمتها

مليون جنيه. فألح علىّ أن لا نرتكب فى مصر الأغلاط نفسها التى ارتكبناها كلنا فى الوصول إليها».

خطاب الإرل ونترتون

«يظهر أن الكلمات الوحيدة التى قدمها المستر لن للمجلس والتى تدل على أقل قسط من المهارة السياسية هى الجملة الأخيرة. ولا يسعنى إلا أن أصف تصريحه القائل إن إدارتنا فى مصر لا تتفق مع المدنية بأنها جملة تنطوى على السباب. ولكن قوله الوحشية (وهنا قاطعه المستر لن قائلاً لما استعملت كلمة وحشية كنت أتكلم عن إلقاء القنابل من الطيارات على الأبرياء من النساء والأطفال). فقال الإرل ونترتون: يسرنى أن أقبل هذا الوصف وأرضى بهذا الشرح كل الرضى. ومن العدل أن يقال إن الجزء الأكبر من خطاب المستر لن كانت عبارته معتدلة، ولكنى أعتقد أن عبارته عن جيشنا فى مصر كانت سبابًا لأننى ظننت أنه يقصد بها كل الإدارة البريطانية. على أننى سُررت لذكره مثلاً واحدًا فقط».

«إنى أعتقد أن كل من له شغف بمصالح مصر والإمبراطورية يكون ممتنًا من إيضاحات المستر لن لأنه لا يمكن أن يكون أشنع من أن يشاع فى العالم أن أحد أعضاء هذا المجلس قال، وهو عالم بكل المسئولية الملقاة على أعضائه، إن حكمنا فى مصر لم يكن متفقًا مع مبادئ المدنية بل هو من بقايا الهمجية. حقًا إنه لا يمكن أن يكون أشنع من ذلك لمصر والإمبراطورية».

«وقد اجتهدت دائمًا فى أن أتذكر وأتبع القاعدة القديمة التى تقضى بعدم انتقاد موظفى الحكومة. ولكن موظفى سكرتارية رئيس مجلس الوزراء ليسوا بموظفى حكومة وإنما هم قوم جىء بهم من مراكز مختلفة بعضهم صحافيون وبعضهم فلاسفة. فهم من كل نوع وكل جنس. ولقد سمح لهؤلاء القوم منذ البداية أن يتخذوا لأنفسهم من التداخل فى شئون مصر وبلاد الشرق الأدنى ما كان ينبغى أن لا يسمح لهم به بمقتضى نظامنا الدستورى. إنى شديد التأثر

من هذا الأمر وكثيرًا ما احتججت على نفوذ قلم السكرتارية فى المسائل الخارجية».

«إن الذى يجب علينا الآن ليس أن ننظر إلى غلطات الحكومة بل أن نبحث عن الطريق التى توصلنا إلى اتباع سياسة يقبلها الزعماء المصريون وإنكلترا».

«أنا لا أتمادى فى الظن، كما يظن بعض أصدقائى، بأن خطة الحكومة وسياستها الحالية سيئة. بل أعتبر أن الحل المعروض هو حل يجوز أن يعتبر مرضيًا وقابلاً للتنفيذ لأنه لا يزيد على ما جاء فى بلاغنا السابق. وإنى أرى على كل حال أنه يجب أن نجرب تنفيذه».

«ولقد أثنى المستر لن على زغلول باشا ثناء عظيمًا. وأسداه مدحًا جزيلاً ربما كان دليلاً على نوع الحكومة المقبلة. والظاهر مما قاله العضو أنه يرى أن زغلول باشا أعظم رجل أنجبته مصر أو أية بلاد أخرى. وكان جُل بغيته أن يظهر للعالم عامة أن الحكومة البريطانية ظالمة مستبدة وأن مصر بلاد مستعبدة مستبد بها. ولكنى أقول إن المستر غلادستون ألقى مثل هذا الخطاب بعبارات أبلغ من ذلك فى مئات من المناسبات حينما كان فى المعارضة. ولكن كان يحدث غالبًا أنه كلما تولى زمام السلطة كان يعمل على غير ما قال وهذا ينطبق على كثيرين من أعضاء وزارته اليوم. فقد خطبوا فى الماضى فلما أصبحوا الآن أعضاء فى الوزارة أدركوا أنهم لا يستطيعون إخراج ما قالوا به إلى حيز الفعل. وقد أبدى العضو تأييده الصريح لتحريض زغلول باشا. وأعتقد أنه سوف لا يتألم بأية حال إذا حلت حملة تعادل حملته قوة على صديقه وعلى حليفه زغلول باشا. إنه لم يذكر لنا شيئًا عن الظروف التى أفضت إلى قتل الجنود البريطانية والممرضات البريطانيات قتلاً وحشيًا. وأعنى بذلك حوادث القتل التى تعود أسبابها مباشرة إلى خطب زغلول باشا ونفوذه. إن زغلول باشا من ضعاف المحرضين الذين تجدونهم فى جميع أنحاء العالم. من أولئك الذين يلقون الخطب. فإذا ما تحولت إلى أعمال كما يحدث الآن فى جوهانسبورج رفعوا أيديهم مظهرين الرعب وقائلين إننا لم نقصد منكم أن تفعلوا ذلك».

«فصاح أحد الحاضرين قائلاً: (بلشفيون)».

«فقال اللورد ونترتون - إن البلشفيين ذوو شجاعة فى اعتقاداتهم مستعدون للمجازفة بحياتهم فى سبيل ذلك. وهم فى موقف غير موقف زغلول باشا وأعضاء حزب العمال فى هذه البلاد؟».

«فقاطعه المستر لن قائلاً: «وما موقفك؟» فقال اللورد ونترتون: «لقد خاطرت بحياتى فى الحرب كثيرًا كما خاطر بها المستر لن، فقال المستر جونسن: إنه من الأرستقراطيين المستميتين. فقال اللورد ونترتون: «إننا لا نريد الاسترسال فى هذه المناقشات الشخصية البحتة وماذا كان تاريخ زغلول فى خلال السنتين الأخيرتين؟ - إنه لم يقدم حلاً للمسألة المصرية يمكن أن يرضاه الشعب البريطانى مع مراعاة التبعات الإمبراطورية. وإنى أرفض الطريقة التى عرض بها اسمه كمنفذ من الحالة فى مصر: إن زغلول باشا محرض خطر يعيث فسادًا. وقد كان من الملائم جدًا أن يُنفى إلى جزيرة سيشل حيث أرجو أن يبقى إلى آخر حياته. ولقد أخطأ خطأ تامًا حينما قال إنه يرجو إذا كان زغلول باشا سيموت أن لا يموت فى سيشل. وأن هذا يكون له أقل تأثير فى العلاقات بين هذه الإمبراطورية العظيمة وبين شعب مصر. وكل ما أرجوه، على كل حال، أن يبقى زغلول باشا معتقلاً فى جزيرة سيشل إلى أن يزول الخطر الذى يترتب على تحريضه مباشرة. تصوروا لحظة مركز الشعب الأسترالى. هذا شعب أبيض صغير يقل تعداده عن ستة ملايين من السكان محوط بأجناس من السود والصفر وقناة السويس ذات شأن حيوى له. وإنى أستطيع أن أؤكد لأعضاء حزب العمال أنهم إذا استطلعوا رأى حزب العمال الأسترالى، وهم كثيرو العدد، لوجدوا أنهم لا يشاركونهم فى الرأى بأية حال. فلا بد لنا من التمسك بقناة السويس إذا كنا سنبقى هناك بشكل ما».

«قبل أن نذهب إلى مصر كانت طبقة الباشوات التى أحسنت ضيافة المستر لن وزملائه تطأ بأقدامها مواطنيها المصريين لتنتزع منهم آخر أوقية من الذهب وتنهب أراضيهم وتسىء إدارة الحكم. وأخذت بمالية البلاد إلى حالة اضطرت

فيها الدول الأوروبية إلى التدخل. هذا هو نموذج من أولئك الناس الذين يحالفهم أعضاء المعارضة هذا التحالف الغريب. ولأن يرى الإنسان حزب العمال يتحالف مع طبقة الباشوات لمن أغرب المناظر. وكل امرئ يعرف شيئًا عن ذلك يعلم أن طبقة الباشوات كانت مكروهة. ومع أنها مؤيدة بمقدار معين من الشعب فإنها تمثل كل شىء يناقض الديمقراطية كما تمثل كل شىء. أعطى حزب العمال صوته لمعارضته فى هذه البلاد مع هذا نراها تلك الطبقة التى حالفها حزب العمال».

«لم نسمع كلمة واحدة عن حالة مصر قبل أن يدخلها البريطانيون. ولم نسمع كلمة عن مركز الجاليات الأجنبية. ولو كانت المسألة مقتصرة على مركز الجالية البريطانية لكانت بسيطة بالنسبة لغيرها. ولكن يعلم العضو، كما أعلم أنا، أن بمصر كثيرين من الأجانب كالإيطاليين واليونانيين والمالطيين والفرنسيين الذين استقروا بمصر منذ أجيال. ويعلم أيضًا أن هذه الجاليات الأجنبية أصبحت لا تنفصل عن تلك الأرض بمعنى أن لها أملاكًا هناك وستبقى فيها وهى - وإنى أسلم بذلك صريحًا - إحدى المصاعب المحيطة بالحالة. وفى وسع ذى ذكاء عادى أن يتناول الحالة على حسب نتيجة زيارته لمصر. ولكنى ألفت نظر المجلس إلى مسألة يلوح أنها ذات خطورة عظيمة. فقد أُجريت تحقيقات فى اضطرابات الإسكندرية. وقد تبين بكل وضوح من الإثباتات أن السبب الوحيد فى دعوة الجنود البريطانية فى النهاية لتلافى الحالة هو أن القناصل الأجنبية الذين يمثلون اليونان والإيطاليين والفرنسيين ذهبوا إلى المحافظ وقالوا: «إننا لا نستطيع أن نحتمل بعد الآن قتل رعايانا». ومع أن هذا لم يرد بالتقرير إلا أنه من الأمور المعروفة لكل إنسان. وقالوا إننا إذا لم نعمل يحاولون هم أنفسهم إنزال جنود من السفينة الحربية الإيطالية الراسية بالميناء. واحتج القنصل الإيطالى واليونانى والفرنسى فى شهاداتهم على الاعتداء على رعاياهم. وقالوا إنهم لا يستطيعون الصبر على ذلك. وأغلب الطبقة العاملة الماهرة فى الإسكندرية من اليونان والأرمن والإيطاليين. وهم قوم معروفون بالأمانة فى عملهم ومع ذلك،

مهما ظن أن المسألة مضحكة، فهى ليست مضحكة فى نظر أقارب أولئك التعساء الذين قتلهم المصريون بعد أن حرضهم على القتل ذلك المؤامر الأكبر زغلول. ولا فائدة من القول بأن المحرضين المصريين جميعًا من الملائكة وأن الذين حاولوا قمع تحريضهم اتبعوا الطرق البربرية فى القمع».

«ليُسمح لى بأن أقول كلمة للذين اتبعوا سياسة التثبيط. والذين تمثلهم جريدة المورننج بوست. فإنه من الظلم حقيقة أن يدعى أحد بأن مصر كانت فى أى وقت من الأوقات جزءًا من الإمبراطورية البريطانية بصحيح معنى هذه الكلمة. وإنى أفهم أنه يصعب عليكم أن تنظروا إلى هذه المسألة من الوجهة التى أنظر بها إليها عندما أعتبرها جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. ولكن لنا بعض الحقوق التى لا يمكن التنازل عنها. فقد أقمنا سنين فيها عديدة ونحن شركاء أصحاب حصة كبيرة. علينا واجبات نحونا ونحو المصريين. وإنى أعتقد أنه من الممكن الوصول إلى سياسة مشتركة وأظن أن الاقتراحات الأخيرة التى قدمتها الحكومة ستؤدى إلى هذه السياسة فعلاً. وأذكر هنا الجملة التى نطق بها ذلك الرجل العظيم لورد سلسبورى. لما انتقد سياسة غلادستون بعد احتلال مصر مباشرة وهى جملة تنطبق أيضًا على حالة اليوم وهى:»

«لنذكِّر دائمًا تلك البلاد «مصر» بأننا الدولة صاحبة أكبر نفوذ فى مصر. وما هو السبب لنسمح للسياسة بأن تضيع ما اكتسبته مقدرة جيوشنا؟».

خطاب الكلونيل جيمس

«ادعت الحكومة وأعادت فى السنين الأخيرة أن المصريين أهل لإدارة شئونهم. وفى الوقت نفسه كانت تقيم العراقيل فى سبيل ذلك. ومن الصعب حقيقة أن أقول إذا كانت مصر قادرة على إدارة شئونها بنفسها أو لا. وهل حسنًا الأحوال والأمور أو أسأناها فى مدة الاحتلال البريطانى؟ يظهر لى أننا حسناها كثيرًا. لم تعد العدالة تُشترى وتُباع جهارًا. استطاع الفلاح المصرى الذى كان مضطهدًا أن ينال تعديل ما كان يشكو منه».

«هل تصبح حالة الفلاح أحسن أم أسوأ مما هى الآن بعد تنفيذ الترتيبات الجديدة التى أوافق عليها لأننى لا أدرى حلاً آخر للمسألة المصرية؟ إننى أرى أنه لا يشجعنا شىء على الإطلاق على التحمس والتفاؤل بالنسبة للمستقبل».

«لقد تباحثت فى الأمر كثيرًا مع اناس يميلون إلى الأفكار الحرة وهم يقولون إنهم يفضلون إدارة سيئة من مواطنيهم على إدارة حسنة تحت حكم الأجنبى (تصفيق من جانب بعض الأعضاء)».

«من السهل جدًا على حضرات الأعضاء أن يصفقوا لهذه الجملة. ولكن لا أعرف ماذا يكون مقدار تحمسهم لو ضربت أرجلهم ضربًا شديدًا (بالجريدة) ولو أن المضطهدين أخذوا منهم قروشهم».

«أنا لا أقصد بقولى أن هذا ما سيحصل. ولكن على كل حال أقول إن التاريخ والتقاليد وشعور البلاد العام تتجه نحو ذلك. ومهما تكن الترتيبات التى تمت بين الحكومة المصرية واللورد أللنبى فإنه ستأتى أيام سوداء إذا نسيت مصالح الفلاحين».

«وإننى أرحب بالفكرة التى قضت بدعوة اللورد أللنبى ومستشاريه إلى تسوية هذه المسائل لأنهم رجالنا هنا».

«وكثيرًا ما نجد الميل نحو عدم الثقة فى الشخص الذى تدفع له نقودًا لينبهك لأنك تريد أن تنبه نفسك بنفسك وهذا خطأ. وهذا أيضًا من أبواب الإسراف. إذا تعذر عليك أن تثق بمن يمثلك فاستبدله. ولكن إذا تمكنت من الثقة به تمامًا فعضّده».

«إن اللورد أللنبى يعاونه رجال ذوو خبرة وذكاء كبير. وإنى أثق بأن اللوم لا يقع عليهم إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى حل مُرْضٍ شريف فأفضت الحال بعد ذلك إلى الفوضى والارتباك. وإنما تُلام عناصر وعوامل مختبئة وراء رجال السياسة وهى عوامل نجهلها الآن».

«لو وثقت الحكومة باللورد أللنبى من زمن طويل لكنَّا الآن أبعد عن المصاعب مما نحن الآن. فاللورد أللنبى ليس سياسيًا ولكنه جندى ذو تاريخ مجيد. فهذا وكونه يستمد النصح من أناس يعرفون مصر وما بها من روح الصبر والأناة، كل ذلك كان مما ينبغى أن تراعيه الحكومة كراس مال لها فى مصر. ولكنها لم تنظر إليه على أنه كذلك. فالحكومة لم تعمل بنصيحته وقد أُشيع - وأعتقد أن هذا صحيح - أن اللورد أللنبى قدم استعفاءه حينما وجد أن نصيحته لم تقبل. وإنى أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن الحكومة كانت تقبل استقالته، كما قبلت غيرها من الاستقالات فى خلال الأيام القلائل الماضية، لو شعرت بأن مركزها قوى إلى درجة كافية. ولكنها كانت تعلم أن مركزها ليس قويًا وإلا لعومل اللورد أللنبى كما عومل غيره فيما يتعلق بالحالة الحاضرة فى مصر. ومهما قلبنا المسألة على وجوهها لا نجد إلا أن سوء تصرفات الحكومة قد جعلت المنظر محزنًا. وإنى أذكِّر أعضاء البرلمان بأنه ينبغى لنا أن لا نزيد فى صعوبة العمل الذى أمام اللورد أللنبى بتداخلنا فى المسائل السياسية الداخلية بمصر. ففى مصر الطيب والردىء من الرجال كما هو الحال فى البلاد الأخرى ولكل منهم أشياع».

«والشىء الوحيد المنطوى على الأمانة الذى نستطيع أن نقوم به فى الدور الذى وصلنا إليه الآن هو تمنِّى إتمام هذه التسوية عاجلاً».

«وإنى أود أن أقول كلمة ولست بقائلها الآن. لأنى أعتقد أنها كلمة ينطق بها عضو متواضع مثلى لا يمكن أن تعود بالضرر على أللنبى. وهى أننى آمل أن الوقت والظروف التى تسمح بفك اعتقال زغلول باشا ستحين وآمل أن نفيه ستكون مدته قصيرة».

«هذا كل ما أقوله عن زغلول باشا وأنا لا أعرف مقدار إجرامه ولا مقدار براءته، وإنما أعرف أن الثناء عليه كان عظيمًا حينما كانت فى إنكلترا حكومة غير الحكومة الحالية وكان لنا فى مصر رجال كاللورد كرومر».

«وآخر نقطة أتكلم عنها تتعلق بمصالحنا الخصوصية فى مصر فإنى أرى أنها صريحة ومعينة. أولاً يجب أن نحتفظ بالقناة مهما كلفنا ذلك. ولا أفيض الكلام فى هذا الموضوع لأنه جلى واضح. ثانيًا لن نسمح بأن تتخذ أية دولة أخرى مركزنا أو أن تتخذ نفوذًا يقارب نفوذنا فى مصر».

«هاتان هما النقطتان الماديتان، أما الثالثة فهى أننا نريد حقيقة أن نحصل فى مصر على صداقة وتسوية».

«وإذا قال لى أحد إن هنالك نقطًا أخرى كمسألة القطن والغلة وكثير غيرها من هذا النوع، فجوابى أنه يكفى لحل كل هذه المسائل أن نحصل على حسن القصد والتسوية التى من السهل الحصول عليها فى مصر».

خطبة المستر سوان

«لم تكن الخطبة التى فاه بها لورد ونترتن لتسهل الأمور لنا وللمصريين الذين يريدون الوصول إلى تسوية مسألتهم. فلقد كانت خطبته من أشد الخطب لهجة وأقلها مناسبة فى ظروف صعبة كالظروف التى نحن فيها. فإنها توسع المسافة وتزيد المسألة حرجًا. وفى الراجح أنها ستؤدى إلى خصام أكبر من الخصام الواقع الآن. على أنه سرنى أن أسمع نداءه لمصلحة الفلاحين وأن أرى مقدار عطفه العظيم نحو هذه الفئة من الشعب المصرى. وإنى أتمنى أن يتناول حضرة اللورد وأصدقاؤه بشىء من عطفهم وكرمهم الطبقة نفسها من أهالى إنكلترا فتصبح حالتنا أنجح وأحسن مما هى».

«فقاطعه لورد ونترتن قائلاً: هم الذين انتخبونى هنا وقد انتخبونى منذ سبع عشرة سنة متوالية».

«قال المستر سوان: إن بلادنا لم تصبح فى الحالة التى هى فيها إلا بسبب الصعوبات والعراقيل التى يسببها الرجعيون مثل حضرة اللورد المحترم».

«أود كثيرًا أن أتكلم هنا باسم فئة الفلاحين التى أنتمى إليها أنا وزملائى. فإننا شديدو الرغبة فى أن يُعمل شىء لمصلحة هذه الفئة».

«لقد سأل أحد الأعضاء ماذا رأينا عند ما ذهبنا إلى مصر. هل ذهبنا إلى مصر لنرى فيها آثارها؟ نعم ذهبنا لذلك. ومن أكبر الآثار التى رأيناها آثار الإدارة السيئة التى قامت بها إنكلترا فى الشرق منذ أربعين عامًا وعدم اهتمامها بتاتًا بالفلاحين».

«ماذا نرى الآن فى مصر برغم وجود بريطانيا فيها منذ أربعين عامًا؟ نرى الفلاح اليوم فى مثل حالته فى عهد موسى مرتديًا نفس الجلاليب الزرقاء. يطرد هو والطبقات المشابهة له كما يطرد الذباب. ويشتغلون فى أخصب أراضى العالم. أراضٍ تعطى ثلاثة محاصيل فى السنة. ونحن لم نتمكن من إيجاد قرش لتعليمه. لم نتمكن من إيجاد قرش لحفظ صحته أو لإعطائه ضروريات الحياة والراحة».

«هؤلاء هم الفلاحون الذين يُظْهِر لهم اللورد ذلك العطف الذى سمعناه».

«وقد رأينا فى مصر شيئًا آخر. رأينا بعض رجالنا المحترمين ينفذون فعلاً هذا الشعور الجميل نحو تلك الفئة. وسمعنا كذلك بإعجاب بعض الضباط البريطانيين بفئة الفلاحين. كما أننا رأينا بأعيننا احترام هؤلاء الفلاحين لقليل من أصدقاء حضرة اللورد. إنما الذى نريد أن نراه هو عمل شىء لهم. نريد أن نرى اتفاقًا ومعاهدة يقضيان بأن يكون للشعب المصرى حق تدبير الشئون الاجتماعية والاقتصادية التى تمس أحوال الفلاحين والشعب المصرى بأجمعه».

«لقد خالطناهم وعرفناهم فأعطونا نداءهم وهو: متى عدتم إلى إنكلترا لا تنسوا الفلاحين التعساء الذين هم من الطبقة التى أنتم منها».

«وقد رأينا أولادهم. وكل من زار مصر لا شك أن وجد فى أولئك الأولاد ملامح تدل على أن فيهم بغريزتهم استعدادًا عظيمًا للفنون الجميلة والعلوم. ولكنهم لا يجدون من الوقت ومن اللوازم المنزلية ما يساعدهم على نمو ما لديهم من الاستعداد والأهلية لهذه الفنون والعلوم».

«يُسحب هؤلاء الأولاد من منازلهم ـ إذا صح أن تُسمى منازل ـ وهم صغيرو السن فيشبون وهم يشتغلون فى غيطان الأقطان».

«ماذا يجب عمله (هنا قاطعه أحد النواب قائلاً: زغلول باشا)».

«فقال المستر سوان: سأتناول البحث فى هذه النقطة. إن زغلول باشا يريد أن يعمل شيئًا لهؤلاء الأولاد وهم يعلمون ذلك».

«هنا قاطعه المستر ملس قائلاً: إن زغلول باشا هو فرد من أفرادهم».

«فقال المستر سوان: زغلول باشا يريد أن يعمل شيئًا يسمح لهؤلاء الأولاد ليجدوا أمامهم مجالاً للعمل. وكما قلت من قبل إن كل فرد له أعين يستطيع أن يرى القوة والاستعداد اللذين هما لهؤلاء الأولاد».

«إن الحركة الوطنية المصرية تريد أن تصل إلى أحوال يتمكنون فيها من تقوية استعدادهم الغريزى بدلاً من أن يؤخذوا، وهم حديثو السن، ويُتركوا فى وسط الغيطان فيقعوا، بعد ضياع كل قواهم، فى الحر الشديد إلى أن يشيبوا كما شبوا أجيالاً بعد أجيال».

«هذه حالتهم تحت مراقبتنا. وكل ما عملناه كان فقط الانتقال لزيادة ثروة البلاد وثروة الإمبراطورية».

«إنى وزملائى نريد أن نرى تسوية بين إنكلترا ومصر تمكّن المصريين من مباشرة شئونهم الصناعية والاقتصادية بأنفسهم».

«وإنى، ردًا على الأقوال التى فاه بها حضرة اللورد المحترم ضدنا وما ذكره عن أحوال الفلاحين، أظن أن الأمر جلى من أن للشعب المصرى وحده المعرفة والاختبار الضروريين لتناول هذه المسائل».

«إن تربيتنا الخصوصية وتقاليدنا لا تؤهلنا للبحث فى هذه المسائل. وإنى أتذكر أن حضرة العضو الذى يجلس إلى جانب حضرة اللورد المحترم قد قال يومًا إن الشرق شرق والغرب غرب ولا يجتمع متناقضان».

«فقال المستر أورمسبى جور: من هو الذى قال هذا؟».

«قال المستر سوان: سمعتك تكرر ذلك أكثر من مرة. وهذه جملة لكبلنج لا معنى لها إذا انظرنا إلى تاريخ بريطانيا من أوله إلى آخره».

«فسأل المستر أورمسبى جور: هل لحضرة العضو المحترم أن يخبرنى متى اقتبستُ ذلك لأنى لا أتذكر أننى اقتبستها».

«فقال المستر سوان: يجب على صديقى أن يعيد النظر فى خطبه السابقة وأرجو أن يستنكر تلك الجملة لأن التجارب جعلته حكيمًا. ولست أوافق على هذه الجملة وأعتقد أننا إذا أردنا أن نتناول هذه المسألة بالكيفية المناسبة فإن لنا شيئًا نتعلمه من الشرق. وللشرق شىء يتعلمه بتعلمه من الغرب. إذا كانت المسألة أن الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب وإن الاثنين لا يجتمعان فما الفائدة الاقتصادية التى تنشأ عن سعينا من إقامة أنظمتنا وعاداتنا وتقاليدنا فى بلاد أناس يأبون الفكرة الغربية والعادات الغربية والأنظمة الغربية؟ وإذا كان الأمر كذلك فينبغى لنا أن نزداد تراجعًا نحو الغرب حيث ميولنا وعاداتنا تصادف تلبية بشكل متناسق. ولكنى أعتقد أن فى إمكاننا أن نعقد اتفاقًا ومعاهدة يكونان موافقين لنا وللأمة المصرية. ويؤولان إلى سبك مصالحنا فى قالب أكثر تماسكًا وأفضل مما هو الآن. فنستطيع نحن أن نتعلم منهم ويستطيعون هم أن يتعلموا منا. والشىء الذى نتوق إلى رؤيته هو أن تحترم بعض التعهدات والوعود التى صدرت من بريطانيا العظمى خلال الأربعين سنة الماضية ولا سيما فى السنوات السبع الأخيرة، وأن نبحث عن شكل للحكومة يكون أساسه رضاء المحكومين وقاعدته رأى منظم للنوع الإنسانى. هذا هو العهد الذى أعطى للمصريين فعلاً فى سنة ١٩١٤ وهم يطالبوننا الآن بأن نبر بهذا العهد. ولكن بدلاً من احترامه وإيجاد السلم بيننا وبين مصر نهجت الحكومة خطة تحتمل أن تزيد الثغرة اتساعًا بيننا. وبدلاً من أن يكون للشعب المصرى حق اختيار ممثليه فليس له سوى وزارة مختارة لا تمثل الرأى العام فى مصر. أو هى تمثل فقط مقدارًا صغيرًا جدًا بل ضئيلاً من الشعور المصرى. وليس من المحتمل أن تكون قادرة على مقابلة المشاكل العويصة التى أمامها. ونحن نعتقد أن أفضل طريق منتج

للوصول إلى تسوية بين البلادين هى، كما قلت منذ خمسة أسابيع تقريبًا، إعلان انتخاب عام غير مقيد بالحكم العرفى ولا بالرقابة على الصحف أو غيرها. ثم ينتخب المصريون من الجمعية المنتخبة من يختارونهم ليمثلوهم فى المفاوضات. وعندى أن هذا هو الطريق المثمر المضمون نجاحه الذى يوصل إلى توطيد حسن النية بيننا وبين الشعب المصرى. وقد طرحت على رئيس الوزارة مسألة أخرى هى هل فى نية الحكومة البريطانية أن تعيد إلى مصر وكيل الأمة المصرية الحقيقى فى منفاه هو وزملاءه لكى يتمكنوا من الاشتراك فى الجمعية المنتخبة وفى المفاوضات؟ فعاد رئيس الوزارة وأجاب بأنه سيتناول البحث فى هذه المسألة عند حدوث المناقشة. فأرجو أن أسمع اليوم ردًا ما».

«ولقد حملت حملة شديدة على صفات زغلول وإنى أقتبس هنا ملاحظات رجل يعرف مزاياه وصفاته».

«ثم قرأ المستر سوان نبذة من كتاب اللورد كرومر».

«وقال:»

«ذهب زغلول باشا إلى أبعد مما ترغب فيه الأمة المصرية بكثير. ويريد الشعب المصرى أن لا يرى زعيمه المفوض منفيًا بل يريد أن يراه بين ظهرانيه. لأنه الرجل الذى يعبر عن أمانى المصريين الذين يثقون به إذا تولى المفاوضة فى مطالبهم».

«واستمر المستر سوان فى خطبته الطويلة جدًا. ولكن خطبة المستر لن كانت أوفى. ولذلك نكتفى بنقل ما سبق من خطبة المستر سوان».

خطبة اللورد برسى

«رجوت، عند ما بدأت هذه المناقشة، أنه، مهما يكن تاريخ حكومتنا فى هذا الأمر، فإنه ستكون هناك على الأقل وحدة فى جميع أجزاء المجلس فى الرغبة فى نجاح التسوية الحالية، والوزارة المصرية. ولا أستطيع أن أتصور شيئًا فيه القضاء على كل أمل للشعب المصرى أكثر من أن تُحتقر هذه التسوية أو هذه

«النصف تسوية» إذا كان أصدقائى المعارضون يفضلون أن يسموها كذلك وأن يتخذ أعضاء البرلمان خطة هى أميَل إلى خطة أعضاء حزب مصر الخاص».

«يعتقد أصدقائى المعارضون، ولهم الحق التام فى اعتقادهم، أن رجلاً معينًا. كبيرًا فى مصر هو الوكيل الوحيد للشعب المصرى. نعم لهم الحق فى هذا الاعتقاد. ولكنى لا أستطيع أن أدرك لماذا - إذا كانوا يعتقدون ذلك - يريدون انتخابات عامة».

«لست ممن يحبون الجدل ولكن لا ريب فى أن الخطة الوحيدة الممكنة التى يستطيع أن يتبعها أى فريق من هذا المجلس فى هذه المسألة هى أننا لا نعترف بأحزاب فى مصر ولا نميز بين رجال الشعب فى مصر. ولكننا نقبل الحكومة المصرية فى الوقت الحالى بصفتها ممثلة للشعب المصرى».

«وإذا كنتم ستردون استقلال مصر، كما يرغب أصدقائى المعارضون وكما تنوى الحكومة، فكيف تستطيعون معاملة مصر معاملة تختلف عن أية بلاد أجنبية أى أن تتجنبوا كل تدخل فى شئون الأحزاب فى تلك البلاد وتقبلون الحكومة فى الوقت الحالى بصفتها ممثلة للشعب؟ ثم كيف نتوقع السلام فى ذاك الجزء من العالم إذا كان لدينا فى هذا المجلس نواب يقولون للشعب المصرى أن ليس لهم أن يثقوا بالحكومة الخاصة التى تتولى أمورهم الآن وأنه يجب عليهم أن ينتخبوا حكومة أخرى؟».

«هذا ما آسف له من أجل طريقة المناقشة فى هذه المسألة. ولكن أظن أن الواقع أن ظاهر الأعضاء المحترمين الذين التزموا المعارضة فى هذه المناقشة كان سطحيًا فقط. ولا أظن أن أصدقائى المعارضين يرغبون حقيقة أن تسود فكرة بأن أى فريق من هذا المجلس يريد أن يعرقل أو يضع العقبات فى طريق حكومة مصر الجديدة التى تولت الحكم الآن فقط. فإذا لم يكن فى المجلس فريق يريد أن يعرقل طريقها فنحن لا نتبع طريقًا غير هذا. فهذه هى حكومة مصر التى أمامها عمل عظيم وشاق للغاية. ولا شك أنه لا يدور فى خَلَد فريق من أعضاء .

هذا المجلس أن يزيد مشقة هذا العمل أو يحاول هدم الثقة التى يحتمل أن تخالج أى فريق من المصريين. ولا أريد أن أتوسع فى بحث أى انتقاد يمكن أن يوجَّه ضد التسوية من وجهة النظر الرجعى. قل ذلك الانتقاد أو كثر، حيث أن هذا الرأى الرجعى لم يعرض فى هذه المناقشات. ولا أظن الأمر يدعو إلى أكثر من الإشارة إلى أن من السهل جدًا التفريق بين إيجاز الوصف وتحديد القول».

«فحالة الحماية وصف موجز من السهل إبلاغه إلى دولة أجنبية. ولكن وصف حالة الحماية يشتمل على كل شكل من أشكال الحكم من حكومات شرق أفريقيا إلى ما يشبه العلاقات الموجودة بين حكومتنا وشيخ المحمرة وحاكم الكويت. فاللفظة ليست محدودة. وفى اعتقادى أن حكومة جلالة الملك قد قطعت مرحلة كبرى بهذه التسوية فى سبيل تعيين الحدود الدقيقة لهذا المركز السياسى وما لنا من السلطات فيما يتعلق بهذه التسوية».

خطبة المستر تشمبرلن

«لما تعهدت الحكومة بألا تعمل عملاً عند إعلان سياستها الخاصة بمصر حتى يُتاح لهذا المجلس فرصة للإعراب عن رأيه فيها. ولما شدد المجلس على المناقشة عاجلاً. فهمت أن السبب ربما كان لتوجيه حملة شديدة ضد السياسة التى يتضمنها التصريح. ولا ريب فى أن ذلك لم يقع اليوم ولا أظن انه وجِّهت إلى التصريح حملة - بالمعنى الذى كنا نتوقعه - من جانب أى عضو من الأعضاء الذين تكلموا فى المجلس».

«ولا ريب فى أنه وجِّه انتقاد كثير. ومن حسن الحظ أن أتلقى أنا وزملائى هذا التقريع اللطيف من أصدقائنا وأعلم أن كثيرًا من كبار الثقات أسدونا النصح. وكثيرًا ما اعترفنا بأغلاطنا. إلا أننى الاحظ أن القراءة البرلمانية لذلك التعهد تختلف كثيرًا. فاللورد النبيل وغيره يعترفون بآثام أناس آخرين بإطناب لا يعد فضيلة مسيحية فى الحقيقة إلا إذا كانوا يفكرون فى الوقت نفسه فيما بهم من ضعف وفيما أخفقوا فيه من الأعمال».

«وسأتكلم فيما بعد فى الانتقادات التى وجهت إلى سياسة الحكومة الخارجية. ولكنى أود أولاً أن أقول كلمة أو كلمتين بشأن الخطب التى أُلقيت من مقاعد المعارضين. وقد دست على دسيسة فى ذاك اليوم بجملة وردت فى خطاب أرسله المستر ثورن إلى المنتخبين فى «وست ولفر همبتون»، فقد قال إن بين الأعضاء الأحرار الجالسين على تلك المقاعد وبين حزب العمال فرقًا طفيفًا جدًا (فقاطعه المستر ثورن قائلاً - هل لى أن أوضح المسألة حالاً يا مستر شمبرلن؟) فقال المستر شمبرلن: أريد أن أتمم كلمتى أولاً. ثم استطرد قائلاً: قال المستر ثورن إن بين الأعضاء الأحرار الجالسين على تلك المقاعد وبين حزب العمال فرقًا طفيفًا جدًا؛ ولكن هناك رغبة شديدة جدًا فى القضاء على الوزارة الائتلافية».

«فقال المستر ثورن - أخشى أن يكون المستر شمبرلن قد ارتكب غلطة من تلك الغلطات التى يرتكبها أحيانًا. فإنى لم أقل شيئًا من هذا القَبيل مطلقًا ولم أشر إلى أصدقائى أية إشارة ولا إلى حزب العمال. وقد كتبت خطابًا خاصًا إلى أحد المرشحين من حزب العمال لى به معرفة شخصية كما أعرف آراءه، فقلت له إن الفرق بينى وبينه قليل جدًا فيما يتعلق بما هو ممكن وعملى فى المستقبل القريب».

«فقال المستر شمبرلن - لقد اشترك كل من الكابتن بن والمستر لن فى هذه المناقشة والفرق بينهما صغير جدًا غير أن الأول لمح إلى ما صرح به الثانى علانية. وقد ظن كلاهما أن من الوقاحة أن يراعى مجلس العموم أو الحكومة المصالح البريطانية. وكلاهما مستعد لأن يزعم أن كل شخص يخالف رأى الحكومة البريطانية أو رأى ممثليها فى الخارج لا بد حتمًا من أن يكون على حق وأن تكون بلادهم حتمًا كذلك على خطأ. وهذا مذهب قديم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحزب قديم لا يزال أولئك الأعضاء المحترمون الباقين منه. ولم يكن هذا المذهب فى يوم ما مقبولاً فى هذه البلاد. وهى الآن أبعد عن قبوله منها فى أى وقت مضى».

«بدأ الكابتن بن بالإشارة إلى العهود التى قطعتها الحكومة على نفسها وإلى التصريح الإنكليزى الفرنسوى الذى أظن أنه قرأه. فإذا كان الأمر كذلك فإنى لا أستطيع أن أدرك السبب الذى حمل على الإشارة إليه، فقد وجهت تلك الإشارات إلى البلاد التى تقرر نهائيًا تحريرها تحريرًا تامًا من الاستبداد الذى عانته تلك البلاد دهرًا طويلاً تحت حكم الأتراك. وقد انتقل التصريح مباشرة إلى البلدان المقصودة بالذات فعين بصفة خاصة سوريا والعراق. وهذا التصريح لا يشير إلى البلدان التى كانت تُحرر حين ذاك أو التى حررت توًا من الحكم التركى ومن الاستبداد بفضل انتصار الجيش البريطانى».

«أُنقذت مصر من عهد طويل من الاستبداد التركى وحُميت من الاستبداد التركى فى خلال الحرب كلها بواسطة الإمبراطورية البريطانية التى أخذت على عاتقها وحدها الدفاع عن تلك البلاد. وقد وضح التصريح للمصريين وأُبلغوا أن حقوق تركيا قد انتقلت إلى جلالة الملك. كما بين الروح التى يستخدم بها جلالته هذه الحقوق والغرض الذى يرمى إليه منها».

«استطرد الكابتن بن فى كلامه محاولاً أن يبنى قضية فحواها أن السياسة التى تتبعها الحكومة الآن صحيحة. ولكن كان فى الإمكان أن تتبع السياسة ذاتها بنجاح فى ثلاث فرص سبقت لولا أن الحكومة رفضت بكل أسف أن تقابل زغلول باشا المصرى لسان حال الحكومة المصرية والشعب وبصفته ممثلهما».

«ولقد تكلم عضو آخر عن زغلول باشا بمثل هذه الحماسة ولكن بحذر أقل. والذى أظن أنه سبب ذلك هو أنه يجب على المرء دائمًا أن يحسن الكلام عمن أضافه، وهذا أحسن دفاع يمكننى أن أقدمه جوابًا على المستر لن. ولا أدرى ما إذا كان لديه أى معلومات عن تاريخ الرجل المصرى الوحيد الذى اختاره ليكون موضع ثقته التامة ويريد أن يُظهره بمظهر الممثل الوحيد لمصر».

«لذلك سأبدى له وصفًا مختصرًا لما قام به زغلول باشا من الأعمال: أول مثال قدمه زغلول باشا لوجهته العقلية أنه اشترك وهو حديث السن فى ثورة عرابى العسكرية فحكم عليه بالسجن بسببها».

«بذل لورد كرومر كل جهده ليعطى زغلول باشا فرصة حقيقية ليخدم وطنه إذ أدخله فى سلك الوزارة. فعُين وزيرًا للمعارف ثم وزيرًا للحقانية. ويمكننى أن أقول إنه لم يظهر بمظهر الزميل الملائم لزملائه الوزراء. فأفضى الأمر إلى استقالته بعد مشاحنات عديدة مع زملائه فى الوزارة. فسعى بعد ذلك كل سعى ليحول دون تأليف وزارة أخرى يراد تأليفها بدون أن يكون عضوًا فيها».

«لما شهرت الحرب لم يَكُفِ زغلول باشا أنه كان يتمنى نجاح الترك ودخولهم بلاده وأنا أتساءل هل الكابتن بن يعرف ذلك؟».

«فقاطعه الكابتن بن قائلاً: أنا لم أقل إلا ما جاء فى تقرير لجنة لورد ملنر الذى قال إن زغلول باشا كان يمثل آراء مصر».

«فاستمر المستر شمبرلن فى كلامه قائلاً: سأواصل سرد تاريخ زغلول باشا فإنه غير فكره مرة أخرى. فكان فى أواخر سنة ١٩١٧ يسعى سعيًا عظيمًا للحصول على منصب وزير. ولكنه لم ينجح فى ذلك المسعى. وفى أواخر سنة ١٩١٨ شرع فى تهيئة حملة عنيفة بلغت أشدها عندما ظهرت الاضطرابات الجدية فى شهر مارس من سنة ١٩١٩ فنُفى بعد ذلك إلى مالطة».

«وبعد الإفراج عنه لم يدخر سعد باشا تعبًا ولا مالاً لتشجيع كل عامل معادٍ لإنكلترا فى باريس وفى جميع أنحاء العالم. ولكن مساعيه لم تنجح بالرغم مما نسبه له من الفوز حضرة العضو المعارض».

«وكان زغلول باشا المدير والموعز بمقاطعة لجنة ملنر. فكانت مقاطعة علنية ولكنها لم تمنع لورد ملنر من مقابلة كل ذى رأى يُعتد به من المصريين، فأدرك زغلول باشا إذ ذاك خيبة مسعاه فغير خطته مرة أخرى».

«وهنا قاطعه الكومندور كنورثى قائلاً: هل يمكن أن نطلع على المذكرة التى يستند إليها حضرة الخطيب؟».

«فأجاب المستر شمبرلن: أنا لا أريد أن أعطى حضرة العضو المذكرات التى بيدى».

«فسأل المستر كنورثى قائلاً: أليست مستندًا؟».

«فأجاب المستر شمبرلن قائلاً: كلا. ليست مستندًا».

«المستر كنورثى: إذًا أسألك المعذرة».

«المستر شمبرلن: هذه معلومات أعددتها لخطبتى اليوم توقعًا لما عسى أن أصادفه».

«وأتكلم الآن عن تهمتين عزاهما حضرة العضو. أولهما أنه كان فى وسعنا تسوية المسألة مع زغلول باشا بهذه الشروط لو كنا سمحنا له بمقابلة الوزارة فى الوقت الذى كانت المفاوضات دائرة مع لجنة ملنر. وقد رفضت اللجنة فى ذلك الوقت مقابلة زغلول باشا الذى لم تكن خطته ودية. وهو لم يُخفِ رغبته فى رؤية الغزو العثمانى ناجحًا. وقد أبلغت الحكومة المصرية أن اللجنة لا تقابله».

«كان رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ذلك الوقت على أهبة السفر إلى باريس. وكانا منهمكين فى الشواغل الكثيرة المتعلقة بجميع المسائل الكبرى التى كانت فى ذلك الحين على وشك طرحها على بساط البحث فى مؤتمر الصلح. ولذا لم يكن لديهما أمل فى الاهتمام الواجب الذى يستحقه الوزير المصرى إذا جاء إلى هذه البلاد».

«وفى الفرصة النهائية وجد زغلول باشا أن مقاطعته لم تنجح فزعم أن فى وسعه أن يشترك فى المفاوضات مع لجنة ملنر. ويقول العضو إن زغلول باشا رفض فى ذلك الوقت أن يمضى الاتفاق الذى عرضه اللورد ملنر. والآن لا أريد أن أستطرد فى ذكر أعمال زغلول باشا فإن له منها تاريخًا سيئًا».

«كان زغلول باشا يستخدم باستمرار إرهاب الأشخاص وإخماد الوسائل التى يعرب بها الرأى العام عن آرائه فى مصر. وأقول إن جميع الدوائر المسئولة فى مصر تنفست الصعداء عند ما أمر اللورد اللنبى بإبعاده».

«سُئلت هل يعود زغلول باشا؟ وجوابى عن ذلك أنه لا يعود ما دام زغلول باشا خطرًا على السلام أو النظام الحسن. أو على الصيانة الفعالة للمصالح

البـريطانيـة فى تلك البـلاد. وإذا رأى اللورد أللنبى، فى أى وقت، أن من الممكن السمـاح له بالعـودة دون أن ينجم عن ذلك خطر فإن المسـألة أخرى. على أننا لا نشدد على اللورد أللنبى فى عودة الرجل الذى تاريخ حياته قابل للتغيير وصار بهذه الحالة. والذى يحتمل أن تقضى عودته فى هذه الآونة على الفرص السانحة لإعـادة النظام الذى أرى أن فى وسـعنا الحـصـول عليـه تحت حكم الوزارة التى ألفها السلطان وتنفيذ السياسة التى أعلنتها الحكومة».

«فسـأل الكابتن ودجود بن عن تعهد الحكومة بإلغاء الأحكام العرفيـة ومنح المصريين حرية التمتع بجميع حقوقهم السياسية».

«فاسـتطرد المسـتر شـمبرلن قـائلاً: لا أرى أن الاقتـراح الذى قـدمتـه الآن يتعـارض، بأى حال من الأحـوال، مع التصريح الخاص بالسـياسـة التى أعلناها بواسطة اللورد أللنبى».

«إن صديقى ينتقد الحكومة لنشرها تقرير لجنة ملنر قبل أن يكون المجلس قد أعرب عن سياسته بالنسبة إلى ذلك التقرير. فأنا أعترف بذلك فى الحال. لقد شعرت أنا وزملائى بعدم ملاءمة نشر هذه الأمور. ولكننا أمرنا بنشره لأن كل ما كان يحتويه كان موضوع أبحاث سابقة. ولأن صور التقـرير، أو على كل حال أهم أجزائه، كانت بين أيدى عدد كبير من الناس ومندوبى مصر، ولأنه كان من المؤكد إن بعض أجزائه، إن لم يكن كله بجملته، سيُذاع فى مصر وإن نحن لم ننشره هنا».

«ففى هذه الحالة قررنا نشره حالاً لأننا رأينا فى ذلك أقل الضررين».

«ليُسـمح لى الآن أن ألفت الأنظار إلى أمـر واقع. وهو أنه فى كل هـذه المدة كانت السياسة التى اتبعناها ترمى إلى عقد معاهدة بين مصر وهذه البلاد تضع الأسـاس لإلغـاء الحماية ولاستـقـلال المصريين فى بلادهم. وتخولنا، فى الوقت نفسه، الضمانات الضرورية لنتمكن من تنفيذ تعهداتنا لأوروبا. وحماية المصالح البريطانية فى مصر. وسلامة مواصلات الإمبراطورية الحيوية».

«كانت سياستنا ترمى إلى عقد معاهدة فلم نتمكن من الوصول إليها. لم تجرؤ أية وزارة مصرية على إبرام معاهدة تعطينا الضمانات الضرورية. وأظن أن مشاغبات زغلول باشا كانت الباعث الأكبر على ذلك».

«وبعد ذلك لما قُطعت المفاوضات مع عدلى باشا وعاد إلى مصر تلقينا اقتراحات من اللورد أللنبى بأن نتخلى عن فكرة المعاهدة ونعلن تصريحًا من جانبنا فقط. وهى سياسة اتبعناها أخيرًا. والآن أتكلم عن مسألة أراها أكثر خطورة مما تقدم. فإن كل من يقرأ رسالة اللورد أللنبى إلى اللورد كرزن بتاريخ ١٢ يناير يرى أن اللورد أللنبى يحاول إزالة سوء التفاهم الخاص بسياسة الحكومة وهو سوء التفاهم الذى تأصل فى عقول المصريين».

«ولما نظرت الحكومة فى الاقتراح كان الاعتراض عليه أننا نلغى الحماية ونتنازل عن مركزنا القانونى فى مصر. ثم بعد ما نقوم بذلك نتفاوض ـ مع الحكومة المستقلة التى أنشأناها ـ فى أمر حماية مصالحنا الجوهرية وللقيام بعهودنا الجوهرية».

«كان هذا هو الخلاف بيننا وبين اللورد أللنبى لما كان اللورد أللنبى فى القاهرة ونحن هنا. وقد طلبنا إليه أن يرسل مستشاريه فارتأى أن ذلك ليس مرغوبًا فيه وغير ملائم. فدعوناه بعد ذلك إلى الحضور للبحث فى المسألة معنا. وقد زال كل خلاف فى اللحظة التى اجتمعنا فيها به. وقد وافق على أن من الضرورى صيانة تلك المصالح والعهود البريطانية كجزء من إلغاء الحماية. وعلى أنه يجب أن لا يترك ذلك لرحمة الاتفاق الذى يتم بعد ذلك. فقاطعه اللورد ونترتون قائلاً: لا أريد أن يظن صديقى أننى اشتركت فى الحملة على الحكومة لأنها لم تعمل بنصيحة اللورد أللنبى. وأظن أن من واجب الحكومة أن تضع سياستها ثم تبلغ اللورد أللنبى تنفيذها».

«فاستطرد المستر شمبرلن فى كلامه قائلاً: أظن أنى أجحفت بحق صديقى النبيل. وإذا اتبع المجلس ما قلته ونظر فى الكتاب الأبيض فإنه سيرى الفرق

الجوهرى بين الاقتراحات التى أرسلها اللورد أللنبى إلينا وبين التصريح الذى وجهناه إلى مصر».

«إن مصر مدينة بشىء كثير لما أظهرته بريطانيا العظمى من الاهتمام بمصالحها. وما كانت مصر اليوم فى حالة تمكّنها من التمتع بحياة مستقلة لو لم تنقذها بريطانيا من النكبة وتمنع عنها أى تدخل أجنبى. وإذا نحن لم نضمن وسائل الدفاع عن مصر فإن مصر لا تستطيع أن تتمتع زمنًا طويلاً بالاستقلال الذى نحن مستعدون لمنحها إياه. فإنه لا يحمى مصر الآن ولا يحميها غدًا من تدخل دولة أخرى إلا الضمانات التى نقدمها لها بالتحفظات التى نبديها محافظة على سلامة الأجانب وصيانتهم فى مصر. وتوطيد عزيمتنا توطيدًا متينًا. على أن لا نسمح بالتدخل لأية دولة من الدول سوانا».

«وليست المسألة مسألة المصالح البريطانية فقط ولا هى مسألة الجاليات الأجنبية؛ وخصوصًا الجالية البريطانية التى أعرب زغلول باشا عن رغبته فى طردها مع أن المسألة حيوية لممتلكاتنا فى الباسفيك».

«ولقد عرض مشروع تصريح الحكومة على هذا المجلس منذ بضعة أسابيع وكان موضوع البحث. ولم تجد الحكومة معارضة جديدة للسياسة التى تنوى اتباعها بناء على هذا التصريح. لذلك، أظن أنه يجوز للحكومة أن تعتبر أن هذا المجلس يوافق على هذه السياسة ويصرح للحكومة بأن تواصل السير فيها».

خطاب الكولونيل ودجود

«لا يمكننى أن أفكر فى موضوع يكون من شأنه أن يزيد جميع أعضاء هذا المجلس رغبة فى التخلص من وزارة الائتلاف أكثر من موضوع المسألة المصرية».

«فإذا كانت فى العالم مسألة بلغ سوء تصرف الحكومة فيها منتهاه فهى المسألة المصرية. كانت ناحية السلم فى قبضة يد الحكومة ثلاث مرات. وفى ثلاث مرات أفلتت من يدها. اضطرت الحكومة ثلاث مرات أن تتدهور عن مواقفها بعد أن اتخذت لنفسها موقف الإصرار والمغالاة».

«نُشر مشروع ملنر بعد أن اتفق مع زغلول باشا والظاهر أن نشر ذلك المشروع كان بدون موافقة الوزارة».

«شمبرلن ـ هذا غير صحيح».

«ودجود ـ إذًا هو قد انسحب خلسة بدون موافقة الوزارة».

«شمبرلن ـ ليس الأمر كذلك فقد نشر بقرار من مجلس الوزراء».

«ودجود: وقد وصل لورد ملنر إلى الاتفاق مع زغلول باشا ذلك الرجل الذى وصف لنا طباعه حضرة الوزير المحترم».

«يقول المستر شمبرلن إن زغلول كان ينوى رفض التوقيع. بالطبع كان ينوى رفض التوقيع. وقد سلم المشروع إلى مصر ملحقًا به توصياته حتى يدرسه المصريون».

«ومن المؤكد أنه كان فى الإمكان حين ذلك الوصول إلى تسوية. ولكن وزارة الخارجية رفضتها مرة أخرى. وبعد ذلك استقال لورد ملنر».

«وللمرة الثالثة بسطت لمصر اليد الحديدية القوية بقفاز ناعم. وللمرة الثالثة أيضًا اضطر الشعب المصرى هذه اليد إلى الالتواء بفضل تضامنه المقرون بموهبة الدسائس التى امتاز بها زغلول باشا. فحمل وزارة الخارجية على الظن بأنه يمكن الوصول إلى حل آخر».

«وهكذا فشلت هذه التجربة الثالثة. وكان هذا الفشل مقرونًا بذلك الخطاب الغريب الذى يظن حضرة اللورد المحترم أنه كُتب فى ديوان رياسة مجلس الوزراء».

«ومن المهم معرفته هل تعنى هذه المحاضرة أن الخطاب ـ الذى قدمه اللورد أللنبى إلى السلطان وسُلم إلى الشعب المصرى منذ ثلاثة شهور مضت ـ جاء من وزارة الخارجية أو من ديوان رئاسة الوزراء أو من وزارة المستعمرات. وعلى كل

حال لم يزد في تخفيف وطأة الحالة في مصر. ولم يجعل الشروط الخاصة بالمصالح البريطانية الحقيقية أبسط مما كانت عليه من قبل».

«وقد حمل الريت أونورابل على زملائي الذين سافروا إلى مصر. وقد أخبرنا الأعضاء المعارضون أولاً أن حزب العمال مؤلف من كثير من الجهلاء الذين لا يعرفون شيئًا. ثم عندما ينتهزون فرصة الوقوف بأنفسهم على الحقائق يقال لهم إنهم مرتشون».

«فقاطعه المستر ستانتون متسائلاً - ما الذي يستطيعون معرفته في خلال ثلاثة أسابيع قضوها في مصر في حين ليس بينهم من يستطيع التكلم بلغة البلاد؟».

«الكولونيل ودجود - كم من أعضاء المجلس يتكلمون اللغة المصرية؟ أعتقد أنه ليس من واحد في مقعد من مقاعد العمال يعرف تلك اللغة. وأقلهم معرفة بها المستر تشرشل الذي يتوق دائمًا إلى إلقاء جهله على رءوس أعضاء حزب العمال».

«المستر ستانتون - إذا كنت أنت حلية هذا الحزب فالله يساعد هذا الحزب».

«الكولونيل ودجود - أرجو أن أن يساعده الله. إن في مصر مصلحة بريطانية أهم بكثير حتى من قناة السويس. هذه المصلحة هي سمعتنا الحسنة. وهناك مصلحة السلم. كلا ليست مصلحة السلم بل مصلحة ما هو أكبر من السلم: الصداقة. إن لسمعتنا الحسنة ارتباطًا بذلك. ولا أريد أن أتوسع في ذلك فإن الصناعة البريطانية والتجارة البريطانية قد استفادتا كما استفادت مصر. وكل ما انتفعت به مصر انتفعنا به أيضًا. ولا مَثَل أدل على تبادل المنفعة - الناتجة من الإدارة الحسنة - مما حدث في مصر. وفي الإمكان إتمام التسوية في الوقت الحاضر. ولكن إذا أراد جميع الأعضاء أن يستخدم اللورد ونترتون مركزهم في هذا المجلس ليستجمع بالإسهاب اعتراضاتهم على رجل كزغلول باشا؛ فإنهم سيجعلون مسألة التسوية أشد صعوبة بكثير».

«ولقد قرأت فى خطبة المستر تشمبرلن اليوم احتمال عودة زغلول باشا. وآمل أن يعود. لأنى أظن أنكم لن تصلوا إلى تسوية حقيقية عادلة يقبلها الشعب فى مصر إلا إذا عاد زغلول باشا. ولست أعتقد لحظة واحدة أن لزغلول باشا ذلك النفوذ على طبقة ذوى الأملاك فى مصر كما له على طبقة الفلاحين. ولست متحققًا تمامًا من أنه إذا عاد إلى مصر ستكون الجمعية النيابية ذات صفة زغلولية. فضعوا حدًا للحكومة الأجنبية أو.»..

«المستر بيرنج ـ الحكومة الحسنة».

«فأجاب المستر ودجود قائلاً: كثير من الناس يفضلون الحكومة السيئة على الحكومة الأجنبية. فإذا كنتم ستعملون ذلك فيجب أن تكون التسوية تسوية مقبولة بوضوح. وهذا يتوقف على عمل انتخاب حر. ويتوقف، أيضًا من جهة أخرى، على استدعاء زغلول باشا تمهيديًا لكى يكوّن فريقًا قابلاً للجمعية النيابية التى تضع نصوص الصلح. وقد فسدت التسوية السابقة لا لشىء إلا لأنه تقرر فى النهاية أن تبقى الجنود البريطانية فى مصر بدلاً من قناة السويس».

وفى الإمكان حماية المصالح الأوروبية بوجود الجنود فى السويس أو القنطرة أو بورسعيد. كما لو كانت بالإسكندرية والقاهرة. وأظن أنه مما يستحق الاهتمام أن نبحث فيما إذا كان فى الإمكان أن تكون الجنود البريطانية على ضفة القناة الشرقية لا الغربية بشرط أن يُنقل خط السكة الحديد بين فلسطين ومصر من خط العقبة إلى قناة السويس. فإن هذا النقل يجعلنا فى مركز يمكّننا من حماية قناة السويس جيدًا وتكون قاعدتنا فلسطين التى لنا الانتداب فيها. وهناك نكون مستعدين دائمًا فى المكان الذى نحمى فيه قناة السويس ونتعهد مصالحنا».

«السير يات ـ كيف نستطيع أن نمدهم بماء الشرب؟».

«الكولونيل ودجود ـ: بالقناة العذبة التى تجرى إلى جانب قناة السويس وهنالك اعتبارات حربية. ولكن يجب أن نتذكر أن هذه اعتبارات يمكن أن تُتلافى

الآن بالأعمال الهندسية القوية وبالمقدرة والرقى أكثر مما كان فى الإمكان منذ ٥٠ عامًا».

«لقد شرحت لماذا أعتقد أنه ليس من الملائم أن يقوم الأعضاء المعارضون بهذه الحملات العنيفة على زغلول باشا كما بينت. لماذا أرى أنه ليس من الملائم أن تستمر الحكومة الائتلافية القابضة على زمام السلطة فى سياستها نحو مصر. وآمل أن لا تنتهى هذه المناقشة قبل أن يلمح إلينا عضو من أعضاء الحكومة إلى السياسة التى ستتبعها الحكومة فعلاً نحو مصر. فقد وضعت الحكومة الآن بلاغًا نهائيًا أمام المصريين. وتشكلت الوزارة برياسة ثروت باشا الذى تستطيع الحكومة أن تفاوضه، فما الذى تنوى الحكومة عمله؟».

«لا يلوح فى اللحظة الراهنة أن الفريقين سيتحدان مطلقًا. فإذا تُركت الأمور تجرى فى مجراها كما هى الآن فلا تتم تسوية. فما الذى تنوى الحكومة عمله؟ وإلى جانب أى فريق ستقف فى النهاية؟ وما الحل الذى سيتخذ للمسألة المصرية؟ أرجو أن يشرح لنا عضو آخر من الوزارة، قبل انتهاء هذه المناقشة، ماذا سيحدث فى المستقبل؟».

خطبة الماجور بارنس

«لقد كانت خطبة المستر تشمبرلن أدعى إلى الاغتباط بسبب اكتشاف أن الكابتن بن والمستر لن يؤيدان مذهبًا حرًا قديمًا. وإذا كنت أتذكر هذا المذهب فما ذلك إلا أن لكل أمة فى بلادها حقوقًا لا يُباح أن تدوسها مصالح أمة أخرى. وقد أظهر نفوره من ميل صديقى إلى الاعتقاد بأن لمصر حقوقًا أعظم من المصالح البريطانية. وهذا لا يخرج عن أنه تطبيق للمذهب العام الذى أشار إليه. فقد قال إن هذا المذهب لم يصادف قبولاً كبيرًا فى هذه البلاد. وأرى أنه قد ظلم مواطنيه».

«المستر تشمبرلن ـ إن حضرة العضو النبيل الشهم قد أخفق تمامًا فى أن يدرك أنه يتناقش على افتراض أنى قلت شيئًا لم أقله».

«الماجور بارنس ـ إنى معتمد على تذكير المجلس بما قيل. فإذا كان حضرة الوزير يقول إن هذا لم يكن مما عناه فى كلامه، فإنى لأعجب ما إذا كان يعنى؟ إذ من المؤكد أن القول الذى فاه به العضوان المحترمان هو أن حقوقًا للمصريين ما كان ينبغى أن تدوسها المصالح البريطانية. وكان هذا القول مما يلقَى القبول من المستر تشرشل كما كان يصادف قبولاً عظيمًا من البلاد بأسرها. حتى كان يطلق على بلاد أخرى. وذلك لأن شعب هذه البلاد كان راسخ الاعتقاد بأن حقوق أية أمة لا يصلح أن تكون خاضعة لآراء أمة أخرى انضمت إليها كما حدث فى سنة ١٩١٤ وبعدها وقد اشتركت فى الحرب العظمى. وقد انتقل الوزير من ذلك إلى الحملة على زعيم مصرى معروف هو زغلول باشا. ورمى العضو النائب بأنه يؤيد ذلك السيد (زغلول باشا) لأنه كان مضيفه. وأشار إلى أنه كان مرتبطًا بعهد مع مضيفه المذكور على أن يلقى الخطبة التى ألقاها اليوم. وإنى أقول لحضرة العضو المحترم إنه إذا كان هنالك تعهدات للمضيف فهنالك أيضًا تعهدات للضيف عليه. ويُخيل إلىَّ أن هذا كان بعد أن استقبل زغلول باشا فى هذه البلاد. وبعد أن وجدت علاقة متينة بينه وبين عضو كبير من أعضاء الوزارة. ولم تكن الحملة التى وجَّهها إلى زغلول باشا بأحسن ذوقًا. فقد بدأها بالإشارة إلى أيام شباب زغلول باشا. فماذا حدث حينذاك؟ قالوا لنا إنه كان له شأن فى ثورة عرابى. وقد كان المستر تشمبرلن فى أيام شبابه من حزب الأحرار. ولكن من الذى يعيب عليه ذلك اليوم؟ ثم قال لنا إن زغلول باشا يحب الأتراك».

«المستر أورمسبى جور: كان ذلك شائعًا خلال الحرب».

«المستر بارنس: وإنى أقترح أن الشخص الأليَق بأن تلقى عليه هذه المسألة هو اللورد ملنر الذى كان من الممكن أن يسأل: هل كان يعلم ذلك؟ وهل كان يعلم حضرة الوزير المحترم ذلك حينما سمح لزغلول باشا بالمجىء إلى هذه البلاد وأن يدخل فى مفاوضات تقارب فيها الطرفان كثيرًا؟ إن المسألة الحقيقية هى هل تعمل الحكومة على إيجاد حالة تؤدى إلى التسوية التى ترغب فيها حقيقة؟ أو

هل العمل الذى تباشره ليس من شأنه عرقلة نفس مشروعها؟ هذه فى الحقيقة هى جوهر المناقشة».

«أنقص اللورد النبيل من قيمة انتماء رجال من الانكليز إلى أى حزب فى الشئون السياسية المصرية. وقد شارك زعيمُ المجلس حضرةَ العضو النبيل فى عدم التمييز بين الشئون بالسياسية المصرية. فهل عدم التمييز هذا فى الشئون المصرية معناه إلقاء القبض على زعيم أكبر حزب فى مصر ونفيه؟».

«اللورد برسى ـ كنت أتكلم فى إعادة تأسيس الحكومة مؤقتًا كممثلة للشعب المصرى. ولم أكن أتكلم فى مسألة النفى مطلقًا».

«الماجور بارنس: وإنى على تمام الاتفاق مع اللورد النبيل فى أن مسألة كون هذا الزعيم المصرى يمثل عددًا كبيرًا أو صغيرًا من مواطنيه ليست هى مسألة التمييز فى الشئون المصرية. والذى أقصده هى مسألة التمييز فى الشئون السياسية المصرية. وإنى أوافق على أنَّ ليس للانكليز أن ينضموا إلى فريق دون آخر فى المسائل المصرية الداخلية. وهذا بالدقة ما فعلت الحكومة. ولما كان اللورد النبيل يؤيد الحكومة فهذا هو سبب الفرق بينى وبينه».

«اللورد برسى: لم أقل إنى موافق على النفى أو غير موافق».

«فاستمر الماجور بارنس فى كلامه قائلاً: أراد اللورد النبيل أن يصور للمجلس صورة من الحالة السياسية فى مصر فذكر الحكومة المصرية كحكومة استولت على زمام السلطة. ولما استعمل اللورد النبيل عبارة (استولت على زمام السلطة) أو نطق بها فى هذا المجلس، فلابد أنه كان يعلم حق العلم أن الذى نفهمه من هذه العبارة أن الحكومة التى استولت على زمام السلطة قد استولت على زمام السلطة بالكيفية التى تستولى بها الحكومات على زمام السلطة هنا كإعراب عن إرادة ورغبة الأمة التى ستحكمها. فإن لم يكن الأمر كذلك فإنه يلوح أن حجته قد تلاشت بأكملها. فالحق الوحيد الذى تستطيع حكومة أن تعتمد عليه هو تأييد شعبها لها. وبالنسبة للأمم الأخرى أن تكون معبرة، إلى حد ما، عن إرادة

شعبها ورغبته. هذه صورة خيالية للحالة فى مصر. يُخيل إلىَّ أن مجرد وجود مثل هذه الحكومة وإبرام معاهدة مع حكومة لا تمثل إرادة الأمة المصرية ليس بالطريق المنشود إلى الآن نحو التسوية. إذ كيف يُتاح اجتناب استعمال الضغط على حرية إرادة المصريين إذا كان فى إمكانك أن ترسل إليهم إعلانًا بأن يستكينوا فى منازلهم. وأن يعدوا أنفسهم تحت مراقبة البوليس. وأن يتجنبوا الاشتراك فى الاحتجاجات العمومية ثم يُحظر عليهم، فى الوقت نفسه، الكتابة إلى الصحف. ثم لا تترك وسيلة يصل إليها ابتكارك لمنعهم من مُكاتبة بعضهم البعض؟».

«كيف يُتاح لك السير على هذه الخطة ثم فى الوقت نفسه تجد شخصًا ما يعتقد أنك تريد أن تبتعد عن استخدام الضغط على حرية إرادتهم؟ لا أستطيع أن أفهم كيف يكون ذلك. إن الذى خرجنا به من المناقشة - وهو لا يساعد كثيرًا فى هذه الحالة - التصريح بأن اللورد أللنبى هو المسئول عن إبعاد زغلول عن الاشتراك فى الشئون المصرية. فهل الحكومة المصرية حرة الآن فى أن تسمح لزغلول باشا وصحبه بالعودة وفى محو القيود الموضوعة على الصحافة والاجتماعات العامة؟ نريد أن تكون الحالة واضحة أمامنا».

«يعتقد عدد كبير جدًا من المصريين إن إبعاد زغلول باشا كان بمشيئة الشعب البريطانى وبناء على تفويضه. فإذا كان هذا ليس سياسة الانكليز وكان سياسة الحكومة المصرية فلتظهر الحقائق. ولتتجمل الحكومة المصرية التبعات الخاصة بها. إن التسوية الوحيدة التى يمكن أن تعمل وتكون باقية لا تكون إلا مع حكومة تمثل الأمة المصرية. ومن المستحيل الحصول على مثل هذه الحكومة إلا إذا سمحتم بأن يكون الإعلان عن الرأى حرًا فى مصر. من المستحيل أن يوجد هذا الإعراب الحر عن الرأى ما دمتم تبعدون عن البلاد رجلاً من أكبر الرجال المعربين عن الرأى العام المصرى، وحينئذ فإن إطلاق سراح هذا الرجل وصحبه هو تمهيد للتسوية المصرية».

«لو عُمل بنصيحة السير ونجت باشا فى سنة ١٩١٨ لكُنَّا قد وصلنا إلى التسوية من سنوات مضت. ولكان من المحتمل، بدلاً من دفع الثمن الباهظ الذى ندفعه لإيجاد السلم فى مصر، أن نفلت من المأزق بالاعتراف باستقلال مصر اعترافًا أكثر اسمية مما نحن مضطرون إلى قبوله الآن فعلاً بهذا الاتفاق. وأرجو أن تعمل الحكومة، أكثر مما عملت إلى الآن، للاعتراف بالخدمات الجليلة التى قام بها السير ونجت للإمبراطورية وللشرق. وأن تداوى ذلك الإهمال الخارق للعادة الذى أظهره وزير الخارجية نحو مطالبه فى ذلك الوقت بذاته».

«إن عبارة تقرير المصير من الأزهار التى زينت بها البلاغة، خلال الحرب، كل دول أوروبا الوسطى. وقد ظن أنها طريق حسن لفك وحدة ألمانيا والإمبراطورية النمسوية. والقول بأن تقرير المصير مبدأ يُطبق على جميع الأجناس وفى جميع الأحوال وجميع الأوقات أمر فى السياسة غير معقول. إنكم إذا نظرتم إلى أنحاء العالم فى الوقت الحاضر أو إذا نظرتم إلى الأحوال فى أوروبا الشرقية ترون ماذا فعلت فكرة تقرير المصير بأوروبا».

«لقد وصف المستر سوان نفسه بقوله إنه من طبقة مثل طبقة الفلاحين بعينها. وهذه نظرية غامضة مضللة للأفهام. إذ من المحقق أنه ليس من نفس الطبقة عقليًا. وقد تكون العقلية الفطرية المنخفضة لحزب العمال متقدمة إلى حد لا نهاية له بالنسبة لعقلية الفلاحين. وقد أُتيح لكثير من أعضاء البرلمان زيارة مصر حديثًا وقد قرأ الأعضاء تفاصيل استقبالهم فى الإسكندرية وغيرها من المدن الكبيرة فى مصر. ولابد أنه كان من دواعى السرور العظيم أن يتقبلوا ثناء السيدات المصريات. وأن تُلقى عليهم الزهور. وأن تهتف لهم الجماهير. فكان هذا الترحيب العظيم سببًا فى أن أوجد فى عقولهم ما يمكننا أن نسميه: رضا بمبادئ الوطنيين فى مصر. ولكن يجب عليهم أن يقفوا على تاريخ مصر فى الماضى قبل أن يحكموا بالمسألة. ولا فائدة من أن يبدءوا هذا التاريخ بثلاثة الأسابيع التى قضوها فى رحلتهم فى

مصر. ويجب أن لا يذهب عن فكرهم أن مصر لم تحكم نفسها قط. ولكنها كانت محكومة بالفرس واليونان والرومان والترك».

خطبة أورمسبى جور

(السودان)

«إنكم إذا أعطيتم السودان لمصر فليس من مصرى واحد يستطيع أن يمكث طويلاً فى السودان، وإنى أؤكد لكم إن السودانيين - حتى بلا مساعدة من الخارج - لا يلبثون أن يطردوا المصريين من بلادهم فى وقت قصير. ورأى السودانيين فى المصريين سيئ من الوجهة الحربية. لأنهم كانوا مع لورد كتشنر حينما زحف عليهم. ولكنهم ما كانوا يستطيعون الزحف بغير مساعدة البريطانيين».

«والقسم الأكبر من الطبقات المتعلمة فى مصر ليس من المصريين مطلقًا بل هو من الأتراك. ولا يزال يعتز بتركيا اعتزازًا كبيرًا. وبينهم عدد ليس بالقليل ينظر إلى استقلال مصر كأنه ليس إلا وسيلة لإعادة النفوذ السابق للسلطة العثمانية. فالأمير عمر طوسون يقول، علنًا مصرحًا بما فى ضميره، إن هذا هو رأيه وهذا الرأى بعينه الكثير الشيوع تجده فى كثير من المدن».

«إن عدد صغار المُلاّك من الفلاحين كثير جدًا. والحقيقة أن ما وصف به المستر سوان الفلاحين مضلل للأفهام. فإن عدد الفلاحين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص يزيد كثيرًا على عدد الفلاحين الذين يشتغلون لغيرهم. والقسم الأكبر من الأراضى خاص بصغار الملاك من الفلاحين. وإنى واثق تمام الوثوق من إننا إذا لم نبق موظفين بريطانيين فى مصلحة الرى فإن محصولكم من القطن والقصب سيقل ويقل الرخاء العام أيضًا».

خطبة المستر سجدان

«إن اليابان وألمانيا والصين وغيرها من البلدان الكبيرة التى تغزل القطن وتنسجه تزيد كل يوم إقدامًا بتشجع. وتزرع القطن الجيد الذى نحصل عليه من

السودان ومصر. لأنها تشتغل بالتدرج فى إتقان النسج ودقته. وقد يحين الوقت الذى نقول فيه - نحن أهالى لانكشير -، مع الحزن والأسف، إن الوقت حان الذى تزيد فيه الحاجة إلى القطن فى لانكشير عما كانت فى الأيام الماضية إذا نحن لم نضمن لأنفسنا الفرصة لشراء حاصلات القطن المتزايدة فى مصر. وذلك بالرغم مما بذله من المجهود الكثير أهالى لانكشير لتشجيع زراعة القطن فى الإمبراطورية. وبالرغم مما بذله أصحاب مصانع القطن فى لانكشير من الأموال والمتاعب والأبحاث للاحتفاظ به. وأمامنا مشكلة القطن الهندى ويجب أن لا تنشأ مشكلة أخرى معها فى مصر والسودان. وإنى أرجو أيضًا أن يفهم المجلس أن هذا ليس رأيًا صادرًا عن أنانية فقط من لانكشير، وإنما هو يمثل تبادل فرصة الانتفاع لكل من العمال المصريين وعمال لانكشير».

«إن أعظم تجارة سيشتغل بها الصناعيون المصريون ستكون صناعة القطن. أما الغلال والمواد الغذائية التى تنتجها مصر فى الوقت الحاضر فليس فيها من الاحتمالات الخاصة بزيادة القيمة كالتى يمكن المصريون أن يتوقعوها. بل يحصلوا عليها بزيادة سعر ذلك النوع الخاص من القطن الطويل الألياف الذى ينتجونه. والذى ليس له مثيل فى أية بقعة أخرى من العالم. لقد قيل إن العراق قد تستطيع أن تقدم لنا قطنًا ناعمًا فى مستقبل غير بعيد. ولكن من الصواب ومن الملائم فى الوقت الحاضر، بالنسبة إلى طلبات لانكشير الخاصة واحتياجاتها لهذه المادة الحيوية جدًا، إنه - مع توافر الوقاية الوافية والفرصة التامة لأن تكون مصر حياتها وتحمى صناعتها الخاصة - ينبغى أن لا تكون ميدانًا للاستغلال للصين واليابان وأمريكا وألمانيا وغيرها من الممالك التى تستعمل القطن. لا سيما إذا لاحظنا الدماء البريطانية والأموال التى أنفقت فى مصر. وإرشادات المعتمدين البريطانيين والهدايا التى قُدمت إلى مصر. ولذلك أطلب من الحكومة أن تعطينا تأكيدًا مُحدودًا من ثلاثة وجوه:

أولاً: فيما يختص بقرض ستة الملايين جنيه.

وثانيًا: عن أعمال الرى فى سهل الجزيرة.

وثالثًا: عن مد السكك الحديدية بين الخرطوم إلى الأُبيِّض. وكذلك فيما يختص بمنطقة زراعة القطن فى طوكر».

«وهذه ليست إلا مسألة المحافظة على صناعة القطن فى لانكشير. وإيجاد سوق جيدة لزراعة القطن فى مصر ذاتها. بدون أن يستغلها الأجانب. وإنى واثق من أنه إذا أُعيرت هذه الأحوال كلها التفكير والاعتبار بعناية زال كثير من الشك وعدم الثقة بيننا وبين مصر فيما يختص برى القطن وزراعته وغير ذلك من المسائل الخاصة به فى المستقبل. وإذا بُتَّ نهائيًا فيها الآن عند بداية العصر الجديد».

خطبة المستر لويد

«وقف المستر لويد فقال: من المحتمل أن بعض الأعضاء لا يدركون كيف يمكن أن تستحكم عُرَى الصداقة بين الذين يعملون منا فى مصر وبين المصريين. وعندى مما يُرثى له جدًا إذا تولد هناك اعتقاد بأن الموظفين البريطانيين فى مصر أقل رغبة من زملائهم المصريين فى بذل أقصى جهدهم لخير مصر».

«والمصريون شديدو التأثر بصفة خاصة. فقد يتفق أن يُساء فهم عبارة بسهولة بحيث لا يستطيع الإنسان أن يتوخى الحذر أكثر مما يجب فيما يقوله هنا أو هناك».

«إذا عاد زغلول باشا إلى مصر اليوم فأقول، وأنا معتقد تمام الاعتقاد، إن عودته تكون نهاية الحلم الخاص بالاستقلال المصرى. وإنى موقن أن عودته فى هذه الآونة تكون إشارة لوقوع اضطراب من أشد الاضطرابات المخيفة. فإذا كانت لدى الحكومة رغبة فى هدم الاستقلال المصرى فلتدعهم يعيدون زغلول باشا غدًا».

«سنصر على إعطاء المصريين تبعة كبرى بقدر ما سنمنحهم من الحرية. إذ ليس من الإنصاف إعطاء شعب حرية أكبر دون أن تضع على كاهله ما يترتب على هذه الحرية من التبعة».

«أرى خطرًا ظاهرًا. إذ يُحتمل أن ننسى الحقيقة الواقعة. وهى أنه لا مندوحة من وقوع تغيير ونشغل عن هذه الحقيقة بانتهاجنا لوصولنا فى الظاهر إلى الأمل بالاتفاق. وعندى أنه، ما لم يعرف المصريون بجلاء، ما التبعات الملقاة على عاتقهم فقد تسير الأمور فى غير سبيل الصواب. وعندها قد نتحمل مسئولية لا نستطيع أن نتحملها بحق. وفى اعتقادى أن أحسن فرصة للوصول إلى تسوية حقيقية دائمة هى فى تبيان ماهية التبعات الخاصة بالاستقلال للمصريين».

خطبة الكومندور كنورتى

«كان تردد الحكومة أصل المتاعب التى وقعت فى مصر منذ عقد الهدنة فقد قبضت أولاً على بعض الوطنيين المصريين ونفتهم. ثم أطلقت سراحهم. ثم عادت فقبضت عليهم ونفتهم ثانية. ثم أرسلت بعثة وبعدها أرسلت أخرى. ثم تفاوضت مع هذه الجماعة فى لندن. وبعدها مع تلك فى القاهرة. وبعدها أرسلت المستر شرشل إلى مصر حيث لم يُخفِ احتقاره - هو وعصبته القليلة فى الوزارة - لأمانى المصريين القومية».

«انقضى جزء كبير من المناقشة فى ذم زعيم مصرى وطنى واحد أو مدحه. وأعنى به زغلول باشا. مع أن هذه مسألة يحسن تركها للشعب المصرى. فإذا كانوا يريدون عودته فسيطلبون ذلك».

«لم أسافر إلى مصر منذ بضعة أعوام. ولكنى أرى مما أسمعه عن حالة الشعب النفسية هناك أنهم إذا كانوا يريدون عودته فإنهم سيصرون على عودته. وسوف لا يكون هناك سلام فى مصر حتى يعود. أما إذا كانوا مبتهجين بالتخلص منه فإنهم لا يصرون على عودته. وعلى ذلك ففى وسع الشعب المصرى وحده أن يسوى هذه المسألة».

«يوجد فى مجلس العموم بعض أناس مستعدون - على رغم قلة عددهم - أن يتكلموا ويرفعوا أصواتهم إذا رأوا أممًا صغيرة مضطهدة. وعلى ذلك لا يزال هناك رجاء فى صداقة تلك الشعوب».

«شكرًا لله. يوجد بعض الأحرار لا يستنكفون من الدفاع عن قضية المظلومين، وهم ينوون القيام بهذا العمل أعوامًا طويلة. ما دامت هناك شعوب مظلومة فى العالم».

«لا ينكر أحد ما جنته مصر من الأعمال الهندسية العظيمة والنظام التشريعى الحسن الذى أدخلناه فى البلاد. والرخاء التجارى الذى جلبناه لمصر. وتعد مصر اليوم من الممالك الغنية. والإسكندرية من أغنى مدن العالم».

«لدينا فى مصر إدارة ملكية بديعة. يقوم بها المصريون والانكليز. فلماذا إذًا توجد هذه الرغبة الشديدة فى الاستقلال؟ السبب أن هناك قلة عطف من جانبنا نحو شعب مختلف الجنسية ومختلف العقيدة».

«حكمت مصرَ سبعٌ وثلاثون أسرة. فهى ليست أمة حديثة. وليست شعبًا لا يهمه تاريخه كما قال الكولونيل هرست. بل هى شعب له تاريخ عظيم يفخر به. والمصريون يأبون أن يُعامَلوا معاملة الخدم أو قطّاعى الأخشاب أو السُّقاة. فإذا كنا نريد أن نحافظ على اشتراكنا مع مصر فى عهدها الجديد فعلينا أن نعلم الناس الذين نرسلهم إلى هناك، سواء كانوا من التجار أو الجنود أو الموظفين، أن يعاملوا المصريين معاملة الند للند. ولا يسعنى إلا أن ألفت نظركم إلى النجاح الأكبر الذى ناله الفرنسيون فى المستعمرات والبلاد التى تحت حمايتهم فى أفريقيا وآسيا. وأن تقابلوا بينه وبين النجاح الذى نلناه. ولابد أن يكون الذين تجولوا فى المستعمرات ثم زاروا البلدان التى تحت حمايتنا، أو زاروا مصر، قد أدركوا الفرق. فإن الفرنسويين الذين يعاملون سكان مستعمراتهم والبلدان التى تحت حمايتهم كأنهم معهم فى مستوى واحد يجعلونهم يشعرون بأنهم ليسوا أرقى منهم. وعندى أنه إن لم نحصل على هذا العطف ونتعلم هذا الفن، فن التوفيق بين هذه الشعوب وبيننا والاشتراك معنا، فإننا سنفقد البلدان الملحقة بنا والبلدان التى تحت حمايتنا وأملاكنا فى آسيا».

«إن الخطب التى تماثل خطبة اللورد ونتبرتون ضارة. فستنشر الصحف المصرية تلك الخطبة ويعدها المتطرفون ممثلة لآراء أصحاب الأملاك والأغنياء

الانكليز. فأرجو أن يدركوا أن خطبة كالتى ألقاها اللورد ونترتون كان لا يمكن إلقاؤها لولا سنو الحرب المؤلمة. إذ كان اللورد النبيل لا يستطيع قبل الحرب أن يسىء إلى رجل منفى ضعيف القوى مثل زغلول باشا إساءة فى منتهى الخسة والدناءة كما فعل».

«والآن أرجو أن تتم التسوية المقترحة، كما أرجو أن تكون الحكومة قد اهتدت فى النهاية إلى سياسة تنوى التمسك بها وتنفيذها باهتمام عظيم».

«لم أسمع شيئًا عن حملات المتطرفين الليلة ولكنها ستأتى.. ومتى وقعت بعض قلاقل فى مصر فإنهم يستيقظون من سُباتهم فيجدون أنهم فقدوا خطًا جديدًا من خطوط الهجوم. مثل ما وقع تمامًا فى التسوية الإرلندية. فإننا لم نسمع شيئًا فى خلال الأسابيع القليلة الأولى. وبعدها استجمعوا قواهم وحملوا على الحكومة فضعفت الحكومة تقريبًا فى سياستها الإرلندية. فلندعهم يسيرون بسياستهم المصرية. ولنَدَع للمصريين اختيار مفاوضيهم. فإنه لا فائدة من المفاوضة مع رجال سياسيين يعينهم السلطان بمشورة الموظفين الانكليز».

خطبة الكولونل جينس

«أرحب بالفكرة القائلة إن الحكومة البريطانية قد سلكت فى النهاية الطريق الصواب فى مصر. ولا يسعنى إلا أن أرجو أن يحاول العضو المحترم وأصدقاؤه إقناع أولئك الذين فى مصر بهذه الفكرة فقد تكون لهم عليهم سلطة. وأن يتنحوا عن كل عمل من شأنه أن يُذْكى النيران التى تشتعل فى تلك البلاد التعسة منذ ثلاثة أعوام. إن الاعتراف باستقلال مصر لا يضحى شيئًا من المصالح البريطانية. وقد سلم بهذا الاستقلال فى المدة الأخيرة أكثر مما يظهر من أى تصريح سمعناه اليوم. وقد سلم به حتى فى المذكرة التفسيرية التى أُكره اللورد اللنبى على تقديمها إلى السلطان. وهى المذكرة التى أثارت عبارتها اعتراضات كثيرة. وإذا كنا نعترف بهذا الاستقلال - حتى فى الوقت الذى أغفلنا فيه مصر بهذه الحالة التعسة - فلماذا أقمنا كل هذه المشكلة الهائلة فى سبيل إلغاء الحماية؟».

«يريد الكولونيل ودجود وغيره من الأعضاء أن نفر من مصر فرارًا. وهذا حل مستحيل».

«إن المصالح الأجنبية يجب أن تبقى. فإذا خرجنا من مصر فمن المحقق أنه، متى وقع أى نزاع مع الأجانب، فإن دولاً أخرى تتدخل ويستفيد آخرون من وراء تضحيتنا لأنفسنا».

«نعم لنا أن نبقى فى مصر. ولكن يجب أن نبقى برضى الشعب، وأن يكون بقاؤنا لمصالحنا المتبادلة».

«يجمع اللورد اللنبى بين التوفيق والحزم. فى حين تجمع الحكومة البريطانية بين عدم المهارة والبراعة ومنتهى التذبذب. فقد قوَّت روح التعصب بإظهارها أنها لا تستطيع الإصغاء إلى الصواب والحق».

«لا أعرب عن رأيى فيما يتعلق بهل يجوز الاتفاق مع زغلول باشا قريبًا. ولكنى أخشى أن تكون الحكومة بتسويفها قد جعلته الآن متعصبًا. ومن المحتمل جدًا، بعد أن أُكره زغلول باشا على الوقوف فى مركزه الحالى، أن تفضى عودته إلى إهراق مقدار عظيم من الدماء وضياع مئات الألوف من الأرواح. فأرى فى هذه الظروف أن المجلس سيتردد فى تأييد الاقتراح الذى قدمه الكابتن بن والأعضاء المحترمون المعارضون بإطلاق سراح زغلول باشا».

«ولا ريب فى أن علينا، فى هذه المسألة، أن ندع البت فى الأمر إلى الرجل الموجود فى مصر (يريد اللورد اللنبى). ولما كانت الحكومة قد أظهرت حكمة وأصغت إليه فإنى أرجو أن تستمر فى طريقها الجديد. وأن لا تحاول إرغام الإدارة المحلية فى هذه الأمور».

«للنفوذ الشخصى قوة عظيمة فى الشرق. وعلى ذلك يُحتمل أن يجعل النجاح الذى أصابه اللورد اللنبى، إذا تبين أنه نجاح كما نرجو أن يكون، أكبر من تعتمد عليهم مصر وإنكلترا على السواء مثل اللورد كرومر».

خطبة المستر هرمسورث

(وكيل الخارجية فى مجلس النواب)

«أصغيت ـ كما يعلم الأعضاء الذين سمعوا الجزء الأكبر من هذه المناقشة ـ إلى جزء كبير منها بنفسى. وأظن أننى لم أصغ إلى مناقشة فى هذا المجلس تدعو إلى الرضى أكثر من هذه. وأقول، بكل صراحة عن نفسى، إننى أظن أنه ارتكبت أغلاط. وأضيف إلى ذلك بقولى إننى لم أر حالة تعادل هذه الحالة أهمية ودقة لتعلقها بسعادة شعبين يمكن تنزيه السير فيها عن كل غلط».

«إذا راعينا أن أسوأ المتاعب التى صادفتها الحكومة قد خرجت من أتون الحرب. وأن الحكومة قامت ببعض أعمال أثارت الانتقاد الشديد، فكيف لا يكون من السهل على المنتقدين أن يلصقوا هذه التهمة أو تلك بالحكومة والذين يتحملون تبعة الإدارة فى مصر؟».

«كانت الظروف قاسية جدًا. ولا أريد أن أقول شيئًا فيه حط من كرامة أى زعيم مصرى. ولم أَفُه، يومًا ما فى هذا المجلس، بشىء يحط من كرامة أحد حتى ولا عن زغلول باشا. ولكنى أقول إن رجال السياسة، الذين لهم نفوذ عظيم والذين قاموا بحملات كالتى قام بها زغلول باشا من وقت إلى آخر، يتحملون تبعات عظيمة جدًا».

«وأظن أن من الإنصاف أن أقول إن جزءًا كبيرًا جدًا من المتاعب التى وقعت فى مصر وفى علاقتنا بمصر فى العامين أو الثلاثة التى مضت يمكن اقتفاء أثرها مباشرة إلى أعمال التحريض البعيدة عن الحكمة المنطوية على التهور. وهى الأعمال التى قام بها الرجل الذى قدم إلى مصر فى الأزمنة السابقة خدمات تدعو إلى الإعجاب».

«ولا أرى فى هذه الآونة أية فائدة من ذكر الماضى وأرجو أن يُسمح لنا بمواصلة السير. ويسرنى فى هذه المناقشة أن أرى أن جميع الخطباء لم يتحدوا

شروط الاتفاق المقترح. ولا ريب فى أن هذا أهم وجه فى هذه المناقشة وأعظمها مغزى. وقد توقعت بنفسى أن ينتقد فريق هذه الشروط لأنها تجاوزت الحد اللازم من وجهة المصالح البريطانية. أو أن يحمل عليها فريق آخر لأنها ربما تتضمن شيئًا من الخطر على مصالحنا الخاصة فى مصر».

«حاول أحد الأعضاء أن ينتقد مسألة من المسائل المنتظرة فى شروط الاتفاق فأشار إلى قانون التضمينات. وأظن أنه لو سُمح لى أن أبدى رأيى فإنى أقول إن العضو المحترم أساء فهم قانون التضمينات والغرض منه».

«إن الغرض من قانون التضمينات هو جعل جميع القوانين التى صدرت فى مصر تحت الأحكام العرفية شرعية بكل دقة. وهذا شكل عام يتخذ فى الأحوال التى تُستبدل فيها الأعمال القانونية العادلة بالأحكام العرفية. وإنى أؤكد للعضو المحترم أنه لا يوجد أقل شىء سيئ فيما يتعلق بقانون التضمينات المنوى وضعه».
«أشار المستر سجدن إلى مسألة السودان المهمة وإلى زراعة القطن فى السودان. فأؤكد له، ولجميع الأعضاء الذين يهمهم هذا الموضوع، إن المسألة كلها هى الآن موضع النظر».

«وبعد أن تناول المستر هرمسورث مسألة السير ريجنالد ونجت ومقاطعة بعض أصدقاء ونجت له قال: وأقول مرة أخرى إن هذه المناقشة من أهم هذه المناقشات الجديرة بالاعتبار التى دارت فى هذا المجلس منذ انتُخبت عضوًا فيه. ومع أن الانتقادات التى توجه إلى سياستنا الخارجية كثيرة وحرة فإن هذه الفرصة الوحيدة، فى تاريخ هذه الحكومة، التى اتحدت فيها جميع الأحزاب وجميع أعضاء هذا المجلس فى تهنئة الحكومة بالسياسة التى تتبعها الآن. وهذه فاتحة سعيدة وفأل حسن للسير بهذه السياسة ولزيادة نجاح علاقتنا بمصر».

إعلان استقلال البلاد المصرية:

وبعد ظهر يوم ١٥ تلقت (دار الحماية) نبأ مفاده أن المجلس وافق على إلغاء الحماية وعلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. فأبلغت (دار الحماية)

هذا الخبر السار إلى عظمة السلطان الذى أبلغه لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالى الوزراء الذين بادروا بتطيير البشائر بالبرق إلى المحافظات والمديريات.

وفى السهرة صدر الأمر السلطانى الكريم التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا»

«فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة.»..

«وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علمًا بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره فى جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه».

«صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

«فـؤاد»

وهذه هى صورة الكتاب الذى وجَّهه جلالة الملك فؤاد إلى الأمة المصرية

«إلى شعبنا الكريم»

«لقد مَنَّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا. وإنَّا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك. ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال. ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر. ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية».

«وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا، فى هذه الساعة العظيمة، أننا لن نألو جهدًا فى السعى، بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم، لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم».

«وإنَّا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد».

«صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

«فــؤاد»

فتشرف فى ظهر يوم ١٥ حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، وحضرات أصحاب المعالى زملائه الوزراء وجناب المستر إرنست دوسن المستشار المالى، بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملكية فى قصر عابدين مقدمين إلى جلالته فرائض الشكر والتبريك بهذا التغيير الجديد.

وفى صباح ١٦ مارس أُطلق مائة مدفع ومدفع من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والخرطوم وسواكن. وأطلق ٢١ مدفعًا فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس. وتُلى النطق الملكى والأمر الكريم فى المحافظات وعواصم المديريات بحضور الموظفين والعلماء والتجار والأعيان والوجوه والعُمَد.

وتقرر أن يعرض جلالة الملك، بذاته راكبًا جواده، الجيش المصرى فى «ميدان الرصدخانه» بالعباسية. وأن يعرض المحافظون والمديرون فى عواصم محافظاتهم ومديرياتهم قوات الجيش المصرى المحلية. وأن تقام تشريفات ملكية عامة فى قصر عابدين يوم الإثنين (١٩ مارس). وأن تستريح الوزارات وسائر المصالح الأميرية فى القطر كله فى ذلك اليوم. وأن تقام الزينات على دُور الحكومة وعلى الأبنية والحدائق العامة.

وتقرر جعل يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيًا سنويًا.

وقد أرسلت وزارة الخارجية المصرية فى ١٥ مارس منشورًا إلى الوكالات السياسية للدول الأجنبية هذا نصه:

«تتشرف وزارة الخارجية بإبلاغ الوكالات السياسية لدولة... أنه، بمقتضى مرسوم صادر بتاريخ أول مارس الحاضر؟ قد تألفت وزارة جديدة برياسة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا».

«ووزارة الخارجية تنتهز فرصة إرسال صورة هذا المرسوم إلى الوكالة السياسية للإعراب لها عن عظيم الاحترام».

وأرسل صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا منشورًا مؤرخًا فى ١٦ مارس إلى الوكالات السياسية للدول الأجنبية بمصر هذا نصه:

«يا جناب الوزير»

«أتشرف بإبلاغكم أننى قد توليت فى الوزارة الجديدة مقاليد وزارة الخارجية».

«وإنى لأهنئ نفسى بما سيكون لى بكم من الصلات. كما أرجو أن ألقى من جميل مؤازرتكم ما يسهل علىَّ القيام بالمهمة التى شرفتنى بها ثقة مولاى المعظم. ويعيننى على استبقاء صلات الود القائمة بين حكومتينا والعمل على إنمائها».

«وزير الخارجية - ثروت»

وأشفعه فى نفس هذا اليوم بالخطاب الآتى:

«حضرة...».

«أتشرف بأن أرسل لكم، طى هذا، ترجمة النطق الملكى الذى أصدره مولاى ولى الأمر، على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر، معلنًا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال. ومتخذًا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر».

«وإننى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم. وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم الإعراب عن عظيم احترامى».

«وزير الخارجية - ثروت»

وبادر المندوب السامى بإرسال الخطاب الآتى المؤرخ فى ١٦ مارس إلى حضرة صاحب الدولة ثروت باشا. وهذه صورته:

«حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية»

«أتشرف بأن أرسل لدولتكم، مع هذا، صورة منشور وجّهته إلى وكلاء الدول الأجنبية فى هذا القطر لأبلغهم بأنه، نظرًا لإلغاء الحماية البريطانية على مصر، تصبح العلاقات بين الحكومة المصرية وبين هؤلاء الوكلاء مع وزير الخارجية المصرية رأسًا».

«وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى».

«المندوب السامى - اللنبى فيلد مارشال»

وهذا هو تعريب المنشور الذى بعث به فخامته فى ١٦ مارس إلى وكلاء الدول الأجنبية:

«يا جناب الوزير»

«أبلغ السير ملن شيتهام وكلاء الدول الأجنبية فى مصر بمنشور بعث به إليهم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه، نظرًا للمسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها فى هذه البلاد، فإن العلاقات بين الحكومة المصرية وبين وكلاء الدول الأجنبية تجرى بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

«على أنه، نظرًا لأن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت على أثر التصريح الذى أعلنته حكومة جلالة الملك وأقره البرلمان البريطانى، فإننى أتشرف بإبلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية مع وكلاء الدول سيتولاها، منذ الآن، وزير الخارجية المصرية».

وبهذا تم إعلان الدول الأجنبية بالحالة السياسية الجديدة لمصر.

ولقد أرسل اللورد كرزن إلى جميع سفراء إنكلترا السياسيين فى الخارج مذكرة لإبلاغ الحكومات المعينين لديها حالة مصر السياسية الجديدة. وهذا هو تعريبها:

«قررت حكومة جلالة الملك، بمصادقة البرلمان، أن تنتهى الحماية التى أُعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤. وأن تعترف بها مملكة مستقلة ذات

سيادة. فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التى أنتم معتمدون إليها يقتضى أن تبلغوها أيضًا ما يأتى:»

«لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا فى الحرب العظمى بتحالفها مع الدول الوسطى أزالت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا عن مصر. ووضعت البلاد تحت حمايتها. وأعلنت أنها حماية بريطانية».

«وقد تغيرت الحال الآن فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة. وقررت حكومة جلالة الملك، بعد التدبر الدقيق وعلى حسب تقاليدها السياسية، أن تنتهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر مملكة مستقلة صاحبة سيادة. وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الإمبراطورية البريطانية وتعهداتها. وستبقى الحالة الحاضرة، فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير إلى أن يتم عمل هذه الاتفاقات».

«وستكون الحكومة المصرية حرة فى إنشاء وزارة للشئون الخارجية. وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلاً سياسيًا وقنصليًا».

«وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى، فى المستقبل، بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية. وإلى أن يتم لمصر تمثيلها فى المملكة المختصة».

«ومع ما سبق فإن إلغاء الحماية البريطانية عن مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها».

«إن سلامة الأراضى المصرية ونجاحها ضروريان للأمن على الإمبراطورية والسلم فيها. ولذلك فإن الإمبراطورية البريطانية ستتمسك دائمًا باعتبار

العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ـ تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن طويل ـ مصلحة بريطانية أساسية. وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعتُرف فيه لمصر بأنها مملكة مستقلة ذات سيادة. وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية. وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها. وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتداخل فى شئون مصر عملاً غير ودى. وتعد كل اعتداء يوجَّه إلى الأراضى المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها».

وكتب حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية يوم ١٥ إلى المحافظين والمديرين الكتاب التالى:

«إنى لسعيد أن أحيطكم علمًا بنص النطق السامى المبلَّغ إلينا بالأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ ـ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ١٩ معلنًا استقلال مصر واللقب الملكى الجديد».

«والله المسئول أن يسدد خطى البلاد. ويعقد بالنجاح جهود أبنائها المخلصين. وأن يحفظ لها صاحب عرشها المُفدَّى. لتدرك بعنايته غاية المجد وتتمتع فى ظله بالسعادة والرخاء».

وفى ذات اليوم أبلغ حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة فى القطر كله النطق الملكى والأمر الكريم لتصدر جميع الأحكام منذ ذلك التاريخ متوجة باسم جلالة الملك.

وأُعلن رسميًا أن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر يؤدى فريضة الجمعة يوم ١٦ فى مسجد القلعة. ويزور على أثرها ضريح المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا جد الأسرة الملكية. وقد وزِّعت آلاف من تذاكر الدعوة لتأدية هذه الفريضة مع جلالته على الوزراء والعلماء وكبار الموظفين والتجار والأعيان.

التهانى:

ولقد أرسل ملوك الدول العظمى ورؤساء الجمهوريات إلى صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول رسائل التهنئة ننشر منها ما يلى:

برقية من جلالة ملك بريطانيا العظمى فى ١٦ مارس هذا نصها:

«إلى جلالة الملك فؤاد»

«أهدى جلالتكم، فى هذه المناسبة السعيدة، صادق التهانى. وأرجو من صميم القلب أن تسعد بلادكم بثمار الاستقلال أزمانًا طويلة فى ظل حكم جلالتكم».

«جورج»
(ملك وامبراطور).

فأجاب جلالة الملك فؤاد فى نفس اليوم بالبرقية التالية:

«لقد كان للتهانى والتمنيات التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلىّ لمناسبة إعلان استقلال بلادى أعظم أثر فى نفسى. وإنى لعلى يقين من أن العصر الجديد الذى نشهد بدايته تتوطد فيه دعائم الصداقة والوئام التام التى طالما تمنيت وجودهما بين بريطانيا العظمى ومصر».

«وأرجو جلالتكم قبول أكيد صداقتى الثابتة وغاية ما أتمناه لجلالتكم من السعادة والرفاهية».

«فــــؤاد»
(ملك).

وأذاع قلم المطبوعات البلاغ التالى بمناسبة هذه التهانى:

«ورد على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من فخامة المركيز كرزن وزير خارجية بريطانيا العظمى، بمناسبة إعلان استقلال مصر، التلغراف التالى:»

«حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا الوزير الأول لمصر. بالقاهرة»

«فى هذا اليوم الميمون، الذى نالت مصر فيه استقلالها التام، أقدم إلى دولتكم وإلى الحكومة المصرية، باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية، أخلص تهانينا وأحسن تمنياتنا لمستقبل بلادكم».

«كرزن»

وقد رد دولته على فخامته بالتلغراف الآتى:

«فخامة المركيز كرزن وزير خارجية بريطانيا العظمى - لوندره»

«أقدم إلى فخامتكم، بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن هيئة الحكومة المصرية، عظيم شكرنا على التلغراف الذى تفضلتم بإرساله إلينا مهنئين باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمناسبة ذلك الظرف السعيد وهو استقلال مصر. وقد كان لما أبديتموه من التمنيات لمستقبل مصر أحسن تأثير لدينا. وإنَّا لنعرب لفخامتكم عن تقدير بالجميل على ما أظهرته حكومة صاحب الجلالة البريطانية وأظهره البرلمان البريطانى من الميول الحسنة. ونعتمد على هذه الميول فى الحصول على تسوية تامة للمسألة المصرية تقع على أحسن وجه وأدعاه للمحافظة على صلات الود والثقة بين البلدين لتنمية هذه الصلات».

«ثروت»

ووردت البرقية الآتية فى ١٩ مارس من جلالة ملك إيطاليا:

«فى هذا اليوم الذى يشرق فيه على الأمة المصرية فجر عصر جديد تحت رعاية جلالتكم أود أن أقدم لكم أصدق تحياتى القلبية وأن أعبر لجلالتكم عما تتمناه إيطاليا من الرفاهية للقطر المصرى. الذى سيزداد فيه التعاون الأخوى المثمر بين شعبينا مرتكزًا على دعائم متينة من المصالح المشتركة فيتجدد به عهد التقاليد القديمة فى البحر الأبيض المتوسط».

«فيكتور إيمانوئيل»

وهذا هو رد جلالة ملك مصر بتاريخ ٢٠ منه:

«لقد كان للعواطف التى أعربت لى عنها جلالتكم، بالأصالة عن نفسها وباسم إيطاليا العظيمة، أوقع أثر فى نفسى. وإنى أرجو جلالتكم أن تقبلوا، مع خالص شكرى، ما أتمناه من صميم القلب لجلالتكم وللأسرة الفخيمة الملكية وللشعب الإيطالى النبيل من السعادة والرفاهية».

«وإنى على يقين من أن العصر الجديد، الذى تستقبله الأمة المصرية، والذى تفضلت جلالتكم بتحيته بعبارات ملؤها الشعور والرقة سيتحقق فيه، لخير المدنية والارتقاء، توطيد ونماء علاقات الصداقة والتعاون الكبير التى وجدت منذ القِدَم بين إيطاليا ومصر».

وقد أردف ڤيكتور عمانوئيل برقيته الأولى ببرقية أخرى أهدى بها جلالة الملك نيشانًا دليلاً على محبته للأسرة العلوية. وهذا نصها:

«حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر ـ القاهرة»

«فى هذا اليوم السعيد، الذى اتخذت فيه جلالتكم لقب ملك مصر، يسرنى جدًا أن أذكر روابط الصداقة القديمة التى ما فتئت قائمة بين أسرتينا. وذلك العهد الطويل الذى قضته جلالتكم فى ربوع إيطاليا. وإنى سعيد بأن أنبئ جلالتكم بأنى قد أهديتكم الدرجة العليا فى نيشان الأنونسياد العلى الشأن».

«ڤيكتور إيمانوئيل»

فكان الرد عليها ما يلى:

«إن دليل الصداقة والتقدير السامى، الذى تفضلتم جلالتكم بإظهاره لى بإهدائى الدرجة العليا من نيشان الأنونسياد العلى الشأن، كان له فى نفسى أكبر وقع. وإنى لأرجو جلالتكم قبول ما أعرضه من جزيل الشكر وصادق التمنيات. وما أرجوه فى كل وقت لجلالتكم من السعادة والرفاهية والمجد. وأؤكد لجلالتكم بأن الذكرى الثابتة لمدة إقامتى فى إيطاليا والصداقة القديمة التى كانت دائمًا

وثيقة العُرَى بين أسرتينا والتى تكرمت جلالتكم بالإشارة إليها فى هذه المناسبة سوف تكونان على طول الأيام موضع عنايتى الخاصة».

وأرسل جلالة ملك البلجيك لجلالته البرقية التالية مهنئًا:

«بروكسيل فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢»

«حضرة صاحب الجلالة ملك مصر»

«أهنئ جلالتكم بالعرش الملكى. وأرجو من صميم فؤادى أن تكون أيامكم مقرونة بالسعادة وأن تتمتع مملكتكم بالرفاهية».

«البير»

فأجاب حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد على هذه البرقية بما يلى:

«القاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢»

«حضرة صاحب الجلالة الملك ببروكسيل»

«إن التهانى التى وجهتها جلالتكم لى والتمنيات الرقيقة التى أعربتم عنها لشخصى ولبلادى كان لهما فى نفسى خير أثر. وإنى أرجو جلالتكم أن تتقبلوا، مع فائق شكرى، خالص ما أتمنى لكم من السعادة وما أرجوه لكم ولبلجيكا النبيلة من الرفاهية والمجد».

«فؤاد»

وتبادل صاحب الجلالة ملك إسبانيا وملك مصر البرقيتين التاليتين:

«مدريد فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢»

«حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر»

«لتتفضل جلالتكم فى هذا اليوم بقبول أخلص التهانى لمناسبة استقلال مصر وما أرجوه لجلالتكم من الهناء والمُلك السعيد».

«الفونس ملك»

وهذا هو الرد:

«حضرة صاحب الجلالة الملك بمدريد»

«أشكر جلالتكم جزيل الشكر على التهانى ورقيق التمنيات التى تفضلتم بتوجيهها إلىّ بمناسبة استقلال مصر وأرجو أن تتقبلوا ما أتمناه قلبيًا لجلالتكم من السعادة ولملككم من اليُمْن والإقبال».

«فــؤاد»

ثم وردت على جلالته تهنئة بطريق البرق من حضرة صاحب الجلالة شاه العجم الذى كان إذ ذاك فى باريس وهذا نصها:

«حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ملك مصر»

«أنتهز هذه المناسبة المباركة لأقدم لجلالتكم أصدق التهانى. راجيًا أن تتقبلوا ما أتمناه لجلالتكم من السعادة ولبلادكم من الرفاهية».

«سلطان أحمد»

فأجابه جلالته بالبرقية التالية:

«القاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢»

«حضرة صاحب الجلالة الإمبراطورية سلطان أحمد شاه سفارة إيران باريس»

«إن التهانى والتمنيات التى أعربتم عنها جلالتكم لشخصى ولبلادى كان لها فى نفسى خير أثر».

«وإنى أرجو جلالتكم أن تتقبلوا فائق شكرى مع خالص ما أتمناه لكم من السعادة وما أرجوه لإمبراطوريتكم من الرفاهية».

«فــؤاد»

كما أن جلالة ملك العراق أرسل بهذه المناسبة إلى صاحب الجلالة ملك مصر البرقية التالية:

«حضرة صاحب الجلالة ملك مصر»

«فى هذا اليوم التاريخى الذى حققت فيه الأمة المصرية، فى عهد جلالتكم الميمون، أقدس رغائبها أقدم إلى جلالتكم، والسرور ملء القلب، أخلص التهانى، وأرجو أن يكون هذا العيد الأكبر فاتحة خير وسلام على جلالتكم وعلى شعبكم المجيد».

«فيصل ببغداد»

«فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٢».

فتفضل جلالة الملك فؤاد بإجابته بالبرقية التالية:

«جلالة الملك فيصل ـ بغداد»

«لقد كان لما أعربت عنه جلالتكم لى من صادق التمنيات ورقيق التهانى بتحقيق رغبة أمتى المحبوبة أعظم أثر فى نفسى. وأرجو جلالتكم قبول فائق شكرى وما أتمناه لكم ولشعبكم الكريم من الرفاهية».

«فـؤاد»

«فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٢».

وأرسل رئيس الجمهورية الفرنسية لجلالته البرقية التالية بتاريخ ١٩ مارس:

«حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر»

«أرجو جلالتكم التفضل بقبول تبريكاتى الشخصية. وإنى أدعو لجلالتكم بالسعادة وبالرفاهية لمصر التى تربطها بفرنسا أواصر المصالح العديدة المشتركة وقديم الذكرى».

«ا. ميلران»

فكان جواب جلالته عليه بما يلى: -

«إن التهانى التى وجهتها سعادتكم لى والتمنيات الرقيقة التى أعربتم عنها لشعبى ولشخصى كان لها فى نفس أوقع أثر. وإنى أرجو سعادتكم أن تتقبلوا تشكُراتى الصادقة مصحوبة بخالص ما أتمناه لكم شخصيًا من السعادة وما أرجوه من الرفاهية لفرنسا صديقة مصر الكبرى منذ القدم».

وفى يوم ٢١ استقبل حضرة صاحب الدولة ثروت باشا فى مكتبه معتمد دولة نروج فمعتمد الأرجنتين فمعتمد هولاندا فجناب قنصل فرنسا الجنرال فى مصر. وقد سلمه الأخير كتابًا رسميًا من حكومته بالموافقة على النطق الملكى المعلن استقلال مصر وآخر من رئيس وزرائها ووزير خارجيتها يهنئه فيه شخصيًا بتقلده رياسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية المصرية. وتهنئة حكومة الجمهورية لحكومة جلالة ملك مصر.

كما أن الحكومة تلقت نبأ رسميًا من حكومة رومانيا بالاعتراف باستقلال مصر، وفيه تهنئة الحكومة المصرية رسميًا باسم جلالة ملك رومانيا.

أمَا وقد أُعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة واعترفت الدول بحالتها السياسية الجديدة. فقد رفعت الحكومات الأجنبية مرتبة وكلائها السياسيين فى مصر إلى وزراء ومبعوثين فوق العادة.

هذه كانت حالة الهيآت الرسمية من البهجة والانشراح بهذا التغيير الحديث فى حالة البلاد السياسية.

نفسية الأمة:

أما الشعب نفسه فكان بعيدًا عن الاشتراك مع الهيئات الرسمية فى مظاهر الغبطة والسرور بهذا الموقف الجديد. لأنه من الطبيعى أن يُظهر هذا الجيش الذى جاهد فى سبيل تحقيق استقلاله التام عدم الرضاء بما يعده قليلاً فى سبيل جهاده العظيم حيث قيد استقلاله بهذه القيود والأغلال. وبخاصة لأنه يرى

هذه الزينات وتلك الأفراح تقام بينما هو فى حداد لاعتقال زعيمه وإخوانه وإبعادهم عن البلاد بقوة الأحكام العرفية. فكان ينظر إلى كل هذه المعالم التى أقيمت للبهجة والسرور نظر الغريب عنها. بل الذى يراها مصطنعة لا ترتكز على دعائم متينة من الحقيقة الواقعة. فالجيوش البريطانية لا تزال محتلة القطر والزعماء لا يزالون مبعدين بأمر السلطة العسكرية الغريبة عن البلاد. والمستشارون وكبار الموظفين من البريطانيين لا يزالون يتبوءون أسمَى المراكز فى الحكومة المصرية. وما إلى ذلك من دلائل عدم تغيير الحالة عما كانت عليه قبل هذا الإعلان.

وفى صباح يوم ١٩ مارس حصلت المقابلات الرسمية فى قصر عابدين. وقصد كثير من الأعيان بعد التشريفات مكتب رياسة مجلس الوزراء ثم بيت عدلى يكن باشا.

وفى المساء أُنيرت الميادين والشوارع والزينات التى أُقيمت على الدواوين وعلى الأماكن التابعة للجاليات الأجنبية. وكانت هذه الزينات مخفورة برجال الحفظ خشية التعدى عليها. فلم يحدث فى ذلك المساء ما يكدر الصفاء. ولكن كان ينقص كل تلك البهجة والأنوار المتلألئة شىء واحد هو روحها وهو اشتراك الأمة فى تلك الأفراح.

على أن هذه الأنوار. وهذه الزينات الفاخرة كانت مما تستجلب نظر الناس بالطبع. فكانوا يزدحمون لمشاهدتها والتمتع بمرآها ولو أن قلوبهم كانت منصرفة عنها.

وبينما كان الناس يزدحمون فى الشوارع والميادين إذ بنفر من الشبان كانوا يجتمعون فرقًا صغيرة ويهتفون للاستقلال التام. فكانت صيحاتهم هذه دليلاً على عدم اقتناعهم بحقيقة ما يشاهدون. ولما كانت الحكومة منعت الناس من زيارة بيت الأمة واتخذت احتياطات صارمة للمحافظة على النظام، تدخل رجال البوليس لمنع المظاهرات وأُطلق الرصاص على المتجمهرين وكانت نتيجة ذلك قتل ثلاثة منهم.

ثم أقبلت الوفود من أنحاء البلاد على رئيس الوزراء تهنئه بالمنصب الجديد وبفوزه فى ميدان السياسة. فانتهز دولته هذه الفرصة وصرح لهم فى بعضها بعبارات تميط اللثام عن سياسته تجاه الموقف الجديد فى البلاد. وتفسير بعض النقط التى يتمارى فيها الناس.

فتكلم عن «الخطوة الكبرى» التى خطتها البلاد فى سبيل نيل غايتها بفضل جهادها الذى اشترك فيه جميع أفراد الأمة بلا تمييز. ثم أبدى رضاءه عن أن الحماية قد أُلغيت فعلاً. وأن استقلال مصر قد اعترفت به بريطانيا العظمى وأبلغ لجميع الدول. وأن الحكومة المصرية عادت فتسلَّمت زمام إدارة وزارة الخارجية. ثم قال: «فمن الوجهة الوطنية أصبح الاستقلال أمرًا مقضيًا. ومن الوجهة البريطانية بقيت مسألة التحفظات. ولقد كانت بريطانيا إلى اليوم تحاول المفاوضة للاتفاق. وما كانت ترمى فى عملها إلى إنكار حقوق مصر كلية. إنما كانت تريد التمسك بتحفظات تمحو تلك الحقوق. ولكن الوفد الرسمى رفض ذلك المشروع الذى لا يتفق مع الأمانى القومية. بل الذى كان يفضى إلى تحويل استقلالنا عن الغرض الذى يُقصد منه. وعلى ذلك استحق ذلك الوفد تقدير الوطن. وليست النتيجة التى حصلت عليها الآن من عمل واحد وحده. بل هى من عمل الجميع من غير تمييز. فقد قام كل مواطن بنصيبه فى ذلك الجهاد العظيم من أصغر صغير إلى جلالة الملك الذى كان دائم التعضيد كثير العون للحركة الوطنية، والحكومة الآن مهتمة بتشكيل البرلمان الذى ستكون له الكلمة الأخيرة فى موضوع الضمانات فإذا كانت فى صالح البلاد قبلها وإلا كان نصيبها منه الرفض. لأنه سيكون هو السيد المطاع.

ثم أبدى دولته أمله بأن تقف الأمة موقف التعقل وتسير فى سبيل الرقى والكمال حتى يكون لها حظ أوفر فى تحقيق كامل أمانيها القومية. قال: «وعلى كل حال فإن الحكومة مصممة على حمل الناس على احترام القانون والمحافظة على النظام». ثم قال: «وينبغى الاعتماد على الوزارة الجديدة وأن لا يُصدر عليها الرأى العام حكمه إلا بعد أن يرى أعمالها». وقال: «ولا مُشاحة فى أنها تولت

الأعمال فى ظروف غاية فى الحرج. ولكنها تنوى القيام بخير ما يُرجى فيها.
غير أن ما يخشى منه أكثر من سواه هو الحملة التى تحمل عليها بقصد تشويه أعمالها. على أن التهانى التى وجِّهت إليها لهى أكبر مشجع لها فى القيام بمهام الأمور».

ثم أثنى على وطنية عدلى باشا والمعونة الثمينة التى يبذلها جلالة الملك للوزارة وللأمة.

غير أن البلاد كانت إذ ذاك فى حالة من الفوضى الفكرية والاضطراب العقلى لا تحسد عليها. ذلك لأن القوانين والإجراءات الاستثنائية كانت هى القاعدة فى الحياة.

وكانت الحقوق وأقدس الواجبات تُمتهن بسبب الأحكام العرفية التى احتُفظ بها حتى بعد إعلان زوال الحماية وإعلان استقلال البلاد. ولكن ذلك كله كان أمرًا تافهًا ضئيلاً إلى جنب ما كسبته الأمة فى جهادها.

وإنه لمن الإسراف فى الخطأ أن يتمسك المتمسكون بهذه الهنات التافهات دون النظر إلى ما ربحت البلاد فى ميادين جهادها مما اضطر الخصم إلى التقهقر إلى خط - إن لم يكن هو خط التسليم النهائى - فهو على الأقل خط حمل فيه على خطبة وُدِّنا وأخذ يعلل النفس باكتساب رضانا وثقتنا. بعد أن فشل فيما سلكه معنا من سبيل العنف والشدة. وفى ذلك مرضاة كبرى لعزة نفسنا القومية.

فعلينا أن نتمتع بكل ما نستطيع به من مظاهر الاستقلال العملية أو الصورية - على رأى بعضهم - وأن نسعى فى الوقت نفسه فى الحصول على ما لا يزال ينقصنا منه. أما نبذ الشىء الذى حصلنا عليه حتى نحصل على الكل صفقة واحدة فليس من حسن الرأى ولا من سداد التدبير فى شىء.

ولست أرى بعد ذلك أن اللورد اللنبى قد أخطأ حين قال فى بلاغه الأخير: «إن الكلمة الآن لمصر». فعلى هذه الكلمة التى تنتظرها إنكلترا والدول الأوروبية جمعاء يتوقف مستقبل البلاد.

أقوال الصحف فى الاستقلال المصرى:

وإنه وإن كان من المتحتم الآن، وقد انتقل المسرح السياسى إلى مصر، أن يُعنى من يرقب تيار الأفكار المرتبطة بالسياسة المصرية بتوجيه نظره إلى مصر خاصة وإلى ما يبديه الرأى العام فيها، فإننا لا نرى بأسًا من إيراد نبذة نشرتها جريدة «المورنن پوست» عن هذه السياسة قالت فيها:

«لدينا الآن كثير من المتناقضات الدستورية داخل الإمبراطورية وخارجها. ولقد تشعر إنكلترا بدُوار فى رأسها لمجرد التفكير فيها. فلدينا أولاً الوطن القومى لليهود بفلسطين. فهل اليهود أمة وحدها؟ إذا كان الجواب نعم فلِمَ ينكرون هم ذاتهم ذلك؟ وإذا كان الجواب بلا. فهل هم فى حاجة إلى وطن قومى؟ وزيادة على ذلك. هل بلاد فلسطين ملك لليهود لتكون لهم وطنًا قوميًا أم للعرب طبقًا لمبدأ حرية تصرف الأمم. أم لعصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساى. أم فى النهاية تابعة لبريطانيا العظمى بصفتها الدولة المنتدبة هناك؟ ثم لدينا كذلك مملكة إيرلندا الحرة التى يطلق عليها اسم جمهورية. ولكن المستر لويد جورج يسميها جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية البريطانية. ثم أى خبال غريب لا يستولى على المفكر الحر الشريف الذى يجهد نفسه فى فهم تلك المهارة السياسية التى تقضى بأن تكون مصر من جهة (دولة مستقلة ذات سيادة) ولكنها من جهة أخرى يقيم فى أرجائها جيش احتلال انكليزى. مع أن إيرلندا (جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية) ومع ذلك فليس فيها جيش بريطانى(..... وإن مصر أصبحت غير مظللة بظل الحماية. على أنها تظل دائمًا تحميها بريطانيا العظمى من اعتداء سواها. إلا إنه لا يعول فى مثل هذه الأمور إلا على الحقائق الواقعة لا على كيفية صوغ العبارات. فإنه لم يكن هناك إلا شك واحد وهو فى إمكان إيجاد حكومة مصرية فى وسعها التوفيق بين هذه المتناقضات. وكانت فى هذه النقطة تُظْهر صعوبة مهمة اللورد أللنبى بفضل تقلب السياسة البريطانية».

ولقد كانت هذه الروح بذاتها هى السارية فى الصحافة العربية المصرية على وجه العموم، فإنها بينما كانت تثبت إلغاء الحماية فإنها كانت من جهة أخرى

بعيدة عن اعتبار أن الاستقلال قد تحقق إلا من الوجهة النظرية. أما من الوجهة العملية فإنها ترى أن البلاد ما فتئت تحت حكم بريطانيا العظمى.

فقد قالت الأخبار فى ذلك ما معناه:

«إن هناك فرقًا شاسعًا بين ما صرحت به إنكلترا بواسطة برلمانها من جهة وبين (تحفظاتها) والحالة الواقعة من الجهة الأخرى. فإن الاستقلال الحقيقى له معنى آخر غير ما تطلقه عليه هنا بريطانيا العظمى. فالبلاد محتلة والأحكام العرفية تُطبق باسم السلطة العسكرية. والحرية مقيدة على كل وجه من الوجوه. وحقوق مصر التى لها أهمية كبرى تحت التصرف المطلق للحكومة البريطانية. على أن الاعتراف بالاستقلال كان يجب أن يكون مشفوعًا باحترام جميع حقوق مصر».

وقد لاحظت هذه الجريدة أنه لا يمكن أن يخطئ إنسان فهم ما للاستقلال من المعنى. وهو يشمل الجلاء عن الأراضى المصرية ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تفوه بكلمة عن هذا الجلاء. لأنها ولا شك ترى ذلك مناقضًا للسياسة الإمبريالية التى تدأب على اتباعها فى الشرق.

أما جريدة «النظام» فإنها رأت أن حماية المواصلات الإمبراطورية معناه إيجاد القوات البريطانية فى جميع أنحاء مصر. وحماية مصر من كل اعتداء أجنبى معناه بقاؤها تحت وصاية بريطانيا العظمى. وحماية المصالح الأجنبية والأقليات لا تدل إلا على تدخل السلطات البريطانية المستمر فى شئوننا الداخلية. هذا مع أن التحفظ المختص بالسودان يرمى إلى سلخه من مصر.

وقالت جريدة «الأمة»: «إذا اطلعت على بواطن الأمور تبين لك أن كل ذلك ليس إلا رواية هزلية تمثل بمهارة!».

على أن هناك بعض الصحف لم تكن لتذهب هذا المذهب. فقد رأت جريدة «مصر» أن الاعتراف باستقلال البلاد لن تكون له قيمة إلا بقدر ما للأعمال التى تقترن بها من القيمة. ثم ما تقابله به الدول. وكذلك مبلغ إخلاص بريطانيا

العظمى. وهذه الجريدة لا تنكر ما لهذا العمل من القيمة التاريخية العظمى. وأنه قد يزيد فى آمالنا ويشجعنا على بذل مجهودات جديدة لتحقيق أمانينا القومية تحقيقًا تامًا:

قالت: ولكن تنقصه الأفعال (فإنها شىء والأقوال شىء آخر).

وأما جريدة «المقطم» فلم تشأ أن تتوسع فى بحث هذه المسائل العويصة، بل اكتفت بالقول بأننا قد «خطونا خطوة واسعة جدًا إلى الأمام». وهى ترى أن هذا الفوز المبدئى للمجهودات الوطنية دليل على حسن الفأل.

وأما جريدة «الاستقلال»، فقد حددت وجهة نظرها بقولها ما معناه:

«أولاً ـ إننا لم نَنَل الاستقلال بل الاعتراف بالاستقلال وهو بمثابة الاعتراف بحق.

وثانيًا ـ إن هذا الاعتراف هو ثمرة المجهودات التى بذلها الشعب المصرى منذ عام ١٩١٩. وبدون هذه المجهودات ما كان لرؤسائنا أن يتخطوا هذه المرحلة الأولى.

وثالثًا ـ إن سعدًا ورشدى وعدلى وثروت وسواهم ـ بقطع النظر عن اختلاف طرائقهم والغلطات التى اقترفها بعضهم ـ قد لعب كل منهم دوره فى هذا الصراع الوطنى وفى نجاح القضية وفى فوزهم وفوز كل المصريين».

وقالت «جريدة الوطن» ما معناه:

«لم يكن الاستقلال الذى حصلنا عليه وهمًا. لأن البلاد أصبحت حرة فى إدارة شئونها الداخلية وفى كل ما يتعلق برفاهيتها وسعادتها. ولم يكن وهمًا لأنه، منذ الآن، أصبح لا يُرجى من سوى الأمة ومليكها أن تكون البلاد دستورية حقًا. لم يكن وهمًا لأنه بعد الآن يستطيع المصريون أن يديروا بمفردهم ماليتهم. بل لأنه سيكون منهم سفراؤهم وقناصلهم ـ الأمر الذى لم يكن لهم من قبل قط ـ وأخيرًا لم يكن الاستقلال وهمًا لأننا ستكون لنا حرية إدارة التعليم والأمن العام والصحة العامة والجيش والقضاء!».

أما الصحافة الأجنبية فى مصر فقد سادت عليها فكرة استحسان هذه السياسة. فكان من رأى جريدة «الريفورم» أن الإعلان الرسمى لاستقلال مصر حادث من العبث إنكار مدلوله......

وقالت: «أما كون الوطنيين ليسوا راضين عنه تمامًا فهذا ما نفهمه. ولكن كونهم ينكرون ما وقع لهم من ضروب النجاح فهذا الذى يظهر أنه من المستحيل فهمه. لأن إلغاء الحماية واعتراف إنكلترا بما لمصر من السيادة يدل على نجاح عظيم سيكون له فى العالم أجمع دوى عظيم».

أما «الجورنال دى كير» فترى أنه يمكن الحكم على أن استقلال مصر حقيقى أو أن الحالة فى المستقبل لن تكون إلا مجرد الاستمرار فى سياسة الأمس تحت اسم جديد نظرى محض ـ تبعًا لأعمال الوزارة.

قالت: «وعلى كل حال، فإن هناك شعورًا مستحوزًا على الناس فى الآونة الحاضرة، ألا وهو اعتراف الشعب بما لمليكه من الفضل. حيث عرف، بثباته فى وطنيته ونشاطه فى الفترة الحرجة التى اجتازتها بلاده، كيف يؤيد إرادة أمته التى لا تُقهر بجدارة سامية».

وقد كتبت جريدة «الليبرتيه» تقول: «إنه رغمًا عن جميع القيود والتحفظات التى أبدتها وزارة (سان چيمس) فإنه ليس من الميسور إنكار ما للسيادة من القيمة المؤكدة من وجهة القانون الدولى. وقد يمكن أن تتعدى هذه القيمة ما أرادته لها الحكومة البريطانية. ولا غرو أن يكون هذا من الأسباب الداعية إلى الابتهاج بها. ورغمًا عما يشمل البلاد من ضجر وكرب، ورغمًا عن آلام الشعب التى من العبث إنكارها، فمن الواجب الاعتراف أن يوم أمس (١٥ مارس) كان بدء تحقيق الخطوات فى سبيل استقلال مصر».

ثم ختمت عبارتها بما يلى:

«ولقد أبان الأمير يوسف كمال الأعمال التى يجب أن تتبع ذلك اليوم التاريخى إذا أريد أن تقتنع الأمة وأن يتحقق الاستقلال. وهى إعادة سعد ثم الانتخاب الشعبى الحر».

قالت: «والبلاد فى انتظار ذلك».

وإليك ما علقت به جريدة «الإچيبسيان ميل» على الحالة الجديدة. فإنها بعد أن وجهت تحية بليغة لصاحب الجلال ملك مصر قالت:

«إن هذا اليوم بدء تغيير مهم فى سير تاريخ هذه البلاد. فمنذ اليوم تصبح مسئولية رفاهية البلاد وحسن إدارتها منوطة، بصفة خاصة، بمليكها وبوزرائها وبكل موظف مصرى بحسب درجته. وإن هذه هى اللحظة التى يجب فيها أن يطول التفكير الجدى والمناقشة بهوادة وسكينة حول المستقبل».

وقد لمحت جريدة «الإچيبسيان ميل» إلى انتقادات الصحافة المصرية، ثم أخذت تتكلم بتوسع عن نظرية تدور حول معنى كلمة «سيادة» وختمت عبارتها بما يلى:

«إنه منذ اعترفت بريطانيا العظمى باستقلال مصر وأن هذه (أى مصر) أصبحت فى الواقع دولة ذات سيادة ستعترف الدول بموقفها الجديد فى الوقت المناسب. فمن المضحك من جهة المصريين أن يجهدوا أنفسهم، كما يفعلون الآن، فى حرمان بلادهم من سيادتها بانتقادات صبيانية. إن هذه المجازفات النظرية لا تكون نتيجتها سوى إيذاء الشعور وتعكير الأذهان. وإنه من محض إضاعة الوقت أن يُعمد إلى مناقشات مجردة فى موضوع الصفة الحقيقية أو الرسمية لشكل السيادة الجديدة فى وادى النيل. فعلى الرأى العام أن يكون شديد الحذر فيما يختص بهذه الأبحاث الواهية التى لا يقصد بها إلا الحط من كرامة الوزارة الجديدة».

حديث سمو عباس باشا الخديو السابق فى الحالة:

ولقد نشرت جريدة منبر الشرق «لاتريبون دوريان» التى تصدر فى چنيف التصريحات التى ألقاها سمو الخديو السابق لأحد مراسلى جريدة «بروجريا دى ليون» إذ كان هذا الأخير يقصد المجىء إلى مصر. قال سموه:

«لا تلقى بعض الأقوال عبثًا. فالهواء يحملها إلى أبعد من المكان الذى قيلت فيه. لقد أعلنوا كثيرًا إبان الحرب أن للأمم الحق فى تقرير مصيرها. وما كان

أجمل هذه الأقوال التى طافت العالم لتذيق جميع من يرزحون تحت النير الأجنبى طعم الحرية ومعناها».

«ولم يكن الشعب المصرى ليستطيع أن يصم أذنه عن سماع ما قيل، وإذا كان هو الذى اشترك فى الحرب فى صف الحلفاء وعومل بأقسى مما عومل به عدو ومقهور. وقد ظهر مدة من الزمن كأنه لم يفهم معنى أقوال الحرية. فما ذلك إلا لأنه كان يستجمع نفسه ويفكر ويحاول تصور الطريقة التى يتحرر بها من الوصاية الظالمة التى توهموا ضربها عليه».

«ثم إنه تتبع بلهف أدوار الكفاح الذى قامت به إيرلنده والهند. وكان مثل هذين البلدين نافعًا. ومن ثَم استشعر الواجب فى التخلص هو أيضًا من الوصاية البريطانية. وسينجح قريبًا بلا شك. وإنى أرتكز فى ذلك على بعض دلائل فأقول إن وطنى فى عهد التحرير».

قال المراسل: «ثم استرجع الخديو نفسه لحظة واصل بعدها كلامه فقال:»

«أرجوك أن تلاحظ أنى لا أعير اللعب الذى لعبته وزارة لوندره أدنى أهمية. يكفى أن يقرأ المرء بأى شروط اعترفت تلك الوزارة باستقلال مصر ليفهم أنه لم يتغير شىء من عهد الضغط الذى تعيش فيه بلادى من يوم إعلان الحماية».

«ليس القرار الإنكليزى إذًا هو الذى ألمعت إليه عند ما قلت إننا دخلنا فى طور التحرير. ولكن حركة مستر لويد جورج فى عرفى ذات معنى كبير وستفهم لماذا».

«إننا لنجهل حقيقة هذا الوزير البريطانى إذا فرضنا أن الكرم وروح العدل سببٌ لما فعل. وإنى لأقص عليك كيف اضطر إلى تصرفه اضطرارًا!».

«تعلم أن المصريين استعملوا فى غضون الأشهر الأخيرة ضد ظالميهم سلاحًا هائلاً مسمومًا أنجع من أى سلاح آخر. فقد قاطعوا البضائع الإنكليزية فلم يلبث تجار لوندرة وصناع برمنجهام ومنشستر وليفربول أن أدركوا مقدار ما تكون عليه المصيبة التى تنزل بأعمالهم إذا أُقفلت فى وجوههم أسواق القاهرة والإسكندرية. فحتم أولئك التجار على ممثليهم فى البرلمان أن يؤثروا فى الحكومة لتتخذ

التدابير الصالحة التى تمنع المقاطعة. وحدث هذا وقت أن استشعر مستر لويد جورج نقصًا فى هيبته. فخاف أن ينهض فى وجهه فريق آخر من الخصوم؛ فبادر إلى إعلان العالم أنه يمنح مصر الاستقلال».

«وإنى لأجهل ما إذا كانت الدول قد حملت قوله على محمل الجد. وأجهل ما إذا كان التجار الانكليز قد اغتروا بإمكان فتح السوق المصرية فى وجههم من جديد».

«إذا كان ذلك فإنهم لا يلبثون أن تكذبهم الآمال. لأن مواطنىَّ يعلمون حق العلم حدة السلاح الذى يستعملونه فهم لا يتخلون عنه، بل يستعملونه إلى أن يرغموا الحكومة البريطانية على الاعتراف بحقهم الذى يطالبون به. وهو عيش الحرية الحقيقية بلا قيد ولا شرط».

«ومن يستطيع أن يسلبهم هذا السلاح؟ أتعدم جنود الاحتلال سكان القاهرة والإسكندرية والمنصورة الذين يرتضون اقتناء البضائع الإنكليزية؟ إننى لا أصدق ذلك. إن البضائع الإنكليزية ستظل كاسدة وسيعود منتجوها إلى الاحتجاج. ويومئذ نشهد منظرًا عجيبًا يقوم به الوطنيون الانكليز للدفاع عن مصالحهم. إذ يؤلفون فى بلادهم حزب مكافحة غير مباشرة ولكنها جديدة فى سبيل حريتنا».

«أما العمل السياسى الحقيقى فأؤكد أنه سيدخل فى طور العمل. ولا تجهل أن الأهلين سيُدعون عما قليل إلى انتخاب البرلمان. وعندى أسباب أفترض معها أن الأحزاب الوطنية التى تجمع كل من بقى مع المصريين قلبًا وقالبًا ستتسى خصوماتها التافهة وتتمسك ببرامجها الأصلية وتذهب إلى الكفاح كتفًا لكتف. وتنتخب الممثلين الوطنيين المستعدين للكفاح، وتعانى، إذا اقتضت الحال، ما تعانى لتكون الحرية من نصيب إخوانها».

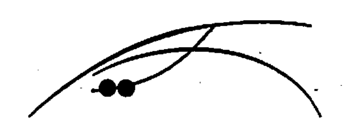
«هذه عاطفتى فى حالة بلادى. وهذا رأيى بل يقينى فيما سيكون عليه حظها فى مستقبل أقرب مما تظن أوروبا».

«قال المراسل: وقد أردت أن أصل من الخديو إلى رأيه فى الرجال الذين يتولون الآن مهمة حكم مصر وإدارتها؛ فأوقفنى بحركة منه وقال: «ماذا يهم إذا حكم هذا أو ذاك؟ وما ذا يهم إذا كان خديويًا أم سلطانًا أم ملكًا؟ وما يهم اسم رئيس الحكومة؟ إن الرجال زائلون والبلاد هى وحدها أبدية. إننى لا أهتم قط إلا برضائها وسعادتها. وكذلك كنت أثناء الاثنين والعشرين عامًا التى حكمت فيها. وهكذا أنا من يوم أن نُفيت وسأبقى على ذلك إلى يومى الأخير».

■■■

الفصل الثانى

ثروت باشا والرأى العام



على أن الوزارة على وجه العموم لم تكن موضع ثقة الرأى العام. والظاهر أن الأغلبية الكبرى التى كانت تكون حزب المعارضة للوزارة لم يكن موضع ثقتها. بل كانت هذه تخشى أن تتعرض لنقده المر الشديد.

ومع كل هذا، فقد كان العقلاء يؤملون أن يكون أول دليل تبديه الوزارة على استقلال البلاد إطلاق الحرية للجماعات والأفراد فى الاجتماعات. وإبداء الآراء سواء أكانت مطابقة لآراء الحكومة أم مخالفة لها.

ولكن أميرًا خطيرًا من البيت المالك هو الأمير يوسف كمال قام يدعو الكبراء والعظماء والمفكرين فى الأمة إلى اجتماع يُعقد فى دار السيد أبى بكر راتب باشا فى ٢٤ مارس فتصدت الحكومة لهذا الاجتماع. وأصدرت بلاغًا رسميًا بعد ظهر يوم الخميس ٢٣ منه بمنعه. بحجة أن السلطات تخشى أن يكون هذا الاجتماع سببًا فى حدوث مشاغبات تخل بالنظام العام. وإن هذه الحجة على تفاهتها ما كان يجدر بالحكومة أن تتذرع بها لمنع الناس من إبداء آرائهم وإن كانت مخالفة لآرائها. خصوصًا وأن الذى أخذ على نفسه رياسة هذا الاجتماع هو ذلك الأمير الخطير الذى بقبوله رياسته تحمل بالطبع مسئوليته الأدبية. وما كان ليسمح بأن يكون الاجتماع داعيًا إلى إحداث أى إخلال بالنظام. هذا فضلاً عن أن برنامج الحفلة كان مهيأ من قبل. وقد نُشر فى الصحف السيارة. ولم يكن ضمن هذا

البرنامج إلا شيء واحد قد لا يروق للحكومة وهو معارضته لسياستها. أما غير ذلك فقد كان مبناه الإخلاص للعرش واحترام القانون والنظام.

لذلك كان أسف الناس شديدًا لاتباع الحكومة هذه الخطة. بل جعل من كان مترددًا فى الميل إلى جانب الوزارة ينأى عنها وينضم إلى صفوف الشعب المعارض لها. لما رأوه من وضعها العراقيل فى سبيل حرية إبداء الفكر.

وزاد فى روعة العقلاء سماح الحكومة لأصدقائها القليلين بإقامة حفلة بعد مضى يومين اثنين من موعد هذا الاجتماع. أى فى مساء ٢٦ مارس فى فندق الكونتيننتال بمناسبة الاحتفال بميلاد جلالة الملك.

لم تقتصر الوزارة على هذا التمييز فى المعاملة بل أجاب رئيس الوزراء دعوة المحتفلين بهذا العيد، وخطبهم خطبة ضافية حاول فيها أن يبرر مركز الحكومة فى كثير من الأمور التى أُخذت عليها.

وإلى القارئ نص هذه الخطبة التى هى إحدى خطب ثروت باشا السياسية:

«حضرات السادة الأجلاء»

«إنى لمغتبط كل الاغتباط بموقفى بينكم فى هذا اليوم السعيد الميمون الذى هو أول عيد لمولانا المعظم بعد إعلان استقلال البلاد».

«أرى، أيها السادة، من واجبى، قبل كل شيء، أن أنحنى بكل احترام وإجلال تحية لصاحب عرش مصر على ما أبداه من التفانى فى شد أزر أمته والأخذ بناصرها فى هذا الدور العظيم من أدوار تاريخها الطويل المجيد. لقد كان من بواعث سعادتى أن رأيت بنفسى، عن كثب، ما قام به مليكنا النبيل من الجهاد فى القضية المصرية. فأثبت بهذا أن الدم لا يكذب. وكتب بنفسه فى تاريخ المجد صحيفة خالدة جديرة بابن إسماعيل وحفيد إبراهيم ومحمد على. فليحى سيد مصر المستقلة. ولنهتف جميعًا من قلب مفعم بالإخلاص والولاء: ليحى جلالة الملك فؤاد الأول».

«ثم نحيِّى بعد ذلك هذه الأمة الكريمة التى عرفت قدر نفسها واستمسكت بحقها. وأبت أن تتنزل عما يوجبه عليها تاريخها الحافل بالعظائم. ويحتمه عليها ماضيها العظيم. وأظهرت من الحكمة وسداد الرأى ما أكسبها احترام الأمم وجعلها جديرة بما تطمح إليه من المستقبل الزاهر. فإنه إذا كان لأحد فضل فيما وصلنا إليه وفى ما سنصل إليه، بعون الله وتأييد مليك البلاد، فإنما الفضل فى الواقع للأمة بأجمعها ولما أبداه كل فرد منها، كبيرًا أو صغيرًا، من صدق الوطنية وروح التضحية».

«أيها السادة. أنتم من صفوة أبناء الأمة. ومن خيرة أهل الفضل والحجى فيها. ولكم أكبر مصلحة فى نجاحها ويسرها ـ فأنا أنتهز هذا الظرف السعيد لكى أكاشفكم بما يجول فى نفسى. وأخاطبكم اليوم لكى أستمد العون والتعضيد منكم على ما أنا ماضٍ فيه مع زملائى. فإنما نحن لكم نعمل. وبكم نعتز. وليس لنا من الحول إلا بمقدارِ ما نرى منكم من الأخذ بناصرنا وما تولونا من ثقة».

«لنرجع، إذًا أيها السادة، قليلاً إلى الوراء لنعرف الحالة على حقيقتها ونتبين منها أهمية الخطوة التى خطوناها أخيرًا».

«بسطت بريطانيا العظمى حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ على أثر دخول تركيا الحرب العامة وانضمامها إلى دولتَى الوسط. وأعلنت فى تبليغها للمغفور له السلطان حسين كامل: أن جميع الحقوق التى كانت لتركيا قد سقطت عنها وآلت إلى الحكومة البريطانية. ولكنها أعلنت، فى الوقت نفسه، أنها تعتبر هذه الحقوق وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى».

«كانت نيران الحرب مستعرة والنفوس ثائرة. وقد أوشكت أركان الحضارة أن تنهار. وأصبح مصير الشعوب معلقًا فى ميزان القدر».

«فلم يكن فى وسع مصر إلا أن تصبر حتى تنجلى هذه الكارثة. ويتبين وجه الحق. وأقبلت على بريطانيا تنجدها نجدة الكريم للكريم. ولم تدخر جهدًا فى سبيل مدها بالمعونة حتى بسم ثغر النصر. فلما أمضيت الهدنة بادرت مصر

تقاضى إنكلترا ما وعدت به فى إعلانها من أن حقوق تركيا وديعة تحت يدها لسكان مصر. وتطالبها برد الوديعة لأصحابها».

«لا أرى داعيًا إلى الإسهاب فى بيان ما وقع فى هذه السنوات من الجهاد الطويل وما حدث فيه من التطور فى الأفكار. فكلكم اشترك فيه. وكلكم كان من المجاهدين. ولكن أذكّركم أنى كنت، فى ذلك العهد، عضوًا فى الوزارة. متشرفًا برياسة ذلك الوطنى الجليل حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وزمالة الصديق الوفى الأمين دولة عدلى باشا. فأبت الوزارة أن تسكت على حق مصر. أو أن تقبل فى هذا الحق هوادة أو تسويفًا. فلما حالت الحكومة البريطانية بيننا وبين إبداء ما نريد كانت الاستقالة المعروفة. ولا ينكر أحد ما كان لهذه الاستقالة من الأثر فى تاريخ الحركة المصرية».

«كان المذهب الذى تذهب إليه الحكومة البريطانية فى بادئ الأمر أن مصر قد دخلت فى دائرة الحماية فلن تخرج منها. وقد أوفدت اللورد ملنر إلى مصر لكى ينظر فى خير الأنظمة لهذه البلاد فى دائرة الحماية. فلما ثبت لديها أنه ما من مصرى يرضى بتلك الحماية، التى فرضت على مصر فرضًا لضرورات خاصة، تحولت عن موقفها الأول وانتهى بها الأمر إلى الاعتراف بأن الحماية لم تعد علاقة مُرْضية. وطلبت إلى مصر المفاوضة فى إبدال هذه العلاقة بغيرها».

«يتبين لكم من هذا أن السياسة البريطانية تجاه مصر كانت قائمة على أن إلغاء الحماية لا يمكن أن يتم إلا فى مقابل علاقة جديدة تحل محلها. وعلى أن لبريطانيا العظمى، فى هذا القطر، مصالح جوهرية لا بد لها من تأمينها وضمانتها. فلن تعترف باستقلالنا إلا متى أعطيناها هذه الضمانات».

وإنَّا، أيها السادة، نعتقد أن خير ضمانة لمصالح إنكلترا، ومصالح جميع الأجانب على السواء، هى حرص مصر نفسها على حسن سمعتها كدولة متمدنة راقية ومصلحتها فى حفظ عهودها. فلقد أخذنا بأسباب الرقى من عهد بعيد.

وأدخلنا إلى بلادنا الأنظمة الحديثة. ونشرنا فيها راية العرفان. وأوفدنا البعثات العلمية إلى بلاد الغرب. وبالإجمال نهضنا من عهد محمد على نهضة عظمى حتى صح أن يقال إن مصر قطعة من أوروبا. ومع هذا فإن الأمة، لأجل إثبات حسن قصدها وشديد رغبتها فى الاتفاق مع بريطانيا العظمى وتبديد مخاوفها، سلمت مبدئيًا بفكرة الضمانات مع الاستقلال. على أمل أن لا تلبث الحال قليلاً حتى ترى إنكلترا ذاتها أن لا حاجة بها إلى هذه الضمانات».

«تشكلت الوزارة العدلية لتتولى المفاوضة فى القضية المصرية بعد أن أعلنت الحكومة الإنكليزية رأيها. ولا يمكننى أن أترك ذكر هذا الحادث دون أن أقوم بواجب أشعر به نحو ذلك الذى كان مثلاً فى الوطنية ونكران الذات. وأعنى به دولة رشدى باشا. لقد تولى دولته رياسة الوزارة قبل ذلك مرات عدة. وبلغ أسمى مقام يمكن أن يطمح إليه إنسان. ومع ذلك فإنه قبل أن يدخل عضوًا فى الوزارة الجديدة لأن البلاد كانت، فى تلك الساعة، فى حاجة إلى مواهبه وعلمه. فما تردد فى إجابة نداء الواجب. ولم يُقْعِده عن ذلك اعتبار من الاعتبارات».

«سافر الوفد الرسمى إلى إنكلترا وعلى رأسه ذلك الرجل الكبير عدلى باشا. للمفاوضة فى عقد اتفاق. وقد أخذ على نفسه أن يعمل على تحقيق الاستقلال. وعاهد أمته - بل عاهد قبل ذلك ضميره وربه - على ألا يقبل اتفاقًا يخل بهذا الاستقلال بأى وجه من الوجوه».

«طالت المفاوضات شهورًا بين الرجاء واليأس إلى أن تكشفت عن المشروع الذى قدمته بريطانيا العظمى إلى الوفد فى ١٠ نوفمبر من العام الماضى. وهو المشروع الذى عرف بين الناس باسم «مشروع كرزن». نظر عدلى باشا إلى المشروع فرأى أن بريطانيا العظمى غالت فيما طلبته من ضمانات. لأن هذه الضمانات لا تتفق وما عاهد به أمته من استقلال لا تحوطه ريبة. فما تردد لحظة فى رفضه برد اقترنت فيه الحكمة بالشمم والبراعة السياسية بعزة النفس».

«وكان فى وسعه أن يعرض المشروع على أمته وأن يلقى على عاتقها مسئولية قبوله أو رفضه. ولكن عدلى عرض المشروع على ضميره أولاً فكان نصيبه الرفض».

«أيها السادة. سينشر، يومًا من الأيام، ما طوى من الصحائف وما خفى من أسرار المفاوضات. حينئذ يعلم بنو مصر جميعًا أنه ما من رجل دافع عن بلده كما دافع عدلى باشا عن مصر أثناء المفاوضات الرسمية. وأن الموقف الشريف الذى وقفه ذلك الوزير الكبير والوطنى الصميم كان، فى ذاته، أعظم تأكيد لشخصية مصر التى صممت على نيل استقلالها. والتى تأبى أن توقع على صك يضعف هذه الشخصية».

«إنما الوطنية الصحيحة، الوطنية الصادقة، تعمل ولا تتكلم. وكل همها يوجَّه إلى جلب النفع للوطن! فلزم عدلى باشا الصمت. كان خصومه يرمونه بأشنع ما يرمى به إنسان من نقص فى الوطنية وضعف فى العقيدة القومية. فكان جوابه الوحيد على هذه التهم العمل على إثبات حق مصر. وأما ما عدا ذلك فلم يكن له عنده من شأن! فكان وطنيًا عظيمًا فى صمته كما كان وطنيًا عظيمًا فى حسن دفاعه».

«ولقد أعلنَّا تضامننا مع الوفد فى رفضه للمشروع وفى رده عليه. نعم أيها السادة كنا وما زلنا ولن نزال نقر الوفد على ما فعل فى هذا الرفض. لأننا نأبى كل الإباء أن نقر أى اتفاق أو تعاقد ينقص استقلال بلادنا».

«ولكن بريطانيا العظمى أمسكت المشروع فى يدها ولوحت بالاستقلال أمام عيوننا وقالت ها أنا ذا على استعداد للاعتراف لكم بالاستقلال ولإلغاء الحماية المفروضة عليكم. ولكن بشرط أن أتقاضى منكم ثمنه. قلنا وما الثمن؟ فقالت أن تعطونى ما أطلبه من الضمانات المبينة فى المشروع فإن قبلتم كان لكم ما تريدون وإن أبيتم فالحماية باقية فى أعناقكم».

«قال الوفد الرسمى: كلا. وقلنا نحن: كلا. وقالت البلاد كلها بصوت واحد: كلا. لأننا نريد استقلالاً صحيحًا. ولأن ما تعترف به إنكلترا فى المشروع تهدمه هاتيك الضمانات».

«أما اليوم فقد تغيرت الحال. فإن بريطانيا العظمى قد ألغت الحماية على مصر. ألغتها ولم تتقاضَ ذلك الثمنٍ الذى كانت قد جعلت تقاضيه منا شرطًا لإلغائها. ونادى جلالة ملكنا المعظم بأن بلادنا دولة مستقلة تامة السيادة. وأبلغنا هذا النطق الملكى من وزارة خارجيتنا إلى وكلاء الدول الأجنبية فى مصر. كما أبلغهم إياه المرشال اللنبى. فجاءنا رد هؤلاء الوكلاء بوصول البلاغ إلى دولهم. وبادرت الوزارات الأجنبية بتقديم تهانئها إلى حكومتنا على هذا العهد الجديد. وأرسل الملوك ورؤساء الجمهوريات إلى جلالة الملك فؤاد الأول تهانئهم بالاستقلال».

«أيها السادة. لقد كنا لغاية ١٩١٤ مستقلين استقلالاً داخليًا تحت سيادة الدولة العثمانية. فلما نشبت الحرب العامة وسقطت سيادة تركيا عنا أصبحنا مستقلين حكمًا. ولكن تمسك بريطانيا العظمى بانتقال حقوق تركيا إليها بحكم إعلان الحماية حال بيننا وبين استقلالنا. أما اليوم فقد سقطت الحماية أيضًا دوليًا بصورة نهائية فأصبحت مصر دولة مستقلة فى نظر الدول جمعاء».

«ومهما كان رأى الناس فى أمر الحماية واختلاف نظرهم إليها من جهة صحتها أو بطلانها، فمما لا نزاع فيه أن بعض الدول وافقت عليها وأنه، من الوجهة الدولية أصبحت هذه الحماية صحيحة على الأقل فى نظر هذه الدول. أما اليوم فقد انتهى الأمر وسواء كانت الحماية صحيحة أو باطلة فقد عفت آثارها».

«يقولون: ولكن بريطانيا قد احتفظت بأمور معينة كانت مبينة فى المشروع الذى رفضته البلاد. وجوابى: إن هذه الأمور احتفظت بها بريطانيا العظمى من تلقاء نفسها بمحض إرادتها ومن غير أن نوقع لها صكًا بإقرارها. ولكن مشروع

المعاهدة كان يجعل قبول هذه الضمانات شرطًا أساسيًا لإلغاء الحماية. وهناك، على ما أظن، فرق كبير بين أن تكون الضمانات صادرة عن إرادة إنكلترا وبين أن تكون إنكلترا حاصلة عليها بصفة شرعية برضى مصر».

«وفضلاً عن هذا فإن إنكلترا قد احتفظت بهذه الضمانات بصفة عامة دون تعرض لتفاصيل. وقد سبق أن بينًا أن مبدأ الضمانات، فى ذاته، سلمت به غالبية الأمة. وإنما كان الاختلاف يقع عند التفصيل. والتصريح الأخير اكتفى بالإجمال واجتنب التفصيل. ثم إن الحكومة البريطانية، فى تبليغها إلى جلالة الملك، لم يسعها إلا الاعتراف بأن الأمور المحتفظ بها تكون محلاً لمفاوضة مقبلة «حرة غير مقيدة». فبقى حق مصر كاملاً حتى لو رجعنا إلى هذا التبليغ».

«وفوق هذا كله فإننا أبينا أن نرتبط أى ارتباط بأى أمر من هذه الأمور. وقلنا إن الكلمة الأخيرة فى ذلك تكون للبلاد وممثليها فى برلمانها».

«وبالإجمال، فإن مصر خرجت من هذه المعركة السياسية فائزة بالمزايا التى كانت تسعى إلى تحقيقها دون أن ترتبط بأى ارتباط أو تلتزم بعهد يقيد حريتها فى العمل فيما تبقى. وإن استقلالها أصبح معترفًا به من الدول».

«نترك هذا الموضوع وننتقل إلى نظام الحكم فى بلادنا. لقد جعلنا أساس برنامجنا فيما يتعلق بالحكم أن يكون لبلادنا هيئة نيابية. وأن تكون الوزارة مسئولة أمامها عن كل أعمالها. فلا تستطيع البقاء فى منصة الحكم إلا إذا أولاها البرلمان ثقته. حققنا بذلك، دفعة واحدة، ما بُح صوت البلاد فى المطالبة به سنوات عديدة فلم تظفر بطائل. وما لم يحصل عليه كثير من البلاد إلا بعد أن بذلت فى سبيله جهدًا كبيرًا».

«وترتب على هذا النظام، بطبيعة الحال، أن يكون للوزارة تمام الحرية فى تولى إدارة البلاد وسياستها دون أن يشاركها فى ذلك أحد. لأن تحمل المسئولية يعترض فى ذاته حتمًا هذه الحرية. إذ مما لا يمكن تصوره أن يكون للبرلمان الكلمة العليا فى شئون البلاد والإشراف عليها. وتكون الوزارة مسئولة أمامه عن

هذه الشئون. فلا تبقى فى مساندها إلا بسيرها على إرادته وتوخّيها إنفاذ مقاصده. ثم تكون فى الوقت ذاته خاضعة لأية سلطة أخرى فيما يتعلق بالشئون عينها. على أننا، أيها السادة، لم ننتظر إنفاذ النظام البرلمانى حتى نأخذ المسئولية على عاتقنا. بل نحن قد أخذناها على عاتقنا من أول لحظة. وأصبحت إدارة شئون البلاد فى يدنا بتمام الحرية. فلم يبق للمستشارين هذا الأمر الذى كلكم كنتم تعرفونه وتحسون به. وأصبحت كلمتهم لا تخرج عن حد المشورة. ولا أريد أن أتعجل الحوادث فأخبركم بما سيكون فى القريب العاجل».

«والخلاصة فى هذا الباب أن مصر الآن، من الوجهة الداخلية، أصبحت أمورها بيد أبنائها. وأنها ستصبح، فى القريب العاجل، ذات نظام دستورى على أحدث النظم العصرية».

«ولم يبق عليها إلا أن تقنع إنكلترا أن ليس بها حاجة إلى التمسك بالضمانات التى تريد الاحتفاظ بها. فتخطو بريطانيا العظمى خطوة بالاكتفاء بما لا يتنافى منها مع استقلالنا الشرعى».

«أيها السادة، ليس لدينا وسيلة لتأييد ما نذهب إليه أكبر من تعلقنا بأهداب السّكينة واعتزامنا الهدوء وأخذنا بأسباب النظام. فإن حجتهم الكبرى، فيما يبدونه من رغبة فى الضمانات، هى شدة حذرهم على مصالحهم. وخوفهم عليها. وعدم اطمئنانهم إلى تركها لعهدتنا. فإذا قضينا على عوامل الفتنة والاضطراب وجعلنا التزام السكينة رائدنا. فإننا نثلم هذا السلاح الذى بأيديهم وندفع حجتهم عنا. ولا مشاحة فى أن كل من يعمل على تعكير السلام أو إثارة الاضطراب مجرم فى حق وطنه عامل على هدم كيانه. على أن خصومنا السياسيين لا يرون أننا فعلنا شيئًا أو أن الوثائق الجديدة تحوى أمرًا جديدًا. إن إلغاء الحماية. وإعلان استقلال مصر. وتبليغه للدول. واعتراف هذه الدول به. وإدخال النظام النيابى الكامل. وتقرير مبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان. كل هذا لا يعد شيئًا مذكورًا فى نظر بعض الناس متى جاء على يد خصومهم».

«لا غرابة فى ذلك فإن للاعتبارات الشخصية، عند البعض، مقامًا فوق كل مقام».

«تقوَّلوا علينا الأقاويل. وأذاعوا عنا ما أذاعوا فى طول البلاد وعرضها. وزعموا أن الوزارة ستتعرض لحرية الانتخابات. وأن البرلمان سيكون العوبة فى يدها. من أين أتاهم علم الغيب؟ ومن أين جاءهم أنها ستعمل ذلك؟ وأية مصلحة لها فى أن لا تتعرف من الأمة إلا رأيًا فاسدًا لا يتفق ورأيها الصحيح».

«لقد نسوا أو تناسوا، أيها السادة، إننا أشخاص زائلون. وأننا لن نبقى متربعين فى دست الأحكام إلا برهة من الزمن ثم نخلى السبيل لغيرنا. أما النظام الدستورى فهو نظام ثابت دائم وهو أتم ما وصل إليه الناس إلى اليوم لتمثيل الأمة أحسن تمثيل وللإشراف على الحكم باسمها. سنذهب نحن أما النظام فسيبقى. وعجيب أن رجالاً يتولون الحكم زمنًا قصيرًا ثم يعملون على تحقيق مثل هذا النظام الصالح لكى يجعلوه أداة فى يدهم وسلاحًا يشهرونه فى وجوههم».

«أيها السادة. لن تكون الانتخابات سرًا مكتومًا. فستشتركون جميعكم فيها. بل سيشترك فيها كل مصرى له حق الانتخاب. وستذيع أخبارها وتتناقلها الأفواه. وسترون بأنفسكم أن الحكومة بريئة مما يتهمونها به. وأن هذه التهم وليدة الظن الأثيم».

«إننى أعتقد أن تحقيق النظام البرلمانى صحيفة فَخَار ـ ولو أن الفخر كله من الأمة واليها ـ فلن يبلغ بنا سوء الرأى إلى تسويد هذه الصحيفة البيضاء بمثل ما ينسبون إلينا من التداخل المعيب. فلا تصغوا أيها السادة إلى ما يقولون ويعيدون. واحكموا بما سترون لا بما تسمعون. وإنى أجاهر لكم ـ وهل أنتم فى حاجة إلى مثل هذه المجاهرات؟ ـ بأن الانتخابات ستكون حرة بعيدة عن عوامل التأثير وإفساد الضمائر».

«لقد نسوا أنهم بهذا يرمون أمتهم بأقبح التهم فينسبون إليها أنها تنقاد كالأنعام. وتستسلم استسلامًا أعمى للحكام حتى فيما يعود على الوطن بالتلف والمذلة».

«كذلك أخذ علينا خصومنا عدم إلغاء الأحكام العرفية حالاً».

«نعم إن إلغاء الأحكام العرفية لم يصبح أمرًا مرهونًا بإرادة السلطة العسكرية. وهو اليوم بيد الحكومة المصرية من حيث المبدأ. ولكن الشروط، التى لا يشك أحد فى وجوبها لإلغاء تلك الأحكام، لا تتحقق بين غمضة عين وانتباهتها. يعلمون ذلك ولكنهم يغالطون ويشوهون الواقع فى أمر قانون التضمينات للتذرع بذلك إلى اتهام الوزارة فى أعمالها وصدق نواياها».

«تعلمون حضراتكم أنه فى سنوات الحرب وبعدها صدرت تشريعات مهمة. استُخدمت فيها سلطة القائد العام لجعلها سارية على الأجانب. حينما كان الالتجاء إلى الطرق العادية فى إصدار القوانين غير ميسور. أو مقرونًا بالصعوبات. أو محتمل البطء فى أمور تقضى بالاستعجال كضريبة الخفر. وقانون أجور المبانى. وإيقاف سريان المُدَد والمواعيد القانونية. وكالنظامات المتعلقة بأشخاص الأعداء وأموالهم فى تنفيذ معاهدات الصلح».

«كذلك منعت المحاكم الأهلية والمختلطة، لأسباب مختلفة، من نظر مسائل داخلة فى اختصاصها أو يجوز اعتبارها كذلك. لتتولاها محاكم عسكرية ولجان. أو غير ذلك من الهيئات. وصدرت فى هذه المسائل أحكام وقرارات. وبنى على أساسها حقوق وتعهدات. ثم صدرت أيضًا أوامر إدارية. وتدابير تتعلق بالأمن والنظام العام».

«تعلمون حضراتكم أن كل ذلك حصل. وأن السلطة العسكرية اشتركت فى أعمال التشريع والقضاء والإدارة العادية للبلاد بسبب الامتيازات الأجنبية وبسبب الحرب. هذا فضلاً عن المركز الخاص الذى تهيأ لها بسبب معاهدات

الصلح. فأصبحت أشبه بنظام عادى بالرغم من أن الأحكام العرفية أداة استثنائية».

«تعلمون ذلك حضراتكم. ولا تجهلون أن كل ما بنى على هذا النظام يجب أن ينهار إذا زال أساسه. وأنه إذا أُلغيت الأحكام العرفية سقطت كل التشريعات التى اتُّخذت بمقتضاها. وأصبحت من الممكن أن تنقضى كل الحقوق المدنية التى بنيت على أحكام السلطة وأوامرها. بل أن يفتح على السلطة أبواب مسئولية واسعة».

«ليس منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية وبلا تأخير. ولكن كل إنسان يشعر بأننا لا يمكننا إلغاؤها دون إقرار التصرفات الماضية. ولا عبرة بما يراه غير المسئولين الذين يرون أنه يكفى أن نطلب فنُجاب».

«عرف الناس ذلك وسمعوا أنه يجب إصدار قانون لإقرار التصرفات الماضية. فقال بعضهم إنما أريد به تقرير الحماية وتنظيم أحكامها. وهم يعلمون أن ذلك القانون لا يخرج أمره عن أن يكون تصفية للماضى. ولا علاقة له بالنظام المستقبل (وذكر أن تسمية ذلك القانون بقانون التضمينات هى التى أفسحت المجال للمضللين أن يذهبوا فى التأويل ما شاءوا. وحقيقة الأمر أن ذلك القانون يسمى بالإنكليزية (Bill of indemnity) ومعناه الصحيح: الذى يقيل من المسئولية ويرفعها)».

«على أن بعض من يشكون من وجود الأحكام العرفية ويطالبون بإلغائها يعملون، فى الوقت نفسه، على عرقلة مساعى الحكومة فى ذلك. وقد وعدت الحكومة بأنها، اعتمادًا على حسن موقف الأمة، ستسعى فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية طبقًا للأحكام العرفية. ولكن الذين لا يرعون حرمة الوطن يحرضون على الفتنة ويشجعون الرعاع على الإخلال بالنظام وإعمال التهييج والإرهاب. أترون فى ذلك شيئًا من الخير للبلاد؟».

«ولكن هذه الحكومة لن يعيقها ما وقع عن القيام بواجبها. والمضى فى أعمالها بما تمليه عليها ذمتها وضميرها. ولا تلقى بالاً لهذه الحركات التى لم يقصد بها وجه الله أو مصلحة الوطن. حتى إذا فرغت من عملها وتقدمت به إلى الأمة أدرك كل باغٍ ومعتدٍ أن صفحتها بيضاء وأن إخلاصها عظيم».

«هذا ما أردت أن أقوله لكم فى هذا المقام. ولكنى قبل الختام، وبمناسبة ما ذكره حضرة صديقنا شيخ المحامين وأكبرهم إبراهيم الهلباوى بك، (وكأنى به قد خشى أن تنثنى عزائمنا لما نلقاه من المعارضة) لا أرى بُدًا من أن أطمئنه وأن أوجه أنظاركم إلى أننى لا أكره المعارضة. بل إذا انعدمت هذه المعارضة فإننى أعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة فى الوصول إلى الحقيقة وتمحيص كل أمر على أكمل وجه. ولكننى أريد المعارضة الشريفة التى تترفع عن الاعتبارات الشخصية ولا تنزل إلى اختلاق الأكاذيب. والعمل على النيل من الخصم بكل وسيلة. والنظر إلى كل عمل من أعماله بمنظار البغضاء والعداوة».

«إننى أريد الخصومة الشريفة التى لا تنظر إلا لمصلحة الوطن وخير البلد. وتدرس كل أمر لذاته مجردًا عن كل اعتبار شخصى. هذه الخصومة الشريفة أتمنى وجودها وأمد يدى لمصافحتها. أما تلك الخصومة الحمقاء التى تأخذ على الناس سبل آرائهم وتزرى بأقدارهم وترجمهم فى الطرقات. وتعمل على اضطهادهم ماديًا وأدبيًا عقابًا لهم على رأى وقول. تلك الخصومة الحمقاء المجرمة التى تزعم أنها تعمل هذا باسم الحرية فتحقق بذلك القول المشهور: (أيتها الحرية كم من الجرائم تُرتكب باسمك؟!). تلك المعارضة المجرمة يجب علينا جميعًا مكافحتها إلى النهاية لأنها نكبة على بلد ناهض. وسأجد من عونكم ما يعيننى على الوقوف فى وجهها».

«أيها السادة. متى فتح البرلمان المصرى أبوابه فسيقوم منا أحزاب وشيَع. لاختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر. وسيعمل كل حزب على خدمة الوطن بالسبيل التى يراها أقوم السبل».

«أما اليوم فإنّا جميعًا سواء أمام المطلب الأسمى للأمة. وإذا كنا، فى وقت من أوقات تاريخنا، فى حاجة إلى الاتحاد فإنما هو هذا الوقت الذى نرجو فيه أن ننجح فى إزالة كل ما يحول بيننا وبين التمتع الكامل باستقلالنا».

«فأنا أنادى الأمة باسم الوطن ومصلحته بضم صفوفنا وتناسى الماضى. وليكن كلنا حزبًا واحدًا فى خدمة بلادنا».

«والله المسئول أن يقرب اليوم الذى تتحقق فيه جميع آمالنا فى ظل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر أطال الله ملكه وأدام عزه».

وإنًا لنلاحظ أن الصحافة، على وجه العموم، قد أثنت على الوزير إيقافه الجمهور على جُلّية أفكاره بما أدلى به فى خطابه هذا من وجهات نظره فى المسائل التى كانت تشغل الناس فى ذلك الوقت جد المشغولية. وما اعتزم عليه من النوايا الطيبة لبلاده. وإذا وافقنا الصحافة على هذا الثناء فإننا نوافقها أيضًا على تعليقها على هذا الخطاب، فى قولها إنه قد امتاز بما تخلله من النسيان فى تقرير المسائل التاريخية التى قد أُسىء إليها بعدم ذكر أشخاص ليس من المستطاع إنكار ما لهم من أثر فى النهضة المصرية. وإن كان دولة الوزير يرى أن الخصومة التى كانت موجودة إذ ذاك ضده هى خصومة خاطئة وأنه كان يريد أن توجد المعارضة الشريفة فهو كان كذلك معارضًا للأكثرية المطلقة فى البلاد.

تكلم دولة الوزير عن المستقبل دون أن يفوه ببنت شفة عما كان يشغل الرأى العام وقتئذ مما أخذ عليه مشاعره. وجعله لا يفكر فى سواه. أليس فى ذلك امتهان للشعب وللرأى العام؟ أم هو يكتفى بأولئك الذين قال لهم: (فإنما نحن لكم نعمل وبكم نعتزّ. وليس لنا من الحول إلا بمقدار ما نرى منكم من الأخذ بناصرنا وما تولونا من ثقة)؟

ذلك القول الذى يدل على أن الوزارة كانت لا تأبه للأكثرية التى تكوّن الرأى العام. غير مراعية بذلك النظام الدستورى الذى تنوى أن تكون أول حكومة تقرره فى البلاد؟

نعم إنه من المُسلَّم به كذلك أن هذا الرأى العام إذا مضى فى معارضته للوزارة ومقاومته لكل أعمالها سواء فيها الصالح والطالح بدون تروٍّ أو تحقيق، فربما كانت نتيجة هذه المعارضة المُطَّردة إلحاق أعظم الأضرار بالنتيجة التى حصل عليها بعد أن ضحى فى سبيلها غالى الضحايا، ولو أنه كان يحق له أن يساوره الشك فى حكومة لا تقيم لوجهات نظره وزنًا.

وأفاض الوزير فى الكلام عن إلغاء الأحكام العرفية. ونحن لا نقول مع غير المسئولين إنه «يكفى أن يطلب فيُجاب» ولا نذهب فى تأويل قانون التضمينات إلى ما ذهب إليه «المضللون». ولا نشك فيما كانت عليه الأمة. وفى المساعى التى كانت تُبذل لمناهضة الحكومة. ولكن ألم يقل اللورد أللنبى فى تبليغه للأمة إنه مستعد لإلغائها خلا فيما يختص بحرية الجماعات والأفراد؟ مع بقائها فيما يختص بالمسائل التى ترتب عليها حقوق ما جرى مجراها. أليس من دواعى الأسف أن يتردد الوزير فى إلغاء الأحكام العرفية وهو الذى يقول فى نفس هذا الخطاب: «نعم إن إلغاء الأحكام العرفية لم يصبح أمرًا مرهونًا بإرادة السلطة العسكرية. وهو اليوم بيد الحكومة المصرية من حيث المبدأ»؟.

وعلى كل حال، فإن هذه الخطبة قد قوبلت من الشعب بعدم اهتمام له معنى. لأن رئيس الوزراء القاها على أصدقائه عقب منعه الاجتماع الذى كان مزمعًا أن يرأسه الأمير يوسف كمال. مما كان يخيل إلى المرء أنها كانت مقصودة. ثم إن الحكومة، بسماحها بهذا الاحتفال دون الأول وإلقاء رئيسها فيه هذه الخطبة، قد تحملت مسئوليته. وكأنها بذلك حاولت الفرار من وجه المعارضة والعمل على إخفاقها.

كان فى ذلك تناقض ظاهر بين المبادئ والأفعال. ومن هنا نتج بل استفحل أمر سوء التفاهم بين الحاكم والمحكوم. بل عظمت الهوة التى كانت تفرق بين الأكثرية المطلقة فى البلاد والأقلية التى أخذت على عاتقها مهمة الحكم.

وإنه لصراع هائل ذلك الذى كان بين هاتين القوتين. بل صراع مخيف. حيث انحصرت مجهودات الوزارة فى استعمال الضغط الشديد والتضييق على الحريات الشخصية. وانحصرت مجهودات الأمة فى مقاومة أغراض الحكومة والتشنيع عليها. ومما يزيد فى الأمر تعقيدًا وخطورة أن يكون الصراع سياسيًا داخليًا.

كانت الحكومة تشعر بنفور الأمة وتوتر العلاقات بينها وبين الشعب لأنها تريد أن تحكمه على غير هواه. ولو أنها كانت حسنة النية بل أدرَى بمواضع الضعف فيه. وأقدر على تقويتها. ومع ذلك فقد كانت الحكومة متشبثة برأيها ضاربة صفحًا عن قوة الرأى العام.

■■■

الباب الثانى

- لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها
- اللورد أللنبى والسودان
- الجرائم السياسية واحتجاج الحكومة الإنكليزية عليها
- مشكلة تعويض الموظفين الأجانب المقالين من الخدمة
- القبض على أعضاء الوفد ومحاكمتهم
- مصر ومؤتمر لوزان

■ ■

الفصل الأول

لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها

تحدثت الصحف المعادية للحكومة طويلاً تنتقدها بشدة. لعزمها على تحضير مشروع الدستور ووضع قانون الانتخاب بمعرفة لجنة تنتخبها هى على وفق مرامها وتعمل تحت إشرافها. قائلة إن الواجب يقضى بتحضير كل ذلك بمعرفة جمعية وطنية تنتخب لهذه الغاية. مؤكدة أن هذه هى القاعدة المتبعة فى جميع ممالك العالم. بل مرتكنة على ما درجت عليه مصر ذاتها فى سنة ١٨٨١ حينما وضع الدستور الأخير فى حكم الخديو توفيق.

ففتح هذا النقد بابًا لرمى الوزارة بما نُجلُّها عنه. وما اجتراء هؤلاء على إلصاق هذه التهم بها إلا لما كان بينها وبين الأمة من مشادة وصلت إلى عناد متبادل كان يحسن أن لا يكون فى مثل تلك الساعات الحرجة. وبخاصة أن الحكومة تتكون من أفراد قلائل يستطيعون تحكيم العقل دون الهوى فى كل أمر من الأمور. أما الجمهور فيكاد يكون من المستحيل إلزامه باتباع جادة العقل وعدم إطاعة العواطف التى تدير دفة حركاته.

ولكن أصدقاء الوزارة كانوا يدلون بآرائهم فى وسط الجلبة محبذين عملها. مدللين على ذلك بأن فى عملية الانتخاب المزدوج (أى مرة لتأليف الجمعية الوطنية لوضع الدستور ومرة لانتخاب أعضاء البرلمان) مضيعة للزمن الثمين. وأن الحكومة فى انتخابها أعضاء اللجنة الرسمية، التى ستُكلف بوضع الدستور،

ستجتهد فى أن يمثل أعضاؤها كل الأحزاب والطبقات أحسن تمثيل من الإخصائيين فى التقنين.

غير أن أمة بقيت أكثر من أربعين سنة محرومة من النظام الدستورى لا تجد فى شهرين، أو ثلاثة أشهر تشتغل فيها فى انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور، مضيعة للوقت.

لم تكترث الحكومة لما أُقيم حولها من ضجة بل بادرت إلى دعوة كثير من ذوى الكفايات من جميع الأحزاب ومن جميع الطبقات المتعلمة بلا تمييز ولا تحيز؛ للاشتراك فى وضع مشروع الدستور. فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة. ولعل هذا الفريق لم يحسن صنعًا فى إبائه هذا لأن الأمة كانت تشعر بقوة الحكومة وبأنها لا تستطيع إرغامها فى ذلك الوقت على اتباع السبيل التى تراها. ومن المعلوم أن مشروع الدستور كان يُراد تطبيقه على الجميع بلا تمييز. فكان من الواجب المحتم أن يلبى رجال المعارضة الدعوة حتى لا يفوتهم إدماج آرائهم فى الدستور. وأما الامتناع عن الاشتراك ثم العودة إلى الاحتجاج فليس فيه صالح للبلاد. إنما هو العناد، الذى كان أساس كل الأعمال، الذى جرّ إلى سلوك هذا المسلك.

على أن الحكومة لم تكن مهمتها سهلة فى تأليف اللجنة التى كانت ترى تكليفها بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب. كما تبين ذلك من الحديث الذى أجراه دولة رئيس الوزراء مع مُكاتب «المورنن پوست» بهذا الخصوص الذى هذا نصه:

«أعرب رئيس الوزراء فى خلال حديث معى عن ارتياحه للحالة فى مصر وأكد لى الحقيقة الواقعة وهى أن وزارته لا تريد أن تقيد الأمة بأى شىء».

«إن غرض الوزارة الوحيد هو مساعدة البلاد فى الوصول إلى الدور الذى تستطيع فيه الهيئة الدستورية أن تنفذ مبدأ مسئولية الوزارة».

وقـــال:

«ويعلم ثروت باشـا، حق العلم، أن هناك مسائل على أعظم جانب من الأهمية تنتظر الاهتمام من جانب الحكومة. ولكن سياسة الوزارة تتحاشى وضع أى قرار فى المسائل التشريعية العادية ما لم يستدع حكم الضرورة تدخل الوزارة».

«وتشعر الوزارة، فيما يتعلق بالدستور الخاص بمصر المستقلة، بأن من اللازم إعـداد الدسـتـور والقـوانين الخـاصـة بالانتـخـاب لكى يدرك المرشـحـون فى الانتخابات موقفهم بصفتهم مرشحين وبصفتهم أعضاء فى الجمعية. ولا تريد الوزارة أن تتـحـمل وحـدها تبـعـة وضع الدستور. ولذلك دعت أكثر من ثلاثين مصـريًا من ذوى الكفاءة بصرف النظر عن اعتقاداتهم السياسية لمعاونتها. ولا يدرى رئيس الوزراء هل تقبل جميع الدعوات. وهو يأسف جد الأسف إذا رفض بعضهم الدعـوة. على أنه مـصـمـم على السـيـر فى طريقـه حـتى وإن رفض المعارضون المعاونة».

«ثم أشار ثروت باشا إلى قرب إعلان تأليف اللجنة».

«وقال إنه مصمم على المحافظة على احترام القانون بين جميع الطبقات. وهو ممتن من الهدوء العام الشامل للبلاد وواثق من أن البلاد قررت أن المحافظة على النظام أول شىء جوهرى لنجاح قضية مصر. وستشعر الوزارة أن مهمتها قد تمت على شرط أن يحتفظ بالنظام ويعد الدستور ويمهد الطريق للانتخابات».

قال المُكاتِب:

«وأجاب ثروت باشا على ملاحظاتى الخاصة بخطبته التى زادت الحالة جلاء وكان لها تأثير نافع فقال: إنه سينتهز لنفسه الفرص للخطابة فى الجمهور وليبلغ الأمة التقدم الذى تم».

«وليس لدى ثروت باشا ما يزيده فيما يتعلق بالمعاهدة الإنكليزية المصرية. أما المسائل التى احتفظت بها إنكلترا فمن الأمور التى تتعلق بالبرلمان المصرى».

«وإن إقالة الموظفين البريطانيين من الخدمة جملة واحدة مع مسألة التعويض اللازم لهم ستُؤجل إلى أن تدور بشأنها المناقشة متى استؤنفت المفاوضات بين إنكلترا ومصر».

«ويريد ثروت باشا أن يدرك كل إنسان أن الوزارة إنما تجهز الآلة التى تضمنها لإعداد البلوغ إلى درجة الكمال. وليست الوزارة متعصبة لحزب ولا غرض لها إلا خير البلاد».

«والظاهر أن الحكومة تصادف بعض مشقة فى الحصول على أعضاء يعملون فى اللجنة لوضع الدستور».

أخيرًا مضت الحكومة فى خطتها وانتقت، من بين الوزراء الأقدمين ورجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان والعربان، لجنة رفع دولة رئيس الوزراء إلى الأعتاب أسماء أعضائها فى يوم ٣ أبريل فكانوا ثلاثين عضوًا خلا الرئيس ونائبه؛ ولذلك أطلق عليها اسم لجنة الثلاثين. وهذه هى أسماؤهم:

حسين رشدى باشا رئيس. وأحمد حشمت باشا نائب الرئيس. وأما أسماء الثلاثين عضوًا فهم: يوسف سابا باشا. وأحمد طلعت باشا. ومحمد توفيق رفعت باشا. وعبد الفتاح يحيى باشا. والسيد عبد الحميد البكرى. والشيخ محمد بخيت. والأنبا يوانس. وقلينى فهمى باشا. وإسماعيل أباظه باشا. ومحمد أبو حسين باشا. ومنصور يوسف باشا. وأصلان قطاوى باشا. وإبراهيم أبو رحاب باشا. وعلى المنزلاوى بك. وعبد اللطيف المكباتى بك. وزكريا نامق بك. وإبراهيم الهلباوى بك. ومحمد على بك. وعبد العزيز فهمى بك. ومحمود أبو النصر بك. والشيخ محمد خيرت راضى بك. وحسن عبد الرازق باشا. وعبد القادر الجمال باشا. وصالح لملوم باشا. وإلياس عوض بك. وعلى ماهر بك. وتوفيق دوس بك. وعبد الحميد مصطفى بك. وحافظ حسن باشا. وعبد الحميد بدوى بك.

فلم يكد نبأ تأليف هذه اللجنة يذاع على صفحات الجرائد حتى انهالت رسائل الاحتجاج بطريق البرق وبطريق البريد على الوزارة وعلى إدارات الجرائد. وأخذت هذه الجرائد تنشر صورها حتى ملأت بعض صحائفها.

ولقد اشترك فى هذه الاحتجاجات الأفراد مع الجماعات والهيئات وكانت كلها تبدى عدم موافقتها على خطة الحكومة التى اعتدت بعملها هذا على ما يرونه حقًا من حقوق الأمة جميعًا.

وكان من الهيئات التى نشرت احتجاجها على هذا العمل نقابة المحامين الوطنيين والحزب الوطنى المصرى فى بيان طويل وكذلك الحزب الديمقراطى المصرى. وتبعهم بعض مجالس المديريات التى استنكرت خطة الحكومة ولم توافق عليها. بل أيدت الرأى الذى كان سائدًا إذ ذاك وهو وجوب انتخاب جمعية وطنية تقوم بوضع مواد الدستور.

أرادت جريدة «الجورنال دى كير» أن تستطلع رأى الوزارة فيما يختص بالمسائل الدستورية وغيرها، فقصد محررها دولة ثروت باشا وحادثه فصرح له دولته بما يلى:

«من البديهى أنه لا سبيل إلى البحث فى المفاوضات المقبلة المزمع إجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى ما دامت البلاد خابية من الهيآت البرلمانية. ولن تعاد المفاوضات مع بريطانيا العظمى إلا متى صدرت القوانين الدستورية وتم إنشاء البرلمان المصرى. ولم نشأ أن نقطع على أنفسنا أى عهد بل تركنا للأمة التى يمثلها المجلس (النواب والأعيان) أن تشرف بنفسها على العمل السياسى الذى ينبغى مباشرته، وأن تدير هذا العمل بما يتفق بأوفى أسلوب مع مصلحة البلاد».

«أما تعيين المفوضين المكلفين متابعة المفاوضات باسم مصر فإنه سيكون ككل عمل حكومى تحت إشراف البرلمان الأعلى. وهكذا تكون الحال أيضًا فيما يتعلق بالطريقة الواجب اتباعها فى المفاوضات».

«أما النهج الذى تنهجه الحكومة فى إعداد القانون الأساسى وقانون الانتخابات فقد أرادت الحكومة، فى إنجاز هذه المهمة ذات الشأن الكبير، أن تضمن معاونة أشخاص ذوى خبرة وصفة نيابية. لذلك قرر مجلس الوزراء إنشاء لجنة لوضع مشروع الدستور. ولم تنظر الوزارة فى تأليف هذه اللجنة إلى أى اعتبار حزبى. وهى فى الواقع أرادت أن تستعين بأشخاص من ذوى الآراء. على أنكم عرفتم ولا شك من الصحف أن بعض هؤلاء الناس قد أبوا أن يقدموا لنا معونتهم. ولا يسعنى إلا الأسف لهذا الامتناع لأن المسألة، فى الحقيقة، مسألة وطنية، ويجب على كل فرد أن يقدم فى سبيلها نصيبه من المعاونة بداعى الوطنية».

«أما التاريخ الذى نتوقع أن الانتخابات تحدث فيه فيتوقف على تاريخ نشر القوانين الدستورية. وحالما يتم نشر تلك القوانين ستتخذ الحكومة، بدون إبطاء، التدابير اللازمة لإجراء الانتخابات».

«وإننى ميال من جهتى إلى تثنية المجلس النيابى. وقد أعربت عن هذا الرأى صراحة فى المفاوضات التى دارت بينى وبين الحكومة البريطانية قبل تأليف وزارتى. على أن هذا رأيى الشخصى. ولا يسعنى أن أعرف الحل الذى تقف عنده اللجنة».

«أما مدى السلطة التى ستعترف بها للهيئة النيابية الوطنية، فإنى أعتقد أننى عبّرت صريحًا عن أفكارى فى هذا الموضوع فى البرنامج الوزارى. ولا يسعنى إلا أن أكرر لك الآن ما بسطته فى ذلك البرنامج. وهو إن القانون الدستورى سيُسن طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث. ويثبت مبدأ مسئولية الوزارة. بحيث يسمح للبرلمان أن يباشر الرقابة على أعمال الحكومة. وهذه، كما لا يخفى عليكم، النقط الجوهرية. وكل ما سواها هو ذو أهمية ثانوية بالنسبة إليها».

كل هذه الحملة فى شدتها وتيار الرأى العام الذى كان على غير اتساق مع الحكومة لم يمنعها من السير فى عملها.

خطبة ثروت باشا السياسية فى لجنة الدستور:

ففى يوم ١١ أبريل عقدت لجنة الدستور جلستها الأولى فى القاعة الكبرى للجمعية التشريعية. فألقى رئيس الوزراء خطبة استغرقت ما يقرب من الساعة أبان فيها خطة الحكومة فى مسألة وضع مشروع الدستور نثبتها هنا بنصها:

«إنى، باسم حكومة جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الأول، أحييكم فى هذا الاجتماع الذى هو أول اجتماع لجنتكم الموقرة، كما أحيِّى فيكم الغيرة الوطنية والرغبة الصادقة فى خدمة بلادكم العزيزة. إذ قبلتم أن تشاركوا الحكومة فى مهمة وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد إعلان استقلالها».

«إن الحكومة، أيها السادة، تقدر كل التقدير خطورة المهمة التى وكِّلت إليها من جانب مليك البلاد. وتعلم حق العلم عظيم مسئوليتها عن حسن القيام بها أمام ضميرها وأمام الأمة والتاريخ. كذلك تعلم أن مهمة وضع دستور للبلاد لا يكفى فى أدائها، على الوجه الصالح، أن يُنقل ما وضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق. بل يجب أن يلاحظ فى تقرير أحكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها. وأن يستفاد فى وضع نصوصه من تجاريب الأمم الأخرى. لذلك، أيها السادة، لم تتردد الحكومة، منذ طُلب إليها القيام بهذه المهمة، فى أن لا تستأثر فى أدائها برأيها. وأن لا تكتفى فى ذلك بما لرجالها من الخبرة الخاصة بحالة البلد وبالأنظمة العامة. بل صحت عزيمتها على الاستعانة فى ذلك بخبرة ذوى الكفاءات من أبناء البلاد».

«وقد كان من حسن حظها أن لبيتم دعوتها. ورضيتم أن تشاركوها فى مسئوليتها. وأن تفسحوا من وقتكم وراحتكم شيئًا كثيرًا فى سبيل تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة. ووضع الحجر الأساسى لحياة مصر المستقلة. لذلك لا يسعنى إلا أن أهنئكم بهذا الشعور وأن أسديكم خالص الشكر على العون الجليل الذى لا أشك فى أن الحكومة ستناله من اشتراككم معها. وإن شكرى لكم ليزداد

إذا ذكرت الضجة التى أُقيمت حول مسألة وضع الدستور وأنها لم تصرفكم عن سماع نداء الضمير والواجب».

«إن الحكومة لم تقتصر، فى الدعوة إلى معاونتها، على فريق دون آخر. بل وجهتها أيضًا إلى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصومًا سياسيين لها. غير أنهم، للأسف، لم يريدوا أن يصافحوا اليد التى مُدت إليهم، وأبوا أن يتقدموا إلى المشاركة فى هذا العمل الوطنى الخطير. ولعمرى. إن فى تصرفهم ما يقضى بالعجب. فإن مصير الدستور أن يطبق على الأمة جميعها لا على طائفة دون غيرها. وكنت أستبعد أن تدخل الشخصيات فى شأن يجب بطبيعته أن يعلو على كل تلك المناقشات».

«ولقد أعجب أكثر من ذلك أن أراهم يخطئون النظر حتى من وجهة مصلحتهم الخصوصية. فلقد كان اشتراكهم في عمل اللجنة يسمح لهم بالاطلاع على كل ما يجرى فيها. ويمكّنهم من الوقوف على حقيقة ما جرت به ألسنة السوء. وليتبينوا أن ليس هناك أمورٌ مقررة من قبل تعرض على اللجنة لمجرد الشكل. ولقد فاتتهم، لرفضهم الدخول فى اللجنة، فرصة ما كان أحقهم بالحرص عليها. فرصة عرض آرائهم والإدلاء بحججهم. واللجنة بين أن تأخذ بها فيتضح لهم أنها لم تكن متحيزة أو صادرة عن غرض أو هوى، وأن ترفضها فيكونوا قد أراحوا ضمائرهم والحساب بعد ذلك بيد الأمة».

«لا أدرى مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التى رُوِّجت منذ أيام للدعوة إلى عقد جمعية وطنية. وما إذا كانت سببًا أو نتيجة. على أن ذلك لا يعنينى الآن وإنما يعنينى تمحيص هذه الآراء. خصوصًا وأن تلك الدعوة كان ينطوى فيها شيء ليس بالقليل من سوء الظن بالحكومة وتهمتها فى إخلاصها».

«إنى أترك جانبًا ذلك الفريق الذى يدأب على تحدى الحكومة ومناوأتها وإقامة العراقيل فى وجهها مهما جر ذلك على البلاد من الشر والوبال».

«أما الفريق الثانى فإنه يحكم على الأشياء حكمًا نظريًا صرفًا. ويخطئ تطبيق النظريات على الواقع. أولئك هم الذين يزعمون أنه لم يوضع دستور إلا على يد جمعية وطنية وأنه لا يصح دستور إلا إذا كان كذلك».

«علمنا أن القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس. وفى وسع كل إنسان أن يرجع إليها ليعرف مقدار نصيب تلك النظريات من الصحة. ويمكننى أن أقول لحضراتكم إن الأمر فى وضع القوانين الدستورية ليس على ما يذكرون. فإن كثيرًا من البلاد الأوروبية وغير الأوروبية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية. وأذكر على سبيل الاستدلال، تلك الأمة العظيمة التى قطعت شوطًا كبيرًا فى سبيل الحضارة والمدنية وأعنى بها الأمة اليابانية. وهى تلك البلاد التى أصبحت فى مركز لا أريد أن أغالى فأقول إن أمم أوروبا تحسدها عليه. ولكن مركزها على كل حال مما تُغبط عليه».

«أما أمم أوروبا فإن بعضها كان الدستور فيها من عمل جمعية وطنية ولكنها الأقل عددًا. والسبب فى تولى الجمعية الوطنية هذا العمل يرجع إلى ظروف استثنائية خاصة. كالثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها».

«أما الأمم الأخرى فقد سارت فى وضع دساتيرها على الطريق العادى وصدرت دساتيرها من ملوكها، وأذكر على سبيل المثال إيطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا».

«فيجب أن لا يغيب عن أذهان أولئك القائلين بنظرية الجمعية الوطنية تلك الفروق بيننا وبين من اضطرتهم أحوالهم الاستثنائية إلى الالتجاء لجمعية وطنية لفرض نظام حكوماتهم. إذ إننا، ولله الحمد، لسنا فى حالة من تلك الأحوال».

«على أنه فيما يتعلق بمصر يجب، لأجل تعيين السلطة التى تتولى وضع الدستور، الرجوع إلى قانوننا العام. وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين

النظامية من ولى الأمر سواء كان ذلك فى إنشاء مجلس الوزراء، وهو أول حجر وضع فى بنيان النظام الديموقراطى فى مصر، أو فى ما تلا ذلك من النظم النيابية التى أوجدت نوعًا من الاشتراك بين الأمة والحكومة. وهى: قانون مجلس شورى النواب وقانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والقانون الذى أنشأ الجمعية التشريعية. وإذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس، فإن ذلك يرجع إلى أنه فى ذلك العهد كانت ثورة على العرش دعت إلى اغتصاب وضع الدستور من صاحب السلطة فى وضعه. وهذا يؤيد ما نذهب إليه من أن وضع الدستور بطريق ولى الأمر ليس فيه افتئات على حقوق الأمة أو خروج عن القواعد المعروفة».

«قد يقول قائل: إذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية فإن فى وسع ولى الأمر أن يسترده فى أى يوم من الأيام. وهو قول لا يقول به إلا كل رجل يجهل مبادئ القانون الحديث وتطوراته. لأنه، مهما يكن من طريقة وضع الدستور وإصداره، فإن استرداده بعد ذلك محال إذ إن مجرد صدوره يصبح حقًا مكتسبًا للأمة».

«إنهم يقولون إن الجمعية الوطنية هى الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الأمة وحاجاتها. وأخشى أن أقول فى هذا إنه حق يُراد به باطل. ذلك لأنه، حتى مع التسليم جدلاً بأن المبادئ العامة فى مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية، فإن هناك أشخاصًا يعملون منذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة. وعلى التقليل من أهمية ما وصلت إليه البلاد. وعلى التشكيك فى ما نحن قادمون عليه. بحيث إذا اجتمعت جمعية وطنية سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها إلى معارضة وتهويش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة. بل يخشى أن ينقلب وبالاً على البلاد. ذلك أنه، بالرغم من أن البلاد نالت فوزًا عظيمًا بإعلان استقلالها واعتراف الدول به، إلا أن المسألة المصرية لم تُسوّ بعد تسوية تامة نهائية. إذ لا يزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكّن مصر

من الوصول إلى دورها موفورة القوة تامة النظام لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح فيها».

«يدّعون أننا بعملنا هذا نرمى الأمة بالعجز والقصور عن تقدير مصلحتها. فالله يعلم أننا نجل أمتنا كل الإجلال ونضعها فوق كل اعتبار. وإن هذا نفسه هو الذى يدعونا أن نقيَها، فى هذه الآونة الدقيقة، من عوامل الفساد ودواعى التضليل. ولعمرى لأن نُتهم تهمة يستجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من أن نترك البلاد تسود فيها الفوضى ويجرى الشغب فيها مجراه. فإن التهمة إذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة. ولكن أضرار الشغب والفوضى هائلة وآثارها باقية».

«وأريد هنا أن أتساءل عن قيمة المخاوف والشكوك التى يريد بعضهم أن ينشرها بين الناس ويحيط بها عمل الحكومة واللجنة».

«يزعمون أننا نخشى الجمعية الوطنية لأنها لو دعيت للاجتماع لاتخذت من القرارات ما لا يتفق مع ميول الحكومة. وإن الحكومة تريد، بالاقتصار على تأليف لجنة، أن تتحكم فى النظام الدستورى وأن تحول بين الأمة وبين إبداء رغباتها. وأقول إن بيننا وبين الأمة عهدًا يحدد جوهر ما يختلف فيه الآن. لنا برنامج قطعنا فيه على أنفسنا أننا سنراعى فى الدستور الذى نضعه أحدث مبادئ القانون العام. وعلى الأخص المسئولية الوزارية أمام البرلمان. أترى يشكون فى مبادئ القانون العام الحديث نفسها. أم يجهلون أن مبدأ المسئولية الوزارية هو محور النظام الدستورى وجوهره ولبابه. والأمان الكافى ضد خروج السلطات عن حدودها. والأساس الصالح للتعاون بين الأمة والحكومة؟ أو يجلهون أن ما خلا هذا المبدأ لا يبلغ أهميته. وأن هذا المبدأ ضابط لأحكام الدستور نفسه؟».

«قالوا إن وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل للأمة سبيلاً إلى تغيير شىء من أحكامه. على أننى لا أدرى مبلغ هذا التكهن من الصحة. فإن ما أعلمه من القواعد الدستورية، وهى التى أشرت إليها فى برنامج الوزارة، أن الدستور

يشتمل عادة على نص يحتفظ فيه بسبيل يكون من حق الأمة مشخصة فى إدخال ما يرى ضرورة إدخاله من التعديلات».

«وسيرى الناس، إذا انتظروا قليلاً، أن محاولة عرقلة الحكومة فى أعمالها لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء. وأن الحكومة ما توخت، ولن تتوخى، شيئًا غير مصلحة الوطن الدائمة التى تتلاشى أمامها الأغراض الزائلة والأوهام الباطلة».

«سيرى الناس، يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة، إن التهمة التى وجِّهت للحكومة غير صادقة. إذ يرون أنفسهم أمام نظام يسمح للإدارة العامة بأن يكون لها مظهر حقيقى وأثر فعلى فى تصريف الأعمال العامة. وفى كل شىء يتعلق بمستقبل البلاد».

«قالوا إننا خرجنا من برنامج وزارة عدلى باشا الذى كنا متضامنين معه فيه. ولكنهم نسوا أو تناسوا أن مهمة الجمعية الوطنية، بحسب ذلك البرنامج، لم تكن فى الأصل وضع دستور للبلاد وإنما كانت مهمتها النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه. ثم وضع الدستوز المبنى على نصوص هذا الاتفاق بعد ذلك».

«فالمهمتان لا تقبلان التجزئة. وكان يجب على الجمعية، إذا هى أقرت الاتفاق، أن تراعى، فى وضع الدستور، ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود».

«أما اليوم فإن وضع الدستور متقدم على الاتفاق. وإذا كان لا ينبنى عليه فإنه يجب على أى حال أن لا يسد الطريق للوصول إليه».

«هذه هى الحقائق التى أردت أن أبسطها أمام حضراتكم. وأن ما تعرفه الحكومة فى حضراتكم من الكفاءة والكفاية لهذا العمل أحسن ضمان لأن يكون عملكم خير مرشد وهادٍ إلى رغبات البلاد وحاجاتها».

«ولا أريد أن أختم كلامى بغير إشارة إلى التضحية الكبيرة التى قدمها حضرة صاحب الدولة رشدى باشا بقبول الاشتراك فى عمل هذه اللجنة. ولا أخفى على

حضراتكم أن فكرة إسناد الرياسة لدولته قد خطرت مرارًا على بالى من أول يوم فكرت فيه الحكومة فى تأليف اللجنة. ولكن علمنا بمقدار ما يبذله من نفسه وصحته فى أداء الواجبات التى يدعوه إليها الوطن ومصلحته وحبنا لشخصه ورغبتنا فى تمتعه بالصحة التامة، كل ذلك جعلنا نتردد فى مخاطبته فى الأمر».

«غير أننى ما خاطبت بعد ذلك أحدًا من حضراتكم إلا وسألنى عما إذا كان رشدى باشا مشتركًا فى عمل اللجنة وأظهر رغبته فى أن يراه على رأسها. فلم أجد بُدًا، أمام هذا الإجماع، من إيصال هذا الرغبة إلى علمه».

«فتقدم كعادته إلى الخدمة الوطنية غير ملتفت إلى ما يكلفه ذلك من تحميل صحته هذه المتاعب الجديدة. ولكنه اشترط شرطًا لم يكن فى وسعى قبوله وتركت لدولته الحرية فى أن يقدمه بنفسه لحضراتكم لتتصرفوا فيه كما تريدون».

«وأختم القول بتكرار التحية لحضراتكم وتوجيه الرجاء إلى المولى عز وجل أن يلهمكم السداد وأن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه الخير للبلاد».

فقام على أثره حضرة صاحب الدولة رشدى باشا وألقى خطبة شكر فيها، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن بقية الأعضاء، رئيس مجلس الوزراء على ما قدمه من عبارات الترحيب والثقة بأعضاء اللجنة وما أمله فيهم من العمل لنفع البلاد وعلى أنهم سيضعون دستورًا ينطبق على أحسن الأنظمة الدستورية فى البلاد الأوروبية.

إن ثروت باشا يقول فى خطبته بل فى برنامجه إنه متضامن مع عدلى باشا متفق معه فى خطته السياسية. وعدلى باشا يقول بنظرية وضع الدستور بمعرفة جمعية وطنية. وثروت باشا يفسر هذه الجمعية بأنها كانت وظيفتها فحص الاتفاق المنوى عقده بين مصر وإنكلترا وبالتبعية تقوم بوضع مشروع الدستور الجديد لارتباط الأمرين ببعضهما. ولكن ألا تتصادم هذه النظرية مع نظرية حق صاحب الأمر فى إصدار القوانين الدستورية؟ على أننا من ناحية أخرى يجب أن

نفـرق بين الاتفـاق المزعـوم وبين وضـع نظام دسـتـورى لمصـر. وإذا رأينا أن بين الأمرين صلة ما فكأنما نحن نعترف بتبعية مصر لبريطانيا.

أما كون أكثر الأمم لم يسن قوانينها الدستورية جمعيات وطنية فإن الخلاف كان بينه وبين الأمة فى ذلك عظيمًا. فبينما كان هو يؤكد نظريته كانت الأدلة على نقيضها تتوالى على صفحات الجرائد.

وإنه ليُخيل إلينا أن دولة الوزير قد صرح بالسبب الحقيقى الذى منعه من ترك مهمة إعداد مشـروع الدستور وقانون الانتخاب إلى جمعية وطنية وفقًا لإرادة الأمة. حيث قال:

«لأنه، حتى مع التسليم جدلاً بأن المبادئ العامة فى مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية، فإن هناك أشخاصًا يعملون منذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة وعلى التقليل من أهمية ما وصلت إليه البلاد وعلى التشكيك فى ما نحن قادمون عليه. بحيث، إذا اجتمعت جمعية وطنية سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها إلى معارضة وتهويش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة، بل نخشى أن ينقلب وبالاً على البلاد».

فالوزارة كانت إذًا تخشى المعارضة فى هذه الجمعية الوطنية ومن هذا بلغ الشقاق أشده بين الأمة والحكومة.

وليمة الحزب الوطنى للصحفيين الفرنسويين:

وبمناسبة مرور بعض مُكاتبى الجرائد الإفرنسية بمصر فى طريقهم إلى سوريا، انتهز الحزب الوطنى المصرى هذه الفرصة وأقام وليمة فى فندق الكونتيننتال إكرامًا لوفادتهم فى مساء يوم ١٠ أبريل. وعند انتهاء الوليمة قام محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى والقى خطبة بدأها بقوله:

«أود أن تكون أول كلماتى، يا حضرات ممثلى الصحافة الفرنسية، معبرة لمنونيتنا لتنازلكم بقبول دعوتنا».

«وإن كونكم ممثلين لعنصر مهم للصحافة الحرة يعلى من قيمة وجودكم بيننا».

«أما نحن فإنكم تعرفون من نحن».

«وطنيون مصريون. قوم يفكرون أنهم هم أيضًا لهم حق أن يعيشوا في بلادهم سادة وأحرارًا. وبالجملة يشعرون بما تجلبه الحرية من الحقوق وكذلك من الواجبات نحو المرء ونحو الغير».

«إن هذا الحزب الوطنى، أيها السادة، لم ينشأ اليوم إنما وجد منذ أكثر من ٢٥ عامًا مع رئيسينا المأسوف عليهما مصطفى كامل ومحمد فريد بك. ولقد عملنا فى إنشائه فتألف فى سنة ١٩٠٨. وإن المحصول الذى يسمو الآن، بعد كثير من الزوابع والأعاصير، هو ثمرة البذار الذى بذرناه فيما مضى. وبهذا يحق لنا أن نفخر».

«ولكننا لم نكن فى ذلك إلا تلاميذ لكم. فإن التعاليم التى وصلتنا هى من بلادكم. فإن ريحًا هبت من فرنسا منذ نحو قرن ولم تمتنع عن هبوبها فوق رءوسنا تنشر، فى زُرقة سمائنا مع الألوان الثلاثة التى تكون علمكم، الكلمات الثلاث التى هى شعاركم الوطنى وهى الحرية والإخاء والمساواة!».

ثم أثنى على عواطف الحرية التى أظهرتها فرنسا فى حوادث الشرق الأدنى، مستشهدًا بما قدمته لتركيا من المعونة الأدبية فى كفاحها مع اليونان. واعترف بجميلها فى هذا العمل. ثم أطرى صداقة فرنسا لمصر والتمس لها عذرًا فى اضطرارها إلى التخلى عنا فى هذه الظروف الحرجة.

ثم انتقل من ذلك إلى وصف إنكار إنكلترا للحقوق التى دخلت مصر لحمل الناس على احترامها. ثم قال:

«لم تدّع إنكلترا فيما مضى، كما تدّعى الآن، أن لها صوالح خصوصية فى مصر. وأريد بذلك أنها لم تدّع هذا الادعاء فى التصريحات السياسية التى فاه

بها رجالها السياسيون. ومهما أوغل المرء فى البحث فى الكتب الزرقاء أو الصفراء أو أى لون من الألوان يراد فعبثًا يكون البحث عن مثل هذه الدعاوى».

«لما فُتحت قناة السويس فإن جميع الدول، وفى مقدمتها إنكلترا، اعتبرت أنها طريق عام مفتوح لجميع الأمم. ولذلك بادروا إلى جعله دوليًا وكلفوا مصر ذاتها مهمة خفارته».

«ومع ذلك فإنه فى ذلك الوقت كانت مصر، مثلها اليوم طريقًا، بين إنكلترا وممتلكاتها».

«واليوم إن الادّعاء الإنكليزى، المبنى بلا شك على مبدأ حرية البحار، لضمان حرية القنال (الذى هو على كل حال دولى). فإن احتلالها القنال ومصر ضرورة قصوى».

«ولكن إذا علم أن إنكلترا سوف تحيا عدة سنوات. وأن مصر هى كذلك سوف تبقى فى طريق إنكلترا، إلا إذا غير مكانها، فإن النتيجة الطبيعية والجبرية لذلك هى أن مصر قد قضى عليها إلى الأبد أن تكون محتلة بالانكليز».

وقال:

«وهناك ادعاءات أخرى لإنكلترا:»

«إنها تريد أن تحمى صوالح الدول الأخرى بحيث أنها تجمع فى يدها جميع حقوق الامتيازات».

«ولست أدرى إذا كان يوافقكم، أنتم الفرنسويين والإيطاليين والأوروبيين الآخرين الذين لكم قناصلكم ووكلاؤكم السياسيون، أن تتنازلوا عن قناصلكم وتذهبوا فتدقون باب قنصل إنكلترا إذا دعت الحال؟ هذا أمر يهمكم أنتم. أما من جهتنا نحن فإننا نرى فيه خطرًا».

«إن توزيع حقوق الامتيازات بين الدول المختلفة قد يضر إدارتنا فى بعض الظروف. ولكنه لن يعرضنا إلى الخطر. وعلى الضد من ذلك إذا اجتمعت هذه

الحقوق فى يد دولة واحدة ينتج عنه بصفة خفية التبعية بصفة دائمة. لأننا إذا كنا يجب أن يتولد لدينا أمل شيئًا فشيًا، بفضل رقينا وتعقلنا فى أن نستطيع، كما فعلت اليابان مثلاً، أن نصل إلى عقد اتفاق مع الدول ذوات الامتيازات. فإننا لن نستطيع أبدًا أن نصل إلى ذلك مع دولة حامية حماية عامة. لأن هذه الدولة يكون فى يدها أداة استعمار حقيقية».

وطلب فى النهاية أن لا توضع القوانين الأساسية للبلاد تحت ظل الحماية وما يتبعها من قوانين عرفية. وأن تكون المسألة المصرية دولية. ثم شرب نخب استقلال مصر ونخب الصحافة الفرنسية.

ثم وقف الأستاذ أحمد لطفى بك[1] وألقى الخطاب التالى:

«إن إخوانى، أعضاء الحزب الوطنى، ينتهزون فرصة هذا الاجتماع ليعربوا بواسطتى عن حالة مصر الحاضرة. وكلكم يعرف تفاصيل المسألة المصرية. فلا أتكلم عن حركة ١٩١٩ ولا عما تلاها ولا عن خطة حزبنا التى لم يطرأ عليها تغيير بنشر مبدأ الاستقلال التام لوادى النيل. ولا أتعرض للمفاوضات مع الغاصبين بل أحصر الكلام فى النظام الجديد وطريقة تنفيذه. فأتساءل هل أحدث بلاغ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تغييرًا فى مركز مصر؟».

«فقبل الكلام فى ذلك نقرر:

١ ـ أن الأمة المتمتعة بحريتها التامة يجب أن تكون متمتعة بحق السيادة.

٢ ـ وباستعمال هذه السيادة؛ فإن القاصر فى عرف القانون مالك لأمواله ولكنه لا يملك إدارة هذه الأموال. وإدارتها من اختصاص القيّم. فالبلد المستقل إذا تمتع بحقوق السيادة كان مطلق الحرية. فإذا أعطى، كل أو بعض، حق استعمال السيادة لدولة أجنبية برضاه اعتُبرت تلك الدولة حامية له.

---

(١) المرحوم أحمد لطفى بك المحامى.

والحماية تختلف باختلاف قيمة ونوع الحقوق. وبما أن الحماية حالة قانونية يجب أن تنتج من عقد مبرم بين البلد المحمى والدولة الحامية كان من الواجب أن يكون البلد أهلاً للتعاقد أى يجب أن يكون مستقلاً ذا سيادة».

«ولكى نصل إلى معرفة ذلك يجب علينا أن نعرض مركز مصر السياسى قبل الحرب وإبان الحرب وبعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

«فقبل الحرب كان نظام مصر السياسى محددًا بالفرمانات ومعاهدة لندره وما تبعها من الاتفاقات والعادات فيما يتعلق بتركيا. وإذا راجعنا القانون الإسلامى والقانون العام نجد أن مصر كانت مستقلة إزاء تركيا استقلالاً تامًا. ففى القانون الإسلامى لكى يتسنى لحاكم مسلم أن يحكم بلدًا بصفة شرعية يجب أن يستمد سلطانه من الإمام، إما بمحض اختيار الإمام فتكون العلاقة بين الحاكم والإمام بطريق الوكالة، فللإمام فى هذه الحالة سحب السلطة فى كل وقت. وإما أن تكون إنابة الحاكم قوة واقتدارًا بغزو بلد من بلاد الإمام. ولأجل أن يكون حق استعمال السيادة مطابقًا لقواعد الشرع والدين يسند الإمام السلطة إلى الحاكم الفاتح».

«وفى هذه الحالة تكون العلاقات السياسية والإدارية علاقات بلدين مستقلين تمام الاستقلال والرابطة هى السلطة الروحية. فغزو المصريين، وعلى رأسهم محمد على، لبلاد الإمام خلق لمصر سيادة فتح. والفرمانات التى تلت هذا الفتح لم تكن إلا لتبرّر استعمال السيادة فى نظر الشرع».

«أما من جهة القانون الحديث فإن نظام مصر يرجع إلى الفرمانات التى خصت مصر بحرية التصرف فى ما يقرب من كامل حقوقها. وما احتفظت به تركيا لم تكن له أية قيمة فى عرقلة أعمال هذه السيادة؛ إذ لم يكن من شأنها تخويل تركيا أى حق فى التداخل بأعمال مصر الداخلية والخارجية».

«فكان لمصر حق عقد المعاهدات الدولية (فيما يختص بالجمارك) (فرمانات ١٨٧٣-٧٦-٧٩) بشرط واحد وهو عدم المساس بالمعاهدات التى عقدتها تركيا. وكثير من الدول، التى كانت تعتبر أن الاتفاقات التجارية ليست محالفات سياسية، عقدت مباشرة مع مصر اتفاقات سياسية حلت محل المعاهدات العثمانية القديمة. ويظهر أن الاتفاقات الخاصة بالسلم أو الحرب هى وحدها التى كانت خارجة عن اختصاص مصر. ولقد انتزعت العوائد من يد تركيا بعض الأمور التى احتفظت بها بمقتضى الفرمانات. منها أن العملة أصبحت لا تضرب باسم السلطان[١]. والضرائب لا تحصل باسمه كذلك. ولقد أصبح قاضى مصر منذ زمن طويل لا يعين بمعرفة الآستانة[٢]».

«ويجب علىّ أن أضيف إلى ذلك أن الفرمانات المتعلقة بمصر كانت خاضعة للقانون الدولى العام. لأن حالة بلادنا السياسية معينة بالعقد المنفصل المؤرخ ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ الذى هو جزء من المعاهدة المعقودة فى لوندره فى ذات التاريخ».

«وإنَّا نستنتج من ذلك ما يلى:»

«(١) - أن مصر كانت ولا تزال إزاء تركيا بلدًا مستقلاً».

«(٢) - أن المواد التى احتفظت بها تركيا لم تكن من شأنها أن تمس سيادة مصر. والعلاقات بين البلدين كانت تشبه علاقات تحالف».

«هذا كان مركز مصر السياسى قبل الاحتلال البريطانى وفى إبَّانه حتى وفى عهد الحماية. نعم إن الانكليز فى الواقع كانوا يديرون الأحكام وانتزعوا من أيدى الخديويين بعض سلطتهم شيئًا فشيئًا. ولكن إعلان الحماية الصادر من طرف واحد لا يمكن قانونًا أن يغير شيئًا من هذا المركز السياسى. والغرض الذى ترمى

---

(١) و(٢) كانت العملة حتى بدء الحرب تُضرب باسم سلطان تركيا وعليها طغراؤه، وأما قاضى القضاة فكان يعينه السلطان من بين اثنين أو ثلاثة من علماء الآستانة ترشحهم مصر وذلك حتى خلع الخديو وتولّى السلطان حسين الأول.

إليه الحماية هو تأييد استقلال مصر إزاء الدول ما عدا الدولة الحامية. ولم تستطع إنكلترا إعلان الحماية إلا بعد أن أعلنت سقوط حقوق تركيا على مصر لتجعلها مستقلة ولها أهلية تمكنها من احتمال نظام الحماية. فمصر، من الوجهة القانونية، لم تفقد فى أى وقت استقلالها».

❁ ❁ ❁

ثم قال عن تصريح ٢٨ فبراير:

«إن هذا التصريح ينص فى بادئ الأمر على أن «مصر بلد ذو سيادة».

وهذا النص تنقصه الدقة فى التعبير. لأنه لكى يكون مطابقًا للحقيقة كان الواجب أن يصاغ بهذا النص:»

«أعلن أن مصر الآن، كما كانت فى الزمن السابق، بلد ذو سيادة».

«غير أن النص الذى اتخذ فى التصريح قد قصد به أن يدع القارئ يظن أن مصر قد منحت به شيئًا أو خصت بامتياز».

«وإنا نذكّركم بأنه، فيما يختص بحرية بلد ما، لا يجب أن تواجه مسألة السيادة من حيث هى. بل الاستعمال الكلى والجزئى لهذه السيادة. وهو النقطة المميزة للحرية».

«ولكى نكون أكثر دقة يجب أن تعترف إنكلترا بفوائد إعلان سيادة مصر».

«فإن هذا التصريح قد محا مفعول مواد معاهدة فرساى فيما يختص بمصر. وقد سمح لها أن تكون بمحض إرادتها دولة ملكية. ويسمح لها فى القريب العاجل أن يكون لها ممثلون فى الخارج بواسطة قناصل ومبعوثين سياسيين. وربما استطاعت أن تكون عضوًا فى عصبة الأمم».

«ليست هذه النتيجة مما تزدرى. ولكن لا يكفى أن تحرز بلد لقب بلد مستقل فى ظل حكومة ملكية لها ممثلون فى الخارج. أو أن تجلس فى عصبة الأمم. بل الذى نريده هو أن يكون بلدنا حرًا بالفعل من كل تدخل أجنبى».

«هنالك وفى تلك اللحظة فقط يتسنى لنا أن نتمتع بفوائد الدولة الملكية وبالتمثيل الخارجي وبالكرسى الذى يمنح لنا بين مندوبى الأمم الأخرى».

* * *

«إنهم يقولون لنا (إنكم قوم صعب مراسكم! ليست مصر دولة ذات سيادة وحسب بل أعلن أنها كذلك حرة طليقة من كل حماية أجنبية)».

«فهل الحقيقة أن الحماية أُلغيت؟».

«صرح البلاغ «أن الحماية أُلغيت» فهذه الحماية إذًا قد أمكن أن تكون موجودة قانونًا. وكل ما عمل فى عهدها اعتبر شرعيًا وصحيحًا».

«إنه يكفى أن نلقى نظرة على القوانين والبلاغات التى صدرت فى عهد الحماية للاقتناع بالمصلحة التى يرونها من وراء استعمال كلمة (انتهت) الواردة فى البلاغ».

ثم انتقل إلى النقط التى احتفظت بها إنكلترا فى تصريح ٢٨ فبراير فانتقدها نقدًا شديدًا. واستخلص من نقده إن كل نقطة منها تدعو إلى تدخل الانكليز فى شئون مصر الداخلية تداخلاً ينقص من أطراف استقلالها.

ثم قال:

«ما الحقوق التى ترتبها الحماية على بلاد موضوعة تحت الحماية؟ هل هى أكثر وأوسع مما احتفظت إنكلترا لنفسها به فى تصريح ٢٨ فبراير؟».

«إن وجهة نظرنا يؤيدها البلاغ الصادر من الحكومة الإنكليزية للدول بخصوص إعلان استقلال مصر وإلغاء الحماية».

وتلا الخطيب نص ذلك البلاغ باللغة الإنكليزية ثم قال:

«وحسبنا أن نذكر هذا البلاغ فإن فيه الكفاية. وإنًا لندع للصحف الأوروبية مهمة التعليق عليه وتقديره قدره. وأجتزئ بذكر جريدة الفيجارو التى نشرت

برقية فى عددها الصادر فى ٢٨ مارس واردة من لوندره تشمل هذا البلاغ. فوضعتها تحت هذا العنوان: (إنكلترا تتمسك بحقوقها فى الحماية)».

«ولكن يقولون لنا إن إنكلترا لا تتمسك بالحماية بل هى تُبْقى الحالة الحاضرة إلى أن تتمكن مصر، بعد مفاوضات ودية، من عقد اتفاقات معها بشأن المواد المحتفظ بها. تلك الاتفاقات التى تطلبها إنكلترا لتأمين مصالحها الشخصية. لأن مصر عليها أن تقدم الضمانات اللازمة للمحافظة على المصالح البريطانية».

«وهذه النظرية، نظرية المصالح، اخترعها لأول مرة اللورد ملنر أثناء المفاوضات الأولى. فكانت المنحدر الذى كادت تنزلق فيه القضية المصرية».

«وعلى أثر هذه النظرية الذهبية اللون أسرع أربعة من أعضاء الوفد المصرى السابقين إلى مصر لتعظيم مشروع اتفاق ملنر وليصبغوه أمام الأمة بصبغة الاستقلال التام».

«فكانت زيارة هؤلاء الأعضاء داعية لقلب كيان البلاد. ومكَّنت الحكومة الإنكليزية من تأليف وفد رسمى للمفاوضة فى لندره فى مشروع اتفاق على أساس النظرية المشئومة، نظرية المصالح والضمانات».

«ولقد أُريد فى وقت ما أن يؤلف وفد مختلط من جميع الأحزاب يمثل جميع الآراء. فأجاب أصدقائى أعضاء الحزب الوطنى بحق أن الواجب يقضى، فى صالح البلاد، أن يبقى حزب للمعارضة بعيدًا عن المفاوضات. خصوصًا وأن خطة الحزب ضد كل مفاوضة ما دامت الجيوش البريطانية مستمرة فى احتلال البلاد».

«ولم تتنبه البلاد إلى أن نظرية المحافظة على الصوالح البريطانية إن هى إلا سلاح خطر ضد حريتها إلا بعد أن أنيرت المفاوضات بنور الحقيقة الناصعة».

«لقد كان عدلى باشا، وهو على رأس الوفد الرسمى، يظن أنه يستطيع إقناع الانكليز بعدالة المطالب المصرية وحملهم على الاعتراف للبلاد بحقها فى الحرية

فلم يكن لمجهوداته أية فائدة. وكانت النتيجة أن كل من كانت لهم ثقة فى المفاوضات قد انتهى بهم الأمر بأن اقتنعوا تمام الاقتناع بأنها ليست إلا وسيلة لتحليل نظرية المصالح البريطانية والضمانات فى أعين المصريين لحملهم بهذه الطريقة على الاعتراف بها».

«وإنَّا لنرى آثار الاعتراف من هذا القَبيل فى الخطبة التى ألقاها رئيس الوزراء فى فندق الكونتيننتال يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢، حيث قال دولته: إن مبدأ الضمانات قد قبلته أغلبية الأمة».

«وإن هذه النظرية الممقوتة، نظرية المصالح البريطانية والضمانات، هى التى يجب على كل وطنى أن يرفضها بكل قواه. حيث لا يمكن أن يحللها شىء. ويجب أن لا يقبلها أحد لأن المصالح لا يمكن أن تتحول إلى حقوق وعلى الخصوص فى المعاملات الدولية».

«لقد قال أحد مؤلفى القانون الدولى العام: (وبالعكس لا يمكن قط أن يحاول المرء تأمين المحافظة على شخصه اتكالاً على حقوق ومصالح الآخرين. بل من العبث فى هذه الحالة محاولة تبرير المرء عمله بما يدّعيه من حق ضرورة. لأن فى ذلك إنكارًا لما للعدالة من صفة القوامة. ومنح السياسة سبلاً لتنفيذ أغراض هى فى شدة الحاجة إليها)، إلخ، إلخ».

«يظن دولة رئيس مجلس الوزراء ويؤكد أنه بالنظام الجديد (تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) قد فازت مصر بكل شىء من إنكلترا. وأنها فى نظير ذلك لم تعط شيئًا. وإن مسألة الضمانات إن هى إلا محض ادعاءات انكليزية. وأنه بفضل مجهوداتنا نستطيع أن نحمل الحكومة البريطانية على عدم التمسك بها».

«وإنى لأرجو من صميم فؤادى تحقيق أمانى دولة رئيس الوزراء. وإنى أسأله مع ذلك أن يأذن لى بأن أظل مرتابًا فى الأمر».

«نعم إن مصر لم تعترف للانكليز بأى حق يتعلق بالمسائل المحتفظ بها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولكنى أخشى أن مسألة المناقشة فى

أمر الضمانات فى قلب البرلمان الجديد يمكن أن تفسر بأنها اعتراف ضمنى بالحقوق التى تدّعيها إنكلترا ومن أجلها تطلب الضمانات. إذ الواقع أن فى مناقشة الخصم فى قيمة شىء ما شبه اعتراف بحقه فى هذا الشىء».

«من الممكن أن يقال لنا إننا على كل حال سنريح الاستقلال لنا بإعداد أنفسنا للحصول على حريتنا. وأننا قد ربحنا بغير نضال قسطًا عظيمًا من مطالبنا. وإنى إجابة على هذا الاعتراض الوجيه أقول: إن موقف إنكلترا، فيما يختص بتنفيذ النظام الداخلى للبلاد، لم يتغير. بل هو الموقف المتبع منذ القِدَم الذى ساروا على سننه منذ الاحتلال حتى أيامنا هذه».

ثم ذكر أعمال محمد على مؤسس العائلة المالكة وما منحه لمصر، هو وخلفاؤه، من الحرية. وما آلت إليه حال المجالس النيابية التى أُنشئت فى عهد إسماعيل ثم قال:

«إن الطريق الذى اتبعته إنكلترا هو حصر جميع السلطة بين يدَى الخديو وانتزاعها منه فلذة فلذة ليتيسر لهم حرية التصرف فيها».

«وفى سنة ١٩١٠، على أثر حركة وطنية شديدة، حركة كانت ترمى إلى طلب تأليف برلمان، عمد الانكليز إلى التفادى من الحالة بتوسيع سلطة المجلس التمثيلى. فصدر قانون بإنشاء مجالس المديريات بحيث يكون لها رأى قطعى فى بعض المواد المحلية. وفى سنة ١٩١٣ أُنشئت الجمعية التشريعية ولها رأى مسموع فى بعض المواد. وحق سؤال النظار. ولكن فى هذه المدة كذلك كان طريق إنشاء هذه الجمعية إصدار أمر عالٍ. فالانكليز إذًا كانوا لا يزالون يرون أنه من الأسهل لهم الاعتداء على حقوق فرد عن الاعتداء على حقوق ١٤ مليونًا من الناس».

«أيها السادة: إن العرش محل إجلالنا. وإنَّا لندافع عنه حتى آخر قطرة من دمائنا. وإن أسرة محمد على التى انتخبناها بمحض إرادتنا لتجلس على عرش مصر قد فعلت كثيرًا فى صالح مصر وتستحق من المصريين عواطف الإخلاص والإعظام. ومن أجل ذلك نود أن نحميها من ألاعيب السياسة الإنكليزية».

«وسيدافع كل مصرى عن كمال الحقوق الدستورية وهذه الحقوق لا يمكن انتزاعها لا من العرش ولا من الشعب بجرة قلم. ولا بأى صفة أخرى. فلنثق إذًا بما لنا من حقوق».

ثم تكلم فى كيفية تحضير مشروع الدستور. وبحث فيما إذا كان الواجب أن تضعه لجنة أو جمعية وطنية. وحبذ الرأى الثانى.

ثم قال:

«أمن المعقول أننا، فى الوقت الذى ترسل فيه جميع الدول الأجنبية رسائل التهانى، نمنع المنفيين والمبعدين السياسيين من العودة إلى وطنهم؟ ما الجريمة التى تبرر الآن الإصرار على إبعاد سعد باشا وأصدقائه والمبعدين الأُخَر؟».

* * *

«ويتضح مما عرضته على حضراتكم الأمور الآتية:»

«١ - أن النظام الجديد (تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)، ما خلا بعض فوائد عادية القيمة، لم يأتِ بشىء جديد لا لمصر ولا للمصريين».

«٢ - أن تنفيذ هذا النظام لا يتفق مع الحرية المزعومة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

«٣ - أن نظرية المصالح البريطانية التى تستدعى تقديم المصريين ضمانات لها يجب أن يقاومها كل مصرى».

«٤ - أن مسألة نظام مصر السياسى، لما كانت منذ بدئها مسألة دولية، فلن تزال بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حاصلة على صفتها الدولية. وبناء عليه يكون من الواجب أن تحصل المناقشة فى كل ادعاء انكليزى فى مؤتمر دولى».

«٥ - أن الدستور المصرى حق من حقوق الشعب. والواجب تحضيره بمعرفة جمعية دستورية لو تحت إشرافها».

«٦ ـ أنه، قبل كل تنفيذ للنظام الجديد، يجب إلغاء الأحكام العرفية. ويجب أن تُعطى الصحافة كامل حريتها وأن يسمح بعقد الاجتماعات وأن يكون المبعدون أحرارًا فى العودة إلى أوطانهم».

وإن النظرية التى تكلم عنها الأستاذ أحمد لطفى بك فى خطبته هذه من حيث علاقات البلاد المحكومة بالإمام (الخليفة) لبحث جديد طلىّ لم يطرقه سواه قبله فى المسألة المصرية.

أما ما عدا ذلك، فقد كان الخطيب يعبر عما يخالج ضمائر الرأى العام من حيث نقد السياسة التى كانت متبعة وقتئذ.

حديث سياسى لجلالة الملك:

ما عهدنا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ميالاً لإبداء آرائه السياسية للجمهور منذ تولّيه العرش، عملاً بمبدأ أن الملك فوق الأحزاب. ولكننا رأينا جلالته يعرب عن رأيه فى الحالة السياسية الجديدة بمصر للمسيو ريمو ريكولى المُكاتِب الفرنسى الشهير لجريدة الفيجارو الباريزية فى يوم ١١ أبريل. ولقد قال المُكاتب المذكور:

«نلت شرف مقابلة طويلة مع جلالة الملك فؤاد الأول الذى لُقِّب منذ بضعة أسابيع بلقب ملك مصر. وهو لقب قد ترك منذ عشرين قرنًا أى منذ آخر ملوك البطالسة. وقد سنحت لى الفرصة بأن ألتقى بجلالته مرارًا فى باريس».

ثم وصف جلالته ووصف أخلاقه السمحة وأعماله النافعة فى البلاد.

ثم انتقل المُكاتب إلى حديث جلالته فقال:

«قال لى: إن الحوادث دعتنا إلى تولى السلطة ولم يكن لى فيها أقل مطمع. وإنك لا تجهل الظروف التى ارتقيت فيها العرش. ففى أكتوبر سنة ١٩١٧ تطورت الحرب تطورًا صعبًا حتى كان الختام غامضًا جدًا بعد ما خرج الروس من الميدان وسقط فى الشرق نصف رومانيا. ولكنى لم أكن أنا أشك، أقل شك، فى النهاية.

لطول مدة إقامتى فى أوروبا، ولمعرفتى، من وراء الملاحظات الفعلية التى كنت الاحظها، أنه لا يقوم شىء مقام الوارد والعقل والحالة المادية والأدبية عند جميع الأمم التجارية. فكنت دائمًا موقنًا بأن النصر فى النهاية للحلفاء».

«وكنت أعرف أنه ليس في جانبهم الحق فقط بل القوة أيضًا. ولكن لم يكن الجميع، ولا سيما فى الشرق وهم بعيدون كثيرًا عن ميادين القتال، يفكرون مثلى أو يتسنى لهم ذلك مثلى».

«ففى هذه الظروف قبلت تحمل عبء السلطة المبهظ».

ثم قال المكاتب:

«هذا كلام جلالته. أما الذى لم يقله لى وعرفته مما سمعته حولى: إنه عندما تُوفِّى السلطان كان ارتقاء العرش مما لا يطمح به؛ حتى إن الأمير الذى كان معدًا لارتقائه، وهو الأمير كمال الدين، أعلن أنه متنازل عنه».

«فإقدام الأمير فؤاد، بكل شجاعة، على قبوله أجلى، بل أنقذ، حالة كانت فى حرج شديد سواء كان من جهة مصر أو من جهة الحلفاء. وهذا أمر ثابت يجوز تأييده».

«وبهذا حفظت مصر لنفسها شخصيتها الممتازة وصانت مبدأ سيادتها التى حارب فى سبيل نيلها مؤسس الأسرة المالكة الآن محمد على. وتلك السيادة مادامت من عهد محمد على تزداد توطيدًا إلى أن توّجتها الحوادث فى هذه الأيام».

«ومن جهة أخرى إنه قد حقَّ لمصر أن تقيم حجتها بأنها كانت دائمًا بلا انقطاع ولا وهن فى جانب الحلفاء حتى فى أشد الأيام حرجًا. وهذه الحجة كانت حجتها الأساسية التى بسطتها عندما حان الوقت للمطالبة باستقلالها».

ثم قال المكاتب:

«استأنف جلالته الحديث معى بقوله: إننى سعيد بل فخور بأن أكون أول ملك لمصر المستقلة. وكنت على ثقة بأن غالبية شعبى تشاطرنى هذا الارتياح. ولقد

تسمع من هنا أو هناك بعض التحفظات والانتقادات بل الاحتجاجات، فلا يؤثرن ذلك عليك تأثيرًا يتجاوز حده. أليس من أول نتائج الحرية العامة وجود المعارضة؟».

«لقد مررنا وسنمر بساعات عصيبة بل بساعات لا مثيل لها. ولكن شعبى يُدعى الآن لأن يُرى العالم هل هو جدير أو غير جدير بالحرية التى يستعيدها. وهل هو قادر على أن يتولى شئونه بيده؟».

«أما أنا فإنى واثق بمقدرته على أن يرضى، حتى المتعنتين، إن المهمة التى أمامنا ليست من أصعب المهام. وإنى لأربأ بنفسى عن كل تسرع وعن كل تنبؤ قد تكون نتائجه مما لا يقبل إصلاحًا».

«تعلم أن الحكومة ألفت لجنة عليا لتضع مشروعًا للدستور. فهذه اللجنة قد أخذت بالعمل».

«وأنا، الذى عشت زمنًا طويلاً فى أوروبا، يسرنى أن يكون الوقت قد حان لإعطاء شعبى نظامًا دستوريًا مماثلاً لدساتير الأمم الأخرى الحرة. على أن هذا النظام الدستورى ليس كما يظنون مخالفًا لروح التقاليد الإسلامية».

«ويقصر المدح عما استحقه المارشال أللنبى فى ما فعلته إنكلترا معنا. فمنذ بضع سنين وأنا على صلة به فلم يقع بيننا خلاف. فهو رجل نزيه كل النزاهة. ورجل الاستقامة والإخلاص المجسم. فهو درس حالة مصر بلا تحيز ولا أوهام وكوّن له رأيًا من تلقاء نفسه. ولما تأصل هذا الرأى عنده لم يحوله عنه محول. فلم يتهيب المخاطرة. بل ألقى فى الساعة الملائمة فى إحدى كفتَى الميزان نفوذه العظيم وهيبته الشخصية فربح قضيته».

«ولم يكن فضله قليلاً. فقد مرت أوقات حرجة كانت تتطلب شجاعة كبيرة وخلقًا ممتازًا حتى لا يتحول عن الطريق التى رسمها لنفسه».

«فمن أجمل ما يرى أن يظهر الجندى، الذى رقته الحرب إلى قمة النظام العسكرى وقد كلله المجد والشرف، بمثل هذا المظهر السياسى».

قال المراسل:

«وبهذه الكلمات انتهى الحديث فخالج نفسى الإعجاب بأن أسمع من ملك المديح الكبير فى رجل كان من الممكن أن يكون خصمه فلم يكن إلا صديقه».

خطبة نقيب المحامين فى الحالة السياسية بمصر:

ولقد ألقى الأستاذ مرقص حنا بك نقيب المحامين الوطنيين خطبة ممتعة بغرفة المحامين بمحكمة الاستئناف العليا بالقاهرة نلخصها فيما يلى:

تكلم الأستاذ تباعًا عن مبدأ السيادة الوطنية كما أثبتتها الثورة الفرنسية وكما هى حاصلة الآن فى جميع البلدان المتمدينة على وجه التقريب. ثم عن حق الأمة فى وضع دستورها ثم عن سيادة الأمة فى الإسلام وعن تطبيق هذا المبدأ بواسطة مؤسس الأسرة المالكة وواجد مصر المعاصرة. ثم تحدث بعد ذلك عن موقف وزارة ثروت باشا بإزاء هذه المسألة المهمة. ولقد أعار الخطيب أكثر اهتمامه لهذه النقطة الأخيرة. فوفاها حقها من البحث والتنقيب. فنقد خطبة رئيس الوزراء الأخيرة نقدًا شاملاً تفصيليًا. ويمكن القول بأن نقيب المحامين كان الحق فى جانبه فى كثير من النقط التى تعرض لنقدها فى تصريحات رئيس الوزارة.

وإنَّا لنورد هنا مثالاً من هذا النقد الشائق. قال ما معناه:

«منذ توصل محمد على الكبير إلى اعتلاء عرش مصر لم ينازع العرش الشعب حقوقه ولا سلطانه. بل على العكس من ذلك سمح العرش للشعب تدريجيًا بالاشتراك فى السلطة حتى دعا الجمعية العمومية فى سنة ١٨٨٢ وعهد إليها مهمة إعداد الدستور. ولم يكن ذلك بسبب عصيان وقع ضد العرش مادام الذى دعا هذه الجمعية العمومية للاجتماع هو شريف باشا رئيس مجلس النظار إذ ذاك الذى كان حائزًا على كامل ثقة الخديو توفيق باشا. فلقد سار هذا الأمير على نهج المبادئ التى كان دائمًا يسترشد بها محمد على وخلفاؤه. فرأى

أن خير سبيل لحكم البلاد هو أن يقيم حكومته على أساس الاتحاد المتين بين الأمة والعرش. وأن روح العصر كانت تلقى على كاهله واجبًا يستشعره من ضميره وهو أن يسير على هذا النسق طلبًا للصالح المشترك بين الأسرة المالكة والأمة جميعًا».

«ولكن، حتى إذا فرضنا أن الجمعية الوطنية دُعيت للاجتماع فى سنة ١٨٨٢ عقب وبسبب ثورة، فإنه يستنتج من هذا العمل نفسه أن الأمة أصبحت ذات حق ليس لأحد أن ينزعه منها».

«وينبغى لنا إذًا أن نبعد العرش عن هذه المناقشة. وأن لا نتظاهر بالدفاع عنه. لأنه يعلم علم اليقين مبلغ إخلاص الأمة له. ولا يرضى بأن تكون حقوقها محلاً لمساومة أو مناقشة. وفى الواقع، فإن جلالة الملك شديد التمسك بالمبادئ الديمقراطية الحديثة. وإذ كانت فكرة دعوة جمعية وطنية لوضع الدستور لم تكن موضع رأيه ما كان يسمح بأن تُذكر فى البرنامج الوزارى الذى نشر فى مارس سنة ١٩٢١».

واستنتج الخطيب من كلامه وبحثه أن الحكومة لم تشأ أن تعهد إلى جمعية وطنية بمهمة تحضير الدستور. لا بسبب العرش ولا بسبب المبادئ الحديثة ولا لأن الجمعية الوطنية لا تدعى عادة إلا عقب ثورة. ولكن لأن الانكليز يرمون إلى غاية يخشون أن لا يصلوا إليها إذا قامت جمعية وطنية بتحضير الدستور قبل عقد الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر.

هذا، ولقد أراد المعارضون أن يقيموا اجتماعات بالقاهرة والأرياف يبدون فيها آراءهم فى الأحوال الحاضرة. ولكن الوزارة منعت هذه الاجتماعات فى آخر وقت. فكانت هذه السياسة موضع الأقاويل خصوصًا وأن ثروت باشا أظهر نحو المعارضة فى عام ١٩٢١، منذ كان رئيسًا للوزارة بالنيابة وكانت المعارضة أكثر نشاطًا وأشد بأسًا وتسامحًا، أكثر مما أظهره فى هذا العام.

وبالجملة فقد كان الرأى العام مضادًا لسياسة ثروت باشا ناقمًا على أعمال وزارته، سواء فى ذلك المنتمون إلى سياسة الوفد وهم السواد الأعظم أم المتبعون سياسة الحزب الوطنى.

حول صحة سعد باشا فى المنفى:

وما برح القوم فى مصر يشتغلون بسعد باشا ويسعون جهدهم فى التأثير على ولاة الأمور لإخراجه من منفاه هو وصحبه. ولقد ظهرت حركة عامة وزادت هذه الحركة ظهورًا فى الجرائد فى الأسبوع الأخير من شهر أبريل على أثر نشر تقرير موقَّع عليه من كثير من الأطباء المصريين بشأن حالة سعد باشا الصحية وعريضة رُفعت بهذا الشأن منهم إلى الأعتاب الملكية يبينون فيها ضرورة نقله من جزائر سيشل لعدم ملاءمة جوها لصحته.

ومع أننا التزمنا منذ بدأنا وضع هذا الكتاب جادة الاعتدال فى الرأى. ولم نَمِلْ إلى جهة دون جهة. فإننا لا نتمالك أنفسنا فى هذا الظرف على وجه الخصوص من الإدلاء برأينا فى موضوع نفى سعد باشا وصحبه وإعادتهم إلى أوطانهم. خصوصًا بعد أن أصبحت البلاد حرة مستقلة.

فإن نفى سعد باشا كان خطأً سياسيًا تقع مسئوليته على عاتق السلطة العسكرية البريطانية. ولو أن هذا الإقصاء كان احتياطًا اتُّخذ تحت الأحكام العرفية إلا أنه كان ينبغى أن يمَّحى بمجرد دخول النظام الجديد، الذى هو ثمرة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فى دور التنفيذ. نعم إن الأحكام العرفية كانت لا تزال قائمة ولكن قيل، وتكرر القول، بأن هذه الأحكام لا تنفذ فى الواقع. وأن رفعها كلية لم يؤجل إلا لأسباب ذات صفة قضائية ودولية (قانون التضمينات).
وإن المرء ليدهش من أن الحرية تُعطى لمصر ولا تعطي للمصريين أنفسهم!

لا يعارض معارض فى أن سعد باشا رئيس سياسى عظيم ومن أعظم الوطنيين. وأنه كان أحد العوامل الأساسية فى الحركة الوطنية الأخيرة. وأنه إذا

كان أخطأ المرمى فى بعض الأحيان فلا يمكن أن يقال إنه كان سيئ النية أو كانت له من وراء عمله غاية غير شريفة.

وراثة عرش مصر:

لما تولى فؤاد الأول عرش مصر لم يكن له خلف ذكر. ولكن لحسن حظ هذه البلاد رُزق نجلاً سعيدًا هو الأمير فاروق. وقد أخبر اللورد اللنبى عظمة السلطان إذ ذاك بخطاب فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بأن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالأمير فاروق وبأعقابه من الذكور كورثة لعظمته. وكان غرض إنكلترا من ذلك إبعاد ذرية عباس حلمى عن كل حق فى العرش. فكان من الضرورى أن يصدر جلالة الملك المرسوم الآتى:

«عزيزى عبدالخالق ثروت باشا»

«بما أن مصلحة البيت المالك ومصلحة البلاد تقضيان بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية فقد أصدرنا أمرنا بالأحكام التى يؤول المُلك بمقتضاها. لتكون قاعدة مرعية وسنة متبعة. وجعلنا هذا الأمر من أصلين حفظ أحدهما بديواننا ونرسل الآخر لدولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء».

«وإنَّا نسأل المولى عز وجل أن يعيننا على تحقيق آمالنا العظيمة فى مستقبل البلاد».

صدر بسراى عابدين فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٣٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢).

«فـؤاد»

«نحن ملك مصر»

«بما أن مصلحة البيت المالك ومصلحة البلاد تقضيان بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، أمرنا بما هو آتٍ:»

«المادة الأولى ـ الملك وما يتعلق به من سلطان ومزايا وراثىّ فى أسرة جدنا الجليل محمد على».

«المادة الثانية ـ تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة».

«وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه المُلك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية».

«فولاية المُلك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق».

«المادة الثالثة ـ إذا لم يكن لمن له ولاية المُلك عقب كانت الولاية إلى أكبر إخوته. فإذا لم يكن للمتوفى عقب ولا إخوة كذلك فإلى أكبر أبناء إخوته. فإن لم يكن لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة. فإن لم لكن له أبناء إخوة كذلك فإلى أكبر أبناء أكبر إخوته. فإن لم يكن لأكبر إخوته ابن ابن فإلي أكبر أبناء أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الإخوة. فإن لم يوجد له على قيد الحياة أبناء أبناء إخوة كذلك كانت ولاية المُلك إلى ذريتهم طبقة بعد طبقة على الترتيب وبالكيفية المعينين فى هذه المادة».

«فإن لم يكن لمن له ولاية المُلك عقب ولا إخوة ولا ذرية إخوة كذلك كانت الولاية إلى أعمامه وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينين فى هذه المادة طبقة بعد طبقة».

«فإن لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية المُلك إلى أعمام أبيه وذريتهم ثم إلى أعمام جده وإن علا وذريتهم كل ذلك على الترتيب والكيفية المعينين فى هذه المادة طبقة بعد طبقة».

«الإخوة والأعمام المشار إليهم فى الفقرات المتقدمة هم الإخوة والأعمام الأشقاء أو لأب. والذرية هى العقب الذكر من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم. ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية».

«ويُستثنى من أحكام هذه المادة الخديو السابق عباس حلمى باشا. فلا تثبت له ولاية الملك، على أن هذا الاستثناء لا يتعداه إلى أبنائه وذريته. فتجرى فى حقهم أحكام أمرنا هذا».

«المادة الرابعة - كل من آلت إليه ولاية الملك، بحسب أحكام القواعد المنصوص عليها فى أمرنا هذا، يعتبر أصلاً ويكون توارث العرش مستمرًا فى فروعه ثم فى إخوته وذريتهم ثم فى عمومتهم وذريتهم بحسب تلك القواعد عينها».

«المادة الخامسة - لا حق للنساء، أيًا كانت طبقتهم، فى ولاية المُلْك كما لا حق لغير العصابات فيها».

«المادة السادسة - يُشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلاً مسلمًا من أبوين مسلمين».

«المادة السابعة - إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق فى تولى سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم فى العرش وتنتقل ولاية الملك إلى من يليهم فى الترتيب. كذلك يحرم من العرش من صدر فى حقه حكم بإخراجه من الأسرة المالكة لعدم الجدارة طبقًا للأوضاع والشروط التى تعين فى نظام تلك الأسرة. وتنتقل ولاية الملك إلى من يليه. وهذا مع عدم الإخلال بحقوق ذريته فى العرش».

«ويصدر الحرمان فى الحالتين، بعد موافقة البرلمان، من الملك أو ممن تولى سلطته. ويجوز للملك، أو لمن تولى سلطته إقالة المحروم أو إقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا الحرمان ومما ترتب عليه من الآثار. والإقالة من الحرمان ومن آثاره هى أن يعاد إلى المحروم، ما يجوز أن يؤول إليه فى المستقبل من الحقوق فى وراثة العرش بعد وفاة الملك الجالس عليه».

«ويشترط فى هذه الإقالة موافقة البرلمان».

«المادة الثامنة - يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية».

«المادة التاسعة - يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرش تتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد».

«المادة العاشرة - تؤلَّف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برياسة مجلس الوزراء. وتحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان».

«ويجب فيمن يعين فى هيئة الوصاية أن يكون مصريًا مسلمًا وأن يُختار من بين الطبقات الآتى ذكرها:»

«أمراء الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون. ورؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون. ورؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون. والوزراء أو من تولوا مناصب الوزارة. ورئيس وأعضاء مجلس الأعيان. وكذا رؤساؤه السابقون. وهذا إذا نص الدستور على إنشاء مجلس أعيان».

«المادة الحادية عشرة - إذا لم يتوافر التعيين المنصوص عليه فى المادة السابقة فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش».

«المادة الثانية عشرة - إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى فعلى مجلس الوزراء، بعد التثبت من ذلك، أن يدعو البرلمان فى الحال إلى الاجتماع. فإذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا».

«المادة الثالثة عشرة - على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا. ويعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية».

«صدر بسراى عابدين فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠-١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢».

«فـؤاد»

وإنًا لنلاحظ ما انطوى عليه هذا المرسوم من روح الديمقراطية والعدالة. حيث لم يحرم أولاد الخديو عباس الثانى من العرش فى حالة عدم وجود سواهم يستحقونه.

إبطال حفلات ميلاد وتتويج ملك إنكلترا من مصر:

هذا ولقد كانت الحكومة، منذ إعلان الحماية، تسير على نظام الاحتفال بيومَىْ ٦ مايو و٣ يونيه من كل عام بمناسبة عيدَىْ ميلاد وتتويج صاحب الجلالة ملك إنكلترا. أما وقد أُعلن أن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة فقد أصدر مجلس الوزراء فى يوم ٢٠ مايو بلاغًا يقول فيه: إنه بناء على التغيير الذى حدث فى موقف البلاد السياسى فلن يكون هناك محل بعد الآن لأن تعطل المصالح الحكومية بمناسبة هذين العيدين.

وفى إصدار هذا البلاغ مظهر من مظاهر استقلال البلاد وعدم تبعيتها لدولة أخرى. ولكن فى نفس هذا اليوم صدر البلاغ الآتى يناقض هذا الاستقلال:

«تناقلت الصحف روايات مختلفة على مسألة الأراضى التى تضع السلطة العسكرية يدها عليها بسيدى بشر. لذلك رُئى نشر البيان الآتى عن حقيقة هذه المسألة:»

«وضعت السلطة العسكرية البريطانية، فى أثناء الحرب، يدها على بعض أراضٍ تلزمها لأغراض حربية كالمعسكرات وميادين الرماية والتمرينات».

«وقد كان وضع يدها على هذه الأراضى أثناء تلك المدة بموجب الأحكام العرفية. ونظرًا لما يحيط مسألة الملكية ووضع اليد لهذه الأراضى من التعقيد والصعوبة لم يتيسر الوصول إلى تسوية مع ملاكها. غير أن السلطة العسكرية تريد الآن تسوية المسألة والوصول إلى حل ملائم فيما يتعلق بالإيجارات والتعويضات المقتضى دفعها».

«والسلطة العسكرية لا تنوى مطلقًا أن تبتاع هذه الأراضى. وكل ما تريده هو أن تستأجرها لتستعملها معسكرات أو ميادين رماية. ذلك بقدر ما تقضى به الحاجة. وقد اضطرت السلطة، بسبب تعذر التعامل مع ملاك هذه الأراضى رأسًا، أن تطلب إلى المحافظة معاونتها لمعرفة الملاك الحقيقيين بقصد الوصول إلى تسوية ملائمة».

القاهرة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٤٠ (٢٠ ابريل سنة ١٩٢٢).

رحلة اللورد أللنبى إلى السودان:

هذا وبينما كان القوم فى مصر منهمكين فى المناقشة فى موضوع معرفة ما هى السلطة المختصة بتحضير مشروع الدستور، كان اللورد أللنبى يقوم فى السودان بسياحة كانت موضع التفات الجميع ولو أن ظاهرها كان للصيد والقنص. فقد قصد فخامته تلك الأقطار وأقام فى مناطق أعالى النيل مدة طويلة. زار فى أثنائها كثيرًا من القبائل المقيمة هناك. وأهدى سلطان الشلوك علمًا من الحرير. ثم عاد إلى الخرطوم فى يوم ٢ ابريل بعد أن زار فى طريقه خزان مكوار الذى كان موضع اهتمام الصحافة المصرية فى هذه الأيام الأخيرة. ولقد قالت «سودان تيمس:» «إن اللورد كان أينما حل موضع الترحيب والاحتفاء والمقابلات الفاخرة التى كانت تقام له بمعرفة الموظفين وأعيان الجهات. وفى يوم ٢٦ أبريل استقبل فخامته رؤساء العشائر استقبالاً رسميًا فى الخرطوم. ثم أقام حاكم السودان العام للجميع حفلة شاى بعد ظهر ذلك اليوم تبودلت فيها الخطب بين المندوب السامى ورؤساء العشائر والأعيان».

«وفى يوم ٢ مايو عاد اللورد إلى القاهرة عن طريق بورسودان».

وإنه، وإن لم تنشر بلاغات رسمية عن حقيقة الغرض الذى قصد فخامته من رحلته هذه، إلا انه يمكن الجزم بأنها لم تكن لمجرد النزهة أو التفتيش على الأعمال. بل إن كثيرًا من ذوى الخبرة، والواقفين على حقائق الأمور، كانوا يميلون إلى أن يروا فى هذه السياحة غرضًا سياسيًا. حيث إنه منذ بضعة أسابيع قام حوار فى مجلس العموم البريطانى بشأن الضمانات التى تقدمها الحكومة البريطانية لإصدار قرض قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه برسم السودان لإتمام الأعمال المستعجلة من قناطر أعالى النيل (؟). ويلاحظ بهذه المناسبة ما أبداه بعض أعضاء البرلمان الإنكليزى من الإلحاح على الوزير المختص فى أن يبين موقف السودان السياسى بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. لأن أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين يأبون أن يضعوا أموالاً جديدة بالسودان دون أن يتأكدوا من أن بريطانيا العظمى ستظل مراقبة للإدارة فيه. فلم يسع وكيل الوزارة إلا أن

يحاول عدم الإجابة عن هذا السؤال المحرج مباشرة. بل قال إن مسألة السودان سيتفاوض بشأنها مع المسائل الأخرى فى المفاوضات المقبلة. ولكنه ترك النواب يفهمون أن الحالة الحاضرة لن يدخل عليها تغيير مهم.

على أن الرأى العام المصرى وجد من موقف بعض الصحف الإنكليزية سببًا آخر لإبداء خوفه من هذه السياسة. فلقد ظهرت بعض أقوال فى جريدة الإجيبسيان غازت يُفهم منها أن السودانيين لا يريدون أن تكون لهم أية علاقة بالحركة الوطنية المصرية. وانهم لا يريدون إلا أن يظلوا تحت الحكم البريطانى. أضف إلى ذلك أن مُكاتب جريدة الشرق الأدنى «نير إيست» بالخرطوم قد ذهب إلى كشف اللثام عن مشروعات الدوائر الاستعمارية الإنكليزية فى السودان. حيث قال فى غد المناقشة التى دارت فى مجلس العموم حول مسألة قرض السودان:

«الآن، وقد تحدد موقف مصر نهائيًا، فإننا فى قلق بشأن موقف السودان. حيث أننا نخشى أن يتبع مصر. فإن تلك البلاد فى حاجة إلى الأموال لتسير فى رقيها. ولكن فى الأحوال الحالية لا توجد ضمانات لمن يريدون أن يقدموا هذه الأموال. فمن الضرورى، لرخاء السودان المستقبل، أن تكون حكومته موضوعة مباشرة تحت سلطة الحكومة الإمبراطورية (البريطانية). وأن ينتهى النفوذ والرقابة المصرية على تلك البلاد».

ولقد كتبت هذه الجريدة مقالاً افتتاحيًا تؤيد فيه نظرية مُكاتبها فى الخرطوم.

وأخيرًا نشر «المقطم» و«الوطن» فى يوم ٤ مايو نص المذكرة التالية. وقالا فى ديباجتها: «جاءنا ما يأتى»؛ مما حمل على الظن بأنها موعز بها من دار المندوب السامى:

«نشرت الصحف المصرية أخيرًا مقالات عن مستقبل السودان السياسى. وكتب الكُتّاب الشىء الكثير عن وجوب اتحاد مصر والسودان. فهاج ذلك خواطر

أهل السودان لتوهمهم أنه قد يؤول إلى تغيير فى حكومة السودان الحالية. فرفع أعضاء الوفد (السودانى) الذين سافروا إلى لندن سنة ١٩١٩ عريضة إلى حضرة صاحب المعالى حاكم السودان العام بهذا الشأن».

«ولما زار فخامة المندوب السامى لمصر والسودان تلك البلاد واطلع على تلك العريضة، طلب مقابلة أعضاء الوفد المشار إليهم وغيرهم من ذوى الوجاهة من مشائخ السودان وأعيانه الذين يسهل مجيئهم لمقابلته لكى يوضح لهم حقيقة الحالة».

«فاجتمعوا بفخامته فى قصر الحاكم العام بالخرطوم فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٦ أبريل. وبعد ما تم تقديمهم إليه خاطبهم قائلاً:»

«علمت أن القلق قد استحوذ على بال أهالى السودان حذرًا من إمكان ارتخاء الروابط التى تربط بريطانيا العظمى بتقدم بلادكم فى المستقبل. فأخبركم أن الحكومة البريطانية لا تنوى شيئًا من ذلك مطلقًا. ولا أجد دليلاً على صحة هذا القول أقطع من أن أعيد على مسامعكم ما فاه به كبير وزراء إنكلترا فى مجلس النواب البريطانى فى يوم ٢٨ فبراير حين المناقشة فى مسألة استقلال مصر. فقد قال ما نصه: أما السودان، الذى أمره جوهرى للإمبراطورية البريطانية، فمركزه يحتاج إلى زيادة إيضاح. فإن المساعى المشتركة التى بذلتها بريطانيا العظمى ومصر كانت لازمة لإنقاذ تلك البلاد الواسعة الأرجاء من مخالب الخراب والدمار. وبعد فتح تلك البلاد منذ عشرين سنة أمدت بريطانيا العظمى ومصر السودان بالرجال والمال لإعادة الأمن إلى نصابه وإنجاح تلك البلاد. وسيأتى يوم تصير فيه بلاد السودان خصبة ومعمورة بعد ما كانت جرداء قاحلة».

«فحكومة جلالة الملك لا تسمح بزوال النجاح الذى تم للسودان حتى الآن والذى يُنتظر أن يدوم فى المستقبل. ولا تأذن أيضًا فى حدوث تغيير ما فى حالة البلاد الحاضرة يمكن أن يضعف الضمان الموجود لأجل ملايين الجنيهات التى بذلها الانكليز فى تلك البلاد لتثميرها وتعميرها».

«ومن الجـهـة الأخـرى فـإن للقطـر المصـرى حـقًـا لا يُنكر فى أن يكون الماء المطلوب له، الآن وفى المستقبل، مضمونًا لا ينقصه تقدم السودان لتتمكن مصر بذلك من زرع كل أراضيها. فحكومة جلالة الملك مستعدة لتقديم هذه الضمانات التى لا تعارض تقدم السودان ولا تعوقه بحال من الأحوال».

«فـأرى أن هذا كافٍ لإراحـة بالكم وحـملكم على الاطمئنان وأؤمل أنكم، مـتى عـدتم إلى أوطانكم، تقـولون لمواطنيكم أن لا يخـافـوا من ترك بريطانيا العظمى للسودان وتخليها عنه».

فكان تصريح المارشال أللنبى هذا إلى أعيان السودان وذوى النفوذ فيه عجيبًا فى بابه. لأنه، مع الاحتفاظ بمسألة السودان للمفاوضات المقبلة. فإن فخامته قد حدد مركزه السياسى وقطع بما ستكون عليه هذه البلاد فى المستقبل. وفى هذا العمل شىء من عدم الاكتراث لمركز مصـر المستقلة ولما لها من حقوق السيادة على تلك البـلاد التى لم ينكرها سياسى حتى ذلك العهد. ولو أن المارشـال حصر حقوق مصر فى ما يلزمها من مياه النيل لزرع أراضيها.

حديث اللورد أللنبى عن رحلته فى السودان:

ولقد تمسكت الصحف الإنكليزية بهذه النظرية وأخذت تضرب على نغمتها فنشـرت التيمس برقيـة لمُكاتبها فـى القاهـرة بعنوان «مستقبل السـودان محقق - أللنبى ورؤساء القبائل - الرضاء بالأحوال الحاضرة». قال فيها:

«حظيت بمقابلة اللورد أللنبى عند عودته من السودان. فاستقبلنى فى غرفته بدار المندوب السامى. وهى الغرفة التى استخدمها مكتبًا المندوبون البريطـانيون على التـوالى من اللورد كـرومـر إلى السـيـر ريجنالد ونجت. والتى ربما شـهـدت التاريخ العميق لمصر الحديثة أكثر من أى مكان آخر فى القاهرة».

«قـال اللورد أللنبى إنه مـرتاح جـدًا لما شـاهده فى السـودان. ولم يسـتطع فى العـام الماضى إلا القيام بجزء من رحلته التى كان ينوى القيام بها لتفقُّد الحـالة هناك. ولكنه زار فى هذا العـام مناطق لم يَزُرها منذ صار مندوبًا سـاميًا. فـقد

وصل جنوبًا إلى الرجاف وهى الآن الحد الأخير للملاحة فى النيل. وتبعد مسافة ألف ميل فى النهر عن الخرطوم. ونزل فى محطات مختلفة أثناء الطريق. حيث قابل الشيوخ الزعماء هناك. ثم نزل إلى البر فى (طونجة) الواقعة شمال بحيرة (نو). وركب السيارة إلى مسافة مائة ميل فى طريق حسنة إلى (تالودى) عاصمة مديرية جبال النوبة. حيث استقبله أكبر عدد من النوبيين إلى الآن. وقد جاءوا من الجبال التى يقطن فى كل منها قبيلة تختلف عن الأخرى».

«وقد تكونت لدى المندوب السامى من هذه الرحلة، التى بدأت فى ٢١ مارس، فكرة باهرة عن هذه البلاد الوجيهة. وقد صاد اللورد كثيرًا من حيوانات الصيد الكبيرة نظرًا لانخفاض ماء النهر. وتمكن أعضاء حاشيته من الحصول على ثلاثة فيلة جميلة».

«سألت اللورد عن حالة السودان فأجابنى أن الحالة هادئة جدًا خصوصًا إذا راعينا تشعب القبائل وتباينها. وقد أعرب الناس فى كل مكان زاره عن رضائهم بنظام الحكم الحالى واستقبله فى الخرطوم ثلاثون رئيسًا من كبار رؤساء القبائل برئاسة السير السيد على المرغنى. وقد خطب المندوب السامى فيهم فأشار إلى الخوف الذى يوجد على ما يظهر فى أدمغة الناس فى السودان من أنه يُحتمل أن تقل الصلة الوثيقة فى المستقبل بين بريطانيا العظمى والسودان. وصرح بأن الحكومة البريطانية ليست لديها نية كهذه».

«وتأييدًا لقوله هذا تلا اللورد عليهم جزءًا من الخطبة التى ألقاها المستر لويد جورج يوم ٢٨ فبراير فى مجلس العموم فيما يتعلق بالسودان. ثم قال إنه يرجو أن يعيد هذا التنبيه إليهم وأن يعودوا فيخبروا شعبهم أنه ليس ثمة ما يدعو إلى خوفهم من أن بريطانيا ستتخلى عن السودان».

«وقد رد السيد على المرغنى ومن معه فأعرب كل منهم عن رأيه بأن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها فيجب أن تترك فى سبيل التقدم حسب قواعد الرقى الخاصة بها. ثم أعربوا عن رجائهم أن يدرك ذلك

وأن يستمر فى المستقبل ذاك التقدم الذى ظهر بجلاء تحت الإدارة البريطانية التى أعطتهم الحرية الدينية وأربعة وعشرين عامًا انقضت فى سلام. وهم يرجون، بصفة خاصة، أن لا يعرقل شىء إنشاء سد النيل الأزرق وإتمام مشروع الرى».

«وزاد اللورد أللنبى على ذلك قوله إنه يعتقد، من الأحاديث، التى دارت بينه وبين زعماء رؤساء القبائل والأعيان، أن مخاوفهم قد خفت».

«وقال اللورد فى ختام حديثه إنه زار السد الذى يراد إنشاؤه على النيل الأزرق فى مكوار حيث وقفت الأعمال وحيث تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصيانة الأعمال أثناء وقوف العمل من التلف».

«ويوجد السير لى ستاك الآن فى لندن حيث يقوم بالأعمال اللازمة للحصول على أموال زيادة مطلوبة. وقد أعرب اللورد أللنبى عن رجائه بأن ينجح الحاكم العام فى مهمته لأنه يرى أن مستقبل السودان يتوقف على تنفيذ هذه الأعمال المهمة».

فكان حقًا على الرأى العام المصرى إذًا أن يتولاه الخوف على مستقبل هذه البلاد التى يعدها بالنسبة له بمثابة الروح من الجسد.

ومما كُتب فى هذا الموضوع المقالة الآتية التى نشرها الدكتور محجوب ثابت فى الأهرام بعد الزيارة بشكل كتاب مفتوح إلى أعضاء لجنة الدستور:

أيها السادة:

«أتشرف أن أكون آخر من يخاطبكم ويسائلكم بحرمة الوطن، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، أسألكم، بحق دماء إخوانكم الذين رووا ثَرَى السودان ومجاهل أعالى النيل، أسألكم بحق آلاف الأرواح التى استُشهدت مع هكس وبيكر وغوردون وعبد القادر باشا ومن قبل مع الأمير إسماعيل باشا فى (شندى) وغيرهم من قادة العسكر المصرى البواسل. أسألكم، ولا إخالكم إلا أن تكونوا موضع حسن الظن بكم، إن أردتم أن تؤدوا واجبًا عليكم لهذا الوطن المُفدَّى، وهو

أن لا تتركوا تحديد بلادكم. وكونوا على شاكلة أغلبية واضعى الدساتير وحددوا قطركم المصرى كما كانت حدوده أيام إسماعيل الكبير وابنه الخديو توفيق باشا. واطلعوا على خرائط بلادكم قبل الاحتلال ولا تضنّ الجمعية الجغرافية بها عليكم. وهى قاب قوسين أو أدنى من دار ندوتكم فعليكم أن تزوروها حالاً فتعلموا حقيقة حدود بلادكم قبل ذلك الاحتلال المشئوم».

«كانت حدود السودان المصرى حتى سنة ١٨٨٢، حسب التقرير الرسمى الذى قدمه القائمقام ستيوارت وعلى حسب خريطة غوردون وخريطة ونجت وخريطة كوفمان طبع ليبك سنة ١٨٨٤، كما يأتى:»

«يبتدئ الخط برأس بناس على ساحل البحر الأحمر تابعًا درجة ٢٤ من العرض الشمال إلى نقطة غير معينة من صحراء ليبيا والصحراء الكبرى. وليكن اصطلاحًا درجة ٢٣ من الطول الشرقى «غرينتش». ومن هذه النقطة يتجه إلى الجنوب الغربى إلى مقابلة الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور لدرجة ٢٣ تقريبًا. ثم ينزل مستقيمًا إلى الجنوب إلى درجة ١١ من خطوط العرض الشمالى. ثم يتجه نحو الجنوب مارًا بإقليم ممبتو وألبرت نيانزا إلى فيكتوريا نيانزا إلى الدرجة الخامسة تقريبًا تحت خط الاستواء (راجع خريطة كوفمان). ثم يصعد إلى الشمال الشرقى فيصل إلى الأُقيانوس الهندى مارًا برأس غردفوى شاملاً مديرية هرر وزيلع وبريرة ومصوّع وسواكن ثم يتبع شاطئ البحر الأحمر حتى رأس بناس».

«فتمسكوا بالحدود القديمة وعضوا عليها بالنواجذ. ولا تفرطوا فيها. ولا تغفلوا عن تأييدها. فإننا لا نفهم كيف يجمع قوم منا بين حسن نية الانكليز الذين يريدون، كما صرح عميدهم بمصر إبان زيارته الأخيرة للسودان، بتر جزء منا لا يتجزأ بل هذا هو جزء القلب، الجزء الأساسى الرئيسى الذى منه مورد الحياة لوطنهم. وتشبثوا فى وجوب التمسك بالسودان تمسكًا تامًا فإن الساعة رهيبة والأنباء كثيرة بفصل السودان عنا».

«وحق ما بينًا من حرمة الوطن هل سمعتم بشعب يمضى بنفسه صك عبوديته وحجة تنازله عن حقوق بلاده المقدسة؟ وحقكم يهولكم الأمر وتستولى عليكم الأحزان إذا أجلتم الطرف فى خريطة إسماعيل أو خريطة مصر قُبيل الاحتلال أو حوالى سنة ١٨٨٤ ورأيتم هذا الوادى يخفق على كل طوله علم الخديوية المصرية من ضفاف فيكتوريا نيانزا مرفوعًا بجوار قصر متزا سلطان الأوغندا إلى الإسكندرية. وترونه الآن وهو علم ملكى مستقل ذو سيادة يراد إنزاله من السودان كما أنزل فى عصر الاحتلال من مديرية خط الاستواء (الأوغندا) ومن زيلع وبربره وهرر ومصوّع».

«كان علمكم لا يخفق غيره على شاطئ البحر الأحمر الغربى وعلى طول نهر النيل من منبعه إلى مصبه. فقولوا لنا بالله ماذا أنتم فاعلون بتلك الحدود وبهذا الميراث الشرعى الذى حافظ عليه آباؤنا وأجدادنا بظبا السيوف وأسنّة الرماح لإعلاء كلمة الحق والمدينة تحت الراية المصرية الخديوية؟ لا تتركوا أيها الأعضاء المحترمون تحديد القطر المصرى وسودانه. وضعوا خطاب الأمير طوسون فى الموضع اللائق به فإنه يعبر عن رأى الأمة جميعها. ولا يجوز أن يختلف فى ذلك حزب من الأحزاب. ولا يُعقل أن يكون السودان موضع مساومة. وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ تلك البدعة السياسية المضللة. وإنى متفق مع سمو الأمير فى أنه كان من الواجب أن تكون هذه المسألة من الشروط الأساسية التى لا يمكن تشكيل أى وزارة كانت، فى الماضى أو المستقبل، قبل البَتّ فيها».

«أيها الأعضاء المحترمون. ضعوا تلك الخرائط أمامكم وأمعنوا النظر فيها تجدوا أن رأس العائلة الكريمة وأشباله الكرام لم يهملوا السودان قط بل ذهبوا إليه بأنفسهم. وجَدُّهم، على كبر سنه، وصل إلى فاشودة. وأراد يومًا ما ولده الهمام المرحوم سعيد باشا أن يترك السودان وشأنه مع رؤساء قبائله وأعيان بلاده فى يناير سنة ١٨٥٧. ويثبت التاريخ، بأفصح عبارة وأجلى بيان، عن أن مشايخ القبائل وأعيانها توسلوا إليه أن يعدل عن رأيه فعدل عن ذلك، وأمر بعدة

إصلاحات أُجريت. وتركه بعد أن أقام به سنة وكان فى صحبته الدكتور أبات باشا طبيبه الخاص. وكتب فى هذه الرحلة كتابًا قيمًا فنلفت إليه نظر إخواننا أعضاء لجنة الدستور كى يقارنوا بين ما جاء فيه وما أذاعته بعض الصحف عن رئيس الوفد السودانى المعروف بزيارته لإنكلترا سنة ١٩١٩. وخطب رئيسه وبعض الزعماء بين يدَى اللورد أللنبى. وإنَّا لنعجب بل ندهش ولا نكاد نفهم معنى لهذه الخطب وتلك الزيارة التى حصلت مباشرة بعد تسليم مشروع الاتفاق الإنكليزى الأخير وفيه مسألة السودان متروكة إلى المفاوضات المقبلة؟! وما رأى الوزارة فى ذلك؟».

«أيتها اللجنة مرّى بما كتب عن هذه الزيارة مرّ الكرام فهى أقرب إلى التمثيل منها إلى الحقيقة الجدية. ويعجبنى سؤال الأهرام من أين جاءهم ما نشروه؟ لأى سبب يخفون مصدره؟ كما أُخفى من قبل مقصد الزيارة للسودان تحت ستار الصيد والقنص؟!».

«أيها السادة أعضاء لجنة الدستور»

«ما كانت مصر لتتحمل ما تحملت من أعباء الصرف على السودان وترقيته والسهر على الأمن فيه وكل ما به وتقدمه ورفاهيته بعد إخماد ثورة المهدى (ويعلم الله من مُوقِد نارها حتى صرنا لها حطبًا). فقد بلغ مجموع ما صرفته المالية دون تردد نحو الخمسين مليونًا تقريبًا من الجنيهات فى شئون السودان وإصلاحه بعد استرجاعه».

«أيها السادة رئيس وأعضاء اللجنة: ليكونن لكم فى كلام الانكليز عبرة ومنه درسٌ. وإليكم ما قاله اللورد كرومر ردًا على الجنرال غوردون الذى قال:»

«لا فائدة من السودان لمن يمتلكه. وقد كان ذلك فى الماضى ويبقى كذلك فى المستقبل)». (تمهيدًا لإخلائه منا لاستيلاء الانكليز مواطنيه عليه كما رأينا فيما طاح منه وكما يراد الآن بالباقى). وردًا من اللورد على من يقول بأن استرجاع السودان ليس من مصلحة مصر وعلى من يستنكر استمرار مساعدة المالية المصرية المتزايدة. فقال اللورد: (إن السودان ليس عديم الفائدة لمصر بل فائدته

لا تُقدر بمال. فإن من ينظر إلى خريطة أفريقيا نظرة واحدة يرى الاتصال التام بين مصر والسودان. وهذا الاتصال هو السبب الذى حمل الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية على استرجاع السودان)».

«إلى أن قال، بعد كلام منطقى خاص بإدارة الرى بالسودان، وإنها تكون تابعة لوزارة الأشغال المصرية دون غيرها. معززًا فى ذلك رأى السير وليم جارستن المهندس الكبير المعروف. مُظهرًا فيه أهمية السودان لمصر:»

«إن من ينازع فى فائدة السودان لمصر كمن يناقض الحقائق التى لا ريب فيها».

«فكيف يجمع بين هذا القول وبين آراء بعض الساسة الانكليز الآن فى مسألة السودان المصرى؟ أذكركم أيها السادة أننا لم نكن لنتحمل أعباء استرجاع السودان والصرف على إصلاحه من أموالنا بكل سخاء ولم نقبل أن يُترك إخواننا السودانيون على حالتهم التى كانوا فيها بعد الفوضى المهدوية إلا عملاً برأى القائلين، من وطنيين وغيرهم من الساسة الأوروبيين والانكليز حتى اللورد كرومر الذى قال أيضًا: (إن التحكم بماء النيل لازم لخير مصر)، إن الأمن لا يستتب على الحدود المصرية ما لم تحتل البلاد التى كانت تحكمها الدراويش فيما مضى».

«إن مسألة النيل هى المسألة المصرية الواجب الاهتمام بها. لأنَّا استعملنا رجالنا فى آلاف الكيلومترات من الطرق الحديدية وبناء المدن والمرافئ وكل ما نراه الآن قائمًا من بناء فخم أو قصر مَشِيد فمال المصرى وذراعه هما اللذان أقاماه وشاداه، وبعد ذلك نسمع من بعض ساسة الانكليز بأن مصر ليس لها فى السودان إلا حقها فى الماء!!».

«عجبًا وبالله عجبًا!!».

«الماء ماء أبى وأمى ونيلى مُذْ ولدت ومُذْ ربيت»

«هذا كلام يقوله المصرى منا وأخوه السودانى على السواء. فهما أخَوان يُسقيان بماء واحد. ولا نفهم معنى جود الحكومة الإنكليزية علينا بالماء حسب ما يقره طبعًا مندوب السودان الإنكليزى المستعمر ومندوب أوغندا الإنكليزى أيضًا».

«أيها السادة»

«إن مصر ما كانت، يومًا ما، حائلاً دون تقدم السودان ورقيه كما يريدون أن يُفْهموا إخواننا بالسودان ويلصقونه بنا زورًا وبهتانًا. فلا يمكن أن ينكر علينا لُحْمة النسب ولحمة القرابة واتحاد الدم من أبناء فراعنة وعرب من ساكنى النيل بمصره أو سودانه».

«قول تؤيده مباحث علماء الآثار والأجناس البشرية فى القديم والحديث أمثال مسبرو ونافيل وبترى وغيرهم. فلا تلتفتوا أيها السادة إلى خطب قيلت فالقوم تحت الأحكام العرفية من أربع وعشرين سنة. وأنتم أدرى بهذه الأحكام وفعلها فحددوا فى دستوركم السودان إلى فيكتوريا نيانزا كما كان مدة إسماعيل وكما نطقت به الفرمانات له ولابنه وحفيده مصدقًا عليها من الدول وفى مقدمتهم بريطانيا. وحسبى أن أروى لكم أيها السادة هنا كلمة للمؤرخ السياسى المعروف بيوفيس فى كتابه «غوردون» بصحيفة ١٢٩ عند كلامه على مديرية خط الاستواء (الأوغنده وبحر الغزال) طبع باريس سنة ١٩١٧».

«كان الخديو إسماعيل يتوق أن يكون ملكًا عظيمًا يُلهج بذكره فى السلم والحرب. وكان يطمح إلى ضم منابع النيل لملكه. وهو مطمح طبعى لأن حياة مصر متوقفة على النيل وعلى تنظيم فيضانه. وإن مالك الدلتا لا يمكنه، دون التعرض لأكبر الأخطار، ترك منابع حياة بلاده وسبب وجودها فى يد دولة أخرى».

«وأختم قولى بكلمة للعالم المهندس الكبير الكولونل السير سكوت منكريف وكيل نظارة الأشغال العمومية سابقًا. من خطاب له فى المجمع العلمى الملكى بلوندره (جلسة أول أكتوبر سنة ١٨٩٥) وهى:»

«(إذا ما وضعت أمة متمدينة يدها على أعالى النيل فبطبيعة الحال ستقيم سدودًا فى طريق رسول فيكتوريا نيانزا (النيل) لتنظيم ماء هذا البحر الخضم

وضبطه. وتلك أعمال سهلة الإجراء إذا ما حققت مرة فما يجرى فى النيل يكون وفقًا لرغبة هذه الأمة المحتلة. فإذا ما جرَّ سوء الحظ مصر التعسة لحرب مع هذه الأمة فإنها تكون عرضة للغرق أو للجدب والقحولة حسب ما يشتهى خصمها وغريمها)».

«الساعة رهيبة أيها السادة. والموقف جَلَل. ولا هوادة بيننا وبين القوم، مهما كان شكل الوزارة وتباينت وتغايرت الفيئات، إلا على حق قديم لا يترك منه مثقال ذرة».

واستمرت مع ذلك الصحف الإنكليزية فى نشر الآراء التى تدل على عدم أحقية مصر فى ادّعاء أى حق فى السودان؛ مؤكدة أن إنكلترا هى التى أوجدته وانتشلته من الفوضى التى كانت ضاربة أطنابها فيه بسبب عجز المصريين عن حسن إدارته.

فقد نشرت جريدة «إدنبره إيفننج دسباتش» مقالاً فى ١٩ مايو بعنوان «مشكلة جديدة مع مصر» قالت فيه:

«خطت المشكلة المصرية فى طور جديد. فقد ادّعت لجنة الدستور سيادة مصر على السودان. ولم تقتصر على تلك المنطقة فقط بل بسطتها على جميع الأراضى التى يحتمل من الآن فصاعدًا أن تلتحق بالسودان».

«لقد صنعت بريطانيا العظمى السودان. فهى التى أنقذته من الفوضى التى ألقته فيها عدم كفاءة المصريين وإهمالهم. وأنفقت دمًا وأموالاً وعقولاً لإحياء أراضى السودان. وقد صار السودان الآن متاعًا يجدر امتلاكه. ولذا تطلب مصر أن يسلم إليها. وتفعل ذلك فى وجه الشرط الذى يظن أنها قبلته بحسن نية».

ونشرت جريدة «اسكتشمان» مقالاً فى الموضوع فى التاريخ المذكور قالت فيه:

«لا يمثل مشروع اتفاق السودان رأى لجنة الدستور. ولكن يُخشى أن هذا المشروع يفضى، إن لم نقل إنه من المحقق أنه يفضى، إلى اختلاف فى الرأى بين

مصر وبريطانيا على مركز السودان. على أنه لولا القيادة البريطانية والجنود البريطانية والمالية البريطانية لكان من المحتمل كل الاحتمال أن تخسر مصر السودان خسارة لا تعوض فى عهد قلاقل المهدى. فى حين أن المشروعات البريطانية والإدارة البريطانية والأموال البريطانية هى التى وحدها جعلت السودان فى حالة رقيه الحاضر».

أرادت هذه الجريدة «بمشروع اتفاق السودان» مشروعًا كان قد وضعه صاحب الدولة حسين رشدى باشا منذ كان عضوًا فى الوفد الرسمى، عن اتفاق يعقد جديدًا بين مصر وبريطانيا العظمى بشأن الأراضى السودانية.

ولقد أرسل مُكاتب جريدة «التيمس» من القاهرة برقية لجريدته قال فيها:

«لقد ثبت الآن، لأول وهلة، أن رشدى باشا هو فى الواقع واضع مشروع معاهدة السودان. ولكن لا صحة للقول القائل إن المشروع عرض على الوفد الرسمى ووافق عليه».

«لم يأذن رشدى باشا بنشر المشروع المذكور الآن. وقد نُشر لعدم تبصُّر أحد سكرتارية الوفد الذى يحرر الآن إحدى المجلات».

«ومشروع المعاهدة المقترح يضع السودان تحت سيادة مصر تمامًا. ويحتفظ لها وحدها بفائدة موارده ومياهه، فى حين يحرم السودانيين من أى نصيب أكبر من نصيبهم الحالى فى إدارة بلادهم. وفى الواقع، يوجد المشروع حالة فى السودان تشبه تمامًا الحالة التى يحتج عليها المصريون فى مصر بأعلى صوتهم. فقد اشتكوا من أن الحكم البريطانى يحرم المصريين من نصيبهم العادل فى الإدارة ويحفظ المناصب العالية للانكليز. ولكن المشروع المقترح الآن يتضمن جعل هذا النظام دائمًا فى السودان والحث على أن المراكز التى تخلو والتى كان يشغلها انكليز تكون من نصيب المصريين إلى أن يتساوى عدد الموظفين المصريين والانكليز».

«ويفضل المشروع، فيما يتعلق بحق مصر فى المياه، المطالبة بمغالاة بالإشراف على النيل فى أوغندا وأماكن أخرى خارج الأراضى السودانية. وهو طلب لا تطالب به إلى الآن غير العناصر غير المسئولة بين السكان المصريين. لأن هذه العناصر بلغ بها التطرف إلى حد أنها اقترحت أن تخوّل الحكومة البريطانية للحكومة المصرية حالاً القيام بأعمال الرى فى بلاد خارج السودان وتحت إشراف إنكلترا. وفى النهاية لا يشمل المشروع أى شرط يبقى فى السودان سلطة المحاكم المختلطة القضائية والامتيازات».

«والآن أقتبس قول كرومر إذ قال إن السلطة المشتركة بين مصر وإنكلترا والسودان قد وضعت قصد إطلاق سراح السودان من قيود الأنظمة الدولية التى زادت كثيرًا فى تشويش الأنظمة الإدارية فى مصر. فهذه النقطة لا يمكن أن تفوت واضع المشروع ولذا يحق للإنسان أن يقول إن إغفال ذلك كان من الوجهة الدولية. وإنه كان فى النية - لكى يكون امتلاك مصر للسودان أتم - أن يُقيد السودان بالقيود نفسها التى تعرقل سبيل التقدم والتى عانت مصر بسببها كل هذه المدة بصرف النظر عن تأثيره فى المصالح التى وجدت فى السودان».

ونشرت جريدة «المورنن پوست» مقالاً لأحد مراسليها بعنوان «مصير السودان - دروس التاريخ» قال فيه:

«فى يناير سنة ١٨٩٩ خطب اللورد كرومر فى جماعة من مشايخ السودان بأُمّ درمان فقال:»

«ترون كلا العلمين المصرى والإنكليزى يرفرف فوق هذا البناء. فهذا دليل على أنكم ستحكمكم فى المستقبل ملكة إنكلترا وخديو مصر».

«أحدث هذا المركز السياسى الخاص للسودان - وتركيا محلقة وراء الخديو - شيئًا من الاهتمام فى الدوائر السياسية فى بداية الأمر. ولكنه أدّى إلى الغرض الحقيقى من تنفيذ النظرية القائلة بوجود إنكلترا فى السودان بحق الفتح. وقد

بحث اللورد كرومر فى كتابه المشكلة التى كانت أمام هذه البلاد (إنكلترا) وقت إبرام معاهدة السودان فى سنة ١٨٩٩ . فآراؤه ذات أهمية فيما يتعلق بمطالب المصريين الحالية الخاصة بالسودان».

«سلم اللورد كرومر بصريح العبارة بأن ضمّ إنكلترا للسودان، وهو عمل كان من شأنه حل العقدة الدولية، قد مُنع من وجهة العدالة ولاعتبارات سياسية لأنه لم يكن من مصلحة بريطانيا العظمى بأن تتولى الحكم المباشر على جزء كبير آخر من الأراضى الأفريقية. ومن المحتمل أنه إذا تنبأ اللورد كرومر، بأن أوروبا ستكون عدوتنا فى حرب أوروبية وأن مصر ستُعطى استقلالاً قبل أوانه، لكان أقل صراحة فى هذه النقطة. فقد نشأت أحوال يمكن القول نسبيًا بأن اللورد كان يعلم عنها قليلاً».

«صار السودان، بعد مدة لا تتجاوز خمسًا وعشرين سنة، سعيدًا قانعًا ذا رخاء يقطنه جنس جميل يتناسل ويختلف تمام الاختلاف عن جنس المصريين القليل النسل (كذا؟) وجميع مصالحه بريطانية. يكره سكانه ـ بل فى كثير من الأحوال ـ يحتقر جارته من جهة الشمال. فهل يضحى هذا الجنس على مذبح الوطنية المصرية؟ لقد قال اللورد اللنبى، بل قال الآن المستر لويد جورج، (كلا). ولكن ظهر من المستند المدهش الذى نشر أن مصر تروم الإشراف لا على النيل فقط، بل على السودان نفسه أيضًا».

«ولا ريب فى أن أنصار الوطنية المصرية فى إنكلترا، الذين لا يعرفون لا مصر ولا السودان، سيذكرون التصريح الوارد فى كتاب اللورد كرومر القائل إن الإشراف الفعلى على مياه النيل من بحيرات خط الاستواء إلى البحر ضرورى لكيان مصر. ولكن الوقت قد تغيّر».

«كتب اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٧، وفى ذاك الوقت أيضًا قال، إن السودان هو، إلى درجة ما، وليد الفرص السياسية. فإذا مات فعلاً وأفسح الطريق إلى

من هو أقوى منه فإنه ليس ثمة ما يحمل الذين أوجدوه على أن يندبوا حظه. فما أبعد هذا القول عن الحقيقة الواقعة».

«إن السودان اليوم بلاد ذات رخاء. ولهذا السبب حولت مصر نحوه عين الطمع. ولو كان اللورد كرومر الآن حيًا لكان أول من يدافع عن سلامة تلك البلاد التى نمت من بداية غريبة مضحكة إلى رجولة بقوة وولاء».

ومن أعجب أمر هذه النظريات الإنكليزية الجديدة فيما يختص بالسودان أنها، بقواعدها فى ذلك العصر، تكذّب النظرية الإنكليزية القديمة. أو بعبارة أخرى تؤيد مبدأ أن القوة تهدم الحق.

فقد عقدت جريدة «الديلى تلغراف» فصلاً افتتاحيًا فى ٦ مايو عن مسألة السودان قالت فيه:

«أذاع اللورد أللنبى بيانًا مُرْضيًا على أعظم جانب من الأهمية عن السودان الذى كان منذ ٢٥ عامًا فقط فى خراب تام وأظلم شقاء تحت حكم من أشد الأحكام الجائرة الوحشية التى عرفتها القارة الأفريقية».

«كان لرحلة اللورد أللنبى وتصريحاته العامة أهمية سياسية أولى فيما يتعلق بالعلائق الدقيقة بين بريطانيا العظمى ومصر فى عهدها الجديد التى حصلت على استقلالها منذ شهرين بموجب شروط التصريح البريطانى. وقد احتفظ هذا التصريح بمسألة السودان، بصفة خاصة، للمناقشات المقبلة وللتسوية مع الحكومة المصرية. وهذه المسألة فى الوقت الحاضر موضع مناقشة حادة بين السياسيين المصريين».

«إن السودانيين مبتهجون راضون لا يخشون شيئًا من الوجهة السياسية غير تغيير الحكومة. وقد احتشدت فى كل محطة جماهير من الأعيان للترحيب بالمندوب السامى. وجاء فى إحدى الجهات عدد من رجال القبائل الجبلية لم يحتشد عدد مثله من قبل. وقابل اللورد أللنبى فى الخرطوم جمعًا كبيرًا تكلم فيه كل عين من الأعيان الحاضرين وأعربوا جميعًا عن امتنانهم لما يتمتعون به من

فوائد الحرية الدينية والرخاء المادى بفضل أحوال السلم والتقدم التى حصل لهم عليها البريطانيون».

«ينظر السودانيون بعين القلق إلى إتمام سدّ النيل الأزرق والأعمال الهندسية التى يرتبط بها رخاء السودان فى المستقبل. وقد أعطى اللورد أللنبى تأكيدًا صريحًا كان سكان السودان ينتظرونه بلهفة مؤلمة. وكان وجود هذا الشعور هو السبب فى سفر اللورد أللنبى من القاهرة فخفّف وطأته بتصريح جلىّ صريح إذ أخذ يؤكد من جديد الخطة التى وضعت، ليس فقط كما ذكر فى المراسلات الرسمية إلى مندوبى الوطنيين المصريين، بل أيضًا كما ذكرها المستر لويد جورج فى البرلمان يوم ٢٨ فبراير».

«تكلم المستر لويد جورج بما تكلم لأن مسألة السودان كانت، فى خلال المفاوضات مع الزعماء المصريين، موضوع طلب رسمى يستحيل التسليم به. ولم يمنع اعتدال عدلى باشا وحزبه النسبى من الإصرار على أن السودان ملك لمصر لا يمكن نقله للغير وأنه يجب إدخاله ضمن أراضى المملكة الجديدة التى يطلبون استقلالها. على أن هذا الطلب لم يلق تأييدًا حتى فى الدوائر البريطانية التى كان يدافع فيها عن القضية المصرية أقوى دفاع. فقد كانت هذه الدوائر تعترف، اعترافًا تامًا كغيرها من الدوائر الأخرى، بأنه ليس لمصر شبه حق لامتلاك السودان وحكمه».

«إن السودانيين زنوج يختلفون، تمام الاختلاف، عن عرب النيل. وشعورهم الأكبر نحو المصريين لهو الذكرى السيئة للمظالم الساحقة من حكم الخديو فى السنوات التى سبقت حركة المهدى التى اكتسحت هذه المظالم ووضعت بدلاً منها مظالم شرًا منها. ويعارض السودانيون بحماسة فى وضعهم اليوم تحت حكم المصريين. فلا يمكن أن تحكمهم مصر، إذا حكمتهم، إلا كعبيد سياسيين. على أنه بالرغم من كل هذا توجد الآن فى الصحف المصرية مناقشة شديدة لامتلاك السودان. والظاهر أن المتطرفين مصممون على التشديد فى المسألة حتى لو أدّى الأمر إلى هدم التسوية التى تم الوصول إليها فى شهر فبراير الماضى».

«وجَّه الأمير عمر طوسون ـ فى اليوم الذى حدّث فيه مندوبنا اللورد أللنبى ـ خطابًا إلى رئيس لجنة الدستور ألحّ فيه على أنه يجب على اللجنة أن تعتبر السودان كأنه داخل ضمن حدود مصر. وأن تضع الوسائل اللازمة لتمثيل السودانيين فى البرلمان. ومن الجلى أن السودانيين أنفسهم مصمّمون على أن لا يخضعوا لهذا العمل. كما أن الحكومة البريطانية مصمّمة على منعه. فإن عليهم أن يراعوا حقوقهم ومصالحهم وهم يدركون مثلنا أنه سيكون لدى المصريين شىء كثير لوضع نظام حسن بين أنفسهم دون محاولة القيام بمهمة مستحيلة، وهى إعطاء هذا الحكم إلى بلاد أكبر من مصر مرات عديدة يقطنها شعب أجنبى غير راض. وإذا فرض وكان لدى مصر الخبرة والكفاءة اللازمتان للقيام بمهمة الإدارة، فإنها لا تستطيع تنفيذها إلا بصورة تشبه الاستبداد المسلح».

«أما فيما يتعلق بنا فقد قبلنا عهدًا مقيدًا قطعناه على أنفسنا لأهل السودان وأودعناه عدة ملايين من الجنيهات لترقية البلاد. ونحن مستعدون لإعطاء أوفى الضمانات فيما يتعلق بحصول مصر على ما تحتاج إليه من الماء. وهى النقطة الوحيدة التى يمكن تنفيذها فى القضية المصرية».

«لا نستطيع التسليم بمطلب سياسى يتضمن تسليم أمة إلى الاستعباد فى حين أننا نمنح الاستقلال لأمة أخرى. وقد لخص اللورد أللنبى السياسة البريطانية فى كلماته الأخيرة التى ألقاها فى اجتماع الخرطوم بقوله: (لكم، إذا عدتم إلى أوطانكم، أن تخبروا شعبكم أن لا يخافوا من أن بريطانيا ستتخلّى عن السودان)».

ثم سردت الجريدة نص الحديث الذى دار بين مندوبها وبين فخامة اللورد أللنبى، وهو لا يخرج فى شىء عن حديث فخامته مع مندوب جريدة «التيمس» الذى ذكرناه.

ولقد سرى الاعتقاد فى المصريين أن هذا المقال موعز به من اللورد أللنبى. لأنه يدلى بنظرية غريبة جديدة ويؤيد سياسته. أما النظرية الجديدة فهى اختلاف الجنسين المصرى والسودانى وأن ليس لمصر شبه حق لامتلاك السودان وحكمه.

فهل كان بين السودانيين والانكليز من الصلة والجوار ووحدة اللغة والدين، وما إلى ذلك، ما لم يكن بينهم وبين المصريين؟ وهل لإنكلترا من الحق فى امتلاك السودان وحكمه أكثر مما للمصريين فى ذلك؟ ألا وإن المنطق أصبح مقلوبًا ولا حق مع القوة؟

وفى يوم ٩ مايو طلع قلم المطبوعات على الناس ببلاغ هذا نصه:

«المقال الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف بتاريخ ٦ مايو الجارى فى موضوع السودان ونقلته عنها الصحف المصرية لم يكن موعزًا به من اللورد أللنبى حتى ولا يعبر عن رأيه».

على هذه النغمة كانت تضرب الصحافة الإنكليزية على وجه الإجماع فكلها كانت ترمى إلى سياسة جعل السودان ملكًا لإنكلترا. لأنها هى التى خلصته برجالها وبأموالها من الثورة والفوضى. وأنه بفضل توظيف رءوس الأموال الإنكليزية عمّ فى تلك الأقطار الرخاء. وبفضل رجالهم انتشر الأمن وحسن الإدارة فى أرجائها.

وكانت الجرائد المصرية تردّ على ادّعاءات تلك الصحف الإنكليزية مدلية بالأدلة والبراهين المنطقية والمقتبسة من أقوال رجال السياسة من الانكليز أنفسهم ومن نصوص الاتفاقات التى عقدت بشأن السودان بأنه جزء لا يتجزأ من مصر. ولكن حجة القوى هى دائمًا الأحسن.

ولقد جرى ذكر السودان فى مجلس العموم الإنكليزى ودارت حوله مناقشة بين النواب والوزارة نقل إلينا روتر ملخصها فى برقية له خصوصية بتاريخ ١١ مايو هذا نصها:

«ردّ الإرل ونترتون على سؤال للمستر سوان فنفى أن السلطات البريطانية فى السودان أغرت السودانيين بتوقيع تصريحات يعربون فيها عن الرغبة فى الانفصال عن مصر. وقال إنه لا يعلم أنه فى لندن أى وفد سودانى. ولم تتلقّ الحكومة نص تقرير اللورد أللنبى عن زيارته الأخيرة للسودان. وعلى ذلك فهو

لا يستطيع أن يجيب عن أى سؤال خاص بالفيكونت أللنبى وموقف السودانيين. وأضاف الإرل ونترتون إلى هذا أنه لا يعلم أن كثيرًا من السودانيين أعلنوا حديثًا رغبتهم فى أن يمثلوا فى البرلمان المصرى. أو أن أهالى إقليم الخرطوم لا يزالون يحتجون على تقسيم مصر. وقال إن المعلومات التى لديه تدل على عكس هذا ونقيضه. وأسف لأن المستر سوان جُعل أداة لتهمة لا أساس لها. وقال الإرل ونترتون إنه يحتاج إلى إعلام سابق بالسؤال الخاص فهل حدث أى تغيير فى مركز السودان؟ ولكنه قال إنه يعتقد إنه لم يحدث تغيير ما».

ولقد احتجت الأمة أفرادًا وجماعات وهيئات رسمية وغير رسمية على السياسة الإنكليزية فى السودان بمناسبة زيارة اللورد أللنبى له والتصريحات التى فاه بها بشأنه والمساعى المبذولة لفصل السودان عن مصر مع أنه جزء متمم لها لا يمكن فصله عنها. من ذلك أن الوفد المصرى أرسل إلى المستر لويد جورج وأعضاء البرلمان والجرائد الإنكليزية بلوندره فى ٨ مايو الاحتجاج الآتى:

«أعلنت الحكومة الإنكليزية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بأن مسألة السودان متروكة للمفاوضات. ورغمًا عن ذلك فإن بيان اللورد أللنبى وأحاديثه الأخيرة بشأن السودان دلت على أن إنكلترا عاملة على البت فى مسألة السودان حتى تجعلها أمرًا واقعًا قبل البدء فى المفاوضات. فجاء ذلك مصداقًا لما توقعه الوفد المصرى من أن هذا التصريح لم يكن إلا ذرًا للرماد فى العيون وأن السياسة الإنكليزية لا تقف عند كلمتها».

«إن انسودان جزء لا يتجزأ من الأراضى المصرية بحكم الطبيعة وكما يدل عليه التاريخ ووحدة اللغة والدين. ولا يكون وادى النيل إلا بلدًا واحدًا لا يمكن بتر أى جزء منه. فالسودانيون مصريون كسكان مصر سواء بسواء».

«لذلك يحتج الوفد المصرى على هذا البيان وهذه الأحاديث وعلى كل سياسة يُقصد بها الفصل بين مصر والسودان».

«عن الوفد المصرى»

«واصف غالى»

لذلك كلّه كانت المعارضة تنادى على صفحات الجرائد المصرية. وقد انضم جميع الأحزاب، ما خلا أصدقاء الوزارة بالطبع، إلى بعضهم فى هذا النداء بأنه من الواجب على لجنة وضع الدستور أن تبدد ما حام حول علاقات مصر والسودان منْ الشكوك، بأن يُذكر فى الدستور نص صريح بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن وادى النيل كله قطر واحد لا يجوز فصل جزء منه عن الجزء الآخر.

على أنه قيل فى الأوساط المطلعة إن الحكومة البريطانية عازمة على اتباع الخطة التى تكلم عنها مُكاتب «النير إيست» بانتهاز أول فرصة تقطع آخر علاقة تصل بين القطرين الشقيقين. ولقد تحدثوا إذ ذاك بأن السودان سيكون تحت حماية إنكلترا وبتعيين أحد رؤساء القبائل السودانية (سلطانًا) له. وبذلك تقتصر حقوق مصر فى السودان على مراقبة توزيع مياه النيل.

قامت هذه الضجة العالية حول المسألة السودانية والحكومة ماضية فى صمتها لا تبدى رأيًا ولا تتعرض لهذه التصريحات التى من شأنها المساس بتصريح ٢٨ فبراير. وهو الميثاق الرسمى فى شأن المسائل المحتفظ بها والسودان واحد من هذه المسائل.

ولما أن اشتد اللغط وزاد اهتمام المصريين والانكليز على السواء بالأمر، انتهز مُكاتب الأهرام الفرصة لمحادثة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا فى هذا الموضوع وفى غيره فصرح له دولته بما يلى:

«لغط الناس كثيرًا فى مسألة السودان فى العهد الأخير. وتساءلوا لِمَ لَمْ تُبْد الحكومة بيانًا عن خطتها ورأيها فى مركز السودان بالنسبة لمصر؟ وإنكم لتذكرون أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما ورد ذلك فى كتاب المندوب السامى البريطانى إلى جلالة الملك فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولكن ليس معنى الاحتفاظ بمسألة لزمن مقبل ألا يكون للحكومة المصرية رأى فيها ومذهب تدافع عنه وتسعى لتحقيقه. وغير صحيح أن الحكومة لم تبد

رأيها فى مركز السودان بالنسبة لمصر. فإن برنامج الوزارة كان بهذه العبارة: (لم يكن لزملائى ولى، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال، إلا أن نقر الوفد الرسمى على ما فعل). ولم يغب عن ذهن أحد أن الوفد أشار، فى الرد الذى أرسله إلى اللورد كرزن، إلى مذهبه فى علاقة مصر بالسودان وقال فى ذلك: (أما مسألة السودان، التى لم يكن قد تناولها البحث، فلا بد لنا فيها من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا. فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل)».

«وليس معنى إقرار الوفد الرسمى على ما فعل إلا أن الوزارة أخذت بمذهبه فى المسائل المختلفة التى تعرض لها فى الرد ومنها مسألة السودان. فرأى الحكومة فى السودان رأى غير مكتوم. وإذا لم يكن الذين ينتقدون على الحكومة عدم إبداء رأيها فى السودان قد نبهوا إلى هذا الرأى فليس ذلك من ذنب الحكومة».

«أما رأينا إزاء ما يروونه من احتمال تغيير حالة السودان قبل الوصول إلى المفاوضات. وهل تنوى الحكومة السكوت على هذه الحالة الجديدة؟ فإن الحكومة الإنكليزية احتفظت بمسألة السودان كما احتفظت بغيرها من المسائل. وأشارت إلى أن معنى ذلك الاحتفاظ هو أن هذه المسائل تبقى على ما كانت عليه حتى يجىء دور المفاوضات. فلا محل لتوقع أى تغيير فى حالة السودان قبل ذلك الدور».

«وما دامت المفاوضة ستجرى خالية من كل قيد فكل ركن من أركان المسألة سيتناوله البحث والتمحيص».

«ولقد جرى لى مع فخامة المندوب السامى البريطانى حديث فى هذا الشأن. وكنا على اتفاق أنه، مهما كانت نظرية كل فريق، فإنه لن يحدث من أحد الجانبين أى تغيير فى حالة السودان أو بتّ فى شأنه. بل يجب بقاء القديم على

قدَمه حتى يجىء دور المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنكليزية. وقد صرحت الحكومة الإنكليزية بذلك أخيرًا فى مجلس النواب البريطانى بلسان أحد وزرائها. وعلى ذلك فلا محل لإثارة البحث فى هذا الموضوع الآن».

«وعندى أن مسألة السودان مسألة متشعبة الوجوه. ومن مصلحة القضية المصرية أن يكون البحث فيها شاملاً لجميع أطرافها فى وقت واحد. وهذا لا يتيسر إلا وقت المفاوضة حيث تلتقى الوجهتان المصرية والإنكليزية بصفة تامة واضحة. وأرجو أن لا يتعذر إذ ذاك الوصول إلى حل مُرْضٍ. ثم إن لهذه المسألة، كما لغيرها من المسائل المحتفظ بها، من الأهمية الكبرى والدقة ما يقضى بإشراف الهيئة النيابية على المفاوضة بشأنها».

«أما ما تراه الحكومة فى أعمال لجنة الدستور بوجه عام؛ فإن للحكومة من الثقة بخبرة أعضائها وحكمتهم ما يجعلها تؤمل أن يكون مشروع الدستور الذى تضعه وافيًا بحاجات البلاد مطابقًا لمصلحتها. ويسرنى أن أرى الذين تجهموا لهذه اللجنة عند تشكيلها قد تبينوا خطأهم فيما تَظَنَّنوه فيها. وأنهم تركوا المناقشات التى لا طائل تحتها وأخذوا يعاونونها بالبحث فى المسائل التى تشتغل بها».

«أما كون الدستور يصبح، إذا صدر، غير قابل للتعديل أو التغيير فقد صرحت فى خطاباتى وأحاديثى السابقة أن المألوف أن يُنص فى الدساتير على نظام لإعادة النظر فى أحكامها لتسير مع تطور رغبات الأهالى وحاجتهم وأخلاقهم».
«وأما الأحكام العرفية فإن الحكومة سائرة فى الإجراءات اللازمة لصدور قانون إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية (قانون التضمينات) ولإلغاء الأحكام العرفية والتطورات تنتهى منها قريبًا».

ولكن هذا الحديث لم يُرِح ضمائر المصريين ولم يطمئنهم على مستقبل علاقات مصر بالسودان.

غير أن اللجنة الفرعية التى تألفت من بين أعضاء لجنة الدستور لوضع المبادئ العامة قررت بالمادة ٦١ «باب السلطة التنفيذية - الملك» أن: «ملك مصر

يُلقب بملك مصر والسودان». وفى المادة ١١٨ أنه: «يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع لملكها، فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص». فلما نشرت قرارات هذه اللجنة دخلت الطمأنينة نوعًا إلى النفوس. ولكن هذه القرارات ليست نهائية، حتى يتم اطمئنان النفوس المضطربة.

مسألة الأقليات:

وبمناسبة ذكر لجنة الدستور نقول إن بعض أعضائها قد أثار، أثناء المناقشة فى مشروع النظام العام، مسألة الأقليات وطلب أن ينص فيه على تمثيلهم قائلاً إنه يجب أن تسوى اللجنة مسألة الأقليات فى مصر فى أقرب وقت ممكن وإلا اضطرت هذه الأقليات أن تلقى بنفسها بين أيدى الانكليز. وبذا تخلق مصر لنفسها متاعب مستديمة.

فقامت الهيئات والأفراد تستنكر هذا المطلب. ونشر ذوو الرأى والحيثية من الأقباط أنفسهم استنكارات فى الجرائد لهذه الفكرة قائلين إن مصر أمة واحدة لا يفرق بين أفرادها دين أو معتقد. وإن إثارة هذه الثائرة جريمة على الوطن وخيانة عظمى له.

وقد نشر «الوفد المصرى» فى ١٢ مايو استنكارًا لتمثيل الأقليات فى البرلمان نثبت هنا نصه، قال:

«إن اشتراط تمثيل الأقليات فى الدستور ليس فى الواقع مجرد تدعيم لمزاعم الانكليز فيما يدّعون من حق حماية الأقليات وإنما هو، فوق ذلك إيهام بأن بين المصريين انقسامات وفروقًا يريدون تسجيلها فى قانون مصر النظامى».

«ليس فى البلاد أقلية ولا أكثرية وإنما الجميع مصريون. ولقد أثبتت الحوادث الأخيرة تلك الحقيقة التاريخية، وهى أن الأقباط والمسلمين لا يدينون إلا بدين واحد وهو دين الحرية والاستقلال».

«عرف الناس ذلك قاطبة. فكان اتحادنا وتضامننا موضع إعجاب العالم بأسره. وإن من يطلب تنفيذ ما اشترطه ملنر وكرزن وما احتفظت به إنكلترا فى تصريحها لمصر إنما يعمل على ترويج سياسة أعداء البلاد. وإن مصلحة الوطن تأبى أية محاولة يراد بها تقسيم أبنائها وتمييز بعضهم على بعض. وتأبى كرامته أن تحل القيود القانونية المصطنعة محل روابط الإخاء الدائم والمحبة الخالصة».

«إنهم لا يريدون بكم إلا سوءاً فاحذروهم».

«حمد الباسل. ويصا واصف. جورجى خياط. مرقص حنا. مراد الشريعى. علوى الجزار. على الشمسى. واصف غالى».

هذا وقد دعا نخبة من أفاضل الأقباط إخوانهم من جميع أرجاء البلاد ومن جميع الطبقات لحضور اجتماع فى الكنيسة البطرسية للبحث فى مسألة تمثيل الأقليات، فلبَّى الدعوة جمهور عظيم من الأعيان والوجهاء والأطباء والمحامين والموظفين والمهندسين والمعلمين وممثلى الهيئات النيابية والتجار والطلبة والعمال. ولما اكتمل عقد الاجتماع خطب الخطباء من الأقباط والمسلمين ثم اتفق رأى المجتمعين على نشر القرار الآتى:

«الأقباط المجتمعون اليوم بالكنيسة البطرسية، من أعيان ومحامين وأطباء ومهندسين وموظفين وتجار ومعلمين وطلبة وممثلى الهيئات الملية والعمال، يقررون بالإجماع أن طلب تمثيل الأقليات الدينية فى المجالس النيابية بدعة ضارة سواء بتلك الأقليات أو بالمجموع المصرى. وموجبة لتمزيق الوحدة الوطنية التى يجب أن تظل قائمة وأن لا تشوبها شائبة ليبلغ المصريون أجمعون المطمح الأسمى الذى توحدت جهودهم منذ أن قامت الحركة الوطنية لبلوغه. ويعلنون أنْ ليس لهم أى مصلحة خاصة تمتاز عن مصلحة المجموع المصرى. وأن لا علاقة بين المعتقدات الدينية والمذهبية وبين مصلحة الوطن العامة. ويدعون الأمة، بأغلبيتها وأقلياتها الدينية، أن تنبذ هذه البدعة نبذاً تامًا. وأن تكف عن الاشتغال بهذه المسألة التى لا يستفيد منها إلا أعداء الوطن. وهم ينتهزون فرصة

اجتماعهم هذا ليرسلوا تحياتهم القلبية لزغلول ورفاقه الأمناء فى مقامهم. ويطالبون بعودتهم وبفك اعتقال جميع المعتقلين والمبعدين السياسيين. وبرفع الأحكام العرفية ويعلنون تمسكهم التام بالسودان وأنه جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية».

وبالجملة، فإن تيار الرأى العام من الأقباط كان شديدًا فى معارضته لفكرة تمثيل الأقليات الدينية فى البرلمان. وكان من نتائج تلك المعارضة أن نزلت لجنة وضع مبادئ الدستور على رأى الأكثرية فلم تنص عن تمثيل الأقليات، بل اعتبرت الجميع مصريين وأن الدستور يحمى الجميع على السواء.

الجرائم السياسية واحتجاج الحكومة الإنكليزية عليها:

وبينما كان الناس فى شغل عن كل أمر بمشكلاتهم السياسية الداخلية؛ إذ بخبر ذاع فى البلاد فأقتم جوها السياسى وخشى من تساقط الصواعق فيه.

خبر دلّ على عودة جماعة الإجرامات السياسية، التى تكلمنا عنهم فيما سبق، إلى النشاط بارتكاب التعدى على الرعايا الانكليز جهرة وبكل جرأة. فإنهم بعد أن اعتدوا فى يوم ٣٠ أبريل على اثنين من فرقة الطيران فجرحوهما جراحًا بليغة وفروا قبل أن يتمكن البوليس من القبض عليهم، حدثت جريمة أخرى غاية فى الجرأة والشناعة أصدر عنها قلم المطبوعات البلاغ التالى:

«بينما كان جناب البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة حرف (ب) قاصدًا منزله فى نحو الساعة الأولى والدقيقة ٢٥ بعد ظهر أمس الأول (الأربعاء ٢٤) أُصيب وهو راكب عَجَلته بعيارات نارية تحت الأذن من يد مجهول بشارع الفلكى أمام المدرسة الإلهامية. وقد شهدت سيدة انكليزية، اتفق مرورها فى ذلك الوقت، أنها رأت القاتل ولم تتكمن من اقتفاء أثره. وقد نقل المجنى عليه إلى مستشفى القصر العينى حيث تُوفّى هناك. والشبهة محصورة فى المدعو عبدالرءُوف العبد من شبرا النملة. وهو عندما علم أن البوليس يبحث عنه حضر بنفسه وسلم

نفسه للبوليس. وسيعرض على السيدة الإنكليزية لمعرفة ما إذا كان هو الفاعل أم لا. والتحقيق مستمر».

لم تترك السياسة الإنكليزية هذا الحادث، دون استغلاله لصالحها فبادر مُكاتبو الصحف الأجنبية فى القاهرة بتطيير هذا النبأ إلى صحفهم بطريق البرق، فأرسل مُكاتب «التيمس» يقول:

«كان البكباشى كيف من أعظم الضباط كفاءة وكان محبوبًا بين رجاله. ولا ريب فى أن الدافع إلى الجريمة سياسى. وقد عم الاستياء الشديد الجالية الإنكليزية فى مصر. ويُعزى تكرار وقوع هذه الاعتداءات، والجرأة التى قتل بها البكباشى كيف فى رائعة النهار، إلى التساهل الذى أظهرته السلطة العسكرية فى القضية الأخيرة».

وقد علقت هذه الجريدة على هذا بقولها:

«كانت العقوبات التى أُصدرت على الذين ثبتت إدانتهم بالتآمر على قتل ثروت باشا خفيفة، إلى حد أن أحدثت دهشة عامة فى مصر وأثارت انتقادًا شديدًا نشرته جريدة التيمس فى ١١ أبريل».

وجاء فى برقية أخرى إليها:

«إن من غريب الاتفاق أن البكباشى كيف كان يقطن فى البيت نفسه الذى كان يقطنه المستر براون».

ونشرت وكالة روتر برقية قالت فيها:

«كان البكباشى كيف ضابطًا كُفْئًا من ضباط البوليس. وقد عُين مساعدًا لحكمدار القاهرة فى قسم عابدين الذى كان مسرحًا لمظاهرات متكررة واضطرابات خلال العامين الماضيين. وقد خلَّف البكباشى كيف أرملة وولدًا يتعلم فى مدرسة بإنكلترا».

وقال مُكاتب الديلى ميل فى برقية من القاهرة أرسل بها رسالة عنوانها: «اعتداء جديد فى القاهرة:»

«قالت سيدة انكليزية إن الجانى كان يلبس جلابية وله شوارب طويلة يظهر أنها مستعارة. وقد أدى ذلك إلى القول بأنه كان طالبًا متنكرًا».

وأرسل مُكاتب «المورنن پوست» من القاهرة برقية قال فيها:

«لم تسفر التحقيقات الابتدائية إلى الآن عن اكتشاف أثر معين لقاتل البكباشى كيف. وقد علقت الجالية البريطانية على الحادثة بقولها: إن الحوادث السابقة ارتكبت لما كانت مصر لا تزال تحت الحماية البريطانية. ومصر الآن مستقلة. وعلى ذلك للحكومة البريطانية الحق فى طلب الترضية عن الجريمة. وقال بعضهم أيضًا إن الحكومية المصرية لم تعرب عن استنكارها للجريمة. على أنى واثق كل الثقة أن الحكومة المصرية الحالية تستنكر عن إخلاص هذا العمل المنطوى على الحين. ولكننى لا أستطيع إلى الآن أن أقول إنها أعربت فعلاً عن استنكار هول الحادث».

وفى يوم ٢٧، اجتمع الاتحاد البريطانى فى الإسكندرية برياسة المستر كارغر. وتباحث فى هذه الحادثة وما تقدم من حوادث الاعتداء على الانكليز. فقرر الاحتجاج على ذلك لدى وزارة الخارجية الإنكليزية وضرورة الإسراع بطلب الترضية من الحكومة المصرية.

وكذلك اجتمع الاتحاد البريطانى بالقاهرة فى النادى الإنكليزى للغرض ذاته فقرر مثل هذا القرار.

وكان من نتائج هذا التعدى الجرىء الذى وقع فى رابعة النهار، وفى حى من أكثر أحياء القاهرة حركة وعمرانًا، ما حمل الحكومة الإنكليزية على الاحتجاج لدى الحكومة المصرية بمذكرة كتابية فى ٢٧ مايو. وأن تطلب منها تعويض ورثة من يقع عليهم اعتداء تعويضًا يكون مقرونًا بالسخاء.

وفى يوم ٣٠، نشر مجلس الوزراء المصرى بلاغًا يتضمن احتجاج الحكومة الإنكليزية ورد الحكومة المصرية على هذا الاحتجاج هذا نصه:

«أبلغت الحكومة البريطانية، بواسطة فخامة مندوبها (السامى) إلى الحكومة المصرية، احتجاجًا كتابيًا شديدًا بشأن حوادث القتل التى تكررت فى العهد الأخير. ذكرت فيه أن عدم الاهتداء إلى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدًا عن طائلة العقاب يدل، أوضح الدلالة، على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات. وأن الحكومة البريطانية تجد نفسها، تلقاء هذه الحالة، مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع به اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة. كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما إذا كان التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية كافيًا أو غير كافٍ».

«فأجابتها الحكومة المصرية (بأنها أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى ينكرها الشعب المصرى ويستهجنها كل الإنكار والاستهجان. وهى لا تخرج عن أن تكون أثرًا من آثار التهييج المسلط على أسوأ الغرائز وأحط الطباع فى نفر قليل جدًا ممن طبعت نفوسهم على الإجرام)».

«(على أن الحكومة المصرية، منذ بدء العهد الجديد، أولت هذه الحالة أوفر نصيب من عنايتها. وأعدت التدابير الأدبية والمادية لمنع تكرار وقوع تلك الاعتداءات. وهى لا تتأخر عن أن تشدّد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها)».

«(أما تعويض من يقع بهم الاعتداء فهو أن الحكومة المصرية لا ترى أنها مسئولة فى هذا السبيل بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قيامًا حسنًا. إلا أنها تشعر تمام الشعور بأن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح - برًا منها وكرمًا - من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الضرورة تقضى به من التعويضات. ولقد أظهرت الحكومة

استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة. كما أنها ستُظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك)».

«وقد رأت الحكومة من واجبها إذاعة هذا الاحتجاج والرد عليه ليعلم أولئك المجرمون ما تجنيه أيديهم على البلاد. وليعلم الناس جميعًا أن أشد ما أوذيت وتؤذى به مصر فى قضيتها، وأعصى ما قام ويقوم من العقبات فى سبيل تحقيق أمانيها، هو أن تُزعزع ثقة الأجانب بالأمن على أرواحهم ومصالحهم بيننا. وليعلموا أننا، مهما نفعل لتأمين الأجانب على أرواحهم ومصالحهم، فلسنا بزائدين على ما تتطلبه مصلحة البلاد. إذ إن مركزنا من الدقة بحيث يجعل لهذه الأعمال الفردية، ولو جاءت من نفر قليل أثيم، أهميتها أكثر مما لها فى الواقع. وسبيلاً إلى تعميم التهمة وإلى أن يأخذ الأجانب فى أمورهم معنا بشدة الاحتياط وبطلبات التأمين المختلفة».

«وإنه، وإن لم يكن هناك نزاع فى أن الرأى العام يستهجن هذه الأعمال ويستفظعها، إلا أنه يجب أن يستشعر كل فرد أن أعدَى عدو لمصر هو ذلك الذى يعمل على إقامة العراقيل فى سبيل تحقيق أمانى البلاد. كما يجب أن يستشعر كل مصرى أن فرضًا عليه أن يعين الحكومة على اكتشاف هؤلاء الجناة الذين أعماهم الغرض عن إدراك مصلحة البلاد. ودفعتهم الغواية إلى إيذاء سمعتها وتغيير القلوب منها».

أهاج هذا الاحتجاج ولهجة رد الحكومة المصرية عليه الناس. ورأوا فيها أنها مصوغة فى قالب ينم عن الضعف.

ولقد جرى حديث حوادث الاعتداء فى مجلس النواب البريطانى يوم ٣٠ مايو ودارت حولها المناقشة، فسأل فى آخرها المستر أورمسبى جور قائلاً:

«أليس الواقع أن العصبة التى اشتُبه فيها بأنها تقوم بحوادث القتل هذه هى من الأجانب وأنها هى العصبة نفسها التى حاولت اغتيال رئيس الوزراء غير

الرئيس الحالى؟ وهل ليس لدى مصلحة المخابرات العسكرية دلائل كثيرة جدًا عن عصابة القتل هذه؟».

فكان جواب وكيل الخارجية أنه غير واثق من ذلك وسيبحث فى الأمر.

وشغلت بها صحف لندن زمنًا، خصوصًا بعد أن احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة المصرية بشأن ذلك الأمر.

فنشرت «التيمس» برقية لمراسلها من القاهرة بعنوان «البوليس المصرى لا تأثير له» قال فيها:

«قدمت الحكومة البريطانية احتجاجًا شديد اللهجة إلى الحكومة المصرية بخصوص مقتل البكباشى كيف وعدم كفاية الوسائل التى اتخذت لوضع حد لسلسلة الجرائم. وقد ألقت على كاهل الحكومة المصرية تبعة تعويض من تقع عليهم اعتداءات كهذه من الأجانب. وتحتفظ لنفسها بالحق فى تقرير كفاية التعويض الذى تقدمه».

وبعد أن أورد المُكاتب خلاصة جواب الحكومة المصرية وندائها إلى الشعب المصرى قال:

«إن مقتل البكباشى حلقة من سلسلة طويلة من حوادث القتل وحوادث الاعتداء على الانكليز فى هذا العام. وهذه الحوادث كلها لم يُنتقم من الذين ارتكبوها إلى الآن. وقد عجزت وزارة الداخلية، التى يدير شئونها المصريون وحدهم الآن، عن معرفة الجناة فى حادثة واحدة من حوادث الاعتداء الأخيرة على الانكليز. وهذا العجز على نقيض الحالة الغريبة التى يُقيض فيها على المذنبين فى الحوادث غير السياسية الأخرى التى لا تكاد يكون فيها دلائل».

«وقد انضم إلى الجالية البريطانية، فى طلبها الخاص بمعاقبة القتلة فى الحال، جاليات أجنبية أخرى تشعر بأنه ما دامت حوادث القتل تقع دون أن ينال الجُناة القصاص فإنه ليس ثمة ما يغريهم على التنازل عن أية ضمانات يتمتعون بها بموجب الامتيازات الأجنبية».

وتلقت جريدة «الديلى نيوز» برقية من القاهرة جاء فيها:

«لا يحتمل أن يهدئ جواب ثروت باشا بال الأجانب خصوصًا البريطانيين. والمعتقد الآن أن الحكومة المصرية إما غير قادرة على القبض على القتلة وإما أنها لا تريد القبض عليهم. ونظرًا لهذا الشك الذى يعززه التأخير الكبير فى إعلان شروط تعويض أسرة المستر براون شعر الرأى العام البريطانى فى مصر بأن الحكومة البريطانية تتجاهل بقسوة تكرار حوادث الاعتداء. وهو يبتهج إذا تولى البرلمان المسألة بشدة».

وأرسل مُكاتب «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية قال فيها:

«إن الاعتداء الأخير من الحوادث التى يُرثى لها، لا لإيضاع أرواح غالية فقط، بل لأنها مما يضعف روح التفاهم الحسن بين الانكليز والمصريين. وهى الروح اللازمة للوصول إلى اتفاق مُرْض. وقد اعترفت بعض الصحف العربية بهذه النقطة أخيرًا وسلمت بصراحة أن القسط الذى نالته مصر من الاستقلال يمكن أن يُعزى كثيرًا إلى حسن نية إنكلترا. والظاهر أنه يحتمل من هذه الوجهة أن يعد بيان الحكومة المصرية بين الجالية البريطانية بأنه أقل مما يجب عمله».

«ولا ريب فى أن هناك ارتيابًا فى أن القتلة لا يُطاردون بالهمة الممكنة فى حين يؤخذ، من تأخير إعلان التعويض فى بعض حوادث معينة وقعت أخيرًا، أن الحكومة المصرية لا تدرك تمامًا التبعة الملقاة على عاتقها فى هذه المسألة. والاعتقاد شامل بأن التأكيدات المنطوية على الأدب التى قدمتها الحكومة المصرية هى بلا مراء صادرة عن إخلاص إلا أنها لم تذهب إلى الحد الكافى».

وأرسل مكاتب «الديلى ميل» من القاهرة برقية قال فيها:

«ورد فى المذكرة البريطانية ما يفيد بصريح العبارة أن هذه الاعتداءات صارت مما لا يمكن احتماله. وللأسف لم يَزد جواب الحكومة المصرية على تعبيرات مرصوصة تنطوى على الأسف. ولكنه يتضمن تأكيدات بأن أقارب الذين قُتلوا سيُعوضون بكرم. وأن ولاة الأمور اتخذوا الوسائل اللازمة لمنع حدوث مثل

هذه الجرائم مرة أخرى. ومع ذلك لا تزال الجرائم مستمرة وترتكب كل واحدة منها بجرأة أشد من السابقة. ويوجد عدم ارتياح كبير بين البريطانيين لتأجيل تعويض أرامل الذين ذهبوا ضحية حوادث الاعتداء».

وكذلك طيَّر مكاتب «المورنن پوست» من القاهرة برقية إلى جريدته قال فيها:

«تلقت الصحف المحلية مساء اليوم نص التلغراف الذى أرسلته وزارة الخارجية البريطانية إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٢٧ مايو مع جواب ثروت باشا عليه الخاص بحوادث الاعتداء على الأجانب. وهى الحوادث التى أعلن خبرها فى الوقت المناسب فى مجلس العموم. ولكن نظرًا لعيد الفطر لا ينشر التلغراف والجواب قبل صباح الغد. ومع أن المذكرة البريطانية التى أُرسلت إلى الحكومة المصرية مصوغة فى قالب سياسى، إلا أنها تذكِّر الحكومة المصرية والشعب المصرى بجلاء بأن هذه الحوادث صارت مما لا يمكن احتماله. ومما يلاحظ، من جهة أخرى بأسف، أن جواب الحكومة المصرية لا يتعدى تعبيرات تنطوى على الأدب، قد تكون صادقة، عن أسفها مع تأكيدات بأن أقارب الذين قتلوا فى الحوادث الأخيرة سيعوضون بكرم وسخاء. ومما تجدر ملاحظته أن الحكومة المصرية كان لديها وقت كافٍ للنظر فى مقدار التعويض الذى تريد إعطاءه لأسرة المستر براون. ومما يجدر ملاحظته أيضًا أن الحكومة المصرية لم تعلن إلى الآن المبلغ الذى خصصته لأسرة المستر براون على رغم ما تلقته من الطلبات الخاصة بالتعجيل فى هذه المسألة».

«وقد قالت الحكومة أيضًا إنها اتخذت الوسائل اللازمة لمنع تكرار هذه الجرائم. ولكن الحقيقة باقية وهى أن حوادث الاعتداء تتكرر بنظام وفى كل مرة بأشد جرأة عن سابقتها. ومما له مغزى أن البوليس السرى فى الحكومة المصرية ذو كفاءة مدهشة فى اكتشاف القاتل العادى بين الجماهير. ولكنه لم يقبض على أحد إلى الآن يمكن أن تحوم حوله الشبهة بأنه مذنب فى حوادث الاعتداء الأخير على الأجانب. وأشعر بما يبرر اعتقادى إذا توقعت أن جواب الحكومة المصرية لا

يخفف من السخط الذى تشعر به سواء الجالية البريطانية هنا أو الدوائر الأجنبية بصفة عامة وكلتاهما تطلب ضبط القتلة».

وفى الحق أليس من الجراة، بل من منتهى الجرأة، أن تعتدى هذه الطغمة على رجال البوليس أنفسهم بل على رجل من أعظم حفظة الأمن رتبة ومقامًا؟ وماذا يكون فى وسع الحكومة المصرية فى مثل هذه الحادثة؟ لم يكن فى وسعها مع قيامها بالبحث والتنقيب السرى إلا إصدار الأوامر لعساكر البوليس الدورية الذين يقفون بالشارع بأن يحملوا بنادقهم وأن يطلقوها على كل من يرونه يشرع فى مثل هذه الجرائم أو يرتكبها ويفر من وجه من يقبض عليه. ثم أصدرت الحكومة بلاغًا للناس، نشرته فى كل الصحف المحلية عربية وإفرنكية وعلقته على الجدران فى الشوارع والمنتزهات والميادين، بأنها قد خصصت مبلغ الفَىّ جنيه مصرى مكافأة لأى شخص يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الفاعل فى حادثة قتل البكباشى كيف مع وعدها بحفظ أسم المبلِّغ سرًا لا تذيعه إذا أراد.

ولكن هذا كله لم يُفِدْ ولم يؤدِّ إلى العثور على طرف الخيط الذى يوصل بين تلك الجرائم السياسية أو إلى إدانة واحد من هذه الطغمة الجانية على الناس وعلى البلاد جميعًا.

خطاب اللورد أللنبى للحكومة المصرية:

ولم تقف شرور جماعة الإجرامات السياسية عند حدها ولم يردعهم كتاب احتجاج الجالية الإنكليزية لدى حكومتهم عن المضى فى ارتكاب هذه الجرائم الشنيعة على الرعايا البريطانيين وهم فى مأمنهم. فقد حدث فى صباح يوم ١٥ يولية أن الكولونيل بيجوت، من المصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى، كان خارجًا من منزله بشارع القاضى الفاضل بجوار القنصلية البريطانية إلى محل عمله فأطلقت عليه أربع رصاصات أصابت اثنتان منها رئتيه واثنتان كتفيه وفر الجانى.

واهتمت الحكومة المصرية اهتمامًا عظيمًا لهذه الحادثة. واجتمع مجلس الوزراء ثلاث مرات متتاليات فى ثلاثة أيام متوالية يبحثون فى الطرق الموصلة فى إيقاف هذا التيار الخطر. واكتشاف المجرمين الذين يعرضون بلادهم وأمتهم إلى أخطر النتائج.

وأقام الاتحاد البريطانى بالإسكندرية اجتماعًا وخطب فيه المندوب السامى فقال فى خطابه:

«إن الضرورة القصوى تقضى بالإخلاص فى التعاون وتبادل الاحترام بين مصر وإنكلترا وأنه على مصر أن تفى بما وعدت به إنكلترا والعالم من وجوب الاقتصاص من المجرمين».

وفى يوم ١٩، بعث مُكاتب التيمس من القاهرة ببرقية إلى جريدته عن الحادثة قال فيها:

«إذا قارنًا بين خطة الصحف الوطنية فى الحوادث السابقة وبين خطتها فى هذه الحادثة نقول إن مما يجدر ملاحظته أن الصحف كلها أعربت عن أسف غير لائق؟ لوقوع الاعتداء».

وكانت هذه الحادثة كسابقتها موضع مناقشة حادة فى مجلس العموم الإنكليزى. ففى يوم ٢٠ يولية وجه الكولونيل چيمس سؤالاً إلى الحكومة البريطانية قائلاً:

«هل يستطيع وكيل وزارة الخارجية إعطاء معلومات فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الكولونيل بيجوت؟ وهل قبض على أحد ممن اقترفوا هذه الجريمة؟ وهل لفت نظر الحكومة المصرية إلى الظروف الخاصة لكل حادثة اعتداء وقعت أخيرًا على الرعايا البريطانيين. وهى أن الجانى يفر دائمًا؟ وهل أُبلغت الحكومة المصرية أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تسمح تكرار هذه الاعتداءات إلى أجل مسمى؟».

فأجاب المستر هرمسورث قائلاً:

«أُصيب الكولونيل بيجوت برصاصتين فى الرئتين أطلقهما عليه أحد اثنين من الأفندية كانا يترقبان قدومه، على ما يظهر، على مقربة من القنصلية البريطانية وأقول، بكل أسف، إن كلا الجانبين فرَّا. أما الجواب على الجزء الثانى فبالإيجاب».

«الفيكونت كرزن - أليس من الحقائق الواقعة أنه كان هناك اثنان من رجال البوليس المصرى. واحد على كل من جانبَى المكان الذى أُطلق فيه الرصاص على هذا الضابط وعلى مسافة مائة ياردة منه ومع ذلك فرّ الجانيان؟ فكيف يفسر وكيل وزارة الخارجية ذلك؟».

«المستر هرمسورث - لا أدرى من أين حصل صديقى النبيل على هذه المعلومات فإنها لم تصلنى».

«الفيكونت كرزن - هل لوكيل وزارة الخارجية أن يتحرى عن حقيقة هذه المعلومات؟ وهل له أن يتخذ الوسائل اللازمة إذا كانت صحيحة؟».

«المستر هرمسورث - نعم».

«المستر مورى - هل يجرى التحقيق فى محاولة اغتيال هذا الضابط كما جرى فى القضية السابقة؟ وهل الحكومة البريطانية مرتاحة من شكل التحقيق نظرًا للحقيقة الواقعة وهى أن الأشخاص المسئولين عن ارتكاب هذه الحوادث لم يُعرف عنهم شيء؟».

«المستر هرمسورث - ليس لدىّ شك فى أن الحكومة المصرية تتخذ كل وسيلة ممكنة لاكتشاف الجناة. وقد ألحت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية بشدة لتتخذ كل تدبير ممكن».

«المستر مورى الايتكز وكيل وزارة الخارجية أنه أبلغ المجلس منذ أسبوع أن التحقيق يجرى مع تقديم المساعدة التى قد تكون لازمة من جانب السلطات

العسكرية؟ وهل له أن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز محكمة التحقيق مع أخذ رأى الحكومة المصرية ومعاونتها حتى نستطيع أن نستخلص شيئًا من ذلك؟».

«المستر هرمسورث - فى وسعى أن أؤكد أن اللورد أللنبى يبذل أقصى جهده لتقديم المساعدة اللازمة لتقديم المذنبين إلى العدالة».

وفى الواقع فإن الحكومة الإنكليزية حنقت لوقوع الحادث الجديد؛ فوجهت إلى الحكومة المصرية كتابًا ثانيًا تهددها فيه هذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا وزير الخارجية»

«كلفتنى حكومة صاحب الجلالة أن أخبركم بأنها تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها والتى كان آخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونيل بيجوت».

«وإنه ليخلُق بالحكومة المصرية أن تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم. وأن تضع حدًا قاطعًا لحملة الجرائم السياسية. وقد كُلفت أن أخبركم بأنه إن لم يتم ذلك فإن حكومة جلالته ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى».

«وإنى لدولتكم الخادم المطيع».

(اللنبى) ف. م

المندوب السامى

فكان رد الحكومة المصرية على فخامته بالنص التالى:

«حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة البريطانية»

«أتشرف بإبلاغ فخامتكم بوصول كتابكم المؤرخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٢ الخاص بتكرار الاعتداءات السياسية، وعدم تناول مرتكبها بالعقاب؛ وذلك بمناسبة ما حدث أخيرًا من محاولة اغتيال الكولونيل بيجوت».

«ولا تجهلون فخامتك أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن فى الوقت المناسب. وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته. وإذا كانت هذه التدابير لم تؤدِّ إلى منع وقوع تلك الجرائم وتعرّف مرتكبيها فإن الحكومة المصرية أول من يأسف على ذلك. على أنى أود أن أؤكد لفخامتكم أن الحكومة المصرية ستثابر على الخطة التى أبلغتها لفخامتكم بمذكرتى المؤرخة ٣ مايو الماضى. وأنها، عملاً بهذه الخطة، لم تألُ جهدًا فى أن تزيد، على قدر المستطاع، أثر التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها. وإننى مبلِّغ فخامتكم منذ الآن أن الحكومة تنوى أن تنشئ فى وزارة الداخلية فرعًا خاصًا يحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأشخاص المتعلقة بهم».

«رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية»

بولكلى فى ٢٣ يولية سنة ١٩٢٢ (ثروت)

وفعلاً نفذت الحكومة ما عزمت عليه ووعدت به فخامة اللورد اللنبى؛ فألفت لجنة خاصة بالتحقيقات السياسية باشتراك أنجرام بك حكمدار ثغر الإسكندرية ومحمد بدر الدين بك مدير الأمن العام وأحد رجال القضاء.

ومما هو جدير بالملاحظة أن فخامة المندوب السامى جزم فى مذكرته بأن هذه الجرائم سياسية لا فردية، فكأنه بهذا الجزم قد صبغها بصبغة جعلت لها خطورة خاصة. وهذا يُعد فى عرف السياسيين إنذارًا.

ولكن الحكومة المصرية اتبعت جانب اللين فى ردها وعددت الإجراءات التى اتخذتها والتى ستتخذها لقطع دابر هذه الحركة وللقبض على مرتكبى هذه الجرائم. ولا يخفى أن السلطة التى أعطتها الحكومة لهذا الفرع الذى قالت عنه الحكومة إنها تنوى إنشاءه تكون واسعة بل أوسع ما يتصور. لذلك كان لها الحق

فى القبض على كل من تشتبه فيهم وإيداعهم السجون كل الزمن الذى تراه لازمًا بدون حاجة إلى أى إجراء قانونى. وفى ذلك من الخطر على الحرية الشخصية ما فيه.

وإن اضطرار الحكومة إلى الالتجاء إلى هذه التدابيز الاستثنائية، والبلاد فى أول عهد حريتها التى تؤكدها هذه الحكومة بذاتها، لما يؤسف له. بل لما كانت فى غنى عنه لولا إقدام هذه الفئة الضالة على ارتكاب هذه الجرائم.

ولقد كان لهذا الحادث صدى غير محمود فى صحف لندره. فقد أرسل مُكاتب «الديلى تلغراف» فى ٢٥ يولية من القاهرة برقية لجريدته عن رد ثروت باشا على مذكرة المارشال اللنبى قال فيها:

«وجهت الدوائر الأوروبية شيئًا من الانتقاد إلى جواب ثروت باشا لأنه أغفل بالمرة ذاك العامل الأكبر الذى فى فائدة المجرمين. أعنى به فتور الجمهور المصرى الذى يجد رجال البوليس عراقيل خطيرة من جراء عدم معاونته».

«ولكن الصحف المصرية قد أذاعت فى أنحاء البلاد المسائل الخاصة بتنظيم البوليس والأمن العام. والمأمول أن تكون الإدارة الجديدة أعظم تأثيرًا من النظام الحالى. أما فيما يتعلق بالإدارة الجديدة فإن المشروع لم يتم تسويته تسوية كافية بحيث يمكن نشر تفاصيله. ولكن جريدة الأهرام قد أصابت تمامًا فى قولها إنه ستؤلف قريبًا لجنة تحقيق ومراقبة مركزية للبحث عن المجرمين بإرشاد أنجرام بك حكمدار الإسكندرية وبدر الدين بك مدير الأمن المصرى - وقد اعتدى عليه أخيرًا - ورجل آخر من رجال القضاء. وستخول اللجنة سلطات واسعة جدًا تؤيدها سلطة الأحكام العرفية وقائد القوات البريطانية. وهكذا ينشئون سدًا قويًا فى وجه الجرائم السياسية. وتقوم السلطات العسكرية أيضًا بمساعدة كبيرة فى اقتفاء أثر الجناة. وقد عُقد مؤتمر طويل - بصرف النظر عن هذا المشروع - من كبار رجال البوليس وموظفى الأمن العام لتقوية البوليس السرى وإصلاحه».

وبعث مُكاتب «المورنن بوست» من القاهرة برقية إلى جريدته ضمَّنها مذكرة اللورد أللنبى ثم علق عليها بقوله:

«لا يزال الفريق المسئول من الصحف المصرية، منذ الاعتداء على الكولونيل بيجوت، يندد بحوادث الاعتداء ويستنكرها. ولكن الحقيقة الواقعة لا تزال باقية. وهى أن الجناة يستطيعون الفرار من شوارع يجتازها مصريون».

«ويجد رجال البوليس الآن مشقة يوميًا من جانب المصريين الذين يذهبون إلى مراكز البوليس ويدعون بأن لديهم دلائل لمعرفة الذين ارتكبوا حوادث الاعتداء. فيضطر البوليس إلى إضاعة الوقت فى تحقيق الروايات التى يخترعها المبلغون للحصول على المال. ويتوخى المبلغون الحذر. فلا يعطون رجال البوليس عناوينهم الحقيقية ولا يظهرون بعد ما يتبين كذبهم».

«وقد ظهر اقتراح وضع فى جريدتين وطنيتين فى اليومين الماضيين يتضمن إحداث تغيير بين رؤساء البوليس. فذكرتا بدهاء أنه ظهر عدم كفاءة ضباط البوليس البريطانيين الذين يقودون البوليس المصرى. وعلى ذلك سيُقالون من الخدمة. على أننى علمت من مصدر ثقة أن لا أساس لهذا الاقتراح مطلقًا. وكان هناك، فى المدة الأخيرة، ميل متزايد بين المصريين إلى إلقاء تبعة فرار مرتكبى حوادث الاعتداء على ضباط البوليس البريطانيين. وقد أثار هذا القول أشد السخط بين الجاليات الأجنبية بوجه عام وسخط الجالية البريطانية بصفة خاصة، وعلى ذلك قابل جميع الأوروبيين مذكرة اللورد أللنبى بالارتياح. لأنها ألقت التبعة بصراحة على كواهل الذين يتحملونها حقًا».

مشكلة جديدة للحكومة المصرية:

ولم تكن هذه الحوادث هى أخريات المشكلات التى عرضت فى طريق هذه الوزارة بل قامت أمامها مشكلة دولية جديدة، ذلك أن تقاليد قصر عابدين وأنظمة الاستقبال فيه سارت منذ القِدم على اعتبار قناصل الدول الأجنبية فى

مصر ملحقين بالوكالات السياسية لتلك الدول. فكانت دعوات المقابلات والتشريفات ترسل إليهم من القصر عن طريق الوكالات السياسية وكانت صِيَغ الدعوات تتمشى ما كان يعتبر لهم من صفة ملحقة بالسياسة.

ولمناسبة التشريفات الأخيرة فى عيد الفطر أراد القصر أن ينزل عن تلك التقاليد وأن يعتبر القناصل أعيانًا تميزهم الصفة التجارية على وجه الخصوص. فلا يدعوهم إلى التشريفات بالطريقة التى كانت متبعة بل يَدَع لمحافظة القاهرة مهمة دعوتهم لها أسوة بالتجار والأعيان. وكان بعض قناصل الدول الصغرى بمصر فى الواقع ممن يحترفون التجارة فعلاً. والمعروف أن مهمة القناصل لدى الدول الأخرى إنما هى مهمة اقتصادية على الخصوص؛ ولكن من الواضح كذلك أن لقناصل الأربع عشرة دولة المتمتعة بنظام الامتيازات الأجنبية فى مصر ميزة خاصة على زملائهم فى الدول الأخرى. فإن نظام الامتيازات يجعلهم، بحكم وظيفتهم، قضاة أو رؤساء لمحاكم تقضى بين رعاياهم.

ومن أجل هذا احتج هؤلاء القناصل لدى المختصين على إرسال الدعوة إليهم عن طريق محافظة القاهرة إنزالاً لهم منزلة التجار والأعيان العاديين. قائلين إن معاملتهم بهذه المعاملة الجديدة ليست منافية للعادات والتقاليد المتبعة، منذ زمن بعيد وحسب بل هى ماسة كذلك بالحقوق التى تتمتع بها الدول بموجب الامتيازات الأجنبية. لأن الوكلاء السياسيين كانوا يعدّون ممثلين لسيادة الدول الأجنبية. ولأن القناصل يعدّون مشخصين لكرامة الامتيازات.

ويظهر أن القصر انتبه فى اللحظة الأخيرة إلى حرج الحالة التى نشأت عن تغيير هذه التقاليد. فبادر بإقرار الرجوع إلى التقاليد السابقة. على أن لا يعتبر هذا الرجوع عادة يطالب بمراعاتها فيما يجىء فى مستقبل الأحوال.

ولقد تناولت الصحف فى مصر هذه المشكلة ومحصتها وكتبت عنها المقالات الطوال. وكذلك فعلت الصحف الإنكليزية منتقدة خطة وزارة الخارجية المصرية فى هذا المُشْكل.

ولكن الوزارة المصرية أصدرت فى ٣ يونية بلاغًا رسميًا نشرت فيه منشأ هذه المشكلة وما تم فى أمر تسويتها بما لا يخرج عما قلناه هنا.

قانون بوضع نظام الأسرة المالكة:

وفى يوم ١٢ يونية، نُشر قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة نثبته هنا بنصه لأهميته التاريخية:

«نحن ملك مصر»

«بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية».

«وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين فى ٢٧ محرم سنة ١٣١٩ (١٦ مايو سنة ١٩٠١) و٢١ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠) الخاصين بحصر نوع أعضاء الأسرة المالكة الذين يُطلق عليهم لقب أمير أو أميرة».

«وبعد الاطلاع على الأمرين الكريمين الصادرين فى ٥ شوال سنة ١٣١١ (١٦ أبريل سنة ١٨٩٤)، و١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨ (٢٩ فبراير سنة ١٩٢٠) الخاصين بالجزء الجائز الحجز عليه قانونًا من مرتبات أعضاء البيت الملكى».

«وبما أنه رُئى من الملائم وضع لائحة بنظام الأسرة المالكة أساسها ما للملك من حق الولاية على أسرته. على أن لا يخلّ ذلك بحقوق الملك وسلطته التى جرى بها العرف ومضى عليها العمل إلى الآن».

«وبما إنه رُئى من الملائم كذلك إنشاء مجلس لمعاونة الملك فى تولّى تلك السلطة».

«وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:».

«مادة ١ - صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله، بهذه المناسبة، حق الولاية على أعضائها».

«مادة ٢ ـ يطلق لقب الأمير أو الأميرة على الآتى بيانهم:»

«(أولاً) أولاد الملك وأولادهم فقط من الظهور وكل من له ولاية العهد».

«(ثانيًا) إخوة الملك وأخواته، الأشقاء أو لأب».

«(ثالثًا) أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم فقط من الظهور».

«(رابعًا) من ذُكر اسمه فى الكشف المرفق بهذا من غيرهم من ذرية محمد على من الظهور».

«(خامسًا) من عدا من هؤلاء من ذرية محمد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير أو الأميرة».

«(سادسًا) زوجات الأمراء المتقدّم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن».

«ويُلقب أولاد الملك وكل ولىّ عهد بصاحب أو بصاحبة السمو الملكى».

«ويلقب أولاد المرحوم السلطان حسين بصاحب أو بصاحبة السمو السلطانى. أما غيرهم من الأمراء والأميرات فيلقبون بصاحب أو صاحبة السمو».

«مادة ٣ ـ ينتقل لقب الأمير بالوراثة من صاحبه إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة».

«وإذا تُوفّى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه اللقب كان انتقاله إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفّى إخوة. فإذا لم يكن للأمير ذرية انتقل اللقب إلى أكبر إخوته ثم إلى أكبر أبنائه وهكذا على الترتيب السابق».

«ولا يمنع حرمان أمير من لقبه من انتقال ذلك اللقب بطريق الإرث وفق القاعدة المتقدمة، وذلك ما لم ينص فى قرار الحرمان على خلاف ذلك».

«مادة ٤ ـ يشترط فى الأمراء والأميرات أن يولدوا من زوجة شرعية وأن يكونوا مسلمين. كما يشترط أيضًا فى الأمراء أن يكونوا مصريين».

«مادة ٥ ـ تجرى على أمراء الأسرة المالكة العلوية وأميراتها أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة المصرية إلا ما استثنى فى هذا القانون».

«مادة ٦ ـ إذا أراد أمير أو أميرة أن يعقد عقد زواجه أو أراد من له الولاية على أمير أو أميرة أن يزوّج موليه وجب عليه أن يحصل على إذن الملك بذلك. فإذا صدر له الإذن أثبته رئيس ديوان الملك فى سجل خاص وأبلغه إياه كتابة».

«ويجوز أن يشترط فى إذن الزواج، الصادر للأميرة أو لوليها، أن ينص فى عقد زواجها بمصادقة زوجها على أن عصمتها بيدها أو بيد من يعين فى الإذن».

«فإذا تزوّج الأمير أو الأميرة أو زوّج بغير إذن أو وقع الزواج على خلاف الإذن وكانت الزوجة أو الزوج غير حائز للقب الإمارة فللملك أن يقرر بأمر ملكى حرمانه من لقب الإمارة. وللملك أن يقرر حرمان ذرية الأمير من تلك الزوجة من ذلك اللقب أو أن يقصر الحرمان على تلك الذرية».

«كما أن له أن يقصر الأمر على حرمان الزوجة من أن تستمد لقب الإمارة من زوجها».

«وله فوق ذلك أن يحرم من اللقب الأمير الذى عقد الزواج لمولّيه القاصر».

«مادة ٧ ـ يستمر للملك حقه المطلق فى توزيع المبلغ المعين فى ميزانية الحكومة لأعضاء الأسرة المالكة. وله تعديل المخصصات أو قطعها بصفة نهائية أو إلى أجل».

«وهذه المخصصات لا يجرى فيها التوارث ولا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها لغير نفقة. ولا يجوز أن ينفذ الحجز أو التنازل أو كلاهما معًا فى أكثر من ثلث المخصص».

«مادة ٨ ـ يكون ببلاط الملك مجلس يؤلف على الوجه الآتى:»

«١ ـ أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك يعين بأمر ملكى».

«٢ ـ رئيس مجلس الأعيان فإن لم يوجد، وحتى يوجد، فأحد كبراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز، يعين بأمر ملكى كذلك».

«٣ ـ وزير الحقانية».

«٤ ـ رئيس ديوان الملك».

«٥ ـ شيخ الجامع الأزهر».

«٦ ـ رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة».

«٧ ـ رئيس المحكمة الشرعية العليا».

«٨ ـ مفتى الديار المصرية».

«ويشترط فى أعضاء المجلس أن يكونوا مسلمين. فإن لم يتوافر هذا الشرط فى أحدهم عين بدله بأمر ملكى».

«مادة ٩ ـ يرأس الأمير المجلس. فإن منعه مانع فرئيس مجلس الأعيان، فإن لم يوجد أو منعه مانع فيرأسه صاحب رتبة الرئاسة أو وزير الحقانية أو رئيس ديوان الملك بحسب ترتيب أسبقية الدرجات».

«ولا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا إذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل».

«وإذا كان المجلس منعقدًا للنظر فى أمر من أمور الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون جميعهم».

«وتصدر قراراته بأغلبية الآراء. وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس».

«وإذا عرض على المجلس أن يصدر قرارًا بالحجر أو برفعه فيضم المجلس إليه أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين ويكون رأيه استشاريًا. وفضلاً عن ذلك يحضر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ليبدى أقواله فى هذا الشأن. فإذا منعه مانع ناب عنه رئيس نيابة الاستئناف».

«ويصدر أمر ملكى بتعيين كاتم سر المجلس وتحفظ سجلات المجلس وأوراقه بديوان الملك».

«مادة ١٠ - إذا أراد أمير أو أميرة أو زوج أميرة أن يفارق زوجه وجب عليه قبل ذلك أن يقدم طلبًا إلى الملك يعرض فيه رغبته. فإذا رأى الملك محلاً للتوفيق بين الزوجين ولم يَرَ أن يتولى ذلك بنفسه أحال الأمر على المجلس».

«ويجوز للمجلس، بعد سماع أقوال الطالب، أن يأمر بحضور الزوجين شخصيًا أمامه ليسمع أقوالهما كما يجوز له، إذا اقتضى الحال، أن يسمع شهادة الشهود. فإذا تعذر على المجلس الإصلاح بين الزوجين وصدر الطلاق بعد ذلك من صاحب الحق فيه أثبته المجلس وسلم به وثيقة».

«مادة ١١ - يقضى المجلس ابتدائيًا وانتهائيًا فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة».

«ويكون للمجلس كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة».

«ويخرج من اختصاص المجلس المسائل المتعلقة بالوقف».

«على أنه إذا رُفعت إلى المجلس دعوى مما تختص به المحاكم الشرعية، فالقاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغلبيتهم».

«أما قرارات المجلس الصادرة بتعيين الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو استبدال غيرهم بهم فيجب عرضها، فيما يتعلق بالشخص المعين، على الملك للتصديق عليها».

«ولا يجوز للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية أن تنظر قضية تدخل فى اختصاص المجلس إلا إذا صدر أمر ملكى برفعها إليه».

«مادة ١٢ - للملك، بعد أخذ رأى المجلس، أن يعين وجهة تعليم الأمراء القاصرين القريبين من وراثة العرش بمقتضى أحكام الأمر الخاص بنظام التوارث وأن يقرر شروط ذلك التعليم ولو كانت الولاية على الأمير القاصر لغيره».

«ويسمع المجلس، قبل إبداء رأيه فى ذلك، أقوال ولىّ الأمير القاصر متى تيسر ذلك».

«مادة ١٣ ـ إذا ارتكب أمير أو أميرة أمورًا تخلّ بكرامة الإمارة فللملك أن يصدر، بعد أخذ رأى المجلس، أمرًا بإخراجه من الأسرة المالكة لعدم جدارته بالانتساب إليها وبحرمانه من لقبه. ويكون رأى المجلس فى ذلك استشاريًا».

«ويترتب على حرمان الأمير من لقب الإمارة حرمان زوجته التى استمدت منه ذلك اللقب».

«مادة ١٤ ـ يجوز للملك فى جميع الأحوال إقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب أمير أو أميرة وردّ لقبه إليه».

«مادة ١٥ ـ يبدى المجلس للملك رأيه فى غير ما تقدم من المسائل التى تهم الأسرة المالكة إذا طلب منه ذلك».

«مادة ١٦ ـ قواعد الإجراءات والمرافعات فى المسائل التى يختص بها المجلس تقرر بلائحة يضعها المجلس ويصدر بها أمر ملكى».

«مادة ١٧ ـ ترفع الأحكام والقرارات التى يصدرها المجلس إلى الملك ليصدر أمره إلى وزير الحقانية بتنفيذها».

«مادة ١٨ ـ يكون تبليغ مواليد ووفيات أعضاء الأسرة المالكة لرئيس ديوان الملك ومعه كاتم سر المجلس. ويتولى كاتم السر إثباته فى سجل خاص يعد لذلك فى ديوان الملك. ويبلغ ديوان الملك هذه المواليد والوفيات إلى مصلحة الصحة العمومية. أما أولاد الملك فتبلغ مواليدهم ووفياتهم إلى رئاسة مجلس الوزراء وتقيد بسجل خاص يحفظ بها».

«ويُناط التبليغ عن الولادة بأبى المولود. فإن كان غائبًا فبكل قريب قاطن بالمنزل الذى حدثت فيه الولادة».

«أما التبليغ عن الوفاة فيناط بالأقارب القاطنين مع المُتوفَّى».

«ويقرر المجلس الطريقة الواجب اتباعها فى هذه التبليغات وفى تصحيحها».

«مادة ١٩ - يخرج من أحكام هذا القانون أعضاء الأسرة المالكة الذين صدرت أوامر خديوية أو سلطانية أو تصدر أوامر ملكية بحرمانهم من لقب أمير أو أميرة».

(أحكام عامة وأخرى وقتية)

«مادة ٢٠ - لا تسرى أحكام المادة الحادية عشرة على القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية فى الوقت الذى يبتدئ فيه العمل بهذا القانون إلا إذا صدر أمر ملكى بإحالة النظر فيها على المجلس. وذلك قبل أن يصدر فيها حكم تمهيدى أو نهائى».

«جميع القضايا التى من اختصاص المجالس الحسبية والمنظورة لديها وقت ابتداء العمل بهذا القانون، ينتقل النظر فيها بالحالة التى هى عليها إلى المجلس».

«مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة لا يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على التنازل أو الحجز المعلن قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون. على أنه لا يجوز أن يكون لهذا التنازل أو الحجز أى أثر على المخصصات، أو علاواتها التى تُمنح بعد التاريخ المذكور».

«مادة ٢٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والحقانية، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ويجرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية».

«صدر بسراى عابدين فى ١٤ شوال سنة ١٣٤٠ (١٠ يونية سنة ١٩٢٢).

«فؤاد»

بأمر حضرة صاحب الجلالة

«وزير الحقانية»	«وزير المالية»	«رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية»
«مصطفى فتحى»	«إسماعيل صدقى»	«ثروت»

(كشف)

بأسماء من يُطلق عليهم لقب أمير أو أميرة من ذرية محمد على المشار إليهم فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢.

(١ـ الأمراء)

«الأمير على حيدر شناسى: ابن المرحوم الأمير رشدى بك ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير أحمد سيف الدين: ابن المرحوم إبراهيم أحمد باشا ابن المرحوم أحمد رفعت باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير يوسف كمال: ابن المرحوم الأمير أحمد كمال باشا ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير أحمد فاضل عثمان: ابن المرحوم الأمير عثمان فؤاد باشا ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير مصطفى كامل فاضل: ابن الأمير كامل فاضل ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير محمد على إبراهيم: ابن المرحوم الأمير محمد وحيد الدين ابن المرحوم الأمير إبراهيم أحمد باشا ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأمير محمد عبد الحليم حليم: ابن المرحوم الأمير محمد سعيد حليم ابن المرحوم الأمير محمد عبد الحليم باشا ابن ساكن الجنان محمد على باشا والى مصر».

(٢ـ الأميرات)

«الأميرة شيوه كار: ابنة المرحوم الأمير إبراهيم أحمد ابن المرحوم الأمير أحمد رفعت باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأميرة ألفت خديجة فاضل والأميرة بديعة زينب فاضل: ابنتا المرحوم الأمير عثمان فؤاد باشا ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأميرة أنجو كامل فاضل: ابنة الأمير كامل فاضل ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

«الأميرة مهوش عزيزة والأميرة أمينة بهروز: ابنتا المرحوم الأمير إبراهيم راشد باشا ابن المرحوم الأمير مصطفى فاضل باشا ابن المرحوم إبراهيم باشا والى مصر».

مذكرة تفسيرية

«الأسرة المالكة ركن من أركان الدولة بما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة وبما قد يؤول إليها من حقوق العرش. وهى، من جهة أخرى، من أكبر الأسر وأكرمها والمثال الذى يُحتذى فى ضبط النفس وكمال السلوك. لذلك وجب أن تكون شئون هذه الأسرة من ألقاب أو غير ذلك من الأمور محل تنظيم خاص».

«وقد كان المرجع فى هذا التنظيم ما للجالس على العرش من حق الولاية على عموم أفراد الأسرة باعتباره رئيسها. وهذا الحق مستمد من طبيعة مركزه وله فوق ذلك سند من قواعد الشريعة الإسلامية فى ولاية النقابة. لبثت العلاقة بين ولىّ الأمر وأعضاء أسرته زمنًا طويلاً مناطها العرف وحده. حتى دعت الدواعى لتنظيمها بالأحكام الثابتة المحدّدة. فصدرت الأوامر الكريمة المشار إليها فى ديباجة القانون المرفق بهذا بتحديد طبقات الأسرة التى ينحصر فيها لقب الإمارة، وببيان القاعدة فيما يتعلق بجزء المخصصات الذى يجوز الحجز عليه قانونًا. وظلّ ماعدا ذلك مراجعة أحكام العرف عن تلك الولاية».

«على أن إعلان استقلال البلاد كان من شأنه وجوب ضبط الأحكام المتعلقة بالأسرة وتحديدها من جديد. فصدر الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش.

وقامت الحاجة بعد ذلك لإكماله بقانون خاص بنظام الأسرة المالكة فيما خرج عن حق وراثة العرش».

«والغرض من القانون المرفق بهذا سدّ تلك الحاجة. والمسائل التى تعرض لها القانون نوعان: نوع يرتبط بنظام القضاء واختصاص المحاكم ويرجع الحق فيه إلى السلطة التشريعية فى البلاد، كإنشاء مجلس للفصل فى مسائل الأحوال الشخصية للأمراء والأميرات. ونوع يرجع الأمر فيه إلى مطلق إرادة الملك، كما هو الحال فى منح لقب الإمارة والحرمان منه وفى ترتيب مخصصات لأفراد الأسرة المالكة. وقد جُمع النوعان فى لائحة واحدة لارتباط أحدهما بالآخر من حيث الغرض.. على أنه لم يقصد بذلك أن تَحُول اللائحة دون احتفاظ الملك بما له من الحق فى المسائل التى كان الأمر فيها راجعًا إلى إرادته. ولذلك أُشير فى ديباجة القانون إلى أن هذه اللائحة (لا تخل بحقوق الملك وسلطته التى جرى بها العرف ومضى عليها العمل إلى الآن).

«وقد خصصت المواد السبع الأولى من القانون بأحكام هذه الحقوق. فإن المادة الأولى تقرر القاعدة العامة التى لا نزاع فيها! قاعدة ولاية الملك على أسرته. أما المادة الثانية والثالثة فتتضمنان أحكام الأمرين الكريمين الصادرين فى ١٦ مايو سنة ١٩٠١ و٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٠، بشأن الطبقات التى ينحصر فيها لقب الأمير ونظام توارث ذلك اللقب. وليس فيهما من جديد إلا أن الصيغة نُسقت على وجه يتفق مع تحرير الأمر الكريم الخاص بنظام توارث العرش. أما المادة الرابعة عن شروط الإسلام والمصرية والولادة من زوجة شرعية فهى تقرير للواقع ونتيجة لازمة لمركز الأسرة فى البلاد. وتتضمن المادة السادسة تنظيم قواعد الإذن فى الزواج وآثار مخالفة تلك القواعد أخذًا بالعرف الجارى فى البلاد الملكية وصيانة للأسرة من أن يختلط بها، بطريق الزواج، من ليس أهلاً لحمل لقب الإمارة. ولا تخرج المادة السابعة عن أن تكون ضابطة للعرف الجارى مما أُثبت بعضه فى الأمرين الكريمين الصادرين فى ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ و٩ فبراير سنة ١٩٢٠».

«وليس فى نظام المراتب والألقاب الخاصة بالأسرة المالكة شىء من الإخلال بالمساواة بين أفراد الرعية المصرية. فلا يزال الأمراء والأميرات خاضعين للقوانين العامة. سواء كان ذلك فى أحكام القوانين المدنية والجنائية أو فى قواعد النظام القضائى الذى يرتب أنواع المحاكم التى تقضى فى المسائل المختلفة (المادة الخامسة) غير أنه لوحظ أن مسائل الأحوال الشخصية مسائل عائلية محضة. وأن كرامة الأسرة المالكة ومركزها فى البلاد يقضيان بألا تبذل أمثال هذه الخلافات الداخلية المحضة إلى أحاديث الناس واستطلاعهم. كما لوحظ أن تعدد جهات الاختصاص فى الأحوال الشخصية فى مصر يجعل من المرغوب فيه جدًا توحيدها بالنسبة للأمراء فى مجلس واحد. ثم إن التقاليد المتبعة، فى كثير من البلاد الملكية الدستورية، تجعل لأعضاء الأسرة المالكة مجلسًا عائليًا يختص بكثير من شئونها. لذلك رُئى إنشاء مجلس ببلاط الملك يختص بهذه المسائل. وروعى فى تشكيله أن يضم أعاظم رجال الدولة ورؤساء جهات القضاء الأهلى والشرعى وكبار رجال الشرع. كما روعى فيه تمثيل المعنى العائلى مما يتناسب مع الأغراض الداعية لإنشاء ذلك المجلس. وقد خُص دون غيره بالقضاء فى مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأمراء والأميرات عدا الوقف. فلم يبق للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية اختصاص بها إلا إذا صدر أمر ملكى بإحالة شىء من ذلك إليها (المادتان الثامنة والحادية عشرة)».

«وقد قضى التزام الأصول المرعية فى المسائل التى تدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية أن ينص فى المادة الحادية عشرة على أن القاعدة الشرعية التى يبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى غالبيتهم. بعد أن نص فى المادة التاسعة على أن المجلس لا ينعقد صحيحًا فى هذه المسائل إلا بحضورهم».

«وقد جعلت أحكام المجلس واجبة التنفيذ ونيط أمر ذلك التنفيذ بوزير الحقانية (المادة السابعة عشرة)».

«إنما روعى أنه يجب أن يكون للملك رأى فى أشخاص الأوصياء أو القامة أو الوكلاء الذين يعينهم المجلس. لذلك اشترط أن تعرض القرارات المتعلقة بتعيينهم أو باستبدالهم على الملك للتصديق عليها».

«بذلك أصبح هذا المجلس جهة من جهات القضاء فيه ما فى غيره من الضمانات وفيه فوق ذلك حفظ أسرار الأسرة وتحقيق وحدة وجهة النظر واتصال الرأى فى شئونها. وقد ضمنت المادة التاسعة أحكام انعقاده والرئاسة فيه وشيئًا من الإجراءات وترك باقى الإجراءات يضعها المجلس ويصدر بها أمر ملكى (المادتان التاسعة والسادسة عشرة)».

«ويكاد لا يكون للأمراء والأميرات، عدا تشكيل هذا المجلس، استثناء آخر من قاعدة المساواة. فإن القوانين التى يطبقها ذلك المجلس هى الشريعة الإسلامية وقوانين المملكة. أما ما ورد فى القانون من الأحكام الخاصة بالأمراء والأميرات فليس المقصود به التضييق أو النقص من حقوقهم العامة. وإنما جاء هذا التخصيص نتيجة لمقتضيات ارتباط الأسرة بملك البلاد. فإن اشتراط الإذن فى المادة السادسة لا يترتب عليه تعطيل حق شرعى أو حرمان الزوجين من إجراء عقد الزواج بحسب ما تقتضيه قوانين البلاد. أما المادة العاشرة فإنها لا تمس حق الطلاق لأى الزوجين. ولم تراعِ فى إيجاب إجراءات الصلح إلا تحقيق أوامر الشرع وإزالة أسباب الشقاق فى أسَر الأمراء والأميرات. أما المادة الثانية عشرة فيوجبها الحرص على مصالح المملكة وسلامتها. فإن من يجوز أن يؤول إليه المُلْك ليست تربيته أمرًا خاصًا يعنى وليّه وحده. وإذا لم يكن بد من القيام على تربيته بوجه خاص فليس أحق بذلك من ولىّ الأمر وملك البلاد مستعينًا بمجلس البلاط. والمادة الثالثة عشرة مطابقة لما جرى به العرف. بل اشترط مع ذلك أخذ رأى المجلس على أن يكون رأيه فى ذلك استشاريًا. ثم إن إخراج أمير أو أميرة من الأسرة المالكة لعدم جدارته بالانتساب إليها لا يُقصد به الإخلال بالأحكام المتعلقة بالنسب وما يترتب عليه من الحقوق الشرعية. أما العفو فقد جعله المادة الرابعة عشرة كما كان من حقوق الملك وحده».

«وفضلاً عن أن المجلس هيئة من هيئات القضاء فقد أصبح هيئة استشارية فى الأمور المهمة التى تمس الأسرة (المادة الخامسة عشرة)».

«وقد رُئى أخيرًا أن يُجعل لتبليغ مواليد أعضاء الأسرة المالكة ووفياتهم نظام قانونى ثابت يحل بالنسبة لهم محل النظام المقرر فى قانون نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٢، فجعل التبليغ إلى رئيس ديوان الملك وحفظ السجلات بذلك الديوان. وخص أولاد الملك بقيد خاص فى رئاسة مجلس الوزراء لزيادة العناية ولارتباط الأمر بولاية العهد. وترك للمجلس وضع نظام لإجراء التبليغات وتصحيحها (المادة الثامنة عشرة؟)».

«ولا تخرج الأحكام الوقتية عن أن تكون تطبيقًا للقواعد العامة فى حالة إنشاء هيئة قضائية جديدة أو فيما يتعلق باحترام الحقوق المكتسبة. لذلك اشترط فى نقل القضايا من المحاكم الشرعية إلى المجلس ألا يكون قد صدر فى القضية حكم تمهيدى أو نهائى. ثم اشترط أن يصدر أمر ملكى خاص بإحالة النظر فيها على المجلس. أما قضايا المجلس الحسبى فليست قضايا بالمعنى الصحيح بدليل أن مبدأ قوة الشىء المحكوم فيه ليس مرعيًا فى قراراته، كما أن لقراراته طبيعة خاصة لا تتطبق معها القواعد والتقسيمات المتعلقة بالأحكام القضائية. لذلك لم يكن محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة العشرين على هذه القضايا ووجب نقلها بالحالة التى هى عليها إلى المجلس (المادة العشرون)».

«أما الحجز والتنازل الذى تم قبل بدء العمل بالقانون فيستمر الأمر فيه على ما كان جاريًا من قبل أى أنه يقع صحيحًا بالنسبة للثلث. على أنه لا يجوز أن يتعدّى إلى ما يقرر بعد صدوره من تخصيص جديد أو من زيادة على تخصيص قديم، فإن منحهما روعيت فيه أحكام القانون الجديد وحده (المادة الحادية والعشرون)».

وفى ٢٦ يونية، نشر الأمر الملكى رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢ بحصر أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب النبيل أو النبيلة ويتلخص فيما يلى:

«يُطلق لقب نبيل أو نبيلة على من عدا الأمراء والأميرات من ذرية محمد على من الظهور ذكورًا كانوا أو إناثًا. وعلى زوجات النبلاء وأراملهم حتى يتزوجن».

«ويلقب كل نبيل أو نبيلة بصاحب أو صاحبة المجد».

«ويشترط فى النبلاء والنبيلات أن يولدوا من زوجة شرعية وأن يكونوا مسلمين. كما يشترط أيضًا فى النبلاء أن يكونوا مصريين».

«وإذا ارتكب النبيل أو النبيلة أمورًا تخل بكرامة مركزه جاز حرمانه من لقبه بأمر يصدر من جلالة الملك. ويترتب على حرمان النبيل من لقبه حرمان زوجته التى استمدت منه هذا اللقب. ويجوز إقالة من صدر أمر بحرمانه من لقب نبيل أو نبيلة ورد لقبه إليه بأمر كذلك».

ولا تسرى أحكام هذا الأمر على من حُرم من لقب الإمارة طبقًا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بنظام الأسرة المالكة.

قانون تصفية أملاك الخديو:

وفى النصف الأول من شهر يوليو لغطت الجرائد الإنكليزية فى أن الخديو السابق قد فرّ من الآستانة إلى سويسرا وأنه يدس هناك الدسائس ضد مصر. فعمد أولو الشأن فى مصر إلى وضع قانون لتصفية أملاك سموه فى القطر معتمدين على أحكام السلطة العسكرية. فصدر بتاريخ ٢٧ يوليو القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وهذا نصه:

نحن ملك مصر

«بعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) بوضع نظام توارث عرش المملكة المصرية»

وبما أن الأحوال تقضى بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية فى ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك عباس حلمى باشا المخلوع من الخديوية المصرية، وبما أنه يحسن من جانب آخر أن يضيق من الحقوق التى يجوز لعباس حلمى باشا أن يباشرها فى هذه البلاد فى المستقبل، محافظة على النظام الموضوع لتوارث العرش.

وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء:

رسمنا بما هو آت:

«مادة ١ ـ جميع التصرفات الخاصة بالأملاك التى صُفيت باعتبارها مملوكة للخديو السابق عباس حلمى باشا فى الديار المصرية ويدخل فيها البيع والتحويل والنقل وغير ذلك من إجراءات تصفية الأملاك المذكورة يقرها هذا القانون ويعتبرها صحيحة نافذة لازمة نهائية تلقاء عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر».

«وعلى ذلك فلا تقبل ولن تقبل أمام أية هيئة قضائية فى الديار المصرية أية دعوى رفعت ولم يحكم فيها، أو ترفع فيما بعد، من عباس حلمى باشا أو من أى شخص آخر ويكون الغرض منها بالذات أو بالواسطة إبطال أى تصرف أو إجراء من التصرفات أو الإجراءات المذكورة أو الرجوع فيه أو تعديله ويجب على المحكمة حتمًا وبحكم القانون رفض مثل هذه الدعوى أيًا كانت الحالة التى هى عليها».

«مادة ٢ ـ يحرم على الخديو السابق عباس حلمى باشا أن يهبط الأراضى المصرية فإذا فعل أعادته السلطة التنفيذية فورًا إلى الحدود».

«ولا يجوز له أن يباشر فيها بنفسه أو بواسطة غيره أى حق من الحقوق السياسية أو أن تكون له يد على مال ثابت أو منقول أو أن يتملك مثل ذلك المال بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع إلا أن يكون ذلك بطريق الإرث الشرعى أو بحكم حق مكتسب من قبل كما لا يجوز أن يكون له استحقاق فى أى وقف أو ينشأ فيها منذ الآن أو أن يقبض منها أى مبلغ أو أن يتولى فيها نظارة وقف أو وصاية أو قيامة أو وكالة أو أى عمل آخر من هذا القبيل أو أن يتقاضى فيها أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة».

«مادة ٣ ـ يُصادر لجانب الحكومة كل مال منقول أو ثابت وكل مبلغ أو اعتماد اكتُسب خلافًا لحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة».

«أما ما عدا ذلك من الأموال المنقولة والثابتة والمبالغ والاعتمادات التى تؤول إلى عباس حلمى باشا فتضبطها بالطرق الإدارية الجهة المنصوص عليها فى المادة الآتية وتباع الأموال المنقولة أو الثابتة بالمزاد. ويضاف صافى المتحصل من إدارة وتصفية الأموال المذكورة والمبالغ والاعتمادات سنويًا إلى حساب عباس حلمى باشا أو أى شخص آخر تؤول إليه حقوقه ويعلن عن قيمة هذا الصافى فى الجريدة الرسمية».

«وكل مبلغ لا يطالب به المذكورون فى بحر سنة من تاريخ الإعلان المشار إليه يسقط الحق فيه ويؤول إلى خزانة الحكومة».

«مادة ٤ - يعين مجلس الوزراء الجهة الحكومية التى يعهد إليها بالقيام بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة ويناط بها بوجه عام أن تتولى وتدير جميع ما لعباس حلمى باشا وما عليه من الحقوق والمصالح وأن تنوب عنه فيها نيابة صحيحة وذلك فى حدود هذا القانون ووفق أحكامه».

«مادة ٥ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويكون وزيرا الداخلية والمالية على الأخص مأذونين بأن يصدرا من القرارات ما يقتضيه ذلك التنفيذ من التدابير».

ويجرى العمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بسراى رأس التين فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ (١٧ يولية سنة ١٩٢٢).

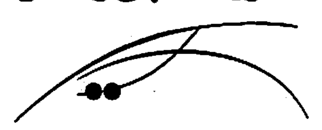
وبهذه المناسبة بعث مُكاتب «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية يقول فيها:

«جعل الأمر الجديد الخاص بالخديو السابق الحالة الموجودة شرعية. ومع ذلك أثار هذا الأمر اهتمامًا خاصًا فى الدوائر المصرية لأنه يعدّ من العوامل التى تسهل كثيرًا إلغاء الأحكام العرفية. حيث كانت تصفية أملاك الخديو السابق العقبة الكبرى فى سبيل إلغاء تلك الأحكام».

■■■

الفصل الثانى

اللورد أللنبى والسودان



مشكلة تعويض الموظفين الأجانب المقالين من الخدمة:

ولقد عرضت للوزارة المصرية فى هذه الأثناء مشكلة استرعت كل اهتمامها تقريبًا وتحدثت بها الصحف المصرية والإنكليزية على السواء، وهى مشكلة تعويض الموظفين الأجانب الذين يُقالون من الخدمة أو يعتزلونها. وقد بلغ من خطورة هذه المشكلة الجديدة أن قال مُكاتبو الديلى تلغراف والإيسترن اكسشانج والتيمس، إن مركز الوزارة أصبح من أشد المراكز تزعزعًا.

ذلك إن زغلول باشا أثناء مفاوضته مع اللورد ملنر كان قَبِل مبدأ هذه التعويضات فى حالة ما إذا وصلت المفاوضات إلى اتفاق يوقع من الطرفين. وذلك إذا ما ارتأت الحكومة المصرية الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين الموجودين حالاً فى خدمتها أو إذا خطر لهم من تلقاء أنفسهم أن يتركوا الديار المصرية. ومن المعلوم كذلك أنه فى أثناء المفاوضات مع الوفد الرسمى قدم اللورد كرزن إلى عدلى باشا مذكرة عن هذا الموضوع، مقدرًا فيها التعويضات التى ستمنح لهؤلاء الموظفين بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات.

والوفد الرسمى مع قبوله المبدأ أجاب بمذكرة حدد فيها هذه التعويضات بما يقرب من عشرة ملايين جنيه. ولكن بسبب انقطاع المفاوضات وقفت المسألة عند هذا الحد ولم يتعرض لها تصريح ٢٨ فبراير ولا خطاب اللورد أللنبى لعظمة

السلطان. على أن الظاهر أن هذه المسألة لم يرجع إلى البحث فى أمرها فى الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليفه وزارة جديدة بعد استقالة وزارة عدلى باشا. ومن المحتمل أن يكون قد تم اتفاق شفوى بين ثروت باشا والمارشال أللنبى بهذا الشأن ولكنه كان اتفاقًا على المبادئ غير محدود. غير أن المارشال أللنبى تمسك بالمطالبة بتسوية هذه المسألة، تمسكًا قد يؤدى إلى قطع العلائق بين قصر الدوبارة والوزارة الأمر الذى يفضى حتمًا إلى استقالة ثروت باشا.

وكانت الجرائد الإنكليزية تحمل على الوزارة المصرية وتعد عدم اتفاقها مع المندوب السامى على هذه النقطة عنادًا منها غير مقبول، فى حين أن الجرائد المصرية كانت تحذر الوزارة من تحمل مسئولية الاتفاق على هذه النقطة قبل الاتفاق المزمع إجراؤه بين البلدين. وكان إلحاح اللورد أللنبى على الوزارة فى ذلك الأمر مما أحرج مركزها حقًا.

وتصادف بعد ذلك أن فصلت الوزارة بعض موظفين مؤقتين تابعين لوزارة الأشغال العمومية بمناسبة وقف الأعمال فى خزان جبل الأولياء، فكثر اللغط حول هذا الأمر وعدَّه الناس بدء تنفيذ الاتفاق الجديد.

ولما زاد اللغط نشرت الوزارة بلاغًا رسميًا فى ١٩ يولية هذا نصه:

«كثرت الأقاويل والإشاعات حول فصل عدد من الموظفين بوزارة الأشغال».

«والواقع أن كثيرًا من المشروعات الكبرى أُوقف تبعًا لإيقاف الأعمال بجبل الأولياء فلم يكن بد من الاستغناء عن معظم الموظفين المؤقتين الملحقين بأقسام تلك المشروعات. غير أنه عند البحث فى من يستغنى عنهم رُئى من الملائم فحص أحوال الموظفين المؤقتين فى جميع فروع الوزارة بصفة عامة وذلك لتكون قاعدة الاستغناء صلاحية هؤلاء الموظفين للعمل على العموم فمن كان أولى بالرعاية من هذه الوجهة استبقى ولو كان من موظفى قسم المشروعات. ومن كان دونه فى ذلك استغنى عنه ولو كان فى قسم من الأقسام الأخرى فى الوزارة. ثم

رُئى بعد ذلك إجراء تنقلات داخلية لتوضع من استبقى من الموظفين المؤقتين فى الأعمال الباقية من قسم المشروعات أو فى أعمال الأقسام الأخرى بالوزارة».

«وقد جعلت قاعدة التفضيل مدة خدمة الموظفين وشهاداتهم الدراسية وملفات خدماتهم وذلك بصرف النظر عن جنسياتهم».

وقد نيط فحص أحوال هؤلاء الموظفين بلجنة ابتدائية باشرت عملها بكل دقة وقدمت تقريرًا إلى لجنة عليا مؤلفة من جميع رؤساء المصالح التابعة للوزارة وعلى رأسها وكيلا الوزارة. وقد فرغت اللجنة العليا من مراجعة قسم من قرار اللجنة الابتدائية، وهذا القسم يتعلق بشئون ثلاثة وثلاثين موظفًا قررت اللجنة بقاء ٣٤ منهم وإعلان الباقين بالاستغناء وبيانهم بحسب الجنسيات كما يأتى:»

«مصريون ٣ ـ انكليز ١٥ ـ فرنسيون ٣ ـ إيطاليون ١٢ ـ يونان ٩ ـ جنسيات أخرى ٧ ـ المجموع ٤٩».

«وقد عاملت الحكومة من استغنت عنه من أولئك الموظفين بكل سخاء. فأعلنتهم بالاستغناء قبل حلول ميعاده بمُدد تتفاوت طولاً وقصرًا بحسب مدة خدمة الموظف. ثم إنهم انتفعوا بأمرين مما لا ينتفع به إلا الموظفون الموجودون فى الخدمة. فإنهم، رغم انقطاعهم عن العمل وفصلهم من وظائفهم بسبب إلغائها مُنحوا إجازات اعتيادية وأُحيلوا على الكشف الطبى تمهيدًا لإعطائهم مكافأة عن مدد خدمتهم. على أن الوزارة لا تزال تبحث مع وزارة المالية فى تقرير مكافآت لهم جميعًا بنسبة مُدَد خدمتهم بصرف النظر عن نتائج الكشف الطبى».

ولقد جرى حديث بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ومندوب جريدة «الريفورم» صرح فيه دولته بما يلى:

«ثارت الخواطر فى كل مكان من جراء الضجة التى قامت حول فصل عدد من الموظفين التابعين لوزارة الأشغال العمومية. ولقد قدّم إلىّ اليوم زميلى وزير

الأشغال العمومية مشروع بلاغ شرح فيه حقيقة هذه المسألة التى شوهت تشويهًا موجبًا للأسف وذكر الأسباب الحقيقية التى حدت بوزارته إلى إصدار قرارها بفصل أولئك الموظفين. وخير رد على سؤالك أن أسلمك مشروع هذا البلاغ. وسيثبت لك من قراءته، ثبوتًا لا ريب فيه، أن الأمر لا يعدو أن يكون تدبيرًا إداريًا عاديًا استوجبته ظروف لا شأن لها مطلقًا بالسياسة. ولا ينكر أحد أن الحكومة، مع مراعاتها مقتضيات العدل والمصلحة فى تنفيذ هذا الأمر أخذت فيه بدواعى الرفق بأولئك الموظفين. وليست هذه، مع ذلك، أول مرة لجأت فيها الحكومة إلى مثل هذا العمل فإنه فى سنة ١٩١٤ اضطرت وزارة الأشغال العمومية بدواعى الرغبة فى الاقتصاد إلى الاستغناء عن عدد كبير من المستخدمين المؤقتين. وكان من بينهم كثيرون من الأجانب. ومن ذلك ترى أنه ليس أبعد عن الصواب من القول بأن القرار الأخير يرجع إلى فكرة أو نزعة سياسية أو أنه تنفيذ لخطة عامة ترمى إلى إبعاد العنصر الأجنبى عن الدوائر الحكومية».

وليس بصحيح ما روته بعض الصحف من أن الحكومة المصرية قررت الاستغناء عن المستشار الملكى الإيطالى والمحامين الإيطاليين بأقلام قضايا الحكومة. وأن أولئك الموظفين احتجوا على ذلك. فإن هذا خبر لا وجود له إلا فى مخيلة من أذاعوه. فإنه ما خطر قط فى بالى مثل هذا الخاطر وقد كنت دائمًا شديد الاغتباط بالخدم الجليلة التى يؤديها ذلك القانونى القدير المسيو بيولا كازلى. وقد عرفته منذ سنوات طوال وأتيح لى أن أقدر صفاته العالية أعظم قدر. ولا يسعنى إلا الثناء على ما يبديه مساعدوه الإيطاليون من الإخلاص والكفاءة».

«أما قيمة الإشاعة الرائجة من أن الحكومة شارعة فى تنفيذ برنامج سياسى يرمى إلى الاستغناء عن جميع الموظفين الأجانب فى مصالح الحكومة المصرية لأجل إحلال المصريين محلهم ـ الأمر الذى أثار مخاوف أولئك الموظفين ـ ففى وسعى أن أصرح لكم أن الحكومة الحالية ليست لديها هذه النية. ويهمنى أن تزول مخاوف الموظفين الأجانب وأن يثقوا بأنه لن يصيبهم غبن من هذه الناحية».

«أما مسألة إحالة الموظفين الأجانب على المعاش وما يُعطى لهم من التعويض فى هذه الحالة، فلا يخفى عليك أنها من المسائل التى أُرجئ النظر فيها».

وفد سيدات لدى اللورد أللنبى:

وفى ١٧ يولية، قصد وفد من السيدات المصريات وكان على رأسه حرم المرحوم محمود رياض باشا وحرم ويصا واصف بك وقابل اللورد أللنبى. وقدم له احتجاجًا على نفى سعد باشا زغلول التى اعتلَّت صحته، ويؤخذ مما رواه المقطم أن اللورد أللنبى أجاب هؤلاء السيدات بأنه المسئول الوحيد عن القرار الخاص بنفى رئيس الوفد المصرى وأنه لا يسمح قط بالتحدث فى أمر إعادته إلى مصر. وزاد على ذلك أنه إذا رأى أن صحة معاليه ستتأثر بسبب إقامته فى سيشل فإنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لنقله فى مكان موافق له صحيًا.

وقد نشر هذا الوفد بلاغًا عن مقابلته للمندوب السامى هذا نصه:

«حضر وفد نسائى من جميع مديريات القطر المصرى إلى الإسكندرية يوم الإثنين ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ الساعة ١٢ و٤٥ مساء وقابل اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى وكلمه بخصوص معالى زغلول باشا محتجًا على استمرار نفيه رغم مرضه الشديد مع سوء حالته الصحية وطالبًا عودته سريعًا إلى بلاده ومحتجًا على سياسة إنكلترا نحو مصر. وبعد ذلك سلمه احتجاجًا كتابيًا ثم ذهب الوفد إلى صاحب الدولة توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وسفراء الدول وسلمهم جميعًا احتجاجات كالسابق».

ثم أبرق الوفد برقيات لمجلس العموم والبرلمان الإنكليزى والمستر لويد جورج والجرائد الإنكليزية.

اعتقال أعضاء الوفد:

لم تهمد حركة الوفد بعد اعتقال سعد باشا وصحبه كما قدمنا، بل تولى الحركة بعد صف ثانٍ ممن كانوا يستهينون بوقع الكوارث فى سبيل خدمة

القضية المصرية. وقد سبق لنا أن بينًا كيف قبض على سبعة من هؤلاء الزعماء وأودعوا ثكنات قصر النيل ثم أُفرج عنهم بعد أن أنذروا بأن لا يشتغلوا بما يقلق الراحة والأمن!

وإنه وإن كانت الصحف المنتمية إلى الوفد كثيرة إلا أن التشديد والتضييق عليها كان أعظم. فكان من غير الميسور للوفد أن ينشر منشوراته فى الصحف السيارة فلجأ إلى إصدارها وطبعها ونشرها بطريق التوزيع. وعلى أثر إصداره أحد منشوراته عن ضرورة عودة سعد باشا ورفاقه من منفاهم وتحريض الأمة على بذل ما تستطيع فى هذا السبيل صدر الأمر مساء يوم الإثنين ٢٤ يولية إلى رجال بوليس العاصمة بالاستعداد لتنفيذ أمر يطلب منهم بالانتظار وفى صباح الثلاثاء طلب منهم الذهاب مع ضباط من السلطات العسكرية إلى منازل أعضاء الوفد المصرى لاعتقالهم. فركب الجميع السيارات وقصدوا إلى منازل حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا ومرقص حنا بك وواصف غالى بك ومراد الشريعى بك فأبلغوهم الخبر وبأنهم موفدون من قِبل السلطة العسكرية لاعتقالهم. فسلموا أنفسهم وركبوا السيارات إلى قصر النيل فوضعوا هناك فى مكان أُعد لاعتقالهم. ووقف جماعة من الجنود يحافظون على النظام بأسلحتهم أمام منازلهم.

أما حضرتا صاحبَى العزة محمد بك علوى الجزار وجورج بك خياط فكانا فى الإسكندرية، وأما حضرة صاحب العزة ويصا واصف بك فكان يصيف فى رأس البر فأرسلت الأوامر باعتقالهم فاعتُقلوا وضُموا إلى إخوانهم فى ثكنة قصر النيل.

هذا، ولقد صدر الأمر عقب القبض على أعضاء الوفد السبعة بزيادة قوة البوليس فى بعض أقسام العاصمة ونقلت ثُلَّة من جنود بلوك الخفر إلى قسم عابدين محافظة على الأمن والنظام.

وفتش منزل سعد زغلول باشا تفتيشًا دقيقًا وأرسلت سيدة موظفة بالبوليس ففتشت مقر السيدة الجليلة حرم معاليه وأخذت جميع الأوراق التى يشتبه فيها لضمها إلى أوراق القضية.

ثم أُحيل المعتقلون على محكمة عسكرية لمحاكمتهم على التهم الآتية:

التهمة الأولى: أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العرفى لأنهم - وهم أشخاص خاضعون لقانون العقوبات المصرى - قد ارتكبوا جريمة معاقبًا عليها بمقتضى المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى لطبعهم ونشرهم حوالى ١٨ يولية سنة ١٩٢٢ منشورًا يحرض على كراهية واحتقار حكومة جلالة ملك مصر. وهذا يخالف منشور القائد العام الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٦.

التهمة الثانية: أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفى بتوقيعهم حوالى ٢٨ يولية سنة ١٩٢٢ منشورًا الغرض منه إلقاء الكراهية ضد نظام الحكم الحاضر. وهذا يخالف منشور القائد العام الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤.

ثم أبلغت الصحف رسميًا فى يوم ٨ أغسطس البلاغ التالى:

«تنعقد المحكمة العسكرية لمحاكمة أعضاء الوفد الموقوفين فى محكمة الاستئناف الأهلية بباب الخلق الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٩ أغسطس الجارى والدخول إلى المحكمة يكون بتذاكر خصوصية تطلب من حضرة سكرتير الحكمدار بمحافظة مصر».

ولقد امتازت المحاكمة فى ذلك اليوم بحادثتين، وهما انسحاب المحامى البريطانى الذى حضر عن أعضاء الوفد لأن المحكمة لم تَرَ رأيه فى عدم اختصاصها بنظر القضية بعد أن أعلن استقلال البلاد المصرية وأنها أصبحت ذات سيادة ولأن المعتقلين أنفسهم رفضوا الاعتراف باختصاص المحكمة للنظر فى قضيتهم. ثم رَفْض المعتقلين مناقشة الشهود ولزومهم الصمت التام طول المحاكمة.

هذا، ولقد كان اهتمام الجمهور المصرى بالمحاكمة عظيمًا على رغم الكآبة التى كانت تخيم على معظم الإجراءات التى اتخذت. ونشرت الصحف المحاكمة كلمة كلمة حتى ضاق نطاقها عن نشر كثير من الأنباء الأخرى.

وكانت محاكمتهم قصيرة بسبب انسحاب الدفاع وعدم قبولهم مناقشة الشهود فى شهاداتهم فانتهت فى ثلاث جلسات. وقبل أن يلخص نائب الأحكام القضية فى صباح ١٠ أغسطس وقف حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وألقى الكلمة الآتية تتضمن رأيه ورأى إخوانه فى الموضوع:

«باسم الوفد المصرى. إننا، ونحن الوكلاء عن الشعب المصرى المكلفون بالمطالبة باستقلاله، لا نستطيع أن نعترف، بأى حال من الأحوال، بقضاء محكمة أجنبية ولو أن هذه المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحًا جديًا، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، لكان حقًا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا».

«لكم أن تحكموا علينا. ولكن ليس لكم أن تحاكمونا. نحن لا نعرف مهيمنًا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التى شرفتنا به وقوانين بلادنا ومحاكمنا».

«فأمامكم وأمام محكمة الضمير الإنسانى نعلن عاليًا أن الوفد لم يجعل نُصب عينيه من يوم تأليفه غير السعى فى استقلال وادى النيل بكل الطرق المشروعة القانونية. وأنه استنكر دائمًا الإجرام واستهجن العنف لاعتقاده أن القضية الحقة لابد أن تفوز بنفسها وأن استعمال العنف لا يمكن إلا أن يحط من شأنها ويصمها».

«إننا لم نحارب، فى يوم من الأيام، حكومة بلادنا. لأننا جعلنا العرش فوق الأحزاب دائمًا. وقد أظهرنا فى ظروف عديدة إخلاصنا للجالس على عرش محمد على. على أننا، من جهة أخرى، حاربنا الوزارة الحاضرة، وهى غير الحكومة ولا تمثل البلاد، بأن أظهرنا جهارًا أعمالها وأغراضها. وما نحن فى ذلك إلا مستعملين حقًا تقره شرائع البلاد المتمدينة جميعها بما فيها مصر وإنكلترا».

«مهما تكن العقوبة التى يروق لكم أن تشرفونا بها فإننا سنقابلها بالسرور والفخار لأنها خطوة إلى الأمام فى طريق المجد الذى تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد».

فترجم المترجم هذه الكلمة إلى المحكمة بالإنكليزية. وكان لها من التأثير على جماهير المتفرجين ما أثار حميتهم.

فسألت المحكمة الأعضاء الباقين المعتقلين عما لديهم أن يقولوه فأجابوا بأن التصريح الذى قرأه حمد الباسل باشا هو باسمهم جميعًا.

ثم لخص نائب الأحكام القضية وأعلنت المحكمة انتهاء المحاكمة.

وفى يوم ١٤ أغسطس أُعلن الحكم وهو يقضى بإعدامهم. وعند النطق بالحكم هتف المتهمون أمام المحكمة «ليحى الوطن»، إلخ. فأجابهم المتفرجون.

ولقد كان الأعضاء وهم فى موقف المتهمين رابطى الجأش لا يهمهم إلا أن يقيموا حجتهم على ضرورة استقلال مصر وتحقيق أمانى الأمة المصرية. فما كان منظرهم منظر مذنبين أمام قضاة بل منظر مناقشين أو مجادلين فى إثبات حجتهم وإقامة برهانهم. ولم تكن هذه المناقشة التى لم يكن للمحكمة بد من أن تسمعها هى تقرير حقيقة جلية أخذت بها الأمة المصرية منذ الساعة الأولى.

وفى يوم ١٥ نقلوا من ثكنة قصر النيل إلى سجن مصر.

وفى يوم ١٨ عُدِّل حكم الإعدام بالحبس مع الشغل مدة سبع سنوات وتغريم كل منهم مبلغ خمسة آلاف جنيه ولكنهم لم يذعنوا إلى دفع الغرامة التى حكم عليهم بها. فنشرت الوقائع المصرية مساء ١٩ ملحقًا باللغة الإفرنسية والإنكليزية يتضمن أمرًا بتوقيع فخامة اللورد أللنبى هذا نصه:

«بناء على السلطة الممنوحة لى، بصفتى فيلد مارشال قائد عموم جيوش جلالة ملك إنكلترا فى القطر المصرى، آمر بأنه غير مصرح لأى بنك أو مصرف

أو أى شخص لديه نقود أو إعانات أو غيرها بأسماء أو لحساب المذكورين أدناه، وهم:

١ ـ حمد باشا الباسل.
٢ ـ مرقص بك حنا.
٣ ـ واصف بك غالى.
٤ ـ ويصا بك واصف.
٥ ـ جورج بك خياط.
٦ ـ علوى الجزار.
٧ ـ مراد الشريعى.

أن يدفع لهم شيئًا من النقود أو الإعانات. أو يصرف لهم حوالة أو شيكًا من نقودهم بدون إذن كتابى».

وبعد الحكم على أعضاء الوفد لم يرض المشتغلون بأمور الوطن أن يسقط عَلَمه باعتقال فوج أو فوجين من حامليه، فتألف منهم وفد آخر تحت رياسة المصرى السعدى بك.

ولكن فى يوم ١٥ أغسطس صدر أمر السلطة العسكرية باعتقال ستة آخرين من العاملين فى الوفد، وهم: الأستاذ محمد أفندى نجيب الغرابلى وفخرى عبدالنور بك والدكتور نجيب إسكندر الطبيب ومحمود أفندى فهمى النقراشى وكيل إدارة الإحصاء بوزارة الزراعة والأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى وحسن أفندى يس الطالب بمدرسة الحقوق ثم ضُم بأمر السلطة العسكرية إلى هؤلاء الستة المعتقلين حضرات حامد أفندى العبد وعبدالرءوف أفندى العبد وصلاح الدين أفندى العبد وحسن أفندى سلامة المحامى ومحمود أفندى ناصر ضابط الكشافة النوبية.

أقوال الصحف:

ولقد اهتمت الصحافة المصرية والصحافة الإنكليزية بنبأ القبض على أعضاء الوفد فنشرت الأولى المقالات الطوال تنتقد فيها تدخل السلطة العسكرية فى أمور البلاد الداخلية فى وقت أعلنت فيه أن الأحكام العرفية لن تتناول حرية الأفراد منذ أعلن استقلال البلاد وامتلأت أعمدتها باحتجاجات الهيئات والجماعات والأفراد إلا أن الأوامر صدرت لها بإيقاف هذه الحملة وعدم ذكر شىء يختص بنقد هذه السياسة بأى وجه من الوجوه.

وبعث مُكاتب «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية إلى جريدته فى يوم ٢٦ يولية قال فيها:

«قبض على الزغلوليين لأنهم نشروا سرًا منشورًا يتعلق بصحة زغلول باشا صاغوه فى قالب مثير للفتن ويحتمل أن يثير الاضطرابات».

وكتب المحرر السياسى لهذه الجريدة فصلاً عن هذا الموضوع فى نفس ذلك التاريخ قال فيه:

«وضع المنشور فى قالب شديد اللهجة لم يسبق له مثيل تقريبًا. وقد اتَّهم كلتا الحكومتين البريطانية والمصرية بانتهاك حرمة قوانين الإنسانية فيما يتعلق بالمنفيين والشعب المصرى بالإجمال. وقد دعا المنشور الشعب المصرى إلى الدفاع عن نفسه بكل وسيلة ممكنة دون استثناء القوة. فهو فى الحقيقة تحريض مباشر على الفتنة والمشاغبات».

ثم نشرت هذه الجريدة برقية لمُكاتبها فى القاهرة فى يوم ٢٧ منه بعنوان (الشعب فى مصر - خطة الصحف الوطنية). قال فيها:

«اعتقل أعضاء الوفد السبعة فى ثكنات قصر النيل. ولكن لم يتقرر شىء فيما يتخذ فى شأنهم من التدابير. ويعد من الأهمية الثانوية أن المعارضين ألفوا فى الحال. (وفدًا) وأعلنوا أنفسهم فى منشور وأنه صودر على أثر صدوره. وقد

أحدث القبض على الأعضاء اضطرابًا ظاهرًا ولكنه لم يفض إلى حوادث تخل بالنظام. وكان ولاة الأمور متأهبين لها إذا وقعت».

«أما لهجة الصحف العربية فمخيبة للآمال وتدعو إلى الأسف. فقد استهجنت القبض على الأعضاء بدلاً من أن تستهجن الأسباب التى دعت إلى ذلك. وليس ثمة ريب فى أن الأشخاص الذين قبض عليهم كانوا على الأقل راضين بحوادث الاعتداء الأخيرة ولو أنهم ليست لهم صلة مباشرة بها. ولا ريب فى أن طريقة التعبير فى المنشور الذى أصدروه، وهى الطريقة التى تسمح بأوسع تفسير يجب أن تفسر بأنها تحريض على القتل السياسى. وهذا فى وقت تأسف فيه العناصر المصرية والأكثر مسئولية لوقوع مثل هذه الاعتداءات».

«ويدرك الرأى العام المصرى أن هؤلاء الرجال مسوقون برغبتهم فى عرقلة أعمال الحكومة مهما كان الثمن. ولا ريب. فى أنهم، وهم الآن مقيدون، أقل خطرًا لأنهم حاولوا، وهم فى ثوب الوطنية، أن يطعنوا وطنهم من الخلف فى وقت يجب فيه على كل وطنى أن يعمل فى سبيل تمهيد الطريق أمام الحكومة وتطمين الأجانب فيما يتعلق بسلامة مواطنيهم. وقد عبرت (الإچبسيان غازيت) عن هذا الرأى. أما الصحف العربية فقد ضربت على موضوع واحد وهو أن هذا العمل، الذى اتخذ بموجب الأحكام العرفية، دليل جديد على أن التصريح باستقلال مصر وهمىّ».

«ومما يجب ذكره أن الإشاعات المتكررة عن قرب نقل زغلول باشا إلى مكان آخر للاعتقال قد اكتسبت الآن شيئًا من التصديق. ويذكرون فى الدوائر الواقفة على مجرى الأحوال اسم جزيرة قبرص بصراحة. ولو أن قرب الجزيرة من مصر يجعل احتمال اختيارها بعيدًا».

«ومع أننى لم أستطع الحصول على نص المنشور الجديد الذى أصدره الوفد، فإن المعروف فى المصادر التى يوثق بها أنه يُشتمُّ منه رائحة التحدى ويؤيد التصريح السابق الذى أدّى إلى القبض على الأعضاء».

وأرسل مُكاتب التيمس من القاهرة برقية فى ٢٦ يولية قال فيها:

«وقع تطور عظيم فى الحالة عندما قبضت السلطات العسكرية على الأعضاء السبعة الباقين من زعماء الوفد المصرى. ويقال إن السبب الذى حمل السلطات العسكرية على هذا العمل منشور وضع لإثارة الشعور العام والتشجيع على ارتكاب أعمال تنطوى على الشدة. وقد قبض على آخرين فى الإسكندرية لمحاولتهم إثارة أعمال التحريض».

ونشرت هذه الجريدة برقية لمُكاتبها هذا فى ٢٧ بعنوان (تحدى المحرضين المصريين) قال فيها:

«أصدر الصف التالى من اللجنة الزغلولية منشورًا يؤيد المنشور السابق بعبارات مهيجة أكثر من المنشور الأول. وينتظر فى كل لحظة ألقبض على الذين وقَّعوا هذا المنشور».

«ولم يقع بعد القبض على أعضاء الوفد ـ الذين كان القبض عليهم حديث الناس الوحيد ـ شىء من الحوادث. والسَّكِينة فى كل مكان».

وأرسل كذلك مُكاتب المورنن پوست من القاهرة برقية لجريدته فى ٢٦ يولية قال فيها:

«عملاً بالأوامر الصادرة بموجب الأحكام العرفية قبض رجال البوليس المصرى صباح اليوم على أعضاء الوفد الزغلولى أو على أعضاء لجنته التنفيذية».

وبعد أن ذكر المراسل أسماء المقبوض عليهم قال:

«وقد قبض على هؤلاء الأعضاء من قبل مع على بك ماهر واعتقل الثمانية فى الثكنات البريطانية أيامًا قليلة ثم أُطلق سراحهم بعد أن حُذِّروا من الاشتغال ثانية بالأعمال التى قد تقلق النظام العام. وقد أفاد هذا الإنذار مدة. ولكن أظهرت اللجنة فى المدة الأخيرة ميلاً إلى إثارة الشعور العام باسم زغلول باشا».

وكان الزغلوليون ـ كما أشرت فى تلغراف سابق ـ مصممين على أن يجعلوا مساعيهم المقبلة ترتكز على حركة قوية. وبدلاً من أن يعدوا الأوامر الصادرة بهذا الشأن إنذارًا فقد شجعتهم على زيادة مساعيهم. والظاهر أنهم رأوا أن الأمور مهيأة لإيجاد أزمة إذا كان من الممكن إثارة الجمهور إلى درجة تصير المسألة معها حادة بحيث تضطر الوزارة إلى أن تكون فى مأزق حرج».

«ولهذه الغاية نشروا سرًا منشورات مختلفة انتهت بالمنشور الذى ضبطته السلطات أمس».

وبعد أن وصف المُكاتب المنشور وأتى على شىء منه قال:

«فلو سمح بمثل هذا النوع من التحريض وترك وشأنه دون رادع فإنه لا مندوحة بعد مدة ما من سقوط مصر فى الاضطرابات ثانية. لذلك أسرع ولاة الأمور إلى العمل».

ومما يؤسف له أن تتطلب الأمور اتخاذ مثل هذه الوسائل الشديدة. ولكن لا ريب فى أنها لازمة إذا كان فى اتخاذها المحافظة على النظام».

وبعث هذا المُكاتب إلى جريدته برقية من القاهرة فى يوم ٢٧ قال فيها:

«كان إلقاء القبض على كبار الزغلوليين أمس دورًا جديدًا فى التطورات الخاصة بحوادث الاعتداء الأخيرة........... ويؤكد الأوروبيون الذين استاءت نفوسهم بصراحة إن الذين قُبض عليهم مسئولون حقيقة عن حوادث الاعتداء. وليس من العدل أخذ هذا القول حرفيًا. ولكن المقبوض عليهم نصحوا المصريين فى منشورهم الأخير الذى أفضى فى الواقع إلى القبض عليهم بأن (يبرهنوا للعالم المتمدين بجميع الوسائل التى لديهم على استيائهم من الحالة الحاضرة، إلخ). فهذا التصريح الذى يمكن تفسيره أبشع تفسير جاء فى اللحظة عينها التى كان فيها جميع المصريين المسئولين يأسفون لحوادث الاعتداء التى هزت هذا العام قلوب الطبقات الراقية. وعليه يعد هذا التصريح أبعد تصريح عن الحكمة أُذيع فى هذا الوقت العصيب».

«وقد أعربت الصحف الوطنية صباح اليوم عن استيائها الشديد للقبض على هؤلاء الناس على رغم ماهية هذه النصيحة المنطوية على الإجرام. وتتساءل جميع الصحف بمناسبة ذلك عن الاستقلال الذى يفاخرون به وعن الحرية الشخصية التى يباهون بها المصريين إذا كانت البروباجندا السياسية تقتضى السجن».

«وقد قالت جريدة الأخبار، وهى من الصحف اليومية الكبرى: (كما أننا نستنكر أعمال الاعتداء لأنها تزهق الأرواح وتضر القضية المصرية فإننا نستنكر كذلك سياسة اعتقال الزعماء المصريين لأنها ضربة كذلك إلى حرية الفرد. لقد وعدتنا هذه الوزارة الحرية وحماية الحقوق. ولكن لما كانت الوزارة لا تحكم الآن إلا على مبادئ العدالة والحق والحرية فيجب أن تذهب)».

«وقد نشرت الأهرام مقالاً كتبته بحيطة أكثر فاستنكرت فيه القبض على الأعضاء لأن نشر المنشور لا يستحق تدابير شديدة قاسية. ثم استطردت الأهرام فقالت: (والمفهوم أن مصر مستقلة. وأنها وحدها المسئولة عن حوادث الاعتداء. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا تُنفذ الأحكام العرفية على رعايا دولة مستقلة؟ إن مصر مستقلة وعلى ذلك يجب عليها وحدها أن تقتص ممن يذنب)».

«والأسوأ من ذلك أنه فى حين ينصح الزغلوليون المصريين باستخدام جميع الوسائل التى لديهم، نرى الحكومة المصرية تعرب رسميًا عن أسفها على وقوع حوادث الاعتداء وتقول إنها ستنشئ قسمًا خاصًا للعمل ضد هذه الجرائم السياسية والقصاص من الجناة ومنع تكرار هذه الحوادث».

«ويزور رجال البوليس فوق ذلك جميع الموظفين الأوروبيين للوقوف منهم على الطرق التى يختارونها للذهاب إلى مكاتبهم لخفارتها وضمان حمايتها. والمفهوم أيضًا إن الحكومة المصرية تعد قانونًا للقبض على المجرمين المعروفين أو المشبوهين».

وفى يوم ٢٩ يولية، جرت مناقشة فى مجلس النواب البريطانى الإنكليزى بشأن اعتقال هؤلاء الأعضاء. فسأل المستر لن الحكومة قائلاً:

«هل قُبض على عدد من أعضاء الوفد أخيرًا؟ وهل قبض عليهم بموجب الأحكام العرفية البريطانية؟ وما الذنوب التى ارتكبوها وأفضت إلى القبض عليهم؟ وهل لوكيل وزارة الخارجية أن يتخذ الوسائل اللازمة لإطلاق سراحهم نظرًا لوعد اللورد أللنبى الذى قطعه لملك مصر، وهو أن يوقف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور التى تمس حرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية».

«المستر هرمسورث ـ الجواب عن الشطرين الأول والثانى بالإيجاب، وقد قبض على الأشخاص المشار إليهم لأنهم ذيلوا بإمضاءاتهم منشورًا وصفه اللورد أللنبى بأنه تحريض مباشر على ارتكاب أعمال الشدة والعنف. الأمر الذى لا يمكن احتماله. أما الوعد الذى ذكره العضو فى الشطر الأخير من سؤاله فإنه يتعلق فقط بإجراء الانتخابات فى مصر كما شرحت ذلك فى جوابى بتاريخ ٢٧ مارس. وعلى ذلك لا محل له فى هذه المناسبة».

«المستر لن ـ أليس الواقع أن المنشور الذى سبب القبض يتضمن سؤالاً ألقاه المستر ملنر فى هذا المجلس وجواب وكيل وزارة الخارجية عليه؟».

«المستر هرمسورث ـ كلا. لا أستطيع أن أقبل هذا الوصف للمنشور».

«الكولونيل جيمس ـ أليس الواقع أن هذا المنشور يتضمن تحريضًا مباشرًا على الفوضى والقتل وعلى ارتكاب جرائم أخرى؟».

«المستر هرمسورث ـ لقد وصفه اللورد أللنبى بأنه تحريض مباشر على أعمال الشدة والعنف».

ولما أن صدر حكم المحكمة العسكرية على الأعضاء اهتمت الصحف الإنكليزية بالأمر وعلقت عليه كلها باستحسانه وقالت إنه درس كان يجب أن يلقى على هؤلاء القوم المهيجين.

فقال مُكاتب جريدة «الديلى نيوز» فى القاهرة فى ١٥ أغسطس:

«يقول أعضاء الوفد المحكوم عليهم أخيرًا إن الحكم قاس. ولكن الجالية البريطانية قد تلقته بالارتياح معتقدة أن التحريض المهيج فى هذا الظرف الحرج يستحق هذا الدرس القاسى».

وعقدت جريدة «المانشستر جارديان» فى يوم ١٧ فصلاً افتتاحيًا قالت فيه:

«إن الأنباء الواردة من مصر محدودة جدًا. أما الأنباء التى تتسرب من شبكة التقييد فأنباء سيئة. وقد قبض على أعضاء الوفد فى خلال شهر يولية لأنهم وقّعوا منشورًا عدّه اللورد أللنبى تحريضًا على ارتكاب أعمال العنف والشدة».

«إن اللورد أللنبى مندوب سام بالاسم ولكنه فى الحقيقة الدكتاتور العسكرى فى البلاد التى أعلنت الحكومة البريطانية استقلالها رسميًا فى فبراير الماضى. ولا تدل عبارات المنشور على الجرأة والتهور الشديد ولكنها تكفى محكمة عسكرية لتحكم بالإعدام. ثم يعدل الحكم بغرامة والحبس سبع سنوات مع الأشغال الشاقة».

وتلقت جريدة «الديلى ميل» برقية من القاهرة جاء فيها:

«يُقال فى الدوائر الرسمية فى لندن إن اعتقال سبعة من كبار المحرضين المصريين الوطنيين بناء على إشارة اللورد أللنبى يعد خطوة للأمام فى البحث عن الذين يرتكبون جرائم الاعتداءات على الرعايا البريطانيين. فقد قتل وجرح من الانكليز أربعة عشر شخصًا وتمكن القتلة من الهرب فى تسع حوادث منها».

«وقد أرسلت الحكومة، بسبب استمرار الاعتداءات، مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية التى اتخذت تدابير خاصة لمنع وقوع اعتداءات أخرى».

ولكن كان من بين رجال السياسة من الانكليز كما كان من بين الصحف الإنكليزية من تصدى للدفاع عن أعضاء الوفد، فقد نشرت جريدة التيمس كتابًا بتوقيع الماجور بارنز العضو بالبرلمان بهذه المناسبة قال فيه:

«قرأت نتيجة المحاكمة بشعور ينطوى على الألم الشديد».

«إن الرجال الذين حكم عليهم يشغلون مراكز ممتازة. وليس ثمة حاجة إلى التصور الكبير لتقدير الحزن والآلام التى تنشأ عن مثل هذه الأحكام القاسية، فإن العطف الإنسانى الطبيعى كافٍ لتوليد هذا الشعور سريعًا ولكن له جذورًا أعمق من التى أدركها أنا».

«إننى أراقب خنق الحرية فى مصر. وهذا فى حد ذاته ينبغى أن يولد القلق. وقد زاد قلقى عندما أرى هذا الاضطهاد تحرض عليه الحكومة البريطانية وتغض النظر عنه وتؤيده».

«أية فكرة غريبة ضيقة تسمح لنا أن نعطف على اليونانيين الذين تحت حكم الأتراك والإيطاليين الذين تحت حكم النمسويين والبلجيكيين الذين تحت حكم الألمان ولكنها ترفض السماح لنا بأن ندرك رغبة المصريين فى حكم أنفسهم بأنفسهم، ما المرحلة التى قطعناها بعيدًا عن الأيام التى نادت فيها اليونان اللورد بيرون وخاطب غلادستون إيطاليا؟ يلوح لى أنه يستحيل قياس هذه المرحلة. ولكن إذا كان زغلول لم يفعل لمصر ما فعله كوسوث لهنغاريا وغريبالدى لإيطاليا فإن السبب نحن. ربما كان من الأمور العظيمة أن نتوقع انزعاج الذين أيدوا السياسة التى فشلت فى إيرلندا لأن هذه السياسة عُمل بها فى مصر. إن آل بريون كانوا دائما معنا والسياسة الفاسدة نفسها تجلب دائمًا الثمرة الرديئة عينها ويجنى الموظفون البريطانيون الأبرياء فى مصر ـ كما هو الحال فى إيرلندا نتائجها المروّعة».

هل فات الوقت لتغيير هذه السياسة يا تُرى؟ هل فى وسعنا أن نفعل فى مصر ما فعلناه فى إيرلندا فنترك المصريين للمصريين كما تركنا الإيرلنديين للإيرلنديين؟ إن حديثنا عن الحرية إذ ذاك يكون على الأقل بعيدًا عن التصنع والرياء».

ونشرت جريدة «الوستمنستر غازيت» مقالاً افتتاحيًا فى ١٩ أغسطس قالت فيه:

«يستحيل على الإنسان أن يلقى نظرة على الحالة فى مصر دون أن يشعر بشىء من الحزن».

«المفروض أننا أعطينا مصر استقلالها. ومع ذلك لا نزال نحكم بالأحكام العرفية ونحاكم المذنبين السياسيين أمام محاكم عسكرية. وهذا معناه خبىء الشر فى الحالتين لأننا فى حين نبنى الحكم الذاتى ترانا نجلب على أنفسنا عار الحكم بالقوة».

«إن الأنباء الواردة من مصر قليلة بحيث يكاد يستحيل على الإنسان أن يحكم حكمًا صادقًا على ما يجرى. من المحتمل كما نرى فى إيرلندا ـ أن يُكْرِه الزعماء الوطنيون المتطرفون أصدقاءهم على اتخاذ تدابير شديدة ضدهم. ولا ريب أن الذين تتبعوا حركات زغلول باشا فى الشهور الأولى من العام الماضى لا يسرعون فى لوم اللورد أللنبى لأنه رأى من اللازم إبعاده هذا العام. على أن محاكمات الزغلوليين المستمرة تُعد ضرورة يؤسف لها لا يمكن تبريرها إلا بدليل ساطع على أن أعمالهم كانت تحريضًا على ارتكاب الجرائم».

«ولا بُد لنا أن نفرض أن إقامة الدليل على ذلك ظهرت فى المحاكمات الأخيرة إذ لا شىء غيرها يبرر المحاكمات أو إصدار العقوبات القاسية جدًا. على أن الحالة تدعو ولاة الأمور فى القاهرة إلى اتخاذ الحذر فلا يشجعون مزاعم الزغلوليين فى أن المحاكم العسكرية البريطانية تعد الآن انتقاد الوزارة المصرية أو انتقاد السياسة التى قبلها جرمًا معاقبًا عليه».

«قد تُعد سياسة ثروت باشا سياسة حسنة ونتمنى لوزارته كل نجاح. ولكن إذا كان لمصر أن تتمتع بالحكم الذاتى فمن الجوهرى أن تتوافر لها حرية الانتقاد كما يجب أن تصادف آراء المصريين الإصفاء اللائق خلال فترة الانتقال. فإذا

أنكرنا عليهم ذلك فإننا نقدم على مجازفة. وهى أن يقال لنا فيما بعد إن الدستور نُفذ عنوة على يد جماعة أسكتت خصومها ومنتقديها. وقد نقع فى أزمة أخرى متى اجتمع البرلمان فى العام المقبل. ومما يؤسف له ألف مرة أن وضع الدستور لم يسر فى طريقه بسرعة بعد أن قدمت لجنة ملنر تقريرها فى ديسمبر سنة ١٩٢٠؛ لأن الأحزاب الوطنية فى ذاك الوقت كانت متحدة فى برنامج مشترك وكانت الفرصة مناسبة لتمثيلهم فى الوزارة والبرلمان وبذا تتوافر لهم الفرصة للإعراب عن آرائهم بسلام واطمئنان».

«على أن هذه الفرصة ضاعت بما أظهرته الحكومة الإمبراطورية من التردد. وقد أصبحت الحالة الآن أكثر صعوبة مما كانت عليه من قبل».

«تقع على زغلول باشا تبعة خطيرة بما وقع عقب ذلك ولكنه يستحيل الشك فى أنه هو وحزبه كانوا ينتصرون لشىء ذى أهمية فى تاريخ مصر وسياستها وليس من مصلحتها ولا من مصلحة مصر أن يُعاملوا معاملة المنفيين أو الخارجين على القانون، لأن هذا مما يزيد فى عدد أنصارهم ويُحْيى الخطر الذى ينشأ عن الحركات السرية التى تعتمد الحكومة المصرية على تأييدنا فى مكافحتها».

«إن هذا ليس بالحل الصحيح للمسألة المصرية لأنه يدعو إلى زيادة التبعة التى سعينا إلى الخلاص منها ولكن إذا أُريد اجتناب هذا الموقف فلابد من معالجة الحالة بأقصى ما يمكن من المهارة والأناة خلال فترة الانتقال».

«وترى الدوائر الرسمية أن كثرة الجرائم تعود إلى كثرة عدد الذين تمكنوا من الهرب فى اضطرابات سنة ١٩١٩. ولا يزالون مطلقى الحرية. ويقال أيضًا إن بعض المناطق فى الوجه القبلى أصبحت بأكملها فى قبضة قُطَّاع الطرق الذين يدفع لهم مُلاك الأراضى ضريبة منظمة كما يدفعون للحكومة».

هذا ولما أن اشتدت الحملة والضوضاء حول صحة سعد باشا والخوف عليها من الخطر فى جزائر سيشل أرسلت السيدة حرمه خطابًا إلى اللورد اللنبى

ترجوه فيه أن يسهل لها السفر إلى جزائر سيشل للحاق بزوجها هناك والعناية بأمره وبصحته، فأرسل سكرتير دار المندوب السامى عن لسان الفيكونت اللنبى إلى صاحبة العصمة حرم الزعيم كتابًا بتاريخ ١٢ أغسطس هذا تعريبه:

«كلفنى فخامة المندوب السامى إخبار حضرتك بورود خطابك الذى تطلبين فيه تسهيل سفرك إلى سيشل. فاللورد اللنبى يبلغ حضرتك أن حكومة جلالة ملك بريطانيا تبحث فى الوقت الحاضر فى أصوبية نقل معالى زغلول باشا إلى مكان يكون الجو فيه أكثر ملاءمة لحالة صحته. ولذا يشير على حضرتك بأن تؤجلى سفرك إلى ميعاد آخر».

«ويأمل فخامته أن يتمكن فى بضعة أسابيع من أن يوافى حضرتك بمعلومات أدق عن القرار الذى تتخذه حكومته».

«وكلفنى أيضًا أن أؤكد لحضرتك أنه يكون حينئذاك مستعدًا لأن يسهل كل الطرق لالتحاقك بزوجك».

«وأرجو... إلخ».

وأرسل فخامته كتابًا بهذا المعنى إلى السيدة حرم محمود رياض باشا رئيسة الوفد النسائى الذى قابله وحادثه فى هذا الموضوع.

الجرائم السياسية أيضًا ـ وفى مساء ذلك اليوم ارتكب جماعة الجرائم السياسية جريمة غاية فى الشناعة والجرأة، فبعد أن تجاوز الوقت العاشرة مساء كان المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة خارجًا من منزله بقسم البساتين بالجيزة إلى محطة القاهرة ليسافر منها إلى إنكلترا لقضاء إجازته وإلحاق نجله بإحدى مدارسها. وركب دوكاره من أمام منزله وإلى جانبه السائق وهو خادم طاعن فى السن. فلما وصل إلى حديقة الأورمان التى بين حديقة الحيوانات ومديرية الجيزة أطلق عليه جماعة من القتلة اثنتى عشرة رصاصة أصابت ثلاثة منها السائق فصرعته لساعته وأصابت اثنتان المستر

براون فى ساقه ويده وأصابت اثنتان أخريان نجله فى ساقيه وأُصيبت المربية الإنكليزية برصاصة فى كتفها، فانطلق الجواد يعدو مسرعًا وكان المستر براون بالرغم من إصابته يحاول إيقافه».

فوقع هذا النبأ موقع الصاعقة على كل من سمع به. وأجمع الناس كبيرهم وصغيرهم على استفظاعه واستنكاره لا من الوجهة السياسية وحسب. بل لأنه أودى بحياة رجل مسكين وعرّض للموت ثلاثة أشخاص أبرياء.

كسف بال الناس لهذا الحادث الجديد الذى يدل على أن القاتل ليس فردًا بل جماعة اتخذوا هذه الخطة المؤذية لسمعة بلادهم مبدأ يسيرون عليه، واهتمت الحكومتان المصرية والإنكليزية بالأمر وأخذت الصحف الإنكليزية تسوِّء سمعة مصر من جراء هذه الجرائم التى لا أثر لها إلا تعقيد القضية المصرية الكبرى. وأخذت تحمل على المصريين حملات غاية فى الشدة.

فأرسل مُكاتب «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية إلى جريدته فى يوم ١٤ أغسطس قال فيها:

«ارتُكبت ليلة أمس الحادثة السابعة عشرة من حوادث الاعتداء التى ارتكبت فى خلال الأشهر الأخيرة فزاد بها عدد الضحايا على العشرين. ولا شك أن الحادث الأخير هو أشنع حلقة فى سلسلة الحوادث التى وقعت. فإنه لم يكن فى هذه المرة اعتداء، على بريطانى منفرد. وإنما كان اعتداء، على أسرة بأكملها. وكان المعتدون خمسة أشخاص أو ستة أحدهم من طراز الأفندية لابسًا (جلابية) وقد سار المستر براون مباشرة إلى مديرية الجيزة. وكان استقباله ناقصًا إلى حد كبير. فإن الموظفين أضاعوا وقتًا طويلاً فى كتابة محضر فجزع المستر براون من أن يؤدى النَّزْف إلى موت ابنه وخرج إلى سيارة كانت تنتظر عند الباب. وقد قبل سائقها بارتياح أن ينقل الجرحى إلى المستشفى. ولكن الموظفين منعوهم بالقوة من ركوب السيارة. ولحسن الحظ أن عرف عمدة إحدى القرى المجاورة المستر

براون فعرض عليه سيارته. وبعد أن حاول الموظفون منعهم مرة أخرى تمكنوا من ركوبها فنقلتهم إلى مستشفى (الأنجلو أمريكان). وقد قيل اليوم إن الرصاصة استُخرجت من كتف المربية. ووجد ابن المستر براون مصابًا بجرح بالغ من الرصاصة ولكن حالتهم العامة جيدة. وينتظر أن ينالوا الشفاء عاجلاً. وقد اختفى المعتدون. ومن المحتمل أن عربة كانت تنتظرهم فى نقطة ملائمة».

«أما الرصاص الذى استُخدم فقد كان من نوع بروتتج المغطى بالنحاس. وليس من سبب يحمل على اختيار المستر براون للاعتداء عليه. ولكن من المحتمل أن تكون زيادة الاحتياط التى اتخذها البوليس فى القاهرة قد حملت عصابة القتل على تحويل أنظارها نحو البريطانيين الذين يقطنون الجهات المنعزلة فى الأماكن المتطرفة. ولا شك أنه لولا توالى فرص حسنة لكانت الجماعة قبض عليها. وقد أثارت هذه الجريمة المروعة الرعب والاستياء الشديد بين جميع المفكرين وقوّت الاعتقاد بأن الوقت قد حان جدًا لاتخاذ تدابير أشد عنفًا مما اتخذ إلى الآن».

ونشرت هذه الجريدة مقالاً افتتاحيًا خطير الشأن فى يوم ١٦ قالت فيه:

«تختلف حادثة الاعتداء على المستر براون عن حوادث الاعتداء الأخرى على حياة النزلاء الأوروبيين. لأن القتلة بلغت منهم الج [illegible] أنهم هاجموا جماعة بدلاً من مهاجمتهم بريطانيًا منفردًا. ومن المحتمل أن السبب فى ذلك كان زيادة احتياط البوليس فى القاهرة. على أن هذا لا يقلل من خطورة الحادثة. ولا تزال الحقيقة الواقعة باقية كما هى وهى أنه لا يوجد بريطانى واحد من النزلاء مهما كان مسالمًا وغير مُؤذٍ بمنجاة من الاعتداء الشنيع عليه».

«تقع حوادث الاعتداء الواحدة تلو الأخرى دون أن يظهر أى دليل على أن ولاة الأمور المصريين يكبدون أنفسهم مشقة اكتشاف عصابة القتلة. ولا يمكن أن تستمر هذه الجرائم مع النجاة من القصاص. ومن المُسلَّم به أن مسألة المحافظة على النظام فى القاهرة مسألة معقدة. ولكن ليس للموظفين أن ينتظروا عطفًا

كثيرًا فيما يتعلق بشجاعتهم إلى أن يتخذوا وسائل غاية فى الشدة لحماية أرواح النزلاء البريطانيين. ومن جهة أخرى يجوز لجميع الذين هم عرضة للأخطار، نظرًا لوجود جماعات من المتعصبين المسلحين بينهم، أن يتطلعوا إلى مندوب الحكومة الإمبراطورية إذا لم يكن للحماية الحقيقية فللمساعدة الفعلية».

«لما صارت مصر دولة مستقلة تحملت بطبيعة الحال تبعات جليلة الشأن. ولكن بريطانيا لا تستطيع أن تتخلى عن واجبها الأدبى نحو السكان غير المصريين الذين زاد عددهم بفضل حسن الحكم أيام كان تحت إشراف إنكلترا. وقد وعدنا بمنح حقوق السيادة والحكم الذاتى الفعلى لمصر لما فرضت علينا الحرب إعلان الحماية عليها. وليست التحفظات التى يتبرم منها الزغلوليون تبرمًا شديدًا راجعة إلى المصالح البريطانية فقط. فإن للفرنسويين والإيطاليين والأمريكيين واليونانيين شأنًا عظيمًا فى المحافظة على النظام فى مصر. ومهما يُبْدِ البريطانيون من الاستعداد لإعطاء المصريين حقوق السيادة كاملة، فإن من المحقق هناك أن أممًا أخرى لم تقدم هذا الاعتراف. وكذا من الثابت أننا لا نجنى فائدة تذكر - إذا كانت هناك فائدة - فيما يتعلق بالتبعات الثقيلة. وبالعكس فإننا، بينما نرى عهودنا فيما يتعلق بمصالح الأجانب وحماية الأقليات باقية نرى من جهة أخرى أن سمعتنا قد انحطت إلى درجة عظيمة».

«لما التحق الموظفون البريطانيون الشبان بالجيش فى خلال الحرب جعل الموظفون الوطنيون الذين خلفوهم نير الحكم على الشعب ثقيلاً. وألقوا اللوم على رؤسائهم البريطانيين. ومن الصعب جدًا، فى بلاد تروج فيها الدسائس كمصر أن يقف ذو الميول الحسنة على الحقيقة. لأن تشويه الحقائق على اختلاف أنواعها كثير الشيوع. ومن دواعى الأسف أنه توجد نسبة كبيرة من الطلبة من عمال بث الفتن والمشاغبات».

«قد يفكر زغلول باشا، وهو فى منفاه والأسف ملء فؤاده، كيف أن استقباله الباهر كرسول نعمة لبلاده أُرسل من السماء تلته بسرعة أعمال القبض والنفى.

ولكن لديه ما يعزِّيه وهو أنه يعلم أن نفوذه باقٍ. نعم قد يكون من الصعب تعيين مدى هذا النفوذ. ولكن لا ريب فى أنه قوى إلى حد أنه يجعل أى ضعف فى حكومة مصر مسألة ذات أهمية خطيرة».

«راجت إشاعة فى المدة الأخيرة تناقلها الناس عن وجود منازعات خطيرة بين الوزارة والرأى ولا ريب أن مثل هذا الخلاف فى بلاد رائعة فى بُحبوحة الرخاء والنظام الحسن قد يعطى الأمور السياسية رواجًا. ولكن ليس فى مصر الآن مجال لذلك. فيجب أن تُسوى الاختلافات. وعلى جميع الذين يهمهم خير مصر أن يعلموا حقوقهم ليضمنوا لمصر عهدًا جديدًا يبرر بدايتها».

«ومما يزيد اهتمامنا أن الشئون المصرية ليست مجرد مسألة داخلية لأنهم يراقبونها فى الهند بدقة واهتمام ولها تأثير عظيم فى آراء الوطنيين هناك. ومن حسن الحظ أن اليد الحازمة قد بدت بمظهر أجلى فى الضرب على أيدى المحرضين والمأمول أن ينال القتلة الذين ارتكبوا حوادث الاعتداء الأخير جزاءهم. وأن يظهر العزم بحالة واضحة فى منع مثل هذه الجرائم وأعمال العنف واتخاذ التدابير الفعالة سريعًا».

وكذلك أرسل مُكاتب «الديلى نيوز» من القاهرة برقية إلى جريدته فى هذا الموضوع بتاريخ ١٤ قال فيها:

«امتاز الاعتداء السياسى الأخير على غيره من الاعتداءات السابقة بمظاهر سيئة. فإن هذه أول مرة اعتدت فيها عصابة القتلة على نسوة ضعيفات وأطفال. وقد أبلغ المستر براون حادثة الاعتداء إلى مركز البوليس المصرى القريب من منزله. والمزعوم أن الموظفين لم يحفلوا بالمسألة فحاولوا منع المصابين من الانتقال حالاً إلى المستشفى حيث يتلهف المستر براون للوصول إليه خوفًا من أن يموت ابنه من كثرة النزف، أما المعتدون فقد اختفوا بعد الحادث ولم يعثر لهم على أثر».

وقالت شركة الاكسشنج الإخبارية البرقية:

«إن الحادث فظيع بصفة خاصة. لإصابة امرأة وطفل فيه».

ونشرت جريدة «التيمس» مقالاً افتتاحيًا بتاريخ ١٤ بعنوان «أعباء مصر» أبانت فيه رأيها فى هذه الاعتداءات وفى الحالة فى مصر ننشر هنا تعريبه. قالت التيمس:

«أُطلق الرصاص مرة أخرى على موظف بريطانى فى القاهرة. وهذه حادثة من سلسلة طويلة من أمثالها من الحوادث التى قُتل فيها المستر براون والمستر كيف وجرح فيها بيجوت جرحًا بالغًا. ولم يُكتشف الجناة فى حادثة من تلك الحوادث إلى الآن. ومع أن ثروت باشا أفاض فى إظهار تألمه وأسفه فى حادث الاعتداء على الكولونيل بيجوت. فإنه لم تتخذ تدابير فعالة، على ما يظهر، للمحافظة على الموظفين البريطانيين الذين يبذلون أقصى جهدهم لمساعدة مصر فى سعيها لتوطيد استقلالها».

«فى مصر ملك الآن. وفيها حكومة مصرية تضع الدستور وهى المسئولة عن إدارة البلاد. ولما ألغت الحكومة البريطانية الحماية وافقت على إعلان استقلال مصر وأرجأت المسائل التى لا تزال موضعًا للخلاف إلى مفاوضات أخرى. ساد الشعور فى بريطانيا بأنه يجب أن يسمح للأمة المصرية بالوقت الكافى لإثبات كفاءتها. فإن فترة الوصاية عليها قد مرت ويجب أن تطلق الحرية للمصريين لإظهار مقدرتهم الإدارية. وكان من الحماقة أن يتوقع النجاح الباهر عاجلاً. ولكن الواقع أن وقعت عقب إرخاء الرقابة البريطانية سلسلة من اعتداءات القتل على موظفين بريطانيين استشاريين. ومن شأن هذه الاعتداءات زعزعة الثقة البريطانية فى متانة أساليب الإدارة المصرية البحتة. ولم يكن ثمت سبيل لمعرفة الذين تقع عليهم تبعة هذه الاعتداءات الفظيعة وسط اضطراب العواطف السياسية بالقاهرة. على أننا نعلم أن الحكومة الحالية قد تحملت مسئولية

المحافظة على النظام وحماية جميع النزلاء وينبغى أن تنذر بشدة بأن الحاجة تدعوها إلى تبرير وجودها بأن تقوم بواجبها. وبما أن الحكومة البريطانية هى التى حمّلتها مسئولية السير بمصر إلى الاستقلال التام فيجب على الحكومة المصرية أن تحرص، بصفة خاصة، على سلامة الموظفين البريطانيين والنزلاء البريطانيين على وجه خاص».

«إن حكومة ثروت باشا فى مركز شاذ. ولا شك أن ثروت باشا قد راعى آراء الوكالة البريطانية، المراعاة الواجبة، فى المسائل الخاصة بوضع الدستور الجديد ومطالب مصر فى السودان. ومعاملة موظفى الحكومة الأجانب فى الوقت ذاته. كان ثروت باشا على استعداد كبير لطلب المعونة البريطانية فى مكافحة خصومه وهم المتطرفون من الوطنيين المصريين المؤيدين لسعد باشا. وقد حوكم فى الأسبوع الماضى عدد من أعضاء وفد زغلول باشا بتهمة التحريض. ولم تكن محاكمتهم أمام محكمة مصرية بل أمام محكمة عسكرية بريطانية وظروف هذه المحاكمة غامضة. لأن وزارة ثروت باشا قد ضربت رقابة شديدة على جميع مظاهر الرأى العام. ولكن يلوح أنه ينبغى للحكومة المصرية التى لم تستطع حماية النزلاء الأجانب أن تُظهر على الأقل كفاءتها فى مكافحة خصومها السياسيين، لا أن تلقى تبعة محاكمتهم على الجيش البريطانى».

«ومن الواضح أنه لا يزال من الضرورى للحكومة البريطانية أن تراقب باهتمام شديد مستقبل مصر. وإذا أرادت التدخل فلتتدخل بحزم وثبات بغير تردد سابق فى الفكر».

ولقد اهتمت الحكومة المصرية بهذا الحادث جد الاهتمام. ولم تشأ أن تلبث حتى يأتيها إنذار جديد من الحكومة الإنكليزية بعد أن وجهت لها الإنذارين السالفَى الذكر. فبادرت هى بإظهار أسفها على وقوع هذا الحادث بأن أرسل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية إلى

فخامة المندوب السامى للحكومة البريطانية، خطابًا بتاريخ ٢٢ أغسطس هذا نصه:

«أود أن أجدد، بخطابى هذا، الإعراب لفخامتكم عما أبديته من شديد أسف الحكومة المصرية فى الحديث الذى دار بيننا على أثر الاعتداء الذى وقع على شخص المستر براون وأفراد عائلته».

«وإننى لعلى يقين أنى أعبر، بهذا الأسف، عن شعور الحكومة المصرية وشعور الأمة المصرية على اختلاف طبقاتها».

«ومما زاد سخط الحكومة والأمة على تلك الجريمة الفظيعة أنها أصابت نسوة وأطفالاً».

«والتحقيق فى هذا الاعتداء جارٍ بمنتهى الهمة واليقظة تحت إشراف الإدارة الجديدة التى أبلغت فخامتكم العزم على إنشائها فى خطابى المؤرخ فى ٢٣ يولية الماضى».

«والمأمول أن تسفر الأبحاث عن اكتشاف الآثمين وأننا نتبين ظروف الجريمة فيتيسر لنا أن نتعرف، بصفة قاطعة أسباب هذا الاعتداء».

«ومن الحق أن ألفت فخامتكم إلى أن الصورة التى اتخذتها الصحافة الإنكليزية فى ذكر ما وقع من هذه الجرائم أو فى التعليق عليها تحمل الجمهور الإنكليزى على الاعتقاد بأن تلك الجرائم أمر جديد بدأ مع تغير الحالة السياسية فى مصر. على أن فخامتكم لا تجهلون أن أغلب الاعتداءات الجنائية التى وقعت على أشخاص الرعايا البريطانيين كان وقوعها بين شهرَىّ ديسمبر سنة ١٩٢١ وفبراير سنة ١٩٢٢، أى قبل أن تتولى هذه الوزارة تقاليد الأعمال».

«وأكون شاكرًا لفخامتكم، كل الشكر، إذا تفضلتم باتخاذ ما ترونه من التدابير ليقف الرأى العام الإنكليزى على حقيقة الحال فيما يتعلق بهذه الاعتداءات. وليُعلم أن البحث عن مرتكبيها من أول ما تُعنى به الحكومة المصرية».

ومنذ ذلك العهد بدأت الهيآت الرسمية تصدر قرارات باستنكار هذه الاعتداءات.

وعلى أثر ذلك أرسل ثروت باشا إلى فخامة المندوب السامى البريطانى كتابًا ثانيًا فى ٢٠ سبتمبر يقول له فيه:

«أعربت لفخامتكم فى كتابى الأخير بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ عما أثارته حوادث الاعتداء على الرعايا البريطانيين من الاستياء والسخط فى القطر كله».

«وقد أخذت تتوارد علىَّ مظاهر التأييد لذلك التصريح. فإن مجالس المديريات، وهى الهيآت الممثلة للمديريات، والمجالس البلدية وكذلك الأعيان فى مدينتَى القاهرة والإسكندرية أبلغونى ما أصدروه من القرارات فى هذا الشأن. وقد رأيت أن أُطلع فخامتكم عليها. وترون أن واضعى هذه القرارات جميعا أعربوا عن شديد أسفهم لتلك الاعتداءات وعن استهجانهم لها وناشدوا الأمة أن تعاون أولى الأمر فى البحث عن الجانين».

«وإننى لعلى يقين أن فخامتكم تجدون فى هذا الشعور العام، الذى لم أكن إلا ترجمانه، دليلاً على ما يكنه الشعب المصرى من صدق المودة وحسن المسالمة نحو ضيوفه الأجانب».

فأجابه فخامته فى ٢٤ بما يلى:

«تلقيت كتاب دولتكم بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ الذى أبلغتمونى به القرارات التى أصدرتها مجالس المديريات جميعًا والمجالس البلدية فى المدن وكذا أعيان مدينتَى القاهرة والإسكندرية، باستهجان ما وقع من حوادث الاعتداء على الرعايا البريطانيين».

«وإننى لأشكر لدولتكم تفضلكم بإيقافى على ما أبدته تلك الهيئات من عبارات الأسف والسخط على تلك الحوادث. ولا يخامرنى شك فى ما تنطوى

عليه نفوس الشعب المصرى من عواطف المودة والمسالمة نحو ضيوفه الأجانب. وإنى لأرجو أن يكون ما تتخذه الحكومة من التدابير اللازمة ومما تلقاه من تأييد الرأى العام لها فى هذا السبيل كفيلاً باستئصال شأفة هذه الحوادث التى يؤسف لها أشد الأسف».

وقد اتخذت السلطة العسكرية منذ وقوع هذا الحادث الأخير احتياطًا جديدًا بأن سيرت دوريات من عساكرها تجوب أحياء القاهرة وشوارعها.

إشاعة الأزمة الوزارية وإيقاف جريدة الأهرام:

وفى هذه الأثناء أُذيعت إشاعة قوية عن حدوث أزمة وزارية وتعددت التقولات فى تكييف الأسباب التى أدت إليها. وقد اهتمت الصحف المصرية بهذه الأزمة فقالت جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ أغسطس:

«عادت الأزمة الوزارية فاستحكمت بعد أن كان ذاع خبر انفراجها فى الأسبوع الماضى. وقد تسربت أخبارها مساء الجمعة فأخذ الناس يلهجون بها. وجاءنا فى ذلك الليل من مُكاتب الأهرام الخاص بلوندره أن الصحف الإنكليزية تلقت أنباء من مُكاتبها فى مصر يؤخذ منها (أن الأزمة حادة) وأن (المشادة قد عادت إلى حالة أشد من التى كانت موجودة أخيرًا. واعتقد بعضهم بزوالها أثناء عطلة العيد). ولما لم يُعقد مجلس الوزراء صباح يوم السبت (١٢) كما كان منتظرًا زاد اليقين بوجود أزمة وزارية وزادت الإشاعات عن قرب استقالة ثروت باشا. وظلت الحال كذلك حتى يوم أمس الأحد. فتضاربت الأقوال. وذهب بعضهم إلى أن الوزارة قد قدمت استقالتها فعلاً».

«وآخر ما جاءنا من الإسكندرية أن الوزراء قد حضروا أمس إلى دواوينهم كالمعتاد ولم يقدموا استقالتهم حتى ساعة متأخرة من الليل».

«أما الأسباب التى دعت إلى هذه الأزمة فمما لا مجال للبحث عنها الآن».

«ومهما يكن من الأمر فإننا نرجو أن تسفر الحالة عمَّا فيه خير مصر وضمان رقيها ومستقبلها السعيد إنه السميع المجيب».

وكانت هذه الجريدة قد نشرت فى ٨ أغسطس نبذة تحت عنوان (تسمية الأشياء بأسمائها) خاصة بالإشاعات التى كانت دائرة إذ ذاك حول الأزمة الوزارية. قالت:

«قالوا وأعادوا أن هناك أزمة وزارية. وقلنا أمس إن دولة رئيس الوزراء تشرف بمقابلة جلالة الملك فزال كل شىء على حكم الوفاق وتسيير الأمور فى منهاج واحد».

«ومن العبث أن ينكر الرجال الرسميون وغير الرسميين اغبرار الجو واكفهراره. ومن العبث أن يقول الصحافيون وغير الصحافيين إنه ليس هناك شىء على الإطلاق. فإن هذا الجمهور الذى يرقب الحوادث ويرصدها إذا لم يقف على الأسباب وقف على الظواهر فأعادها إلى كل ما يمكن من الافتراض حتى يصيب ظنه الغرض مرة إن هو أخطأه مرة. والمسألة فى مكانة من الدقة لا تسمح للكاتب أن يورد كل ما يسمع وكل ما يقال له. ولكنه مكلف أن يقول للقارئ الحقيقة. والحقيقة أن فى جو السياسة المحلية سحابة توقع الاضطراب والارتباك فى سير الأمور وفى أفكار الجمهور. ولا تعود على أحد بالفائدة والمنفعة».

«فإذا كان منشأ هذه السحابة ضئيلاً صغيرًا فإن أكبر الحوادث وأشدها خطورة كان منشؤه صغيرًا وسببه حقيرًا ثم كبر حتى أفضى إلى الأمور العظام. فكلمة من موظف أو حديث من تابع أو ما شاكل ذلك من الأسباب تفضى إلى الأزمات فى العالم. فلا يرجع الناس الأزمة إلى سببها الصحيح لأنها تبدو إلى عيونهم صغيرة. بل ينظرون إلى المسألة فى ذاتها».

«ومن عبث السياسة أن تدخل الشخصيات فى العموميات. ومن خطرها أن تكون المشادة بين طائفتين لمأرب خاص فى سياسة أمة هى فى حال لا تستطيع معها تحكيم إرادتها ورأيها».

«فليس بنافع أن تقول للجمهور إنه لم تكن هناك أزمة مع إننا نقول له صريحًا إن الغيوم تلبدت وأنها قد زالت. فالأزمة وإن لم تكن مشتدة فهى أزمة على كل حال. فلم يبق لنا إلا أن نعرف لماذا وجدت وما أسبابها».

«فقد قالوا إن سببها لوم وُجِّه إلى الحكومة لأنها لا تسيطر على لجنة الدستور. فهل كان باستطاعة الحكومة أن تفعل ذلك؟؟ وهل هى إذا فعلته ترضخ لها اللجنة الدستورية؟ وإذا هى رضخت هل يقرها الرأى العام؟ وهل يكون لعملها قيمة؟ وقال فريق آخر إنه سمع أن خبر اعتقال الوفد، الاعتقال فى ذاته، هو السبب. ولكن يدفع هذا القول أن السلطة العسكرية طلبت من الحكومة اعتقال أعضاء الوفد فترددت فى الأمر أو تريثت أو. أو. فأمام هذا التردد أصدرت السلطة العسكرية أمرها وأبلغتها قرارها. وكلا القولين وكلتا الحالتين لا مدلول لها سوى وجود المشادة. وهذه المشادة لا تجوز فى مثل حالتنا وظرفنا. وأفضل منها الأزمة الصحيحة المكشوفة الوجه الجلية السبب إذا لم تكن عنها مندوحة».

«أجل، إن ذلك هو أفضل وأولى وأدعى إلى وقاية ذهن الجمهور وضميره من الأقاويل والحدس والهمس فى الأذن والتقول الذى يضر كثيرًا ولا يفيد شيئًا. ولعلنا لا نسمع مرة أخرى بمثل الذى جرى. فإن شخص الأمة كبير عاقل فيجب أن يكون العمل معها وفى شئونها كبيرًا صريحًا جليًا لغرض سامٍ فقط».

فأثارت هذه النبذة ثائرة الوزارة فأصدرت القرار الآتى فى ١٤ الشهر المذكور:

«بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى القرارين الصادرين من مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩».

«وبما أن جريدة الأهرام التى تصدر بالقاهرة نشرت فى عددها رقم ١٢٨١٦ الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ تحت عنوان (تسمية الأشياء بأسمائها) نبذة لا صحة لما جاء فيها تقع تحت حكم المادة المذكورة».

«قرر مجلس الوزراء إيقاف جريدة الأهرام. وعلى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار».

فاهتمت الصحف الإنكليزية بهذا الحادث أيما اهتمام. فجمع مُكاتب جريدة الديلى تلغراف فى القاهرة الحوادث التى توالت على البلاد فى المدة الأخيرة، فى برقية أرسلها لجريدته فى يوم ١٤ أغسطس قال فيها:

«كان نصيب اليوم من الحوادث المؤثرة نصيبًا كاملاً. وربما جاز لنا أن نلاحظ من وجهة الاعتقادات الخرافية أن الرقم ٧ السحرى كان ظاهرًا فى هذه الحوادث. والظاهر أن المصريين صعقوا لوقتهم عند ما اطلعوا على الأنباء فإنهم لم يتوقعوا أن يكون الحكم قاسيًا إلى هذا الحد. ولو أنه قوبل بالارتياح العظيم من النزلاء البريطانيين الذين يعتقدون أن التجارب الماضية قد دلت على أن اللين إذا أُسىء فهمه فهو يؤدى إلى متاعب أخرى».

«والنبأ المؤثر الآخر هو إلقاء القبض على سبعة آخرين من أعضاء الوفد الذى تشكل حديثًا. ومن بينهم الأخ الأصغر لحمد الباسل باشا».

«والنبأ الأخير تعطيل جريدة الأهرام. ولم يُعلم إلى الآن مدة تعطيلها ولا أسبابه. ولكنهم يعزون هذا العمل إلى أربع مقالات نشرتها الأهرام أخيرًا انتقدت فيها مشروع الدستور قائلة إنه ليس ديمقراطيًا إلى حد كافٍ. والظاهر أن تعطيل الأهرام هو الثمن الذى دفعته الوزارة لحل الأزمة».

ثم وصف المُكاتب جريدة الأهرام وخصها بالمدح والثناء.

وبعث فى ١٦ منه مُكاتب «المورنن پوست» من القاهرة برقية قال فيها:

«ذكرت الوزارة فى تقريرها الخاص بتعطيل الأهرام أن المقال الذى نشرته الأهرام فى الأسبوع الماضى بعنوان (تسمية الأشياء بأسمائها) لا صحة له وعلى ذلك تقع تحت طائلة قانون المطبوعات. ولم يذكر إلى الآن مدة تعطيلها. ولا ريب فى أن العطف العام نحو الأهرام التى حاولت فى ذاك المقال بعبارات مقنعة أن

تنذر الجمهور بأن سبب الأزمة المشادة دون أن تذكر الأسماء. وقد أسفت لإدخال الشخصيات فى الأمور العمومية، مشيرة إلى أخطار المشادة التى تنجم عن النزاع لغايات شخصية. وقد لمحت بعبارات تنطوى على الحرص والحذر. وأشارت إلى إشاعة القبض على أعضاء الوفد السبعة الأوائل. وأخيرًا طلبت الأهرام إذاعة أسباب الأزمة الحقيقية قائلة إن الإشاعات والهمس تعود بالضرر ولا تجدى نفعًا. وليعمل الذين بيدهم السلطة وتقاليد الأمور بصراحة ولغايات سامية فقط».

«والرأى الشائع أن الأهرام لم تتعدَّ الحقوق المشروعة فى التعبير عن هذه الآراء فى حين أن أمر التعطيل الشديد لا يبرر العمل».

وبعث مُكاتب جريدة «التيمس» بالإسكندرية لجريدته يقول:

«انتهت الأزمة السياسية عقب اجتماعات طويلة عقدها كبار موظفى السراى والوزارة. وقد استقبل الملك صاحب الدولة ثروت باشا مقابلة طويلة، ثم عُقد مجلس الوزراء برياسة الملك وعُطلت جريدة الأهرام فقط».

وزاد المُكاتب على ما سبق قوله:

«إن هذه التسوية قوبلت بالارتياح العام حيث الشعور قوى بالرغبة فى بقاء الوزارة الحالية إلى أن تتم التغييرات الدستورية».

وقال مُكاتب «الديلى نيوز» بالقاهرة:

«حدث تطور غريب فيما يتعلق بأزمة الوزارة المصرية التى وصلت إلى دور حاد فى نهاية هذا الأسبوع. ومن أهم أسباب الخلاف بين الوزارة والسراى إن الوزارة رفضت تعطيل جريدة الأهرام التى انتقدت مشروع قانون الدستور بقولها إنه ليس ديمقراطيًا إلى حد كافٍ. وقد حلّت الأزمة وسيجتمع مجلس الوزراء غدًا. وكان إعلان اجتماعه تقريبًا عقب تعطيل جريدة الأهرام مباشرة. وهى الجريدة التى لم تُعطل مطلقًا فى خلال السبعة والأربعين عامًا منذ تأسيسها».

ظلت هذه الجريدة محجوبة عن قرائها حتى يوم ١٧ حيث نشرت الوزارة القرار التالى:

«بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٤٠ (١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢) بإيقاف جريدة الأهرام».

«وبما أنه قد رُئى الاكتفاء بإيقاف تلك الجريدة ثلاثة أيام».

«لذلك قرر المجلس الترخيص لجريدة الأهرام بالعودة إلى الظهور اعتبارًا من الغد».

حديث دولة ثروت باشا مع مُكاتب الماتان:

هذا ولقد كان العالم بأكمله يهتم بمصر وبما هو سائر فيها. فانتهز مُكاتب جريدة الماتان الباريسية فرصة وجوده فى مصر وقابل حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا فى يوم ٢١ أغسطس. وجرى بينهما حديث عن الشئون المصرية. ونشرت الجريدة المذكورة هذا الحديث.

قال المُكاتب:

«قابلت ثروت باشا فى مصيفه برمل الإسكندرية فوجدته كما رأيته منذ ستة أشهر إذ كان يستعد لتأليف أول وزارة لمصر الجديدة فقلت لدولته:»

«ألا ترون أن الاضطرابات التى لابد أن ترافق إقامة نظام جديد تعرض رخاء البلاد للخطر؟ فإن هذا سؤال يدور على الألسنة فى فرنسا. فأجاب دولته:»

«فى طاقتى أن أطمئنك من هذه الوجهة كل اطمئنان. فالأمة المصرية أعقل من أن تعرض مصالحها للخطر بالالتجاء إلى أعمال العنف. ومع ذلك فنحن فى الشهر السادس من وزارتى. والحالة كما ترونها بنفسكم بعيدة عما يبعث توقع مستقبل مقرون بالاضطرابات ولا يخفى أن المتشائمين كانوا عند تأليف وزارتى أكثر عددًا من المتفائلين. وعندى أن هؤلاء هم الذين كانوا على الصواب. وإنى

موقن أن السواد الأعظم من مواطنيَّ المصريين أدركوا أهمية الخطوة التى خطتها البلاد نحو الاستقلال الفعلى. أقول (الفعلى) لأن استقلالنا من الوجهة القانونية صار فوق كل مناقشة وجدل. فقد اعترفت به جميع الدول وصار لنا وزارة خارجية تفاوض الدول مباشرة».

«ولا شك أنكم تعلمون أن مسألة الحدود بين مصر وبرقة، وهى التى كانت موضع المفاوضات بين إنكلترا وإيطاليا فى العهد الماضى، دار البحث فيها أخيرًا بين مصر وإيطاليا مباشرة. وقد ذكرت هذا مثلاً لأمور كثيرة أستطيع أن أذكرها».

«هذا ما أقوله عن الشئون الخارجية. أما من الوجهة الداخلية فأنا على ثقة بأن البلاد كلها تشعر الآن بأن الوزارة نفذت برنامجها. فليس فى طاقة أحد مثلاً أن يظن اليوم أن الوزير ليس هو المسئول عن وزارته دون غيره......»..

قال المُكاتب:

«وأردت طرق باب المستقبل فسألته متى تجهز البلاد بدستور؟ لأن البعض يقول إن الوزارة لا تجدّ فى التعجيل بإصدار الدستور».

«فهز دولته كتفيه وقال: ليس أبعد عن الصحة من هذا القول. ولا يخفى عليك مقدار صعوبة الحالة التى تجتازها حكومة ما، ولا سيما فى أوقات الانتقال، إذا لم يكن فى البلاد برلمان يؤيدها. فمن مصلحة وزارتنا إذًا أن تعجل فى إصدار الدستور. وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن اللجنة التى أُلِّفت لوضع الدستور تُبْدى أعظم نشاط».

قال: ثم سألته فى الختام:

«متى يمكن أن يُفتح البرلمان؟»، فأجابنى قائلاً:

«إننى آمل أن يتوج العام المقبل ببرلماننا».

لائحة إجراءات مجلس بلاط الملك:

وفى يوم ٢١ أغسطس نشرت الوقائع المصرية الأمر الملكى الآتى:

لائحة إجراءات مجلس بلاط الملك

الباب الأول ـ فى الإجراءات العامة والأحكام

الفصل الأول ـ فى الإعلان

«مادة ١ ـ كل ورقة يراد إعلانها يقدمها الطالب مع صورة لها إلى قلم سكرتارية مجلس البلاد ويتولى ذلك القلم إرسال صورتها إلى المعلن إليه بطريق البريد المسجل مع وصل مرتجع ويبقى الأصل فى محفوظاته».

«مادة ٢ ـ يجب على طالب الإعلان أن يبين فى الورقة المراد إعلانها اسم ولقب المعلن إليه ومحل إقامته بالدقة التى تمكّن البريد من إيصالها إليه مع مراعاة الأحكام الآتية:»

«مادة ٣ ـ يصدر الإعلان إلى محل إقامة الخَصْم. فإن تعذر ذلك فإلى مركز إدارة أعماله. فإن لم يكن له مركز كذلك أو امتنع عن تسلُّم الإعلان يكون الإعلان صحيحًا بنشره أو نشر ملخصه فى «الجريدة الرسمية» وفى إحدى الجرائد اليومية».

«مادة ٤ ـ يكون ميعاد الحضور أمام المجلس ثمانية أيام خلاف مواعيد المسافة المنصوص عليها فى المادتين التاليتين».

«مادة ٥ ـ إذا كانت الورقة المعلنة لخصم فى القطر المصرى أو السودان تشتمل على طلب حضوره أمام المجلس أو التنبيه عليه بإجراء أمر ما فى ميعاد محدد فيزاد على هذه المواعيد يوم لكل مسافة ثمانى ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره إليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يُزاد له يوم على الميعاد وذلك لكل مسافة يقطعها بغير السكة الحديد».

«مادة ٦ - تكون مواعيد المسافة للأشخاص المقيمين خارج القطر المصرى أو السودان حسب ما هو آت:»

(أولاً) يعطى ميعاد ثلاثين يومًا لمن يكون مقيمًا بإحدى البلاد الأوروبية أو بسواحل البحرين الأبيض والأحمر.

(ثانيًا) يُعطى ميعاد ستين يومًا لمن يكون مقيمًا بإحدى الجهات الأخرى.

«مادة ٧ - إذا كانت الورقة المعلنة للخصم تشتمل على طلب حضوره فى ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور وإذا كان اليوم الأخير منه يوم عيد امتد الميعاد إلى اليوم الذى بعده».

«مادة ٨ - يجب أن تشتمل ورقة التكليف بالحضور أمام المجلس على اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما وبيان الغرض المقصود من الطلب».

«مادة ٩ - على قلم سكرتارية المجلس إثبات الأوراق التى ترد إليه لإعلانها على حسب ترتيب التواريخ فى دفتر يعد لذلك مع بيان ملخص الأوراق المعلنة بوجه الاختصار وما تم بالنسبة لإعلانها».

«مادة ١٠ - إذا رأى قلم سكرتارية المجلس أن ورقة الإعلان لا تشمل البيانات السابقة أو رأى أنها تشتمل على عبارات لا يليق ذكرها أو أن المواعيد المحددة فيها غير كافية يرفع الأمر فى الحال إلى رئيس المجلس أو من ينوب عنه ليصدر أمره بما يراه كتابة على الورقة المراد إعلانها ويقوم قلم السكرتارية بتنفيذ هذا الأمر».

الفصل الثانى
فى انعقاد المجلس والإجراءات

«مادة ١١ - ينعقد المجلس بديوان الملك بالقاهرة أو الإسكندرية ولا يكون الانعقاد صحيحًا إلا إذا حضره خمسة من أعضائه على الأقل فإذا كان الانعقاد

للنظر فى أمر من أمور الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الشرعية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون الثلاثة».

«مادة ١٢ ـ يُدعى الأعضاء لحضور الجلسات بالبريد قبل كل جلسة بأسبوع».

«مادة ١٣ ـ إذا عُرض على المجلس أن يصدر قرارًا بالحجز أو برفعه فيدعو المجلس أحد أقارب صاحب الشأن الأقربين قبل الجلسة بأسبوع».

«ويُخطر النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة فى الموعد المذكور ليتمكن من الحضور لإبداء أقواله هو أو رئيس نيابة الاستئناف».

«مادة ١٤ ـ تكون جلسات المجلس غير علنية وضبط الجلسة منوط برئيسها».

«مادة ١٥ ـ تحصل الإجراءات فى مواجهة الخصوم ويجوز لهم أن يُنيبوا عنهم غيرهم فى ذلك بتوكيلات رسمية خاصة».

«مادة ١٦ ـ يصدر المجلس قراراته بناء على مذكرات كتابية يتبادلها الخصوم وللمدعى عليهم الحق فى تقديم آخر مذكرة فى الموعد الذى يحدده المجلس ومع هذا يجوز للمجلس أن يطلب سماع أقوال الخصوم أو سماع من يرى فائدة من سماع أقوالهم من الشهود أو الخبراء أو الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أو غيرهم».

«مادة ١٧ ـ إذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فللمجلس تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة على حسب الاقتضاء ويذكر فى قرار التعيين المواد المقتضى الاستعانة بأهل الخبرة فيها مع بيان ما يرخص لهم بعمله من الإجراءات».

«مادة ١٨ ـ يؤدى الشاهد شهادته أمام المجلس وله أن يحلفه اليمين وكذلك يحلف الخبراء اليمين قبل تأديتهم المأمورية التى تحول عليهم إن لم يكونوا من الخبراء المحلفين».

«مادة ١٩ ـ تثبت جميع الإجراءات التى تُتخذ فى جلسات المجلس فى محاضر يمضيها الرئيس وكاتم السر ويكون لكل دعوى محضر على حِدَة».

الفصل الثالث

فى المداولة وإصدار القرارات

«مادة ٢٠ - لا يجوز للمجلس أن يسمع توضيحات من أحد الأخصام أو من أحد وكلائهم أثناء المداولة بأودة المشورة إلا بحضور الخصم الآخر أو وكيله».

«مادة ٢١ - لا يسوغ فى وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو أية ورقة من أحد الأخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدمًا».

«مادة ٢٢ - يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئًا بالأقل أسبقية فى نظام أسبقية الدرجات».

«مادة ٢٣ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الآراء وعند تساوى الآراء يكون الرجحان للجانب الذى فيه الرئيس».

«مادة - ٢٤ - إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المجلس مما يختص به المحاكم الشرعية فالقاعدة الشرعية التى يُبنى عليها الحكم تثبت برأى الأعضاء الشرعيين وحدهم أو برأى أغلبيتهم».

«مادة ٢٥ - يوقع على صور الأحكام والقرارات التى يصدرها المجلس كل من رئيسه أو النائب عنه وكاتم السر».

«مادة ٢٦ - جميع الأحكام والقرارات التى يصدرها المجلس يجب أن تكون مشتملة على الأسباب التى بنيت عليها».

«مادة ٢٧ - يجب على كاتم السر أن يقيد فى دفتر خاص كافة القرارات والأحكام بأسبابها وأسماء الأخصام وأسماء الأعضاء الذين قضوا فيها ويكون قيد ذلك بطريقة منظمة على حسب ترتيب التواريخ».

«مادة ٢٨ - يسوغ للأخصام أن يطلّعوا على الأحكام أو القرارات فى سكرتارية المجلس إذا بيَّنوا تواريخها وأسماء الأخصام».

«مادة ٢٩ ـ إذا أراد صاحب الشأن الحصول على صور الأحكام أو القرارات يرفع طلبه كتابة إلى رئيس المجلس ليصدر أمره بما يراه».

«مادة ٣٠ ـ تُنشر القرارات القاضية بتوقيع الحَجْر أو رفعه أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد للثامنة عشرة فى «الجريدة الرسمية» وفى إحدى الجرائد اليومية لأجل إحاطة الجمهور علمًا بأنها».

الفصل الرابع

فى الأحكام الغيابية والمعارضة فيها

«مادة ٣١ ـ إذا غاب المدعى عليه بعد تكليفه بالحضور على حسب أحكام هذه اللائحة ولم يقدم مذكرة بدفاعه يصدر المجلس الحكم أو القرار فى غيبته».

«مادة ٣٢ ـ إذا غاب المدعى وامتنع عن تقديم مذكرة بأقواله يُخيَّر المدعى عليه بين شطب القضية وبين طلب الحكم غيابيًا فى أصل الدعوى».

«مادة ٣٣ ـ تكون الأحكام والقرارات الصادرة فى غيبة الأخصام واجبة التنفيذ إلى حين المعارضة فيها إنما لا يسوغ تنفيذها إلا بعد إعلانها بثمانية أيام».

«مادة ٣٤ ـ تُقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الغيبة إلى الوقت الذى يعلم فيه الغائب بتنفيذها».

«مادة ٣٥ ـ يعتبر علم الخَصْم بتنفيذ الحكم الصادر عليه فى غيبته بمضى ثلاثة أيام بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمركز إدارة أعماله».

«مادة ٣٦ ـ لا تقبل المعارضة فى الحكم بعد الرضاء به».

«مادة ٣٧ ـ تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر طبقًا لأحكام الفصل الأول من الباب الأول من هذه اللائحة».

«مادة ٣٨ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ إلا إذا كان التنفيذ المؤقت مذكورًا فى الحكم أو واجبًا بنص القانون».

«مادة ٣٩ - الحكم الذى يصدر فى الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه المعارضة مطلقًا».

«مادة ٤٠ - يكون فى سكرتارية المجلس سجل لقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتم السر فى يوم حصولها أو فى ظرف أربع وعشرين ساعة إذا منعه مانع عن القيد فى اليوم المذكور».

«ويتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة».

«مادة ٤١ - لا تنفذ الأحكام الصادرة فى الغيبة على غير المتقاضين إلا بشهادة من كاتم سر المجلس دالة على عدم وجود معارضة فى تلك الأحكام بالسجل السابق ذكره».

الفصل الخامس

فى تنفيذ الأحكام

«مادة ٤٢ - يرفع كاتم سر المجلس إلى ديوان جلالة الملك صور الأحكام والقرارات فى ظرف ثمانية أيام من يوم صدورها لعرضها على الملك واستصدار الأمر بالتنفيذ».

«مادة ٤٣ - لا يجور تنفيذ الأحكام بالطرق الجبرية إلا بعد مضى ثمانية أيام على تاريخ إعلانها للخصم».

«مادة ٤٤ - على وزير الحقانية أن يشرع فورًا فى اتخاذ ما يراه موافقًا لتنفيذ الأحكام والقرارات عقب وصولها إليه مع مراعاة الأحكام السابقة».

«مادة ٤٥ - إذا لم يتمكن وزير الحقانية من إجراء التنفيذ بالطرق الودية أو الإدارية فله أن يضع الصيغة التنفيذية على صورة الحكم ويسلمها لصاحب الشأن ليباشر التنفيذ بواسطة قلم المحضرين».

الباب الثانى
فى إجراءات خاصة يجب اتخاذها
بالنسبة للقصر وعديمى الأهلية والغائبين

الفصل الأول
فى الإجراءات التحفظية
وفى تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء

«مادة ٤٦ - إذا تُوفِّى أمير أو أميرة أو زوج أو أميرة عن حمل مستكن أو عن ورثة قُصَّر أو عديمى الأهلية أو غائبين ممن يلزم تعيين وصى أو قيم أو وكيل عليهم فبمجرد وصول خبر الوفاة إلى رئيس ديوان الملك يبلغه إلى وزير الحقانية ليأمر باتخاذ كافة الإجراءات التحفظية التى يراها لحفظ صالح الورثة وعمل المباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة ويقدم وزير الحقانية تقريرًا بذلك للمجلس مشفوعًا بالبيانات الكافية فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول البلاغ إليه».

«مادة ٤٧ - فى حالة طلب الحجر على عديم الأهلية يكلف هو والواقفون من الأقارب والمعارف على أحواله بالحضور أمام المجلس لاستجوابهم».

«مادة ٤٨ - إذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور أمام المجلس فللمجلس أن يقرر ما يراه فى ذلك، غير أنه يجب على المجلس الانتقال إلى محل المطلوب الحجر عليه أو ندب أحد الأعضاء للتوجه إذا كان فى حالة يتعذر معها حضوره أمام المجلس».

«مادة ٤٩ - يراعى المجلس أيضًا ما ذكره فى المادة السابقة عند النظر فى استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الثامنة عشرة بناء على طلب أحد أصحاب الشأن أو من تلقاء نفس المجلس».

«مادة ٥٠ - إذا رأى المجلس وجوب تعيين وصى أو قيم أو وكيل فينتخب الوصى أو القيم أو الوكيل ويعرض انتخابه على الملك للتصديق على تعيينه».

الفصل الثانى
«فى تسلم الأموال ومحاضر الجرد والضمانة»

«مادة ٥١ - يجب على الوصى أو القيم أو الوكيل عند تبليغه التصديق على قرار تعيينه أن يبادر فورًا بجرد أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب قبل وضع يده عليها وذلك فى محضر بحضور شخص أو أو أكثر يعينه المجلس لهذا الغرض ويكون المحضر من نسختين تحفظ واحدة منهما مع الوصى أو القيم أو الوكيل وتحفظ الأخرى بالمجلس».

«مادة ٥٢ - يجب أن يشتمل محضر الجرد على قيمة ما تساويه المنقولات والأشياء ذات القيمة بوجه التقريب كل منها على حدة وأن يشتمل أيضًا على بيان العقارات وقيمتها وأوراق التركة والسندات ذات القيمة وسندات الديون وحجج الأملاك والدفاتر وغير ذلك من الأوراق ذات الأهمية».

«مادة ٥٣ - يستوثق المجلس من اقتدار واستقامة الأوصياء أو القامة أو الوكلاء ويجوز له أن يكلفهم فى أى وقت بتقديم ضمان شخصى أو مالى يقدره المجلس بحسب ما يراه».

«مادة ٥٤ - للمجلس فى أى وقت شاء أن يُلزم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء باستعمال الدفاتر والطرق والحسابية التى يتراءى له لزومها ليكون تقديم الحساب على موجبها.

الفصل الثالث
«فى الحسابات السنوية
وفى مكافأة الأوصياء والقامة والوكلاء»

«مادة ٥٥ - يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء أن يقدموا حساباتهم بوجه التفصيل فى كل سنة إلى المجلس وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات المؤيدة لها».

وهذا لا يمنع المجلس من أن يطلب فى خلال السنة البيانات اللازمة لمراقبة إدارة التركة أو الأموال كلما اقتضى ذلك صالح الوصى أو المحجور عليهم أو الغائبين.

ويجوز للمجلس أن يطلب من الوصى أو القيم أو الوكيل تقديم دفاتره».

«مادة ٥٦ - يقرر المجلس مقدار المصروف الاعتيادى الذى يلزم فى السنة لشئون القاصر أو المحجور عليه وعائلته أو عائلة الغائب.

ويعين المجلس أيضًا عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوافرة لحساب القاصر أو المحجور عليه أو الغائب.

ويجوز له أن يأمر بإيداع المبالغ الزائدة فى خزينة الحكومة أو فى أحد المصارف المالية».

«مادة ٥٧ - يعين المجلس سنويًا مقدار المكافأة المقتضى صرفها للوصى أو القيم أو الوكيل بمراعاة قيمة الأموال والعمل الذى تستوجبه إدارتها، ويكون ذلك بقدر الإمكان باعتبار مبلغ معين فى المائة من صافى الإيراد. فإذا قبل الوصى أو القيم أو الوكيل أن يقوم بمأموريته مجانًا فيعتمد المجلس هذا القبول».

«مادة ٥٨ - يجب على الوصى أن يقدم للمجلس تقريرًا برأيه عن وجوب استمرار الوصاية بعد الثامنة عشرة وذلك قبل بلوغ القاصر هذه السن بثلاثة أشهر على الأقل».

«وتثبت السن بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها من الأوراق الرسمية، فإن لم توجد فبشهادة طبية من طبيبين يعينهما المجلس بناء على طلب الوصى».

«مادة ٥٩ - يجوز للمجلس فى حالة تقريره استمرار الوصاية أن يأذن للصغير بالتصرف فى أمواله بنوع مخصوص من التصرفات أو بكل التصرفات فى جزء معلوم من ماله كما يجوز له ذلك بالنسبة للمحجور عليه».

«مادة ٦٠ - إذا قرر المجلس وجوب استمرار الوصاية إلى ما بعد سن الثامنة عشرة وجب عليه عند تقديم الحساب السنوى إليه أن يستحضر القاصر أمامه ليحكم من تلقاء نفسه بانتهاء الوصاية أو استمرارها مراعيًا فى ذلك سلوك القاصر وأهليته أو عدمها».

«مادة ٦١ ـ يقدم الأوصياء والقامة والوكلاء حساباتهم النهائية إلى المستحقين فى إحدى جلسات المجلس.

ويجوز للمجلس إبداء ما يراه من الملاحظات لصالح المستحقين أو الورثة.

وتعتبر الحسابات السنوية أساسًا للحساب النهائى».

«مادة ٦٢ ـ يسلم الأوصياء أو القامة أو الوكلاء للمستحقين أموالهم فى ظرف ثلاثين يومًا من تاريخ انتهاء مأموريتهم ويكون ذلك بحضور من يعينه أو يعينهم المجلس خصيصًا لهذا الغرض».

«مادة ٦٣ ـ إذا اقتضى الحال استبدال الوصى أو القيم أو الوكيل يسلم السلف للخلف الحسابات فى إحدى جلسات المجلس ويأمر المجلس باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المحجور عليه أو الغائب.

ويُلزم السلف بتقديم نسخة محضر الرد التى بيده مع بيان بما طرأ عليها من التغيرات أثناء إدارته.

ويجب على الخلف أن يحرر محضر جرد جديد يشمل كل ما تسلَّمه من سلفه ويحرر هذا المحضر من صورتين متطابقتين وموقعًا عليهما ممن حضر الجرد، إحداهما تسلم إلى المجلس، والأخرى تحفظ لدى الوصى أو القيم أو الوكيل».

الباب الثالث

«فى إثبات الطلاق وتسليم الوثيقة»

«مادة ٦٤ ـ يعد فى سكرتارية المجلس سجل لإثبات الطلاق طبقًا لأحكام المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وتُعطى منه وثيقة لمن يطلبها من ذوى الشأن».

«مادة ٦٥ ـ يجب أن تكون الوثيقة موقعًا عليها من رئيس المجلس وكاتم السر».

* * *

تشييد بناء للبرلمان المصرى:

ومنذ ١٥ مارس من هذا العام حصل التفكير فى ايجاد مكان لائق بالبرلمان فتقرر تشييد بناء خاص فى حديقة وزارة الأشغال العمومية المتسعة. وأعلنت الحكومة مسابقة بين أهل الفن وخصصت مكافأة لمن يضع أحسن رسم لهذا البناء.

وفى يوم ٣٠ أغسطس، ضُرب أول معول فى هذا المكان واحتفل بوضع الأساس.

سعد باشا فى جبل طارق:

لم تكن كل هذه الحوادث الداخلية لتحول أفكار الرأى العام عن حالة زغلول باشا فى منفاه، فقد كثرت العرائض ووفدت الوفود على دار المندوب السامى وشعارها (الرحمة فوق العدل) يطلبون الرفق بهذا الشيخ الجليل الذى أنهكه المرض فى غربته ورفعت الالتماسات إلى السُّدة الملوكية فأصدرت دار المندوب السامى فى ٤ سبتمبر البلاغ الآتى:

«أعلن من قبل أن الحكومة البريطانية جارية النظر فى أمر نقل حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا من جزر سيشل إلى مكان آخر أكثر ملاءمة لحالته الصحية، وقد بتّت الحكومة البريطانية فى ذلك فسافر معاليه من سيشل يوم ١٨ أغسطس مصحوبًا بخادمه الخاص وطاهيه على إحدى بوارج الأسطول البريطانى وينتظر وصوله اليوم (الإثنين ٤ سبتمبر) إلى جبل طارق حيث أعد مسكن لإقامة معاليه. وسيبقى تحت الحفظ بجبل طارق كما كان بجزر سيشل».

وكتب حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لحضرة صاحبة العصمة حرم معالى زغلول باشا يخبرها بنقله إلى جبل طارق ويعرب لعصمتها عن استعداده لتسهيل سفرها للانضمام إليه فى أى وقت شاءت، وأنها بطبيعة الحال ستكون حرة فى تنقلاتها بلا قيد ولا شرط.

وفى يوم ٦ أبلغت إدارة المطبوعات ما يأتى:

«نزل صاحب المعالى زغلول باشا إلى البر فى جبل طارق وكانت صحته حسنة نوعًا وقد أعرب عن ارتياحه إلى التدابير التى عملت لراحته. وحين وصوله إلى

منزله مصحوبًا بسكرتير حكومة جبل طارق والضابط القائم بالأعمال الإدارية فيها والطبيب، ناوله مدير البوليس نسخة من الأمر القاضى باعتقاله فى جبل طارق».

ابتهج الناس فى مصر لهذا النبأ وأرسلوا لمعاليه البرقيات تهنئة له بذلك وبالسؤال عن صحته. فرد معاليه على جميع البرقيات بالشكر والطمأنينة وبما يناسب المقام.

ولما وصل سعد باشا إلى جبل طارق حاول الوفد باتفاقه مع الأحرار البريطانيين أن يلجأ إلى القضاء يعرض عليه قضية اعتقاله لينال حكمًا بفكاك أسره الذى لم يكن له مبرر من العدالة، وبخاصة بعد أن أُلغيت الأحكام العرفية فرفع المستر هلديارد المحامى الإنكليزى الشهير قضية أمام محكمة جبل طارق ضد حكومتها.

ولكن لما كان للحاكم هناك سلطة مطلقة فقد أصدر أمرًا إلى المحكمة بأن لا تسمع قضية زغلول باشا.

وكان اهتمام الناس بالغًا حَدَّه بهذه القضية التى تنبنى على نتائجها أمور مهمة، وقد نشر روتر فى ٢٨ سبتمبر عن هذا الرفض ما يلى:

« ـ رفضت المحكمة العليا الطلب الذى قدمه المستر هلديارد المحامى بالإفراج عن سعد زغلول باشا، ولكنها منحته الإذن برفع الاستئناف إلى مجلس الملك الخاص وربما يرفع الطلب إليه. وقد تصدى المستر هلديارد لمناقشة الأمر الذى بموجبه اعتُقل زغلول باشا».

سفر حرم سعد باشا إلى جبل طارق:

ولقد أعلنت السيدة حرم سعد باشا أنها اعتزمت اللحاق بزوجها فى جبل طارق، وسافرت فعلاً فى يوم ٨ أكتوبر فى قطار خاص أقلها من القاهرة إلى بورسعيد ومنها أبحرت إلى جبل طارق.

وكان وداعها بالقاهرة بالغًا حد الأبهة والعظمة، فقد اصطفت جماعات الطلبة والنقابات والكشافة على جانبَى الطريق من بيت الأمة إلى المحطة بأعلامهم وشاراتهم وكان لأعضاء جمعية أمهات المستقبل القدح المُعلَّى فى ذلك

اليوم المشهود. وتقاطرت السيدات على المحطة لتوديعها وقام القطار بين الهتاف والتهليل. ووقف فى محطات بنها والزقازيق والإسماعيلية فكانت تُقابل فى تلك المحطات بما لا يقل عما ودعت به فى القاهرة من الحفاوة والاحترام.

ولقد نشرت السيدة وداعًا مؤثرًا للأمة قالت:

«أبناء وطنى الأعزاء:»

«طلب سعد أن أوافيَه إلى حيث هو وحيد مريض. فعلى الرغم منى ومنه أفارقكم وعلى أمل أن أعود قريبًا. أمد يدى لتوديعكم. وعلى أنى معكم دائمًا كما أنتم معى دائمًا أترك اليوم أرض الوطن».

«قضوا على سعد بالوحدة فوق ما قضوا عليه بالنفى فهو اليوم يعانى من ذلك عذابًا. وقضوا على رفاق له بالبقاء فى سيشل وعلى رفاق آخرين بالاعتقال والسجن فهو يعانى من ذلك عذابًا آخر. وما أرادوا من هذا وذاك إلا أن يطفئوا روح الوطنية فيكم وأن يباعدوا بين مصر وبين الحياة الحرة التى تطلبها فسعد يعانى من ذلك العذاب الذى لا يُقدر».

«من أجلنا سعد يتحمل كل هذه الآلام. ومن أجلنا نحن أيضًا يصبر ويثبت فيعلمنا التضحية والبطولة. وما تضحيته هذه وتضحية رفاقه إلا ماء الحياة لشجرة الاستقلال تنمو فى قلوبنا جميعًا. وها هو الماء غزير وها هى التربة طيبة مباركة. فقد تثمر الشجرة وقريبًا نجنى منها الثمار».

«أملوا أيها المصريون وثقوا بأنفسكم وبمجهوداتكم. لا تضعفوا ولا يهدأ عزمكم فقد جزتم من الطريق أصعبه. والله الذى كافأ غيركم فأيدهم ونصرهم بعد أن ظن فيهم الوهن لابد أن يكافئكم وينصركم ولقد رأيتم كيف يأتى نصره حين لا ينتظره العدو فارتقبوه لأنفسكم حين لا ينتظره أعداؤكم كاملاً وسريعًا».

«أبناء وطنى»

«إن فى بيت الأمة خلفاء لسعد وأصحابه يرفعون لواءكم وينصرون كلمتكم فشدوا أزرهم وثابروا فى جهادكم الحق. إن المثابرة سلاحكم الذى به تفوزون فلا

تلقوه من أيديكم. وسنلتقى قريبًا فادعوا الله معى أن يسعَد الوطن برد أبنائه المبعدين والمسجونين وأن يمتعه بنعمة الحرية والاستقلال».

اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح الشرقى بلوزان:

وبينما كانت هذه الأمور تقع فى مصر كانت أمور أخرى تجرى فى بلاد كانت لها بها علاقة التابع للمتبوع.

ذلك أنه لما اعتدت اليونان على أراضى الدولة التركية واحتلت أزمير تؤيدها بعض الدول الأوروبية، اتقدت الحمية الملِيَّة فى صدر رجل من رجال الترك هو البطل المغوار مصطفى كمال باشا وجمع حوله أنصاره ونفخ فى رجاله من وطنيته ما جعلهم يخلعون عن عواتقهم لباس الهزيمة. فقيَّض الله له النصر المبين على المعتدين على وطنه وقذف بهم إلى البحر بعد أن هزمهم شر هزيمة وكانت كفة تركيا هى الراجحة.

وفى تاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، تم إلقاء السلاح بين الدولتين المتحاربتين ولكن تركيا طلبت أيضًا أن تعيد النظر فى معاهدة سيفر التى أُرغمت على قبولها، فقررت الدول الكبرى عقد مؤتمر لتقرير الصلح بين الدولتين المتحاربتين. وإنه وإن تكن الأمة المصرية ابتهجت لانتصارات الكماليين، إلا أنها كانت خالية الذهن من إمكان اشتراكها فى مؤتمر الصلح بين تركيا واليونان.

ففى ١٢ أكتوبر أرسل مُكاتب الأهرام الخصوصى بروما البرقية الآتية التى قال فيها:

«إن المساعى التى بذلتها الحكومة المصرية فى روما وأنقره للحصول على اشتراك مصر فى المؤتمر الشرقى قد صادفت نجاحًا تامًا. فقد وافقت وزارة الخارجية الإيطالية على ذلك وستطلب الحكومة التركية رسميًا من الدول أن ترسل دعوة إلى مصر لحضور هذا المؤتمر، مستندة فى طلبها هذا على سقوط معاهدة (سيفر) بما فيها من تنازل تركيا عن سيادتها على مصر. وأن مسألة قناة السويس ومسألة السودان اللتين تناولتهما معاهدة سيفر هما من المسائل التى

تهم جميع الأمم والتى يجب إعادة النظر فيها فى المؤتمر الجديد باشتراك ممثلى مصر المستقلة. وقد اتصل بها أن الحكومة المصرية تبذل مثل هذه المساعى لدى حكومة باريس للحصول على موافقة فرنسا على اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح الشرقى».

فتلقى الجمهور هذا النبأ الفجائى مندهشًا لخلو ذهنه من موضوعه، والواقع أن الحكومة المصرية كانت تراقب سير القضية التركية فى هذه الأيام الأخيرة بانتباه. فلما انعقد مؤتمر مودانيا جعلت تترقب نتيجته حتى إذا ما أمضى بروتوكول الصلح واتجهت أنظار الدول إلى حل المسائل المتعلقة بتركيا فى مؤتمر خاص، قامت الحكومة المصرية تطلب الاشتراك فيه لصيانة مصالح الدولة المصرية والبت فى مختلف المشاكل والعلائق بينها وبين السلطنة العثمانية. ولكن لما لم يكن لها وكلاء سياسيون فى عواصم الدول العظمى رأت أن توسط الحكومة البريطانية فى طلبها هذا.

ولقد أرسل مُكاتب «التيمس» من القاهرة برقية قال فيها:

«إنه ثبت رسميًا أن مصر طلبت أن تُمثل فى مؤتمر الصلح لأن المفاوضات التى تدور فيه تهم مصر. ولما كان ليس لمصر مندوبون سياسيون فى الخارج فقد أُبلغ الطلب إلى دار المندوب السامى لعرضه على دول الحلفاء. ومع أن بريطانيا كانت تمثل مصالح مصر فى معاهدة (سيفر) التى سيضع المؤتمر المقبل معاهدة أخرى بدلاً منها، فإن الحكومة المصرية لا توافق على أن تمثلها إنكلترا فى المؤتمر المقبل نظرًا للتغير الذى طرأ على مركز مصر السياسى الذى اعترفت به الدول. وتقول الحكومة إن لمصر الحق فى أن تمثل نفسها بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة».

وبعث مُكاتب «الديلى تلغراف» الخاص البرقية الآتية:

«إن التوقيع على تسوية مودانيا قوبل بالارتياح الظاهر فى مصر وكان لخطة الحزم التى أظهرها البريطانيون فى جناق تأثير فى الرأى العام المصرى. فقد

أخذت الصحف الآن تصر على طلب تمثيل مصر في مؤتمر الصلح الذي سيعقد لتسوية مسألة الشرق الأدنى. والمعتقد أن الحكومة المصرية قدمت طلبا بهذا المعنى إلى الحكومة البريطانية بواسطة اللورد أللنبي».

وهنا نلخص المذكرة التي قدمتها الحكومة المصرية إلى اللورد أللنبي بخصوص قبولها عضوًا في هذا المؤتمر فيما يلي:

«حيث إنه سينعقد مؤتمر يبحث في مسائل الشرق. ويعيد النظر في معاهدة (سيفر). وحيث إن الحكومة المصرية يهمها أن تشترك في هذا العمل. وبالنظر لعدم وجود ممثلين سياسيين لمصر يمكنهم أن يقوموا بتقديم هذا الطلب للدول فنرجو من فخامتكم مخابرة وزارة الخارجية البريطانية لتبليغ هذا الطلب إلى الدول ودعوة الحكومة المصرية للمؤتمر».

ولقد اهتمت البلاد لهذا النبأ فاجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفي بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف بك الصوفاني وإسماعيل بك لبيب ومحمد بك فؤاد المنشاوي ومحمود بك ناشد وحسن بك خيري ومحمد بك حافظ رمضان وسعيد بك طليمات وعبد الرحمن بك الرافعي، والأساتذة أحمد وجدي بك وعبدالمقصود متولي وأحمد توفيق ومحمد زكي علي سكرتير اللجنة، وتناقشوا في المسألة ثم قرروا ما يأتي:

«إن من صالح مصر أن تشترك في مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها. غير أن الحزب الوطني يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة في جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك».

«والحزب الوطني، في الوقت الذي أيدت فيه الحوادث صدق نظره. ودعت من لم يكن في بادئ الأمر على رأيه إلى نصرة مبادئه وتعضيد خططه، يرى أن

الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب».

«وإنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدًا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها».

وفى ذات اليوم أصدر الوفد المصرى البيان الآتى:

«سينعقد عما قريب (على أثر انتصار الجيوش التركية) مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر فى معاهدة سيفر».

«ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر - ولما كان لتركيا عليها من سيادة. وكانت مصر قد حرمتها إنكلترا، فيما مضى، من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممَّن وكَّلتهم للدفاع عن قضيتها - وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين:»

«أولهما - إقرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق بحيّدة قناة السويس».

«ثانيًا - تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل».

«على أن تصادق مصر، ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة، على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن».

«ولما كان من مصلحة إنكلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزرائها فى إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقد أُذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوًا فى المؤتمر. وفى هذا كل الخطر لأن معناه - إذا صح أن إنكلترا تسعى، بواسطة مروجى سياستها من المصريين، لكى يكون نقل السيادة التركية عن مصر نقلاً اسميًا وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة. إنه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف بفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم - فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثًا من قلوب الشعب لا مرددًا لصدى ما يمليه الانكليز على ألسنة مَنْ ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة».

«إن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعبَ وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصر البلاد، ولكيلا تُحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأَبرِّهم بها». «المصرى السعدى - حسين القصبى - محمود حلمى - إسماعيل عبد الحليم البيلى - راغب إسكندر».

وانتهز الحزب الوطنى تقرير الدول عقد هذا المؤتمر فى مدينة لوزان فأرسل وفدًا من أعضائه فسافر أولاً لهذه الغاية الأستاذ محمد حافظ بك رمضان فى ٢٤ أكتوبر وبعد يومين تبعه باقى الأعضاء، وهم حضرات أحمد لطفى بك والدكتور إسماعيل صدقى بك والأستاذ أحمد بك وجدى وسعيد بك طليمات وقد ودعهم على المحطة أصدقاؤهم الأعضاء.

أخذت بعد ذلك الجماعات ترفع العرائض إلى الملك وتصدر النداءات للأمة؛ مطالبة بأن يتولى سعد باشا النيابة عن الأمة المصرية فى هذا المؤتمر أو بعض أنصاره.

ولقد تلقت جريدة «المورنن بوست» نسخة من البرقية التى أرسلها أعضاء الوفد المصرى إلى المستر بونارلو احتفظوا فيه بحق تمثيل مصر فى مؤتمر

الشـرق الأدنى وبأن يكون الممثل لها زغلول باشا أو بعض أنصاره. قال مُكاتب الأهرام الخاص تعليقًا على تلك البرقية:

«وقد طلبوا فى تلغرافهم هذا استقلال مصر التام».

وكان أعضاء الوزارة المصرية يوالون اجتماعاتهم بدولة رئيسهم لوضع مذكرة مفصلة يبسطون فيها مطالب المصريين فى هذا المؤتمر.

ولكن الدوائر المختصة كانت تتكتم سير المسألة ولا تريدالتصريح بشىء. قولاً بأن هناك مسائل لا تزال موضع البحث بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بواسطة مندوبها السامى. وقيل إنه طلب إلى الحكومة المصرية أن تبين مبدئيًا مطالبها فى المؤتمر وتبيان وجوه التعديل والتغيير التى تطلب إدخالها على ما ورد بشأن مصر فى معاهدة سيفر. والغرض من ذلك هو معرفة برنامج الحكومة المصرية فى مؤتمر الصلح قبل انعقاده.

وكان معلومًا من جهة أخرى أن الحكومة المصرية ستنيب عنها حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة ووزير الخارجية ومعه صاحب السعادة سيف الله يسرى باشا وكيلها.

وكانت سياسة ثروت باشا فى هذا المؤتمر الذى كان الغرض منه تحديد علاقات الدول مع تركيا فيما يتعلق بالأقطار التى فُصلت عنها وتسوية ما يخص كل من هذه الأقطار من مجموع ديون الدولة العثمانية، ترجع إلى أربعة أصول:

أولاً: اعتراف تركيا باستقلال مصر وبحكومتها الملكية الجديدة.

ثانيًا: تنازل تركيا لمصر عن الحقوق التى كانت لها بمقتضى اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ للمحافظة على حياد قنال السويس.

ثالثًا: إعفاء مصر من جانب تركيا وجانب الدول الأخرى مع دفع ديون سنى ١٨٥٥، ١٨٩١، ١٨٩٤.

رابعًا: التنازل لمصر من جانب تركيا عن حقوق التابعية التى كانت لها على السودان.

ولم يكن الأمر الأول فى الواقع بالأمر العسير جدًا. لأن استقلال مصر وقيام حكومة ملكية فيها اعترفت به جميع الدول. أما المسائل الأخرى فقد كانت على شىء كثير من الأهمية والصعوبة سواء أكان بالنسبة لإنكلترا خاصة وذلك فيما يتعلق بالأمر الثانى والرابع. أم بإنكلترا وبقية الدول الأخرى فى الأمر الثالث.

والظاهر أن ثروت باشا قد توصل قبل قبوله حضور المؤتمر إلى تذليل الصعاب التى كانت تعترضه فى سبيل الأمور الثلاثة الأخرى، ولقد علمنا أن إنكلترا قبلت صراحة ما جاء فى الشطر الثانى. وتقرر أن تتضمن المعاهدة نصًا يذكر فيه صراحة أنه بناء على أن حقوق التابعية التى كانت لتركيا على مصر قد تنازلت عنها تركيا لمصر، يكون لهذه (أى لمصر) كل ما كان لتلك من الحقوق على قنال السويس بمقتضى الاتفاقية سالفة الذكر. وقد تقرر أن يتضمن هذا النص أيضًا هذه العبارة:

«وليس لإنكلترا أن تتدخل فى هذا الشأن إلا إذا طلبت مصر منها ذلك».

على أن إنكلترا كانت تطلب أن يكون التنازل عن هذه الحقوق لها. وبعد مناقشة طويلة فى هذا الموضوع عدلت عن ذلك إلى طلب إثبات نص يعيد إبقاء هذه الحقوق كوديعة تحت يَدَىّ عصبة الأمم؛ حتى تتم التسوية فيها وديًا بين مصر وإنكلترا. وانتهى الأمر بعد على قبول نظرية ثروت باشا كما تقدم.

وتوصل ثروت باشا فيما يتعلق بالشطر الثالث على أن تكون مطالبنا أمام المؤتمر هى: معافاة مصر أصالة من هذه الديون. وعن الشطر الرابع أن يكون تنازل تركيا عن حقوق التابعية التى لها على السودان إلى مصر.

ولما كان لهذين الأمرين أهمية كبرى وقد تتضامن الدول فى أمرهما ضد مصلحة مصر لما لهم فيها من المصالح المشتركة، فقد اشترط ثروت باشا أنه إذا

لم توافق الدول على هذا الحل فى أمر الديون وعلى التنصيص صراحة فى أمر حقوق التابعية على السودان (بسبب ما تدعيه من حقوق الشركة: مع مصر بمقتضى اتفاقية: السودان) أن يحفظ لمصر حقها فيما يتعلق بالديون فى الرجوع بجميع ما تدفعه أو دفعته عن تركيا من أول سنى الحرب من تلك الديون وأن تحدد الدول موعدًا لوفائها.. إلخ. وأن يجعل النص الخاص بتنازل الدولة العثمانية عن حقوقها على السودان غير متعارض مع نظرية الحكومة المصرية القائلة بأن هذا التنازل حاصل لمصر، ليكون هذا النص متمشيًا مع ما يتفق عليه بعد مع إنكلترا فى أمر اتفاقية السودان، وتقرير ما تراه مصر فى أمرها من أنها لا تمس سيادة مصر على السودان وأنها تتعلق بالإدارة فيها وحسب. وقد كان طلب إنكلترا أن ينص هذا التنازل لها ولمصر معًا. بيد أن ثروت باشا رفض ذلك لما فيه من الاعتراف بسيادة إنكلترا على السودان. فلما رفض دولته ذلك عرضت عليه إنكلترا أن ينص على أن هذا التنازل يكون على سبيل الوديعة بين يدَىْ عصبة الأمم لمصلحة الاثنين إلى أن يتم الاتفاق على هذا الأمر وهو ما رفضه ثروت باشا كذلك.

وقد أخذت هذه المناقشات دورًا مهمًا.

وقد يكون من المهم جدًا، من الوجهة التاريخية أن نثبت هنا حرفيًا ما جاء فى محضر الجلسة التى أثبتت فيه خلاصة هذه المناقشات وكان يحضرها مندوبان عن المندوب السامى[1]:

قالت ثروت باشا: إن موقف مصر فى المؤتمر فيما يتعلق بالمادتين ١٠١ و١٠٩ (الخاصتين بحقوق الدولة العلية على مصر والسودان) هو أن: تركيا يجب أن تتنازل لمصر عن جميع حقوقها على مصر والسودان. وأن ما لتركيا من الحقوق والواجبات فيما يتعلق بالمحافظة على حياد قنال السويس يجب أن تتنازل عنها لمصر بناء على أن حقوق التابعية التى كانت لها على مصر أصبحت لمصر.

(١) لم ينشر هذا المحضر قبل الآن فنستلفت إليه النظر.

«وبناء على هذا؛ فإن النصوص التى تعرضها مصر فى المؤتمر يجب أن تكون مؤيدة لهذه الفكرة. ولا يمكن للمفوض المصرى بأى حال من الأحوال أن يقبل نصًا أو نصوصًا تعارض هذه النظرية».

ولما تم الاتفاق على هذا كله فكر ثروت باشا نظرًا لما لموقف تركيا فى هذا المؤتمر من الأهمية، ولما علمه من أنها لا تميل لمصر نظرًا لموقفها فى الحرب، ولجواز ما قد يترتب على ذلك من ميلها إلى الدول الأخرى فتُحْدث إضرارًا بمصر - فكر فى ملاقاة هذه الحالة فأوفد إلى أوروبا قبل انعقاد المؤتمر لمقابلة مندوبى تركيا فيه، رجلا معروفًا بسابقة الاتصال بهم وهو سيف الله يسرى باشا الذى سافر من القاهرة قاصدًا لوزان فى ٨ نوفمبر. وكان ضمن مهمته الوقوف على سير الدول فى الأعمال التمهيدية لمؤتمر الصلح توطئة لأعمال الوفد الرسمى الذى ستوفده الحكومة المصرية للاشتراك فى أعماله. وقد نجح فى مهمته واتفق معهم على ما فيه تأييد نظرية الحكومة المصرية حينذاك.

وبعد أن أُخذت الأهبة للسفر، حصل ما حصل، مما أدى إلى استقالة وزارة ثروت باشا. وكانت النتيجة عدم السفر إلى لوزان وترتب على ذلك أن ألزمت مصر بدفع ديون تركيا، وسكت عن أمر السودان. وكذلك فى مسألة قنال السويس: ولم يتقرر من جانب تركيا حتى اعترافها باستقلال مصر وبحكومتها الجديدة.

ولا يسع كل عاقل الا أن يأسف على فوات هذه الفرصة الثمينة التى كانت ستخطو فيها مصر خطوة سياسية واسعة المدى.

ولما رأى الوفد المصرى أن الحزب الوطنى قد سبقه إلى إرسال وفد منه إلى لوزان، سارع إلى انتداب بعض أعضائه للسفر للغاية نفسها حتى لا يفوته فخر الاشتراك فى كل عمل يعود على الوطن بالخير والنجاح. فانتدب حضرة صاحب المعالى حسن حسيب باشا. وحضرات أصحاب العزة على الشمسى بك والأساتذة

سلامة ميخائيل بك وعبد الحليم البيلى أفندى وحسين هلال بك وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك، وقد أبحرت هذه الهيئة فى ٣ نوفمبر.

ولما وصل وفد الحزب الوطنى إلى لوزان أخذ يواصل مساعيه الخاصة باشتراك وفد وطنى مصرى فى مؤتمر الصلح الشرقى. وكانت هذه المساعى مصروفة إلى اكتساب عطف الحكومة الكمالية وتأييدها التام للمطالب المصرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى حمل الحكومتين الإيطالية والفرنسية على عدم معارضة مندوبى الكماليين فى إصرارهم على اشتراك الوفد الوطنى فى المؤتمر.

ولقد رفع مندوبو هذا الحزب إلى الحكومة الفرنسية مذكرة مفصلة بسطوا فيها نظريتهم ومطالب الأمة المصرية وكانوا يرجون أن تتفاوض حكومتا روما وباريس فى هذه المذكرة.

ومن باب توحيد الجهود سعى مندوبو الوفد المصرى ووفد الحزب الوطنى فى القرب من بعضهما ثم الاتحاد فى الخطة اللازم اتباعها، وقد أُشيعت إذ ذاك إشاعات بأن التوفيق بين هاتين الهيئتين أصبح متعسرًا.

ولكن وفد الحزب الوطنى أرسل من روما برقية إلى الصحف المصرية فى ٢ نوفمبر قال:

«يشيع بعض رجال الوفد هنا خطأ أننا رفضنا الاتفاق مع وفدهم. إن الساعة لعصيبة تستلزم تضامن جميع المصريين الذين يجب عليهم أن ينبذوا جميع الاعتبارات الشخصية أو الحزبية. ولابد لنا من التصريح للجمهور بأننا لا نزال كما كنا مستعدين للعمل والتعاون مع كل جماعة من مواطنينا لتحقيق الميثاق القومى الآتى»:

«الاستقلال التام لكل وادى النيل بحدوده الطبيعية القديمة بلا قيد ولا مساس. وإعلان بطلان معاهدة سنة ١٩٨٩ الخاصة بالسودان».

«جلاء الجنود البريطانية عن كل وادى النيل».

«مقاومة كل ادعاء بريطاني يرمى إلى جعل مركز ممتاز لإنكلترا فى وادى النيل».

«مقاومة كل محاولة للمفاوضة بين إنكلترا ومصر رغبة فى حل المسألة المصرية».

«إحباط كل مسعى للانكليز يرمى إلى حمل مصر على التصديق على التدابير التى اتُّخذت بمقتضى الأحكام العرفية».

«الاعتراف بحياد قناة السويس للمبدأ المقرر فى مؤتمر الآستانة والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن ذلك الاستقلال».

«الاستمرار فى الاعتراف بالسلطة الدينية للخلافة الإسلامية».

هذا وكان من أثر مساعى وفد الحزب الوطنى ونشاطه أن قابل مندوب المجلس الوطنى التركى بروما، وأرسل إلى الصحف المصرية فى ٤ نوفمبر برقية من روما عن هذه المقابلة يقول:

«وصلنا فى ٣٠ أكتوبر فذهبنا لمقابلة جلال الدين بك عارف مندوب المجلس الوطنى بأنقره فقابلنا بالترحاب. وتلت ذلك مقابلات ومفاوضات لإيضاح نظرية المصريين وحصلنا منه على التصريحات الآتية:»

«قلنا لسعادته إن حزبنا انتدبنا لدى أعضاء مؤتمر الصلح لنبسط لهم المسألة المصرية فرأينا أن أول واجب علينا أن نتقدم أولاً إلى سعادتكم لنعرب عن إعجابنا بأبطال الأناضول ونقدم تهانينا».

«فأجابنا: إنى عظيم الاغتباط بمقابلة مندوبى الحزب الوطنى الذى يكافح لتحرير أمته كفاحًا يعجب به الوطنيون الترك. ولا ننسى أبدًا مسلك العطف والإخاء الذى أظهرته الأمة المصرية التى كان حزبكم دائمًا الترجمان الأمين عنها نحو القضية القومية التركية. ونحن نعرف شعار الحزب الوطنى: «أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا». ولكنى أود أن أعرف برنامج وفدكم».

«ـ فأجبناه أن حزبنا كافح دائمًا فى نيل استقلال وادى النيل دون أى تدخل أجنبى وإنكلترا التى بعد احتلالها بلدنا ٤٠ سنة بلا وجه قانونى وبعد أن وضعتنا تحت حمايتها منذ سنة ١٩١٤ اعترفت نظريًا فقط باستقلال مصر محتفظة فى الواقع ببعض المسائل التى تجعل هذا الاستقلال فى حيز العدم».

«وقالت إن ما احتفظت به يكون موضع المفاوضة مع حكومة مصرية يطلق عليها اسم دستورية وتؤلَّف تحت نفوذ إنكلترا وفى ظل أحكامها العرفية».

«وتريد إنكلترا أن تنكر دولية القضية المصرية وهى تسعى لتجعل بحجة المنافع الخصوصية لها مركزها فى وادى النيل مشروعًا».

«ولكن لما مزق سيف أبطال الأناضول معاهدة سيفر خطر لنا ككل وطنى صادق أن الوقت قد حان لتبيين دولية المسألة المصرية».

«ولا شك بأن المؤتمر عند تقريره مواد المعاهد الجديدة يكون مضطرًا حبًا بسلام العالم، أن يعلن استقلال وادى النيل التام».

«فحرية قناة السويس وجعل مصر حرة التصرف بجميع طرق المواصلات فيها دون أى تدخل أجنبى من المسائل التى تهم العالم كله».

«أما مسألة الأقليات وحماية الأجانب فإنها، على ما ترى، من المسائل التى تُطرح على المؤتمر».

«فمهمة وفدنا جلية صريحة والحكومة المصرية متفقة على مقاومة مثل هذا التمثيل (كذا) نحن نعرف أن من الصعب فى الحالة الحاضرة قبولنا رسميًا للتفاوض فى المؤتمر. ولكن هذا لا يمنعنا أن نكون قريبين منه نوضح للمندوبين فيه حقيقة المسألة».

فقال عارف بك:

«إنكم تعرفون نص الميثاق القومى فهو يعلن الاستقلال التام لكل بلاد انفصلت عن تركيا ويحفظ لكل بلاد الحق بأن تختار مصيرها».

«وبما أن معاهدة سيفر ألغيت فتركيا تدافع دون شك أن أحكام ميثاقها القومى وتعترف بآراء الشعب المصرى وبمن يعبر عن هذه الإرادة فلا تعترف لإنكلترا بأية حالة ممتازة يمكنها أن تدعيها لنفسها. وأنتم تعرفون كم يميل الوطنيون الترك إلى قضية وطنكم وكم يُعجبون بمجهودات الوطنيين المصريين. فأنا إذاً واثق بأن مصطفى كمال باشا وبعض أعضاء المجلس الوطنى الكبير يعملون كل ما يمكن عمله فى الظروف الحاضرة لتحقيق أمانى مصر».

«س: ماذا تظنون إذا طلبت الحكومة المصرية أن تقبل فى مؤتمر الصلح؟».

«ج: أظن أنى قد أجبت عن هذا السؤال بقولى لكم إن تركيا لا تعترف بالحالة الحاضرة فى مصر».

«وإذا لم يكفكم هذا زدت عليه أنه فى حالة ما إذا دُعيت مصر إلى مؤتمر الصلح فإن الذين يقبلون من لدنها هم المندوبون الذين تختارهم مؤسسة حرة».

«س: وإذا لم توجد الجمعية المؤسسة الحرة لمثل هذا الاختيار فمن الذى يدافع عن حقوق مصر؟».

«ج: من المؤكد أن لا تكون إنكلترا (ضاحكا) ولكن طبقًا لرغبات المصريين تستطيع حكومتى من وجهة الحق الدولى العام أن تدافع عن هذه الحقوق؛ فضلاً عن أن أمامنا دواعى أخرى تدعونا للتدخل فمسألة قناة السويس لا تزال معلقة. وأرى أن الوقت قد حان ليحذو المصريون حذو الوطنيين الترك فيتحدون الاتحاد المقدس. وإذا تقدمتم للمؤتمر متحدين فأنا واثق بأنه لا يرفض سماعكم».

وأبلغت دار المندوب السامى وزارة الخارجية المصرية أن مؤتمر الصلح قد تأجل انعقاده إلى أواخر شهر نوفمبر بعد أن كان موعد انعقاده فى ١٢ منه.

هذا، ولقد أصدر الأستاذ محمد حافظ بك رمضان فى لوزان مذكرة عن الدور السياسى الأخير للمسألة المصرية وعن قناة السويس. واستند حضرته فى كلامه لا على قواعد الحق والعدالة فحسب بل استند كذلك إلى المصالح الأوروبية ولاسيما مصالح دول البحر الأبيض المتوسط، وختم مذكرته بطلب الاستقلال

التام لمصر والسودان وملحقاتهما والجلاء عسكريا وإداريًا عنهما وحياد قناة السويس بضمان المجموع الدولى الأوروبى على أن يُعهد بالدفاع عن القناة إلى مصر.

الميثاق القومـى:

أخيرًا أفلحت المساعى التى بذلت فى سبيل توحيد الوفدين بلوزان فى سبيل خدمة مصر على ميثاق قومى وقّعه مندوبوهما، ولقد تم ذلك فى ١٤ نوفمبر وأرسلت إلى مصر البرقية التالية منبئة بهذا الائتلاف وبنص الميثاق القومى وهذا نص البرقية:

«رومة فى ١٥ نوفمبر - وقّع الوفدان هذا المساء وثيقة الاتحاد المقدس وهذا نصها:»

«بمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان. ورغبة فى توحيد المساعى التى يجب بذلها فى سبيل القضية المصرية دفاعًا عن أمانى المصريين فى هذا المؤتمر، اجتمع أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرضوا خطتهم على بساط البحث».

«وبعد قراءة برنامج الأعمال والبحث فيه قرروا ما يأتى:»

«المادة الأولى - يتقيد الوفدان فى مساعيهما لدى المؤتمر بالميثاق التالى وهو:»

«(١) - الاستقلال التام لكل وادى النيل بلا قيد ولا شرط وإلغاء معاهدة السودان المبرمة فى سنة ١٩٨٩ وعدها كأن لم تكن».

«(٢) - جلاء الجيوش البريطانية عن كل وادى النيل».

«(٣) - عدم الاعتراف لإنكلترا بأقل مركز ممتاز فى وادى النيل ودحض كل المزاعم التى ترمى إلى هذا الغرض».

«(٤) - مسألة الامتيازات الأجنبية لا يمكن حلها إلا بمفاوضة مباشرة بين مصر والدول صاحبات المصالح».

«(٥) - إنكار كل سعى يبذل لتسهيل المفاوضات الإنكليزية المصرية بغية منع مسألة مصر من أن تعرض على بساط البحث فى مؤتمر لوزان».

«(٦) - إحباط كل سعى انكليزى غايته جعل التدابير التى اتخذت تحت الأحكام العسكرية ذات صفة شرعية».

«(٧) - تقرير حياد قنال السويس وفقًا لمعاهدة الآستانة المبرمة سنة ١٨٨٨ وتخويل مصر حق الدفاع عن هذا الحياد».

«المادة الثانية - المعارضة فى أن تنوب عن مصر فى المؤتمر حكومة لا تمثل الرأى العام».

«المادة الثالثة ـ السعى فى تمثيل الشعب بالمؤتمر بواسطة أعضاء الوفدين المتحدين والمطالبة بالإفراج عن معالى زغلول باشا ليرأس هذه الهيئة التى تعمل على تحقيق الميثاق المتفق عليه».

«المادة الرابعة - يطلق على هذه الهيئة المتحدة المؤلَّفة من بعثة الوفد المصرى ووفد الحزب الوطنى اسم: (الوفد المصرى)».

«وقد وقَّع هذا البيان جميع أعضاء الوفدين وبعد ما تم التوقيع ذهبوا جميعًا لزيارة جلال الدين بك الذى هنأ الوفدين على هذ الاتفاق، مستشهدًا بالوطنيين فى أنقره الذين تمكنوا باتحادهم المقدس من تحقيق آمالهم الوطنية».

«هذا وقد أبلغنا خبر توحيد الوفدين فى الحال إلى جميع الأندية السياسية التى نحن على صلة بها».

ثم قر القرار مبدئيًا على أن يبلغ الوفدان المتحدان خبر هذا الاتفاق إلى الغازى الكبير معربين له عن تمسكهما بالخلافة».

«أحمد لطفى»

ولقد وافق سعد باشا على هذا الائتلاف رغمًا عن تقوُّل بعض مُكاتبى الجرائد الإنكليزية الذين يدعون أن ائتلاف الوفدين جاء عن طريق عدم خبرة

رجال الوفد الحاليين. فإنه أرسل فى ١٧ نوفمبر برقية إلى الوفد المصرى بلوزان بمناسبة هذا الاتفاق. وهذا نصها:

«سرنى الخبر الذى وصل إلىَّ من إبرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزومًا للسعى لدى مؤتمر لوزان من أجلى».

«إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أمانى الأمة».

تحيتى إليكم جميعًا».

وقد بعث مُكاتب «المورنن پوست» من القاهرة برقية فى ١٤ نوفمبر وصف بها الحالة السياسية فى مصر وما كان من سفر وفد الحزب الوطنى ومندوبى الوفد المصرى إلى لوزان وذكر الميثاق القومى الذى وضعه وفد الحزب الوطنى ثم قال:

«وقد فوتح مندوبو الحزب الوطنى فى لوزان لينضموا إلى وفد الزغلوليين ثم تفاوض الجميع معًا وأُرسلت النتيجة تلغرافيًا إلى مصر فى الأسبوع الماضى. ويقال إن الزغلوليين وافقوا على الانضمام إلى مندوبى الحزب الوطنى وتعهدوا بقبول برنامج الحزب الوطنى بلا قيدٍ ولا شرط. ويقال إيضًا إن زغلول باشا أرسل تلغرافًا من جبل طارق إلى على كامل بك هنأه فيه بائتلاف الوفدين».

ثم قال: «ولقد كانت هذه الأنباء تدعو إلى الدهشة إلا أنها ليست بعيدة عن التصديق. فهى تدل على ائتلاف جميع العناصر المتطرفة فى مصر على قاعدة لا تعترف - كما يستدل مما سبق - لا بالمفاوضات بين مصر وإنكلترا ولا بوضع تسوية معقولة. وهذا العمل يعد فى الواقع محاولة جريئة. وقد اعترف لى بعض كبار المصريين الذين استطعت أن أحدثهم فى هذا النبأ بان اتحاد هذين الحزبين اللذين يعدان أسوأ العناصر السياسية فى مصر قد أضعف الأمل لقرب تسوية المسألة المصرية إضعافًا يثبط الهمم».

آراء الكتاب الانكليز فى اتحاد الوفدين:

على أن اتحاد هذين الوفدين أثار بين الجرائد الإنكليزية زوبعة فكرية دلت على ما كان لهذا الاتحاد من الأثر فى نفوسهم.

فأرسل مُكاتب جريدة «ديلى تلغراف» برقية فى ١٦ نوفمبر قال:

«إن انضمام الحزب الوطنى المتطرف القديم إلى الزغلوليين أخذ يحدث ضجة فكرية هنا. وقد أرسل كلا الحزبين مندوبين غير رسميين إلى لوزان. ولم تفلح المساعى الأولى التى بذلت لاندماج الوفدين ولكن أفضت المفاوضات الأخرى التى دارت فى روما واشترك فيها الكماليون إلى الاتفاق».

«وقد أرسل زغلول باشا تلغرافًا إلى على كامل بك دعا له فيه بالنجاح وأعرب له عن ابتهاجه بتعاون الوفدين فى قضية مصر المقدسة. والحزب الوطنى فئة قليلة من المتعنتين. وليس لهم أنصار عديدون ولكنهم من أشد دعاة الخديو السابق وبرنامجهم متطرف إلى حد الخروج عن محجة الصواب، فهم يرفضون كل فكرة ترمى إلى المفاوضة ويأبون الاعتراف بمعاهدة السودان المبرمة فى سنة ١٨٩٩ ويطالبون بالاستقلال التام لجميع وادى النيل بحدوده التاريخية، إلخ».

«وقد رفض مندوبو الحزب الوطنى التنازل عن نقطة واحدة فى برنامجهم فقبله مندوبو الوفد كما هو. وتُظهر صحف الزغلوليين هنا حيرة جلية، وقد علقت على اتحاد الوفدين بعبارات تنطوى على الحيطة والحذر قائلة ربما قبل الوفد المعاونة بشرطين أو ثلاثة بقصد توحيد العمل فى لوزان».

«وينظر عقلاء المصريين حتى الزغلوليين أنفسهم إلى هذا التطور بعين القلق الكبير ويقولون إن هذا التطور ناشئ من عدم خبرة زعماء الوفد الحاليين الذين وضعوا أنفسهم تحت حفظ الكماليين».

وفى ١٧ نوفمبر أرسل مُكاتب «التيمس» الخاص من القاهرة برقية إلى جريدته قال:

«إن اندماج وفد الحزب الوطنى بوفد الزغلوليين فى لوزان لم يكن سببًا فى إيجاد دهشة حقيقية. فقد فشلت المساعى التى بذلت فى القاهرة للسير فى الوجهة نفسها. ويعد النجاح الحالى فوزًا للحزب الوطنى بلا مراء. وقد تم الاتفاق بفضل مساعى مندوب الكماليين فى روما. ويدل اندماج الوفدين

والظروف الحالية على أن الكماليين ينوون تأييد المعارضين فى مصر ومطالب الخديو السابق الذى يشتغل فعلاً ضد الحكم الحال فى مصر».

هذا، ولما كانت مهمة الوفدين فى أوروبا الدعاية للقضية المصرية وكان المستر تشمبرلن وزير المستعمرات البريطانية قد خطب فى أثناء وجودهما بلوزان خطبة تعرض فيها إلى مطالب المصريين الخاصة بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان فقال:

«إن آباءنا قالوا لا أى فلابد لنا من الاستمرار على مساعدة هذه الأمم المتأخرة».

فأرسل حسن حسيب باشا كتابًا إلى الصحف البريطانية نشرته التيمس والديلى نيوز والمانشستر جارديان طلب فيه إلى محررى هذه الجرائد أن يلفتوا نظر المستر تشمبرلن إلى الجواب الذى أعطاه والده نفسه منذ أربعين سنة وهو قوله:

«لا أريد أن أضيع الوقت فى رد التهمة القائلة بأن الحكومة تنوى الاحتفاظ بحماية دائمة على مصر، وإنما أقول إننا نعد لنفسنا أعمالاً تدعو إلى أشد الأسف إذا أوجدنا إرلندا أخرى فى الشرق، وعليه فسنجلو قواتنا متى استتب النظام فى مصر».

ولقد توصل إلى مقابلة عصمت باشا رئيس وفد الكماليين لدى مؤتمر لوزان فى صباح يوم ٢٠ نوفمبر، فردَّ عصمت باشا على التهانى التى أعرب عنها حسيب باشا باسم الوفد الذى يرأسه زغلول باشا قائلاً:

«إن تهانئكم وأمانيكم أثرت فى نفوسنا تأثيرًا عظيمًا فنشكر الأمة المصرية على ما لقيناه منها من المساعدة إبان كفاحنا. وإن الشعب التركى الشاعر بقيمة كرامته القومية يريد أن تُمنح جميع الشعوب الإسلامية التى كانت مرتبطة بتركيا حق تقرير مصيرها بنفسها وهو يعطف على الأمانى القومية وينظر بعين الارتياح إلى تحقيق استقلال الشعوب».

هذا، ولقد كثرت الأقاويل حول ائتلاف الوفدين وتبينوا فيه إصبع سمو الخديو السابق عباس حلمى باشا وأخذت هذه النغمة تشتد فى الدوائر السياسية. فأرسل الوفد المصرى نبأً إلى جريدة التيمس وزعته وكالة روتر وهو:

«يؤخذ من تلغراف أرسله مُكاتب روتر من القاهرة أن اندماج الحزب الوطنى بالوفد المصرى كان نتيجة توسط الخديو السابق عباس حلمى الذى يقال إنه قابل أعضاء الوفد فى تريستا».

«فهذه الأقوال غير صحيحة لأن اندماج وفد الحزب الوطنى بالوفد لم يكن ناشئًا عن توسط أحد وإنما الغرض منه فقط توحيد جميع القوى والجهود للدفاع عن أمانينا الوطنية أمام مؤتمر الصلح».

نشأ هذا الاعتقاد مما أبداه سمو الخديو السابق من النشاط بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر، حتى قيل إن الوفد السورى والوفد الفلسطينى قد اتحدا بفضل مساعيه وأنه أصبح على رأس هذين الوفدين يعمل نكاية بالانكليز.

ووردت برقية فى ٢٣ نوفمبر من مُكاتب الأهرام الخصوصى من لوزان تقول:

«اجتمع صاحب السمو الخديو السابق عباس حلمى باشا - الذى يقيم فى (أوتيل سافوى) بلوزان منذ شهرين - بجلال الدين عارف بك مندوب حكومة أنقره بروما وحادثه طويلاً».

«وقد غادر سمو الأمير عبد المنعم نجل الخديو السابق لوزان اليوم إلى مدينة «نيس» حيث يقيم طول انعقاد المؤتمر. ويظن أن لانسحاب الأمير هذا أسبابًا سياسية».

وقيل إذ ذاك إن هناك علاقة بين سموه وسعد زغلول باشا وأُريد بهذا القال إحراج مركز الوفد المصرى؛ ففى ٢٢ نوفمبر نفى سعد باشا فى حديث له مع مُكاتب التيمس بجبل طارق أن له علاقة بعباس حلمى الثانى وأضاف إلى ذلك قوله:

«إننى أستنكر الدسائس وأخدم بلادى كرجل سياسى وأريد أن أعلن ولائى العظيم للأسرة الملكية الحاكمة فى مصر ولاسيما الملك الحالى والأمير فاروق ولى العهد».

وفى يوم ٢٣ نوفمبر أى يوم افتتاح المؤتمر، قدم الوفد المصرى المتحد لرآسة المؤتمر طلبًا لقبوله فيه لكى يرفع مطالب مصر. وذكر فى هذا الطلب أن الحالة التى ضربت على مصر ضربًا ليس لها أدنى قيمة قانونية لأن الشعب لم يقبلها فى وقت من الأوقات: فقد استمر هذا الشعب فى عام ١٨٨٢ حينما احتلت إنكلترا مصر كما استمر فى عام ١٩١٤ حينما أعلنت إنكلترا الحماية كما استمر عام ١٩٢٢ حينما أعلنت إنكلترا تصريحًا باستقلال مصر استقلالاً ليس سوى الحماية المقنعة، استمر دائمًا يطلب حقه فى الاستقلال.

ثم قال الوفد:

«إن مصر تعتبر نفسها مستقلة استقلالاً تامًا ووجود إنكلترا فى وادى النيل هو الاعتداء الوحيد على هذا الاستقلال وتعرف الأمة المصرية بأن مؤتمر لوزان سيكشف عنها هذا الظلم الذى كانت ضحيته».

وشدد الوفد فى أن الحالة الحاضرة فى مصر سواء أكانت من الوجهة الدولية أم من الوجهة المصرية الأهلية ذات أخطار شديدة ومن شأنها أن توجد مشاكل مخيفة فى حين أن الشعب المصرى يريد النظام والأمن. فمن المهم لمصلحة السلام فى العالم وعلى الخصوص لمصلحة السلام فى البحر الأبيض المتوسط أن تُحل المسألة المصرية حلاً عادلاً يرضى كل الذين لهم شأن فيها وفى مقدمتهم الشعب المصرى.

ثم قال الوفد:

«إن استقلال مصر لا يهدد أحدًا ولا يضر بمصلحة لأحد. وعلى العكس من ذلك إن وجود دولة أيًا كانت فى وادى النيل يعرض الدول الأخرى لأخطار شديدة ويضر بمصالحهن الجسيمة الأدبية والمادية. فوجود بريطانيا حامية اسمًا أو فعلاً هو مصدر لصعوبات لا تُحصى أمام أوروبا. مثال ذلك أن حياد قناة السويس قد يؤيده هذا المؤتمر. ولكن ما دامت بريطانيا ذات نفوذ فعلى سائد فى مصر فالحياد وهمى بحيث إذا نشبت حرب فالدولة التى لها جنود على شاطئ

القناة هى التى تقبض بيدها على مفتاح من مفاتيح البحر الأبيض المتوسط ليس من أقلها أهمية».

وختم الوفد مذكرته بقوله:

«إن الوفد المصرى الذى رئيسه زغلول باشا المنفى فى جبل طارق يلفت نظر المؤتمر إلى أنه هو الهيئة الوحيدة المفوضة من الشعب المصرى للكلام باسمه، إذ الكلام باسم الشعب لا يمكن أن يكون لأشخاص لا يحملون فى يدهم تفويضًا غير الذى تلقوه من الحكومة البريطانية هذه الحكومة التى تحاول أن تحمل المؤتمر على قبول وفد مرسل من قِبل الحكومة المصرية. ولهذا يرى الوفد المصرى الذى هو الممثل الحقيقى للشعب المصرى أن يحذر المؤتمر من ذلك حتى لا تتكرر بشأن مصر تلك الغلطة التى نصَّبت أقلية صغيرة جدًا فى الآستانة فى وجه الأكثرية العظمى فى أنقره وكان ثمنها ضحايا باهظة من أموال ورجال».

وقال هافاس فى برقية من لوزان أذاعها فى ٢٤ نوفمبر:

«طلب الوفد المصرب قبوله فى المؤتمر لتأييد مطالب مصر محتجًا بأن الحالة (الفعلية) المفروضة عل مصر ليس لها أدنى صفة رسمية، ومؤكدًا أن الشعب المصرى لم يسلم بهذه الحالة قط».

ولم يكتف الوفد بتقديم هذه المذكرة للمؤتمر بل سعى إلى ضم الصحفيين الإيطاليين إلى صفه فنجح، وفى ٢٢ نوفمبر دار حديث بين السنيور موسولينى الذى تولى زمام الأحكام بإيطاليا وكان رئيسًا للوفد الإيطالى بالمؤتمر وبين الصحفيين الإيطاليين فسأله الصحفيون:

«هل زار الوفد المصرى الوفد الإيطالى؟»

فأجاب بالإيجاب. وحينئذ لاحظ أحد الصحفيين أن الوفد المصرى لم يقبل حتى ذلك التاريخ فى المؤتمر فأجاب السنيور موسولينى قائلاً:

«من المرجح كثيرًا أن تسمع أقوال الوفد المصرى على سبيل الاسترشاد بآرائه».

ونشط الوفد المصرى بعد ذلك لمقابلة السنيور موسولينى نفسه. فصرح له بأن كل الوفود الشرقية الموجودة فى لوزان لم يتعذر قبولها فى المؤتمر، ولكنه سيُسمح لها بعرض مطالبها من قَبيل الاستعلام متى جاء دور البحث والنظر فى المسائل التى تهمها.

وأرسل مُكاتب جريدة «بوبولوديكاليا» وهى جريدة السنيور موسولينى من القاهرة رسالة مطولة عن الحالة فى مصر وعن موقف الأمة المصرية حيال الوفدين الموجودين الآن فى لوزان قال فيها:

«إن الحزب الوطنى المصرى هو أقدم الأحزاب المصرية وأشدها تمسكًا بالمبادئ السياسية التى تقوم عليها. ثم تكلم عن الحكومة فقال إنها تستعد لإرسال وفدها إلى المؤتمر وأن ثروت باشا رئيس الوزارة ووزير الخارجية سيكون رئيس هذا الوفد، على أن الحكومة تحيط أعمالها الخاصة بالمؤتمر بحُجُب من الكتمان. وأن المعارضة التى هى الأغلبية العظمى فى مصر لا تكتم أنها تحبس ثقتها عن وفد الوزارة وتؤيد تأييدا تامًا الوفدين الوطنيين الموجودين الآن فى لوزان».

واشتد نشاط الوفد المصرى فأخذ يوزع نشرات عنوانها (مصر للمصريين) واستخدم البائعين المتجولين فى شوارع لوزان لتوزيع منشوراته، فكان المراسلون يجدون الكراسات المطبوعة تلقى عليهم فى كل منعطف وفى كل زاوية.

حتى أصبحت الصحف الإيطالية والصحف الفرنسية مؤيدة لهم، أما الصحف الإنكليزية فكانت تطلق عليهم اسم (معكرى صفو السلام).

وكانت الحكومة المصرية لم تتلقَّ حتى أواخر شهر نوفمبر دعوة للاشتراك فى المؤتمر، فأرسل مُكاتب الأهرام الخصوصى من لوزان برقية فى ٢٦ نوفمبر يقول:

«علمت من مصدر وثيق أن لورد كرزن والمسيو بارير يتباحثان فى موضوع دعوة مصر إلى مؤتمر الصلح وقبول وفد الحكومة المصرية فى هذا المؤتمر. وقد

أظهرت الحكومة الفرنسية ميلها التام إلى تأييد بريطانيا فى رغبتها هذه وهى أن ترى مصر فى المؤتمر يُعترف بها دولة مستقلة».

«ويُرجح أن تتلقى الحكومة المصرية الدعوة لحضور المؤتمر فى خلال هذا الأسبوع».

«وقد فهمت أن نية الحكومة الفرنسية أن تغتنم فرصة اعتراف تركيا الجديدة باستقلال مصر لتطلب من حكومة أنقره الاعتراف بالحماية الفرنسية على تونس ومراكش؛ حتى تتمكن من حماية مصالح الرعايا التونسيين والمراكشيين المقيمين فى البلاد التركية».

انتهاء أعمال لجنة الدستور

أخيرًا أتمت لجنة الدستور فى جلسة ٣ أكتوبر الباب الخامس من قانون الدستور وهو يبحث فى «القوة المسلحة» والباب السادس فى «الأحكام العامة» والباب السابع فى «أحكام وقتية» وبعد ذلك أخذت فى البحث فى قانون الانتخابات.

وفى يوم ٢١ أكتوبر، ذهب أعضاء الدستور إلى الإسكندرية وقدموا للحكومة مشروع الدستور. وقد أرسلت الحكومة عن ذلك بلاغًا رسميًا قالت:

«فى نحو الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت (٢١ أكتوبر) وفد إلى دار الحكومة ببولكلى حضرات أعضاء لجنة الدستور فتلقاهم حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وقدم إلى دولته حضرة صاحب المعالى أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة مشروع الدستور موقّعًا عليه من دولة رئيسها ومعالى نائب الرئيس وحضرات أعضائه وتقريرًا عن هذا المشروع».

«وقد خطب حضرة صاحب المعالى أحمد حشمت باشا فشكر للحكومة جميل رأيها فى حضرات أعضاء اللجنة وأبان عن المجهود العظيم الذى بذلوه فى تحقيق رغبة حكومة جلالة الملك فى وضع دستورها قائمًا على أحدث المبادئ ووافيًا بحاجة الأمة وكاملاً لتحقيق سعادتها، وذلك رغم ما أُقيم فى سبيلهم من

المصاعب وما أُحيط بعملهم من التشويش. ونوَّه بفضل دولة رشدى باشا رئيس اللجنة وبآثاره الجليلة فى الدستور الذى اشترك فى وضعه من أوله إلى آخره وبما بذله من الجهد الكبير الذى لم تكن صحته لتتحمله لولا قوه إيمانه الوطنى».

«ثم خطب حضرة صاحب العزة إبراهيم الهلباوى بك مشيرًا إلى ما قصد إليه أعضاء لجنة الدستور من توقيعهم جميعًا على المشروع وحضورهم كذلك لتقديمه، من التدليل على حرصهم على المشروع ورجائهم من الحكومة أن تأخذ به وتحقق بذلك أمانى البلاد. كذلك خطب حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت وحضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمى بما يناسب المقام».

«فأجابهم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بما يأتى ملخصه:»

«يا حضرة الرئيس ويا حضرات الأعضاء»

«أتقدم إليكم بعظيم الشكر على تفضلكم بالمجىء إلينا لتقديم مشروع الدستور ولو أننى علمت من قبل رغبتكم فى الحضور لما جشمتكم هذه المشقة ولذهبت بنفسى إليكم لأتشرف بتسلُّمه من رجال الدستور».

«نعم إنكم رجال الدستور وإليكم يرجع الفضل فى وضع أساس حياتنا البرلمانية المستقلة».

«لقد دفعتم بهذا المشروع الذى وضعتموه تلك المزاعم الباطلة التى وجهت إلى الحكومة وإليكم حين عهدت إليكم بهذه المهمة السامية. لقد زعموا أن الحكومة اختارت طائفة من الرجعيين لكى تضع دستورًا ممسوخًا مشوهًا توحى به إليهم لا يفى بحاجة الأمة ولا يحقق لها أملاً».

«جاء عملكم هذا أقوى هادم لتلك المفتريات. فإنكم لم تألوا جهدًا فى الأخذ بأحدث النظم الدستورية لوضع القواعد الأساسية لمشروعكم. وهو لعمرى جدير بأن يرضى حتى المتطرفين لو أنصفوكم».

«وضعتم أيها السادة هذا المشروع الذى تشرفنا اليوم بتسلُّمه وهاديكم فى وضعه هى ضمائركم ورائدكم مصلحة البلاد. ولقد كنت أرقب عن كثب ما تبذلونه من الجهد وإن لم يكن لى صلة بعملكم أو أثر فيه. وكنت أغتبط بما تبدونه من الغيرة والحرص على مصلحة الوطن».

«وإننى لواثق من أن مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك بما انطوت عليه نفسه الشريفة وما جُبل عليه من حب الخير لبلاده والرغبة فى إسعادها، سيتقبل عملكم بالارتياح ويشمله بعنايته العالية ويحقق للأمة آمالها فى أن يكون لها دستور يوفر لها الخير والسعادة».

الإسكندرية فى أول ربيع الأول سنة ١٣٤١ ـ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

تأليف حزب الأحرار الدستوريين:

مر بنا الحديث الذى يتبين منه أن الأمة قد انشقت إلى شقين وأصبح تيار الرأى العام فيها يذهب مذهبين فكان السواد الأعظم منها يلوذ بالوفد المصرى وكان كثير من رجال الفكر والعمل ينضمون إلى صف عدلى باشا وثروت باشا؛ لذلك فكر الرجال المنتمون إلى مذهب عدلى باشا فى تكوين حزب جديد يُسمى «حزب الأحرار الدستوريين» يتحد مع الوفد فى الغاية ويختلف عنه فى السبيل الموصلة إليها.

«ولقد تسربت أنباء هذه الفكرة إلى الصحف المحلية فانتقدتها صحف الوفد انتقادًا مرًا وانحت بالتبعة على القائمين بأمرها. باعتبار أن الأمة حزب واحد وأنها ليس لها إلا مطلب واحد فتعدد الأحزاب مدعاة إلى تفرقة الكلمة وزيادة فى فصم عُرَى الاتحاد والوفاق.

على أننا نرى مع المسيو جول بارنى أنه من الجائز وجود الأحزاب فى الدولة. ولكن من المحرم وجود التحزب المناقض لروح الشعب. فالأحزاب تفضى إلى الاتحاد والاتفاق أما روح التحزب فإنه يفضى إلى البغضاء والخصام. والخصام يفضى إلى الاستبداد.

إذ لابد لكل حزب مهما تكن نزاهته ومهما يكن مبلغ استعداده للتضحية فى سبيل خدمة وطنه من الوقوع فى خطأ ولا سبيل إلى أمانه من العثار إلا إذا كان عليه من سواه رقيب، فتعدد الأحزاب إذًا ضرورة من ضروريات الحياة النيابية فى الأمم المتمسكة بهذه الحياة.

ولنضرب على ذلك مثلاً خطابًا ألقاه اللورد سالسبورى زعيم حزب المحافظين الانكليز فى مجلس نوابهم. يوم وقع الشقاق والانقسام فى حزب الأحرار هناك بعد وفاة زعيمه غلادستون. حيث قال فى ذلك الخطاب:

«إنهم يبشروننا بتفرق حزب الأحرار وضعفه. وما دروا أنا نعد مثل هذا الخبر، نحن المحافظين، خبرًا سيئًا لا بشرى طيبة. فالأحزار فى معارضتهم يهدوننا إلى الصواب إذا نحن أخطأناه. ونحن ننقد أعمالهم وخططهم لنعاونهم على السير بالأمور فى أحسن طريق».

وقد وزع حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الحزب الجديد رقاع الدعوة على نحو ٧٠٠ عين وذات وأديب من العاصمة والأقاليم لحضور الاجتماع الذى سيُعقد يوم الإثنين ٣٠ أكتوبر الساعة التاسعة صباحًا فى فندق شبرد لسماع خطبته.

وكانت الإدارة قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام حول الفندق المذكور. وفى الشوارع المؤدية إليه فخرجت الداوريات فى السيارات ووضعت قوة احتياطية فى قسم الأزبكية. ولكن لم يقع ما يخل بالنظام أو ما يقضى بتدخل رجال الأمن.

وكان صاحب السعادة محمد محمود باشا وغيره من مؤسسى الحزب يستقبلون المدعوين وقد يبلغ عددهم نحو ثلاثمائة فى طليعتهم صاحب المعالى مدحت يكن باشا وأحمد حشمت باشا. وأصحاب السعادة والعزة محمد محب باشا وحسن عبد الرازق باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا وعباس باشا الدرملى

والشريعى باشا وقلينى فهمى باشا ومحمد نافع باشا والسيد أبو على باشا والهلباوى بك وسواهم.

وفى منتصف الساعة العاشرة صعد إلى منصة الخطابة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وجلس حوله بعض كبار الموجودين.

فقوبل بالتصفيق وهتف له الحاضرون ثم أخذ دولته يتلو خطبته بصوت واضح ثابت وقد قوطع مرارًا بالهتاف والتصفيق، ثم تلا محمد محمود باشا مبادئ الحزب.

وأعقبه محمد على بك فقرأ قانون الحزب ونظامه وقال محمد محمود باشا إن رئيس الحزب تلقى برقيات اعتذار وتأييد وتلا منها برقية رقيقة مؤثرة من صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك يعتذر عن تأخيره ويمتدح إخلاص عدلى باشا ووطنيته ويعاهده على أن لا يحازب سواه. ويدعو له بالتوفيق والنجاح.

ثم ألقى السيد البكرى خطابًا تكلم فيه عن معنى الاجتماع المعقود وما يدل عليه من شعور حاجة الأمة إلى العمل فى دورها الجديد. ودعا الجميع إلى الجهاد يدًا واحدة. وذكَّرهم بواجبهم نحو بلادهم وأثنى على حكمة عدلى باشا ووطنيته وهمته. وختم خطبته بامتداح (جلالة الملك الدستورى فؤاد الأول) وثباته. فصفق له الحاضرون طويلاً.

ثم خطب فضيلة الشيخ بخيت فى تعدد الأحزاب وما ينبغى لها من التكاتف على صيانة حقوق الأمة مهما يكن اختلافها فى الوسائل المؤدية لغاية واحدة وشبهها بأعضاء البدن الواحد تختلف وظائفها وتتعدد منافعها. ولكنها فى كل ذلك مرتبطة ببعضها تعمل لغاية واحدة وهى حفظ كيان الجسم.

ثم وقف الأستاذ توفيق دوس وقال إن الموجودين يؤلفون فى الواقع أول جمعية عمومية للحزب الجديد. فعليهم إذًا أن ينتخبوا من بينهم اللجنة الإدارية له. وتسهيلاً لهذا العمل قد وضعت قوائم بأسماء ٢٦ شخصًا مرشحين لعضوية هذه

اللجنة، فوزعها على الحاضرين ورجاهم إثبات من يريدون انتخابهم ومحو من لا يريدون ترشيحه أو زيادة من يرون أن اسمه غير وارد ضمن هذه الأسماء.

وهذا هو نص خطبة عدلى باشا:

خطبة عدلى باشا فى اجتماع حزب الأحرار الدستوريين

أيها السادة

«أشكركم كثيرًا على إجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذى عقدناه لنعلن برنامج حزبنا وخططه السياسية والاعتبارات الداعية إلى تأليفه ـ قد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا الواجب الوطنى. إذ إن بعضكم طالما صارحنا من بضعة أشهر بأن حالة وطننا السياسية تقتضيه. إلا أن الظروف غير المناسبة التى لا تزال قائمة إلى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدى للبلاد خدمة حقيقية. أما ولجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم وأصبحنا على باب الحياة البرلمانية فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات لتأليف حزبنا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال عدتنا لحياتنا الجديدة (تصفيق)».

«أيها السادة، قد علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ثم علمتنا تجاربنا بالأمس أن ليس بينها وبين إدراك غرض من أغراضها إلا مجرد إجماعها عليه إجماعًا صحيحًا وإرادتها إياه إرادة صادقة (تصفيق) وليس أضر على صحة هذا الإجماع ولا أفسد لصدق إرادة من أن يتطرق إلى نفسية الأمة شىء من روح الارتياب فى النجاح أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يزعزع عقيدة الثقة بالمستقبل ويصدع أركان الاتحاد (تصفيق)».

«هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها وجرت عليها منذ بداية حركة الاستقلال. فلا محل للشك فى أنها ستجرى عليها فى المستقبل بعد أن جربت أن الاتحاد هو العامل الأكبر فى كل التطور السياسى الأخير».

«وإلى الاتحاد يرجع الفضل فى اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية لا يمكن أن تحكم على غير ما تختار (تصفيق) وبأن الحماية رابطة ممقوتة واجبة الزوال (تصفيق) فعولوا على طريقة الاتفاق التى هى أشرف الطرق وأوكدها فى ترتيب الروابط بين أمتين. ولقد قابل الشعب المصرى بالرضا لهذه الطريقة التى ترمى إلى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم وتضمين البريطانيين مصالحهم غير الماسة لهذا الاستقلال (تصفيق)».

«أجل نريد اتفاقًا صريحًا خالصًا من شوائب المساومات سليمًا من الأغراض المستترة مبنيًا عل الصداقة المتبادلة».

«إن اتفاقًا كهذا من شأنه أن يتحقق مادامت مصر لا تطلب إلا حقها فى الحياة حرة كسائر الأمم المتمدنة ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب صيانة مصالحها صيانة محررة عن فكرة التدخل فى شئون بلادنا (تصفيق)».

«إن من دواعى التفاؤل بتحقق هذه الغاية تلك الخطوة التى خطتها الأمة فى سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشىء ومهما تكن الأسباب التى تحمل بعض مواطنينا على إظهار عدم الاكتراث بهذه النتيجة فمن المحقق أن إلغاء الحماية البريطانية على مصر إلغاء دوليًا والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات تكون القول الفصل فى نتيجتها للبرلمان المصرى ـ كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحًا سياسيًا كسبته الأمة فى أثناء سعيها إلى تحقيق غرضها الآتى (تصفيق) ومن المحقق أن كسبنا لهذه الحقوق فضلاً عما له من القيمة الذاتية فهو عظيم الفائدة من جهة أنه نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات حلاً موافقًا لمطالبنا القومية».

«لا محل للارتياب فى النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض وبعد أن أُتيح لها اختيار الدستور تعظامًا لحكومتها (تصفيق) أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنيَّة كأمتنا وهو وحده الذى يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء

شعبه فى مدارج الفلاح فإن جلالته منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يَدَع فرصة تمر إلا أثبت أن النظام الدستورى سيلقى منه أكبر عضد متنزه بحكم مركزه الدستورى السامى من منازعات الأحزاب (تصفيق وهتاف ليحى الدستور)».

«ومما لاريب فيه أن الإسراع بتنفيذ الدستور يعد خدمة جليلة للبلاد ولأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو فى الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية (تصفيق)».

«أيها السادة - تعلمون إذًا إننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا المصرية دقيق وداخلون فى نظام من حكم البلاد جديد - أمران يجب على جميع الرجال الذين هم مسئولون عن منفعة هذا الوطن وشرفه والذين منهم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أداؤه للخَلَف من بعدنا أن يقدروهما حق قدرهما وأن يوفوهما من العناية ما تستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد».

«إن الأمة المصرية قد أثبتت فى كل عصر أنها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستورى فيها: ولكن الرجة العنيفة التى يقترن بها عادة الانتقال من حال إلى حال والتى كثيرًا ما تكون فرصة لنمو أضرار الشهوات السياسية يجب أن تلفت نظر الرجال المسئولين فيشدوا من عزائمهم ويتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستورى خصوصًا متى لوحظ أننا فى بداية حياتنا الدستورية نتعرض لمسألة تقرير مصيرنا السياسى وهذا من شأنه أن يزيد مركزنا دقة على دقة ويضاعف واجبنا فى الحذر من العواقب (تصفيق)».

«إن القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئًا بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ معينة أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب (تصفيق) فإن الحزب أثبتُ من الأفراد رأيًا وآمن هوًى وأبقى على الزمان وجودًا وأعسر على عواصف الحوادث منقلبًا (تصفيق حاد)».

«تعلمون أن الحزب السياسى هو البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ عائشة زمنًا طويلاً. وهو مركز اتصال التقاليد السياسية للأمم. وفوق ذلك فإن الأحزاب هى أدوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد فحاجتنا إلى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو إليها واجبنا فى تنظيم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها إلى تحقيق ما ينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلى. حاجتنا إلى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو إلى بقاء الحياة البرلمانية ذاتها».

«دعتنا هذه الحاجة القوية أنا وبعض أصدقائى فى السياسة إلى أن نعتزم تأليف هذا الحزب باسم (حزب الأحرار الدستوريين) (تصفيق وهتاف للأحرار الدستوريين) وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التى هى صيغ ما تضمر نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا. ونحن نعاهد الله تعالى والأمة على أن نعمل لتحقيقها فى المجالس التشريعية ونصدر عنها فى تقدير أعمال السلطة التنفيذية ونرعاها فى كل ما يقوم به الحزب من الأعمال (تصفيق)».

«ولقد أرى واجبًا علىَّ قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم أن أشير إلى الخطة التى يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها للمفاوضات أو بعبارة أخرى فى إزالة العوائق التى تعوق تمتع الأمة فعلاً باستقلالها الذى كسبته قانونًا وهذه الخطة إنما ترجع إلى مبدأ واحد وهو أن الاتفاق لا يجوز فى حال من الأحوال أن يمس باستقلالنا ولا أن يعطل مظهرًا من مظاهره».

«ولا شك أن الحيطة السياسية تقضى بالكف عن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التى تفترض حلولاً للمسائل المحتفظ بها فإن الخوض فى تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل إنما يكون عند المفاوضات التى ستكون تحت إشراف البرلمان المصرى. ولكنى مع ذلك لا أجد بأسًا من الإشارة إلى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الوفد الرقيمى كما تعلمون على رفض كل اقتراح يؤدى إلى الاحتلال العسكرى أو ما فى معناه (تصفيق وهتاف لعدلى

باشا) كما أدى به إلى رفض كل اقتراح يرمى إلى التدخل الأجنبى فى شئون البلاد داخلية كانت أو خارجية (تصفيق) لئن كان الاستمساك بهذه الخطة قد أدى إلى قطع العلاقات فى العام الماضى فإن ذلك لا يطعن فى صحتها ولا فى أنها هى الخطة التى ترضاها أمة حريصة على استقلالها متشبثة بإثبات استكماله. فإذا كان لابد لنجاح مفاوضات مستقبلة من أن يغير أحد الطرفين خطته فليس الطرف المصرى هو المطالب بهذا التغيير (تصفيق حاد)».

«كذلك نقول على وجه الاجمال إن كل حل لمسألة السودان يؤدى لفصل مصر عن السودان أو يخل بحقوقها فيه أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه فهو حل ليس فقط بعيدًا عن قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التى هى أساس الاتفاق بل يكون حلاً لا يمكن أن ينال رضا المصريين (تصفيق وهتاف ليحى رئيس الأحرار)».

«أيها السادة: قد أرى من الضرورى أن أبين لكم فى هذا المقام موقف حزبنا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية ـ لا شبهة فى أن نظام الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة ولا مؤتلف مع روح العصر الحاضر كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب أنفسهم. ولكنَّا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الامتيازات موضوع مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول ذوات الامتياز (تصفيق). وعلى كل حال، فإن مصر الحرة ترى واجبًا عليها اعترافًا بجميل الأجانب النازلين فيها والذين هم يشاطروننا أحزاننا من وجوه عديدة أن نحسن ضيافتهم فى المستقبل كما كان الأمر فى الماضى، وأن نرعى مصالحهم ونحرص على طمأنينتهم وراحتهم (تصفيق)».

«أيها السادة: تلك هى خطتنا السياسية وأكرر لكم مرة أخرى الأصل الذى ترتكز عليه هذه الخطة «إن الاتفاق يجب حتمًا أن لا يمس باستقلال مصر ولا أن يعطل مظهرًا من مظاهره». ويقيننا أن هذه الخطة ينبغى أن تطبق بدقة فى كل مفاوضة تدور على أى مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكن

هذه المفاوضة. أريد أن أقول وفى مؤتمر السفراء (تصفيق حاد) إننا نرحب بدخول مصر فى هذا المؤتمر ولكن على شرط أن تُدعى بالطريقة التى تدعى بها الدول الأخرى (تصفيق) وأن تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأى تدافع عن حقوقها التى اهتضمتها معاهدة سيفر وليعترف لها فى معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة (تصفيق)».

«أيها السادة: فى صدد إيقافكم على خطط حزبنا لا يجوز لى أن أنَحِّى الكلام عن الحقوق التى كسبتها مصر كنتيجة قانون للاعتراف باستقلالها دوليًا. أظن أن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ولا نرى أن هناك عوائق تحول دون ذلك. فإنه لا مانع يمنع الحكومة المصرية من أن ترتب سفاراتها وقنصلياتها فى الخارج. لا مانع يمنع الحكومة المصرية من طلب دخول مصر فى جمعية الأمم؛ على أن فى تحقيق هذين الأمرين تأكيدًا للاستقلال ومظهرًا حيًا للتمتع بالسيادة الخارجية (تصفيق)».

«كذلك لا نجد مبررًا لبقاء الأحكام العرفية الأجنبية (تصفيق حاد) التى تعد معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ورجاؤنا أن تتخلص البلاد على وجه السرعة من هذا النظام المكروه كما نرجو أن تزول آثاره التى مست بحرية الأفراد (تصفيق) فإن حزب الأحرار الدستوريين يمقت أن يبقى للمساس بحرية الأفراد أثر على الإطلاق (تصفيق وهتاف: ليحى الحزب الحر الدستورى)».

«أيها السادة، مهما كان وزن الأقوال التى قيلت جزافًا فى هذا الحزب من قبل أن يعلن برنامجه فإنى لا أتعرض إلى تمحيصها بل أكتفى بأن أعلن أن سُنتنا فى تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية لأى شخص كان ممن يخالفوننا فى مبدأ أو ينازعوننا فى خطة. بل سنتنا على حد ذلك هى السعى فى تطهير النفوس من الأحقاد التى يولدها عادة فهم السياسة على غير ما يجب أن تُفهم عليه (تصفيق) ونصيحتى لمن يعرفون فى السياسة الا يدفعهم حب الظفر إلى الخروج عن القصد فى ترويج سياستهم وإلى انتقاص مخالفيهم. إن ذلك المذهب

فضلاً عن أنه غير لائق بالرجال المسئولين فإنه لا يجر وراءه إلا التنافر والتخاذل. ونحن أحوج ما نكون إلى الاتحاد والتعاون (تصفيق)».

«إن الوطن يطلب منا جهودًا جديدة غير الجهود التى بذلناها من قبل. يطلب جهود الجماعة لا جهود الأفراد حتى تزول العوائق من طريقنا إلى الغرض الأسمَى الذى سعت البلاد إليه سعيها وضحت ضحاياها فلننظم صفوفنا ولنوحد كلماتنا ولنسع إلى غرضنا واثقين من النجاح. والله المسئول أن يسدد خطانا إلى هذا الغرض الشريف».

٭ ٭ ٭

مبادئ حزب الأحرار الدستوريين

«أولا: (أ) الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعليًا.

(ب) إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر.

(ج) الحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى احتفظت بها بريطانيا العظمى لا يؤدى الاتفاق على شىء منها إلى المساس بأى حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره.

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وحفظ سيادتها وحقوقها ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه».

«ثانيًا - إدخال مصر فى جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة».

«ثالثًا - تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش».

«رابعًا - السعى فى ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية واستكمال هذا المقام النيابى حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام».

«خامسًا ـ الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله فلا تُقيد حريته إلا فى مصلحة خاصة لا صارف عنها».

«سادسًا ـ السعى فى إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجى».

«سابعًا ـ محاربة الأمية فى البلاد وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعًا للقضاء عليها بأن يُجعل التعليم الأوَّلى إجباريًا ومجانيًا وصرف العناية فى تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بدرجاته كافة ووضع التعليم على وجه يمكّن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص والسعى فى جعل اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المعاهد العلمية العمومية فى مصر بإعداد الوسائل لذلك مع نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والمزيد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا مع الحرص دائمًا على اتصال مصر بالحركة العلمية فى العالم».

«ثامنًا ـ السعى فى تحسين حالة البلاد الصحية».

«تاسعًا ـ السعى فى اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية فى مصر».

«عاشرًا ـ السعى فى توزيع الضرائب توزيعًا عادلاً».

«الحادى عشر ـ الجرى على قاعدة الباب المفتوح فى الاتفاقات الجمركية والمساواة فى الرسوم على الواردات مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية».

«الثانى عشر ـ العمل لترقية الوسائل الزراعية بالطرق كافة والتذرع إلى إصلاح وسائل الرى والصرف والسعى فى تخلّى الحكومة عما تحت يدها من الأطيان للأفراد».

«الثالث عشر ـ العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم».

«الرابع عشر ـ السعى فى تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين البلاد الأخرى».

«الخامس عشر ـ السعى فى تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها».

«السادس عشر ـ السعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرًا من الأعمال العامة التى من شأنها أن تكون أعمالاً حرة فى يد الأفراد والشركات».

«السابع عشر ـ اتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية فى القطر من مناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها».

«الثامن عشر ـ السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين».

وأصدر الوفد فى أول نوفمبر بيانًا بشأن تأليف الحزب الجديد هذا نصه:

«فكر عدلى باشا ومَنْ حوله، عقب إبعاد سعد باشا وصحبه، فى تأليف حزب لهم يجمع شتات المعتدلين ويكون منهم هيئة منتظمة لمعاونة الانكليز فى إنفاذ السياسة التى أشار دولته على اللورد كرزن باتباعها عندما فشلت المفاوضات الرسمية (الوثيقة ٤ من الكتاب الأبيض). ولكن حالة البلاد لم تتغير بعد الإبعاد. فتربصوا حتى أصبحت الظروف مناسبة. ويظهر أنها أصبحت كذلك فى نظرهم. بعد أن أُلقى القبض على أعضاء الوفد المصرى وحُكم عليهم بالسجن والغرامة. فأسرُّوا حينئذ إلى رجال الإدارة بمهمة الضغط على أهل البلاد بالوسائل كافة ليضمنوا عددًا معينًا من المشتركين وقسطًا وافيًا من المال لإدارة شئونهم».

«ولكنهم أخطئوا المرمى. فإن الأمة قد علمت «من تجاريب الأمم ومن تجاريبها الماضية» أن الكلمة ليست للمترددين ولا لدعاة الهزيمة «إذا ما كان إجماعها صحيحًا وإرادتها صادقة». وأنه لا يضير اتحادها أن تخرج عليها فئة لا تستند فى وجودها وفى نفوذها إلا على إرادة الغاصبين».

«وما كان للسواد الأعظم من هذه الأمة الكريمة أن تخدعه الكلمات الضخمة والبرامج البراقة إذا ما صدرت ممن خبرتهم فعرفتهم كثيرى الوعود عديمى الوفاء جُلّ احترامهم للحرية التى تصبو أنفسهم للدفاع عنها بعد الأوان أنهم عدوا إبعاد سعد وصحبه «عملاً عادلاً وتوطئة لازمة لمجهود آخر لإيجاد العلاقات الودية بين البلادين» (الوثيقة ٢٣ من الكتاب الأبيض) وجل ما يطمعون فى استغلال ذلك المشروع الذى قدموه خلسة لملنر. وجل محافظتهم على إيمانهم أنهم نسوا ما أقسموا عليه فى الثالث عشر من نوفمبر الماضى حيث اتفقوا أن لا يقبلوا مفاوضة قبل جلاء آخر جندى بريطانى عن أرض مصر. وإن نفرًا يتخذ وسيلة وغاية ورأيًا سياسيًا مع أولئك الذين تسام البلاد على أيديهم أنواع المظالم وصنوف الإرهاق من بضعة شهور لخليقون أن ينبذوا نبذة النواة. وكيف تستطيع الأمة أن تثق برجال قرءوا وثائق الكتاب الأبيض بما فيها كتاب الوزارة الإنكليزية إلى مستعمراتها ثم هم لا يستحيون أن يعلنوا أن مصر استفادت استقلالها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - اللهم إلا أن يكون التمويه وسائل لكسب الثقة فى هذه الديار».

«كلا! فإنهم يعلمون أن الأمة متشككة فى نياتهم غير راضية عن أعمالهم وهم لا يطمعون إلا فى الإبقاء على مراكزهم ببقاء سلطة الحكم بين شيعتهم».

«أيها المصريون:»

«لن يضيركم إعلانهم خروجهم من الصفوف فإنهم لم يكونوا يومًا ما للحق عونًا ولا بعدالة قضيتكم بمؤمنين».

«إنهم وليدة القوة الغاصبة. وليس على غيرها يعتمدون ووشيكًا تنبذهم تلك القوة عند ما يقرُّ فى روعها أنكم لم تتأثروا بحيلهم ولم تنخدعوا بزخارفهم وأنكم على طلب حقكم الكامل مقيمون».

«المصرى السعدى. حسين القصبى. محمود حلمى إسماعيل. محمد نجيب الغرابلى. عبد الحليم البيلى. راغب إسكندر».

وكـان من سـوء حظ هـذا الحـزب فى بدء تكوينه أنه لم يَرْضَ عنه السـواد الأعظم من المصريين، كما أن الانكليز أنفسهم لم يكونوا راضين عن برنامجه بل عَدُّوه صورة أخرى من الوفد.

فقد عقدت جريدة «شفيليد ديلى تلغراف» مقالاً فى ٢ نوفمبر عن الحالة فى مصر قالت فيه:

«إن بعض الدوائر كـانت شـديدة الأمل فى أنه مـتى أعلن حـزب الأحـرار الدستوريين برنامجه فإن هذا البرنامج يكون مصوغًا فى عبارات يقبلها العالم الخارجى. ولكن ليس فى وسعنا أن نرى اختلافًا ماديًا بين خطبة عدلى باشا ومبادئ الحزب وبين تلك المبادئ التى ظلت تنادى بها مصر الفتاة فى السنين الماضية. ومن المحتمل أن تكون اليد هى يد عدلى باشا ولكن الصوت هو صوت زغلول باشا. وقد ضمن استقلال مصر أخيرًا ولكن عدلى باشا يريد أن يجعله فعليًا أكثر. طالبًا ضرورة جلاء الجنود البريطانية عن مصر وأن يكون السودان جزءًا لا يتجزأ من مصر».

«والظاهر أن هذا الحزب الجديد يمثل مصر حقيقة وله أن يطلب التكلم باسم المصريين كمجموعة واحدة والموضوع الذى تلفظ به ألسنة الناس إلى الآن ينافى كل أمل فى الوصول إلى تسوية صحيحة، ولكن يظهر أن حوض نهر النيل سيشغل بال رجال السياسة زمنًا ما. فمصالحنا الواضحة فى مصر تحتاج إلى مراقبة دقيقة وعناية».

واشتد سخط المصريين على هذا الحزب وظهرت آثار هذا السخط على ألسنة الناس وعلى صفحات الصحف وفى كل مناسبة.

إطلاق الرصاص على عضوين من الحزب:

وكان أشد الآثار ظهورًا ما وقع فى مساء يوم الخميس ١٦ نوفمبر ذلك أن الحزب المذكور وزع دعوة على أعضاء مجلس إدارته للاجتماع فى ذلك المساء. وفى نحو الساعة السابعة والنصف ارفض الاجتماع وخرج حضرة صاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا ومعه حضرة صاحب العزة إسماعيل زهدى بك

المحامى قبل رفاقهما. وعندما هما يركبان السيارة تقدم إليهما نفر من الشبان كمن يريد محادثتهما فأطلقوا عليهما الرصاص فأُصيب حسن عبد الرازق باشا برصاصتين وأصيب رفيقه بأربع رصاصات ولما أحس حسن عبد الرازق باشا بالإصابة أمر السائق أن يذهب توًا بكل سرعة إلى الإسعاف، أما الأستاذ زهدى بك فإنه عاد مسرعًا والدم يسيل من جروحه إلى دار جريدة السياسة فلما وصل إلى غرفة رئيس التحرير انطرح على ظهره فأدركه فى الحال الدكتور حافظ عفيفى بك وأمده بالإسعاف الطبى. وكان متطوعو الإسعاف قد وصلوا فنقلوه إلى عيادة الدكتور على إبراهيم بك. كما أن حسن عبد الرازق باشا ذهب بنفسه إلى ذلك المستشفى.

وإن اليراع ليجمد عن الإعراب عن هول وقع هذا الحادث الأليم الذى كان ولا شك ثمرة روح الخصام والعدوان السائد فى الأمة. تلك الروح المشئومة التى كانت سببًا فى الاعتداء على حياة اثنين ممن لهم آثار طيبة فى الحركة الوطنية.

ومما زاد الأسى والأسف أنه عند منتصف ليل ١٧ ـ ١٨ نوفمبر انتقل إسماعيل زهدى بك إلى رحمة الله ولم يمض إلا يومان حتى أنشب الموت أظافره فى المرحوم حسن باشا عبد الرازق فسرت فى البلاد ضجة أسى وحزن.

ولما رأى الوفد نفسه فى موقف دقيق عقب وقوع هذه الحادثة أصدر بيانًا صغيرًا جدًا كان موضع دهشة الجميع، وإليك نصه:

«أسف الوفد كل الأسف لحادثة الاعتداء على حضرتَىْ صاحبَى السعادة والعزة حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك ويرجو لهما السلامة».

«وإن الوفد ليستنكر حوادث الاعتداء أيًا كان المعتدون والمعتدَى عليهم وسبب الاعتداء».

ولقد شُيعت جنازة المرحوم زهدى بك فى محفل حافل مشى فيه الوزراء ورئيس أعضاء الحزب.

وعقب تشييع الجنازة أرسل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا لأسرة المرحوم فى ٢٠ نوفمبر الكتاب الآتى:

«فى هذه الساعة الرهيبة التى قضينا شطرًا منها فى تشييع جنازة زميلنا وعائلكم المرحوم إسماعيل بك زهدى إلى دار الخلود. وقبول العزاء فيه عنا وعنكم. والتى قضينا الشطر الآخر منها فى تلقى المصاب بفقد الرجاء فى حياة زميله فى التضحية المرحوم حسن باشا عبد الرازق حيث فاضت روحه إلى بارئها فجر هذا اليوم. أقدم لكم التعزية باسم الحزب الذى فى داره وانتقامًا من مبادئه وقعت هذه الجناية الشنعاء».

«فالدم الذى أُريق فى دارنا وجنازة المقتول التى خرجت من داركم وحَّدت الدارين ومن فيهما أمام هذا المصاب الوطنى الخطير. ولكن ماذا عسى أن نقول لكم عزاء ونحن مثلكم فى حاجة لن يعزينا فيه».

«إن العطف وإظهار السخط على مرتكبى هذه الجريمة من جميع طبقات الأمة التى أمَّت دارنا وداركم وأعلنت غضبها أكسبت الحزب قوة وعزيمة على مداومة الجهاد لتخليص هذا البلد من أدران الشغب والفتنة وتطهيره من كل عدو يحاول خنق حريته ومحاربته فى استقلاله».

«وإننا إذا حرمنا من الاشتراك مع رجلكم فى هذا الجهاد فإن قطرات الدم التى تساقطت منه وروحه الطاهرة التى ارتفعت نحو السماء ستكون لنا دائمًا أحسن عون وأكبره لتحقيق ما قصدنا».

«كذلك هذه العروة التى ربطتنا بكم جعلت من الحق على الحزب أن ينظر إليكم كما ينظر أى عضو من أعضائه لعائلته علًنا نستطيع تخفيف المصاب عنا وعنكم».

«ونسأل الله أن يمدكم بلطفه ويحفظكم بعنايته».

وقد أُبِّن الفقيد فى المحاكم وأوقفت جلساتها حدادًا عليه واحتفلت بعض النقابات بتأبينه.

وما كاد القوم يفرغون من تشييع جنازة هذا الفقيد حتى أنشب الموت أظافره فى المرحوم حسن عبد الرازق باشا فتجاوبت رنات الحزن على الفقيدين فى أنحاء البلاد. وكان مشهد الضحية الثانية غاية فى الجلال مشى فيه الوزراء وكبار الموظفين يتقدمهم مندوب من قِبل جلالة الملك.

ولقد أرسل حزب الأحرار إلى أسرة الفقيد الثانى كتابًا هذا نصه:

«إليكم وأنتم من الأسر الشريفة المَحْتِد العريقة فى الفضل إليكم وأنتم أبناء ذلك النائب الحر والكاتب المجيد وحَفَدة ذلك القاضى العادل الحكيم. إليكم وأنتم أشقاء ذلك الشهيد الذى اختطفته يد القدر. إليكم وأنتم غرة فى جبين الشبيبة المصرية وعلم يهتدى به الرجال العاملون. إليكم أرفع تعزيتى باسم الحزب الذى كان أول آية من آيات تضحيته قتل رجلكم الكريم وصاحبه. أقدمها لعشيرة تعلم من حاضرها وماضيها وتعلم مما اطلعت عليه من عِبَر التاريخ ومواعظه أننا فى أيام محنة وأن جهاد الرجال العاملين على إنقاذ البلد مما يحيط به من الأخطار قد يكلف أكثرهم نبلاً وأكبرهم قلبًا تضحية أخفها تضحية الحياة».

«فإليكم أستطيع القول، وأنا أعزى العائلة والوطن! بأن القدر الذى نزع منا ذلك المخلص، وإن كان رسم فى قلبنا صحيفة سوداء وذكرى مفجعة لا تنسى، فقد رسم على دارنا وداركم علم التضحية المقدس الذى كلما وقعت عليه أنظارنا قويت عزائمنا على الجهاد فى خدمة الوطن وسيكون دائمًا نورًا لامعًا نسرى على ضيائه وقبسًا من نار يلهمنا الصبر على احتمال البأساء والمكاره».

ثم أصدر الحزب بلاغًا طويلاً للأمة عن هذا الحادث الأليم نشر فى يوم ٢٣ نوفمبر أبان فيه شعوره تلقاءها. وتكاثرت برقيات استنكار هذا الاعتداء الفظيع على الحزب ونشرت فى الصحف. وتوافدت الوفود من المديريات وبخاصة من مديرية المنيا مقر آل عبد الرازق على دار الحزب للتعزية وعلى دار الحكومة يطلبون العناية بالضرب على أيدى هؤلاء الآثمين الضالين.

وإنها لحالة شنيعة تلك التى وصلت إليها الأمة عقب هذا الشقاق الذى لم يكن له من داع جدى يدعو إليه. عداء بين شقيها أدى إلى اعتداء البعض على أرواح البعض الآخر.

ولقد كان لهذه الجريمة صدًى فى صحف إنكلترا إذ نشرت جميعها خبر هذا الاعتداء، وبعث مُكاتب التيمس من القاهرة برقية لجريدته عقب وقوع الجريمة يقول:

«ومما يستحق الذكر أن العودة إلى ارتكاب الجرائم السياسية جاءت فى وقت واحد مع تأجيل محاكمة الذين اعتدوا على محمد بدر الدين بك وبعد نشر بيانات تقول إن اللجنة الخاصة التى تألفت بعد حادثة الاعتداء على المستر بيجوت لتحقيق مثل هذه الجرائم قد فشلت».

ومما زاد الموقف تعقيدًا أن الوزارة كانت طول شهر نوفمبر المذكور فى مركز لا تحسد عليه.

ذلك أن لجنة الدستور وضعت مادة فى صلبه تلقب فيه جلالة الملك بلقب ملك مصر والسودان. فقامت قيامة الصحف الإنكليزية على ذلك قولاً منها بأن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والإنكليزية. وأن فى تلقيب جلالة الملك فؤاد بهذا اللقب تعرُّضًا للموضوع المحتفظ به وبَتًّا فى أمره من إحدى وجهاته.

وكانت الحكومة المصرية ترى رأى لجنة الدستور وترى أنه لا ينبغى تعديل هذه النقطة الجوهرية. لذلك تأخر عرض القانون على جلالة الملك لإقراره. وخِيف أن تكون هذه العقبة سببًا فى تأجيل الدستور زمنًا طويلاً.

ولقد أنشأت مجلة «نير إيست» الإنكليزية مقالاً فى أول نوفمبر عن علاقة مصر والسودان قالت فيه:

«إن لجنة الدستور أصرت على تسمية ملك مصر بملك مصر والسودان. وبالرغم من أن السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة بين مصر

وإنكلترا. ومع أن السودان تابع للمملكة المصرية فإن الدستور لا يسرى عليه وستوضع له إدارة خاصة. ولما كان المصريون يعلقون أهمية كبرى على مجرد الكلمات وكان النجاح فيما يُظْهرون من التفنن فى التعبير فلا يبعد أن تكون اللجنة قد اعتقدت أن المصريين يحصلون وحدهم على مراقبة السودان بإدراج هذه العبارات. ونحن نقول إنه كلما قرب اليوم الذى تزول فيه أوهامهم كان ذلك خيرًا».

واتخذت مسألة جعل السودان جزءًا لا يتجزأ من مصر شكلاً حادًا كان موضع أخذ ورد فى الصحف المصرية والأندية السياسية والعمومية واتصل مدى هذه الضجة إلى إنكلترا، فأنشأت الصحف هناك المقالات الطويلة حول هذا الموضوع،

فقد أرسل مُكاتب «المورنن پوست» برقية من القاهرة فى ١٧ نوفمبر قال فيها:

«يُنتظر أن تقدم الوزارة فى خلال الأيام القليلة المقبلة إلى الملك نسخة من الدستور المصرى ويؤخذ من أقوال الدوائر الواقعة على مجرى الأحوال أن الوزارة أدخلت فى الدستور تعديلاً مهمًا».

«كانت لجنة الدستور قد صممت على وضع مادة تقول فيها إن السودان جزء لا ينفصل عن مصر. وقد أحدث هذا القرار ضجة فى مصر لم تخف إلا عندما أُعلن أن الدستور قابل للتعديل فيما بعد بواسطة السلطات التى تشرف على اللجنة التى وضعت مشروع الدستور. ومما يمكن ملاحظته الآن أن اللجنة التنفيذية لحزب عدلى باشا التى كان كثير من أعضائها أعضاء فى لجنة الدستور تصر الآن على عدم تأخير عرض الدستور على الملك للتصديق عليه. ويقال إن اللجنة إنما تصر هذا الإصرار لأنها لا تريد أن يكون لدى الوزارة وقت لحذف المادة الخاصة بالسودان، ويقال من جهة أخرى فى الدوائر الوزارية إن الوزارة حذفت هذه المادة التى تنص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ولكنها تنوى عرض الدستور على الملك مع كتاب تقول فيه إنه بينما توافق الوزارةُ اللجنةَ على أن السودان جزء جوهرى لمصر فإنها لا تريد أن تُدْخل فى الدستور

مسألة محتفظًا بها لتسويتها فى المفاوضات المقبلة التى ستدور بين إنكلترا ومصر. ولا ريب فى أن هذه خطة حكيمة. ولكن لا يحتمل أن تكون وسيلة مقبولة لتقويم العمل الذى قامت به لجنة الدستور».

«ويراقب الزغلوليون الذين يتآخون الآن مع أعضاء الحزب الوطنى فى مصر هذه التطورات باهتمام شديد. وهم يعلمون أنه إذا حذفت الوزارة المادة المتعلقة بالسودان من الدستور فإن وثيقة الدستور يجب أن تعترف بالملك فؤاد بصفته ملك مصر فقط وهم يرجون أن يرفض الملك التصديق على الدستور؛ خصوصًا لأنه ليس ثمة ريب فى أن الرأى العام المصرى يؤيد بأغلبية ساحقة الاعتراف بالسودان كجزء من مصر المستقلة. ومن المستحيل التكهن بخطة السراى. ولكن إذا أخرجت الوزارة السودان من الدستور فإن من المحقق أن المعارضين يبذلون أقصى جهدهم لإيجاد أزمة؛ خصوصًا لأنهم واثقون من تأييد الجمهور لهم فى هذه المسألة».

«وقد أخذ فى خلال ذلك حزب آخر يظهر بشىء من الخوف والوجل على مسرح السياسة المصرية المزدحم. فقد كان هناك جماعة أصحاب الأطيان الواسعة لا شأن لهم بالسياسة على أنهم أخذوا الآن، تحت ستار الهدوء والسَّكينة، ينظمون حزبًا برئاسة محمد الشريعى باشا لحماية مصالحهم. وهذه عبارة مرتبة جدًا. والظاهر أن مصالحهم ليست مرتبطة برخاء مصر. فأخذوا يُظْهِرون ارتيابًا فى هل يمس انسحاب النفوذ البريطانى مصر من الوجهة الاقتصادية».

وأخذت تلك الصحف اللندنية تحض ثروت باشا على الإقدام على إدخال هذا التعديل.

ولكن الحكومة وهى فى مركزها هذا المحفوف بالخطر لم تُقْدِم على شىء من ذلك، بل أرسلت مشروع الدستور إلى اللجنة التشريعية لتمر بنظرها على صياغته دون أن تتعرض لجوهره.

ودارت إشاعات عن وقف مشروع الدستور فى مصر وفى إنكلترا؛ فنشرت جريدة «النير إيست» مقالاً فى ٢٢ نوفمبر تقول:

«إن مشروع الدستور لم يقدم بعد إلى الملك فؤاد لا لأن الوزارة تجد أن المادة المتعلقة بالسودان بندقة من الصعب كسرها. ومن المحتمل أن اللجنة وجدت مشقة قليلة فى وضع هذه المادة لأن التبعة الملقاة على عاتقها محدودة. فمن الغريب أن تقر الوزارة مثل هذه المادة وهى تعلم أنها تتحمل تبعة أعظم. وهى تدرك الحقائق أكثر من غيرها. والوزارة تعلم حق العلم أن مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها وأن إدخالها فى الدستور يعد تحرشًا. وعلى ذلك يحتمل جدًا أن تحذف هذه المادة التى قامت عليها الاعتراضات. ولو أن الوزارة تقول بعبارة صريحة إنها تؤيد الفكرة وتعطف عليها. ولا ريب فى أن سلوك هذه الخطة يحتاج إلى شىء قليل من الشجاعة الأدبية ويضع فى أيدى المتطرفين سوطا جديدًا يضربون به منكبَى الحكومة. على أن ثروت باشا برهن على أنه ليس بالجبان ولذا يوثق به فى سلوك طريق الصواب فى هذه القضية أيضًا».

وأنت ترى ما فى هذه المقالة من التهديد والوعيد ثم ما اختُتمت به من أساليب الترغيب والحض على سلوك سبيل يلتئم مع غاياتهم. وكانت كل حجة الانكليز فى صحفهم وأنديتهم وأحاديثهم أن السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة الرسمية، فواجب على كل مصرى أن يسكت عنه حتى يحل موعد تلك المفاوضة.

ومع ذلك فهل سكت الانكليز عن السودان بعد تصريح ٢٨ فبراير وقد شهدنا عملهم المتواصل لفصله عنا؟

فقد أرسل مُكاتب جريدة «ديلى تلغراف» من القاهرة برقية إلى جريدته قال فيها:

«إن الأزمة السياسية صارت مرة أخرى حديث الناس. ولكن تكرار وقوع الأزمات جعل الجمهور يتردد فى قول ما يؤكده بعضهم من أن وزارة ثروت باشا لا تستطيع أن تتحمل العبء هذه المرة. ولا ريب فى أن المعارضين يرغبون كل

الرغبة فى إكراه الوزارة على الاستقالة. لأنهم يتكهنون بأن تأليف وزارة جديدة يوجد الفرصة لإثارة المسائل التى تماثل إلغاء الأحكام العرفية وبسط سيادة مصر على السودان وغرضهم من ذلك أن يجعلوا تأليف الوزارة مستحيلاً بدون وضع حل يرضيهم. ومن المهم أن نلاحظ أنه إذا أُسقطت وزارة ثروت باشا فإن علينا أن نحسب حساب هيئة جديدة قوية. وقد هوى الحزب الجديد الذى ألفه عدلى باشا. ومن المحتمل أن لا تقوم له قائمة. ولكن يلاحظ منذ اندماج الوفد بوفد الحزب الوطنى أن الزغلوليين يقومون بمساعى جلية لتوثيق العلائق التى تربطهم بالسراى[1]. وقد تقدمهم زغلول باشا فى هذا المسعى بحديثه مع مندوب روتر، وهو الحديث الذى أنكر فيه علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك. وقد أسرعت صحف الزغلوليين فضربت على هذه النغمة فى حين قابل الملك المصرى السعدى بك مقابلة ودية. وقد أُعلن الآن أن الملك سيؤدى لأول مرة فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر الذى يعد حصن الزغلوليين. ويعد أنصار الوفد مظاهرة كبرى تنطوى على الولاء للملك. ويلعب توفيق نسيم باشا دورًا مهمًا فى توثيق عُرَى هذا الاتفاق الودى. ويرجو الزغلوليون أن تؤلف قريبًا وزارة برئاسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والأمة. ويصرح الزغلوليون علانية بأنه لو كانت الأمور فى يد الملك لكان زغلول باشا وزملاؤه قد أُطلق سراحهم».

وفى ذلك اليوم أى يوم ٢٩ نوفمبر قدم ثروت باشا فعلاً استقالته لجلالة الملك فقبلها جلالته فى الحال.

ولكن هل كانت مسألة السودان فى الدستور حقًا هى الداعى لهذه الأزمة الوزارية؟

نحن لا نظن ذلك، فإن مسألة السودان لم تكن العامل الأكبر فى هذا السلوك الذى اضطر إليه ثروت باشا اضطرارًا لأنَّا نعلم أن دولته كان يتوسع فى الحرية التى كان يختص بها فى أعماله وأقواله؛ فلم تكن هذه المسألة بالتى ترغمه فى الابتعاد عن منصات الحكم.

---

(١) ملحوظة ـ التوفيق بين الزغلوليين والملك كان بحسن سياسة توفيق نسيم الذى كان رئيسًا للديوان.

الدسائس التى عملت فى حادثة استقالة وزارة ثروت باشا:

على أننا لا نرجح أن يكون هذ التشدد فى إبقاء نص مشروع الدستور على حاله هو السبب فى استقالة الوزير، بل إن السبب الأعظم لهذه الاستقالة كان ما يدور على الألسنة من أن دولة محمد سعيد باشا نقل إلى الملك حديثًا سمعه من أحد المحامين بأن هناك علاقة بين ثروت باشا وسمو الخديو السابق عباس حلمى باشا.

فتمحيصًا لهذه الإشاعات قابل محرر الأهرام دولة ثروت باشا فى يوم ٣١ نوفمبر، مقابلة صرح له فيها بما يلى:

«ليس عندى ما أزيده على ما ذكرت فى استقالتى التى رفعتها لجلالة مولانا الملك أما الإشاعة بأن الذى حملنى على الاستقالة كلام نُقل لجلالته عن علاقتى بالخديو السابق فهى غير صحيحة بالمرة. وأريد بقولى هذا أن هذه المسألة لم يكن لها أثر ما فى تصميمى على الاستقالة لأن علمى بها كان بعد تصميمى على الاستقالة بأيام».

«هذه المسألة وإن كانت لا أهمية لها ولا تهم الجمهور فى شىء فإنى رأيت اللغط عنها كثيرًا والأقوال فى شأنها متباينة. وإنك لمحق فى أن بعضهم يبالغ فيما نسب إلىَّ ويرمى علىَّ مسئولية كبرى فى هذا الشأن وذلك بالنظر للمركز الذى كنا نشغله وهو رياسة الحكومة المصرية».

«لذلك أقول إن المسألة كما قدمت لكم عديمة الأهمية وقد اتخذت بشأنها ما رأيت وجوب اتخاذه. وكل ما فى الأمر أن حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء الأسبق نقل إلى جلالة الملك أنه سمع من أحد كبار المحامين حسن بك صبرى وهو ممن قابلوا الخديو السابق فى صيف هذا العام، أن الخديو قال له إن لى اتصالاً وعلاقة به وإن المحامى المذكور قال هذا القول لدولته فى حضرة أحد الوزراء السابقين فى وزارة دولته. ولما بلغنى ذلك طلبت إلى حضرة المحامى المذكور أن يحضر عندى. وقد لبى دعوتى بالفعل وحضر إلى مكتبى بديوان الوزارة. وكان ذلك بحضور حضرات وزراء المالية والحقانية

والأوقاف والزراعة والنائب العمومى فسألته عما نسب إليه من القول فأجابنى أن هذا كذب محض وأنه يعجب كل العجب من نسبة مثل هذا القول إليه ويأسف كل الأسف لذلك وأنه يجيز لى أن أبلغ ذلك عنه لمن أريد».

«حدث هذا فى الصباح وبعد الظهر حضر إلى المنزل بعد أن استأذننى فى الحضور تليفونيًا وكان موجودًا عندى إسماعيل صدقى باشا. فأخبرنى أنه بعد مقابلتى له فى الصباح قابل ذلك الوزير السابق وأخبره بما نسب إليه أنه قاله فى حضرته فأكد له معالى الوزير المذكور أنه لم يحضر قط مجلسًا صدر فيه عنه هذا القول ولم يسمعه منه فى ظرف من الظروف».

«فالمسألة كما ترون لم تتعدً الادعاء بأنى على اتصال مع الخديو وأن لى علاقة به وذلك بدون أدنى بيان لهذا الاتصال أو تحديد لتلك العلاقة. وقد تبين أن ذلك الادعاء لا أساس له من الصحة مطلقًا. وقد رفعت هذه التفاصيل لجلالة الملك».

ولقد أخذت هذه الإشاعة وتلك الدسيسة دورًا مهمًا فى حياة البلاد السياسية، لذلك نشرت جريدة الأفكار عقب ذلك التصريح التالى لحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا.

«بلغنى بطريق شبيه بالرسمى أن عريضة قُدمت لجلالة الملك نُسب إلىَّ فيها أنى ساعدت وفد الحزب الوطنى على السفر إلى مؤتمر لوزان وأعنته بمال من عندى ومن عند جهة أخرى وأنى أشتغل مع هذا الوفد لفائدة سمو الخديو السابق».

«رأيت أن هذه التهمة هى محض فرية لا أقبلها على نفسى وليس لها أثر من الصحة فأردت نفيها وطلبت من حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء أن يلتمس لى إذنًا بالمثول بين يدَىّ حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم لأتمكن من دفع هذه الدسيسة فوعد بالعرض عن ذلك».

«ثم بعد بضعة أيام حضر عندى بدائرة سمو الأمير سيف الدين كل من حضرة صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وحضرة صاحب العزة حسن بك صبرى وصاحب العزة إسماعيل شيرين بك. وإذ كان حضورهم وقت الغذاء اتفقنا أن نتناول الطعام فى مطعم قريب من مركز الدائرة وبالفعل ذهبنا إليه. وبعد الانتهاء من تناول الطعام رأينا أن نزور صاحب الدولة يوسف وهبه باشا فى منزله وذهبنا إليه وفى أثناء وجودنا هناك دار الحديث على مواضيع مختلفة. فقلت أنا: إن وشاية نقلت عنى إلى البلاط بأنى أشتغل لمصلحة سمو الخديو السابق، فعندئذ قال حضرة حسن صبرى بك:»

«إن الأقرب إلى العقل أن نوجه هذه التهمة إلى ثروت باشا لوجود علاقة له مع سمو الخديو السابق للرابطة التى بين أسرته وبين قصر الحلمية. ولما كنت فى أوروبا أخيرًا وتقابلت مع سمو الخديو السابق كلفنى بمسألة الأموال التى تطلب له من الحكومة المصرية فأخبرت سموه فى أثناء هذا الحديث بأنى أخشى صعوبات من قِبل الوزارة المصرية فأجابنى سموه قائلاً: لا تخشَ ذلك فإن ثروت باشا من رجالنا».

«هذا كل ما قاله حسن صبرى بك وسمعته منه فى ذلك المجلس وسمعه منه من كان معى. وفى ثانى يوم على ما أتذكر حضر عندى صاحب المعالى كبير الأمناء ليبلغنى أن جلالة الملك سيحدد وقتًا لمقابلتى كما التمست ثم أخذنا فى الحديث عن تلك الوشاية التى أردت أن أتبرأ منها. ولهذه المناسبة قلت لمعاليه فى سياق الحديث ما سمعته من حضرة حسن بك صبرى».

«مضت بضعة أيام بعد ذلك ثم جاء لى الإذن بالمقابلة فمثلت بين يدَىّ جلالة الملك وعرضت على مسامع جلالته ما أظنه كافيًا لنفى ما وشوا به فى حقى. وفى آخر الحديث سُئلت عما سمعته من حسن بك صبرى عن ثروت باشا والخديو فعرضت ما سمعته وقلت إن ذلك كان بمنزل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا وبحضور دولته وصاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وسُهى علىَّ أن

أقول إن حضرة إسماعيل بك شيرين كان حاضرًا أيضًا وسمع هذا القول من حسن بك صبرى كما سمعناه جميعًا».

«هذه هى حقيقة الأمر فيما نقلته جريدة الأهرام من حديث صاحب الدولة ثروت باشا خاصًا بهذا الموضوع الذى وصفه دولته بحق أنه عديم الأهمية».

«أما الذى أستغربه مما جاء فى هذا الحديث فهو ما قيل من أن حسن بك صبرى نفى أنه قال لى ما سبق ذكره على أن ذلك كان على مسمع من حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا وحضرة صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وصاحب العزة إسماعيل شيرين بك. ولم يقله حسن بك صبرى لى بصفة خصوصية بل قاله للجميع وعلى مسمع من الجميع».

أما العلاقة التى وردت فى حديث صاحب العزة حسن صبرى بك بين ثروت باشا والخديو، فهى أن المرحوم إسماعيل الرُّزنمجى باشا والد ثروت باشا كان متزوجًا بإحدى جوارى عباس باشا الأول والد إلهامى باشا جد الخديو السابق من والدته وهذا معنى (الصلة بسراى الحلمية).

ومع هذا فقد طوى التاريخ هذه الدسائس ضمن محفوظاته ولم يعد لها ذكر فى البلاد التى شغلت بعد ذلك بتطلعها لأعمال الوزارة الجديدة التى فرحت بها وبابتعاد سالفتها عن منصات الحكم.

وإظهارًا لهذا الشعور ننقل هنا صورة البيان الذى أصدره الوفد المصرى للأمة فى أول ديسمبر بمناسبة اعتزال هذه الوزارة الحكم، قال:

«استقالت الوزارة الثروتية».

«استقالت هذه الوزارة التى عهد إليها الغاصب مهمة القضاء على الحركة الوطنية فى ظل الاستقلال الموهوم. فعملت جهد طاقتها لتحقيق ظن الانكليز بها بما أتته من ضروب الظلم والإرهاق».

«نفوا سعدًا وصحبه تمهيدًا لوجودها. وها هى الأمة بفضل سياستها الخرقاء تعانى ما تعانى فى زعمائها من آلام النفى والسجن والتشريد والاعتقال والحَجْر

على الحريات فى جميع مظاهرها والافتئات على الأمة فى حقوقها المقدسة. حتى سياستها المالية التى أرادت أن تمن بها على الأمة كانت شؤمًا على البلاد. أما الجاسوسية والمحسوبية وإفساد الأخلاق والإخلال بالأمن العام وقهر الأفراد على غير إرادتهم والعمل على التفريق بين العرش والأمة فحدث عنها ولا حرج. على أن شعور الأمة بكرامتها بقى دائمًا سليمًا. وقويت فى البلاد روح الثقة الكاملة بالإيمان بنجاح القضية المقدسة».

«فليس بعد اليوم من سبيل إلا أن ينزل الكل على إرادتها».

«ويعيد الآن أن تشكل وزارة قبل أن تحترم ميول الأمة وآمالها وأن تحل المحل اللائق بها . فالأمة لن تصبر على بقاء زعمائها ورجالها الأوفياء فى المنفى والسجن والاعتقال. ولا على النكاية بالناس إلى الحد المحزن الذى نشاهده فى هذه الأيام. ولا تقبل إلا أن تتمثل إرادتها الشعبية فى المؤتمر بلوزان. وأن يكون العامل فيه الوفد المصرى برئاسة سعد باشا زغلول. ولا ترضى إلا عن دستور حر وليد إرادتها القومية ولا عن بقاء سيف الأحكام العرفية مُصلتًا فوق رءوسها. وتريد عهدًا للحرية والإنصاف والعدالة والمساواة بين أفراد الأمة أجمعين».

«شكرًا للأمة. فقد صبرت وصبرت كثيرًا. وما زالت مستعدة للصبر والمثابرة حتى تنال حقوقها كاملة. والله مع الصابرين».

«ليحى الملك! لتحى مصر! ليحى الاستقلال التام لمصر والسودان! ليحى سعد وصحبه أجمعون!».

«المصرى السعدى. حسين القصبى. محمود حلمى إسماعيل. راغب إسكندر».

ولقد أرسل الوفد المصرى بلوزان برقية إلى الصحف المصرية يبين فيها عن شعوره نحو استقالة هذه الوزارة. قال:

«الوفد المصرى بلوزان وجميع المصريين الموجودين هنا من جهات أوروبا المختلفة علموا بمزيد الفرح والاغتباط خبر سقوط وزارة ثروت. ولا يسعنا إلا أن نقدم أخلص التهانى إلى الأمة الكريمة التى احتملت كثيرًا، ومن غير ضعف. تلك المظالم الممقوتة التى تقع مسئوليتها على كاهل الوزارة الثروتية. ولنا عظيم الأمل

أن تتولى الحكم، آخر الأمر، وزارة تحقق رغبات الأمة وترفض سياسة ٢٨ فبراير. ونرجو أن يكون أول أعمالها الإفراج عن معالى زغلول باشا وأصحابه المنفيين وأعضاء الوفد المسجونين وجميع المعتقلين السياسيين».

(حسيب)

تأثير استقالة الوزارة فى تمثيل مصر بمؤتمر لوزان:

هذا، ولقد كان صاحب الدولة ثروت باشا قد تلقى يوم استقالته من فخامة اللورد اللنبى كتابًا ينبئه فيه بأن حكومتَىّ فرنسا وإيطاليا قد انضمتا إلى إنكلترا فى دعوة الحكومة المصرية إلى حضور مؤتمر لوزان.

ولكن استقالة ثروت باشا ترتب عليها عدم إجابة الحكومة المصرية فورًا لهذه الدعوة. بل كان على الوزارة الجديدة أن تفحص الأمر من جديد وتراجع المذكرة التى وضعتها الوزارة سالفتها وترى إن كانت منطبقة على وجهة نظرها. أو غير منطبقة عليها.

ولقد أرسل مُكاتب «الأهرام» بلوزان برقية فى ٣٠ نوفمبر يقول:

«سيترتب على الأزمة الوزارية المصرية تأخير إرسال الوفد الرسمى المصرى الذى كان وصوله منتظرًا بين حين وآخر. منذ وصول سيف الله يسرى باشا وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى لوزان ليرقب سير الحالة فى المؤتمر».

«.... أما المقامات السياسية فى لوزان فإنها تنتظر انتهاء الأزمة الوزارية المصرية».

«وأما مقامات الوفد الوطنى الذى عززت الحوادث مركزه فيرى أن استعفاء ثروت باشا يمكن أن ينسب إلى خلاف شخصى مع الملك فؤاد». إلخ. إلخ.

الاستقالة فى صحف لندرة:

وقد اهتمت الصحف الإنكليزية بهذه الأزمة الوزارية وعلقت عليها تعليقات نرى من الواجب علينا نقلها هنا لأن لها قيمتها من الوجهة التاريخية.

فقد أرسل مُكاتب «التيمس» من القاهرة برقية فى أول ديسمبر قال فيها:

«إن الصحف العربية ارتاحت لسقوط وزارة ثروت باشا. والابتهاج على وجه التقريب عام. ولا تريد الصحف أن تعترف بشىء من الفضل للحكومة السابقة. وقد انتهز جماعة الوفد سقوط الوزارة فأصدروا منشورًا قالوا فيه: «إن وزارة ثروت باشا بذلت كل ما فى وسعها لكى تحقق آمال الانكليز. وتذرعت بكل وسيلة من وسائل الظلم والإرهاب. ويرمى هذا البيان الطويل الوزارة السابقة بتهم الجاسوسية وإفساد الأخلاق واضطراب الأمن العام والاغتصاب ومحاولة إبعاد العرش عن الأمة».

«وترحب صحف المعارضة بوزارة نسيم باشا وهى تتوقع بلا ريب، أن يعيد المنفيين ويطلق سراح المعتقلين السياسيين. وتعد هذه المسائل نقطًا جوهرية ويذكر الفريق الأكثر رزانة صفات نسيم باشا الباهرة وأمانته ونشاطه. ووطنيته أثناء وزارته السابقة. وهذا الفريق واثق من أن نسيم باشا سيتمكن من كبح اندفاع المعجبين به من الزغلوليين».

وأرسل هذا المُكاتب برقية أخرى يقول:

«إن نسيم باشا لم ينشر برنامجًا سياسيًا. ولكنه قال إنه ممن يؤمنون بالأعمال لا بالأقوال. وهو يرى أن الحالة الحاضرة لا يمكن أن تستمر. وقد قوبل تغيير الوزارة الوزارة بأعظم ارتياح إجمالاً. وأبدى الزغلوليون ابتهاجًا عظيمًا وهم يطمعون فى جنى فوائد عظيمة. وقد أدى الملك فريضة الجمعة فى الأزهر لأول مرة مرة منذ اضطرابات سنة ١٩١٩. وأُعد له استقبال عظيم ليكون دليلاً على محبة الشعب للملك منذ شد أزر أنصار الوفد».

ونشرت هذه الجريدة برقية لمُكاتبها بالقاهرة فى ٢٤ ديسمبر جاء فيها:

«إن السبب فى استقالة ثروت باشا يرجع إلى التحالف الوثيق بين السراى والزغلوليين. وقد بلغت أشدها عند ما قابل القائم بأعمال رئيس الوفد جلالة الملك مقابلة طويلة وأصدر منشورًا عدائيًا أكثر من العادة ضد الوزارة».

«إن الزمن يُحْدث تغييرات غريبة فى أمور مصر السياسية. فقد كان توفيق نسيم باشا منذ عشرين شهرًا أكره مصرى على المصريين. وقوبلت وزارة عدلى باشا وثروت باشا بمظاهر الحماس فى حين كانت السراى فى حالة مشادة مع الوفد ورفض زغلول باشا أن يقدم فروض الطاعة للملك. أما اليوم فإن عدلى باشا وثروت باشا متهمان بالخيانة. ونسيم باشا يُقابل بمظاهر الترحيب ويرسل زغلول باشا تلغرافًا يعرب فيه عن ولائه الخالد للملك».

ثم أخذ المراسل بعد ذلك يدافع عن ثروت باشا وعن سياسته فقال:

«إن ثروت باشا يستحق معاملة أحسن من هذه فإنه لم يلقَ رجلٌ صعوبات أعظم من الصعاب التى لقيها. ولم يحرم رجل مثله مساعدة أناس كان له الحق كله فى أن يتوقع مساعدتهم القلبية. ومع ذلك فإنه أبى إلقاء العبء عن كاهله واستمر فى مهمته بشجاعة حتى استطاع أن يترك لخلفه مشروعًا متينًا لفائدة بلاده. وسيحفظ التاريخ اسم ثروت باشا لأنه الرجل الذى حقق لمصر استقلالها وسيكون اسمه مقرونًا دائمًا بالدستور الذى أرضى مواطنيه».

«أما الوزارة الجديدة فليست قوية من الوجهة السياسية. وقد بلغ نسيم باشا نفسه ذروة القوة. وهو يمتاز على ثروت باشا بأنه بدأ أعماله، والسراى والزغلوليون يشدون أزره. ونسيم باشا محترم عند العناصر فى مصر. وقد أظهر فى المدة السابقة التى تولى فى خلالها رياسة الوزارة قوة وصفات عالية وأمانة ومقدرة وجمع شمل البلاد بطريقة ممتازة. ولا ريب فى أنه سيعالج الحالة الحاضرة الشاقة أحسن علاج».

«ويتساءل الجميع فى مصر قائلين: ما تأثير علاقة نسيم باشا الأخيرة بالسراى فى سياسته؟ وما مصير الدستور الذى أُعد لتوقيع الملك؟ وإلى متى يدوم التحالف بين السراى والزغلوليين؟».

ونشرت جريدة «ديلى تلغراف» مقالاً لمحررها السياسى فى أول ديسمبر قال فيه:

«إن من المستحسن أن لا يقام أى وزن للقول بأن الأزمة الوزارية فى مصر ترجع إلى اختلاف فى وجهتَى النظر الإنكليزية والمصرية بشأن مركز السودان السياسى بين لورد اللنبى وأية سلطة من السلطات المصرية».

«وقد أُذيعت القصص بذلك لأغراض متعددة ولكن أهم غرض منها إنما هو الإضرار بمركز ثروت باشا فى اختلافه مع الملك. أما النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا فهو نزاع شخصى بحت فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم. والملك فى اعتقاد رئيس الوزارة أوتوقراطى».

«وليس للورد أللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة. وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذى يعنينا إنما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة».

«وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا بهذا الشأن».

وأرسل مُكاتب «المورنن پوست» من القاهرة برقية فى ٤ ديسمبر يقول:

«إن الحالة السياسية لا تزال غامضة جدًا. ويسلم بعضهم تدريجيًا بأن فى مصر الآن وزارة قد تكون سياستها وطنية صميمة إلى درجة تحدى سلطة إنكلترا فى مصر. غير أنه يستحيل التكهن بما يأتى به المستقبل قبل أن تحدث تطورات جلية صريحة. وقد علمت أن رئيس الوزارة يرغب فى الاحتفاظ بأحسن العلائق الودية مع الحكومة البريطانية. ولكنه يرغب أيضًا فى قبول الآراء الشائعة فى دوائر السراى وبين الزغلوليين. وستكون مهمة رئيس الوزراء من أدق المهام. ولكنه يعتقد بلا مراء أن لديه قاعدة يجرى عليها. وهناك من جهة أخرى فريق آخر يرى من الصعب وجود مصلحة الشعب بين مثل هاتين السياستين المتضاربتين والإشاعات المتناقضة منتشرة جدًا ولكن يظهر أن الخطة الرسمية العامة هى: ترقب وانتظر!».

استقالة وزارة ثروت باشا:

ومهما يكن من أمر، فإنَّا موردون هنا نص وثيقة استقالة الوزارة الثروتية التى عددت فى سياقها ما تم على يديها من الأعمال فى خير البلاد وما كانت تنتظر إتمامه منها.

«مولاى صاحب الجلالة»

«تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى إلى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بإلغاء الحماية التى ضربت عليها. فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت إلىَّ رسميًا بتأليف الوزارة. وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة. وتوطيد مُلْكها على دعائم ثابتة مكينة».

«ولقد كان من الواجب علىَّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدَىْ جلالتكم وبين يدى البلاد عهدًا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها. لذلك رفعت إلى سُدتكم الملوكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه إلى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة، بيانًا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذًا لإرادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكِّن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسى المقبل. وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها. كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية».

«ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفِّقت فى ظل عطف جلالتكم فى تحقيق ما اختطته لنفسها فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعًا حاويًا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم وهو الآن تحت النظر. كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فأُلغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يُستَبقَ منهم إلا مستشارا المالية والحقانية مع قصر مهمتهما على إبداء الرأى والمشورة إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما. وأُبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء. كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه. وأخذت الحكومة بعد ذلك فى إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب. ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين

الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة. وعلى العموم، فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها، على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها».

«أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفِّقت الوزارة فيه أيضًا إذ اتُّفق على قانون «إقرار الإجراءات العسكرية» الذى اشترط لإلغائها. وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونًا بإرادة حكومة جلالتكم».

«وقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغيير الأحوال فى الشرق إلى تعديل معاهدة سيفر. فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يُقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها. وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلاً يحقق أمانى البلاد».

«وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى».

«لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى إلى أعتاب جلالتكم شاكرًا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد سائلاً المولى عز وجل أن يهيئ لبلادنا العزيزة من أمرها رَشدًا. وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة».

(ثـــروت)

«القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ و٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢».

فرد عليه جلالة الملك فى ذات اليوم:

«عزيزى ثروت باشا»

«اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم. وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

(فـــؤاد)

وإنَّا لنلاحظ أن ثروت باشا لم يذكر فى كتاب استقالته الطويل الأسباب التى دعته للاستقالة حتى ولم يذكر سببًا من تلك الأسباب التى تحتمل فى مثل هذه الظروف، كما أننا نستطيع أن نلاحظ أن جواب الملك على الاستقالة كان قصيرًا جافًا.

وزارة محمد توفيق نسيم باشا:

ولقد عُرضت الوزارة بعد ذلك على محمد توفيق نسيم باشا كما كان ينتظر الجميع فقبلها، ولقد وجه له جلالة الملك الأمر الكريم رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٢ الصادر بتأليف الوزارة الجديدة وهذا نصه:

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا»

«لما نعلمه فى دولتكم من عظيم الخبرة وكامل الكفاءة لإدارة أمور البلاد.

وما تحققناه فى شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى».

«وإننا نبتهل إلى الله القدير أن يوفقنا جميعًا للعمل بما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز إنه سميع مجيب».

(فــؤاد)

(صدر بسراى عابدين فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ و٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢).

وهذا هو نص عريضة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بقبول الوزارة وعرض أسماء زملائه الوزراء:

«مولاى صاحب الجلالة»

«لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى. تعطف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها. وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت

على طاعته. وكان حقًا علىَّ أن أخدم أمتى بما تصل إليه قوتى ولا قوة إلا بالله فإذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يومًا إلا على مضض. وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس فبذلك القلب الوفى أتقدم إلى سدته العلية رافعًا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلاً مسند الرياسة وأنا على منهج الحق الذى سلكته من قبل مستعينًا بالله فى أمورنا على ما يكون. راجيًا سيدى ومولاى أدامه الله عزًا لبلاده وشرفًا لأمته إذا وافق رأيه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية وبإسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل، وهم:»

«إسماعيل سرى باشا	للأشغال العمومية»
«أحمد ذو الفقار باشا	للحقانية»
«يحيى إبراهيم باشا	للمعارف العمومية»
«محمد توفيق رفعت باشا	للمواصلات»
«محمود فخرى باشا	للخارجية»
«يوسف سليمان باشا	للمالية»
«أحمد على باشا	للزراعة»
«محمد إبراهيم باشا	للأوقاف»
«محمود عزمى باشا	للحربية والبحرية»

وإنَّا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا إلى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل وخير البلاد».

نحن لا ننكر أثر سياسة ثروت باشا التى قبل على مقتضاها الحكم، وهى سياسة الاعتراف بإلغاء الحماية واعتراف الدول باستقلال مصر ولو أنه كان استقلالاً مقيدًا بقيود تجعله يكون عديم الجدوى.

ولا نستطيع أن لا نذكر لهذه الوزارة حسنات أقلها عنايتها بإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين بين إخصائيين يحلون محل الأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها لأنفسهم، ولكننا من جهة أخرى ليس فى وسعنا أن نمر بغلطاتها الماضية صامتين.

وكذلك نذكر لها من الحسنات الطيبات وقوفها إن صح فى أمر عدم تعديل الدستور فيما يختص بذكر السودان ضمن وصف ملك مصر بأنه ملك مصر والسودان وبأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، الأمر الذى كما قيل كان سببًا فى استقالة الوزير.

وزارة نسيم باشا والحالة العمومية:

وفى الواقع، فإن هذه الوزارة الجديدة قد دخلت المعمعان السياسى فلم تعد بأمر ولم تأخذ على عاتقها إنجاز وعد إنما كان يفهم من مجمل حركاتها، أنها تميل إلى تقريب الرأى العام من السراى وبذل كل جهد لإرضاء حزب الزغلوليين.

ولما طال صمت الوزير قابله مدير جريدة الليبرتيه الفرنسية فى قصر عابدين وحادثه فى موقفه تلقاء الحالة الحاضرة وما ينوى عمله، فصرح له بما يلى:

«اعذرنى فى مقابلتى لك هنا فإنى لم أُرِدْ أن أطيل عليك الانتظار ومكتبى مملوء بزملاء الوزراء».

«وإنى أدرك مبلغ تلهف البلد ولكنى أرى أنها وعدت كثيرًا بوعود لم تحقق بل سرعان ما نسيت. وإنى لا أريد أن أعطى وعودًا. ولا أريد أن تحكم البلد علىَّ بأقوالى وإنما أريد أن تحكم على بأعمالى ولم أكن قط رجل أقوال. ولا أريد أن أحصل على ثقة البلاد بمجرد وعود».

«أما شعور البلاد فيما يختص بالزعماء المنفيين والمعتقلين ففى الواقع أن هذه حالة لا يمكن أن تدوم. ولما كنت رئيسًا لديوان جلالة الملك أُتيح لى مرات عديدة

أن أرى الشعور العام فى هذه الإجراءات. وإنى أعتمد على معونة حضرة صاحب الجلالة الملك فى تحقيق رغبات البلاد وأظن أننى يمكننى أن أعتمد على معونة جلالته فى ذلك».

«أما الآمال فى الحصول على إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المنفيين فلا أظن أن يتم ذلك سريعًا. فإن الأمر ليس بالهين. ولكنى سأعمل فى ذلك وأقول ثانية إنه بمعونة مليكنا المعظم تحصل البلاد على رغبتها وسيكون هذا أول واجب علينا وسترى البلاد أننا سنعمل لذلك».

«ولست أريد أن أقدم برنامجًا مفصلاً. ولا أعتقد أن الساعة قد حانت فى مصر لتبسط الوزارة برنامجًا سياسيًا دقيقًا فى تفاصيله منذ توليها الحكم. إن جميع المصريين متفقون على قواعد السياسة العامة فكلهم يبغون تحقيق استقلال مصر بالاتحاد ولأجل الرقى. على أن الجميع لايستخدمون الوسائل نفسها والوسائل ليست عبارة عن برامج وزارية. وإنما تعاريف الوسيلة والحكم عليها لا يكون إلا بالعمل نفسه وسترى البلاد وسائلنا قريبًا وتبدى حكمها فينا».

الرأى العام وصحة سعد باشا بجبل طارق

بدأت فى هذه الأثناء تنشر فى الصحف التقارير الطبية الرسمية المرسلة من الطبيب المخصص لمراقبة حالة سعد باشا الصحية إلى دار المندوب السامى. وكانت كلها تُظهر أن حالة معاليه الصحية ليست على ما يُرام.

كذلك بدأت حملة فى الصحف ترمى إلى طلب إعادة سعد باشا إلى وطنه لسوء حالته الصحية. وبدأت العرائض تنهال على دُور الوزارة وعلى القصر الملكى، منضمة إلى هذا النداء الذى كان يدعو إلى فك اعتقال ذلك الزعيم الكبير.

وفى يوم ٩ ديسمبر أراد الطلبة أن يؤلفوا مظاهرة تقوم من ميدان محطة القاهرة حتى قصر عابدين، وهناك يهتفون لجلالة الملك ويطلبون إعادة المنفيين والمعتقلين.

فأفهمهم رجال الحكمدارية أن هذه المظاهرة قد تخل بالأمن العام، وأن الأوفق تأليف المظاهرة فى ميدان عابدين ذاته للهتاف لجلالة الملك هناك.

وفعلاً قام الطلبة بتأليف هذه المظاهرة واجتمعوا فى ساحة عابدين وأخذوا يهتفون بالولاء لجلالة الملك ويطلبون إعادة المنفيين والمعتقلين، فخرج إليهم صاحب المعالى كبير الأمناء فحياهم وشكرهم باسم جلالة الملك ووعدهم بالنظر فى تحقيق متمنياتهم فانصرفوا يكررون الهتاف.

ولكن مضت بعد ذلك مدة ولم تظهر أى نتيجة لهذا الالتماس وظلت الحكومة ساكنة ولم تُبْد أى دليل على التمشى مع إرادة الرأى العام، فأصدر الوفد نداء إلى الأمة فى ١٥ ديسمبر هذا نصه:

«أيها المصريون»

«سقطت الوزارة الثروتية وزارة القمع والتشريد والوعود المختلفة. وزارة شهدتم فى أيامها السود نفى زعمائكم وسجن قادتكم واعتقال ذوى الرأى فيكم وإطلاق يد الأحكام العرفية الإنكليزية تعبث بكرامتكم وتخنق حريتكم وتهدد مواردكم. سقطت وزارة الاستقلال المزيف فتنفستم الصعداء. ذلك لأنها كانت نكبة على البلاد وكارثة لم تُبْلَ مصر بمثلها فاستدبرتم بزوالها عهدًا ما أظلمه وما أقساه وأملتم أن تستقبلوا بالوزارة الجديدة عصرًا تتحقق فيه آمالكم واستبشرتم بتصريح رئيسها القائل بأنه (رجل أعمال لا أقوال) وأنه يربأ نفسه أن يخادعكم فينال ثقتكم بوعود خلابة. فانتظرتم وصبرتم ولكن طال انتظاركم وكاد ينفد صبركم والوزارة تعلم علم اليقين أنكم لا تسمحون ببقاء الأحكام العرفية يومًا ولا تطيقون صبرًا على بقاء وكيلكم الأمين سعد الشيخ المريض وأصحابه النبلاء الذين يشاركونه شرف النفى والسجن والاعتقال خارج البلاد وداخلها. وأنكم تريدون أن تُمثلوا فى مؤتمر الشرق تمثيلاً شعبيًا وأن يكون دستوركم حافظًا لحقوقكم. تلك إرادتكم واضحة جلية وهذه أمانيكم القومية التى لا تحتمل هوادة ولا تراخيًا وعلى الأخص صحة سعد فإنها لا تحتمل الانتظار. والإسراع بإنقاذها أوجب الواجبات».

«أيها المصريون»

«إن الوزارة لم تقطع على نفسها عهدًا ولم تفعل فعلاً وتريد على ما يظهر أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصبر والانتظار. ولكن الصبر قد فرغ أو كاد وطول الانتظار قد يؤدى إلى أوخم العواقب».

«من حقكم أن تعرفوا ماذا تريد الوزارة. وماذا هى معتزمة عمله. ومن واجب الوزارة أن تعمل أو تحدثنا عن مبلغ قدرتها والعقبات الواقفة فى طريقها ذلك حقكم وهذا واجبها. أما السكوت فسياسة لا تليق بأمة ناهضة شاعرة بكرامتها عارفة مصلحتها».

«أيها المصريون»

«حافظوا على وحدتكم وأحكموا إجماعكم ولا تصغوا إلى الدسائس أو تعتدُّوا بقول المخادعين. وقد آن الأوان لأن تنزل كل وزارة على إرادة الأمة وتحترم شعورها وتجيب طلباتها».

(المصرى السعدى. السيد حسين القصبى. مصطفى القاياتى. محمود حلمى إسماعيل. راغب إسكندر).

فكأنما الوفد المصرى أراد بهذا النداء أن يظهر استياءه من سياسة الانتظار والتريث التى سلكتها الوزارة الجديدة، ولكن الوزارة لم تبد حراكًا بل ظلت عاكفة على دراسة المسائل المهمة التى تركتها لها سالفتها.

الوفدان وما تم فى مؤتمر لوزان بشأن القضية المصرية:

وبينما كان القوم فى مصر ينتظرون أنباء وفد الحزب الوطنى والوفد المصرى المؤتلفين فى لوزان؛ إذ بنبأ ينقل إلى مصر فحواه أن الحزب الوطنى (وحده) أقام فى لوزان حفلة شاى دعا إليها ممثلى الصحافة الذين وفدوا إلى هذا البلد لحضور المؤتمر. وقد لوحظ أن أعضاء الوفد المصرى لم يكونوا بين المدعوين اللهم إلا الأستاذ جعفر فخرى بك، ولبى الدعوة أيضًا المندوب التركى الثانى فى المؤتمر والأمير شكيب أرسلان رئيس الوفد السورى وموسى كاظم باشا رئيس

الوفد الفلسطينى وبركات الله ووحيد من الوفد الوطنى الهندى وأحد ممثلى الوفد الروسى.

ولقد أُلقيت خطب ممتعة ذكر فيها الأستاذ محمد حافظ رمضان بك وأحمد لطفى بك حقوق مصر وأمانيها وضرورة تمثيلها تمثيلاً شعبيًا فى مؤتمر لوزان، وخطب الأمير شكيب أرسلان متمنيًا لمصر كل خير وكذلك فعل الكونت كولالتو باسم إيطاليا والشعوب الغربية كما خطب بركات الله الهندى. مما جعل للحفلة رواء ورونقًا.

ولكن كل ذلك لم يمنع الذين ينقدون الأعمال والأقوال ببصيرة وقادة أن يلاحظوا أن العلاقة بين الوفدين قد اعتراها شىء من التخلخل.

وفى يوم١١ ديسمبر وردت الأنباء بأن الأستاذ حافظ رمضان بك سافر إلى أنقرة يصحبه عضوان من زملائه حيث ينوى أن يتناقش مع مصطفى كمال باشا وأعضاء المجلس الوطنى الكبير فى المبادئ التى بُنى عليها برنامج الحزب الوطنى المصرى. ولقد قيل إن الأستاذ كان على اتصال سابق بدوائر أنقرة منذ زمن غير قصير.

ولم تلبث البلاد بعد ذلك أن ورد عليها من كل من الطرفين المتخاصمين برقية تلصق بالطرف الثانى تهمة السبب فى فصم عروة الوفاق.

فقد وردت برقية من لوزان فى ١٤ ديسمبر بتوقيع (الجمعية المصرية بلوزان) تقول:

«نرى أن تبعة الانقسام الذى حدث فى الوفد تقع كلها على وفد الحزب الوطنى الذى تسيره مطامع رجل سياسى كبير. ولا نؤيد إلا كل هيئة وطنية مخلصة تجعل الميثاق الوطنى برنامجها وتتجرد عن كل سياسة شخصية».

وفى اليوم التالى وردت برقية بتوقيع عبد الحميد سعيد بك رئيس اللجنة العليا للدفاع الوطنى تقول:

«نأسف للانقسام الذى حدث فى الوفد. ويقع اللوم على السياسة المدمرة التى يتبعها الخديو السابق وعلى نشاطه ومناوراته المنافية للوطنية فإنه العدو

اللدود للحركة الوطنية. ولنحذر الدسائس الخطيرة لأن سياسة التقرب تضر بالأمانى الوطنية ولا نؤيد أية وزارة لا تتخذ الميثاق القومى برنامجًا لها».

وإنه ليشق على المخلص لبلاده أن يسمع مثل هذه الأنباء تتردد عن وقوع الشقاق فى صفوف الوطنيين الذين يسعون وراء نيل مطلب واحد لبلادهم وهو الاستقلال التام.

هذه كانت حال الحزبين القديمين فى البلاد، أما الحزب الجديد وهو حزب الأحرار الدستوريين فقد كان همه صيانة الدستور من أن تمتد إليه يد التغيير والتبديل. فأوفد اثنين من أعضائه وهما صاحب السعادة محمد محمود باشا وصاحب العزة محمد على بك لمقابلة رئيس الوزراء، فقابلاه فى ٢٦ ديسمبر وطلبا إلى دولته أن يعمل على أن لا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو انتقاص من مواده فوعدهما دولته خيرًا.

سارت الأمور فى مصر على النحو الذى فصلناه. أما وفد الحزب الوطنى والوفد المصرى اللذان ذهبا إلى لوزان للمطالبة بحقوق مصر فإنهما اختلفا كما قدمنا واتبع كل منهما طريقًا لذاته. فسافرت لجنة من أعضاء الحزب الوطنى الموجودين بلوزان إلى أنقرة كما أسلفنا لمباحثة الغازى مصطفى كمال باشا وحكومته فى القضية المصرية.

وقد نشرت جريدة «التيمس» برقية لمُكاتِبها من الآستانة فى أول يناير سنة ١٩٢٣ يقول:

«إن حركات الوطنيين الشرقيين فى أنقرة لا تزال مستمرة دون أن يعتورها فتور. فقد وصل وفد الحزب الوطنى المصرى المتطرف إلى الآستانة قادمًا من أنقرة وسيعود إلى لوزان. وقد أعرب المندوبون عن ارتياحهم للنتائج التى حصلوا عليها من زيارتهم. وأقام لهم مصطفى كمال باشا مأدبة وجرت بينهم وبين مصطفى كمال ورءوف بك أحاديث أكد لهم فيها الزعيمان التركيان عطفهما على القضية المصرية. وتصميم تركيا على مساعدة المصريين على تحقيق أمانيهم».

فتفاءل المصريون خيرًا بهذا النبأ، وحسبوا أن الوقت قد حان لحض الحكومة المصرية على إرسال وفدها ليتحد مع وفدَى الأمة فى لوزان للمطالبة بإقرار حالة مصر السياسية.

وأشاع بعض الصحف أن الحكومة المصرية قررت نهائيًا عدم الاشتراك فى مؤتمر لوزان زعمًا بأن إنكلترا عدلت أخيرًا عن دعوتها للاشتراك فيه، فبادرت الحكومة فى ١٢ يناير بنشر البلاغ التالى.

«لا صحة مطلقا لما ذكرته بعض الصحف من أن الحكومة المصرية قررت نهائيًا عدم اشتراكها فى مؤتمر لوزان. فالمفاوضات جارية والمسألة لا تزال موضع نظر الحكومات ذات الشأن».

ولم يقف مندوبو الوفد المصرى بلوزان مكتوفى الأيدى بإزاء نشاط رجال الحزب الوطنى، بل أرسلوا كتابًا إلى الغازى مصطفى كمال باشا القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية يهنئونه فيه بانتصارات الجيوش التركية باسم الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ويستلفتون نظره إلى القضية المصرية. فأرسل لهم الغازى كتابًا بعثوا بصورته إلى الصحف المصرية فى ١٣ يناير وهذا نصه:

«حضرة صاحب المعالى حسن حسيب باشا رئيس الوفد المصرى بالنيابة بلوزان»

«تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه إلينا باسم الوفد المصرى رياسة زغلول باشا كما تقبلنا بالفرح العظيم التهانى التى بعث بها الشعب المصرى إلى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توجت تضحياته العظيمة».

«إن الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الإخاء والصداقة ليتبع بأقصى الاهتمام. تحقيق استقلال مصر التام. كما أن الأمة التركية تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلت فى المكان اللائق بها بين الأمم. وما دام الشعب المصرى متحدًا ومثابرًا فى مجهوداته وتضحياته فإنه لا شك سيدرك ما ينشده

من الاستقلال التام. وسيستثمر جميع موارده وقواه وثروته لأن هذا المطمح الأسمى حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية».

«وإنى أؤكد لمعاليكم أن العالم الإسلامى بأسره والشعب التركى وأنا أيضًا مغتبطون أعظم اغتباط عند ما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الانكليز».

«وأنتهز هذه الفرصة لأرجو معاليكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى إلى الشعب المصرى النبيل».

فكان نشر هذا الكتاب داعية إلى زيادة التفاؤل فى الأمة المصرية، وباعثًا على الاعتقاد بأن حكومة أنقرة ستأخذ بناصرهم وتعاونهم على بلوغ أمنياتهم.

فأرسل حسيب باشا برقية للغازى هذا نصها:

«أقدم، باسم الشعب المصرى، خالص الشكر لكم وللشعب التركى النبيل على ما حمله خطابكم الكريم لوفدنا بلوزان من راقى الشعور وحسن التحية وسمو العطف على مصر المجاهدة فى سبيل الحرية المقدسة والحياة العزيزة والاستقلال التام».

«إن مصر المعجبة بنهضتكم لترجو من صميم الفؤاد، مستقبلا باهرًا ومكانًا لائقًا بتركيا العظيمة التى دافعت عن حقها بأسلحة الشجاعة والعزم والمثابرة وقدمت بذلك للعالم والتاريخ أعظم مثل للحق المنتصر».

فكان نشر ذلك داعية إلى زيادة التفاؤل فى الأمة المصرية وباعثًا إلى الاعتقاد بأن حكومة أنقرة ستأخذ بناصرهم وتعاونهم على بلوغ أمانيهم.

بعد ذلك بعث الوفد المصرى بمندوبين تحت رئاسة البيلى بك إلى أنقرة فوصلوا فى ١٦ يناير وقابلوا الغازى مقابلة كانت فى منتهى التكريم والاحترام، وبعثت فى نفوسهم الأمل بالحصول على المساعدة الفعلية من الحكومة التركية.

ولقد نقل روتر من الآستانة فى هذا اليوم نبأ مفاده أن مصطفى كمال باشا رد على الوفد المصرى أن الوفد التركى فى لوزان سيدافع عن الحقوق المصرية لأن حقوق تركيا فى مصر لا تزال باقية.

وبعث مُكاتب «التيمس» من الآستانة برقية إلى جريدته يقول:

«إنه يؤخذ من الأنباء الوثيقة الواردة من أنقرة أن مصطفى كمال باشا ألقى على مندوبى الوفد الزغلولى التصريح المهم التالى: وهو أن الوفد التركى هو الذى يستطيع وحده الدفاع عن قضية مصر أمام مؤتمر لوزان لأن حقوق تركيا فى مصر لا تزال كما كانت فى الماضى».

على أن أثر هذه المنافسة بين مندوبى الوفدين بلوزان لم تكن محمودة، بل الظاهر أن نتائجها قد ظهرت فى قرار المؤتمر بالنسبة لمصر.

فقد وردت برقية من حسيب باشا فى ٢٣ يناير لرئاسة الوفد بمصر تقول:

«بالرغم من أننا قدمنا تقريرنا الرسمى للمؤتمر باسم الأمة المصرية. فإن الحزب الوطنى قدم باسمه، وبغير أدنى داع، تقريرًا للمؤتمر لا فائدة فيه. فكان عمله هذا الموجب للأسف، مُظهرًا لانقسام المصريين أمام أعين الدول انقسامًا تقع مسئوليته على المصريين أنفسهم ويجلب الضرر العظيم على القضية الوطنية».

فلما أُذيع مشروع معاهدة الصلح الذى هيأه الحلفاء لتوقع عليها تركيا ألفاه جماعة الوفد المصرى بلوزان مجحفًا بحقوق مصر. فنشر فى ٣٠ يناير احتجاجًا على هذا المشروع نقله إلينا هافاس فى برقية مطولة هذه صورتها:

«قدم الوفد إلى المؤتمر احتجاجه الخاص بالمواد التى نص عليها فى مشروع المعاهدة متعلقة بمصر وغموض هذه النصوص التى لم تصرح باستقلال مصر والاستبداد بتحديد تاريخ تنزل تركيا عن حقوقها على مصر لأن كل ذلك من شأنه أن يسمح لإنكلترا عند الفرصة المناسبة أن تضمن لنفسها مركز الأمر الواقع الذى أنشأته بتصريح ٢٨ فبراير».

«فباسم الشعب المصرى يحتج الوفد بشدة على النصوص التى لا تعترف صراحة بالاستقلال الفعلى لمصر والسودان».

«إن كل الذى يطلبه الوفد من المؤتمر هو الاعتراف ـ بمعاهدة دولية ـ بذلك الاستقلال. معاهدة تضمن أن تركيا نزلت نهائيًا عن علاقتها الخاصة بالسيادة، تلك العلاقة التى كانت تربطها بمصر فأصبحت اليوم، وفى الميثاق القومى لحكومة أنقرة حرة فى تقرير مصيرها بنفسها».

وأشار الوفد إلى الصفة غير المشروعة للاحتلال والحماية ثم قال:

«الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية. وإلقاء القبض بصفة غير قانونية. ونفى الزعماء والانتقامات البريطانية التى راح ضحيتها ألوف من المصريين لا ذنب لهم إلا تظاهرهم السلمى بالإعراب عن إحساساتهم نحو استقلال وطنهم. والقضاء على الحرية العامة والشخصية. كل ذلك لم يؤثر فى الإرادة القومية».

«وإن أمة تتوافر فيها جميع شرائط الاستقلال التام الفعلى. أمة كانت مهد المدنية. أمة تعينت حدودها بوضوح. أمة متحدة اتحادًا جنسيًا تامًا. أمة تتوق إلى الحياة الهادئة الساكنة داخل حدودها الطبيعية ـ أمة هذه حالها تئن تحت نير دول صرحت خلال سنى الحرب العظمى أنها كانت تقاتل فى سبيل نصرة مبادئ الحق والعدل. وكذلك صرحت فى سنة ١٩١٨ بأنها توطد دعائم السلام وأساس المبادئ الإنسانية القائمة على حرية الشعوب فى تقرير مصيرها. هذه الدول نفسها التى قطعت مع ذلك عهدًا صريحًا فى معاهدات دولية باحترام حقوق مصر وحمل الغير على احترامها نراها الآن تؤيد بوسائل مختلفة الدولة التى أضحت مصر ضحيتها».

«ويرى الوفد قبل ختام احتجاجه أن يذكر أن مصر بعد خيبة أملها فى مؤتمرات ڤرساى وسان چرمان وسيفر كانت تأمل أن يُرد إليها حقها فى مؤتمر لوزان. ولكن قُدرت عليها خيبة جديدة».

«حقًا إن المؤتمر لم يحسب حسابًا لمطالب مصر ومصالح أوروبا الحقيقية ومصلحة السلم فى الشرق وإنما الأمر الذى عُنى به هو المطامع البريطانية وحدها ولم تظهر إرادة إنكلترا فى المواد الخاصة بمصر إلا لخدمة المرامى السياسية الاستعمارية البحتة».

«ومهما تكن الجهود التى ستبذل فى هذا السبيل. ومهما تكن الطرق التى ستتبع فى فرض البرنامج البريطانى على وادى النيل فإن الوفد له من الاختصاص ما يجعله يصرح باسم الشعب المصرى بأن إرادة هذا الشعب إنما هى النضال حتى يحقق الغرض الأسمى».

«ورغمًا من عدم اكتراث الدول الذى وصل إلى حد نسيان مصالحها فإنها ترتكب أكبر ظلم تاريخى واقعًا».

«ورغمًا من تقلبات الدهر ومصائبه التى حاقت بالشعب المصرى فإنه سيستمد من يقينه بمصير وطنه قوة يظاهر بها حقه فى الاستقلال. ذلك الحق الذى لا يسقط بمضى المدة».

ولما لم يجد رجال الوفد فائدة من البقاء فى أوروبا وقد أوشك مؤتمر لوزان أن ينقضى أجله اعتزموا العودة إلى الديار. وعلى ذلك أبحروا من جنوى على ظهر الباخرة اسبريا فى يوم ٢٢ فبراير عائدين إلى مصر، فوصلوا إلى الإسكندرية فى يوم ٢٦ منه وركبوا فى يومها القطار إلى القاهرة. وكانت السلطة العسكرية قد أصدرت منشورًا بمنع استقبال وتوديع الزجال السياسيين أو الاحتفاء بهم؛ فكانت عودتهم هادئة لم يُحِطها شىء من مظاهر التكريم أو التبجيل.

كل ذلك والحكومة المصرية لم ترسل مندوبين له [١] فى هذا المؤتمر ولم تسمح لها الظروف السياسية بإسماع صوتها للأمم المتآمرة فيه، وعلى ذلك انتهت الرواية الخاصة بمؤتمر لوازن فيما يختص بمصر وأنزل الستار على ألا فائدة اجتنيت من وراء الدعوة إلى شهوده والإدلاء بمطالب البلاد أمامه.

جريمة فظيعة:

ولقد اختتم هذا العام بحادث كان نقطة سوداء فى أخريات صحائفه التى امتلأت بجلائل الحوادث الجسام.

ذلك أنه عند الساعة الأولى بعد ظهر يوم ٢ ديسمبر كان موظفو مديرية الجيزة وديوان المساحة ينصرفون من أعمالهم وقد امتلأ شارع الجيزة بالمارة

منهم. وبينهم المستر روبسون المدرس بمدرسة الحقوق الملكية على دراجته؛ إذ أُطلق عليه خمس رصاصات من شارع صغير يقاطع الشارع العمومى. ثم امتطى الجناة سيارة وانطلقوا بها نحو المزارع ولم يعثر لهم على أثر.

فخر المجنى عليه قتيلاً وكانت سيارة مارًا بها بعض الأوروبيين فاحتلموه إلى نقطة بوليس كوبرى الانكليز حيث عمل محضر عن الحادثة ثم نقل إلى المستشفى حيث فارق الحياة فكانت هذه الحادثة ختامًا سيئًا لهذا العام وزادت متاعب الحكومة وضغط السلطة على الأهالى. وكثرت الاعتقالات ورُوِّع الآمنون. وخيم الرعب والخوف على كل القلوب بفعل طغمة من السفاكين الذين وصلت بهم الجرأة إلى ارتكاب مثل هذه الجريمة فى رابعة النهار وفى وقت يزدحم فيه هذا الشارع بالمارة من الموظفين وسواهم.

فزعت الحكومة لوقوع هذه الجريمة بعد أن انقطع تيار الجرائم السياسية المنكرة منذ الشهور الأولى من هذا العام. فوجهت إلى دار المندوب السامى كتابًا فى ذات اليوم الذى وقعت فيه الجريمة وهى تحت تأثير فزعها ولم تنشر صورة هذا الكتاب فى الصحف إذ ذاك فتقوَّل الناس الأقاويل حوله وحول الظروف التى اكتنفته، ولقد ظل هذا الكتاب لا ينشر زمنًا. وإنًّا مثبتون هنا صورته. وهذه هى:

«القاهرة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢»

«لقد علمت، بمزيد الأسف، أنه فى الحين الذى وضع فيه أساس سياسة قائمة على شىء من الحرية. والذى أخذ يخف فيه التوتر فى الأفكار بحيث أصبح يحق الأمل باقتطاف أطيب الثمرات فى القريب العاجل، أنه قد ارتُكبت جناية من أشنع الجنايات ضد رجل انكليزى محترم وبعيد الأذى وهو من مدرِّسى مدرسة الحقوق ولا شك فى أن هذه الجناية فظيعة ولا مبرر لها. وإن جميع المصريين الجديرين بهذا الاسم يستنكرونها بكل قواهم. وإنى أعرب لكم لهذه المناسبة، عن أشد أسفى وأسف حكومتى، لاسيما وقد مضت خمسة أشهر وأكثر ولم يحدث أى اعتداء من هذا القَبيل على الانكليز حتى ساد الاعتقاد بأنه لن

يحدث فى المستقبل شىء من ذلك. ولكن لم يصح هذا الاعتقاد لسوء الحظ. وهذا ما تأسف له الحكومة المصرية صادق الأسف. وهى عازمة، العزم الأكيد، على البحث عن المجرمين والقبض عليهم والاقتصاص منهم بكل صرامة».

«من البديهى أنه يصعب أن نعين بالضبط الأسباب التى دعت إلى تلك الاعتداءات الجنائية المتكررة. ولكن تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية. وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة تَروٍّ من قِبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة. كما يوجد، لسوء الحظ، فى كل بلد. والذى يزيد فى ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه، فى كل المدة التى كان يؤمل فيها الوصول إلى اتفاق ودى بين لسان حال تلك الأكثرية والحكومة البريطانية، ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم، بل إن العلاقات بين المصريين والانكليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت فى تلك الفترة. مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلى الأكثرية المصرية بسبب قطع المفاوضات غير الرسمية أولاً. ثم بسبب تدابير العنف التى تلت قطع المفاوضات الرسمية. وأخيرًا بسبب التدابير التى صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة فى الأمة فزادت الحالة تحرجًا والعواطف تألمًا مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة».

«ولا يُقصد من وراء هذا القول أن هناك أية علاقة مباشرة بين تلك الظروف المختلفة وبين العمل السلمى الذى يقوم به زعماء تلك الأكثرية. لأنه على الرغم من نفى البعض ومن سجن البعض الآخر ومن التفتيش الدقيق الذى تولاه البوليس لم يستدل على أى دليل جدى على احتمال التواطؤ بين أحد هؤلاء الزعماء وبين مرتكبى تلك الجرائم التى تستنكرها الأمة بمجموعها شديد الاستنكار».

«ففى مثل هذه الأحوال يجوز التساؤل هل من المصلحة المشتركة الاحتفاظ بسياسة كانت نتائجها حتى الآن، سيئة إلى هذه الدرجة؟».

«أما أنا شخصيًا فقد اعتقدت وصرحت دائمًا، بكل صراحة، أن لا سبيل إلى حل المسألة المصرية إلا باتفاق صادق بين الأمتين. ولابد، ليكون هذا الاتفاق حقيقيًا ومتينًا ودائمًا، من أن تكون المفاوضة بشأنه مع تلك الأكثرية بمشاركة ممثلى سائر الأحزاب. وما كانت الحوادث الخطيرة، التى شاهدتها فى غضون السنتين الأخيرتين بتأثر وتأسف، إلا لتثبتنى فى تلك الأفكار. ولما عدت إلى تسلُّم الحكومة - بعد سقوط وزارة كانت قد اعتقدت نفسها قادرة على إدراك نتائج طيبة بالاستناد إلى أقلية لا سلطة فى الحقيقة لها على الأمة - أرانى مقتنعًا أكثر من ذى قبل - وجميع زملائى يشاركوننى فى هذا الاعتقاد - بأن طلب معاونة الأكثرية بكل إخلاص هو السبيل الوحيد إلى تسكين الخواطر وتحسين الحالة تحسينًا حقيقيًا محسوسًا. والخروج من المأزق الحرج الحالى للوصول بدون كبير عناء، إلى الحل العادل الذى ينبغى أن يوفق بين المصالح المشروعة لبريطانيا العظمى ولمصر».

«ولا حاجة بى إلى القول إن حكومتى مستعدة للاشتراك بحسن إرادة تامة وبكل قواها، فى هذا العمل الآيل إلى تسكين الخواطر وإلى الاتفاق الواجب وإنه لمن أعظم دواعى الغبطة لها أن تستطيع الاعتماد على المؤازرة الطيبة الثمينة من لدن فخامتكم فى هذه المهمة التى تساعد الأحوال على زيادتها صعوبة فى الآونة الأخيرة».

«إنى لا أتجاهل أهمية التغييرات التى تقتضيها الطريقة التى رسمت قواعدها الإجمالية فى ما تقدم. ولكن اعتقادى التام بأنها أمثل الطرق لصون مصالح البلدين المشتركة وبأن اقتراحاتى تعبر عن الرأى العام المصرى - دون أن أستثنى أصدقاء الوزارة السابقة - يحملنى على الأمل بأنها ستُقابل بالاعتبار الذى تستحقه تلك الاقتراحات وتستحقه المسئولية الكبرى الملقاة على عاتق حكومتى فى الأحوال الخطيرة الحالية. ويزيد فى تسهيل المهمة أننا على وشك إعلان الدستور وإجراء الانتخابات للبرلمان. فمن المهم أن تتم هاتان العمليتان فى جو

هدوء وثقة ـ كما أشرتم فخامتكم إلى ضرورة ذلك ـ وأن تصحبها تدابير منطوية على السخاء تسمح للمصريين، بلا استثناء، أن يشتركوا بحرية فى الانتخابات وهم على استعداد فكرى أميَل إلى المسالمة بفضل سياسة بريطانية تكون حرة بلا تردد. وتترك للمصريين، بشكل أكثر مباشرة مسئولية الحكومة والنظام فتسهل السير وتضمن النجاح للمفاوضات المقبلة».

«وفى الختام أرجو من فخامتكم أن تجدوا فى هذا الكتاب إعرابًا صادقًا عن أسفى الشخصى وأسف الحكومة المصرية مع تعازينا الصادقة وعبارات عطفنا التى نقدمها لأسرة المستر روبسون المصابة بفقده. وتفضلوا بقبول، إلخ..»..

غير أن فخامة المندوب السامى لم يَرَ فى كتاب الوزير ما يهدّئ غضبه لوقوع هذه الجريمة الجريئة بل أرسل إلى الحكومة مندوبًا يقدم لها مذكرة مكتوبة بالمطالب التى يراها ضرورية بعد هذا الحادث، فأرسل دولة نسيم باشا إلى فخامته كتابًا فى ٢٨ ديسمبر هذا نصه:

«تلقت الحكومة المصرية نبأ الاعتداء الشنيع على حياة المأسوف عليه الأستاذ روبسون بشعور ضافٍ من الاستفظاع والاستنكار. ومما يحزننا ويزيد من مقدار تأسفاتنا وأثرها البالغ فى نفوسنا أن هذا الاعتداء جاء من سوء الحظ مضافًا إلى الاعتداءات السابقة من أمثالها فزادها. على أن ظروف هذه الجرائم وأحوالها تدل على أنها من سيئات بضعة أشخاص هم بعينهم الذين يتكرر منهم ارتكابها. نعم إن التحقيقات لم ترفع إلى الآن ستارًا عن هؤلاء الآثمين. فكان من سوء الحظ أنهم لم يقعوا تحت طائلة الحكومة. ولْكن الأمل مكين فى أن التحريات الدقيقة الآن عندما تفضى بالحكومة إلى اقتفاء أثر الجانبين ستمهد بلا شك السبيل إلى معرفة الفاعلين للجنايات السابقة».

«حقًا إن الشعب المصرى المقيم على عهده القديم من إكرام مثوى ضيفه لم يقصر فى إظهار عواطف استفظاعه واستنكاره لما سبق وقوعه من أمثال هذه الحوادث. وسترى مصر فى هذه المرة مقسمة بلسان هيآتها الدينية والنيابية

بأنها تبرأ من اعتبار أمثال هؤلاء الأشخاص الذين ثلموا حسن سمعتها بهذا الاعتداء أبناء لها».

«فالحكومة المصرية، بالنيابة عن الأمة جمعاء، تعرب للحكومة البريطانية ولأسرة الفقيد عن تأسفاتها. وتُعنى بكفالة ما يقوم بأود هذه الأسرة التى دهمتها كارثة فقدان عميدها».

«وما زلنا نأمل، يا فخامة اللورد، أن هذا الاعتداء السيئ المأسوف عليه صادق الأسف من الطرفين لا يخل بافتتاح عهد وفاق دائم بين الأمتين».

«وإنى فى الختام أرجو من فخامتكم أن تتفضلوا بقبول حسن عزائى ووافر احترامى».

وكان من دلائل اهتمام دار المندوب السامى بالأمر عظيم الاهتمام أن استدعت مندوبى الصحف المحلية بالقاهرة والإسكندرية فى يوم أول يناير سنة ١٩٢٣، ودفعت إليهم ببلاغ من اللورد اللنبى لينشره فى صحفهم على الأمة. وهذا نصه:

«لما أعلنت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إنهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة أعربت عن رجائى بأن تقدر مصر حسن استعداد الحكومة البريطانية وأن تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء».

«ومما لا ريب فيه أن أمم العالم تتطلع بعين العناية والاهتمام إلى كل بلاد نالت استقلالها حديثًا لترى ماذا يكون من أمرها. ولهذا فإن جميع الأمم الأوروبية ولاسيما بريطانيا العظمى التى لها فى هذه البلاد مصالح خاصة، ترقب عن كثب حالة مصر لما لها من وثيق الصلات بأوروبا».

«وقد كان ما جرى فى عشرة الشهور الماضية دليلاً ناصعًا على صدق بريطانيا العظمى وإخلاصها فإنها تخلت بسرعة عن الاشتراك فى إدارة الحكومة المصرية وأُنشئت وزارة مصرية للخارجية. فأصبح فى ميسور مصر أن

تعين معتمديها السياسيين وقناصلها فى الخارج. كما أنه حوالى منتصف شهر نوفمبر الماضى كانت قد تمت التدابير لإصدار قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية. وإننى لسعيد بأن أقول إن فريقًا عظيمًا من الجمهور المصرى قدَّر ما أبدت بريطانيا العظمى من التسامح بما تنازلت عنه باختيارها لهذه البلاد».

«على أننى شاهدت، من الجهة الأخرى، أن بعض الصحف وغيرها من الدوائر قد أثارت حملة سِداها ولُحمتها الأكاذيب لتسميم عقول المصريين وإهاجة عوامل الحقد والبغضاء فى نفوسهم على البريطانيين الذين أخلصوا الود لمصر والذين لولا خدمتهم لها بالصدق وحسن الطوية لما تيسر للبلاد كسب استقلالها».

«وها قد وقعت جريمة قتل جديدة تضاف إلى سلسلة الجرائم السابقة. وهذه الجرائم لا تُقابل إلا بالاستنكار فى العالم المتمدين بأجمعه. فضلاً عن أنها تشوه سمعة مصر نفسها. وهى نتيجة تلك الحملة المدبرة التى ترمى إلى إيغار الصدور وإثارة الحقد فى نفوس المجرمين».

«وإننى لا أشك فى أن كل ذى عقل سليم من بنى مصر مهما تكن ميوله السياسية، ليسخط أشد السخط على تلك الجرائم. وقد تجلى هذا الشعور فيما أبدته لى الحكومة ووفود المصريين من عبارات الأسف والاستنكار وفى ما اطلعت عليه أيضًا فى كثير من الصحف المصرية. ولى وطيد الرجاء بأن يصل إلى علمى بأن الجمهور بذل معونته فى سبيل العثور على القتلة وتسليمهم إلى يد العدالة. إذ لا نزاع فى أنه يوجد من الأفراد من يعرفهم».

«وقد سبق لى القول إن بريطانيا العظمى تتبع فى مصر سياسة تنطوى على التسامح والإخلاص. وإننى لعامل على تنفيذ تلك السياسة. ومراعاة لمصلحة مصر ورغبة فى توطيد الصداقة بينها وبين بريطانيا العظمى قد أُلغيت فى سنة ١٩١٩ بعض تدابير لاح لى أن ليس من العدل استبقاؤها. وكذلك عمدت، صونًا للقانون وتأييدًا للنظام العام - إلى القيام بأعمال بدت لمن يستسلمون لحكم عواطفهم وأهوائهم من غير أن يتبصروا فى عواقب الأمور، أنها من الأعمال التى

لا تتفق مع روح التسامح. فثارت لذلك ثائرتهم. وقد اتخذت هذه التدابير من تلقاء نفسى وليس بإيعاز من مصريين كما يزعم البعض. وستبقى هذه التدابير نافذة ما بقيت الحاجة إليها».

«فعلى أولئك الذين يرغبون فى زوال أثر تلك التدابير وفى رفع الأحكام العرفية أن يدركوا أن من واجب المصريين أن يثبتوا مقدرتهم على حفظ النظام والسكينة فى بلادهم. كما أنه من الواجب وضع حد لجرائم القتل».

«إن القتلة وكذلك أولئك الذين جعلوا مهمتهم وديدنهم إثارة البغضاء حيث يجب أن يحل الصفاء لا يقتصر عملهم على جانب إيقاع الآلام على ضحاياهم البريئة وعلى عائلاتهم وأصدقائهم بل إنه قد يجر الويلات كذلك على مواطنيهم. فهم أكبر الأعداء لبلادهم».

صدى الحادثة فى مصر وفى إنكلترا:

ولقد فزعت الصحافة الإنكليزية كما فزع الرأى العام المصرى لوقوع هذه الجريمة الشنعاء الجريئة، فنشرت جريدة «التيمس» مقالاً افتتاحيًا لمُكاتبها بالقاهرة فى ٣٠ ديسمبر بعنوان «حملة القتل فى القاهرة - الحاجة إلى سياسة أصدق حزمًا» وصف فيها استياء البريطانيين الشديد من استمرار هذه الحوادث المنطوية على الفظاعة والجبن. ثم قال:

«إن الاتفاق عام على أن السياسة التى اتبعت فى خلال العام الماضى إزاء حوادث الاعتداء قد أفشلت فشلاً تامًا. ومع أنه صدرت المنشورات وأُذيعت الأوامر. وأُنشئت لجنة ذات سلطة خاصة وعين عضو انكليزى فى إدارة الأمن العام مهمته حماية المصالح الأوروبية فإنه لم تعرض على المحكمة إلا قضية واحدة لم تصدر فيها الحكم بالإدانة. ويشكو النزلاء البريطانيون من أن وزارة الخارجية البريطانية لم تعمل بالتهديد الذى وجهته إلى ثروت باشا وهو أنه ستقع نتائج خطيرة إذا استمرت حوادث الاعتداء. فأصبح الجناة يعتقدون الآن أن فى وسعهم أن يواصلوا أعمالهم وهم فى مأمن من العقاب. يرتكبون جرائمهم

فى رابعة النهار. وستجرى أعمال لا مندوحة من أن تفضى إلى إثارة شعور الرأى العام دون أن يكون لهذه الأعمال أية فائدة. مثل ذلك إذاعة نشرات طبية محزنة عن صحة زغلول باشا. أما الحل الوحيد للمشكلة، وأعنى به إطلاق سراح زغلول باشا فيتجنبونه بعناد وإصرار».

«ويقول بعضهم إن أحكام البراءة التى صدرت أخيرًا تبرهن للمصريين على عدم تحيز المحاكم العسكرية. ولكن هذه الأحكام تعد برهانًا ساطعًا يدل الجمهور على فشل التدابير التى اتخذت للقصاص من المجرمين. فإذا كان هذا نصيبها فإن تأثيرها يكون مما يؤسف له. ولم يتجلَّ عجز البريطانيين عن حماية الانكليز فى وقت من الأوقات بهذه الصورة المؤلمة كما يتجلى الآن. والنتيجة هى أن سياسة العام الماضى قد حطت من سمعة البريطانيين ومكانتهم من جميع الوجوه».

ولقد كان للبلاغ الذى أصدره اللورد أللنبى صدى فى صحف لندن، فقد تلقت جريدة «الديلى تلغراف» برقية من مراسلها بالقاهرة فى ٢ يناير سنة ١٩٢٣ قال فيها:

«إن تصريح لورد أللنبى مكتوب بعبارات شديدة ولكنها فى الوقت نفسه تكاد تكون أبوية. فقد ذكَّر المصريين بأن أوروبا تتطلع بعين الاهتمام والرجاء إلى مسلك البلاد التى نالت استقلالها حديثًا».

«ويُرجى بوجه عام أن يؤثر هذا التصريح المعتدل الحالى من الحقد فى نفوس ذوى الخلق الحميد من المصريين. فإنه يذكِّرهم بالواجب عليهم. كما أنه لا يحط من شعور الاستياء الصحيح الذى أبدته أغلبية الأمة. ولذا تقاطرت على الصحف لأول مرة تلغرافات من كثيرين من الطلبة وعلية الناس يعربون بها عن أشد الاستنكار للجريمة».

ونشرت جريدة «الديلى كرونكل» مقالاً افتتاحيًا فى ذلك التاريخ قالت فيه:

«إن قتل الأوروبيين حمل اللورد أللنبى على إصدار منشور يحذر فيه المصريين من نتائج هذه الأعمال. ولا ريب فى أن إنكلترا تخون مهمتها إذا هى تركت

الأوروبيين لغضب القتلة وعصابات المتعصبين الذين لا يكبح جماحهم لا ولاة الأمور الوطنيون ولا الرأى العام. وقد أصاب اللورد اللنبى كبد الحقيقة بقوله إنه يرجو أن يسمع أن الجمهور المصرى يقدم مساعدة فعالة لتسليم القتلة إلى يد العدالة. والأمر الذى يدعو إلى أشد الاستياء فى سلسلة هذه الجرائم أن الذين اقترفوها لم يُعرفوا. ولا ريب فى أن العجز عن منع هذه الاعتداءات إنما يؤخر انسحاب البريطانيين. وإذا كان المصريون يرجون تحقيق مطالبهم الكاملة الخاصة بالحكم الذاتى فعليهم أن يشرعوا بتدبير هذه المطالب».

على أن الحكومة بذلت ما فى وسعها لإرضاء أسرة الفقيد بأن اجتمع مجلس الوزراء وقرر منح هذه الأسرة معاشًا خاصًا قدره ألف جنيه فى العام، منها ٧٠٠ جنيه لأرملته و٣٠٠ جنيه لولده.

وتتقاضى الأرملة هذا المعاش طول مدة حياتها. أما إذا تزوجت فتُخفض قيمته إلى ٣٠٠ جنيه فقط فى العام. فأما الولد فيتقاضى معاشه لحين بلوغه الثالثة والعشرين من عمره، فإذا تُوفِّيت والدته قبل بلوغه هذه السن يُزاد معاشه إلى ٥٠٠ جنيه فى العام.

لم يكن خطاب صاحب الدولة توفيق نسيم باشا ولا قرار مجلس الوزراء بمزيل أثر هذه الحادثة الفظيعة من قلب دار المندوب السامى، بل اضطر فى ذلك الوقت الذى كانت الحكومة فيه تحاول إصدار الدستور وقانون التضمينات لإلغاء الأحكام العرفية إلى إصدار إعلان بموجب تلك الأحكام العرفية. فكأنما نفخ فيها من جديد فاستعادت حياتها بعد أن هجعت زمنًا.

فقد نشرت الجريدة الرسمية فى يوم ٩ يناير الأمر العسكرى التالى موقَّعًا عليه من اللورد اللنبى:

«بما أن محاولة اغتيال حياة الرعايا البريطانيين القاطنين بالقطر المصرى تعددت كثيرًا»،

«وبما أن هذه الجرائم ارتكبت على قارعة الطريق (فى الشوارع العمومية التى يكثر فيها المرور) فى رابعة النهار وفى حالة لابد وأنها شوهدت من أشخاص كثيرين»

«وحيث إن المنشور المعلن بمقتضى الأحكام العرفية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩١٦ يقضى على جميع الأشخاص أن يعطوا ويقدموا بقدر استطاعتهم ومعرفتهم كل ما لديهم من المعلومات التى يطلبها منهم أى شخص مكلف من قِبل جناب القائد العام»

«والآن: بناء على ذلك. فإنى إدمند هنرى هينمن ألنبى بما لى من السلطة المخولة بصفتى القائد العام لجيوش حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصرى»

«آمر بما هو آت»

«(١) كل شخص شاهد أى جريمة من هذه الجرائم أو لديه معلومات من هذا القَبيل فساعد على إظهار أو التوصل لمعرفة مرتكبى أى جريمة من هذه الجرائم ويتأخر عن تقديم نفسه ليعطى البوليس كل ما لديه من المعلومات يُحاكم أمام مجلس عسكرى».

«(٢) كل شخص يقصد (تعرقيل) المساعى للتوصل لاكتشاف المجرمين باستعمال التهديد أو بطريقة الإقناع أو يحاول منع أى شخص آخر من تقديم نفسه لإخطار البوليس أو من إعطاء شهادته فإنه سيحاكم أمام مجلس عسكرى. وعند ثبوت الإدانة عليه يكون عرضة للحكم عليه بالإعدام».

ولقد بذلت الحكومة كل ما فى وسعها للتوصل إلى معرفة الجانين فى هذه الجناية وما سبقها من الجنايات. وبثت العيون والأرصاد لضبط السيارة التى يستقلها القتلة فى الحادثة الأخيرة على وجه الخصوص لأنها وقعت فى رابعة النهار وأمكن مشاهدتها، وهى سيارة أجرة ذات عداد مما كتب على جانبها هذان الحرفان .T.X. وعينت الحكومة الخبراء بمقاييس العجلات لتمييز عجلات هذه

السيارة. كما عينت الخبراء فى الأثر لأن الوقت كان شتاء. وقد ترك الجناة على الأرض التى كانوا واقفين عليها آثار أحذيتهم. كما أن طربوش أحدهم كان قد سقط أثناء هربهم بالسيارة وضبط. فحاول المحققون معرفة الحانوت الذى اشترى منه هذا الطربوش فعرفوه ولكن لم يستطيعوا معرفة اسم المشترى.

وأخيرًا ألصقت الحكومة على جدران المدينة فى الأماكن الظاهرة للعيان هذا الإعلان:

(مكافأة ٥٠٠٠ جنيه مصرى)

«لمن يقدم معلومات تؤدى إلى إلقاء القبض وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بمقتل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدى بك أو بمقتل المستر رويسون. وكل من يقدم هذه المعلومات يكون مشمولاً بالحماية التامة».

(مكافأة ١٠٠٠ جنيه مصرى)

«ومع ذلك يمكن منح مكافأة قدرها ألف جنيه مصرى لمن يعطى معلومات شبيهة بتلك المتقدم ذكرها بطريقة سرية بحيث تؤدى إلى إلقاء القبض وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بهاتين الحادثتين. وفى هذه الحالة يبقى اسم الشخص الذى يعطى هذه المعلومات السرية مكتومًا ولا يُدعى أمام هيئة تحقيق رسمية أو أية محكمة».

ومع كل ذلك، فإن كل هذه التدابير لم تُجْدِ نفعًا وظل الجناة فى مأمن من تقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاء آثامهم المتعددة والتى استنكرها جميع المصريين على السواء. تلك الجرائم التى بلغ من فظاعتها أن استنكرها سعد باشا وهو فى دار منفاه، فقد روى روتر فى برقياته من جبل طارق بتاريخ ١٢ يناير النبأ التالى:

«قابل زغلول باشا اليوم فى منزله مراسل شركة روتر. وأعرب له، فى خلال محادثة ممتعة، عن أسفه الشديد للاعتداءات الأخيرة التى وقعت على الرعايا البريطانيين فى مصر قائلاً إنه يستنكرها وينظر إليها بعين السخط. وإنه إذا

كان الذين ارتكبوها مصريين فهم فى رأيه لا يحبون بلادهم. وهى، كما قال الفيلد مرشال الفيكونت أللنبى فى منشوره، عار على مصر وأعمال عدائية ضد مصر نفسها. فإن خير مصر ورخاءها يتوقفان على الاعتماد التام على العدل الذى يجب احترامه. فانتهاك العدل ليس مما يساعد القضية المصرية فى شىء».

«وأضاف زغلول باشا إلى ذلك أنه قد سره أن المصريين، وفى مقدمتهم أصدقاؤه أعضاء الوفد، احتجوا على هذه الاعتداءات. وأعرب عن أمله بأن ما شعر به الشعب المصرى كله من السخط يقدره الشعب الإنكليزى النبيل حق قدره ويعزيه. ورجا أن تتمكن الحكومة المصرية سريعًا من اكتشاف الجناة وتقديمهم للعدالة».

«ثم رد زغلول باشا على سؤال لمراسل روتر فقال: إن ولاة الأمور هنا يعاملونه معاملة حسنة وإن كان اعتقاله ليس مما يروق له طبعًا».

اشتدت السلطة العسكرية هذه الدفعة بعد وقوع هذا الجرم. وصدر من القائد العام لجيوش صاحب الجلالة البريطانية أمر آخر بمقتضى الأحكام العرفية بتعيين حاكم عسكرى لمنطقة القاهرة والجيزة.

فأصدر هذا القائد منشورًا بمنع الاجتماعات وعادت الأمور إلى شدتها فى إبان الثورة المصرية، وأصبحت البلاد مهددة بكل كارثة من جراء اعتداء الطغمة التى لا تعرف الصالح من الطالح.

واجتمعت الجالية البريطانية وقررت اتخاذ ما يلزم للدفاع عن نفسها وقت الحاجة. فأصبح الموقف حرجًا من جميع الوجوه.

* * *

سنة ١٩٢٣

افتُتح فى بدء هذه السنة العام العاشر لاشتعال نيران الحرب العالمية الكبرى، والسنة الخامسة لعقد الهدنة بين المتحاربين.

تهادنت الدول وعقدت المؤتمرات لتقرير الصلح العام. فاجتمع فى مؤتمر فرساى ست وثلاثون دولة لهذا الغرض ولكنها لم توفق إلى إعادة السلام إلى العالم. بل ألقوا بصلحهم بذورًا جديدة للحروب وكذلك كان الأمر فى مؤتمر نيلى وسيفر. وفى سبا وبروكسل - كان مثلهم فيهما كمثلهم فى كان وجنوى. فلم يَجْنِ العالم من وراء تلك المؤتمرات شيئًا.

وكان حظ مصر فى كل من تلك المؤتمرات أن أُلقيت فى زوايا النسيان بل سُدت دون صوتها الآذان. فمصر التى أُصيبت من الحرب بأكوى رشاشاتها وأحر جمراتها أُصيبت من الهدنة ومؤتمرات الصلح بأحر مما أصيبت به من الحرب.بل كان الصلح حربًا عليها ما فتئت حتى اليوم تصطلى بنيرانها.

وإذا كانت تلك الدول المتصافحة فى تلك المؤتمرات قد نسيت مصر أو تناستها وقررت فيما بينها أن المؤتمرات ليست (محاكم عدل وإنصاف) فيحكم على أمة لأخرى بل هى هيئات تبرم بينها اتفاقات على مصالحها. فإن مصر لم تنس حقها ولم تتناسه، بل أرسلت صوتها فى العالم عاليًا تعلن ذلك الحق المهضوم.

فهى اليوم مثلها بالأمس إن ودعت عامًا مضى بما لم تَرْضَ عنه فإنها تستقبل عامًا بنفس ملؤها الأمل، تواصل الماضى من جهادها السلمى بالآتى منه مستبشرة تنتظر تحقيق آمالها ولو طال الزمن، معتقدة أن الأيام لا تعد شيئًا مذكورًا فى حياة الأمم ولكن الذى يعتد به هو العزيمة الثابتة والمثابرة على العمل.

الوزارة المصرية والدستور:

ولقد كان أهم ما شغل الأمة والوزارة والدوائر السياسية المشتغلة بالقضية المصرية فى تلك الأثناء مسألة إصدار الدستور الذى عرض على اللجنة التشريعية وبعد أن تباطأت فى فحصه اضطرت أخيرًا إلى رفعه للوزارة وكان من

نتائج هذا التأخير أن استقالت وزارة ثروت باشا. وظلت الوزارة صامتة لا تبدى بيانًا عنه إلى أواخر شهر يناير. وظهر أن السبب فى التأخير هو مفاوضات دائرة بين الحكومة المصرية وفخامة اللورد اللنبى بشأن بعض استعلامات طلبها فخامته بنصوص السودان. وهى المشكلة التى بسببها استقالت الوزارة السالفة قولاً بأن هذه النصوص مخالفة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ومخلة بتصريح ٢٨ فبراير، فأصدر الوفد المصرى فى ٢٠ يناير البلاغ الآتى:

«مازالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت ومازالت مصالح البلاد السياسية معطلة. فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبيًا. ولا الغيت الأحكام العرفية ولا احتُرم حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد إرادتها. ولا عاد الوكلاء المنفيون. ولا أطلق سراح الزعماء المسجونين. وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق».

«إن الأمة تعرف ما يعرض لها من الصعوبات والعقبات ولكن الوزارة، على أية حال، مسئولة أمام الوطن وأمام التاريخ عما يترتب على ترددها من الضرر بمصالح الأمة. كما أنها مسئولة عن استمرار تدخل الأجنبى الغاصب فى إدارة البلاد».

«فلتضع الوزارة نصب عينها مسئوليتها العظيمة. وهى تعرف الدور الخطير الذى تجتازه القضية المصرية الآن والعمل على تحقيق مطالب البلاد غير هيابة. فإن الأمة لا تتردد فى تأييد كل من يعمل على استنقاذ حقوقها من يد الغاصب».

«لقد صرنا نخشى أن نختم أعمال مؤتمر لوزان قبل أن تسمع كلمة مصر فتضيع بذلك على البلاد فرصة نادرة للدفاع عن حقوقها بينما يعمل الانكليز بقوة ودهاء، على حرماننا من هذه الفرصة وعلى تصديق الدول على تصريح ٢٨ فبراير».

«فعدم تمثيل مصر تمثيلاً شعبيًا فى هذا المؤتمر من شأنه أن يساعد السياسة الإنكليزية على هذا الغرض الذى ترمى إليه».

«كما أننا نخشى أن تجرى الانتخابات فى غيبة الزعماء المنفيين والمسجونين الذين لم تعد الأمة تطيق صبرًا على استمرار تعذيبهم».

«وبديهى أن للانكليز غرضا من إبعادهم عن الانتخابات هو حرمان البلاد من زعمائها ومحاولة إيجاد هيئة نيابية تماشيهم فى سياستهم».

«والأخبار متواترة أيضًا عن وقوع أمور خطيرة بشأن مشروع الدستور. فإنهم يؤكدون أن هناك أخذًا وردًا بين الوزارة والانكليز متعلقين بالنص الخاص بالسودان. وأن الوزارة قد أدخلت من جهتها تعديلاً جديدًا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ إلى النصف وتقرير مسؤولية الوزارة أمامه».

«فأما حذف النص على السودان فإنه يكون نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أية وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة. كما أن الأمة التى تتمسك بحقها فى وضع الدستور والتى أعلنت سخطها على المبادئ الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى إلى هذه العيوب خصوصًا ما كان منها متعلقًا بالمسئولية الوزارية إذ فيه قضاء على سلطة الأمة».

«إننا ننادى بأعلى الصوت مطالبين بضرورة تمثيل مصر تمثيلاً شعبيًا فى مؤتمر لوزان وإلغاء الأحكام العرفية حالاً وعدم المساس بمبدأ سيادة الأمة ورد الحرية إلى المبعدين والمسجونين والمعتقلين السياسيين وعدم الموافقة على أى نص فى قانون التضمينات يجيز الإجراءات الماسة بحقوق الدولة أو بحُرِّية أبنائها كما أننا نطالب بالإسراع فى إجراء الانتخابات العامة فى جو حر».

«وليعلم الانكليز ألا فائدة ترجى من سياستهم الحالية وأن ليس أجدى لبريطانيا من اتباع سياسة العدل واحترام حقوق الأمة الخالدة».

«أيها المصريون. لقد خضتم غمار هذه المعركة السياسية الناشبة بيننا وبين الانكليز منذ أربع سنوات بعزيمة صادقة لا تعرف الكلل. فبهرتم العالم بقوة

إيمانكم وعزة نفوسكم ونبالة قصدكم وشرف وسائلكم وثبات مواقفكم وجمال اتحادكم استمروا فى جهادكم مرددين فى غدوّكم ورواحِكم: (إن ينصركم الله فلا غالب لكم)».

«المصرى السعدى. حسين القصبى. محمود حلمى إسماعيل. محمد نجيب الغرابلى. راغب إسكندر».

ولما لم تتحرك الوزارة أصدر الوفد المصرى بيانًا ثانيًا فى ٣١ يناير شديد اللهجة، هذا نصه:

«مضى على الوزارة شهران طويلان لم تحقق فيهما مطلبًا من مطالب الأمة».

«مضى عليها ستون يومًا قضتها الأمة على مضض. فإن إعادة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا وصحبه المعتقلين وإطلاق سراح أعضاء الوفد المسجونين والمعتقلين والدفاع عن حقوق مصر فى مؤتمر لوزان وإراحة البلاد من سيف الأحكام العرفية المُصلّت على رأسها وتمكين الأمة من وضع دستورها. كلها مصالح جوهرية لا تحتمل التوانى والصبر».

«مضى شهران طويلان لم تصدر فيهما الوزارة تصريحًا ولم يظهر لها فى خلالهما عمل رغم مطالبة البلاد لها بالبيان وحثها على العمل ورغم تنبهها إلى خطورة الحال بل رغم القلق المستحوذ على النفوس كأن الوزارة تعمل لحسابها وكأن الأمر يعنيها وحدها».

«مضى شهران طويلان على الوزارة وهى صامتة ساكنة وخصمنا القوى ناشط لمحاربة أمانينا عامل على إضاعة الفرصة من أيدينا مجدّ فى حرماننا من ثمرات جهودنا».

«إن تعريض نصوص الدستور على ما فيها من العيوب لتدخل الأجنبى مع حرمان الأمة من وضعه لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب».

«ولا يمكن تفسير خطة الوزارة إلا بأنها عاجزة عن معالجة المسائل الحيوية التى تقوم وتقعد لها البلاد. وأنها لا تملك الشجاعة الكافية للمناضلة عن حقوق الأمة وكبح جماح المطامع الاستعمارية. وإن شر ما تُبتلى به البلاد هى سياسة الضعف والتردد فإن هذه السياسة تعرض الوطن لا محالة إلى أشد المحن».

«ألا فلتعلم الوزارة أنها مسئولة عن أعمالها أمام الأمة والأجيال القادمة. ولتذكر أن وظيفتها الأولى هى تحقيق مطالب الأمة لا مجرد تسهيل إدارة البلاد وهى فى يد الغاصب. فإما أن تحقق الوزارة مطالب الأمة أو تتخلى عن كراسيها فإنه لخيرٌ لمصر أن تبقى بغير وزارة على أن تكون لها وزارة من شأنها المعاونة على تنفيذ المطامع الإنكليزية».

«لقد ضجت البلاد من سياسة الغضب والإرهاق التى لا تزال مسلطة على البلاد والتى لا تنتهى ضحاياها. وقد حان الوقت، من زمن بعيد، للعدول عن هذه السياسة العقيمة التى لا تمتاز إلا بتوسيع الهوة بين الأمة المصرية والأمة الإنكليزية.

«إن إرادة الأمة لا تقهر وإن مصر الحية لن تموت. فلم تكن البلاد هازلة يوم ضحت بأفلاذ أكبادها فى سبيل الخلاص. وهى لن تتردد مطلقًا فى متابعة كفاحها الشريف بعزيمة لا تعرف الكلل حتى تظفر بأمانيها العادلة فى الاستقلال التام لمصر والسودان».

«وإن الشعب المصرى المتعلق بالعرش المتفانى فى الإخلاص لملك البلاد يرتقب بتمام الثقة تعضيد جلالته للأمة فى أزمتها الحاضرة».

«كما أن الأمة لا يمكن أن ترضى مطلقًا عن وزارة لم تحقق شيئًا من مطالبها مهما قيل عن حسن نيتها وسلامة طويتها».

«المصرى السعدى. حسين القصبى. محمود حلمى إسماعيل. محمد نجيب الغرابلى. راغب إسكندر».

إشاعة أزمة وزارية:

وهكذا وقعت الوزارة بين ضغط الشعب عليها يستحثها على سرعة إصدار الدستور ووقوف المندوب السامى فى وجهها يمنعها من إصداره مشتملاً على نص يشير إلى تقرير حق لمصر على السودان حتى أصبحت الوزارة فى موقف غاية الدقة. وبدت كأنها فى أزمة شديدة لا محيص لها معها من تجنب مراكزها إذا لم تفلح فى معالجتها.

ولقد تحدثت الصحف المحلية والإنكليزية بهذه الأزمة وأظهرت ما دعا إليها.

من ذلك أن مُكاتب جريدة «المورنن پوست» بعث لجريدته من القاهرة برقية فى ٢٩ يناير تقول:

«ولم يمضِ على الوزارة الجديدة غير شهرين. ومع ذلك أخذنا نسمع باحتمال وقوع أزمة وزارية سببها وجود خلاف فى الآراء بين الوزارة ودار المندوب السامى يتعلق بالمواد الواردة فى مشروع الدستور عن السودان. فالوزارة تصر على بقاء هذه المواد التى تنص أولاً على أن يدعى ملك مصر «ملك مصر والسودان». وثانيًا على أن لا يطبق هذا الدستور على السودان الذى سيكون له نظام خاص للحكم على أنه «جزء لا يتجزأ من المملكة المصرية» أما دار المندوب السامى فترى أن هذه المواد تمس اتفاق سنة ١٨٩٩ وبأنها تناقض أيضًا تصريح ٢٨ فبراير وأنه يحتمل أن يعرض للخطر المفاوضات النهائية الخاصة بالسودان».

«وقد دارت مفاوضات مع الحكومة المصرية فكانت تنتهى فى بعض الأحيان بدون فائدة. ولكن أُحيلت المسألة الآن إلى حكومة لندن التى ينتظر ورود جوابها قريبًا جدًا. أما إذا كان جوابها غير ملائم لوجهة النظر المصرية فإن الوزارة ستكون أدق مركزًا فوق الضغط الذى تتحمله الآن من كل جانب لإعلان الدستور. وقد بلغ الأمر أن قالت جريدة السياسة وهى لسان حال حزب عدلى باشا، إن العراقيل الخاصة بالسودان ليست إلا مجرد عذر عن التأخير فى التصديق على الدستور وتحويل اهتمام الجمهور عن التغييرات التى يقال إنها أُدخلت على تأليف مجلس الشيوخ والتى وضعت لإيجاد شكل من الحكم أكثر أوتوقراطية».

«وقد علمت من مصدر شبيه بالرسمى أن وجهة نظر الحكومة المصرية فيما يتعلق بالسودان هى أن هذه المواد ليست إلا مجرد مبدأ مقدس لسيادة مصر على السودان. وهذا المبدأ مقرر من عهد محمد على بفرمانات شاهانية معترف بها من جميع الدول وبتصريحات رسمية أعلنتها الحكومة البريطانية فى أوقات مختلفة وأعلنها مندوبوها فى مصر».

وبعد أن ذكر المراسل فقرتين وردت إحداهما فى تقرير اللورد كرومر عن مصر فى سنة ١٩٠١ والثانية فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ وهما تؤيدان حق مصر فى السودان، قال:

«فإذا جاء جواب الحكومة البريطانية مخيبًا لآمال المصريين فقد تضطر الوزارة إلى الاستقالة أمام صياح الشعب وضجيجه. وفى هذه الحالة يتعذر على الإنسان أن يذكر اسم مصرى كبير يقبل منصب الوزارة».

ونشرت جريدة الأهرام برقية واردة من مُكاتبها الخاص بلندره فى ٢٩ يناير يقول:

«يقول محرر القسم السياسى فى جريدة «ديلى هرالد» إن التلغرافات الواردة من مصر تدل على أن الأزمة التى وقعت بسبب الخلاف بين اللورد أللنبى ونسيم باشا تتطور بسرعة. وقد ثار غضب اللورد أللنبى والمستر إيموس لاعتزال ثروت باشا العمل وزاد غضبهما لأن الملك ونسيم باشا رفضا أن يكونا مجرد آلة لينة فى يد الاحتلال البريطانى وأظهرا دلائل قوية على وطنيتهما. ولهذا السبب أخذت دار المندوب السامى تدس الدسائس ضد الملك ونسيم باشا بلا انقطاع على أمل إعادة ثروت باشا أو تنصيب وزارة عدلية تؤيد اللورد أللنبى ضد الشعب المصرى».

وكذلك أرسل مُكاتب جريدة «ديلى تلغراف» من القاهرة برقية قال فيها:

«إن جريدة «السياسة» التى تنطق بلسان حزب عدلى باشا ترى أن الوزارة تتخذ العراقيل الخاصة بالسودان حجة لتأخير إعلان الدستور والاحتفاظ

بسلطتها الحالية المطلقة. ولا يبعد أن تستقيل الوزارة ولكن إذا تعود نسيم باشا على تلقى الحملات فقد يختار البقاء فى منصبه ومواجهة منتقديه».

على أننا رأينا فى المجلة المصرية (La Revue Egypienne) نص مذكرة رفعها صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا إلى فخامة اللورد اللنبى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ بشأن مسألة السودان والدستور، وقد أُلحق بها بيان تفصيلى رأينا من الإنصاف أن ننشر خلاصتها هنا لأنها لم تنشر فى الصحف العربية إلا مختصرة جدًا؛ حتى يكون الحكم على الأعمال بناء على معلومات مستكملة:

«بعد وضع الدستور بمعرفة لجنة الثلاثين وبعد أن نقحته اللجنة الاستشارية القضائية وقبل أن يعرض على جلالة الملك للتصديق عليه أبدى سكرتير دار المندوب السامى رغبته فى تبادل الآراء مع رئيس مجلس الوزراء بشأن السودان الذى ورد ذكره فى المادتين ٢٩ و١٤٥ من مشروع اللجنة».

«فكان تبادل الآراء قائمًا منذ البدء حول المادة ١٤٥ التى تقول إن الدستور يطبق على جميع أجزاء الدولة المصرية ما عدا السودان الذى وإن كان جزءًا غير منفصل عن المملكة، فإنه يكون له نظام حكم يبين بقانون خاص».

فلذلك استلفت رئيس مجلس الوزراء النظر على وجه خاص، إلى أن المادة لا تنطوى على ما يخالف الحالة الحاضرة من حيث الوجهة الواقعية والقانونية، فيما يختص بالسودان بل هى تبين على أبسط الأشكال حقوق مصر الشرعية فيه والتى لا نزاع فيها. دون أن تغير شيئًا فى الحالة الحاضرة. فاقترحت فى نهاية الأمر دار المندوب السامى نصًا جديدًا نوقش هو كذلك. وبعد تعديل طفيف صودق عليه. وأبلغ بطريق البرق إلى وزارة الخارجية البريطانية. ولقد ذكر فى ذلك النص ما معناه: «إن الدستور يطبق على جميع الأراضى المصرية ما عدا السودان دون أن يكون لهذا الاستثناء على كل حال، أى تأثير على سيادة مصر على السودان أو على حقوقها الأخرى فيه».

ومع ذلك فليس من العبث التذكير بأن سيادة مصر على السودان وجميع حقوقها الأخرى قائمة على أسس من أقوى الأسس كما يوضحه البيان التفصيلى

الملحق بهذه المذكرة. وزيادة على ذلك فإن هذه السيادة وتلك الحقوق لم تنازع فيها قط بريطانيا العظمى ولا أية دولة أخرى، بل كانت على العكس من ذلك مقبولة رسميًا فى مواقف عدة ومعترفًا بها قبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبعدها».

ثم فتحت دار المندوب السامى باب مناقشة جديدة فيما يختص هذه المرة بالمادة ٢٩ من المشروع التى تقول بأن جلالة الملك يلقب بملك مصر والسودان، وطلبت بيانات تكميلية عن المستندات التى اتخذت قاعدة لوضع نص المادة المذكورة.

وأُعطيت هذه البيانات وهى تتلخص فيما يلى:

(أ) إن المادة ٢٩ المذكورة ليس لها من أثر فى الواقع سوى توكيد السنن القديمة التى ما برحت تؤيِّد جهارًا ويعترف بها باطِّراد، منذ أُنشئت مصر الحديثة بواسطة سلسلة الفرمانات الشاهانية المصدق عليها من الدول والممنوحة لمحمد على وخلفائه حيث كانت تلك الفرمانات تخولهم (حكم مصر) و(حكم بلاد النوبة ودارفور وكوردفان وسنار وجميع توابعها أعنى جميع ملحقاتها الكائنة خارج مصر) والتى معناها بعبارة أكثر وضوحًا «حكومة مصر والسودان».

(ب) إن لقب الوالى الذى كان يمنح، فيما مضى، لمحمد على وخلفائه قد استبدل به استبدالاً مُطَّردًا لقب خديو (١٨٦٧) ثم لقب سلطان (١٩١٤) ثم فى النهاية لقب ملك (١٩٢٢) دون أن يحدث من وراء ذلك نقص فى الممتلكات المصرية التى حصلت عليها بالامتيازات أو بحق الفتح».

(جـ) إنه منذ قامت الملكية فى مصر والاعتراف بها رسميًا من جانب الدول وعلى رأسهن بريطانيا العظمى، فإنه قد حوفظ على السُّنة القديمة فاتخذ جلالة الملك لنفسه لقب ملك مصر والسودان. ولقد استعمل هذا اللقب على وجه التخصيص فى البراءات التى كانت تعطى لقناصل الدول ووكلائهم معلنة

أمر تقليدهم وظائفهم ومن بينهم قناصل بريطانيا العظمى نفسها - فى مصر دون أن تبدى إنكلترا أو أية دولة من الدول الأخرى أدنى تحفظ أو اعتراض على ذلك».

«ولكن للأسف لم يقع ما كان منتظرًا من الموافقة حيث إنه فى يوم السبت ٢٠ الجارى أبلغنا دار المندوب السامى فحوى برقية واردة من وزير خارجية حكومة جلالة ملك بريطانيا ويقترح نصين جديدين يستعاض بهما عن نص المادتين ٢٩ و١٤٥ من مشروع الدستور».

«١٠ - اتضح لنا فى الحال أن النصين المقترحين لا يمكن قبولهما من حيث الشكل ولا الموضوع. وأننا إذا رأينا أن هذا الاقتراح إذا قُبل لا يمس مساسًا ظاهرًا بسبل المفاوضات المستقبلة فحسب بل يضر ضررًا بالغًا بحقوق مصر الثابتة وما من مصرى يستطيع أن يوافق عليه. وإنه حتى إذا كان مشروع الدستور قد حضر بمعرفة الحكومة المصرية فإنه ما كان فى وسعها أن تتحمل مسئولية إدخال مثل هذا التعديل الكبير عليه. إذ ليس من العسير فى الواقع تصور النتائج الخطيرة جد الخطورة التى يجرها حتمًا تعديل كهذا - إذا سلمنا أن حدوثه ممكن - والنتيجة المعكوسة المؤلمة التى تنتج منه على العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى».

«١١ - وفى الحق أنه فى مثل هذه الصدف لا يوجد إلا حل واحد. وهو إصدار الدستور بحالته الراهنة وإنًا لنأسف جم الأسف إذا صادف إصداره عدم موافقة ما من جانب حكومة صاحب الجلالة البريطانية حيث إن الحكومة المصرية ترى أن نص المشروع الحالى لا يحوى ما يتنافر مع المصالح التى لبريطانيا العظمى فكان هناك ما يدعو إلى الأمل بأن إصدار الدستور يقابل خير مقابلة من الحكومة البريطانية. وبخاصة لأن هذه الحكومة ذاتها قد أعربت عن رغبتها فى سرعة إصداره وأن جلالة ملك مصر من ناحيته قد ألح فى هذا المعنى وفى النهاية ولأن الحكومة المصرية لا ترى طريقًا غير إصدار الدستور لوضع حد للارتباكات الملازمة للموقف غير الطبيعى الحالى».

«١٢ ـ إن أحسن خيرة هى عرض اقتراح وزارة خارجية إنكلترا على جمعية تمثيلية مصرية».

«وينبغى أن أقول إننى لما كنت متشرفًا بالقيام بوظيفة رياسة الديوان العالى الملوكى كنت أبديت رأيًا كهذا وكان مطابقًا لمقترحات لورد ملنر التى كانت تقول بأن الدستور يجهز بمعاونة الحكومة مع الشعب. وكان من رأيى فى الواقع أن اللجنة التى انتخبتها الوزارة السابقة رغمًا عن إرادة البلاد العامة وطبقًا لرغبتها المطلقة من بين طبقات محدودة ومعينة من المصريين لا تمثل جميع عناصر الشعب وأن مشروعها سوف يكون موضع انتقاد شديد كما حدث فعلاً. فخُيل لى إذًا أن من الضرورى أن يعرض عملها على لجنة جمعية وطنية تستطيع أن تُدْخل عليه التعديلات المفيدة وعلى كل حال تمنحه تأييدها وموافقتها».

«ولكن الظروف لم تسمح بتحقيق هذه الفكرة».

«١٣ ـ لسوء الحظ أن يفوت الوقت للأخذ بهذه الفكرة. بل ربما كان يخشى من أنه فى الحالة التى عليها الآن الرأى العام، يكون تحقيقها داعيًا للارتطام بعثرات كبرى. أو مؤديًا إلى الوقوع فى أخطار جسيمة».

«وفى الواقع فإن صبر الأمة المصرية واحتمالها قد تزعزعا زعزعة شديدة بسبب استمرار نظام الأحكام العرفية التى ضُربت عليها منذ تسع سنوات وبسبب إبقاء إجراءات النفى والإرهاق التى اتخذت ضد رؤسائها السياسيين. وبسبب الانتظار ما يقرب من العام تجاه دستور لم يكن إعداده بحالته التى هو بها ليرضيها وأخيرًا بسبب صمت الوزارة الحاضرة صمتًا لم يدْعُها إليه سوى خوف التأثير على نجاح محادثاتها مع دار المندوب السامى فى مسائل مؤتمر لوزان والسودان وقانون التضمينات والمنفيين وقانون الأحكام العرفية. ذلك الصمت الذى لزمته الوزارة رغمًا عن الانتقادات المرة التى وجِّهت إليها بسببه ورغمًا عن إلحاح الرأى العام المقرون بالقلق طلبًا لمعرفة النتائج التى حصلت عليها الوزارة فيما يختص بهذه المسائل التى لها أهمية حيوية بالنسبة لمصر.

حتى إنه كان من العسير الآن أن تصل الآمال التى ولدها التعديل الحديث فى الوزارة والثقة التى أوجدتها الحكومة الجديدة فى نفوس الأغلبية الكبرى من الأمة إلى طمأنينتها طمأنينة ما. وليس الإنسان فى حاجة إلى قسط وافر من علم النفس ليلاحظ أن هناك توترًا فى الأفكار. نعم إنه أخف مما كان منذ شهرين. إلا أنه موجود حقًا مع ذلك. وإن هذا الموقف الدقيق لا يمكن أن يستمر إلى النهاية بدون أن يجر إلى مخاطر جسيمة».

«١٤ ـ فمن المهم، إذًا أهمية كبرى، للصالح المشترك لمصر ولبريطانيا العظمى أن يوضع حد لذلك بإصدار الدستور فى أقرب ما يمكن على شكله الحالى وبذلك تحول مجهودات الشعب نحو نشاط الانتخابات للبرلمان».

«وإن أزمة تقع بسبب مسألة السودان فى الأحوال الحاضرة تكون، من كل الوجوه، عظيمة الخطر».

«١٥ ـ وبناء على ذلك فإن الحكومة المصرية ترى من الواجب عليها الإلحاح وديًا لكى تتفضل وزارة الخارجية البريطانية بإعادة النظر فى اقتراحها وأن تتقبل بقبول حسن النص الذى أبلغته إياها دار المندوب السامى».

«وبهذه الطريقة تخطو خطوة واسعة نحو تهدئة الخواطر ونحو إيجاد ذلك الجو اللازم لحسن الإرادة والثقة المتبادلة التى طالما أرادها الفريقان والتى هى ضرورية لإيجاد اتفاق دائم وصداقة ثابتة بين مصر وبريطانيا العظمى».

«القاهرة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣»

وهذه هى خلاصة البيان التفصيلى الملحق بالمذكرة الخاصة بمسألة الدستور والسودان:

الأصل فى حقوق مصر والسودان

«ترتكز حقوق مصر فى السودان على حق الفتح وعلى الفرمانات الشاهانية المصدق عليها والمضمونة من الدول الممنوحة لمحمد على وخلفائه منذ أنشئت مصر الحديثة».

«٢ ـ ولم يعمل محمد على بفتحه السودان إلا أن رد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ العصور الأولى من التاريخ فإنه ثابت من آثار طيبة أن تحوتمس الثالث (الأسرة الرابعة) قد توغل حتى وصل إلى مناطق البحيرات الكبرى وأنه احتل نقط الدفاع عن النيل».

«٣ ـ إن الفرمانين الصادرين فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يكمل أحدهما الآخر. وكما أنها يثبتان ولاية محمد على فى حكم مصر فإنهما يخولانه زيادة عليها (حكم بلاد النوبة ودارفور وكوردفان وسنار من جميع الجهات التابعة لها أعنى مع جميع ملحقاتها الكائنة خارج مصر)».

«فقد كان إذًا فى وقت واحد واليًا على مصر وعلى بلاد النوبة ودارفور وكوردفان، إلخ، إلخ».

« ٤ ـ ولقد منح فرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ بعد ذلك محمد على وراثة حكومة الولايات التى يمتلكها».

«٥ ـ وقد منح فرمان ١١ مايو سنة ١٨٦٥ إسماعيل باشا سواكن ومصوع وما يتبعهما».

« ٦ ـ واعتبر فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى أعطى لإسماعيل باشا، جميع هذه الممتلكات جزءًا لا ينفصل عن الخديوية بطريق الوراثة».

« ٧ ـ وفى سنة ١٨٦٦ أرسلت حملة مصرية بأمر الخديو إسماعيل فاستولت على جميع سواحل عدن من بريرة حتى رأس جاردافوى».

«٨ ـ وفى سنة ١٨٧٠ أتم إسماعيل باشا عمل محمد على بإرسال صمويل بيكر ليستولى باسمه على مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل. وقد أخضع الزبير باشا بحر الغزال للسلطات المصرية».

«٩ ـ ولقد أجمل فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ نصوص الفرمانات السابقة لصالح الخديو إسماعيل ولصالح خلفائه».

«١٠ ـ وفى سنة ١٨٧٤ عقد شايللى لونج بك مع ميتزا اتفاقية حماية الأوغنده فأرسل إسماعيل فى الحال إليها نائبًا عنه هو لنيان دى بلفون».

«١١ ـ وقد أضاف فرمان أول يونيه سنة ١٨٧٥ إلى الخديوية حكومة زيلع الواقعة فى شرق تاجورا».

«١٢ ـ وأيد بعد ذلك فرمان تقليد الخديو توفيق باشا المؤرخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ النصوص المذكورة آنفًا».

«١٣ ـ وأخيرًا جاء فى الفرمان تولية الخديو عباس حلمى باشا المؤرخ فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ ما يؤيد ذلك».

«١٤ ـ وهناك ما يدعو إلى القول بأن جميع هذه الفرمانات قد اعتُرف بها وضمنت من الدول. فهى لا تدعو إلى أى شك فى حقوق مصر فى السودان».

«١٥ ـ وهناك ما يدعو إلى الملاحظة أيضًا ذلك أنه فى أثناء المدة التى انقضت منذ فتح محمد على للسودان حتى إخلائه المؤقت كانت جميع مديريات أعالى النيل محكومة بالضبط مثل جميع مديريات وادى النيل والدلتا وإنها كانت مثلها تابعة مباشرة من الوجهة الإدارية والعسكرية للحكومة المركزية القائمة بالقاهرة».

الإخلاء المؤقت

«١٦ ـ حدث فى سنة ١٨٨٣ أن اضطرت مصر تحت ضغط الحكومة البريطانية إلى إخلاء أغلب المديريات السودانية غير أنها أخلتها على فكرة العودة إليها ومع التصميم التام على إعادة احتلالها عند أول فرصة ملائمة. ولقد أُثيرت هذه النقطة وأُبديت ظاهرًا بالوثائق الرسمية المصرية. واستقالت وزارة شريف باشا مفضلة ذلك على الاشتراك فى فكرة ترك السودان ولو بصفة مؤقتة».

«١٧ ـ أرسل رياض باشا فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى السير إيڤلنج بارنج (لورد كرومر) مذكرة يقول فيها:

«لا ينازع منازع فى أن النيل حياة مصر فإن الأمر ظاهر لا يحتاج إلى دليل. والنيل هو السودان ولا يشك امرؤ فى أن العُرَى التى تربط مصر بالسودان لا

يمكن أن تُفصم كالعرى التى تربط الروح بالجسد. وأنه إذا استولت دولة على ضفاف أعالى النيل فإن مصر تتبعها بلا شك. ولذلك فإن حكومة سمو الخديو لا تقبل مطلقًا أن توافق بمحض اختيارها وبدون أن تضطر إليه اضطرارًا على الإقدام على ارتكاب هذا الجرم ضد حياتها»[1].

«١٨ ـ ولقد ورد فى الكتاب الأزرق الذى نشره اللورد سالسبورى فى سنة ١٨٩٨ فيما يختص بحادثة فاشودة نص خطاب وارد إليه من بطرس باشا غالى وزير الخديو يقول:»

«إن الحكومة الخديوية كما تعلمون فخامتكم لم تنقل قط طرفة عين عن العودة إلى احتلال مديريات السودان التى هى منبع حياة مصر والتى لم تنسحب منها إلا تحت تأثير القوة القاهرة. وإن فتح الخرطوم لن تكون له فائدة إذا لم يكن وادى النيل، الذى ضحت فى سبيله مصر كل تلك الضحايا السالفة لا يعود إليها. ولعلمنا أن مسألة فاشودة هى الآن موضع مخابرات بين بريطانيا العظمى وفرنسا فقد كلفتنى الحكومة المصرية بأن أرجو فخامتكم أن تبذل مساعداتكم قبل اللورد سالسبورى لكى يعترف لمصر بحقوقها التى لا نزاع فيها وأن جميع المديريات التى كانت تحتلها حتى عصيان محمد أحمد المهدى ترد إليها»[2].

التصريحات البريطانية

«١٩ ـ حتى فى أعين أوروبا لم تكن المديريات السودانية التى تركت مؤقتًا غير مصرية كما تثبت ذلك عدة تصريحات لرجال الدولة العظام من الانكليز».

«٢٠ ـ فى سنة ١٨٩٠ قامت مفاوضات فى مدينة نابل لتحديد منطقة نفوذ إيطاليا فى السودان المصرى. فأجاب المفوضون الانكليز (لورد دوفرن والسير إيفلنج بارنج والسير فرنسيس جرنفل) على المفوضين الإيطاليين الذين كانوا يطلبون (كسله) بما يلى:

(١) انظر الجريدة الرسمية سنة ١٨٩٤، ملحق رقم ٦٥٣، صفحة ٨٥٥.
(٢) الكتاب الأزرق فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨.

«إن كسلة من حق مصر لأن السودان بأكمله ملك للخديو»[1].

«٢١ - ومن جهة أخرى فإن المادة الثانية من الاتفاقية الإنكليزية الإيطالية المنعقدة سنة ١٨٩١ - ٩٤ هى بالنص الآتى:»

«يكون للحكومة الإيطالية الحق فى حالة الاضطرار بالنسبة للضرورات الحربية أن تحتل كسلة والجهات المتاخمة لها حتى العطبرة. ومع ذلك فإنه من المتفق عليه بين الحكومتين أن كل احتلال عسكرى موقت للأراضى الإضافية المبينة فى هذا العقد لا يبطل حقوق الحكومة المصرية على الأراضى المذكورة. بل تبقى هذه الحقوق فقط معلقة حتى يكون فى وسع الحكومة المصرية إعادة احتلال المركز المذكور».

«٢٢ - وفى سنة ١٨٩٤ أجاب السير إدوارد جراى على المسيو لابوشير بتصريح فى مجلس العموم قال فيه:»

«تعترف بريطانيا العظمى (فى الواقع ومن الوجهة القانونية) بحقوق مصر على هذه الأقاليم الاستوائية ذاتها».

«٢٣ - وكتب اللورد سالسبورى فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى السير أمونسون فى أمر مسألة فاشودة يقول:»

«إن مستندات الحكومة المصرية فى ملكية ضفاف النيل قد أصبحت بلا شك فى طى الخفاء بنجاح المهدى غير أنها لم تعد قابلة للنزاع منذ انتصار الجيوش المصرية على الدراويش».

«٢٤ - ولقد كتب السير هـ. كتشنر فى تقرير رسمى عن مسألة فاشودة ما يأتى عن مقابلته مع مارشان:»

(1) Corrispondenza Verole, Efiopia, 1890.

«.... فقلت له إذ ذاك إننى وصلنى من الحكومة المصرية أمر «بتوطيد سلطة مصر» فى مديرية فاشودة وسألته عما إذا كان على استعداد ـ بأمر الحكومة الفرنسوية ـ لمقاومة تنفيذ هذا الأمر».

«..... وفى عشرين سبتمبر لدى الساعة الرابعة بعد الظهر رفع العلم المصرى على نقطة تفرع نهر سابوت من النيل الأبيض».

«٢٥ ـ وقد لاحظ لورد كمبرلى فى خطبة ألقاها فى حفلة تكريم لكتشنر ما يأتى:»

«ليس من شأن إخلاء فاشودة أن نسىء إلى فرنسا ما دامت الحكومة الفرنسية ذاتها قد صرحت بأن الأراضى التى هى موضع النزاع ستتبع لمصر»(١).

«٢٦ ـ وقال اللورد روزبرى فى خطبة ألقاها فى إسبون فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ما يلى:»

«إنما نقوم لمصر بإعادة ما كان بمقتضى تصريحات جميع الحكومات الفرنسوية معتبرًا أرضًا مصرية»(٢).

إعادة فتح السودان

«٢٧ ـ لما أعادت مصر استيلاءها على المديريات السودانية التى كانت تركتها بصفة وقتية ساعدتها بريطانيا العظمى فى ذلك ولكن:»

(أ) كان الاستيلاء باسم مصر ولحسابها. ولقد اشتركت بريطانيا العظمى فى العمل بصفتها حليفة لمصر. ويثبت هذا من التصريحات الجلية الإنكليزية المذكورة آنفًا. فإن اللورد كتشنر قائد الجيش الذى جرد على السودان هو الذى صرح للقومندان مارشان فى فاشودة بأنه وردت له تعليمات بتوطيد «السلطة المصرية على مديرية فاشودة» وإنه يحتج على رفع العلم الفرنسوى على «أملاك الخديو».

(١) التيمس فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨.
(٢) التيمس فى ١٣ و٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨.

«وقد كتب له يقول: «ينبغى لى أن أنبئكم بأننى وقد رفعت العلم المصرى اليوم على فاشودة (فإن مصر قد استولت على الحكم بلا منازع)»[1].

(ب) إن القوات الحربية التى استعملت فى الاستيلاء على السودان وصل عددها من المصريين إلى ٢٥٠٠٠ رجل على أنه لم يكن فيها فى المبدأ أكثر من ٨٠٠ رجل من الانكليز ولم يزيدوا على ٢,٥٠٠ رجل».

(جـ) كانت نفقات الحملة ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وثلثا المبلغ دفعته مصر وإذا كان الثلث الباقى قد تحملته بريطانيا العظمى فإن الذنب فى ذلك لم يكن على مصر بل على معارضة أتت من ناحية قومسيون صندوق البريد».

(د) منذ إعادة السودان تفردت مصر بدفع نفقات أعمال الرقى الاقتصادى فيه فيما خلا خزان مكوار الذى دفعت مصر من نفقاته ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه وقد تفردت مصر كذلك بدفع العجز المتتابع فى ميزانيات السودان السنوية وقد بلغ ما دفعته فى ذلك أكثر من ٥,٣٥٠,٠٠٠ جنيه».

(هـ) منذ إعادة فتح السودان تنفق مصر على جيش مقيم فيه عدته ١٠,٠٠٠ جندى للدفاع عنه ولمقاومة كل عصيان فيه ولقد تحملت بهذا السبب نفقة تقدر بنحو ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على أن القوة الإنكليزية فى السودان لا تتجاوز ألف رجل تكلف من النفقات أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه».

«٢٨ ـ لقد تحملت مصر فى سبيل السودان نفقات طائلة. وقد ضحت بهذه الأموال رغمًا عن ديونها ورغمًا عن حاجاتها المستعجلة للمشروعات الكبرى ذوات المنفعة العامة وبخاصة أعمال البريد المستديمة والتى قد تجعل قيمة لنحو مليونَىْ فدان لا تزال غير منزرعة دون أن تطالب شريكها بالنفقات التى تنفق فى السودان».

---

(١) تقرير اللورد كرومر رقم ٣٠ سنة ١٨٩٨.

«٢٩ ـ وبالخلاصة الطبيعية والمنطقية. لكل ما تقدم أن السودان يجب أن يعتبر كجزء غير منفصل عن مصر».

اتفاقية سنة ١٨٩٩

«٣٠ ـ ووجهة النظر هذه مؤيدة باتفاقية سنة ١٨٩٩ ذاتها».

«ففى الواقع أن هذه الأداة الدبلوماسية تشرك بريطانيا العظمى مع مصر لا فى السيادة على السودان بل فى إعادته وإذا كان العلم الإنكليزى لا يزال يخفق بجوار العلم المصرى فإن ذلك راجع إلى غرض منع القيود التى تنشأ عن تطبيق الامتيازات الأجنبية من أن تمنع رقى تلك الجهات».

«٣١ ـ ولقد أيد اللورد كرومر الذى وضع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ فى تقاريره عن سنى ١٩٠١ و١٩٠٣ و١٩٠٤ هذه النظرية».

«٣٢ ـ ومع ذلك فعلى أى سبب يمكن أن تعتمد اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا كان أريد بها إشراك إنكلترا مع مصر فى السيادة على السودان؟ لا أظن أنه مجرد إرسال بعض وحدات من الجند لم يتجاوز عددهم الألفين وإنفاق مبالغ ضئيلة نسبيًا يبرران شركة كهذه».

«وإذا كانت المساعدة الصادرة عن تطوع تعطى فى ذاتها حقًا ما. فإن مصر ينبغى أن تكون لها حقوق على سوريا وفلسطين حيث إنه بفضل رجالها وسككها الحديدية وثغورها وتموين الجيش الإنكليزى بمواد للمعيشة كالماء والأشياء الضرورية من كل نوع سهل غزو هذه البلاد. ولقد دفعت مصر أكثر من ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بخلاف فرق أثمان كل مطلوبات الجيش. وفى القطن فقط بلغ الفرق فى الثمن عدة ملايين دون حسبان الحبوب التى من كل نوع. وعدد المواشى الذى نقص بمقدار الثلث مدة الحرب. ولقد اعترف المارشال أللنبى بقيمة المساعدات التى قدمتها مصر أثناء حملة فلسطين وسوريا. ولقد جاء فى تقرير ملنر ما يلى:

«وإنه لمن العدالة أن نذكر أن الخدمات التى أدتها فرقة النقل المصرية كانت ذات فوائد لا تُقدر وكانت ضرورية للحملة على فلسطين».

«٣٣ ـ وإن على إنكلترا قبالة مصر لدينًا أدبيًا فى إعانتها على إعادة غزو السودان أليس بناء على الضغط الذى توقع منها ترك السودان؟ وأليس لها نوع من الوصاية على مصر؟ فقد قال السير إدوارد جراى لما كان وكيلاً لوزارة الخارجية البريطانية أمام البرلمان فى جلسة ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ «تتبوأ إنكلترا موقفًا خاصًا هو موقف الوصى تجاه الدفاع عن مصالح مصر. وإن مطالب مصر لم يتم قبولها من قِبلنا فقط بل تأيدت عاليًا من الحكومة الفرنسوية»».

«فإذا كان لإنكلترا نفس الحقوق التى لمصر فى السودان كان يجب عليها أن تدفع سنويًا نصف ما دفعته مصر. وليس من المستطاع أن يتصور شركة يكون الغنم فيها لأحد الشريكين والغرم للشريك الثانى. ولكن كما قال اللورد كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٤ المذكور آنفًا إذا كانت إنكلترا قد ساعدت فى إعادة غزو السودان فقد كان ذلك باسم مصر ولحسابها».

ضرورة لزوم السودان لمصر

«٣٤ ـ إن السودان حياة مصر».

«وإنا لنقتصر هنا كذلك على الاستدلال بأقوال رجال الدولة البريطانية».

«فإن اللورد كرومر قد كتب فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ أن السودان ملك لا تقدر قيمته بالنسبة لمصر وزاد على ذلك قوله:»

«وكان من الواضح دائمًا أن الدولة التى تأخذ تحت يدها مياه النيل المتحكمة فى مجراه هى التى تتحكم فى توزيعه فى مصر. وبناء عليه فإن النزاع فى قيمة تلك البلاد (السودان) بالنسبة لمصر يكون عبارة عن عدم رؤية الأمور التى لا تقبل أى شك فى مواجهتها».

«٣٥ ـ واللورد كرومر بنفسه هو الذى كتب فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يلى:

«إن الفائدة الكبرى التى للسودان فيما يختص بمصر لا تتعلق بصلاحيته للرقى بل هى ناشئة بالأكثر من أن النيل يخترق البلاد وأن الرقابة التامة على هذا النهر فى مدى مجراه جميعه هى أمر له أهمية حيوية للمصريين. ولولا هذا الاعتبار المهم لما كان فى نظرى إنقاذ السودان من حالة وحشية وبربرية مهما تكن مرغوبًا فيها فى ذاتها بالعمل الذى يمكن أن يبرر ما ضحى فى سبيله من حياة الرجال المصريين والأموال المصرية وضمن هذه الضحايا بالطبع أولئك الأجانب الذين ذهبوا ضحيته ممن التحقوا بخدمة الحكومة المصرية».

«٣٦ ـ وقد كتب اللورد ملنر من جهته فى كتابه «إنكلترا فى مصر» بصفحة ١٩٦ و١٩٧ ما يأتى:»

«لا ينبغى أن يُنسى فى الواقع وخارجًا عن كل أمر متعلق بالعواطف أن لمصر صالحًا ماديًا فى أن تمد أملاكها نحو الجنوب وأنه لصالح لا يستطاع إنكار أهميته. فليس الأمر أمر تجارة وحسب ولو كانت التجارة فيما مضى فى تلك الأقطار متسعة.... بل هى مسألة تأمين الكيان بالمعنى الصحيح للكلمة. فلا يمكن أن توجد فى مصر سَكِينة دائمة بدون السودان. «وقال بعد ذلك:»

«وليس إيراد المياه بانتظام بالنسبة لمصر مسألة لياقة ورخاء بل هى مسألة حياة... ومن ذا الذى يستطيع أن يقول ماذا يتأتى إذا تولت يومًا دولة متمدينة الأعمال الكبرى الفنية فى أعالى النيل وبعثرت المياه الضرورية لرى مصر الصناعى فى سبيل رى تلك الأصقاع صناعيًا؟».

«٣٧ ـ وفيما خلا النيل الذى هو عبارة عن صلة حيوية بين البلدين توجد اعتبارات أخرى ذات صفات اقتصادية تصل السودان بمصر».

«فمن جهة أن السودان لا يزال بلادًا بكرًا وتجارتها قابلة. للنمو وحاصلاتها محل للزيادة بصفة سريعة بفضل سعة أرضها وخصوبها. وإنها وإن كانت تملك منفذًا لتصريف بضائعها عن طريق بورسودان فإن هذا المرفأ وحده لا قبل له

بتصريف جميع تجارة البلاد إذا نالت قسطًا وافرًا من الرقى والفلاح. وعليه فإن جزءًا كبيرًا من تجارة السودان يمر دائمًا وبخاصة حينما توجد المزاحمة فى تجارة هذه البلاد فيفضل الطريق الأسرع. وإن الجزء الأكبر من تجارة السودان يعمل اليوم وسيظل دائمًا مع مصر».

«ومن جهة أخرى فإن مصر إحدى بلاد العالم التى عدد سكانها كثيف ويزيد عدده بغاية السرعة. ولقد بدأت أراضيها أن تكون غير كافية لسكانها ولن يمضى إلا بضع سنوات حتى تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية الأشد حدة والتى يكون على الجيل الجديد أن يعالجها. ولا توجد بلاد أكثر استعدادًا من السودان لقبول الفائض من زيادة السكان فى مصر لأنها بلاد متاخمة وهى بلاد فى جوهرها زراعية ومتصلة بمصر بروابط عديدة ومن أعظمها قوة».

النتيجـــة

«٣٨ - يفهم من كل ما أسلفناه، بلا عناء، الأهمية الكبرى التى يعلقها جلالة ملك مصر وحكومته وشعبه بمسألة السودان. وفى ضوء الواقع والمستندات التى ذكرت يمكن فهم أن النصوص الواردة فى الدستور المصرى تظهر كأنها أدنى ضمان أصلى لحقوق مصر الشرعية والتى لا نزاع فيها».

«القاهرة فى ٢ يناير سنة ١٩٢٣».

تطور الأزمة الوزارية

هذا وإن فخامة اللورد أللنبى تشرف بمقابلة جلالة الملك يوم الجمعة ٢ فبراير وسلمه جواب الحكومة الإنكليزية وفيه أنها لا توافق على ذكر السودان فى مشروع الدستور المصرى. ولكن حقوق مصر تظل محفوظة إلى أن يتم الاتفاق عليها بالمفاوضات بين إنكلترا ومصر وادعت وزارة خارجية إنكلترا أن وضع المادتين الخاصتين بالسودان فى مشروع الدستور تعتبره إنكارًا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ وخروجًا عن تصريح ٢٨ فبراير وفصلاً فى أمر السودان من جانب الحكومة المصرية فهى لذلك تطلب حذف هاتين المادتين.

سلم اللورد هذا الرد الوارد مع كتاب منه إلى جلالة الملك مباشرة طلب فيه الرد إما بالرفض أو القبول فى مدى أربع وعشرين ساعة أى عند ظهر ٣ فبراير.

وقد روت إحدى الصحف المصرية بعد ذلك نبأ خطيرًا ندع لها تبعته وهو أن الرد الذى أرسلته الحكومة الإنكليزية كان يشمل إنذارًا يتضمن التهديد بالرجوع إلى حالة الحماية وإعلان ذلك رسميًا ثم إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ وضم السودان إلى الإمبراطورية البريطانية وفوق هذا كله تكون إنكلترا حرة فيما ترى أن تتخذه نحو العرش ومصر.

وزادت هذه الصحيفة على كل ما تقدم أن هناك قرائن تدل على أن الجنود الإنكليزية تلقت فى ذلك اليوم أوامر معينة.

وفى صباح يوم السبت ٣ فبراير، اجتمع الوزراء فى سراى عابدين فكان قرارهم فى البدء عدم قبول الحذف والاستعفاء إذا أصر الانكليز على ذلك.

ثم تطورت المسألة وتحولت من الحذف التام إلى التبديل والتعديل لأن الوزارة عرضت على فخامة المندوب السامى نصين جديدين كانا سببًا فى إعادة المفاوضة، وانتهى الأمر أن تم الاتفاق مبدئيًا على ما يلى:

الأول ـ أن المادة الأولى التى تنص على أن ملك مصر هو «ملك مصر والسودان» ترفع منها الآن كلمة «السودان» إلى القرار الذى يصدره البرلمان المصرى بعد مفاوضات يقوم بها مندوبون ينتخبهم البرلمان للمفاوضة فى تقرير مركز السودان نهائيًا.

الثانى ـ المادة (١٤٥) تحذف منها كلمة «السودان جزء من مصر» ويوضع بدلها: «وتطبيق قواعد الدستور على مصر لا يمس ما لمصر من الحقوق بالسودان».

فأُرسل هذا الحل إلى وزارة الخارجية البريطانية مساء اليوم نفسه والذى يدهش له المرء فى هذه الإجراءات ورود كتاب وزارة الخارجية البريطانية باسم

جلالة الملك مباشرة دون وزارته المسئولة مع أنه فى عهد الاحتلال وقبل أن يعترف لمصر بالاستقلال كانت المخاطبات التى من هذا القَبيل تكون باسم الحكومة مباشرة.

استقالة الوزارة النسيمية:

ظل الوزراء يومَىْ ٣، ٤ فبراير ملازمين دُورهم فى انتظار الرد من لندرة. وحل ظهر الإثنين ٥ فبراير ولم يرد الجواب، فذهب حضرة صاحب الدولة نسيم باشا إلى قصر عابدين وتشرف بمقابلة جلالة الملك ورفع إلى جلالته كتاب استقالته هو وزملائه رسميًا. وهذا نصه:

«مولاى»

«مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأ بها الطريق السوى. فلما شرفنى مولاى أنا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة فى أيدينا».

«ولما كانت البلاد تجتاز دورًا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها، أقدمنا على تجنب هذه المسائل. وابتغينا الوسائل متلمسين الخُطَا مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن قد وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى إرسال هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام كيف قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه».

«وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعَىْ قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت

من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلاً وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية أو بأحكام فى جرائم معينة عن التمتع بحقوق الانتخاب. ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أثبتت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكًا فعليًا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب. ولقد كان محل البحث والتعديل إلى آخر لحظة وهو على وشك الصدور مطابقًا لغير دساتير الأمم المتمدنة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحوير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان. وقد كان البحث مقصورًا فى أول الأمر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الرأى فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أثبت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة العقلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع. وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتَى الواقع والقانون، بل إن كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير على الحالة الراهنة».

وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصًا جديدًا طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويرًا طفيفًا حاز الموافقة أُبلغ إلى وزارة الخارجية، وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه.

«ثم جرت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا ولما كان ذلك ماسًا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته. وقدمت

مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينًا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع. ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنكليزية التى قدمت أخيرًا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصًا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى. ولما كان المركز خطرًا والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدودًا بالساعات صار مده ريثما يجتمع بقية الوزراء فى الصباح».

«ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان. ورفع فخامة المندوب السامى النصين إلى وزارة خارجية إنكلترا منتظرًا الرد الذى لم يصل بعد».

«ونظرًا لما أكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل. وصرح بأنه إذا لم تُقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان ومصر وأورى بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير يراه مناسبًا».

«ونظرًا للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الإنكليزية. وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله».

«بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة للرد المطلوب من مصر وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضًا من أول الأزمة إلى الآن

واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش فى أحرج المواقف وعلى حقوق البلاد».

«أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الإنكليزية عليه رفع الأحكام العرفية التى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضًا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية. وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة. ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنكليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية. ذلك من جهة ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى. ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظًا كبيرًا من تفكيرنا وقسطًا من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل فى كل فرصة كانت تسنح فيحدث ما يحول دون إتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى».

«وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرًا. وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات إلى نتيجة حسنة. وما وهنت يومًا إرادتنا ولا نفوسنا عن العمل لأننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح. فلما أبطأ علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شىء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيئ للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقامًا محمودًا راجيًا قبول استقالتى وما زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين.

«محمد توفيق نسيم»

«صباح الإثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣».

وفى المساء أوفد جلالة الملك إلى دولته حضرة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير أمنائه يلح عليه بالبقاء فى منصبه، فأجاب دولته أن تطور

الحالة هذا التطور الآن يقضى عليه باعتزال منصبه، آملاً أن يكون من وراء ذلك خدمة جلالته وخدمة وطنه.

ولا يخفى على إنكلترا أن مصر لا تستطيع التنازل عن سيادتها على السودان بحال من الأحوال لأن (مصر هى النيل والنيل هو مصر) ولأن السودان (ألزم لمصر من الإسكندرية)، كما أنها تعرف ذلك من رد الوفد الرسمى على مذكرة اللورد كرزن ومن بيان رشدى باشا رئيس لجنة الدستور الذى ورد فيه أن سيادة مصر على السودان مقررة باتفاق سنة ١٨٩٩. وتعلم الشرح الذى علقه اللورد كرومر بقلمه على هذا الاتفاق الذى عده الانكليز أنفسهم من أكبر أعمال اللورد السياسية بمصر.

وهى تعرف فوق كل ذلك من ثروت باشا أن من المستحيل الاعتراض على لجنة الدستور وتغيير قرارها.

إن حجة مصر لا يمكن دحضها وحق مصر لا يستطاع إنكاره والبراهين على ذلك لا تحصى ولا تستقصى. ولكن إنكلترا التى ما وسعها أن تدفع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان عمدت إلى القوة والإنذار، فلم تستطع مصر التى لا تملك سوى الحق أن تقابل القوة بمثلها.

ظلت مسألة قبول استقالة الوزارة معلقة وظل جلالة الملك لا يقبلها. وأخيرًا جاء رد الحكومة البريطانية فى ٧ فبراير بالموافقة على اقتراح الوزارة المصرية. ولكن نسيم باشا ما برح مصممًا على الاستقالة بسبب الحملة الشديدة التى بلغت منتهى الشدة عليه من جميع الصحف والأحزاب.

ولقد أرسل مُكاتب «التيمس» من القاهرة برقية لجريدته فى ٥ فبراير عن هذه الأزمة يقول:

«إن النتيجة المرضية لمسألة السودان لم يكن فى الإمكان الحصول عليها إلا بفضل عمل اللورد اللنبى المنطوى على الشدة وروح المسالمة معًا. فقد أبلغ الملك ونسيم باشا أنه يجب حذف المادتين المتعلقتين بالسودان من الدستور موقتًا إلى أن تنتهى المفاوضات. وأن حذف هاتين المادتين موقتًا لا يمس حقوق مصر فى

السودان أو فى مياه النيل. وأنه إذا لم تقبل الحكومة المصرية رأى الحكومة البريطانية قبل مضى أربع وعشرين ساعة فإنه تتولد حالة سياسية خطيرة. وعلى ذلك عقد الوزراء مجلسًا فى سراى عابدين ظل مجتمعًا باستمرار من الصباح إلى الساعة الحادية عشرة مساء. وقد ذهب كبير الأمناء مرتين إلى دار المندوب السامى. وأخيرًا أعلن قبول الحكومة المصرية رأى الحكومة البريطانية. وبذا سُويت المسألة موقتًا طبقًا للعهود التى قطعها البريطانيون على أنفسهم للسودانيين».

«والمسألة المهمة الآن هى قانون التضمينات الذى تصر الحكومة البريطانية، بلا مراء، على أن يكون نتيجة لازمة لنشر الدستور. ولا يبعد أن ينشر الاثنان فى وقت واحد. لأن وزارة ثروت باشا وضعت مشروع التضمينات وهو الآن معد للنشر».

وكذلك أرسل مُكاتب جريدة «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية فى ذلك التاريخ. قال:

إن نص الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى إلى الحكومة المصرية لم يُنشر. ولكن يؤخذ من مصدر ثقة أنه يصرح بأن المادتين الواردتين فى مشروع الدستور عن السودان لا تتفقان مع تصريح ٢٨ فبراير وتناقضان اتفاق سنة ١٨٩٩ أيضًا. وتنظر الحكومة البريطانية بعين العطف إلى المجهودات التى بذلت فى وضع الدستور ولكنها ترغب فى أن تدور المناقشة فى هذه المسألة المحتفظ بها مع مندوبى الأمة المصرية الذين يعينهم البرلمان المصرى. وقد أُعطيت التأكيدات بأن ترك هذه المسألة الآن لا يمس حقوق مصر فى السودان. أو فى مياه النيل. وقد أرسل الملك فؤاد، بعد اجتماع طويل عقدته الوزارة قرار الحكومة المصرية لقبول طلب الحكومة البريطانية. ولا ريب فى أن إذعان الوزارة سيثير عاصفة من الانتقاد فى الصحف المصرية. وهناك إشاعات عن احتمال استقالة الوزارة».

وقال فى برقية أخرى إن اللورد أللنبى وافق على المادتين المتعلقتين بالسودان بعد تعديلهما وأرسلهما إلى لندن للموافقة عليهما.

وفى يوم ٩ فبراير تلقى دولة نسيم باشا الأمر الملكى بقبول استقالته، وهذا نصه:

«اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيمًا لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والإخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد».

«وإنا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للأمة والوطن فى عهد وزارتكم. وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

(فــؤاد)

ولم تكن استقالة الوزارة لتدفع عنها غائلة النقد الشديد بل الذم والتعريض، لولا وصول برقية لدولة نسيم باشا فى يوم ١٢ فبراير من سعد باشا بجبل طارق أدهشت الجميع وهذا نصها:

«إنكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن فأهنئكم على ذلك وأهنئ زملاءكم الكرام».

صمتت صحف الوفد بعد نشر هذه البرقية لا تحير جوابًا ولكن الصحف الأخرى لم تخفف من غلوائها فى نقد عمل الوزارة المستقيلة.

ولقد نشرت جريدة الأهرام برقية فى ١٣ فبراير من مُكاتبها بلندره هذا نصها:

«يقول محرر القلم السياسى فى جريدة «ديلى نيوز» إن اللورد أللنبى أبلغ الملك فؤاد أنه إذا خولف شرط واحد من التصريح البريطانى فإن التصريح كله يُلغى. وعلى ذلك وافقه الملك على ما طلب. ولكن من المدهش أن نجد نسيم باشا الذى يعد أشد مَلَكية من الملك، يرفض الموافقة على ما قبله الملك. ولا ريب فى

أنه إذا نجح عدلى باشا فى تأليف وزارة فإن الدستور يصل إلى شكله النهائى بدون مشقة. وإذ ذاك يجب أن نعرف هل يقبل البرلمان الدستور كما هو بدون تعديل جوهرى أم لا؟؟».

اشتدت الأزمة الوزارية إذ كان يصعب تأليف وزارة جديدة بعد هذا المشكل، فاستدعى جلالة الملك الوزراء الأقدمين على التتابع يستشيرهم فيما يجب اتباعه نحو الأزمة. ولكن لم يعلن واحد منهم قبوله تأليف الوزارة بل كان الكل ينتحل لجلالته الأعذار عن قبول هذا المنصب الذى كان محفوفًا بالمكاره.

ولكن لوحظ أن صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية هو المرشح أكثر من سواه لتأليف الوزارة لأنه كان كثير التردد على القصر الملكى والبقاء فيه أحيانًا وقتًا طويلاً ولأنه كان كثير الاجتماع أثناء هذه المقابلات بصاحبَى الدولة محمد سعيد باشا ويوسف وهبه باشا: حتى قيل إنه وضع برنامجه الذى سيتولى الوزارة على مقتضاه واتفق فعلاً مع أكثر الوزراء الذين سيؤلف منهم وزارته.

كما قيل من جهة أخرى إن عدلى باشا هو الذى سيؤلف الوزارة لأن الانكليز كانوا يؤيدون توليه الوزارة.

وبهذه المناسبة أصدر الوفد فى ٢٠ فبراير نداء إلى الأمة يعترض على تدخل الانكليز فى تشكيل الوزارة وفى تأييد فكرة إعادة عدلى باشا إلى الوزارة. وهذا هو نص النداء:

«أيها المصريون»

«يحاول الانكليز، بكل ما يملكون من وسيلة، أن يخنقوا حريتكم ويسلبوكم حقكم أو يحملوكم على النزول عنه. وقد رأيتم، منذ قيام نهضتكم المباركة، كيف استبدوا فيكم وداسوا كرامتكم. فلا نفسًا أذلوا. ولا مطمعًا أدركوا. ولا عن حق نزلتم. ولا فى جهادكم مللتم. وقد تجلى فشل سياستهم. وباءت محاولاتهم بخيبة لم تعد خافية حتى على أبناء وطنهم فى بلادهم. ولكن المستعمرين لا يريدون،

على ما يظهر، بأن يسمعوا أو يتعلموا. وهم اليوم يتدخلون لينصبوا عدلى رئيس وزارة تحكمكم. وتجدد آلامكم. وقد خبروا عدلى فكان عند ظنهم به ينفذ رغباتهم ويشق وحدتكم. عدلى الذى أطلق الرصاص أيام وزارته المشئومة على مظاهراتكم السلمية البريئة فى مصر وطنطا والإسكندرية وأسيوط وجرجا. عدلى الذى سافر للمفاوضات الرسمية رغم إجماعكم وبالاستناد إلى حراب خصومكم. عدلى وأصحابه الذين ضربوا عليكم الحماية فى ثوب الاستقلال. أولئك الذين لم يعتبروا نفى الرئيس وزعمائكم الأوفياء عملاً من أعمال الظلم والقمع. وإنما اعتبروه عملاً ضروريًا ومرغوبًا فيه توطئة لازمة لمجهود آخر فى سبيل تنفيذ السياسة الاستعمارية. والذين لم تَرَ البلاد فى تاريخها الحديث ما رأته فى أيامهم من الويل والشقاء».

«يريد الانكليز أن ينصّبوا عدلى رئيس وزارة من جديد رغم أنوفكم ورغم ما تحملونه من الذكريات المؤلمات ورغم إجماعكم على ألا وزارة ما دامت الأحكام العرفية مبسوطة على البلاد وما دام سعد وأصحاب سعد فى المنفى والسجون وما دام الانكليز متشبثين بنزع النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور».

«هذه أولى مطالب الأمة. وتلك مطامع الانكليز».

«هذه حالة سيئة ستقابلونها بثباتكم ووقوفكم فى وجههم واحتجاجكم بكل ما تملكون من الوسائل الشرعية»

«أولاً - على تدخل الانكليز فى تشكيل وزارتكم».

«ثانيًا - على عدم تحقيق مطالبكم».

«ثالثًا - على محاولة إعادة عدلى إلى الوزارة».

«أيها المصريون»

«قَوُّوا صفوفكم وشدوا عزائمكم وثابروا فى جهادكم وابسموا للخطوب. واذكروا أن فى ميدان الضحايا والمجد متسعًا للجميع».

«فلتحى مصر والسودان. وليحى سعد!».

إقفال بيت الأمة:

وكان من نتائج نشر هذا البيان الذى أصدره الوفد للأمة أن صدرت الأوامر بتفتيش بيت سعد باشا وإقفاله فى وجوه قاصديه.

فتوجهت قوة من رجال البوليس المصرى تحت إمرة أربعة من الضباط ومعهم البكباشى إبلت مساعد الحكمدار وسيدة أوروبية ملحقة بالبوليس إلى منزل صاحب المعالى سعد زغلول باشا فى مساء يوم ٢٠ فبراير وحاصروه من جميع جهاته، ثم دخل الضباط وطلبوا من الزائرين الذين وجدوهم هناك أن يبرحوا الدار ثم دخلوا مكتب سكرتارية الوفد ومكتب معالى الباشا، وبعد أن فتشوهما وأخذوا ما فيهما من الأوراق والمكاتيب ولجوا داخل المنزل ومعهم السيدة الأوروبية ففتشوا كل الغرف وأخذوا الأوراق وطلبوا إخلاء المنزل. وكان به إذ ذاك سعيد زغلول بك القاضى بمحكمة الزقازيق والأستاذ محمد أمين يوسف المحامى فطلبا مهلة حتى الصباح. وانتهى التفتيش حوالى الساعة العاشرة مساء وبقى الجنود يحرسون المنزل. ولقد تم إخلاء الدار فى يوم ٢١ فأقفلت جميع غرفه بوضع قطعة من الخشب على كل باب وتسميرها ثم ختمها بالشمع الأحمر من الجهتين. ووضع داخل المنزل وخارجه نحو أربعة عشر من الجنود والصف ضباط بقيادة أحد ضباط بلوك الخفر وترك الباب مفتوحًا. ووقف بجوار بواب المنزل أحد الجنود وأخذ بعض الجنود يطوفون حول الدار حاملين أسلحتهم.

وفى ذلك اليوم أرسل جناب حكمدار بوليس القاهرة إلى كل عضو من أعضاء الوفد الكتاب التالى:

«أتشرف بأن أطلب من حضرتكم، بمقتضى الأحكام العرفية، أن تتوجهوا لمقابلة جناب الحاكم العسكرى لمدينة القاهرة فى مركزه الكائن بقشلاق قصر النيل الساعة ٣ إفرنكى بعد ظهر يوم الأربعاء (٢١ فبراير) وإنى أخطر عزتكم بأن هذا الأمر صدر تحت الأحكام العرفية».

فأطاع الأعضاء وتوجهوا إلى مكتب المحافظ العسكرى لمقابلته فى الموعد المضروب. ثم نشر قلم المطبوعات البلاغ التالى:

«دعا المحافظ العسكرى للقاهرة صباح اليوم الأشخاص الآتية أسماؤهم وهم:»

«المصرى السعدى. وحسين القصبى. وفخرى عبد النور. ومحمود حلمى إسماعيل. ومحمد نجيب الغرابلى. وراغب إسكندر ووجَّه إليهم الإنذار الآتى:»

«لقد صُرح أمامكم مرارًا كثيرة أن السلطات العسكرية بمصر لا تحمل أى مَوْجَدة على إى إنسان كان بسبب آرائه السياسية التى يكون عليها. وأنها لا ترغب فى فرض أى حظر يمنع التعبير المشروع عن الرأى السياسى. ولقد عومل جميع الأشخاص المقبوض عليهم والمعتقلين أو المنفيين بسبب الحركة المصرية بمثل ما عوملوا به لأن أعمالهم كانت مهددة للنظام العام وبالتالى لحياة الأجانب النازلين بهذه الديار».

«ومن المعلوم أن بمصر طُغمة من الأشخاص تنتهز فرصة الاضطراب السياسى لقتل الانكليز. فأنتم بالنداء الذى أصدرتموه فى الصحف يومَىْ ١٩ و٢٠ الجارى قد هيأتم الفرصة المذكورة مرة أخرى. وهذا يُعتبر كتحريض ضد حياة الانكليز».

«وبناء على ذلك، وبمقتضى السلطات المخولة إلىَّ بموجب القانون العرفى، أنذر بأنه إذا ترتبت على النداء الذى أصدرتموه اضطرابات أو وقع اعتداء جديد على حياة أى شخص أو أشخاص فأنتم مسئولون شخصيًا عن أى جريمة تقع من مثل هذا. وعند ذلك تُتخذ الإجراءات. ولقد أُقفل منزل زغلول باشا بغلطتكم لأنكم بندائكم الذى أصدرتموه دعوتم إلى الإجرام».

وعلى هذا خرج أعضاء الوفد من لدُن الحاكم العسكرى لمدينة القاهرة واجتمعوا بمنزل المصرى السعدى بك وحرروا الاحتجاج التالى إلى جلالة الملك:

«حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان»

«مازالت الأمة تعانى ما تعانى فى سبيل حريتها المقدسة. وما كفى السياسة الاستعمارية أن تنفى وتسجن زعماء الأمة وتسعى بالأحكام العرفية فى إيقاع

الإرهاب فى النفوس وإخضاعها لغير إرادتها. بل عمدت أمس إلى التعدى على حرمة بيت الأمة المقدس فأقفلته بعد أن صادرت ما فيه من أوراق خاصة. كل هذا بدون مبرر ولا مسوغ. فإلى جلالتكم نتقدم بالاحتجاج الشديد على هذه المعاملة التى لا تتفق مع أبسط قواعد الحرية والعدالة آملين بحكمتكم أن يرفع عن الأمة هذا الظلم والإرهاق. وما زلنا المخصلين لسُدتكم».

«عن الوفد المصرى»
المصرى السعدى

ثم أعقب كل ذلك إلقاء القبض على الدكتور محجوب ثابت وعبد الستار الباسل بك وسواهما من الكُتّاب والمفكرين.

وأبلغ البوليس رؤساء تحرير الصحف المصرية أنهم مسئولون شخصيًا عن نشر كل ما خالف المنشورات فى صحفهم وأخذ عليهم تعهدًا بذلك.

صُرفت الأذهان عن احتمال تأليف مظلوم باشا للوزارة واتجهت نحو عدلى باشا. على أن جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين بسطت خلاصة ما دار بين جلالة الملك وعدلى باشا حين كلفه جلالته بتأليف الوزارة. ونشرت برنامج دولته والغرض الذى وضعه نصب عينيه ويؤخذ منه أنه لما طلب إليه تأليف الوزارة اعتذر بأن حالة الانقسام الحاصلة فى البلاد ولاعتبارات شخصية لا تمكّنه من تحمل أعباء الحكم لأنه يرى أن المأزق الحرج الذى تجتازه البلاد اليوم فى مسألة السودان والأحكام العرفية وقانون التضمينات وإعادة الحرية للأشخاص الذين مست حريتهم أحكام السلطة العسكرية لا يمكن الخروج منه بسلام ولا يمكن تخطى هذه العقبات وإصدار الدستور محققًا لسلطة الأمة ومطالبها إلا إذا تلاشت روح الانقسام ووقف المصريون متحدين لا يفكرون فى غير مصلحة البلاد. أما تولى مسئوليات الحكم فى هذا الجو المضطرب فلن يكون من ورائه إلا زيادة الارتباك والاضطراب وزيادة فى الضعف

أمام الانكليز وبقاء فى حال الفوضى وتعطيل لصدور الدستور ولتمتع الأمة بنعمة الحكم النيابى.

ومع هذا الامتناع رأى جلالة الملك أن لا يبت عدلى باشا فى الأمر من فوره بل يمعن الفكر فى المسألة. ففكر طويلاً مع أصدقائه وأعضاء حزبه وكان كل همهم أن يوفقوا إلى وسيلة تعيد إلى البلاد وحدتها وتجعل بين الحكومة والأمة من حسن التفاهم ما يمكن الحكومة القوية، بتأييد الأمة لها، من الوصول عند تأليفها، للاتفاق مع الحكومة البريطانية على رفع الأحكام العرفية وبالنص فى الدستور على مسألة السودن نصًا يضمن إقرار السودان جزءًا من المملكة المصرية. ثم إصدار الدستور كاملاً شاملاً لسلطة الأمة مؤيدًا حقوقها.

وقد ذكرت تلك الجريدة الحركة التى أثارها خصوم عدلى باشا فى الصحف وحملهم الوفد على إصدار النداء الذى ندد فيه بإسناد الوزارة إلى عدلى باشا. ثم قالت:

«مع ذلك فقد رفض عدلى باشا أن يؤلف وزارة لأن الموقف حرج والأزمة دقيقة. والعقدة التى خلفتها وزارة نسيم باشا ومسألة السودان والمسخ الذى مسخته فى مشروع الدستور. كل ذلك يحتاج عمله إلى هدوء وإمعان فكر».

قالت:

«وهذه الأقلية(؟) المشاغبة مستعدة أن تعود إلى سالف عاداتها. مستعدة لأن تدبر المظاهرات. ولأن تشغل الحكومة بصياحها وعويلها. ولأن تفسد على العاملين عملهم بل مستعدة لأكثر من ذلك. فلا تزال الأحكام العرفية باقية بسوء تصرفها. ولا يزال المنفيون والمعتقلون فى منفاهم واعتقالهم بشر فعلها. وليس يريد عدلى باشا أن يتولى الوزارة فى هذا الجو الفاسد لأن عدلى وأصحابه لم يطمعوا يومًا فى تولى الوزارة حرصًا على المناصب وقد أثبتوا فى كل وقت أنهم مستعدون للتخلى عن مناصب الحكم متى ثبت لهم أنه لم يبق فى مقدورهم أن

يؤدوا لبلادهم الخدمة المرجوة منهم. وليست استقالة عدلى باشا بعد قطع المفاوضات الرسمية منا ببعيد».

وكان الواجب فى هذا الوقت العصيب أن تصفى المقامات الوطنية حسابها مع بعضها وأن تتفق كلها على اتباع الخطة التى تبلغ البلاد أمانيها، لأن الأزمة قد تطورت من أزمة وزارية إلى أزمة سياسية كبرى. حيث أحجم مظلوم وعدلى عن حمل عبء الحكم فى البلاد فى وقت التوت فيه أمورها على مدبريها. فلم يستطيعوا لها تقويمًا.

«ويُخيل لنا أن أنسب حل هو أن يجمع صاحب الجلالة الملك مجلسًا تحت رئاسته من جميع وزراء الدولة وكبار المفكرين فى البلد كما فعل توفيق باشا فى سنة ١٨٨٢ للتباحث فى الخطة الناجعة التى يلزم على الجميع اتباعها إجلاء للموقف الذى نتج عن هذه الأزمة الخطيرة وكان يرفع القرار إلى الحكومة الإنكليزية. وكان من المحتمل جدًا أن نصل إلى حل مُرْضٍ ولكن كل ما حدث فى ذلك الوقت إبعاد وكيل الديوان العالى حسن نشأت بك من مصر».

ولقد لخص هذه الحوادث مُكاتب «التيمس» فى برقية فى ٢٣ فبراير قال:

«إن إغلاق منزل زغلول باشا والقبض على الكثيرين أحدثا قلقًا شديدًا فى النفوس فأضرب كثير من الطلبة. وقامت مظاهرات صغيرة فرَّقها رجال البوليس بسهولة. ولا يزال القبض مستمرًا. ويزيد عدد المقبوض عليهم على ستة. ومن المحتمل أن يقبض على آخرين. ويبدى ولاة الأمور تكتمًا شديدًا ولكن أعمال القبض كانت نتيجة أبحاث قام بها القسم الخاص للجرائم السياسية. وجميع الذين قبض عليهم من المهيجين المشهورين الذين طالما دفعوا ولاة الأمور للعمل».

«ومن التطورات السياسية المهمة أن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى حصل على جواز سفر بإجازة يترك بعدها منصبه. ونشأت بك ممن يتمتعون بثقة الملك الكبيرة. وكان واسطة تفاهم عظيمة بين الملك والوفد. ولا يمكن أن يتفق نفوذ نشأت بك ونفوذ رئيس الوزارة فى وقت واحد».

«هذا ولقد نشط حزب الأحرار الدستوريين بمناسبة هذه الأزمة واجتمع فى يوم ٢٤ فبراير. فخطب دولة رئيسه خطبة أبان فيها كنه الأزمة السياسية المتحكمة فى البلاد ثم تباحث أعضاؤه فى الحالة وتقرر بالاتحاد ما يلى:»

«إن الحزب يؤيد كل وزارة تحقق الأغراض الآتية:

«أولاً - رفع القيد الذى قيدت به الوزارة السابقة حرية البلاد فى وضع النص الخاص بالسودان فى الدستور».

«ثانيًا - إصدار الدستور كاملاً شاملاً للمبادئ التى قررتها لجنة الدستور».

«ثالثًا - رفع الأحكام العرفية فى الحال وفك اعتقال المعتقلين والإفراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين».

«رابعًا - العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام»».

ولقد اهتم بعض نواب مجلس العموم الإنكليزى بالأحوال المصرية. فسأل المستر موريل الحكومة فى جلسة ٢٧ فبراير قائلاً:

«هل أغار رجال البوليس على منزل سعد زغلول باشا تنفيذًا لأوامر السلطات العسكرية البريطانية لأن الوفد أصدر منشورًا احتج فيه على محاولة اللورد أللنبى السعى لتقليد عدلى باشا منصب رئاسة الوزارة؟ وهل أصدر الوفد احتجاجًا على تقليد نسيم باشا الوزارة؟

ولما كان أعضاء الوفد الذين عارضوا تولى ثروت باشا رياسة الوزارة قد نُفوا الآن وسُجنوا ونظرًا للعهد الذى قطعه اللورد أللنبى بتوقيف تنفيذ الأحكام العرفية حتى يتمتع المصريون بحقوقهم السياسية. فهل تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة لمنع مثل هذا العمل فى المستقبل؟».

«فأجابه المستر ماكنيل وكيل وزارة الخارجية فى البرلمان قائلاً:»

«إن المعلومات الوحيدة التى لدىَّ هى أن الوفد أصدر فى ٢٠ فبراير منشورًا عده اللورد أللنبى من الأعمال التى قد تثبت على اضطراب النظام العام فأصدر

الأوامر بإقفال منزل سعد زغلول باشا. أما موقف الوفد بإزاء وزارة نسيم باشا فيمكن استنتاجه من المنشور الذى أصدره الوفد بتاريخ ١٥ ديسمبر فإن لهجته كانت تنم عن العداء الواضح. وكان الغرض من إلغاء الأحكام العرفية إلغاء جزئيًا - كما وعد اللورد أللنبى فى كتابه بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - تسهيل إجراء الانتخابات. وسيبرُّ اللورد أللنبى بهذا الوعد متى حان وقت الانتخابات».

اشتداد وطأة الجرائم السياسية:

ولنَدَع هذه الأزمة السياسية مستحكمة فى البلاد يعالجها أولو الأمر علَّهم يصلون إلى حلها، ونستلفت نظر القارئ إلى أمور أخرى وقعت فى تلك الأثناء زادت فى حرج الموقف وكانت ضغثًا على إبالة.

ذلك أن المجرمين السياسيين قد انتهزوا فرصة هذا الارتباك العام فاشتد نشاطهم وزادت جرأتهم زيادة لم يسبق لها نظير، وتعددت تعديياتهم على أرواح النزلاء وتتابعت دون أن يوقف على أثر للفاعلين.

ففى صبيحة يوم ٧ فبراير أُطلق عياران ناريان على المستر امبلر الموظف بمصلحة سكة حديد الحكومة على مقربة من نادى مستخدمى المصلحة المذكورة بجزيرة بدران، فلم يصب بضرر وأُصيب عامل وطنى كان واقفًا بجواره.

وقد اتخذت السلطة المختصة بسبب هذا الحادث الإجراءات الآتية:

«أولاً - عُين لمدينة القاهرة محافظ عسكرى له حق اتخاذ الوسائل التى يرى ضرورة اتخاذها بشأن الجرائم التى من هذا النوع».

«ثانيًا - ضرب نطاق عسكرى حول الحى الذى وقعت فيه الجريمة ولا يسمح لأحد بالخروج منه إلا إذا كان بيده تصريح من السلطة المختصة».

«ثالثًا - سيلزم أهالى هذا الحى بغرامة كبيرة».

ثم ما لبث اللورد أللنبى أن حدد مقدار هذه الغرامة بمنشور أعلن فى يوم ١٢ فبراير وهذا نصه:

«حيث إنه فى صباح اليوم السابع من شهر فبراير سنة ١٩٢٣ حصل تَعدٍّ على حياة أحد الرعايا الانكليز فى جهة من جهات مصر الكائنة بحرى شارع ترعة جزيرة بدران وشرقى شارع ابن الرشيد. وقبلى خط السكة الحديد وغربى شارع أبو الفرج»

«وحيث إن المتعدى نظره جملة أشخاص ولم يبادر أحد بإلقاء القبض عليه أو يساعد السلطة باستحضاره لكى يعاقب أمام العدالة»

«وحيث إن هذا العمل مضاد للمنشورات الصادرة تحت الحكم العرفى بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩١٦ و٩ يناير سنة ١٩٢٣»

«فلذلك: نحن أدمند هنرى هينمن فيكونت اللنبى، بناء على السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال وقائدًا عامًا لقوات جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصرى»

«فبوجب هذا آمر بما يلى:»

«أولاً - قد حددت مبلغًا قدره ٦٠٠ جنيه يُحصل من المنطقة المذكورة أعلاه».

«ثانيًا - يلزم جميع سكان وأصحاب أملاك المنطقة المذكورة أن يدفعوا هذه الغرامة. وسيصير تحديد المبلغ الذى يلزم أن يدفعه كل فرد منهم بمعرفة السلطة المختصة».

«ثالثًا - السلطة العسكرية لها الحق بأن تأمر البوليس بالدخول والحجز على منزل أى شخص من الأشخاص القاطنين أو المالكين لأى منزل فى دائرة المنطقة المذكورة والذى يتأخر عن دفع الغرامة المحدودة له حين طلبها سيصير بيع المنزل للحصول على المبلغ المذكور».

وفى ذات يوم إصدار هذا المنشور ارتُكبت جريمة أخرى أشنع من الأولى:

ذلك إن السلطة العسكرية أرسلت قوة من الجنود الإنكليزية يرابطون فى المكان الذى وقعت فيه الحادثة الأخيرة. ففى نحو الساعة الثانية من مساء يوم ١٢ فبراير أُلقيت قنبلة على معسكر هؤلاء الجنود، فانفجرت القنبلة وأصابت

جنديين بجراح خفيفة نقلا على أثرها إلى المستشفى وأُصيب صاحب الكانتين إصابة خطيرة جدًا.

فسرى الرعب فى قلوب الناس من جرأة هذه الفئة التى لم تعد تخشى بأسًا أو تهاب أى تدبير.

وجرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢٢ فبراير سأل فيها المستر توريل قائلاً:

«هل أبلغ اللورد أللنبى وزارة الخارجية كل نص المذكّرة التى أرسلها توفيق نسيم باشا على أثر مقتل المستر روبسون؟ وإذا كان الجوب بالإيجاب فهل الحكومة مستعدة لإطلاع المجلس على ما جاء بهذه المذكرة والجواب عليها»؟

فأجاب المستر ماكنيل وكيل وزارة الخارجية فى البرلمان قائلاً:

«الجواب على الجزء، الأول من السؤال بالإيجاب. وقد نشرت مذكرة نسيم باشا وتصريح اللورد أللنبى الذى تلاها فى مصر. ونشرت الصحف الإنكليزية خلاصات وافية لهما. وعلى ذلك لا فائدة من إعادة نشرهما».

«المستر موريل - أليس للبرلمان الحق فى الحصول على نسخة كاملة من مذكرة توفيق نسيم باشا على الأقل؟».

«المستر ماكنيل - أظن أن فى الخلاصات التى نُشرت المعلومات الكافية».

«المستر لينسن - هل فرض اللورد أللنبى غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه مصرى على حى معين من أحياء القاهرة؟ وبأية سلطة قام المندوب البريطانى بهذا العمل؟».

«المستر ماكنيل - الجواب على الجزء الأول من السؤال بالإيجاب. ولقد قام اللورد أللنبى بهذا العمل بموجب منشور صدر تحت الأحكام العرفية».

«المستر لينسن - أليست مصر بلادًا أجنبية؟».

«المستر ماكنيل - كلا يا سيدى. إنها لم تَصِرْ بعد كذلك بحصر المعنى».

«الكابتن ودجود بن ـ ألم تُفَهمنا الحكومة البريطانية منذ مدة طويلة أن الحكومة المصرية مُنحت السيادة التامة مع بعض تحفظات معينة؟».

«الكابتن كرزن ـ ألم يكن فرض هذه الغرامة بسبب محاولة اغتيال عامل انكليزى؟».

«المستر ماكنيل ـ هو ما تقول. إن الأنظمة التى وضعت تقضى بأن منح السيادة التامة ـ إذا أُريد أن تكون هناك سيادة تامة على كل حال ـ وإلغاء الأحكام العرفية ونشر الدستور، كل هذه تتوقف على شروط معينة لم تُستوفَ تمامًا إلى الآن».

«المستر أمون ـ هل لدى الحكومة أية معلومات عن وجود استياء شديد فى مصر بسبب ما يقال من تدخل اللورد أللنبى وسعيه فى تنصيب وزارة عدلى باشا على الأمة ضد إرادتها؟ وهل تنوى الحكومة القيام بأى عمل لمنع مثل هذا التعرض لشئون مصر السياسية؟».

«المستر ماكنيل ـ ليس لدى الحكومة البريطانية ما يحملها على الاعتقاد بأن اللورد أللنبى تعرض أو أنه ينوى التعرض فى مسألة من شئون ملك مصر قبل كل شىء».

لم تقف جرأة طغمة الإجرامات السياسية عند هذا الحد بل ظلوا فى غوايتهم يعمهون. لا يشعرون بما تجره جرأتهم على الأمة والبلاد من وخيم العواقب.

ففى يوم ٢٧ فبراير سمع الناس بعد الساعة الثامنة مساء فى ميدان باب الحديد وشارع نوبار دويًا شديدًا هلعت له القلوب واقشعرت له الأبدان، ثم ظهر أن شخصًا غير معروف ألقى قنبلة على خمسة من الجنود الانكليز الذين كانوا حضروا من الإسماعيلية للاشتراك فى الألعاب الرياضية. وهم فى شارع نوبار فانفجرت وجرحت الخمسة، وكذلك ثلاثة من الوطنيين نقلوا جميعًا إلى الصيدليات القريبة لتضميد جراحهم.

وفى يوم ٢٨ صدر البلاغ الرسمى التالى عن هذه الحادثة:

«حوالى الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ من مساء يوم الثلاثاء ٢٧ فبراير الجارى ألقيت قنبلة فى شارع نوبار بمصر فجرحت خمسة من الجنود

البريطانيين وثلاثة من الأهالى الوطنيين جراحًا غير خطرة. فالمرجو من كل مَنْ شاهد هذه الحادثة عيانًا أو كل من يمكنه إعطاء معلومات عنها أن يخابر حكمدار بوليس مصر».

وأُلقيت على أثر وقوع هذه الحادثة أسئلة عديدة من النواب الانكليز على حكومتهم بمجلس العموم وظهرت بوادر الاضطراب على بعضهم؛ إذ سأل عما إذا كان فَجّر الحكمة القائلة بترك مصر للمصريين لم يبزغ إلى الآن على الحكومة؟

ولم يكد البوليس ينتهى من التحقيق الابتدائى فى هذه الحادثة حتى وقعت حادثة أخرى أشد منها وقعًا وأعظم نكرًا.

ذلك إنه حوالى الساعة الثامنة من مساء الأحد ٤ مارس أُلقيت قنبلة فى مطعم سمك بجوار إيدن بالاس أوتيل، فجرحت ثلاثة جنود بريطانيين كانوا يأكلون فى ذلك المطعم وكانت جراحهم غير خطرة وجرحت وطنييّن جراحُ أحدهما مميتة. وبينما كان الناس مشتغلين بهذه الحادثة يبادرون بنقل المصابين إلى الصيدليات المجاورة إذ أُلقيت قنبلة ثانية من نافذة الطابق الأرضى من إيدن بالاس أوتيل محل إدارة مخابرات الجيش البريطانى، فلم ينتج منها ضرر يذكر ولم يصب بها أحد.

فاشتد الرعب فى القلوب وأصبح المرء لا يأمن من إصابته بمقذوف ولو خطأ أثناء سيره فى طريقه لعمله أو لنزهته.

ولقد اهتمت الصحافة المصرية والبريطانية بالأمرجد الاهتمام، فنشرت المورنن پوست خبر هذا الحادث بأحرف كبيرة وعلقتها على جدران الشوارع وفى المحطات وعند جميع باعة الصحف.

وبعث مُكاتب «الديلى تلغراف» من القاهرة برقية يقول:

«ارتُكبت الليلة أكبر حادثة تنطوى على الجرأة. وقد نجت المواصلات الحربية من الضرر بأعجوبة. وكان الجناة يستخدمون سيارة سريعة فقذفوا قنبلة داخل المطعم ثم قذفوا الأخرى فى مكتب الإشارات بمركز القيادة العام. ولكن هذه لم

تنفجر ولو أنها انفجرت لعطلت المواصلات الحربية تعطيلاً خطيرًا. أما الجناة فقد اختفوا على رغم ازدحام الشوارع».

وقال مُكاتب «الديلى نيوز» من القاهرة:

«إن هذه الحادثة أسوأ حادثة ارتكبت حتى الآن وتنظر السلطات العسكرية فى اتخاذ تدابير شديدة».

ووزعت شركة إكسشنج برقية جاء فيها:

«إن دوائر القاهرة ذهلت من الجرأة التى ظهرت فى ارتكاب هذه الحادثة. ويقوم الحراس دائمًا بخفارة مركز القيادة البريطانية. ومع ذلك حاول الجناة قذف قنبلتين فى مكتبين لا يبعد أحدهما عن الآخر أكثر من مائة متر. ثم تواروا عن الأنظار. وهذه الحادثة الثالثة من حوادث قذف القنابل فى خلال ثلاثة أسابيع وهى أشدها خطرًا».

وكذلك قال مُكاتب «التيمس» من القاهرة:

«إن رفقاء الجنود الذين جرحوا اعتدوا ـ على أثر وقوع الحادثة ـ على بعض المصريين وضربوهم ضربًا شديدًا. وقد جرح ثلاثة من الوطنيين المصريين».

وبعث مُكاتب جريدة «ديلى ميل» من القاهرة ببرقية لجريدته قال:

«إن الحادثة الأخيرة أثارت استياء الأوروبيين إلى درجة عظيمة جدًا.

وهم يطلبون اتخاذ تدابير لوضع حد للخطر الذى يتهدد حياتهم».

وعلقت هذه الجريدة على هذا النبأ فقالت:

«إن الوطنيين الذين لهم أتباع عديدون بين الطلبة يظهرون عداءً شديدًا للبريطانيين نظرًا للشروط التى منحت بها مصر الدستور ولنفى زغلول باشا. وقد حرضوا أتباعهم غير مرة على ارتكاب أعمال العنف والشدة. ويتخذ اللورد أللنبى تدابير شديدة لمنع حوادث الاعتداء التى كثرت منذ ١٨ شهرًا».

الاحتياطات التى اتخذت لمنع الجرائم السياسية:

ثم أعقب هذه الحادثة التى لم تَدَع فى قوس الصبر منزعًا أن أُلقى القبض على أعضاء الوفد الذين سبق إنذارهم كما قدمنا، بأنه إذا وقعت أية حادثة من الحوادث يتخذ ضدهم إجراءات شديدة.

وأصدر قلم المطبوعات فى يوم ٥ مارس، أى ثانى يوم لوقوع الحادثة، بلاغًا عن اعتقال هؤلاء الأعضاء هذا نصه:

«على أثر التعديات التى حصلت بإلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس الجارى ألقى القبض على المصرى بك السعدى والسيد حسين القصبى وفخرى بك عبد النور ومحمود حلمى إسماعيل ومحمد نجيب الغرابلى وراغب إسكندر واعتقلوا لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت إلى هدم نظام الأمن العام».

ولقد نشرت جريدة التيمس برقية جليلة الشأن بعث بها إليها مُكاتبها من القاهرة. وتتضمن هذه البرقية اقتراحات بشأن إطلاق سراح زغلول باشا، وقد قال المراسل فيها:

«إن الحاكم العسكرى لم يبادر إلى اتخاذ التدابير اللازمة ضد أعضاء الوفد على أثر حادثة القنبلة التى قذفت فى ٢٧ فبراير. لأن ولاة الأمور كانوا يأملون اتفاق أعضاء الوفد مع العدليين. ومن بواعث الأسف الشديد أن يصدر ولاة الأمور إنذارات شديدة عما يتخذونه من الإجراءات إذا ما وقعت حوادث معينة. فإذا ما وقعت تلك الحوادث يتبين أنهم إما إنهم لا يستطيعون العمل وإما أنهم لا يريدونه. ولا ريب فى أن الحادثة الأخيرة وحوادث القبض تعد من النتائج السريعة التى تقضى على كل أمل بتأليف وزارة عدلى باشا. مع أنه كانت هناك حتى مساء أمس آمال قوية بانفراج الأزمة بقبول الشروط التى اشترطها عدلى باشا».

«والرأى العام البريطانى فى مصر منقسم انقسامًا كبيرًا. ففريق يطلب اتخاذ تدابير تأديبية قوية. وآخر يسلم بالمتاعب التى تعترض ولاة الأمور، وقد أظهرت

الجنود البريطانية - إذا استثنينا وقوع ضجة صغيرة مؤقتة - شيئًا كثيرًا من ضبط النفس فى حالات شديدة جدًا تدعو إلى إثارة الغضب. وإذا استثنينا ذاك الفريق من الجالية البريطانية الذى بلغ السخط من نفسه أشده فإنه لا يوجد أحد سواء من ولاة الأمور أو غيرهم يعتقد بأن لأعضاء الوفد صلة مباشرة بحوادث الاعتداء اللهم إلا ما استنتج من التحريض فى البيان الذى صدر فى ٢٨ فبراير. ويرى الرأى العام أن حوادث الإجرام لا تنتهى إلا بالقبض على المجرمين أنفسهم أولئك الذين يريدون، على ما يظهر، إيجاد حالة يستحيل معها الاتفاق بين إنكلترا ومصر».

«ولقد تبين أن التدابير الشديدة التى تتخذ بموجب الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكرى لم تنفع فى منع ارتكاب الجرائم ومعرفة الجانين. ومن المحتمل نظرًا لما أصاب الأحكام العرفية من الإفلاس الظاهرى - أن يوجد حل قائم على سياسة شرقية جديدة بأن يعهد بحفظ الأمن والنظام إلى الحكومة المصرية، فإذا سارت هذه السياسة فى مجراها فإن الطريقة الوحيدة الممكنة هى، على ما يظهر، إطلاق سراح زغلول باشا. وهو المصرى الوحيد القوى الذى يستطيع أن يمد الحكومة بالقوة الكافية لحفظ النظام بدون مساعدة البريطانيين المستندة إلى الأحكام العرفية. ولا يستطيع أحد غير زغلول باشا، أو حكومة يؤيدها الزغلوليون أن يعقد اتفاقًا مع الحكومة البريطانية التى تريد قانون التضمينات وتسوية الشروط الخاصة بإقالة الموظفين البريطانيين من الخدمة، إلخ. وليس من الصواب القول بأن هذه السياسة ستتبع فى الحال. ولكن هناك دلائل تشير إلى ذلك. وليس ثمة طريق آخر يتبع غير تأييد نظام الحكم الحالى. وهذا يقضى باستخدام قوات أخرى من الجنود والالتجاء إلى أعمال جديدة من أعمال الضغط دون أن يكون هناك أمل سواء بوضع حد لحوادث الاغتيال أو بالوصول إلى الاتفاق غير الاندفاع المُطَّرد فى مجرى تعكير صفو العلائق بين مصر وإنكلترا».

وفى الواقع، فإن الأزمة السياسية المصرية كانت موشكة أن تتفرج. بقبول عدلى باشا تأليف الوزارة بشروط إن لم تكن مزيلة للقيود التى قبلتها وزارة نسيم باشا، فلا أقل من أن تكون مخففة لها تخفيفًا عظيمًا. ولكن بعد أن وقعت الحادثة الأخيرة رفض دولته نهائيًا قبول تأليف الوزارة.

وفى يوم ٦ مارس، اعتقلت السلطة العسكرية الأستاذ عبد القادر أفندى حمزة صاحب جريدة البلاغ ومحررها واعتقلت معه ثلاثة من أصحاب الصحف الوفدية ومحرريها.

ولما أن اعتقلت السلطة العسكرية أعضاء الوفد لم يشأ من بقى من رجاله أن يتركوا علم الوطنية يسقط باعتقالهم، بل تقدم منهم فوج جديد للحلول محل المعتقلين فى قيادة الأمة. وسرعان ما أعلن هؤلا بيانًا فى يوم ٦ مارس بتوقيع حضرات صاحب المعالى حسن حسيب باشا وأصحاب العزة سلامة ميخائيل بك وحسين هلال بك ومصطفى بكير بك وإبراهيم راتب بك وعطا عفيفى بك وعبدالحليم البيلى بك.

وقد افتتحوا هذا البيان بذكر اعتقال أعضاء الوفد بعد إنذارهم مع أن الوفد يتخذ جميع الوسائل المشروعة ويستنكر كل عنف ويستهجن كل اعتداء، وقالوا:

«إن قصور الموكلين بحفظ الأمن عن ضبط الجناة لا يمكن اعتباره مبررًا لسَجْن الأبرياء».

وقالوا:

«لقد نادى الوفد ولا يزال ينادى بأن القضية المصرية لا تخدم بإراقة الدماء وقد كان بذلك معبرًا عن رأى الأمة بأسرها..»..

ثم قالوا:

«إن علم الوطنية لن يسقط باعتقال حامليه من زعمائكم فكلما ذهبت طائفة حلت مكانها غيرها ترفع الصوت عاليًا..»..

واختتموا بيانهم بقولهم:

«وإنًا نقسم أمام الوطن أن نستمر بجهادنا حتى تصل مصر الخالدة، بالطرق المشروعة إلى غايتنا السلمية».

ومن الجهة الأخرى فإن السلطة العسكرية استمرت فى اتخاذ شديد الإجراءات ضد الوطنيين، فعطلت كثيرًا من صحفهم واعتقلت من أنست فيه مسحة من الجرأة على الكلام أو المحاجَّة.

ونشرت الوقائع المصرية فى ملحق خاص صدر يوم ٧ مارس البلاغ التالى بتوقيع اللورد أللنبى. وعلقت صورته على الجدران فى أحياء القاهرة وضواحيها وهذا نصه:

«بالنسبة لما ارتكب حديثًا من الاعتداءات قد رُئى أنه من اللازم تكميل الأحكام والقوانين التى صدرت فيما يختص بحيازة القنابل والمواد المفرقعة».

«فبناء عليه فإنى، أنا إدموند هنرى هينمن ڤيكونت أللنبى بما لى من السلطة المخولة بصفة فيلد مارشال قائد لجيوش حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بالقطر المصرى»

«آمر بما هو آتٍ»

« ١ ـ كل شخص توجد فى حيازته قنبلة أو بعض أجزائها يكون عرضة للإعدام عند ثبوت الإدانة. مع العلم بأن ذلك لا يسرى على أى شخص تكون فى حيازته قنبلة أو بعض أجزائها ويسلمها للبوليس قبل نصف الليل يوم ٨ الجارى».

« ٢ ـ كل شخص توجد فى حيازته مفرقعات أو متفجرات أو أى مادة يمكن استعمالها للانفجار أو الفرقعة يكون عرضة للإعدام عند ثبوت الإدانة عليه وذلك لا يسرى على:»

(أ) «كل شخص تكون فى حيازته المواد المفرقعة السالفة الذكر ويسلمها للبوليس قبل نصف الليل يوم ٨ الجارى».

(ب) «كل شخص مرخص له من السلطة المختصة بحيازة هذه المفرقعات أو ما شابهها كما ذكر أعلاه».

(ج) «كل شخص يكون عنده مواد يمكن بواسطتها عمل أشياء قابلة للانفجار أو المفرقعة يجب عليه أن يبرهن أن ذلك من الضروريات للقيام بأشغاله أو تجارته أو صناعته على شرط أن هذه المواد تكون موجودة فى المحلات المختصة بشغله أو لتجارته أو لصناعته فقط».

«٣ ـ أن كلتا السلطتين العسكرية والبوليس لهما الحق فى دخول وتفتيش أى منزل أو أرض أو محل أو قارب أو مركب، إلخ. كذا وتفتيش أى شخص ما على قنابل أو مفرقعات، إلخ. وكل شخص يتملص أو يعرقل أو يحاول التملص أو العرقلة فإنه يكون معرضًا للقبض عليه ومحاكمته أمام محكمة عسكرية».

وغير هذه التدابير، فإن قلم المطبوعات أصدر بلاغين رسميين فى يوم ٨ مارس هذا نصهما:

(١)

«تمنح مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بأية حادثة من حوادث إلقاء القنابل التى ارتكبت فى جزيرة بدران أو شارع نوبار أو حى الأزبكية».

«وكل من يقدم معلومات عن هذه الحوادث يكون فى حماية تامة ويجب إعطاء هذه المعلومات إلى جناب حكمدار بوليس العاصمة».

(٢)

«فى حالة وقوع أية حادثة من حوادث الاعتداءات المماثلة فى المستقبل تُمنح مكافأة قدرها ألف جنيه لكل من يتمكن من القبض على الجانى أو الجناة فى مكان الحادثة أو قريبًا منه».

عودة إلى الأزمة السياسية

تركنا القارئ حينما أخذنا نحدثه عن الإجرامات السياسية وحلقات الأزمة السياسية فى البلاد مستحكمة.

ولقد بعث مُكاتب «التيمس» من جبل طارق ببرقية إلى جريدته ضمّنها حديثًا دار بينه وبين سعد باشا فى ٧ مارس عن الأزمة الوزارية. قال المراسل:

«صرح لى سعد باشا فى حديث بأنه يعلم أنه لا يمكن تأليف وزارة مصرية نظرًا لقلة تأييد الرأى العام وخصوصًا تأييد الوفد».

قال المراسل:

«وزاد سعد باشا على ما تقدم قوله: أؤكد أن الوفد يمثل السواد الأعظم من الرأى العام الحقيقى فى مصر وأنه بدون تأييده يستحيل تأليف وزارة تستطيع أن تدعى ثقة الشعب المصرى بها».

واشتدت الأزمة واستعصى حلها على ذوى الشأن فى البلاد. فقدم جماعة من أعضاء الجمعية التشريعية عريضة إلى جلالة الملك يلتمسون فيها أن يستخدم جلالته نفوذه فى حل الأزمة وتخفيف وطأة الحالة السياسية. ولكن جلالته لم يشأ أن يتدخل بين الأحزاب ما دامت العقدة قائمة على ما كان بينها من خُلْف؛ وبخاصة بعد ارتكاب جريمة إلقاء القنابل الأخيرة.

ولقد أجمل مُكاتب جريدة «الديلى تلغراف» بمصر الحالة فى برقية بعث بها من القاهرة فى يوم ٧ إلى جريدته قال:

«إن لجنة الوفد تألفت للمرة الرابعة بعد القبض على الأعضاء السابقين. وقد أرسل عدد من الأعيان المصريين التماسًا إلى الملك ليستخدم نفوذه فى تخفيف وطأة الحالة ولكنه لم يقبل المهمة».

«والمعضلة السياسية تامة التعقيد ولا يحتمل حلها فى المستقبل القريب لأن مطالب المصريين الخاصة بتأليف الوزارة تشمل إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح زغلول باشا والمعتقلين السياسيين. وكان ولاة الأمور البريطانيون ينظرون فى قبول السَّير فى هذه الوجهة إذا أمكن حمل زعيم مصرى على تأليف وزارة. ولكن حوادث الاعتداء الأخيرة أكرهتهم على إبقاء الأحكام العرفية بحيث صار

إلغاؤها الآن مستحيلاً. واهتمام السلطات البريطانية بالمحافظة على الأمن العام وحل اللغز المحير الخاص باكتشاف عصبة القتلة - الذين إذا كانوا من المصريين كانوا أكبر أعداءٍ لبلادهم - أكثر من اهتمامهم بحل المعضلة السياسية».

وزاد الكاتب على ما تقدم قوله:

«ومما يلاحظ أن الحوادث وخصوصًا الأخيرة منها، وقعت فى أوقات كان يحتمل فيها جدًا أن تقلب هذه الحوادث الاتفاق السياسى وتؤجل الأعمال الخاصة بإقامة حكومة دستورية وذلك بإكراه السلطات البريطانية على وضع تدابير شديدة تود أن تتجنبها».

وأرسل مُكاتب جريدة «الديلى إكسبريس» من القاهرة برقية لجريدته فى اليوم المذكور يقول:

«إن معرفة عصابة القتلة لا تزال سرًا من الأسرار. وقد تقرر إبقاء الأحكام العرفية الآن بوضعها السلطة الوحيدة التى يمكن أن تتخذ بموجبها التدابير اللازمة».

كما بعث مُكاتب جريدة «الديلى ميل» من القاهرة ببرقية إلى جريدته فى ذات اليوم يقول:

«إن عددًا من أعضاء الجمعية التشريعية قدموا عريضة إلى الملك التمسوا المثول بين يديه فأبَى».

«وقد رفض عدلى باشا نهائيًا تأليف وزارة وعلى ذلك صارت الآمال بالاتفاق أبعد منها فى أى وقت مضى».

أما مُكاتب «المورنن پوست» فى القاهرة، فقد أرسل لجريدته برقية يقول:

«إنه منذ أعلنت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير من السنة الماضية خلق فى مصر نفوذ قائم على العراقيل. وهذا النفوذ يعمل باستمرار الآن.

وقد انجلى الجو السياسى أكثر من مرة ولكنه لم يلبث أن اكفهرَّ ثانية لوقوع حادثة اعتداء قضت على جميع المجهودات التى بذلت للحصول على معاونة أحسن العناصر المصرية لإنشاء سياسة تقوم على الإصلاح».

«وقد نجح الهادمون فى الوصول إلى غرضهم مؤقتًا لأن الحوادث التى وقعت مساء يوم الأحد الماضى قضت باتخاذ وسائل تعد من جهة ضرورية للمحافظة على الأمن العام إلا أنها من جهة أخرى أوجدت مركزًا سياسيًا جديدًا. أو بعبارة أخرى مأزقًا لا يجد أحد فى هذه الآونة منه مخرجًا».

«ولا ريب فى أنه إذا لم تؤلف وزارة مصرية تقوم بأعباء البلاد فإنه لا أمل فى السير إلى الإمام. والظاهر أنه ليس ثمة أمل فى تأليف وزارة فى المستقبل».

«وقد استنكرت الصحف العربية بالإجمال الحوادث الأخيرة. ولكن مما تجدر ملاحظته أن جريدة واحدة فقط ناشدت المصريين أن يساعدوا ولاة الأمور فى ضبط الجناة».

هذه آراء فريق الجرائد البريطانية فى الحالة السياسية فى مصر. ولكن فريقًا آخر منها وهى صحف حزب العمال فكانت تنحو فى تعليقها على الحالة فى مصر نحوًا آخر. ذلك أنها كانت تنادى بأنه ينبغى على الحكومة البريطانية أن تقلع عن سياسة القمع والشدة، وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية الأمور فى مصر هى الاعتراف صراحة بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه الذين يختارهم ذلك الشعب. ولقد شدد غرماؤنا على الضرب على هذه النغمة تلك البرقية التى بعث بها مُكاتب جريدة التيمس من القاهرة التى يقول فيها: «إن الأحكام العرفية قد أفلست». لذلك كانت تشير على حكومتها بفك اعتقال المعتقلين السياسيين والإفراج عن المنفيين. وتكليف سعد باشا أو أحد ممن يؤيدهم سعد باشا بتأليف وزارة وإن هذه الوزارة هى التى تستطيع أن تعقد اتفاقًا مع إنكلترا يقبله الشعب المصرى ويؤيده.

فقد عقدت جريدة «ديلى هرالد» فصلاً افتتاحيًا فى ٧ مارس بعنوان «الحالة فى مصر» قالت فيه:

«ظلت الديلى هرالد أربعة أعوام تنذر الحكومة البريطانية قائلة إن سياسة القمع والشدة غلطة تجر الكوارث. وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية المسألة المصرية هى الاعتراف الصريح بحقوق الشعب المصرى والمفاوضة الحرة مع زعمائه المختارين. وقد كنا فى قولنا هذا منفردين تقريبًا، أما بقية الصحف الإنكليزية فقد أيدت اللورد أللنبى فى جميع أعماله وكانت من وقت إلى آخر تعرب بتراخ عن أسفها من اشتداد أشكال الاستبداد العسكرى. وقد انضمت صحف الأحرار إلى صحف المحافظين فى حملتها على زغلول باشا ورمته بالتحريض والحث على ارتكاب الجرائم والتعصب مع أنها تعلم علم اليقين أنه رجل سياسى رزين اشتغلت معه بارتياح هيئتان متواليتان من الموظفين البريطانيين. ولكن اللورد كرزن واللورد أللنبى اللذين تؤيدهما الصحف البريطانية وضعا مصر تحت الأحكام العرفية الشديدة. فنفى الزعماء الوطنيون وسُجنوا وصودرت الأموال وأُلغيت الجمعيات وحظرت الاجتماعات وأغلقت الصحف. وأُعطى سياسيون كالدُّمَى يحتقرون معظم مواطنيهم مقاليد الأعمال ونادوا بهم قائلين إنهم ممثلو مصر الحقيقيون».

«لقد أسفرت سياسة القمع عن النتيجة التى لم تكن مندوحة عنها حتى مع شعب صبور مسالم كالشعب المصرى فقوبلت الحراب بالقنابل وأجابت الأرواح القومية التى منعت من جميع الحركات الدستورية على القوة بالقوة».

«إن هذه حال يجب على كل عاقل أن يرثى لها. ولكن تبعة حوادث الاعتداء لا تقع على كاهل زغلول باشا وزملائه بل على كاهل اللورد كرزن واللورد أللنبى. لقد أخذ المسئولون الآن بعد أربعة أعوام، أن يدركوا أن السياسة التى اتبعت بعناد عقيمة. وقد فاه مُكاتب التيمس من القاهرة بالحقيقة أخيرًا فقال إن الأحكام العرفية أفلست وأن الطريقة الوحيدة التى يمكن اتباعها هى إطلاق سراح زغلول باشا إلى آخر ما قال».

وختمت الجريدة مقالها بقولها:

«إننا نرجو أن تدل هذه الكلمات على أن فجر التعقل قد طلع في الدوائر العليا. وإذا أريد أن تقوم الحنكة السياسية مقام الاستبداد العسكرى (البروسى) وإذا أريد الاتفاق مع مصر فإنه يجب استدعاء اللورد اللنبى فى الحال».

ويقول محرر القسم السياسى فى جريدة الديلى هرالد:

«إن الحكومة البريطانية أخذت تدرك أن اللورد اللنبى فشل فشلاً يدعو إلى النوائب وأن استدعاءه صار لازمًا. وقد كانت السياسة التى حاول القيام بها خليطًا من الدسائس الخرقاء كذلك. ويعترفون الآن بالإجماع تقريبًا أن سياسته عقيمة حتى مُكاتب التيمس من القاهرة فقد اعترف بأن سياسة الأحكام العرفية أفلست».

ونشرت جريدة «ديلى كرونكل» فى اليوم ذاته مقالاً لمحرر القسم السياسى بها بعنوان:

«انقلاب السياسة فى مصر وتحقيق نبوءة الديلى كرونكل ـ زغلول باشا يعود إلى مصر». قال:

«تقول الأنباء المرسلة من الدوائر المسئولة فى القاهرة إن السياسة القائمة على الأحكام العرفية فى مصر أفلست وأن إطلاق سراح زغلول باشا لا يبعد وقوعه إذا لم يكن محتملاً. وأنه قد يسمح بتأليف وزارة برياسة زغلول باشا أو تتمتع بتأييده وأنه إذا أريد حل المشكلة المصرية فإن مثل هذه الوزارة تستطيع وحدها أن تتفق مع إنكلترا. ولا ريب فى أن هذه الدوائر المسئولة لا تبعث بمثل هذا الرأى تلغرافيًا محتملة تبعته أو بدون جواز».

«لقد تنبأت الديلى كرونكل ومنذ عام كامل بما وقع اليوم بالضبط وصرحت بأن حل المشكلة المصرية لا يكون بإنشاء وزارات اصطناعية كوزارات عدلى باشا وثروت باشا اللذين ليسا إلا وسطاء وسماسرة، وإنما يكون بإنشاء وزارة مصرية

تستطيع تنفيذ ما تتفق عليه. فأرسلت الاجتماعات تلغرافيًا من القاهرة من المصدر المسئول نفسه ومن وكالة روتر. وهكذا بررت الحوادث فى خلال اثنى عشر شهرًا خطة الديلى كرونكل تبريرًا تامًا».

«ولا يوجد فى الدوائر الرسمية بلندن ما يؤيد هذه الإشارة الجلية عن انقلاب سياسة اللورد أللنبى انقلابًا تامًا فى مصر. وقد كانت مسألة إطلاق سراح زغلول باشا موضع النظر والبحث ولكنها كانت دائمًا تحت شرط واحد هو عدم السماح له بالعودة إلى مصر».

«إن الزعيم الوطنى معتقلا الآن فى جبل طارق فى حالة صحية محفوفة بالخطر ويشعر بعضهم بأنه يحتمل أن تعد مثل هذه المنحة خطأ خضوعًا لأعمال العنف خصوصًا فى هذه الآونة التى كثرت فيها حوادث الاعتداء على النزلاء البريطانيين والجنود البريطانية وزادت الذين يرتكبوها جراة. على أنه من جهة أخرى لا يمكن إنكار خطورة الحالة فى مصر وصعوبتها».

هذا، ولقد انقسم رأى الجالية البريطانية فى مصر إلى قسمين، ففريق منهم كان يؤيد فكرة إطلاق سراح زغلول باشا وكان هذا رأى الأغلبية، وأما الفريق الآخر فكان يخشى أن يتخذ المصريون إطلاق سراحه دليلاً على ضعف الحكومة البريطانية وأن يصير زغلول باشا ـ إذا عاد إلى مصر ـ عاملاً مقلقًا يجعل اتفاق البلدين أبعد مما هو الآن. على أن كلمة الجميع كانت متفقة على أنه خير لمصر ولبريطانيا العظمى أن تسوى مسألة نفى زغلول باشا بأية طريقة؛ لأنه يستحيل التقدم إلى الأمام ما دامت هذه المشكلة معلقة.

ولقد جرى حديث حول أحوال مصر فى مجلس العموم بجلسة ٩ مارس فسأل الكولونيل ودجود قائلاً:

«هل لدى رئيس الوزارة أية معلومات عن الحالة فى القاهرة؟ وهل لا يزال أعضاء الوفد معتقلين؟ وهل الحكومة البريطانية موافقة على سياسة فرض

الغرامات المالية؟ وهل يلغى الآن الحكم العسكرى ويعترف باستقلال مصر الحقيقى داخل حدودها الاستوغرافية الصحيحة؟».

فأجابه المستر بونارلو قائلاً:

«لا أستطيع أن أزيد شيئًا يذكر على المعلومات التى وقف عليها المجلس من الأجوبة عن الأسئلة التى أُلقيت حديثًا ومن الصحف التى نشرت معلومات وافية عن حوادث الاعتداء الأخيرة. والجواب عن الجزء الثانى من السؤال بالإيجاب أما السياسة الخاصة بفرض الغرامات المالية فإنها تعد أنجح وسيلة لمعالجة ما يبديه السكان من عدم المبالاة والاكتراث إزاء الجرائم».

«ولم تتعرض الحكومة البريطانية فى هذه المسألة إلى حسن تصرف اللورد اللنبى الذى يقف موقفًا يمكّنه من تقدير الأحوال المحلية. أما إلغاء الأحكام العرفية فى الأحوال الحاضرة فلا يفضى إلا إلى نتيجة واحدة هى إزالة جميع القيود التى تمنع ارتكاب الجرائم. ولا يمكن إلغاؤها بأى حال من الأحوال إلا متى نفذت الشروط الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير».

وإنه لتصريح خطير من رئيس الوزارة البريطانية وتهديد يستند على نظرية منطقية مبنية على مغالطة غير مستقيمة. فأى الشروط يريد المستر بونارلو؟ أهى المسائل الأربع الموقوف حلها على مفاوضات تجرى متى حان الوقت بين مندوبى الحكومتين المصرية والإنكليزية؟ وهل يجهل أحد أنها لا يمكن تنفيذها إلا بعد المفاوضات التى يصدق على نتيجتها البرلمان المصرى فكيف يعقل أن يقوم فى مصر دستور والبلاد لا تزال تحت نير هذه الأحكام العرفية؟ وإلا فليس فى تصريح ٢٨ فبراير شروط أخرى يتوقف إلغاء الأحكام العرفية على تنفيذها إنما هى مغالطة أراد المستر بونارلو أن يبنى عليها تهديده ووعيده. وللقوى أن يفعل ما يشاء حيال الضعيف الذى لا يملك من أمره شيئًا.

ولقد كشفت لنا جريدة المورنن پوست النقاب عن وجه السياسة البريطانية الحقة فى مصر بعد أن أبدت رأى الجالية البريطانية فيها عن الحالة الحاضرة.

بالبرقية المطولة التى بعث بها مُكاتبها فى القاهرة فى ١٢ مارس بعد حوادث الاغتيال والاعتقال الأخيرة، وقد رأينا أن نثبت هنا نص هذه البرقية نظرًا لأهميتها باعتبار أنها تعبر عن رأى فريق كبير من الجالية البريطانية فى القاهرة. وقد نشرتها هذه الجريدة تحت عنوان (عند مفترق الطرق ـ قلق البريطانيين المتزايد ـ الدعوة إلى العمل). قال المراسل:

«ربما لم تشعر الجالية البريطانية من قبل بقلق وانزعاج من نحو الحالة السياسية فى مصر مثل شعورها الذى تجلى بطرق مختلفة فى خلال الأسبوع الماضى. ويؤخذ من التلغرافات التى تلقتها الصحف المصرية من لندن أن الصحف الإنكليزية أظهرت اهتمامًا عظيمًا بالاقتراح الخاص بإطلاق سراح زغلول باشا وزملائه والسماح لهم بالعودة إلى مصر. فإذا عمل بهذا الاقتراح فإنه يدل على أكثر من إطلاق سراح هؤلاء المنفيين. إذ لابد أن يترتب على تنفيذه إذعان جديد من جانب الحكومة البريطانية للوطنيين المصريين. وهذا الاحتمال الذى يعد على أعظم جانب من الخطر هو سبب القلق الخطير الذى يشاهد الآن بين أفراد الجالية البريطانية فى جميع أنحاء القطر المصرى. وقد تلقت فى الأيام القليلة الماضية عددًا كبيرًا من الرسائل والمحادثات التليفونية والزيارات الشخصية يطلب أصحابها كلهم مساعدة المورنن بوست ببسط حقائق الحالة فى مصر أمام الحكومة البريطانية والشعب البريطانى. ويقول رجال ممن لهم الحق بأن يتكلموا باسم جميع الجالية البريطانية فى القطر المصرى كله إنه ربما يوجد بعض أفراد لهم آراء تعارض آراء السواد الأعظم من الانكليز فى مصر ومع ذلك يوجد تيار فكرى واحد فقط وهذا التيار يمثل بكل إخلاص وصراحة إلى أن تقف إنكلترا فى وجه كل تعد من جانب المتطرفين المصريين سواء على حسن نية بريطانيا أو على ضعفها. ومن سوء الحظ أن الذين يقولون إنه ربما كان الأفضل الاتفاق مع زغلول باشا يشغلون ـ على رغم قلة عددهم ـ مراكز عالية. على أن هؤلاء فقدوا اتصالهم بالشعور البريطانى فى هذه البلاد. وقد أخذت الأحوال تتطور تطورًا يحتمل معه ظهور الجالية البريطانية مرة أخرى بمظهر لا ترتاح

إليه النفس فتفعل تقريبًا ما فعلته فى ذاك الاجتماع العام الذى عقدته بفندق شبرد منذ ثلاثة شهور فتندد علانية بالسياسة البريطانية نحو مصر وترميها بالعنف قائلة إنها ضارة بمصالح مصر ومصالح الإمبراطورية فى وادى النيل وسمعة بريطانيا على السودان ـ فمثل هذه الحالة توجد الآن».

«أظن أن فى وسعى أن أقول وأنا بعيد عن الخطأ إن الجالية البريطانية فى مصر بالإجماع تعارض أشد معارضة فى التنازل للمصريين عن منح جديدة أو فى عقد أى اتفاق مع زغلول باشا أو مع أنصاره، كما أرى أن فى وسعى وأنا فى مأمن من الخطأ أن أقول إن هناك ما يبرر تمامًا النزاع الموجود الآن».

«لقد بلغت الأمور فى مصر الدرجة القصوى. ولما كانت التسوية تتوقف الآن، إلى درجة كبيرة، على الرأى العام فى بريطانيا العظمى فإنه يجدر بنا أن نذكّر الرأى البريطانى بقليل من الحقائق التى لم يذكر عنها شىء فى المدة الأخيرة لكى نساعده على الوصول إلى وضع قرار ينطوى على الحكمة وأصالة الرأى. فهناك أولاً مسألة الإشراف على مصر وهى مسألة حيوية للإمبراطورية البريطانية. ويخشون هنا أن يميل الممولون البريطانيون إلى بيع مصر وفلسطين والعراق بالجملة معا لأنها لا تأتى بثمرة أو لأنها تكلفهم نفقات لا ضرورة لها. ولكن ليس هذا هو الواقع فإنه لا يمكن المقارنة بين مصر وفلسطين أو بين مصر والعراق. ويبرهن على ذلك ما حدث فى الأدوار الأولى من الحرب الكبرى فقد كانت تركيا تملك فلسطين ولكن إنكلترا تمتلك مصر فاستطاعت بذلك أن تضمن الحماية الكافية لقناة السويس. ولا حاجة تدعونا إلى الخوض فى تفاصيل هذه المسألة لأن هذه النقطة برهنت بصورة جلية لا تقبل الجدل كيف أن الإشراف على المواصلات البريطانية فى مصر من المسائل الحيوية التى لا نزاع فيها. وفوق ذلك ليس للمسئولين البريطانيين أن يعتقدوا بأنهم لابد أن يتحملوا نفقات من جراء احتفاظ إنكلترا بالإشراف على مصر. فإنه يمكن وضع حامية بريطانية فيها تعاون الحامية التى كانت قبل الحرب. وكانت مصر فى ذاك الوقت تمد

الاحتلال بمساعدة مادية. ومن الممكن بل من الواجب حملها على أن تقدم المساعدة نفسها لأن هذا الاحتلال هو الأساس الذى يقوم عليه الأمن العام فى مصر. على أنه إذا صرفنا النظر عما تتحمله الحكومة المصرية من الضيق بسبب الاحتلال البريطانى فإنه يجب أن تعد مصر لمشروع برهنت التجارب على أنه يسد نفقاته وقد أخذت مكانة إنكلترا فى الانحطاط منذ شرعت الحكومة البريطانية تداعب الوطنية المصرية كما أحست التجارة البريطانية مع مصر بأعظم انحطاط. وفى الواقع يكفى أن يلقى الإنسان نظرة على التقرير السنوى الأخير الذى أصدرته الوكالة التجارية البريطانية فى مصر ليقف على النقص غير العادى فى واردات البضائع البريطانية إلى مصر. ولا ريبة فى أنه متى خفت المراقبة البريطانية على مصر فإن التجارة البريطانية مع مصر تنحط انحطاطًا عظيمًا. وعلى ذلك تكون الخسارة التى يتحملها الشعب البريطانى من جراء ذلك أكثر من النفقات التى يتحملها إذا احتفظت إنكلترا بحامية كافية من الجنود فى مصر».

«إذا كان استمرار المراقبة على مصر لازمًا وإذا كانت تلك المراقبة ليست عبئًا على المسئولين البريطانيين فقد بقى علينا أن نعرف كيف يمكن الاحتفاظ بتلك المراقبة؟ إن الطريقة التى تتبع فى إبقاء تلك المراقبة حيوية فى الوقت الحاضر لأن الأمور تعقد فى مصر. وقد تشجع المصريون بالانتصارات التى نالوها أخيرًا فأخذوا يبذلون الآن قصارى جهدهم لإخراج النفوذ البريطانى من الأماكن القليلة التى لا يزال له فيها السلطة العليا».

«هناك طريقان: ففى وسع الحكومة البريطانية إما أن تسعى لعقد اتفاق آخر مع الوطنيين المصريين يكلفها نفقات باهظة ويكبدها أقصى المتاعب كالعادة - ويكون قائمًا على النظر إلى الحالة فى مصر بعين الاضطراب والوجل، وإما أن نُكّره المصريين - بصرف النظر عما يفعله المصريون أو لا يفعلونه - على أن يدركوا أن إنكلترا تنوى الإقامة فى مصر».

«نعم إن عـدم وجـود وزارة مـصـرية مما يدعـو إلى تحـمل المتـاعب ولكن من الممكن تخفيف هذه الورطة بإصدار أمر ملكى يخول لوكلاء الوزارات أن يقوموا بأعباء الأعمال حتى يعود الوزراء إلى مناصبهم أما الاقتراح القائل بتأليف وزارة أعمال مؤقتة. فليس من الملائم لأنه إذا تولت وزارة مصرية أخرى الحكم فإنها تفضى أولاً إلى إثارة الحركة المعادية للبريطانيين فى مصر وثانيًا إلى إطالة الحالة الحاضرة وهى حالة خطيرة غير مرضية يجب مواجهتها فى الحال بكل صراحة وشجاعة. وليس من الصواب الآن أو من الملائم أن يسأل المندوبون البريطانيون المصريين أنفسهم أن يؤلفوا الوزارة فإذا لم يفعلوا فليس لإنكلترا أن تقلق».

«لا تمضى أربعة أيام حتى يكون قد مضى عام كامل على موافقة البرلمان البريطانى على إعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة. وقد أقام تاريخ ذاك العام والحالة الموجودة اليوم هنا برهانًا قاطعًا على أن إنكلترا ارتكبت غلطة فى مصر. لقد حان الوقت - والجالية البريطانية كلها هنا تلح فى ذلك - الذى يجب أن تبلغ فيه المصريين أقصى التنازل عنه من المنح. وليست الحال مما يشعر بأن هناك طلبًا عامًا بالتنازل عن منح أخرى بل إن هذه المطالب آتية من جانب الفريق المبتور ومن السكان وهذا الفريق إذا قدرناه بعشرة فى المائة من سكان مصر نكون قد غالينا كثيرًا فى تقديرنا. نعم لا ننكر أنه يجب الاعتماد فى إدارة دفة الحكم على هذه الأقلية المبتورة ولكن ليس هذا سببًا يدعو إلى السماح لهم بأن يملوا شروطًا يقدمونها ثمنًا لمعاونتهم».

«إن المكانة البريطانية والمواصلات البريطانية هى الأمور التى يجب أن يذكرها الرأى العام البريطانى الآن وهو تقرير هل يريد أن تدفع الحكومة البريطانية مصر إلى الفوضى بتخفيف مراقبتها إلى أبعد من ذلك أو هل تقوم الحكومة البريطانية بعمل شريف ينطوى على الشجاعة إذا هى جعلت المصريين يدركون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تجارب أخرى محفوفة بالخطر».

ولقد أيد مُكاتب «التيمس» رأى مراسل هذه الجريدة فى برقية أرسلها فى ١٣ ناقض فيها رأيه الدول الذى أرسله قبل ذلك فى يوم ٦ مارس حيث قال:

«إن الأنباء الواردة من لندن إلى الصحف المحلية هنا تؤكد تأكيدًا عظيمًا أن التيمس تنصح بعودة زغلول باشا فى الأزمة الحالية. وقد أثارت هذه الأنباء اهتمامًا شديدًا».

وصرح المراسل بعد ذلك بأنه لم يَرِد مثل هذا الاقتراح فى برقيته التى نشرتها التيمس فى ٦ مارس قائلاً:

«إننى إنما نقلت آراء فريق معين من الجالية البريطانية بشأن لا يمكن وقوعه إذا وقعت حوادث معينة. وتعارض الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية، فى هذا الوقت الحرج، كل عمل يمكن تفسيره بأنه خضوع جديد. والكل متفقون على أنه قد يكون من المستحسن إطلاق سراح زغلول باشا فى وقت من الأوقات وفك اعتقاله من جبل طارق والسماح له بالاستشفاء فى أحد أماكن الاستشفاء بأوروبا. على أن مثل هذه الخطوة أو أى منحة أخرى صارت اليوم مستحيلة نظرًا لحوادث الاعتداء الأخيرة ضد البريطانيين. ولا يمكن التفكير بها مادامت هذه الحوادث مستمرة».

وختم المُكاتب برقيته بقوله:

«إن الجاليات البريطانية تؤيد تصريح المستر بونارلو كل التأييد وترى أن كل ما تحتاج إليه مصر هو حزم ثابت وسياسة لا تعرف التذبذب».

فكأنما مراسل جريدة المورنن پوست يقول معبرًا عن مجموعة آراء جماعة الانكليز بمصر ويؤيده فى قوله مُكاتب التيمس:

«إن إطلاق سراح سعد باشا وزملائه والسماح لهم بالعودة إلى مصر لا يعدُّه المصريون إطلاق سراح جماعة من المنفيين ولكنهم يعدونه إذعانًا جديدًا من الحكومة البريطانية لإرادة الوطنيين المصريين وعده على هذا النحو يتضمن الخطر الشديد الذى يوجس البريطانيون خيفة من مغبته».

ولقد أخذت مسألة فكاك أسر سعد باشا دورًا مهمًا فى الصحف الإنكليزية. فضرب كل منها فيها بسهم. ولم يكن فى وسعنا ولا مما يرمى إليه كتابنا هذا حصر كل تلك الأقوال. إنما ذكرنا آراء بعض تلك الجرائد فى هذا الأمر، خاصة لأنه كان مرتبطًا بالحوادث السياسية المتعلقة بالأحكام العرفية فى البلاد وبإلغائها وإلغاء ما ترتب عليها من تقييد حريات الأفراد.

ولقد جرى حوار طويل فى مجلس العموم يوم ١٤ مارس وجدل بين العمال والمحافظين حول مسألة سعد باشا وفك أسره ألقيت بشأنها الخطب متعارضة رأينا من المناسب ذكر نصها هنا لنتعرف سير الرأى البريطانى بهذا الشأن.

خطب المستر موريل (من حزب العمال) فى مجلس العموم فقال:

«ساءت الأمور كثيرًا بعد مقابلة الوفد الذى أرسلته لجنة مصر البرلمانية للمستر بونارلو. ولكننا نرى من وجهة أخرى قبسًا من الأمل. فقد قرأنا تلغرافًا جليل الشأن بعث به مُكاتب التيمس من القاهرة لا يستطيع أحد أن يرميه بالتحيز للحركة الوطنية المصرية وهو يمثل الرأى الذى كنا نحض الحكومة على العمل به. فقد سأل المراسل ما نصه».

«ومن المحتمل. نظرًا لما أصاب الأحكام العرفية من الإفلاس الظاهرى. أن يوجد حل قائم على سياسة شرقية جديدة بأن يعهد بحفظ النظام والأمن إلى الحكومة المصرية. فإذا سارت هذه السياسة فى مجراها فإن الطريقة الوحيدة الممكنة هى على ما يظهر، إطلاق سراح زغلول باشا وهو المصرى القوى الذى يستطيع أن يمد الحكومة بالقوة الكافية لحفظ النظام بدون مساعدة البريطانيين المستندة إلى الأحكام العرفية. وقد صار إلغاء الأحكام العرفية من الأمور المسلم بها إجمالاً وليس ثمة طريق آخر يتبع غير تأييد نظام الحكم الحالى باستخدام قوات أخرى من الجنود والالتجاء إلى أعمال جديدة من أعمال الضغط دون أن يكون هناك أمل لوضع حد لحوادث الاغتيال والقتل أو بالوصول إلى الاتفاق بل تكون النتيجة الاندفاع المُطَّرد فى مجرى تفكير صفو العلائق بين مصر وإنكلترا».

واستطرد الخطيب قائلاً:»

«ليس فى مصر اليوم وزارة ولا حكومة ولا سياسة بل هناك حوادث اعتداء وما يترتب عليها من تشديد الأحكام العرفية والظاهر أنه ليس ثمة أمل بالمرة لوضع سياسة معنوية ومنظمة فى المستقبل فعلى الحكومة أن تُظهر شجاعة فتستدعى زغلول باشا الزعيم الحقيقى للشعب المصرى وتنظر هل يستطيع هو أن يؤلف وزارة».

«لا أعرف زغلول باشا شخصيًا ولكنى أحتج - وأظن أنه يجب الاحتجاج فى هذا المجلس - على التهم التى تُوجَّه إليه فى الصحف فقد وصفوه بأنه من الذين يبغضون البريطانيين وقالوا إنه يدس الدسائس ضد مركز إنكلترا فى مصر مع أن اللورد كرومر واللورد ملنر واللورد كتشنر ذكروه بأجَلّ عبارات المدح والثناء».

«إن زغلول باشا فى نظر المصرى لهو شبه معبود وهو شيخ فى السبعين من عمره نفى إلى جبل طارق وهو يعانى الآن آلام مرض لا يشفى. ويرى الذين يراقبون مجرى الأحوال فى مصر ويدركون حقيقة الحال فيها أنه إذا حل بهذا الرجل سوء وهو فى جبل طارق شاهدتم فى مصر مذابح وبداية حوادث تشبه حوادث إيرلندا».

«لا أريد أن أوجه أية جملة شخصية ضد اللورد اللنبى الذى نعترف كلنا بخدماته العسكرية للدولة والذى أظهر نشاطًا عظيمًا فى إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر ولكن أرى من المستحسن - نظرًا للمشاكل الحالية - أن يكون لدينا رجل لا يعرف شيئًا عن السياسة التى تقول بإبعاد الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يقود الشعب المصرى:»

«وقد يشعر المجلس بشىء من الاهتمام إذا تلوت عليه رسالة تلقيتها اليوم من المستر سبور العضو المحترم بالبرلمان وهو الآن فى مصر لأسباب صحية فقد صرح المستر سبور بما يلى».

«إن فشل الأحكام العرفية تجلى بصورة واضحة فى عجزها المطلق عن القبض على مجرم واحد من الذين اقترفوا حوادث الاعتداء. أما فرض الغرامات

المالية على السكان بدعوى أن هذا العمل يوقظ الناس من عدم اكتراثهم فليس علاجًا للحالة وإنما يضع عقوبة على مئات من الناس الذين لا علاقة لهم مطلقًا بالجرائم».

«إن حبس الأبرياء المستمر الذين لا غرض لهم إلا عقد اتفاق شريف مع بريطانيا العظمى عار على إدارتنا واعتراف يرثى له بفقرنا الفكرى. فزغلول باشا قد تجاوز السبعين من عمره وهو زعيم مصر السياسى المعترف به. وقد أبقى فى المنفى على ما يظهر إرضاء لطلب فريق من البريطانيين الذين يطلبون استمرار الإشراف وخدمة لغطرسة المستعمرين. إن الحالة تزداد سوءًا بالإجمال. أليس فى الطاقة عمل شىء يوقظ الحكومة ويجعلها تشعر بالحاجة إلى الإسراع فى العمل؟ وهل تريد أن تعيد كارثة إيرلندا؟».

فتلاه اللورد برسى (من المحافظين) وقال:

«إن المشاكل السياسية - هى اليوم كما كانت فى الماضى - لا ترجع كثيرًا إلى أية مصلحة بريطانية أو إلى تعرض من جانبنا لشئون مصر وإنما ترجع إلى تيارات متعارضة ومتناقضة من الرأى وإلى دس الدسائس فى مصر نفسها. وإذا قال أحد إن توفيق نسيم باشا استقال لا لسبب إلا موقف البريطانيين الخاص بالسودان أو بأية مسألة أخرى معينة فإن قوله هذا يعد رأيًا ساذجًا فى المسألة المصرية وقد استطاع المصريون الذين يهتمون بتلك المسألة أن يلقوا اللوم الخاص بالاستقالة على كاهل الحكومة البريطانية واستطاعوا كذلك أن يجعلوا المستر موريل وغيره يعتقدون بأن السبب الوحيد فى استقالة نسيم باشا هو خطة اللورد أللنبى وكل من يعرف حقيقة الحالة السياسية فى مصر اليوم يعلم أن الأمر ليس كذلك».

«يقترح المستر موريل أن تستدعى الحكومة البريطانية زغلول باشا من جبل طارق وتعيده إلى مصر وتوليه رياسة الوزارة لكى يفرض...»..

فقاطعه المستر رامزى ماكدونالد قائلاً:

«أرجو أن يكون ما قاله اللورد النبيل من أننا اقترحنا جعل زغلول باشا رئيسًا للوزراء ليس إلا فلتة لسان».

اللورد برسى: «ليس ما قلته فلتة لسان بل هو ما قاله المستر موريل كلمة كلمة».

المستر موريل مقاطعًا: «كلا. لم أقل إنه يجب على الحكومة البريطانية أن تستدعى زغلول باشا وتحوله رئيسًا للوزراء».

اللورد برسى: «هذا ما أذكره ولكنى أسحب كلمتى بدون تحفظ إذا كنت أسأت إلى العضو. على أننى أرى من الإنصاف أن أقول إن الغرض الذى يستنتج من الاقتراح هو أنه إذا أطلق سراح زغلول فإنه يصير رئيسًا للوزراء بطبيعة الحال وإن علينا أن نبذل كل شىء لوضعه فى ذاك المركز. وهذا يدل على أن أعضاء حزب العمال يقولون من جهة إنه ينبغى على الحكومة البريطانية أن لا يكون لها إشراف على مصر ويريدون أن تنفض الحكومة البريطانية يدها من كل ما له علاقة بشئون مصر السياسية بينا يريدون من جهة أخرى أن يلقى البريطانيون نفوذهم فى الوقت الحاضر لتأييد فريق معين فى النزاع السياسى القائم الآن فى مصر. فمثل هذا العمل وكذلك إطلاق سراح زغلول باشا يفسرونه بأنه دليل على أن الحكومة البريطانية تريد أن تولى زغلول باشا رياسة الوزارة لكى تُكْره مصر على قبول دستور معين. ولا أقصد من هذا أن أقول إنه يجب على الحكومة البريطانية أن لا تقوم بهذا العمل لأننى لا أعبر فى هذه الآونة عن أى رأى يتعلق بعمل الحكومة».

«لقد اتفق الجميع على أنه متى أُنشئت فى مصر حكومة دستورية. وأمكن التصديق على قانون التضمينات فإن الأحكام العرفية تلغى. ويجب القول صراحة لكى يلاحظ الرأى العام المصرى ذلك - إن الحكومة البريطانية لا تريد أن تبقى الأحكام العرفية لكى تظل قابضة على مصر. فقد أنكرت الحكومة ذلك مرارًا. والآن أرجو أن لا يشير أحد من المعارضين إلى ذلك».

المستر موريل مقاطعًا: «لقد أُعلنت الأحكام العرفية فى مصر سنة ١٩١٤ أى منذ ثمانى سنوات».

اللورد برسى: «إن العقبة الكبرى فى سبيل إلغاء الأحكام العرفية منذ وضعت الحرب أوزارها هى أنه لم تظهر وزارة مصرية استعدادًا لتولى زمام الأحكام ما لم تكن تحت حماية الأحكام العرفية وليس فى مصر أحد أشد معارضة لسحب الأحكام العرفية من الوزراء المصريين أنفسهم».

وتلاه المستر موسلى (من العمال) فقال: «يظهر أن جناب اللورد يظن أن خروج رجل من الاعتقال لداع ضرورى معناه وجوب تولى هذا الرجل رياسة الوزارة. أما القول بأن أعضاء البرلمان من حزب العمال ينوون أن يولوا زغلول باشا على الشعب المصرى بأى حال من الأحوال لأنهم يريدون إطلاق سراحه من منفاه فى جبل طارق فحجة لا يمكن تأييدها».

اللورد برسى: «هذا صحيح. ولكنكم شددتم الضغط بعد ظهر اليوم لإطلاق سراح زغلول باشا لا ارتكانًا على ما تقتضيه العدالة؛ بل ارتكانًا على أنه الزعيم السياسى. فما معنى ذلك؟؟».

المستر موسلى: «معنى ذلك أن أعضاء حزب العمال يرون أن الحكومة البريطانية تعتقل فى جبل طارق رجلاً يريد من شعب حر أن يجعله رئيسًا للوزارة ويشير أعضاء حزب العمال بضرورة فك اعتقاله والسماح له بالعودة إلى وطنه حيث تجعله مصر رئيسًا للوزراء إذا شاءت. فكيف يستطيع جناب اللورد أن يشوه حجة أعضاء حزب العمال وكيف ترضى بذلك نفسه العالية؟».

ولما أن أُذيعت هذه الآراء بمصر وفيها تصريح.اللورد برسى الخطر فى مجلس العموم، حادَث دولة عدلى يكن باشا مندوب شركة روتر فى القاهرة لينفى عن نفسه وعن إخوانه هذه التهمة الشنعاء. بإشارة دولته إلى تلك الأقوال التى فاه بها اللورد لوستاس برسى والمستر ولتر جفس فى مجلس النواب البريطانى وقال إنه يخالف اللورد لوستاس برسى، فيما قال من أن العقبة الكبرى فى سبيل إلغاء الحكم العرفى هى عدم استعداد وزارة لتقلد زمام الأمور إلا إذا ضمنتها الأحكام العسكرية. وهو كذلك يخالف المستر ولتر جفس فيما أبداه من أن حالة البلاد المضطربة لا تزال تقتضى بقاء الأحكام العسكرية.

قال دولته:

«وقد كلفنى جلالة الملك أخيرًا بتشكيل الوزارة فاعتذرت عن ذلك لأسباب نُشرت. وقد تشبثت برأيى فى ضرورة إلغاء الأحكام العرفية. ولم أكن لأقبل تولى الوزارة على غير هذا الأساس. ذلك لأنى أعتبر الأحكام العرفية عائقًا ولا أرى فيها أى حماية».

«ولست أبغى مطلقًا أن أنقص من خطورة جرائم الاعتداءات الأخيرة. ولكنى أرى الوقت قد حان لتقف الوزارة المصرية على قدميها وتأخذ التبعة على عاتقها. ولا يمكننى التسليم مطلقًا بأن أحوال البلاد العامة تسوغ بقاء الأحكام العرفية ولا يجوز أن تبقى هذه الأحكام بسبب حدوث جنايات منفردة تقع من حين إلى حين. وعندى أن معالجة هذه الجرائم تتيسر بطريقة أوفى فى الجو الصحيح الصالح الذى ينشأ متى رُفعت الأحكام العرفية».

هذا، وعلى ذكر الوزارة نقول إن الناس تحدثوا وقد بلغت الأزمة السياسية منتهاها عن احتمال تأليف وزارة إدارية كما كان عليه الشأن فى سنة ١٩١٩. وطال الأخذ والرد فى هذا الصدد وكانت هناك مسألة إدارية مهمة يلزم البت فيها، وهى ميزانية الدولة حيث كان قرب موعد إصدارها وكان يوجد حلان لها.

إما تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء فيقرروا برياسة جلالة الملك الميزانية والأعمال الأخرى. وإما أن يصدر جلالة الملك أمره مباشرة باعتماد الميزانية. وكان هناك حل ثالث قال به جماعة آخرون بأن يصدر اللورد اللنبى أمرًا تحت الأحكام العرفية بتنفيذ الميزانية.

تأليف وزارة يحيى إبراهيم باشا:

ولكن ما عتم القوم وهم فى حيرة من أمر هذه الأزمة، حتى طلعت عليهم صحف يوم ١٥ مارس مبشرة بانفراجها فجأة، بقبول حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا تأليف الوزارة.

وهذا هو الأمر الملكى الصادر لدولته فى اليوم المذكور.

«عزيزى يحيى إبراهيم باشا»

«إنه، لما نعهده فيكم من صدق الرأى وكمال الروية ولما عرفناه عنكم من تمام الخبرة لإدارة أمور البلاد، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به».

«وإنَّا نسأل الله العلى القدير أن يوفقنا جميعًا لما يعود على بلادنا بالخير والسعادة فهو نعم المولى ونعم النصير».

«صدر بسراى عابدين فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣).

(فــؤاد)

جواب حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا

«يا صاحب الجلالة»

«اتقدم إلى عرش مولاى المُفدَّى ملتمسًا قبول آيات شكرى على ما أولانى من الثقة بتكليفى تشكيل الوزارة والإنعام علىَّ برتبة الرياسة الجليلة».

«ومع علمى بما يكتنف البلاد الآن من المصاعب وما يحوط مهمتى هذه من المشاق لم يكن فى وسعى، أمام ثقة مولاى السامية وقيامًا بما يجب علىَّ من خدمة الوطن، أن أصدع بالأمر مستعينًا بالله عز وجل معتمدًا على تعضيد جلالتكم فى أداء كل ما يعود على البلاد من خير ورفاهية».

«إنى أتشرف بأن أعرض على العتبات العالية أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختيارى عليهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة محتفظًا، لنفسى بمنصب وزارة الداخلية، وهم:»

«أحمد حشمت باشا	لوزارة الخارجية»
«محمد محب باشا	لوزارة المالية»

«أحمد زيور باشا لوزارة المواصلات»

«محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المعارف»

«أحمد على باشا لوزارة الأوقاف»

«محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية»

«حافظ حسن باشا لوزارة الأشغال العمومية»

«فوزى جورجى المطيعى بك لوزارة الزراعة»

«فإذا ما صادف ذلك قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده سائلاً من الله التوفيق».

«ومازلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين». (يحيى إبراهيم) القاهرة فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ و١٥ مارس سنة ١٩٢٣.

كتاب مفتوح من عبد العزيز فهمى بك

ولم تكد هذه الوزارة تتألف، حتى وجَّه إليها حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد العزيز فهمى بك عضو لجنة الدستور كتابًا مفتوحًا هذا نصه:

«سيدى الرئيس»

«رجل يجلك ويتفاءل خيرًا بوزارتك يرى واجبًا عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغًا وتبصيرًا».

«لست أشك فى أن أول ما يهمكم كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقته فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن - بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها على أن تنعم به المرة الثانية نعيمًا مرجوًا دوامه إن شاء الله. ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم وكان فيها وزيران آخران من زملائكم. سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها

مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرت كل شىء فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها إلى ما شاء الله لم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد. ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدًا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى أنها رجعية لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب. والآن أخشى كثيرًا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوهًا بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه. لست أدرى يا سيدى مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات».

«أولاً - عُنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان فجعلت هذا المبدأ أساسًا للدستور ودونته بالمادة ٢٣ من مشروعها - لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسًا على عقب وأصبح الدستور الذى أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة!!! مذهب إن كان قد صح فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشد إنصافًا وأنك لابد قائل معنى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده إن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة. وإن كنت يا سيدى محتاجًا لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلاً».

«ثانيًا ـ يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروعة اللجنة ـ (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) ـ أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدل نصها تعديلاً يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية. ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل لا للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما. وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل إنه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتًا لا ريب فيه وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والإخلال بالنظام».

«ثالثًا ـ سمعت يا سيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب قد رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معًا أو بالانفراد أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو أن يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلهما كليهما أنَّى شاء. سلطة فى غاية الخطر يا سيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك. ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فإنه ما من متنبه فى البلاد إلا ويدرك مبلغ هذا التعديل من الخطر خصوصًا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم».

«رابعًا ـ سمعت أنه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد

جعل دولته هذا العدد مساويًا لعدد المنتخبين وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصًا وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب».

«خامسًا ـ سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل إنه عمد إلى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس. وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه. ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا إلى تقرير مثل هذا الافتئات».

«سادسًا ـ سمعت أنه عدَّل المادة ٣٩ من المشروع بأن جعل للملك حق إصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقًا متابعة دولته عليه».

«سابعًا ـ سمعت أنه عدل المادة ٤٢ فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر».

«ثامنًا ـ سمعت أنه عدل المادة ٦٢١ بأنه رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلاً بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب».

«تاسعًا ـ سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يحل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى وبالأوقاف التى فى إدارة وزارة الأوقاف. ولئن صح ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقًا دستوريًا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عَرَضًا للملك. هذا شىء هائل جدًا كان يجب أن يتمعنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الإشارة به».

«عاشرا - يقال إنه عدل المادة ١٤٧ من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعَّبها من وجهين الأول زيادة الأغلبية اللازم توافرها لإقرار التعديل والثانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئًا من حقها سيبقى أبديًا لا سبيل إلى التحلل منه».

* * *

«تلك يا سيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس إن دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور. ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحًا رأيت من واجبى المسارعة إلى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد، حتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور - كما يقال اليوم - قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله وعملتم بما توجبه الذمة والضمير الطاهر وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة، بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من رئيس الوزراء وقبول من الملك، مع إلغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة وخصوصًا تلك التى تقدمت الإشارة إليها».

* * *

«ها قد بلغتكم فأديت ما علىَّ من الواجب والأمانة الآن فى عنقكم إن شئتم أديتموها ولكم الشكر وإن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر».

«ولم أُردْ أن أذكركُم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام. وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولاً».

«على أنى لا يفوتنى فى هذا النظام أن أخاطب من زملاء يا سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور، وهم: أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس

تلك اللجنة زمنًا طويلاً وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد فى خطابهم فأقول لهم بالصراحة إما أن يصدر الدستور كما قررته اللجنة. وإما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليككم والأليَق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام».

«وتفضل يا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام».

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣

المخلص

«عبد العزيز فهمى المحامى»

وإنَّا لنلاحظ أن هذه الوزارة قد تألفت فجأة بلا تمهيد لها أمام الرأى العام، وأن أكثر أعضائها حتى ورئيسها من أعضاء الوزارة النسيمية تلك التى أدخلت تعديلات مجحفة بحقوق الأمة.

والظاهر أن هذا هو ما حمل عبد العزيز فهمى بك على توجيه كتابه المفتوح إلى دولة يحيى باشا، والذين يعرفون نزاهة عبد العزيز بك وشدة صلابته فى الحق والإنصاف كانوا على يقين أنه رأى فى وطنه منكرًا فانبرى لإزالته بما فى طوقه ومقدوره.

أقوال الصحف الإنكليزية فى الوزارة:

لم يستبشر وكلاء الصحف الإنكليزية ومراسلوها فى مصر خيرًا بهذه الوزارة الجديدة، بل كانت تعليقاتهم عليها لا ترتاح لها النفوس.

فقد أرسل مُكاتب جريدة «الديلى ميل» من القاهرة برقية إلى جريدته يقول:

«إن سمعة الوزراء الجدد محلية أكثر منها دولية».

وأرسل مُكاتب «الديلى نيوز» منها برقية إلى صحيفته يقول:

«إن المعتقد أن يحيى باشا سيقتصر برنامجه على نشر الدستور وقانون الانتخابات لكى يكون من المستطاع إجراء الانتخابات العامة فى أقرب وقت.

ولا ينتظر أن يقع هذا البرنامج موقع القبول فى نفس المصريين على وجه عام. لأن هناك اعتقادًا بأنه يجب البت أولاً فى بعض مسائل معلقة بين مصر وإنكلترا قبل أن يتولى المصريون زمام الحكم ثانية. وعلى ذلك يحتمل أن تتولد معارضة شديدة».

وبعث مُكاتب «الديلى إكسبريس» برقية يقول:

«إن الوزارة الجديدة لا ميزة لها. وبين أعضائها عدد من الوزراء السابقين ولكن لا يوجد بينهم من له شخصية بارزة. ولا يحتمل أن تعالج الوزارة الجديدة المشاكل السياسية الكبرى. وإنما يحتمل أن يقصر الوزراء همهم على إصدار الميزانية وإنجاز الأعمال الإدارية المتأخرة».

فكأن هذا المُكاتب يذهب إلى القول بأن هذه الوزارة إنما هى وزارة إدارية.

وبعث مُكاتب جريدة «المورنن پوست» فى القاهرة ببرقية يقول:

«إنه ينتظر أن تقابل الصحف العربية الوزارة الجديدة بلهجة العداء لأنه لا توجد رغبة من جانب المصريين فى تولى الحكم حتى تجيب الحكومة البريطانية مطالبهم. ولا ينتظر أن تحاول الوزارة الجديدة معالجة شىء من المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا. ولكن يستحيل ذكر التفاصيل عن نيات الوزارة حتى يصدر يحيى باشا تصريحاتها».

«وقد لاحظت هذه الصحيفة، كما لاحظ جميع الصحف، أن فى الوزارة الجديدة كثيرًا من الوزراء الذين كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا.

ولقد نشرت التيمس فى ١٦ مارس برقية لمراسلها الخاص فى القاهرة بعث بها إليها يقول:

«إن يحيى إبراهيم باشا لا ينتمى إلى أى حزب بين الأحزاب وأن ليس فى الوزارة وزراء من ذوى الشخصيات البارزة وإن كان فيهم من تولوا الوزارة من قبل. والمنتظر أن تظهر وزارة يحيى باشا بمظهر الوزارة التى تحسن تصريف الأمور».

«أما تأليف الوزارة فقد قوبل، على وجه الإجمال، بالاستحسان لتصفية المسائل الكثيرة المتراكمة بدون حل. ولا سيما تنفيذ مشروع تعديل الدرجات الذى تمت الموافقة عليه منذ أمد بعيد ولم ينفذ بتمامه حتى الآن».

وقد علقت التيمس على برقية مراسلها بقولها:

«إن كل المساعى التى بُذلت لإقناع عدلى باشا وغيره من الزعماء المعروفين لتأليف وزارة فشلت بسبب معارضة الرأى العام الشديد لقبول إدخال أى تغيير على الدستور فى المواد الخاصة بالسودان».

وبعث كذلك مراسل «الديلى تلغراف» من القاهرة ببرقية إلى صحيفته يقول:

«إن يحيى باشا إبراهيم هو من القضاة السابقين الأفاضل. وقد تولى منصب وزارة المعارف بكل كفاءة على عهد وزارتين سابقتين. وفى الوزارة الجديدة بعض من الوزراء القدماء ولكن ليس بينهم وزير من رجال السياسة المعروفين. وإذا سارت الأمور الإدارية على ما يرضى فإنه يتسع أمام الوزارة المجال لتحقيق مطالب الأمة المصرية».

هذا مجمل ما كتبته الصحف الإنكليزية، أما الصحف المصرية فقد أكد بعضها أن هذه الوزارة إدارية لا تدخل السياسة ضمن برنامجها، مستشهدة على ذلك بأنها إنما تولت مناصبها فجأة فلم يتسع لديها الوقت لإعداد المعدات لمعالجة المسائل السياسية. ومن ثَم أخذت تندد بها. وذهب البعض الآخر إلى أن برنامج الوزارة ينحصر فى التعجيل بإصدار الدستور ولكن الدستور لا يُنفذ فعلاً إلا إذا أُلغيت الأحكام العرفية.

حديث دولة يحيى باشا مع محرر الأهرام:

وقد تضاربت الآراء فى مهمة الوزارة الجديدة وذهب كلٌ إلى رأى فيها. فأرادت جريدة الأهرام أن تجلو الحقيقة للأمة فذهب محررها إلى صاحب

الدولة رئيس مجلس الوزراء الجديد فى يوم ١٦ مارس لتهنئته بالمنصب الجديد، فأذن له بإجراء حديث معه صرح فيه دولته بما يلى:

«تسألنى عما إذا كانت وزارتى إدارية كما قالوا أم هى سياسية فأجيبك بأن من قال وزير فقد قال سياسى. فمهمة كل وزارة هى فى أمتها مهمة سياسية. ولو لم تكن سياسية لكان كافيًا أن يخول وكلاء الوزارات أو من هم فى مراتبهم تصريف الأمور وتوقيع الأوراق - وإن لم يكن إيكال عمل الوزير إلى الوكيل قانونيًا - فالوزارة إذًا هى وزارة سياسية تضع نصب عينيها خدمة البلاد بكل ما باستطاعتها».

«ثم إنك تسألنى عما إذا كنت مهدت للعمل السياسى الذى وطنت النفس للإقدام عليه قبل تأليف الوزارة. فأقول لك إنه لما تفضل علىَّ جلالة مليكنا المعظم حفظه الله بثقته العالية وأمرنى بتأليف الوزارة بسطت لجلالته آرائى فى الخطة التى تتبع فلقيت من جلالته القبول فأقدمت على العمل وأنا عارف بأنه عمل شاق ولكن يخفف العبء عن عاتقى وعاتق زملائى ثقة جلالته وإرشاده».

«ثم فاوضت فى الأمر فخامة اللورد اللنبى فوعد بمساعدتى بكل ارتياح جهد ما تصل إليه الطاقة. فأنا واثق بأنى برضاء جلالة مليكنا وحكمته وبمساعدة فخامة المندوب السامى أتمكن من تذليل الصعاب ونصل جميعًا إلى الغرض الذى نسعى إليه».

«ولم يأتِ تأليف الوزارة فجأة بل تقدمته المباحثات ولكن الأمر كان مكتومًا كل الكتمان لم أفاتح به أحدًا حتى تمهدت العقبات وإنى لأعجب «للأهرام» كيف توصلت إلى معرفة ذلك وأذاعته مع أسماء المرشحين لمناصب الوزارات قبل كل إنسان».

«أنا لا أنتمى إلى حزب من الأحزاب ولكنى أحترم آراء جميع الأحزاب لاعتقادى بأنها جميعًا ترمى إلى مصلحة البلد وخيره وكل ما بينها من خلاف فهو فى الطريق التى تتبع لخدمة البلد وإيصاله إلى آماله وأمانيه».

«فما دام مقصد الجميع خير البلد. فإن هذا القصد من جانب الجميع هو الرابطة التى يصح «للحكومة المحايدة» أن تأمل استخدامها للتوفيق بين جميع الآراء واستخدامها فيما يعود على البلاد بالنفع والفائدة والخير وتحقيق الأمانى هذه هى خطة الوزارة وهذه هى خطتها السياسية».

«أما أنّا سنعجل بإصدار الدستور فذلك صحيح. لأن إصداره من رءوس الأعمال التى وضعناها نُصب أعيننا حتى تنتخب الأمة نوابها وتصل إلى البرلمان الذى تجتمع فيه كلمة الأمة وسلطتها وتلقى على عاتقه مهمة الشئون جميعها».

«والحكومة كما قلت لك لا تنتمى إلى حزب ولا هيئة معينة فهى تعمل حرة وعلى الحياد حتى تكون الانتخابات فى جوهر كامل الحرية».

«وإن كان الناس قد تكلموا كثيرًا عن التعديل الذى أُدخل على الدستور وتساءلوا عما إذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذى قد أدخلته الوزارة النسيمية فتصدر الدستور كما عدلته أم ترجعه إلى أصله كما وضعته اللجنة فإن ما وضعناه نصب عيوننا هو أن يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق».

«ولا يمكننى أن أبين لك الآن ذلك بالتفصيل ولكن سنعيد النظر فى الدستور من جديد واضعين نصب عيوننا رغبة الأمة».

«أما ما قيل من أن الدستور سيصدر ولا ينفذ فعلاً إلا إذا ألغيت الأحكام العرفية فهذا كلام يقال.... إنّا متى أصدرنا الدستور فى القريب العاجل إن شاء الله فنفذ بعد إصداره مباشرة قانون الانتخاب وإنى على أمل أن تلغى الأحكام العرفية حتى تجرى الانتخابات فى جو حر».

«وإنّا لم نراجع قانون التضمينات حتى الآن ولم نبحث فى وجوهه وأحكامه ولكن فخامة اللورد أللنبى وعدنا بالمساعدة. ونحن اتكالاً على هذا الوعد واعتمادًا على مساعدته نأمل الوصول إلى الاتفاق وتخفيف ما يمكن أن يكون فيه».

«أما فيما يختص بما قيل من ورود مادة فى هذا القانون من المواد المتعلقة بالمبعدين والمعتقلين فقد قلت لك بأنى لم أراجعه ولكنى واثق بأنَّا نصل إلى أمانينا خطوة خطوة إذا لم يكن بالإمكان الوصول إليها كلها دفعة واحدة».

«أما مسألة السودان فلا تزال على ما تركتها عليها الوزارة السابقة وسأتباحث مع زملائى فيها قبل إصدار الدستور».

«على أن نجاح الحكومة فى مهمتها الشاقة قد تسهله مفاوضة الأمة لها. وهذه حوادث الاغتيال التى توقع الارتباك فى السياسة وتعرقل السير إلى الأمام يجب على الجميع معاونة الحكومة لمنعها لأنها تضر بالجميع. فحق على الذين تقع فى حبهم أو جهتهم أن يرشدوا البوليس وولاة الأمور إلى الجناة حتى يبطل هذا التأويل الشائن الذى يُؤوَّل به اختفاء الجناة وكتمان أمرهم».

«فإن شر هذه الجرائم واقع على مجموع الأمة وعلى كل فرد من أفرادها ويرجع بالبلاد القهقرى».

«والصحافة موكول إليها مساعدة الحكومة فى مهمتها الشاقة فأنا أود، بل من مذهبى، أن يتمتع كل فريق بقسطه من الحرية وحماية القانون».

«وأنا أود من صميم فؤادى، أن أقف على وجوه النقد فى أعمال الحكومة. لأنَّا لا ندعى العصمة فى شىء. ولكن النقد المعقول هو الذى يدل ويرشد إلى وجوه الصواب ويبين وجوه الخطأ لا المثالب واختلاق الأقاويل التى تريك أفكار الجمهور وتحمل الحكومة على الإعراض عن سماع ذلك».

«ولقد قلت لكم إن خطتى أن يتمتع كل إنسان بقسط من الحرية ضمن حدود القانون فالذى أتمناه أن تكون الصحافة عونًا لسير الأمور فى أقوم سبيل. وبهذا أخدم البلاد الخدمة الصحيحة».

وإنه لبرنامج شامل لم يترك أمرًا مهمًا للأمة إذ ذاك إلا وعالجه، وبخاصة مسألة الدستور وما قيل حوله من أنه حصل فيه بعض تغيير وتبديل. ففى قول دولة الرئيس «أنه لم يراجع مع زملائه مشروع لجنة الدستور وإنه لا يستطيع أن

يقول شيئًا عن التعديل ولكنه عاقد على أن يحقق فى الدستور رغبات الأمة». تصريح جلى بأنه غير مرتبط بما فعلته الوزارة السالفة وإن كان عضوًا فيها.

ولقد قال وزير آخر، بكل صراحة، إن «الوزارة لا تنظر إلا إلى المشروع الذى وضعته اللجنة وصاغته اللجنة التشريعية فى وزارة الحقانية الصياغة القانونية اللازمة فيما قالوه عن مشروع التعديل تجهله الوزارة الجديدة كل الجهل. وهى لا تنظر إلى مشروع من هذا الطراز إلا إذا قُدم إليها رسميًا والمشروع الرسمى المعروض عليها الآن هو مشروع اللجنة فقط. فإذا عرض عليها مشروع الوزارة النسيمية بوصفه مشروعًا رسميًا جاز أن تطالب بالحكم عليه. أما الآن فليس أمامها سوى مشروع لجنة الدستور فقط».

وهذا هو ما أشار إليه دولة الرئيس ولاشك فى حديثه عن «تحقيق رغبات الأمة».

آراء الأمة فى الدستور:

ولقد اشتدت حملة الصحف وكثر لغطها حول التعديل الذى أُدخل على الدستور. واهتمت الأحزاب بذلك التغيير كذلك ولا غرو، فإن السواد الأعظم من الأمة لم يكن راضيًا عن هذا الدستور قبل أن يُشوَّه فكيف به بعد أن عبث به هذا العبث الذى زاده نقصًا على نقصه؟

ولقد أصدر الوفد المصرى بيانًا للأمة فى يوم ١٧ مارس قال:

«لقد شُكلت الوزارة. ولكن الأزمة باقية. أعلنت البلاد بأسرها المطالب العادلة التى جعلتها شرطًا لتولى أى مصرى أعباء الحكم فى الظروف الحاضرة ولكن عشرة من أبنائها رأوا أن يخرجوا عن الإجماع وأن يقبلوا مسئولية الاشتراك فى إدارة الشئون العامة تحت سنابك الأحكام العرفية. وسعد وإخوانه فى المنفى والسجون والمعتقلات. والاستعدادات قائمة للمحاكمات السياسية».

«قبلوها فانتزعوا من يد الأمة سلاحًا من أسلحتها السلمية وعاونوا المستعمرين من الانكليز بما أضعفوا من حجة الأحرار منهم الذين كانوا يستندون على إجماع المصريين فى مطالبتهم حكومتهم بالتعجيل فى رفع الأحكام العرفية وما ترتب عليها من الإجراءات التعسفية».

«لم يشترطوا لتأليف وزارتهم أى ضمان بل إنهم قد صدقوا ضمنًا على تصريحات كبير وزراء بريطانيا وغيره من الساسة. ألفوها فى الخفاء كما قال دولة رئيسهم فكأنما أعضاؤها مقبلون على أمر لا يصح الجهر به. وأعلنوا عن قبولها بخطاب لا يتضمن بيانًا ولا رأيًا. وما نشر عن رئيسهم من أحاديث كله تتصل وإيهام».

«ففى الدستور لم تكن سيادة الأمة وإرادتها موضع عنايته بل إنه أقر مَنْ سبقه على اغتصاب حق الأمة فى وضعه. ورفع الأحكام العرفية ليس لديه إلا مجرد أمل من الآمال. وإصدار قانون التضمينات بالقيود التى يود الانكليز أن يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية أبنائها قضاء محتوم لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف. أما مسألة السودان على أهميتها، فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه. تلك إذًا وزارة لا رأى لها ولا تستحق من الأمة ما يطلبه رئيسها من ثقة وتأييد. وما وجودها إلا تجربة جديدة ستخرج منها الأمة عالية الرأس كما خرجت من التجارب السابقة معتمدة على قوة إيمانها وثبات عزيمتها».

فلتحى مصر. وليحى سعد».

«حس حسى. سلامة ميخائيل. حسين هلال. مصطفى بكير. إبراهيم راتب. عطا عفيفى. عبد الحليم البيلى».

واجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فى جلسة بعد ظهر يوم ١٩ مارس تحت رياسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس المجلس. فقال دولته:

«إننا بعد أن قررنا ما قررناه فى الجلسة الماضية تغيرت الحال بتشكيل وزارة جديدة قبلت الحكم دون أن تعلن لها برنامجًا. ويما بلغنا أن الوزارة السابقة كانت قد عدلت فى مشروع لجنة الدستور تعديلاً لا يتفق مع أمانى البلاد»

فتداول المجلس فى ذلك ثم أصدر قراره التالى:

«نظرًا إلى أن حزب الأحرار الدستوريين قد قرر يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٣ أنه يؤيد كل وزارة تحقق عند ولايتها الحكم الأغراض الآتية:»

«(١) ـ رفع القيد الذى قيدت به الوزارة السابقة حرية البلاد فى وضع النص الخاص بالسودان فى الدستور».

«(٢) - إصدار الدستور كاملاً شاملاً للمبادئ التى قررتها لجنة الدستور».

«(٣) - رفع الأحكام العرفية فى الحال وفك المعتقلين والإفراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين».

«(٤) - العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام».

«ونظرًا إلى أن الوزارة الحالية قد وَلِيت حكم البلاد تحت الأحكام العرفية فى الظروف الحاضرة وبدون برنامج وزارى. وعلى ذلك لا يمكن الحكم على وجهة نظرها بالنسبة للأغراض المذكورة آنفًا حكمًا يتفق مع الرجاء فى تحقيق تلك الأغراض التى هى محل إجماع الأمة المصرية - ولا شك فى أن ولاية الحكم بهذه الصورة من شأنها أن تثير ثائرة الظنون المختلفة وتحرم الوزارة تأييد الأمة».

«ونظرًا إلى أن تقدم مصر إلى تحقيق غرضها القومى رهن تحقيق الأغراض التمهيدية السابق ذكرها والتى لا يزال حزب الأحرار الدستوريين يكرر أنها العلاج الوحيد لفك الأزمة السياسية الحاضرة»

بناء على ذلك

«قرر الحزب تمسكه بقراره السابق وتبليغ حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة هذا القرار».

وفى يوم ٢٠ مارس رفع أعضاء لجنة الدستور احتجاجًا مؤرخًا فى ١٩ منه على التعديلات التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على المشروع، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«اطَّلعنا فى الصحف على تعديلات قيل إنها أدخلت على المشروع الذى وضعته لجنة الدستور فجزعنا لها إذ ألفيناها تمس جوهره مساسًا خطيرًا. ولما كنا أثناء وضع هذا المشروع قد عملنا جهد الطاقة، ونحن شاعرون بالمسئولية العظيمة الملقاة على عاتقنا. ليخرج محققًا لسلطة الأمة محافظًا على حقوق العرش

ضامنًا للتوازن بين جميع السلطات - وكانت مع ذلك أصوات كثيرة قد ارتفعت تطالب بعقد جمعية وطنية تتولى بنفسها وضع الدستور وهؤلاء إنما بعثهم على ذلك شعورهم بأن مشروع اللجنة غير وافٍ بتحقيق فكرتهم فى سلطة الأمة».

«فلذلك نحتج على تلك التعديلات ونطلب إلى دولتكم أن يصدر الدستور كاملاً كما وضعت اللجنة مشروعه على الأقل. ونلفت نظركم إلى أنه إذا صدر وفيه هذه التعديلات أو بعضها أو ما يماثلها فلن يُرْضى دستوركم أحدًا بل سيكون مثارًا لغضب الأمة بأسرها».

«وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام».

«أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف. صالح للوم باشا. الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقًا. السيد عبد الحميد البكرى. إسماعيل أباظة باشا. منصور يوسف باشا. قلينى فهمى باشا. عبد القادر الجمال باشا. يوسف أصلان قطاوى باشا. عبد العزيز فهمى. بك. إبراهيم الهلباوى بك. محمود أبو النصر بك. على المنزلاوى بك. إلياس عوض بك. محمد على بك. توفيق دوس بك. زكريا نامق بك. عبد اللطيف المكباتى بك».

رأينا السعديين والعدليين وغيرهم مختلفين وكنا رأيناهم إزاء هذا الخطر المحدق بسلطة الأمة متفقين على دفعه قائمين فى وجهه. كأن لم يكن بينهما شقاق الأمر الذى يشكرون عليه.

ولقد حاول يحيى باشا أن يسكت هذه الضجة بما كان يلقيه على الوفود التى كانت تفد عليه لتهنئته بالوزارة من الثغور والأقاليم. نضرب لذلك مثلاً ذلك التصريح الذى فاه به فى يوم ٢٢ مارس أمام وفد الإسكندرية، وإنًا لناقلوه هنا بألفاظه لأنها تدل على الصراحة فى القول. قال دولته:

«أنا رجل صريح (دُغْرى) ولن أعرف البلف والخديعة. ماضىَّ معلوم. قضيت ١٤ سنة فى رياسة الاستئناف. لست راغبًا فى جاه ولا مركز. ولم أكن من الناس الذين يسعون وراء ذلك. وطالما عرضت علىَّ الوزارة وأنا فى القضاء ورفضتها.

ولم أقبل الرياسة فى هذه المرة إلا امتثالاً لأمر جلالة الملك مولاى المعظم. حبًا فى خدمة بلادى».

«الجرائد أكثرت من الكلام على تأليف الوزارة وكانت تقول على الوزارة السابقة إنها صامتة. وظلوا يقولون عنها صامتة إلى أن استعفت. أنا كما قلت لكم رجل صريح. ولكن لا أريد الآن أن أصرح بشىء. وأنا أرغب العمل وتوصيل البلاد للبرلمان. (ولما توصل الحكاية له يزقون بره ويعرفون خلاصهم). فقط نحن نوصل للبرلمان. ويبقى البرلمان يعرف ما يراه».

«أنا مسرور كثيرًا بأن أصرح الآن بذلك لأهل الإسكندرية. وأود أن يكونوا متحدين كما أتمنى أن أصل للتوفيق بين الأحزاب. وهذا كله حبًا فى خدمة بلادى».

«الجرائد تتكلم. كثيرًا وتتأوّل كثيرًا. وهذا كله تشويش. فليدعونا نعمل ثم يرون النتيجة طيبة إن شاء الله».

حديث رئيس الوزراء مع مراسل التيمس

ولم يكتف دولته بذلك بل أذن لمراسل التيمس أن ينشر الحديث الآتى الذى دار بينهما. ونشرته الجريدة المذكورة فى ٢٦ مارس. قال دولة الرئيس:

«لم أسْعَ وراء رياسة الوزارة أكثر من سعيى لتعيينى وزيرًا منذ ثلاث سنوات. لأننى أحب مهنتى فى القضاء. وقد كنت أوثر البقاء رئيسًا لمحكمة الاستئناف العليا. ولكنى شعرت بعجزى عن مقاومة ما يفرضه علىَّ الواجب نحو بلادى فأقدمت على القيام بهذا الواجب بالرغم من المتاعب والمشاق التى أقدرها حق قدرها. وإنى واثق من تأييد مليكى ومعاونة المندوب السامى وهما أمران ضروريان لتنفيذ ما على الوزارة القيام به بنجاح فى الظروف الخاصة الحالية».

«أما مهمة الوزارة فهى ضمان الوصول إلى النظام الدستورى الذى يتوق إليه كل وطنى مصرى. وأهم المسائل العارضة الآن قانون التضمينات اللازم لإلغاء الأحكام العرفية ومشروع الدستور كما تركته الوزارة السابقة. وأملنا أن نتمكن

قريبًا من درس قانون التضمينات. وقد قامت ضجة عظيمة للإسراع فى العمل بهاتين المسألتين. ولكن هذا ليس من الإنصاف فى معاملة وزارة جديدة. وإذا كان الدستور بحالته الحاضرة لا يرضى الشعب كما يدعون فإنه يجب إعطاء الوزارة الجديدة الوقت الكافى لدرس النقط التى يشكون منها والنظر فى الوسيلة أو الحد الذى تستطيع الوزارة الوصول إليه فى تعديل هذه النقطة».

«وإنى شديد الأمل بالوصول قريبًا جدًا إلى حل مُرْضٍ بحيث يجتمع البرلمان الجديد فى الخريف المقبل. وأرى من مصلحة البلاد أن تلغى الأحكام العرفية حالاً. كما أرى أعظم وسيلة تنطوى على الحكمة هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدستور فى وقت واحد لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعرض هذه التدابير على البرلمان الجديد فإن معنى هذا أن البرلمان يدرس هذه المسائل والبلاد تحت الأحكام العرفية وهى ما لا أراه ملائمًا. نعم تعهدت الحكومة البريطانية بأن توقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ولكنى أرى من الملائم أن تلغى الأحكام العرفية تمامًا قبل الانتخابات وأن يكون كل شىء يتعلق بالحكم الدستورى فى جو حر يتفق مع المركز السياسى لأمة مستقلة وهو المركز الذى حصلت عليه مصر».

«ولا أريد الاحتفاظ بمركزى وإنما قبلت أن أملأ المركز لكى آخذ بيد بلادى فى هذا الوقت العصيب وإذا ما قمت بما أرى من الواجب علىَّ القيام به وبما أرجو الوصول إليه أعنى به نشر الدستور وعقد البرلمان فإننى لا أتردد لحظة فى تسليم مقاليد البلاد إلى أى شخص ترى البلاد أن توليه زمام أمرها بواسطة مندوبيها المنتخبين».

قال المراسل:

«وقد أثرت فى نفسى أثناء حديثنا دلائل الصراحة والإخلاص والجَلَد التى رأيتها جلية واضحة على وجهه والتى رآها كل من احتك به خلال حياته الشريفة الطويلة التى قضاها فى الاشتغال بالقضاء من سنة ١٨٨٨. وقد لاحظت فى

صوته رنة تنم على صدق العزم والأمل بأن الوزارة ستنجح فى القيام بالأعمال الشاقة المملوءة بالتبعة التى تنتظرها رغم الإشاعات التى تُذاع عن وجود أزمة وزارية».

تصريح وزير الحقانية السالف
عن التغييرات التى أدخلت فى مشروع الدستور

كثر الأخذ والرد حول التعديلات التى أدخلتها الوزارة النسيمية على مشروع الدستور. ولما كان صاحب المعالى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية فى هذه الوزارة قصده أحد محررى جريدة المقطم واستفسره الأمر، فصرح له معاليه بما يأتى:

«إنى لما عُينت وزيرًا للحقانية فى الوزارة النسيمية وجدت مشروع الدستور وقانون الانتخاب مطروحين أمام اللجنة الاستشارية التشريعية فجعلنا نعيد المراجعة معًا من أولها. فلحظت فى أثناء ذلك أن اللجنة اتبعت أحسن الطرق فى مراجعتها لهما وتعليق ملاحظاتها عليهما. لأنها علاوة على تنقيحها وتحويرها لعبارتهما وإفراغها لها فى القالب القانونى وتقريبها لها من المعنى الحقيقى الذى يقصده الدستور كانت تعلق ملحوظاتها على كل مادة لا تجدها وافية بالفرض المطلوب أو تجد عباراتها معارضة لبعض القواعد المقررة فى الدساتير الأخرى كما يظهر من مراجعة المواد التى علقت عليها ملاحظاتها فى تقريرها. ولا حاجة لى أن أقول إنها كانت تتوخى فى كل ملحوظاتها أن تجعلها مطابقة لروح الدستور موافقة لأحدث المبادئ التى اتبعتها البلدان الأخرى المتمدينة. ولحظت من ضمن تعديلاتها التى استوقفت بصرى ما ورد فى تقريرها عن مسألة الجيش وكذلك لحظت أنها اقتصرت على ذكر بعض الملحوظات وتركت للوزارة اختيارها فلفت نظرها حينئذ إلى ما إذا كان هناك أمور أخرى من هذا القَبيل ولم يذكر عنها شيئًا. فوجدنا من هذه الأمور أن المادة ٤١ فى مشروع الدستور قد جمعت كل مواضيعها فى مادة واحدة فعرفتها اللجنة فى عدة مواد وعلقت عليها التعليقات الواردة فى تقريرها».

«إن اللجنة لم تُبْـدِ فى تقـريرهـا ملحـوظـات على هذه المادة ولا علقت عليـهـا تعليقات ولكنها تناقشت فيها ورأى بعض أعضائها أن لا حاجة إلى النص عليها صـريحًا فى مادة مخصوصة لأن سائر مواد الدستور والمبادئ المنصوص عليها فيها تغنى عن ذكرها ولاسيما أن المبدأ الذى أثبت فيها قد أصبح حكمه حكم البديهيات فاستغنى عن ذكره فى سائر الدساتير الأخرى بل حذف فى الدستور الفرنسوى عمدًا للاستغناء عنه. وإنما ذكر فى الدستور البلجيكى الذى وضع بعد ثورة الشعب وأنا نفسى لم أشأ أن أبدى ملحوظات من عندى على هذه المادة لأنى وجدت أن لجنة الثلاثين التى هى أيضًا استشارية عينتها الوزارة الثروتية لتقدم لها مشروع دستور تسهيلاً لعملها ـ هذه اللجنة قد حوت محاضرها بحثًا طويلاً فى هذا الموضوع وخصوصًا رأى حضرة صاحب الدولة رشدى باشا رئيسها الذى أشار لعدم إثبات هذه المادة فى الدستور وبالاستغناء عنها للأسباب المذكورة فى المحاضر من تلك الأسباب أن تطبيقاتها يغنى عن النص عليها وتقوم مقامها ـ فلذلك أخلينا هذه المادة على كل ملحوظة اعتمادًا على أن مجلس الوزراء متى قدم إليه الدستور يستطيع مراجعة تلك المحاضر وتكوين رأى فيها».

قال: «وبعدما فرغت اللجنة الاستشارية التشريعية من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه كما تقدم قدمته إلى الوزارة. فجعلنا نقرؤه ونسعى فى التوفيق بين مواده بعضها مع بعض مستعينين فى ذلك بملحوظات اللجنة الاستشارية التشريعية فكان ذلك باعثًا على تغيير وتبديل طبعًا مع مراعاة قواعد الدستور دائمًا. وبقينا كذلك إلى آخر لحظة. بل إنى أؤكد لكم قبل أن تخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه فى المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة إلى عددهم لأن اللجنة الاستشارية التشريعية لفتت نظرنا إليها ولم تزل هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل».

«وأعددت فى ذلك الحين مذكرة أقدمها إلى الوزارة بعد البت فى تشريع الدستور والانتهاء من مسألته حتى إذا وافقت عليها تجعلها مقدمة للدستور وترفعها معه إلى جلالة الملك ليصادق عليه وعليها».

ولما سُئل: «يُفهم من قول معاليكم إذًا أن الوزارة النسيمية لم تبت رأيًا فى مشروع الدستور وتعديله».

أجاب: «هو كذلك»، إلخ.

والذى يُفهم من هذا التصريح أن التعديل غير صحيح بجملته وإن يكن القليل منه صحيحًا، كحذف العبارة التى نصت على أن كل سلطة مستمدة من سلطة الأمة.

ومما يدهش بعد ذلك أن ينشر المقطم الذى نشر حديث معالى الوزير وجعله مقدمة لإيراد المواد التى عُدِّلت، أن كل ما جاء فى كتاب الأستاذ عبد العزيز بك من التعديل صحيح.

فأصدر الوفد بيانًا آخر للأمة بشأن الدستور هذا نصه:

«نادت الأمة، ولا تزال تنادى، بأن من حقها وحدها أن تضع دستورها بواسطة نوابها. وقد أيدت الحوادث صواب رأيها. فإن النتيجة الوحيدة لتصرف وزارة ثروت باشا كان تعريض المصلحة العامة للضياع ببقاء البلاد دون دستور ذلك أن لجنة الدستور قد شُكلت على غير إرادة الأمة ليس لها من الوزن والاعتبار ما لأية هيئة نيابية فتحترم آراؤها».

«من أجل هذا استطاعت الحكومة الإنكليزية، اعتمادًا على تهديداتها وضعف الوزارة السابقة أن تصدر كتابًا من الحكومة المصرية بهدم النص الخاص بالسودان فى مشروعها».

«واليوم يحاول الرجعيون أن يقضوا على القسط الضئيل الذى صينت به سيادة الأمة فى ذلك المشروع ولو أن وزارة ثروت باشا نزلت من أول الأمر على إرادة الأمة، فعمدت إلى عقد جمعية وطنية لما اجترأت الحكومة الإنكليزية على تهديد الأمة فى حقوقها وعرشها ولما طمع الرجعيون فى انتقاص سيادة الأمة. ولكان الدستور اليوم كائنًا حيًا لا ذلك الشىء الذى لعبت به الأهواء جميعها».

«والأمة التى لم تَرْضَ عن ذلك المشروع كما وضع لتستنكر، بطبيعة الحال، أشد الاستنكار أى مساس بما تضمنه خاصًا بسيادة الأمة وبحقها الكامل فى الإشراف على كافة شئونها».

«إن التعديلات المشوهة التى تدور بشأنها الإشاعات والتى يراد إدخالها على مشروع اللجنة لا دخل لها فيما يدعى الانكليز الاحتفاظ به بل هى خاصة بتوزيع السلطات بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية. وهذا أمر المنوط بالبت فيه المصريون أنفسهم».

«فمن الاحترام، وأمرنا فى يدنا، أن تتولى هيئة منا مهمة القضاء على حقوقنا. على أن الدواء الحاسم لهذه الحالة إنما هو الرجوع إلى تلك الطريقة التى دعت إليها الأمة من أول الأمر وهى عقد الجمعية الوطنية ففيها تتمثل إرادة الشعب وبها تُصان سيادة الأمة وتُحترم جميع الحقوق».

«القاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣».

«حسن حسيب. سلامة ميخائيل. حسين هلال. مصطفى بكير. إبراهيم راتب. عطا عفيفى. عبد الحليم البيلى».

بوادر نتائج مساعى الوزارة الجديدة

لم تألُ الوزارة الجديدة مع كل ذلك جهدًا فى الحصول على ما تستطيع الحصول عليه من السلطة العسكرية إرضاء للأمة، ولقد بدأت أعمالها بخطوة لا نظنها قصيرة فى هذا السبيل.

فبينما كان بعض الصحف يروى للجمهور أنه قد تقررت محاكمة أعضاء الوفد المعتقلين فى قصر النيل، وفد على رئيس الوزراء فى يوم ٢٥ مارس وفد من مغاغة يلتمس منه السعى لمنع محاكمة المعتقلين من أعضاء الوفد فبشره بسعيه ونجاحه؛ فخرجوا من لدنه يلهجون بشكره والثناء على دولته.

وأرسل مُكاتب جريدة «الديلى ميل» من القاهرة برقية لجريدته يوم ٢٥ مارس يقول:

«علمت من أوثق المصادر أن أعضاء الوفد لا يُحاكمون. وقد تم هذا القرار بفضل مساعى يحيى باشا الذى يرغب، على ما يظهر، فى استمالة الوطنيين.

على أن هذا القرار نُدِّد به بالإجمال لأنه يحتمل أن يفسر بأنه لدليل على الضعف».

وأرسل مُكاتب جريدة «ديلى تلغراف» فى القاهرة برقية لجريدته يقول:

«إن العدول عن محاكمة أعضاء الوفد أمام مجلس عسكرى أثار الدهشة والتألم بين جميع أفراد الجالية البريطانية. وقد أجيب طلب رئيس الوزراء فى هذه المسألة؛ لأن المحاكمة اعتُبرت مثيرة لعواطف الشعب والمُسلَّم به إجمالاً أن هذه الترضيات لا تُقدر لها قيمة بالمرة. وإن مثل هذه السياسة تشجع المصريين على أن يشددوا فى المعالجة بأشياء مستحيلة. على أنه يظهر أن هناك أسبابًا سياسية قد تبرر العمل الذى قام به ولاة الأمور».

وعلى هذه النغمة ضربت الصحف الإنكليزية المضادة لسياسة إرضاء مطالب المصريين؛ فلم تكن راضية عن هذه التدابير التى أُريد بها حل تلك الأزمة السياسية التى كانت حلقاتها مستحكمة فى تلك الآونة.

ولقد واجهت جريدة التيمس الحالة فى مصر وأنشأت عنها فصلاً افتتاحيًا فى عددها الصادر فى ٢٧ مارس، جمعت فيه بين الوعيد والتهديد والوعد والترغيب. لا بأس بإيراده هنا لأهميته، قالت التيمس:

«إن مصر مملكة دستورية بلا دستور. وكثيرًا ما نسمع انتقادًا موجهًا إلى السياسة التى قضت بمنح مصر استقلالها الذاتى قبل الحصول على الضمانات اللازمة ولو أن الحكومة البريطانية عملت بمقترحات اللورد ملنر لأجازت مصر بما لها من الحقوق - وهى دولة مستقلة لها أن تبرم المعاهدات - وجود قوة بريطانية فى أرضها للقيام بمهمة مزدوجة وهى الدفاع عن مصر والمواصلات البريطانية معًا ولو أقنعت مصر أيضًا على أن يكون المندوب البريطانى دائمًا فى مركزه الشرعى وهو أكبر سلطة من زملائه الأجانب الذين يشغلون المركز ذاته. ولرضيت مصر بأن تحتفظ بريطانيا دائمًا بمستشار فى وزارة المالية وبآخر فى وزارة الحقانية ولكنها خسرت الآن هذه الضمانات كلها. ولما رأت الحكومة

البريطانية أنه لا يوجد سياسى مصرى واحد يوافق على هذه الضمانات منحت مصر استقلالها بتصريح ٢٨ فبراير الذى احتفظت فيه بأربع مسائل مهمة لحرية تصرف الحكومة البريطانية».

«وليس هذا أوان البحث فى هل كان من الحكمة منح مصر استقلالها الذاتى لأن زمن هذه المناقشة قد مضى وانقضى ولكن مما لا ريب فيه أن المصريين الذين يحاولون الآن إثارة بعض المسائل المحتفظ بها صراحة هم أنفسهم الذين أظهروا ضغطًا عظيمًا لاتباع هذه السياسة سياسة المنح وقد أثار الذين وضعوا مشروع الدستور والبحث فى مسألة مستقبل السودان السياسى بتلقيبهم الملك فؤاد بملك مصر والسودان».

«لم يعترف مفاوض بريطانى ـ وليس فى وسع أى مفاوض بريطانى أن يعترف بهذا الحق لمصر. وقد توقى اللورد ملنر الحذر فاستثنى فى خطاب خاص تطبيق أى مقترح من مقترحاته على السودان. وأجَّل المستر لويد جورج واللورد كرزن المسألة إلى أن تعرف الهيئة والهيئات المصرية التى تتمتع بسلطة التعاقب وهذه السلطة لا تتمتع بها حتى الآن أية هيئة من الهيئات فى مصر وعلى ذلك يستحيل على بريطانيا العظمى البحث فى المسألة. أما مصر فإنها لا تجنى شيئًا إذا هى عرضته على بساط البحث».

«وإذا كان الزعماء المصريون يسعون لجعل مسألة السودان شرطًا مقدمًا على نشر الدستور فإن النتيجة الوحيدة لذلك هى أن تلغى الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير كله بما فيه من التحفظات والحكم الذاتى فتعود مصر إلى ظل الحماية البريطانية. ولا ريب فى أن هذه النتيجة تكون نتيجة يؤسف لها فلا يحتمل أن يجرها يحيى باشا الذي يظهر أنه من رجال السياسة القديرين. وهو يميل إلى إعلان الدستور وقانون التضمينات فى وقت واحد إذ يستحيل إلغاء الأحكام العرفية قبل إصدار قانون التضمينات».

«ولا تبدى الحكومة البريطانية أية معارضة على شرط أن تحترم التحفظات. أما المعارضة فلا يمكن أن تأتى إلا من جانب المصريين. ولما كان المصريون قد

حصلوا على الحكم الذاتى فإن فى وسعهم أن يضعوا الدستور الذى يريدونه وأن يتوصلوا إلى إلغاء الأحكام العرفية متى شاءوا».

«ويعلم الذين لهم إلمام بالحالة المعقدة فى مصر أن الأحكام العرفية تلائم من بعض الوجوه الوزارات المصرية جيدًا لأنها تمكّنهم من التمتع بسلطات قد لا يستطيعون التمتع بها دون الأحكام العرفية وتخولهم السلطة لفرض الضرائب على الجاليات الأجنبية».

«ومتى تم إلغاء الأحكام العرفية فإنه يسهل تسوية كثير من المسائل الأخرى وفى ذاك الوقت يكون بالإمكان إيجاد مركز خارج مدينة القاهرة تعسكر فيه القوات البريطانية. ومن المحتمل أيضًا أن يرى بالإجمال أن من الملائم أن يخلف موظف ملكى ذاك الجندى العظيم الذى يمثل بريطانيا فى مصر الآن».

«وليس هناك أحد أكثر إلمامًا بمركز مصر الدولى المعقد من يحيى باشا. وليس من المبالغة فى شىء القول بالتسويات الكثيرة الدقيقة التى عليه أن يبتكرها قبل أن يجعل مصر أمة تحكم نفسها بنفسها منظمة الأعمال ضامنة مصالح الأجانب. وهى بمنأى عن الخضوع لتلك المصالح وقبل أن يجعلها أمة مستقلة. ومع ذلك تكون شريكة مخلصة فى اتحاد الأمم التى تتألف منها الإمبرطورية البريطانية».

«ومن صفات يحيى باشا الصراحة والإخلاص وهو معروف بالنزاهة والبعد عن المطامع الشخصية. وإن مصر لفى حاجة أكثر من كل بلد آخر إلى صفات الرجال السياسيين الذين يضحون الفائدة العاجلة فى سبيل حسن النتيجة الآجلة».

«أولئك الرجال الذين يقدمون الخدمة الصحيحة على الشهرة وحسن الأحدوثة».

التمهيدات للخطوة الثانية:

وكان النائب الإنجليزى المستر سبور فى ضيافة مصر فى ذلك الشتاء فأرسل إلى بلاده تقارير عدة يبين فيها سوء الحالة السياسية فى الديار المصرية، وكان

يرمى فيها كلها إلى تسفيه السياسة الإنكليزية المتبعة بمصر فى تلك الأثناء وهى سياسة الشدة والقمع.

فلما عاد إلى إنكلترا فى ٢٧ مارس، اتفق مع ٩٦ نائبًا برلمانيًا إنكليزيًا ووقعوا كتابًا كان له شأن جليل ونشروه في الصحف الإنكليزية فى ١٩ منه موجهًا إلى حكومتهم. ولم يكن النواب الذين وقّعوا على هذا الكتاب من حزب واحد بل كان منهم من كان من حزب المحافظين كاللورد بنتينك، وكان منهم من هو من حزب الأحرار كالكومندور كنورتى والمستر هوج والسير هملتون والمستر هنكوك. وهؤلاء ممن كان لهم نفوذ كبير، ومنهم المستر رامزى ماكدونالد زعيم الحزب المعارض والمستر كلينس من حزب العمال والمستر موريل الوزير السابق والمستر ستودن والمستر سيدنى و. ب. والمستر سبور وغيرهم من كبار النواب. وهذا هو نص الكتاب:

«كان كثير من الموقعين على هذا الكتاب يأملون نجاح سياسة اللورد أللنبى. وليس من بيننا من يرتاب فى إخلاصه وما أظهره من الصبر والجلد فى المساعى التى بذلها لإنجاح سياسته. على أن هذه السياسة فشلت بعد أن جريت مدة كافية تزيد على عام فاستقال الوزير المصرى الذى اختاره اللورد أللنبى وهو يعتقد أنه يستطيع تنفيذ سياسته وتخلى (الوزير) عن المهمة لأنها مستحيلة ولم ينفذ مطلقًا الوعد بإيقاف الأحكام العرفية من حيث تأثيرها فى الحقوق السياسية. وكذلك سياسة تنفيذ الأحكام العرفية بشدة والقبض على الزعماء السياسيين المصريين ونفيهم وسجنهم قد فشلت أيضًا».

«ولا ريب فى أن هذه السياسة لم تسفر إلا عن تعزيز مكانة هؤلاء الزعماء فى أفكار الشعب المصرى وقلوبهم».

«ليس فى مصر اليوم دستور وإنما هناك أحكام عرفية على أن هناك أيضًا قلقًا شديدًا يمكن أن يتحول من وقت إلى آخر إلى أعمال العنف والشدة وهناك زيادة فى العبء الملقى على عاتق الممول البريطانى واضطراب فى الحالة

التجارية وزيادة الشك والكراهية للسياسة البريطانية فى جميع أنحاء الشرق الأدنى».

«ولا يتبع اللورد أللنبى سياسة جديدة إنما يسعى لاستبدال وزيره المختار بوزير آخر لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون أحسن حظًا من الأول. ألم يحن الوقت للاعتراف بالحقيقة الواقعة وهى أن السياسة نفسها هى التى فشلت؟ ألم يحن الوقت الذى تواجه فيه الحكومة هذه الحقيقة وتنظر فى سياسة جديدة يُحتمل نجاحها أكثر من السياسة الحالية؟».

«إننا نقيم الحجة والدليل على أنه ليس ثمة غير سياستين يمكن تنفيذهما. إحداهما إلغاء الإعلان الخاص باستقلال مصر الذى وافق عليه مجلس العموم فى العام الماضى وجعل مصر جزءًا من الإمبراطورية البريطانية ووضع قوة حربية لقمع كل مقاومة. وإخضاع الشعب المصرى لسلطتنا إلى أن يحين الوقت الذى يذعن فيه المصريون بحيث يقبلون قسطًا من الحكم الذاتى. ومثل هذه الخطة التى نعارضها ويعارضها معنا معظم مواطنينا على ما نعتقد ـ يمكن تنفيذها بالرغم من صعوبتها وما تتطلبه من النفقات الكبيرة ولكنها تعد نقضًا للعهود المقدسة التى قطعناها وافتئاتًا على التقاليد البريطانية لا مثيل له فى تاريخنا».

«أما السياسة الثانية فهى مواجهة حقائق معينة كان تجاهلها السبب فى فشل اللورد أللنبى وأول هذه الحقائق هى أن الشعب المصرى ليس مصممًا على نيل استقلاله فقط ولكنه علم أيضًا بالفنون السياسية إلى درجة مكّنته من رفض الاستقلال الاسمى المقرون بالاحتفال الدائم والإشراف على المصالح الكبرى بواسطة أناس عينتهم دولة أجنبية».

«والحقيقة الثانية هى أن الشعب المصرى صمم واستقر رأيه على أن زغلول باشا هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يحصل لهم على ما يريدون. وقد اعترف اللورد ملنر بهاتين الحقيقتين. وبعد أن تعلمهما بعد خبرة غير سارة قليلاً

فوجد من نفسه الشجاعة والإخلاص لكى يقررهما. أما اللورد أللنبى فقد تجاهلهما، ولهذا السبب وصل اللورد ملنر فى حل المشكلة المصرية إلى نقطة لم يصل إليها أحد قبله أو بعد».

«لقد فشل اللورد أللنبى مع ما يتمتع به من حرية العمل والتصرف والسلطة المطلقة تقريبًا فشلاً أكثر جلاء من فشل أى مندوب بريطانى فى مصر. ولا ريب فى أن السماح بموت زغلول باشا فى منفاه يعد كارثة نظرًا لشيخوخته وضعفه وأسقامه. ومن المحتمل أن يموت فى أى وقت فيكون ذلك أعظم غلطة ارتكبناها فى حكمنا. وفى هذه الحالة يتأجل حل المشكلة جيلاً. لأن الشعب المصرى كله يتهم بريطانيا العظمى بموته ويلقى على عاتقها التبعة مباشرة».

«أما إذا أُعيد زغلول باشا إلى وطنه فإن ذلك يعد إشارة لتجديد ذاك الشعور الذى نحو شعبنا وهو الشعور الذى يشعر به زغلول باشا وأنصاره نحونا كما يعد إشارة للوصول إلى تسوية دائمة تتم بالثقة المتبادلة والشعور الحسن».

«وفى الختام نضيف إلى ما تقدم أن ذاك التصريح الذى ألقاه وكيل وزارة الخارجية يوم ١٤ مارس وهو قوله إنه يحتمل النظر فى هذه الخطة متى تولت وزارة مصرية مهمة الحكم وأظهرت مقدرة على الاحتفاظ بالأمن والنظام ـ يعد ادعاء بصحة قضية يجب إقامة البرهان عليها لأنه يمكن إنشاء حكومة وطيدة الدعائم ولا يمكن استتباب الأمن والنظام لسبب واحد وهو أن الشعب المصرى لا يثق بمن يعينهم اللورد أللنبى أو وزارة الخارجية البريطانية. ولا ريب فى أن الإصرار على تجاهل هذه الحقيقة هو العمى التام عن عامل من أعظم العوامل التى لها تأثير فى الحالة».

ولكن المصريين لا يرضون عن كلتا هاتين الطريقتين اللتين يقترحهما النواب الانكليز. إنما يريدون العفو عن المحكوم عليهم وإطلاق سراح المعتقلين والمبعدين جميعًا وفى مقدمتهم سعد باشا، والاعتراف لمصر باستقلالها بلا قيد ولا شرط وجلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية، ثم الاتفاق مع المصريين على ما

للإنكليز من مصلحة عاجلة وآجلة والاتفاق معهم على إدارة السودان المصرى فى المستقبل دون المساس بملكية مصر.

وأنهم لو أخذوا بهذه الوجهة لخدموا أنفسهم وخدموا مصر جميعًا بإخلاص، وهنالك تمد مصر يدها لمصافحتهم والارتباط معهم ارتباطًا لا يفهم الدهر معناه.

فأحدث هذا الكتاب ضجة فى البلاد الإنكليزية وعقدت جريدة مانشستر جارديان فصلاً افتتاحيًا فى يوم نشر هذا الكتاب عن الحالة فى مصر بدأته بقولها: «ماذا ننتظر؟»، ثم قالت:

«لقد اعترف البرلمان اعترافًا رسميًا باستقلال مصر ولكن نحو ماية عضو من أعضاء البرلمان أمضوا كتابًا جليل الأهمية قالوا فيه إن مصر اليوم ليست مستقلة ولربما كانت أقل استقلالاً منها فى أى زمن مضى. وهى تحت ظل الأحكام العرفية. فهذه الحالة لا تعد خطرة فقط ولكنها حالة تدعو إلى بذل نفقات باهظة أيضًا: فإن نفقات جيش الاحتلال فى الأحوال الحاضرة تناهز عشرة ملايين من الجنيهات. وهذا مبلغ ندفعه لأجل مصر التى بلغت روح التبرم فيها مبلغًا عظيمًا ولو كانت مصر فى سلام معنا ومع نفسها لكانت النفقات أقل من ذلك كثيرًا ولأمكن الدفاع عنها دون أن تتحمل نفقات تُذكر وذلك بزيادة الحامية البريطانية فى فلسطين زيادة معتدلة».

«بيد أن هناك أسبابًا أخرى أهم من مسألة الاقتصاد تدعو إلى معالجة المشكلة المصرية بالحذق والمهارة السياسية. فإذا لم يتم هذا الأمر ظلت مصر خطرًا يتهددنا بالعار والخزى ومن المحتمل أن يشتد هذا الخطر».

«أما الضمانات المرغوبة فلا يمكن الحصول عليها من وزارة هى أُلعوبة كالوزارة الحالية والوزارات التى تقدمتها منذ أُعلن استقلال البلاد. وإنما يمكن الحصول على هذه الضمانات فقط من وزارة تمثل الشعب تمثيلا صحيحًا. وهذه الوزارة لا يمكن تأليفها بدون تأييد زغلول باشا. ولسوء الحظ أنًا توخينا الحذر

لكى نجعل تأليف مثل هذه الوزارة أمرًا مستحيلاً بأن نفينا زغلول باشا أولاً إلى مكان غير صحى فى منطقة الاستواء ثم لما تهددته حالة الجو هناك بالموت نقلناه إلى جبل طارق حيث تحسنت صحته ولكن لا يزال يضعفه المرض».

«لا فائدة تُرجى من هذا الضرب من الحماقة الاستبدادية. وليس زغلول باشا متطرفًا ولكنه رجل ذو آراء خاصة. وكان مستعدًا لقبول شروط على قاعدة التقرير الذى وضعه اللورد ملنر بقدرة وحنكة سياسية».

«لقد أمكن استقلال مصر بالاسم. ألم يحن الوقت لجعله استقلالاً حقيقيًا؟».

ولقد حملت جريدة ديلى نيوز حملة شديدة على سياسة اللورد اللنبى فى مصر، ووصفتها وصفًا قاسيًا فى فصل افتتاحى عقدته يوم نشر هذا الكتاب عن المسألة المصرية حيث قالت:

«إن الدلائل تزداد زيادة مطّردة على أن الإدارة التى يتولاها اللورد اللنبى فى مصر متجهة نحو ما هو شر من ضياع الوقت واللعب بالحرية. ويجب على المصريين أن لا ينسوا ما تدين به مصر للورد اللنبى. إذ ليس ثمة شك معقول فى أنه لولا العمل السريع الذى قام به لتأجل تحقيق الأمل بحرية مصر تأجيلاً لا حدَّ له. نعم أن الأمل لا يزال موجودًا ولكن لا ريب فى أن تحقيقه تأجل تأجيلا تجاوز كل حد معقول وصار ضجر المصريين الوطنيين معقولاً وقائمًا على أساس متين فوق أنه طبيعى».

«وليس أمام بريطانيا العظمى غير سياستين واضحتين يمكنها أن تسلكهما. الأولى أن ترفض صراحة دعوى المصريين فى حق تقرير مصيرهم وضم البلاد. وهذه السياسة كثيرة النفقات ومحفوفة بالأخطار بحيث لا يوجد لها أنصار بالمرة بين الرأى العام البريطانى إذا استثنينا تلك الأقلية التى يمكن إهمالها من المستعمرين المتحمسين».

«والثانية أن تعترف بريطانيا صراحة كذلك بحق مصر فى نيل حريتها وتترك مصيرها للمصريين يقررونه كما يريدون على شرط أن تُصان بعض مصالح

بريطانية معينة معروفة كحماية قناة السويس والحصول على التأكيدات الكافية بأن لا يعود السودان إلى حالة الوحشية التى أنقذته المشروعات البريطانية منها وعلى ضمانات تحمى مصر من الإشراف الأجنبى».

«وقد حاول اللورد أللنبى أن يسير فى طريق متوسطة بين هاتين السياستين. ولا يبعد أن تكون نياته حسنة. لأنه حاكم مشهور بالعدل والمقدرة وحرية الفكر فى أعماله. ولكن لا ريب فى أنه فشل فى خطته. وسواء كان الحكام الوطنيون الذين تحت إشرافه وهو ما يؤكده خصومهم أو كان زغلول باشا وأنصاره متعصبين غير مسئولين كما يقول مسيرو اللورد أللنبى. أو كانوا وطنيين أبرياء - كما يصرح بذلك أنصارهم والمدافعون عنهم - فإنه ليس لدينا الوسائل التى تمكّننا من البت فى الأمر الآن. على أن هذا لا يهم إلا فيما يتعلق بالحجة التى تقام. وإنما المهم هو أن حوادث العام الماضى أظهرت بجلاء:

أولاً: أن الشعور المنتشر بين الوطنيين أقوى من أن يخمد بالقوة.

ثانيًا: أن محاولة تجاهل هذه الحقيقة وتجاوزها لا ينفع».

«وإذا كانت الحركة الوطنية خبيثة كما يصرح بذلك منتقدوها فإن مساوئها ستظهر فى ضوء الحرية الساطع ويترك المصريون لمكافحة هذه المساوئ بأنفسهم إذ لم يستطع مكافحتها سواهم».

«لقد كانت النتيجة فى مصر كما كانت فى إيرلندا فإن محاولة إبادة الحركة الوطنية بالقوة المسلحة لم تمح العوامل الفاسدة المشاغبة فى الحركة وإنما أقنعت المصرى الساذج كما أقنعت الإيرلندى الساذج بأنه، مهما كانت مساوئ الوطنية، فإنها أفيَد بكثير من الدواء الذى يحاولون به إصلاحها».

الإفراج عن سعد باشا:

وبعد أن مهدت السياسة الإنكليزية بهذه التمهيدات التى كانت عبارة عن حملات مستمرة من الصحف ومن بعض النواب كما أسلفنا، فوجئ الناس بخبر

أثلج الصدور وولّد فى النفوس الأمل بانفراج الأزمة ونجاح المجاهدين فى جهادهم السلمى.

ذلك أن أبلغت دار المندوب السامى الصحف رسميًا فى يوم ٣١ مارس أن الطبيب المعالج لصاحب المعالى سعد زغلول باشا فى جبل طارق قرر أنه أصبح من الضرورى لصحة الباشا الإفراج عنه والذهاب إلى أوروبا للاستشفاء فى فيشى.

ولقد وزعت شركة روتر فى هذا اليوم برقية بنص البلاغ الذى أصدرته وزارة الخارجية الإنكليزية، وهو:

«قال الطبيب المعالج لزغلول باشا فى تقريره إن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوروبا ضروريان لصحة الباشا. ولهذه الأسباب قررت الحكومة، بعد استشارة المندوب السامى، أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة إلى حاكم جبل طارق فى ٢٧ مارس».

وزاد روتر على هذا البلاغ قوله:

«والمفهوم أن هذا القرر معناه أن زغلول باشا سيخرج تمامًا من دائرة الاختصاص البريطانية».

ولقد كان لهذا النبأ رنّة فرح وسرور فى أنحاء البلاد ظهر أثرها فى البرقيات العديدة التى أرسلت لمعاليه من الأفراد والجماعات.

ولقد أرسلت هيئة الوفد برقية إلى معاليه تقول:

«إن خبر الإفراج عن معاليكم قد أفعم القلوب فرحًا عظيمًا فى مصر التى تقدس فى شخصكم الكريم رمز أمانيها المقدسة لتنتظر عودة زعيمها الجليل بفارغ الصبر. نسأل العلى القدير أن يمد فى عمركم حتى يكمل ذلك العمل الجليل الذى كنتم أول القائمين به بتلك العزيمة الصادقة والبطولة الخالدة».

كما انتهز الوفد هذه الفرصة فأصدر بلاغًا للأمة ينسبون الفضل فى الإفراج عن سعد باشا إلى النواب الانكليز الذين وقّعوا الكتاب الموجَّه للحكومة الإنكليزية. وهذا هو نص ذلك البلاغ:

«أفرجوا اليوم عن زعيم مصر المُفدَّى فرفعوا ظلمًا وردوا حقًا. وغسلوا إهانة ألحقوها بأهل هذا البلد الأمين».

«إن مصر لتشعر اليوم ببعض الارتياح إزاء هذه الخطوة التى ترجو أن تتبع بأخرى تحقيقًا للعدالة فيعود سعد ونزلاء سيشل إلى وطنهم ويفرج عن إخوانهم من السجون والمعتقلات».

«إذا كان لهذه الخطوة مغزى فهو أن القوم بدءوا يشعرون بأن سياسة ٢٨ فبراير التى مهدوا لها بنفى الرئيس وسعوا لتمكينها بوسائل عدة من القمع والإرهاب قد فشلت وأفلست وأنه قد آن أن يعدل عنها إلى السياسة الرشيدة التى أشار إليها النواب البريطانيون فى خطابهم والتى نادت بها الأمة المصرية من زمن بعيد فأصبح اليوم حتمًا على كل مصرى لا يقصر أطماعه على ارتقاء منصات الحكم إرضاء لشهواته أن يعلن كما أعلن الوفد من قبل أن تلك السياسة خرقاء».

«إن الانكليز لم يُقْبلوا على سياسة الشدة إلا بعد أن أنسوا من مساعدة نفر منا أكلت قلوبهم الأحقاد ولكن الأمة بثباتها وقوة إيمانها قد قضت على مطامع هذه الفئة ونبذت آراءهم نبذ النواة».

«ولكن الأمة التى لا يضيرها، على كل حال انحراف القليل من أبنائها عن السير معها فى طريقها القويم لترحب، رغم ذلك بين صفوفها بمن يعدلون عن سابق خطتهم. ولن تغرها مناورات أولئك الذين لا يلوحون بعبارات الاتحاد إلا ابتغاء الوصول إلى أغراض لهم ينم عنها ماضيهم المعروف».

«لقد خدم النواب البريطانيون قضية الإنسانية وصالح بلادهم عند ما أبانوا أنه من المحال أن ترضخ مصر لسياسة القمع والإرهاب أو تنخدع باستقلال

مقرون بالاحتلال ومصحوب بالإشراف على سائر الأعمال. فلم يبق إلا ما نادت به الأمة المصرية على لسان زعيمها الكبير وهو أن يخلص الانكليز النية كى يتم بين الشعبين اتفاق أساسه الاعتراف باستقلال مصر الفعلى الكامل ومراعاة ما لا يعارضه من المصالح الأجنبية».

«فلتحى مصر. وليحى سعد».

ولقد أشيعت على أثر هذا التدبير إشاعات حتى فى الصحف الإنكليزية ذاتها بأن اللورد اللنبى قدم استقالته لوزارة الخارجية البريطانية ولكنها رفضت قبولها. ولقد ذهب بعض تلك الصحف إلى تسمية من سيخلفه وقالت إنه اللورد لويد جورج حاكم الهند.

آراء الصحف فى فك سراح زغلول باشا:

اختلفت آراء الصحف البريطانية فى فك اعتقال سعد باشا وذهبت كل منها مذهبًا يلائم مشربها وخطتها والحزب الذى تتكلم بلسانه، فقد روت لنا شركة روتر فى ٣١ مارس أن مراسل الوستمنستر غازيت السياسى يقول:

«إن السماح لزغلول باشا بالاستشفاء لا يعنى السماح له بالعودة إلى مصر. فإن الحكومة البريطانية لم تغير رأيها فى مسألة عودته قبل أن توطد الحكومة المصرية مركزها وتجيز قانون التضمينات فيجب أن يكون مركز الحكومة وطيدًا قبل أن يسمح له بالعودة».

قالت جريدة (صنداى تيمس):

«إن إطلاق سراح زغلول باشا لا يمكن أن يكون له إلا معنى واحد هو أنه لايزال فى رأى أولِى الأمر - إن خطأ وإن صوابًا - إن سعد باشا هو الزعيم المصرى الوحيد الذى يستحق أن يفاوض حقيقة».

وتقول جريدة (الأُبزرفر):

«إن الإفراج عن زغلول باشا يبدد سحابة أظلت النفوذ البريطانى فى الخارج وترى هذه الجريدة أنهم سيدركون سريعًا كل وجهة الصواب فى الحالة ويسمح

لزغلول باشا بالعودة إلى مصر. وأضافت إلى ذلك أنه لا سبيل إلى الاتفاق مع مصر إلا إذا اتصلنا بالقوات الوطنية الحقيقية فيها».

أما الاستعماريون من الانكليز، فقد كانت لهجتهم تدل على شيء من المنة وطلب اتخاذ الحيطة عقب هذه المنحة.

فقد بعث مُكاتب جريدة «المورنن پوست» فى القاهرة ببرقية إلى جريدته فى أول أبريل يقول:

«إن الزغلوليين لم يقابلوا خبر إطلاق سراح زغلول باشا بالابتهاج العظيم. ولكنهم بدلاً من ذلك قرنوا اعترافهم بطلب آخر هو أن يتلو هذه الخطوة خطوة أخرى فيعود سعد باشا وأبطال سيشل إلى مصر ويفك اعتقال المسجونين والمعتقلين السياسيين. ولا ريب فى أن المصريين يعتقدون أنهم فازوا بغرض من أغراضهم وعلى ذلك فمن المرغوب فيه أن نجعل المصريين يفهمون أن الإفراج عن زغلول باشا لا يتضمن أية منحة عدا تلك التى اقتضتها صحة زغلول باشا».

أما مُكاتب «التيمس» فقد بعث إلى جريدته ببرقية يقول:

«إن خبر الإفراج عن سعد زغلول باشا قوبل بالابتهاج المقرون بالدهشة. وقد اتحدث كلمة جميع الأحزاب السياسية والجاليات البريطانية والأوروبية على استحسان هذا القرار الحكيم الذى يجب أن يعزز مركز الوزارة. وبذا يمهد الطريق للوصول إلى حل مُرْضٍ للمسائل الهامة التى تواجه مصر الآن. ولسنا أقل من المصريين رغبة فى رؤيةٍ هذه المسائل تحل فى أقرب وقت طبقًا لرغبات الأمة المصرية».

«وقد قوبل خبر الإفراج عن زغلول باشا بتحفظ دل على تغيير تام طرأ على عقول الشعب عما كان عليه منذ عامين. ولا ريب فى أن هذا التغيير يعد فاتحة مملوءة بالأمل والرجاء».

وكانت لهجة الديلى هرالد تعبر عما خالج أفئدة رجال الحكومة البريطانية من الأسف على الإقدام على نفى زغلول باشا. ثم تطالب الحكومة المذكورة بمنع تعرض السلطة العسكرية بمصر من إخماد نيران الحرية.

فقد عقدت هذه الجريدة فصلاً تقول فى غضونه:

«إن الحكومة البريطانية ندمت على القسوة التى شاءت أن تعتقل رجلا مريضًا يتحمل آلامًا كثيرة أولاً فى جزيرة فى المنطقة الاستوائية. ثم بعد ذلك فى صخرة حصينة فى أحوال لم تَرْعَ آلامه فقط بل عرضت حياته للخطر. ولكن إذا كانت وزارة الخارجية واللورد أللنبى ينويان إبقاء زغلول باشا فى المنفى وزملائه فى السجن والبطش بحزبه الذى يعد الشعب المصرى بأسره ففى هذه الحالة لم يفعلا شيئًا بإطلاق سراحه. نعم لم يعد زغلول باشا سجينًا ولكن شعبه سجين فى بلاده لأن السلطة العسكرية لا تزال تخمد كل دليل على الحرية».

ولقد ذهب بعض الصحف إلى أن زغلول باشا لم يُخَلّ سبيله إلا وهو على اتفاق مع الانكليز على وضع تسوية تستطيع بريطانيا العظمى أن تقبلها.

فلقد قال مُكاتب «جريدة شفيلد ديلى تلغراف» فى لندرة بتاريخ ٤ أبريل:

«إن اللورد أللنبى جرب سياسة حزم مزدوجة. ويظهر أنه يشك فى هل يستطيع أن يهدئ القاهرة ويحمل المصريين على قبول الشروط البريطانية وقد أخذت الحكومة البريطانية رأى اللورد أللنبى فى مسألة زغلول باشا فكانت نتيجة مشورته الإفراج عنه».

« لا يهمنا أين يذهب زغلول باشا إذ ليس فى وسعنا أن نأخذه من باخرة فرنسوية أو إيطالية ولا نستطيع - وحالة الشعب المصرى النفسية كما هى الآن - أن نرجعه من حيث أتى إذا وصل مصر. وعلى ذلك نرى أن إطلاق سراحه من جبل طارق معناه العودة إلى القاهرة متى سمحت صحته. ولكن شفاءه فى مثل هذه الأحوال سيكون سريعًا».

«ويعلم اللورد أللنبى والحكومة البريطانية بأن زغلول باشا عائد إلى مصر. وهما لا ينويان إقامة العراقيل فى طريقه. ويعتقد بعض الناس أن زغلول باشا عائد إلى مصر ليضع تسوية تستطيع بريطانيا قبولها».

«وقد سمعت بعض الوزراء البريطانيين يقولون إن الحالة فى مصر تتطور تطورًا حسنًا ـ والظاهر أن هذه الملاحظة تؤيد الزعم القائل بأن الحكومة البريطانية على اتفاق مع زغلول باشا. ولكن هناك دلائل أخرى تدعو إلى القول بعكس ذلك».

ولقد عقدت جريدة التيمس مقالاً خاصًا كانت له أهمية عظمى قالت فيه:

«ليس النزاع اليوم قائمًا بين المصريين والبريطانيين ولكنه قائم بين الشعب المصرى والتاج. فقد أثيرت مسألة السودان لتحويل اهتمام الناس عن الأثر الحقيقى الذى يجب اقتفاؤه. فقد كانت لجنة رشدى الدستورية الأصيلة ديمقراطية للغاية ولكن بذل الجهد فى عهد وزارة نسيم باشا على وجه التخصيص لإدخال تعديلات مختلفة غيرت الصيغة الدستورية بما يلائم العرش وقضت قضاء مبرمًا على المسئولية الوزارية».

«يقول يحيى باشا إنه ينوى السعى لنشر الدستور طبقًا لرغبات الأمة، ولكن لم يذكر أحد ولا هو ولا غيره بعبارة صريحة جلية ما هى رغبات الأمة بالضبط. وهذه عادة الساسة الشرقيين فى اتباعهم طريقًا ملتويًا. ولا ريب فى أن المقدرة فى إقناع الملك بقبول دستور قائم على المبادئ الديمقراطية تتوقف كثيرًا على ماهية الوزارة خصوصًا رئيسها. والوزارة المصرية مؤلفة من عناصر متشعبة بطريقة غير مألوفة فهى لا تمثل حزبًا من الأحزاب وليس بين بعض أفرادها حتى المعرفة السطحية التى تربطهم معًا. ومن الأمور العادية المألوفة أن يتحدث الناس عنها بأنها وزارة مؤلفة من رجال قليلى الأهمية والنفوذ ولكن المسلم به إجمالاً أنهم رجال ذوو حزم وكرامة ورئيسهم رجل صادق النية. وقد نال هذه السمعة الحسنة خلال المدة الطويلة التى قضاها فى الاشتغال بالقضاء. على أن

قوته وصلابته غير محققين. وهاتان الصفتان من الصفات المرغوب فيها عادة في النزاع الذى يقع مباشر مع ذلك فى بلاد شرقية».

«يلوح لنا والحالة هذه أن بريطانيا ليست أكثر من متفرج يشهد المباراة بين فريقين على أنها لا تستطيع أن تبقى متفرجة لا يهمها ما يجرى إذ لا ريب فى أن إنكلترا يهمها جدًا أن ترى مصر المستقلة تقطع الخطوات الأولى فى الطريق الصحيح. نعم ليس لبريطانيا أن تتعرض لتفاصيل الدستور أو تحاول إملاء إرادتها فى أمور صغيرة تتعلق بالملك أو الحكومة أو الشعب ولكنها ألغت الحماية إكرامًا لإنشاء ملكية دستورية مع مجالس نيابية وحكومة مسئولة فهى لا تطيق رؤية الشعب يوضع تحت رحمة الحكم الاستبدادى كما كان الحال فى الأيام الغابرة ويهمها أن ترى الدستور ينشر طبقًا لرغبات الأمة المصرية».

«يعتقد فريق من الناس أن الشعب المصرى لا يزال غير صالح تمامًا لمبادئ الديمقراطية الصحيحة - أى حكم الشعب - وأنه يحسن أن يكون هناك قسطٌ من الإشراف الأتوقراطى (حكم الفرد) الذى تعوده الشعب منذ بداية تاريخه».

«وقد صرح الملك فؤاد أيضًا بأنه ليست له أغراض شخصية وأنه لا يسعى إلا لما فيه خير شعبه الذى يعرفه ويحبه».

«ولا يزال النفوذ البريطانى فى مصر عظيمًا جدًا وربما كان نفوذ دار المندوب السامى على الملك منذ سقوط وزارة نسيم باشا أجلَى منه منذ بضع سنين مضت. فهذا النفوذ يجب أن يستخدم بحق إذا كانت مصالح مصر الجوهرية عرضة للخطر وليس لشخص إلمام تام بالحالة فى مصر - سواء من الوطنيين أو الانكليز - لا يعتقد بأن واجب البريطانيين يقضى عليهم بأن يعاونوا الوزراء بصفتهم ممثلى الشعب وبذا يخدمون خدمة ربما لم يسبق لها مثيل. ولا ريب فى أن لدى البريطانيين فى الأسبوع أو الأسبوعين الآتيين فرصة تمكِّنهم من اكتساب امتنان الشعب المصرى وهى فائدة لا تقدر تضمن توثيق العلائق الودية بين البلدين فى المستقبل. ولكن يجب أن لا يكون هناك تردد أو مراوغة وأن

تبسط النتائج الخطيرة التى لا مندوحة من وقوعها إذا وجدت إرادة الشعب معارضة وأن يبسط ذلك بجلاء لا يدع مجالاً لسوء التفاهم».

حديث سعد باشا مع مراسل الديلى إكسبريس

ولقد انتهز مراسل جريدة «ديلى إكسبريس» فى جبل طارق فرصة آخر يوم قضاه سعد باشا فى تلك المدينة وأجرى معه حديثًا يستطلع به رأيه فى إطلاق سراحه. وكان زغلول باشا إذ ذاك حر التصرف ويذهب حيثما شاء دون رقيب أو حسيب؛ حتى إنه شهد فرقة مصارعة الثيران فيما وراء حدود جبل طارق هو والسيدة حرمه، ولكنه لم يشأ الاستمرار لآخر الحفلة لما رأى فيها من مظاهر الوحشية.

ثم أرسل هذا المراسل بوقية إلى جريدته فى يوم ٥ أبريل تتضمن خلاصة هذا الحديث. حيث قال زغلول باشا:

«إنه لا يدرى على أى الحمامات يقع اختياره فقد يسافر إلى فيشى أو بلومبيه أو كارلسباد».

قال المراسل:

«وقد أعرب عن استيائه الشديد من رفض الحكومة البريطانية السماح له بالعودة إلى مصر إلى الآن. وأنكر ما قالته الصحف البريطانية من أنه مسئول عن تنظيم حوادث الاعتداء على البريطانيين».

«وقد كنت دائمًا من المؤيدين لحسن العلائق بين المصريين والجاليات الأجنبية. وأوقفت جميع حوادث الاعتداء وأعمال العنف والشدة. وقد احتججت على حكومتى بشدة لما كان يبدو فى الظاهر من أنها تشجع على ارتكاب الفظائع. وفى وسع الفريقين (المصريين والأجانب) أن يعيشا فى سلام ووئام. وإنى كوطنى صميم أتمنى أن تتمتع مصر بالسلام والرخاء والرقى وأن يكون ذلك دائمًا بالوسائل الدستورية المشروعة».

«وقد أعرب زغلول باشا عن امتعاضه من مصارعة الثيران وعدها من المناظر الوحشية».

ذلك هو الكلام الذى فاه به سعد باشا فى هذا الحديث. وقد علقت الجريدة على هذا الحديث فى مقال افتتاحى فقالت:

«إن زغلول باشا مصدر العاصفة الوطنية فى مصر. وقد غادر الآن منفاه السياسى إلى الشاطئ الجنوبى من فرنسا. فلا يجب أن تعمينا إشارته الودية نحو بريطانيا وتنديده بحوادث القتل السياسية الأخيرة عن احتمال تغيير فكره ثانية. فقد يجد وهو فى مرسيليا أو فى طريقه إلى مصر أو فى مكان خارج الإمبراطورية البريطانية جوًا خاليًا لدس الدسائس. وقد أوقد هذا السياسى الشديد الانفعال النار فى مصر بشكل لم يستطعه أحد غيره فى العهد الحديث. ولا ريب فى أن بقاء زغلول باشا خارج ميدان المصارعة بدون أن ينقطع اتصاله بالمصارعين يُعد مشهدًا من المشاهد المملوءة بالاحتمالات العديدة. فعلى المندوب السامى أن يعالج الحالة بحزم ويقمع الإخلال بالنظام وحوادث الاعتداء».

«إن زغلول باشا لغز خفى فعلى دار المندوب السامى أن تراقبه».

هذا، ولقد غادر سعد زغلول جبل طارق فى ٥ أبريل مبحرًا منها إلى طولون فى جنوب فرنسا، وقد اختلفت تيارات الرأى العام فى إنكلترا حول سعد باشا فكان بعضها فى صفه ويضعها فى غير ذلك. ومن الصحف التى كانت فى صفه جريدة «ليڤربول پوست»، حيث عقدت فصلاً فى ٥ أبريل قالت فيه:

«إنه لا ريب فى أن سعد باشا زغلول هو قوة مهيجة ولكن فريقًا كبيرًا من الانكليز المهتمين بالشئون المصرية يميلون إليه لأنهم لا يعدونه معاديًا لبريطانيا بل يعتبرونه مخلصًا لبلاده وأن قوة وطنيته هى التى كانت السبب فى تأييده نفوذه».

قالت: «وقد أصبحت الشئون المصرية الآن أقل وضوحًا من ذى قبل. وقد اجتهد اللورد اللنبى بصدق عزيمة وإخلاص أن ينفذ سياسة وضعت للتوفيق بين التفاهم والثبات. ولكن هذه السياسة لم تنجح ولم يبق الآن سوى الأحكام العرفية. وهذه حالة لا يمكن أن تستمر. ومن المستحسن أن يكون الإفراج عن

سعد باشا فاتحة سياسة جديدة. إذ لا يسعنا أن نستمر على المحافظة على مصر بقوة جيش الاحتلال. ولما كان البرلمان البريطانى قد وافق على استقلال مصر فقد حان أن يجعل هذا الاستقلال حقيقة واقعة».

وقالت جريدة «بولتين»:

«إنه من المحتمل أن يكون سعد باشا بعد الإفراج عنه قد أصبح أكثر مرونة من ذى قبل وأن الحكومة لا يمنعها الكبرياء من رجاء اللورد ملنر أن يجتمع بالباشا. وهذه أبسط طريقة للعمل الآن».

ونشرت جريدة «ديلى جرافيك» فصلاً لمراسل قال:

«إنه يجب على البريطانيين أن يضعوا حدًا لنفوذ الحاشية الملكية ولجماعة الحكام الذين هم من أصل تركى وأن يعيدوا سعد باشا إلى مصر وينقلوا اللورد أللنبى الذى هو طفل فى الأمور السياسية إلى عمل آخر يحسن القيام به».

ويظن المراسل صاحب هذا الكلام أن السير فلنتين شيرول هو كاتب المقالة التى نشرتها التيمس أمس (والتى أتينا على ذكرها) ثم زاد على ذلك قوله:

«إننا نترك مصر عرضة للزمرة الخديوية القديمة التى أفلست فى أيام إسماعيل».

وقد تساءل المراسل:

«كيف يمكن الانكليز أن يعطوا مصر استقلالها بالمعنى الحقيقى إذا كانوا يُبْقون فيها جيشًا كبيرًا. ومن جهة أخرى كيف يجرءُون على الجلاء بدون أن يجعلوا فلسطين قادرة على الدفاع عن قناة السويس؟».

وقالت مجلة (نير إيست):

«إن سعد باشا زغلول لما نفى من مصر كان أكثر عداء لرجال السياسة المصريين منه للسلطات البريطانية. وقد أثبتت حوادث الخمسة عشر شهرًا الماضية إنه لم يكن هناك مصرى واحد يقدر أو يريد أن يقف بوجه الزغلوليين.

وإنه إذا كانت بريطانيا العظمى تريد إبرام معاهدة فإما أن يكون ذلك بالاتفاق مع سعد باشا وإما أن لا يكون مطلقاً».

وقال جريدة «ليڤربول كورييز:»

«إن سعد باشا قد أدى خدمات كبرى للجنة ملنر وإنه مهما تكن الأسباب التى أدت إلى إبعاده فإنها زالت منذ اليوم الذى أصبحت فيه مصر حاكمة نفسها مبدئيًا. ولم تكن مصر فى المدة التى قضاها سعد باشا بعيدًا عنها تبدى ارتياحًا إلى السياسة البريطانية ولم يستطع أحد أن يظهر كفاءة تشابه الكفاءة التى ربما يظهرها سعد باشا فى حكم البلاد ولو أن اللورد ملنر بقى فى منصبه (أى وزير للخارجية) لما وافق مطلقًا على نفيه».

وصول سعد باشا إلى فرنسا وما وقع عند وصوله

ولما وصل سعد باشا إلى ميناء طولون بفرنسا فى ٩ أبريل استأجر نحو مائة طالب مصرى وبعض النزلاء السوريين هناك زورقًا خاصًا قابل الباخرة التى كانت تقله فى عرض البحر. وبعد إجراء التفتيش الصحى تقدم المرحبون المصريون برياسة الدكتور حامد محمود ولويس أفندى فانوس مندوب الحزب الديمقراطى المصرى بلندره وقدموا طاقة من الأزاهير لحرم زغلول باشا. وقد عانقه المصريون وقبلوا يَدىْ حرمه وتعالى هتافهم بشدة قائلين: «ليحى زغلول باشا رئيس الشعب المصرى».

وكان على ظهر الباخرة بعض المسافرين البريطانيين فأساءوا فهم الهتاف وظنوا أنه عدائى، فاجتمعوا وأخذوا يرتلون النشيد القائل «احكى يا بريطانيا» ثم النشيد الوطنى، فلما سمع زغلول باشا وحرمه النشيد الوطنى وقفا احترامًا إلى أن انتهى النشيد.

ثم وقف بعد ذلك رجل من سكان برمنجهام وأخذ يخطب مثنيًا بحمية على أعمال البريطانيين فى مصر قائلاً: إن المصريين ناكرو الجميل. واستنكر اغتيال الانكليز فى مصر. فانبرى له لويس أفندى فانوس ورد عليه مبينًا أنه وقع سوء تفاهم فيما يتعلق بخطة المصريين، ثم قال: إن المصريين أول من يعترفون

بالجميل وأن زغلول باشا نفسه أول من يعترف بالإصلاحات التى قام بها اللورد كرومر الذى أثنى على معاونة زغلول باشا وتعاليمه الوطنية ولا علاقة للوطنيين المصريين بالقتلة. وقد استنكر زغلول باشا أعمال الشدة والجرائم. فليس من الإنصاف، والحالة هذه أن ينسب إلى الزغلوليين ارتكابها.

فهدأ البريطانيون عند سماع هذه الأقوال وأعربوا عن أسفهم لما وقع من سوء التفاهم، وأبدوا ارتياحهم إلى دعوة الخطيب لتحسين العلائق والتفاهم بين مصر وإنكلترا.

ولما نزل سعد باشا إلى البر ألف المرحبون موكبًا وساروا به إلى الفندق يتقدمهم العلم المصرى، ولما تمت حفلة الاحتفاء به دعا مُكاتب المانشيستر جارديان وأملى عليه الرسالة التالية موجهة إلى جريدته وإلى الأمة الإنكليزية:

«أشكر المانشيستر جارديان من صميم قلبى على ما أظهرته من العطف الكبير والمساعدة القلبية فى خدمة القضية المصرية. وقد أشارت المانشيستر جارديان باتباع أحسن خطة وأعنى بها الوصول إلى اتفاق تستطيع به بلادى وبلادكم أن تعيشا فى وفاق ووئام. لقد حان الوقت الذى يجب أن يدرك فيه الاستعماريون البريطانيون أنهم لا يستطيعون حكم مصر بالقوة أو ضد إرادة الشعب. إن مصر، وهى تشعر بمركزها فى العالم، تريد أن تعيش فى سلام مع الآخرين فيما يتعلق بمصالحهم المشروعة. وتطلب الاحترام المتبادل لحقوقها القومية. وليس بين حقوقنا والمصالح البريطانية، إذا أُحسن فهمها، تناقض أساسى. ولذا لا شك مطلقًا فى أن الحكومة البريطانية ستدرك عاجلاً أو آجلاً. هذه الحقيقة الأساسية فتعترف صراحة بحقوقنا القومية. ولا ريب فى أن هذا يكون أقوى أساس يُبنى عليه التفاهم الحسن الوطيد الذى نتمناه من أعماق قلوبنا».

وقد تلقى معاليه مئات من الرسائل البرقية التى بعث بها المصريون يهنئونه فيها بإطلاق سراحه ويستفسرون عن صحته، فلم يعرف معنى للراحة منذ

وصوله مرسيليا. حيث توافد عليه كبار المصريين الذين كانوا فى أوروبا زرافات للتسليم عليه بأنفسهم. فكان يقضى ساعات طويلة فى استقبال الزائرين وفى الرد على الرسائل التى كانت ترد عليه واحدة واحدة، وكان من بين من زاروه الأمير عزيز حسن الذى كان يستشفى فى سان ريمو وقيل إذ ذلك إنه حضر بالرغم من توعك صحته لأنه كان مندوب الملك فؤاد.

وألقى مندوبو الطلبة المصريين فى جامعات فرنسا وسويسرا خطبًا عديدة مناسبة للمقام، فرد عليهم زغلول باشا بعينين مغرورقتين بالدموع وصوت تخنقه العبارات طالبًا إليهم أن ينسوه وأن لا يفكروا إلا بأولئك الوطنيين الذين يعانون الآلام فى النفى والسجن لأجل الوطنية. والذين لا ذنب لهم إلا صدق وطنيتهم. ثم قال إنه لم يعرف قط معنى للقنوط أو اليأس طول المدة التى قضاها فى المحن والنفى، نظرًا لإيمانه وثقته بالأمة وعلمه بعزمها الصادق على تحقيق استقلالها والدفاع عن شرفها القومى مهما أصابه هو.

ثم قال ما نصه:

«إن مصدر قوتى هو أننى لست إلا معبرًا عن شعور الأمة وآرائها معربًا عن تصميمها على أن تعيش حرة مستقلة. أما استقلال البلاد وهى فى ظل الأحكام العرفية التى ليست من القوانين المشروعة فليس إلا إهانة وسخرية بمواهب المصريين العقلية وذكائهم. وقد كان الواجب أن تلغى الأحكام العرفية منذ زمن بعيد. والمصريون مستعدون دائمًا للتجاوز عن الآلام التى عانوها من جراء الأحكام العرفية وتعويض السلطات البريطانية من الأضرار التى لحقتهم بسبب الأعمال غير المشروعة. ولكنهم لا يريدون إعطاء قانون تضمينات مرن يتجاوز مداه الصفح عن الأضرار الماضية. ومن العبث أن يتوقع هدوء الحالة فى مصر. مادامت تحكمها وزارات هى بمثابة علاج وقتى أو سد للنقص لا يؤيدها الرأى العام المصرى. ولا يرجى الخير إلا من وزارة تتمتع بثقة الشعب. وعلى ذلك كلما تم إدراك هذه الحقائق كان ذلك خيرًا للجميع».

ثم أثنى معاليه على المجهودات الأخيرة التى بذلها توفيق نسيم باشا لإعادة الأمور إلى مجراها العادى ووضع حَدٌّ للعوامل الحالية غير المستقرة.

وإنَّا لنلاحظ هنا أن سعد باشا لم يَفُهْ بكلمة واحدة عن السودان منذ إطلاق سراحه، مع أن مسألة السودان كانت من الأمور التى شغلت أفكار مواطنيه المشغولية الجمة. وأن تقديره لخدمة جريدة المانشيستر جارديان بدون تقييد يمكن تفسيره بأن معناه أن معاليه كان موافقًا على سياستها الخاصة بمصر، وقد كانت هذه الجريدة مشروع لورد ملنر وتقول بتطرف مطالب المصريين الخاصة بالسودان.

غير أننا رأينا المنتمين إلى معاليه يعدون رسالته للمانشيستر جارديان من باب الاعتراف بخدماتها دون الموافقة على تفاصيل سياستها.

حملة بعض الصحف البريطانية على سياسة القصر الملكى:

هنا رأينا جريدة التيمس تحمل حملة شديدة على سياسة القصر الملكى وتتهمه بميله إلى الأوتوقراطية (حكم الفرد)، الأمر الذى كان سببًا فى تأخير إصدار الدستور وتنسب إلى عماله أنهم يبذلون قصارى جهدهم لكى يحولوا التيارات المتعارضة من الآراء السياسية لفائدته، وأنهم لا يستنكفون من استخدام حتى المتطرفين الخطيرين فى سبيل بلوغ غاياتهم.

ثم رجت أن يُتم اللورد اللنبى مهمته العظيمة بشرف وكرامة إذا حمل جلالة الملك على الاعتراف بتحديد سلطته تحديدًا لازمًا لا مندوحة منه.

وقالت جريدة «ديلى جرافيك» بتاريخ ١٢ أبريل:

«إن التيمس تتهم جلالة الملك فؤاد صراحة بأنه العقبة الوحيدة فى سبيل الحكم الدستورى. وتقول إن السلطة البريطانية لم تعد تؤيد مطامع البلاط ضد حقوق الشعب. إن الملك فؤاد يبذل كل جهده للقضاء على توصيات لجنة ملنر لأنه خاف - إذا نحن غادرنا وأُنشئت فيها حكومة دستورية - أن يقوى نفوذ الشعب أكثر مما يجب ويحرم البلاط سلطته فلا يستطيع إعادة استبداد الخديويين

القدماء. وما يترتب على ذلك من هدم أعمالنا الطيبة. وقد رضى اللورد أللنبى لنفسه، وهو مدفوع بسذاجته فى الأمور السياسية، أن يكون آلة فى يد حزب السراى فكانت النتيجة أن انحطت سمعة الانكليز. ولم تذهب فقط الثقة بنا نحن الذين عملنا كثيرًا جدًا فى سبيل حرية المصريين. بل ألحقت بنا وصمات السراى السياسية. على أن معالجة هذا الأمر فى أيدينا».

وإنَّا لنمسك القلم هنا عن ذكر كل التهم الجريئة التى حاولت الصحف البريطانية أن تلصقها بمليك البلاد، والتى كانت مُوحًى بها على ما يظهر لنا من الدوائر البريطانية بالقاهرة.

وتحدثت الصحف البريطانية عن قرب صدور الدستور مؤكدة ذلك، ولو أن نقطًا جديدة - على زعمها - قد عرضت فى سبيل الوزارة أثناء مراجعته. مدعية أن السبب فى التأخير هو أن المفاوضات بين القصر الملكى والوزارة لم تصل ثمة إلى حد يمكن معه إعلان الدستور. وقال بعضها إن المفهوم أن النقط المختلف عليها قد قلت غير أن الباقى منها ذات أهمية جوهرية. ويقول البعض الآخر إن الذين وضعوا الدستور وكثيرين غيرهم من كبار المصريين يصرون على أن يكون الدستور محققًا للمبدأ القائل بسيادة الأمة لا سيادة الفرد. على أن هناك عاملاً آخر يميل إلى الأوتقراطية. وهذا هو منشأ الامتناع عن نشر الدستور فى الحال.

خطاب مفتوح آخر لدولة رئيس الوزراء من عبد العزيز فهمى بك:

وتكاثرت الإشاعات إذ ذاك بأن الأيدى تلعب بالدستور وتوشك أن تمسخه مسخًا جديدًا تحقيقًا لإرادة عالية. بغية سلب الشعب أو البرلمان قسطًا من سلطته غير التى سلبت منه فهلعت قلوب من يدافعون عنه ممن وضعوا أساسه. وخشوا أن تصدق هذه الإشاعة وقد تحدث بها الخاصة فى مجالسهم ويألمون لها. فما كان لهؤلاء الذابِّين عن حوض هذا الحمى أن يقفوا مكتوفى الأيدى حيال ما خافوا من إقدام الوزارة على هدم هذا الركن من بناء الدستور، فتصدى الأستاذ الجليل عبدالعزيز بك فهمى للدفاع ونشر خطابًا ثانيًا مفتوحًا وجهه لحضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أبريل

رأينا أن نأتى هنا على نصه، لما فيه من محاجة مفحمة ودرر آراء غوالٍ لا نجيز لأنفسنا أن نكتمها على قرائنا. وهذا هو نص ذلك الخطاب:

«سيدى الرئيس»

«ذلك الرجل الذى يجلك لا يزال يُحسن الظن بك ويتفاءل خيرًا بوزارتك؛ غير أنه قلق أرق لا يهدأ له بال ولا يستقر به مضجع. إنه ليرى أشباحًا تطوقك أنت وإخوانك حول الدستور تغريكم أن تمسوا حماه المحرم بسوء وتنالوا منه بظلم تحقيقًا لما أراد البعض من قبلكم. وأنه ليُخيل إليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون إليه سهمًا بيد وتحبسونه بأخرى يدفعكم إلى الرمى حب المجاملة وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس. ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه فتراه يا سيدى هلوعًا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله وأصدقاؤه. ولأنه سمع فوق ما بلغكم إياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما بطن منه فها هو ذا فرارًا من وخز ضميره يسارع إلى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها. ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ما ظهر منها إليه وما فتئ المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها فإنى أحمد له الله إذ وافقنى بوجومه على أنها فى الحق نكبات مفزعات لا يأتيها إلا كل ظالم لنفسه كما أشكر لدولته ولمناصريه على تبرئهم وأقنع به قضية مُسلّمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس».

«أولاً - كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن «الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين» أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب. فيقول الراوى إن يد العبث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها «المدنيين والعسكريين» عمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت

فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة: «ويعين الضباط ويعزلهم» فصارت المادة هكذا:»

«الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح، إلخ.»..

«صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون وصحيح أن أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ إلا إذا وقّع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرًا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضًا بأوامر موقع عليها من الملك فإخراج الضباط من حكم هذه المادة وأفرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب إلى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد أو أن يدعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذًا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه. نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلاً على الوجه المبين بالقوانين فإن كان يلذ للمعدلين إبقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبة مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل. وليعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأنفى للشك ما يعد لسوء التأويل».

«ثانيًا ـ من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم. فيقال إنه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج ألعوبة فى أيدى رجال السراى يسعون فى تولية من شاءوا وإخراج من شاءوا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وأن تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية! كأنما

ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانكليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى!».

«ثالثًا ـ يقولون إن اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن «تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسًا وبالذات» وهى كما يرى تقرر حقًا أساسيًا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم. وفى حذفها ترك الباب مفتوحًا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقًا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد».

«رابعًا ـ يقولون إن اليد عدلت تلك المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويًا بخطاب منه أمرًا اختياريًا أى إن شاء فعله وإن شاء تركه. وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك ـ والعصمة لله وحده ـ قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه. وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه وإنًا لنفضل حذف المادة برمتها على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب».

«خامسًا ـ تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال. فيقال إنه صار حذف عبارة «ولا غيرهم من عمال الدولة» صحيح أن مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديمقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلا. فإثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون».

«سادسًا ـ تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير. فيقال:»

«أولاً ـ إن هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت «وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير» بدل «أو موافقة الوزير» ومقتضى هذا التعديل

أن يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال وجعل المجلس مضطرًا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقًا بأمر من أمور الدولة المهمة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرُّفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت. وتلك نتيجة لا يرضاها أحد».

«ثانيًا - يقال إنه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد أُضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقترع بعدم الثقة بالوزارة (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضًا إلا بعد ثمانية أيام أخرى!!! إن مثل هذا النص لا معنى له إلا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة. وفى هذا من إفساد أخلاق النواب وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه».

«قد نفهم أن يقال إن اقتراح عدم الثقة إذا أتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الإنصاف إذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب أنصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرَّة. ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة إلا الميعاد اللائق لجمع أنصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية».

«سابعًا - تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى إلا بتصريح البرلمان فيقال إنه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدمًا. وفى هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع».

* * *

«تلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس ولابد أنك رأيت أيضًا مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥

سنة ١٩٢٢) خارجًا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل.
ويقال إنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح. ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا. لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضوًا فيه معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس. فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء. فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيًا؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو إلغائه بالمرة إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك؟ إنك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه».

* * *

«سمعت أنهم يقولون - فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة - إن سيادة الأمة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الأليق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبيَّنة فى الدستور. وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحًا لإحساس صاحب العرش. فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف؟ إن الانكليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وإنما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مُسلَّم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية. وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتُثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانكليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانكليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة

باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الإحساس؟ اللهم إن كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف! أيكفي يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيًا بأن سيادة الأمة أمر تُغْنى بداهته عن تدوينه فى الدستور؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع ونادٍ بحق غريمه إلا بالكتابة أو فى مجلس القضاء! اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم! إنما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس على البحث فى موقفهم وتعرُّف حقوقهم. خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا إضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدنية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها. إنهم يا سيدى رأوا أن بقاء المالة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية. وبين هذا الحذف وتلك الإضافة ثبتت إصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريًا وقتلت إصالة سيادة الأمة دستوريًا وساغ وجعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدى ذلك الكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يُسمِّن ولا يُغنى!».

* * *

«يبثون أيضًا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين إن التعرض لها مما يجرح إحساس جلالته. يا عجبًا كل العجب! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشىء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش».

«على أن من وراء ترويج هذه السخافة إيقاعكم وإيقاع صاحب العرش نفسه فى خطر خفر الذمة ونكث العهد. ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدًا رسميًا علنيًا ممضى من قائم مقام الخديو ومن الوزراء - وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ - على أن كل قانون يصدر أثناء تعطل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لإبداء رأيها فيه وإلا كان باطلاً حتمًا فكل القوانين التى صدرت أثناء تعطيلها إنما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة الملكية الذى سبقت الإشارة إليه. وإذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجبًا فعرضها على البرلمان أوجب. وكل من سعى فى اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس إحساسها ويخفر ذمته وينكث عهده إذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة وبين الأمة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها وهى نظرية مشئومة ملأت الأرض دمًا وعويلاً».

«يا سيدى. إن الله لا يستحيى من الحق. والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر فى زمن مَنَّ الله عليها فيه بملك دستورى جم المرءوة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلا مجرد لفت نظره العالى إلى الحق فيسارع إلى إحقاقه والمضى فيه».

«فهل أنت أيضًا يا سيدى ستكون على الأمة لا لها؟ كلا! كلا! إن عهدى بك أنك أقوم خلقًا وأكبر نفسًا من أن تسعى فيما ليس بحق. غير أنى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك يا سيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون إن كنت حقًا ستعمل لإصدار الدستور خاليًا من التشويه أم لا. فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى هذا الدستور قبل أن تفجاهم به نهائيًا واجب التنفيذ، ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونًا أدركت حتمًا إن إجابة طلبى أمر وجب عليك

لا تملك التحلل منه بحال. ذلك بأن الانكليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى. فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه. ومن ثَم فلا يملك أحد كائنًا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالاً ونساء كهولاً وفتيانًا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم. ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونًا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم.. أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة. وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة. وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه. ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور. فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك. وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء».

«متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك ـ وأنت سيد العارفين بالقانون ـ بأن من واجبك الأكيد أن تُطلّع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتم عنه شيئًا وأن لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحًا مبينًا مبهمًا مريكًا وأن لا تصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطّلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر من أمور التوكيل سرًا جائزًا حجبه عن موكليه».

* * *

«إلا أن الحلال بَيِّن والحرام بين والحق أحق أن يُتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تتبعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين».

«وإنى إلى هنا قد أديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدًا بينى وبينكم. ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت قلبى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين والسلام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

المخلص

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣ عبد العزيز فهمى

بوادر تحسن الحال

ولقد ظهرت بوادر انفراج الحالة السياسية بعد ذلك؛ حيث أخلت السلطة العسكرية فى يوم ١٥ أبريل سبيل فريق من المعتقلين السياسيين الذين كانوا معتقلين فى ثكنة قصر النيل ومن بينهم بعض أعضاء الوفد المصرى. وهم حضرات المصرى السعدى بك والأميرال محمود حلمى إسماعيل بك والأستاذ محمد نجيب الغرابلى أفندى، وكذلك أُطلق سراح الأستاذ صادق حنين بك مدير قسم الإدارة والإحصاء السابق بوزارة الزراعة والأستاذ محمد عبد القادر حمزة أفندى صاحب جريدة البلاغ. وكان الأربعة الأوائل واثنان من زملائهم وهما حضرة فخرى عبد النور بك والأستاذ راغب إسكندر أفندى. اعتُقلوا فى ٥ مارس بسبب حادثتَىْ إلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير و٤ مارس أما الاثنان الباقيان فقد اعتقلا فى ٦ مارس ولم تُعلم المناسبة التى اعتقلوا من أجلها.

وفى يوم ١٦ أبريل، نشرت الوقائع المصرية إعلانًا بتوقيع اللورد أللنبى بإلغاء وظيفة المحافظ العسكرية لمدينة القاهرة والجيزة هذا نصه:

«المنشور الصادر فى اليوم السابع من شهر فبراير سنة ١٩٢٣ الخاص بتعيين محافظ عسكرى للقاهرة والجيزة قد أُلغى بموجب هذا».

صدور الدستور المصرى:

أخيرًا وبعد مرور نيف وعام على إعلان استقلال البلاد وبعد أن تناوب مهمة الحكم ثلاث وزارات، استطاعت وزارة يحيى إبراهيم باشا أن تصدر الدستور

وتعلنه على الملأ فى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ مسبوقًا بكتاب مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك، ومتوجًا بالأمر الملكى المؤذن بإصداره مشفوعًا بمذكرة من حضرة صاحب المعالى أحمد ذى الفقار باشا وزير الحقانية عنه.

وها هى نصوص جميع هذه الوثائق.

دستور الدولة المصرية

كتاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

«مولاى صاحب الجلالة»

«إن ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظًا وافرًا من التقدم والارتقاء وقد أردتم حفظكم الله أن تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدًا على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتكم أمرًا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى إدارة شئون البلاد فصدعت بالأمر وتعهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكلت لجنة منهم عهدت إليها فى وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عُهد إليها بعزيمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها إلى الحكومة».

«ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض بمثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة إلى تلك اللجنة لفحصه فعُنيت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور».

«وقبل أن تتمكن الوزارة التى قُدم إليها المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاى».

«ولما شرفتمونى جلالتكم بأن عهدتم إلىَّ فى تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائى فى درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات فى الأدوار التى مر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققًا لرغبات الأمة وأمانيها الحقة ومطابقًا لأحدث الأنظمة الدستورية وأن تراعى فى أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية».

«وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققًا للغرض الذى توخيناه وقد وضع النصان الخاصان بالسودان بالصورة التى وردت بالدستور بناء على ما أبداه فخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقًا أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل».

«وإنى وزملائى لنغتبط بأن قُدِّر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاى حتى إذا صادف قبولاً حسنًا تفضل بتتويجه بأمره الكريم».

«وإنَّا نبتهل إلى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرًا للبلاد وأن يجعل الحريات فى ظلكم مصونة والحقوق فى جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدًا سعيدًا حافلاً بالخير والبركات وأن يوفق الأمة فى حياتها الدستورية المجيدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد».

«وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

(يحيى إبراهيم)

٢ رمضان سنة ١٣٤١ ـ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣.

امر ملكى رقم ٤٣ لسنة ١٩٢٣.

بتبليغ دستور الدولة المصرية إلى رياسة مجلس الوزراء

«عزيزى يحيى إبراهيم باشا»

«اطلعنا على مشروع الدستور الذى عُنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنَّا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها».

«وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانًا دائمًا لمجدها وعظمتها».

«وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء».

«والله المعين على ما فيه الخير والسداد».

(فــؤاد)

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣.

امر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣

بوضع نظام دستورى للدولة المصرية

«نحن ملك مصر»

«بما أننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائمًا لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة».

«ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشًا سعيدًا

مُرْضيًا وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شئون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم».

«وبما أن تحقيق ذلك كان دائمًا من أجل رغباتنا. ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصًا على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوُّء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه أمرنا بما هو آت»

نص الدستور

الباب الأول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

«المادة الأولى، دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يُجزأ ولا يُنزل على شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى».

الباب الثانى

فى حقوق المصريين وواجباتهم

٢ ـ «الجنسية المصرية يحددها القانون».

٣ ـ «المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يُولَّى الأجانب هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون».

٤ ـ «الحرية الشخصية مكفولة».

٥ ـ «لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون».

٦ ـ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها».

٧ ـ «لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية. ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون».

٨ ـ «للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

٩ ـ «للملكية حرمة. فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضًا عادلاً».

١٠ ـ «عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة».

١١ ـ «لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا فى الأحوال المبينة فى القانون».

١٢ ـ «حرية الاعتقاد مطلقة».

١٣ ـ «تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام ولا ينافى الآداب».

١٤ ـ «حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون».

١٥ ـ «الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى».

١٦ ـ «لا يسوّغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيًا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة».

١٧ ـ «التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب».

١٨ ـ «تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون».

١٩ ـ «التعليم الأوّلى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة».

٢٠ ـ «للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون. كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى».

٢١ ـ «للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق بيّنها القانون».

٢٢ ـ «لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فى ما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقّع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية».

الباب الثالث

السلطات

الفصل الأول

أحكام عامة

٢٣ ـ «جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور».

٢٤ ـ «السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسَى الشيوخ والنواب».

٢٥ ـ «لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك».

٢٦ ـ «تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية».

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم بإصدارها. ويعتبر إصدار تلك القوانين معلومًا فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يومًا ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين».

٢٧ ـ «لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص».

٢٨ ـ «للملك ولمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصًا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب».

٢٩ ـ «السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور».

٣٠ ـ «السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها».

٣١ ـ «تصدر أحكام المحاكم وتنفذ وفق القانون باسم الملك».

الفصل الثانى

الملك والوزراء

الفرع الأول ـ الملك

٣٢ ـ «عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على. وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ـ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢.

٣٣ ـ «الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مَصُونة لا تُمس».

٣٤ ـ «الملك يصدق على القوانين ويُصدرها».

٣٥ ـ «إذا لم يَرَ الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه. فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عُدَّ ذلك تصديقاً من الملك عليه وأصدر».

٣٦ ـ «إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثَى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر. فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر».

٣٧ ـ «الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها».

٣٨ ـ «للملك حق حل مجلس النواب».

٣٩ ـ «للملك تأجيل انعقاد البرلمان. على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين».

٤٠ ـ «للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضاً متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى».

٤١ ـ «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون».

٤٢ ـ «الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد. ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمِّنه جوابه عليها».

٤٣ ـ «الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى وله حق فى سك العملة تنفيذًا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة».

٤٤ ـ «الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين».

٤٥ ـ «الملك يعلن الأحكام العرفية. ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فورًا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة».

٤٦ ـ «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان».

«على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئًا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان».

«ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية».

٤٧ ـ «لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين».

٤٨ ـ «الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه».

٤٩ ـ «الملك يعين وزراءه ويقيلهم. ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية».

٥٠ ـ قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين: «أحلف بالله العلى العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

٥١ ـ «لا يتولى أوصياء العرش عمهلم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافًا إليها «وأن نكون مخلصين للملك».

٥٢ ـ «إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة. فإذا كان مجلس النواب منحلاً وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه».

٥٣ ـ «إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفًا له مع موافقة البرلمان مجتمعًا فى هيئة مؤتمر. ويُشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين».

٥٤ ـ «فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقًا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورًا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك. ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين».

«فإذا لم يتسنَّ الاختيار فى الميعاد المتقدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيًا كان عدد الأعضاء الحاضرين وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحًا بالأغلبية النسبية. وإذا كان مجلس النواب منحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه».

٥٥ ـ «من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته».

٥٦ ـ «عند تولية الملك تُعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه. ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك».

الفرع الثانى ـ الوزراء

٥٧ ـ «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة».

٥٨ ـ «لا يلى الوزارة إلا مصرى».

٥٩ ـ «لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة».

٦٠ ـ «توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجس الوزراء والوزراء المختصون».

٦١ ـ «الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته».

٦٢ ـ «أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال».

٦٣ ـ «للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستتيبوهم عنهم ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته».

٦٤ ـ «لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئًا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكًا فعليًا فى عمل تجارى أو مالى».

٦٥ ـ «إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة».

٦٦ ـ «لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الآراء».

«ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس».

٦٧ ـ «يؤلَّف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسًا ومن ستة عشر عضوًا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك».

٦٨ ـ «يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه. وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات».

٦٩ ـ «تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتًا».

٧٠ ـ «إلى حين صدور قانون ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء».

٧١ ـ «الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره. ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته».

٧٢ ـ «لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب».

الفصل الثالث

البرلمان

٧٣ ـ «يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب».

الفرع الأول ـ مجلس الشيوخ

٧٤ ـ «يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خُمْسيهم ويُنتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

٧٥ ـ «كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفًا أو أكثر تنتخب عضوًا عن كل مائة وثمانين ألفًا أو أكثر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفًا وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ أهاليها مائة وثمانين ألفًا ولكن لا يقل عن تسعين ألفًا تنتخب عضوًا وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفًا تنتخب عضوًا ما لم يُلْحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية».

٧٦ ـ «تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق حق انتخاب عضو بهذا المجلس».

«تُحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ ـ على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفًا ولكن لا يقل عن تسعين ألفًا دائرة انتخابية مستقلة. وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية».

٧٧ ـ «يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغًا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى».

٧٨ ـ «يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبًا أو معينًا أن يكون من إحدى الطبقات الآتية:

أولاً ـ «الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدًا ـ سواء فى ذلك الحاليون والسابقون».

ثانيًا ـ «كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدًا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا مصريًا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية وبالمهن الحرة. وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها».

«وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب».

٧٩ ـ «مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين».

«ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه».

٨٠ ـ «رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين. ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين. ويجوز إعادة انتخابهم».

٨١ ـ «إذا حُلَّ مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ».

الفرع الثانى

مجلس النواب

٨٢ ـ «يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

٨٣ ـ «كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا فأكثر تنتخب نائبًا واحدًا لكل ستين ألفًا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفًا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا يقل عن ثلاثين ألفًا تنتخب نائبًا. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفًا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية».

٨٤ ـ «تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب. وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق».

«وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من نائب. وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا يقل عن ثلاثين ألفًا دائرة انتخابية مستقلة».

«وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية».

٨٥ ـ «يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغًا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى».

٨٦ ـ «مدة عضوية النائب خمس سنوات».

٨٧ ـ «ينتخب مجلس النواب رئيسًا ووكيلين سنويًا فى أول كل دور انعقاد عادى. ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم».

٨٨ ـ «إذا حُلَّ مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر».

٨٩ ـ «الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين وعلى تحديد ميعاد الاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتّمام الانتخاب».

الفرع الثالث

احكام عامة للمجلسين

٩٠ ـ «مركز البرلمان مدينة القاهرة. على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون. واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون».

٩١ ـ «عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام».

٩٢ - «لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى».

٩٣ - «يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين».

٩٤ - «قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد».

«وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنًا بقاعة جلساته».

٩٥ - «يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه. ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى.»..

٩٦ - «يدعو الملك البرلمان سنويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يُدْعُ إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور».

«ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الأقل. ويعلن الملك فض انعقاده».

٩٧ - «أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون».

٩٨ - «جلسات المجلسين علنية على أن كلاً منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة وعشرة من الأعضاء. ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أم لا».

٩٩ - «لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارًا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه».

١٠٠ - «فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضًا».

١٠١ ـ «تُعطى الآراء بالتصويت شفهيًا أو بطريقة القيام والجلوس وأما فيما يختص بالقوانين عمومًا وبالاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائمًا بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ. ويحق للوزراء دائمًا أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم».

١٠٢ ـ «كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه».

١٠٣ ـ «كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة».

١٠٤ ـ «لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة. وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات».

١٠٥ ـ «كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر».

١٠٦ ـ «كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه».

١٠٧ ـ «لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حال الاستعجال وموافقة الوزير».

١٠٨ ـ «لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه».

١٠٩ ـ «لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين».

١١٠ ـ «لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له. وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية».

١١١ ـ «لا يُمنح أعضاء البرلمان رُتبًا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم. ويُستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية».

١١٢ ـ «لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس».

١١٣ ـ «إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يُختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل. ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه».

١١٤ ـ «تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يومًا السابقة لانتهاء مدة نيابة وفى حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة».

١١٥ ـ «يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين فى خلال الستين يومًا السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد».

١١٦ ـ «لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه. ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يُقَدَّم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم».

١١٧ ـ «كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه».

١١٨ ـ «يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون».

١١٩ ـ «يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينًا فيها طريقة السير فى تأدية أعماله».

الفرع الرابع

احكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

١٢٠ ـ «فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك».

١٢١ ـ «كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ».

١٢٢ ـ «لا تُعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر. ويراعى المؤتمر فى الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة».

١٢٣ ـ «اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية».

الفصل الرابع

السلطة القضائية

١٢٤ ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا».

١٢٥ ـ «ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون».

١٢٦ ـ «تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون».

١٢٧ ـ «عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم وتتعين حدوده وكيفيته بالقانون».

١٢٨ ـ «يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقًا للشروط التى يقررها القانون».

١٢٩ ـ «جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب».

١٣٠ ـ «كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه».

١٣١ ـ يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها».

الفصل الخامس

مجالس المديريات والمجالس البلدية

١٣٢ ـ «تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصًا معنوية وفقًا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون».

«وتمثلها المديريات والمجالس البلدية المختلفة».

«ويعين القانون حدود اختصاصها».

١٣٣ ـ «ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين، ويراعى فى هذه القوانين المبادئ الآتية:»

أولاً ـ «اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين».

ثانيًا ـ «اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها».

ثالثًا ـ «نشر ميزانياتها وحساباتها».

رابعًا ـ «علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون».

خامسًا ـ «تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع مع ذلك».

الباب الرابع

فى المالية

١٣٤ ـ «لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون. ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون».

١٣٥ ـ «لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى الأحوال المبينة فى القانون».

١٣٦ ـ «لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا فى حدود القانون».

١٣٧ ـ «لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان».

«وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود».

«يشترط اعتماد البرلمان مقدمًا فى إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية. وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة».

١٢٨ - «الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون. وتقر الميزانية بابًا بابًا».

١٣٩ - «تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولاً».

١٤٠ - «لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية».

١٤١ - اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن. وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذًا لتعهد دولى».

١٤٢ - «إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة».

«ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتًا».

١٤٣ - «كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان. ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية».

١٤٤ - «الحساب الختامى للإدارة المالية من العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده».

١٤٥ - «ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى.

الباب الخامس

القـــوة المســـلحة

١٤٦ ـ «قوات الجيش تقرر بقانون».

١٤٧ ـ «يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات».

١٤٨ ـ «يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات».

الباب السادس

أحكـــام عامـــة

١٤٩ ـ «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية».

١٥٠ ـ «مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية».

١٥١ ـ «تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى».

١٥٢ ـ «العفو الشامل لا يكون إلا بقانون».

١٥٣ ـ «ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقًا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف على العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد. وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقًا للقواعد والعادات المعمول بها الآن».

«تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة».

١٥٤ ـ «لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن تمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية».

١٥٥ ـ «لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون».

«وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة».

١٥٦ ـ «للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها».

١٥٧ ـ «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه».

«فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح. ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

١٥٨ ـ «لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش».

١٥٩ ـ «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقًا بما لمصر من الحقوق فى السودان».

الباب السابع

احكام ختامية وأحكام وقتية

١٦٠ ـ «يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون قيام الحكم النهائى للسودان».

١٦١ ـ «مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١,٥١٢ جنيهًا مصريًا وتبقى كما هى لمدة حكمه ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان».

١٦٢ ـ «يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريقة القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨».

١٦٣ ـ «يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان».

١٦٤ ـ «تتبع فى إدارة شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المتبعة الآن. ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور».

١٦٥ ـ «تعرض على البرلمان عند انعقاد ميزانية سنة ١٩٢٣/١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره. أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢/١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء».

١٦٦ ـ «إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة».

«ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه».

١٦٧ ـ «كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سُنَّ أو اتخذ من قبل الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذًا بشرط أن يكون نفاذها متفقًا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة

التشريعية من حق إلغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى».

١٦٨ ـ «تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كان لها صبغة دستورية لا يصح اقتراح تنقيحها».

١٦٩ ـ «القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل».

١٧٠ ـ «على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه».

(صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ و١٩ أبريل سنة ١٩٢٣).

(فـــؤاد)

* * *

تصريح
لحضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا
رئيس مجلس الوزراء

«إن من أعظم السرور لدىَّ أن توفقت إلى عرض مشروع الدستور فى شكله النهائى على عتبات مولاى صاحب الجلالة الملك لاستصدار الأمر الكريم به».

«ومما يزيد غبطتى وهنائى أن الدستور بالصورة التى صدر بها قد حقق الأمانى القومية وأصبح لكل إنسان أن يرى أن المخاوف التى كان تظهر من آن لآخر لم تكن قائمة على أى أساس».

«ومما تجب ملاحظته أنه لم يدخل أى تعديل على المبدأ الأساسى المقرر بسلطة الأمة وأنه فضلاً عن تقرير هذا المبدأ صراحة فى الدستور فإن كافة أحكامه قد رُوعى فى وضعها هذا المبدأ بكل دقة».

«كما نلاحظ أن النص النهائى يشتمل على عدة أحكام فات لجنة الثلاثين وضعها فى مشروعها وقد أتت هذه الأحكام متمِّمة للدستور دون أن تمس فى شئ ما المبدأ الأساسى لسلطة الأمة».

«ولا يفوتنى أن أذكر أنه أثناء دراستى لمشروع الدستور كنت أتشرف على الدوام بعرض نتيجة مداولاتى مع زملائى على مولاى صاحب الجلالة فكنت ألاقى دائمًا من لدنه كل عطف وتأييد وكان حفظه الله يقابل ما أرفعه إليه بروح يدل على ما فُطر عليه من الميول الحرة الدستورية».

«وقد كانت الملاحظات التى يتفضل علىَّ جلالته بها متشبعة بما نشأ عليه من حب أمته وكان دائمًا شديد الرغبة فى تحقيق الأمانى القومية كى تتمتع البلاد بدستور يليق بالمنزلة الرفيعة التى يرجوها جلالته لأمته من صميم فؤاده لتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة المتمدينة».

«فلم يبقَ على الأمة المصرية الآن إلا أن تثبت بالطريق الذى تسلكه فى تطبيق هذا الدستور أنها تقدر حقيقة تلك المسئولية العظمى التى أُلقيت على عاتقها».

«وإنى لعلى يقين بأن المصريين الذين أدهشوا العالم طرًا بنهضتهم ومجهودهم الوطنى العظيم سيبهرونه أيضًا بسرعة نجاحهم التام فى الحياة الدستورية وفى تعلقهم المتين ومحبتهم الصادقة لأول ملك دستورى».

(القاهرة فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ ـ ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣).

* * *

مذكرة

حضرة صاحب المعالى أحمد باشا ذو الفقار وزير الحقانية

عن الدستور المصرى

«إذا أُريد فهم مرمى التغيير الذى سيطرأ فلا مندوحة عن أن نورد بالإيجاز ما يختلف به نظام الحكم الجديد عن النظام السابق ومن وجهة النظر هذه يجب أن تكون المقارنة بحكم المنطق بالمدة التى تقدمت الحرب العظمى لأن البلاد منذ سنة ١٩١٤ كانت خاضعة لنظام حكم استثنائى».

«ففى ١ يوليو سنة ١٩١٣ سُنَّ قانون نظامى جديد حل محل القانون النظامى الذى سن فى ١ مايو ١٨٨٣ ويؤخذ من ديباجة قانون ١٩١٣ أن الغرض الأكبر من التعديل الذى أُدخل على القانون النظامى وقانون الانتخاب لسنة ١٨٨٣ هو إدغام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى مجلس واحد هو الجمعية التشريعية. وقد كان من أكبر البواعث على تسويغ هذا الإدغام أن تثنية الهيئات النيابية فى سنة ١٨٨٣ لا تطابق نظام المجلسين الشائع فى معظم البلدان الأجنبية فالجمعية العمومية لم تكن تجتمع إلا نادرًا بل كان اجتماعها مرة كل سنتين عادة ولم يكن لها من السلطة التشريعية النافذة سوى حق الاقتراع على الأموال المقررة عقارية كانت أو شخصية خلافًا لمجلس شورى القوانين فمع أن وظيفته كانت استشارية فقط فإنه كان فى الحقيقة يشترك اشتراكًا عظيم القدر فى سن القوانين».

«وبأحكام قانون ١٨٨٣ كان مجلس شورى القوانين يؤلَّف من ٣٠ عضوًا منهم ١٤ دائمون (بينهم الرئيس ونائب الرئيس) يعينون بأمرٍ عالٍ و١٣ عضوًا منتخبًا منهم ١٤ ينتخبون فى الدرجة الثالثة بواسطة مجالس المديريات (بحساب عضو مندوب من كل مجلس مديرية) وعضوين ينتخبان بالدرجة الثانية بواسطة مندوبى المدن والمحافظات. أما الجمعية العمومية فكانت بأحكام ذلك القانون

عينه مؤلفة علاوة على الوزراء من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ٤٠ وجيهًا ينتخبهم ناخبون منتدبون بالدرجة الثانية».

«أما الجمعية التشريعية التى أُنشئت ١٩١٣ فمؤلفة من الوزراء وهم أعضاء فيها بحكم مناصبهم ومن ٦٦ عضوًا ينتخبهم ناخبون مندوبون بالدرجة الثانية ومن ١٧عضوًا معينًا».

«فالقانون النظامى الذى سُن سنة ١٩١٣ كان تقدمًا محسوسًا بالنسبة إلى القانون السابق له من جملة وجوه:»

١ ـ «زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين إلى الأعضاء المعينين ووجود ٦٠ عضوًا منتخبًا كفل للبلاد تمثيلاً يجعل لكل ٢٠٠ الف نسمة ممثلاً».

٢ ـ «تحسن نظام الانتخاب تحسنًا عظيمًا بمعنى أن الانتخاب صار فى جميع الأحوال بدرجتين وأن عدد الناخبين المندوبين زاد زيادة عظيمة فقد صار لكل ٥٠ ناخبًا ابتدائيًا ناخب مندوب. أما قبل ذلك فإنه لم يكن لكل مدينة أو قرية أو قسم سوى ناخب مندوب واحد مهما بلغ عدد السكان».

٣ ـ «كفل تمثيل الأقليات والمصالح أنه يتعين على الحكومة أن تختار الأعضاء المعينين من بعض طبقات الأهالى إذا لم تكن الانتخابات قد منحت هذه الطبقات تمثيلاً وافيًا».

٤ ـ «وأخيرًا حل الانتخاب بالأكثرية المطلقة فى الأصوات محل الانتخاب بالأكثرية النسبية».

«أما من جهة اختصاص الجمعية التشريعية فقد زيد زيادة يسيرة بتخويلها الحق فى اقتراح بعض المواد التشريعية والتوسع فى مناقشة الحكومة فى مشروعات القوانين والأوامر العالية التى تعرض عليها. ولكن إذا استثنينا مسألة الأموال الجديدة المقررة العقارية أو الشخصية فإن الحكومة ظلت حرة فى أن تعمل أو لا تعمل برأى الجمعية. ومع أن الوزراء معدودون مسئولين من الوجهة

السياسية عن أعمال ولى الأمر بحكم إمضائهم معه لم يكونوا خاضعين لمسئولية برلمانية أمام الجمعية التشريعية التى ظلت مصطبغة بصبغة مجلس استشارى أكثر منها بمجلس تشريعى».

«ودارت رَحَى الحرب بعد عقد الفصل الأول من فصول جلسات الجمعية التشريعية ببضعة أشهر فلم تجتمع من ذلك الحين لأن عقدها أُجِّل لهذا اليوم ولأن الأعمال التى تعمل لتجديد انتخاب أعضائها أوقفت. ومن الجهة الأخرى بُسط الحكم العرفى البريطانى فى البلاد كلها من شهر نوفمبر ١٩١٤ ولم يُلْغ حتى الآن فنشأ عن ذلك إدارة البلاد فى خلال هذه المدة الاستثنائية تمت إما بمراسيم أصدرها ولى الأمر فى مجالس الوزراء أو بقرارات من مجلس الوزراء أو بأوامر ومنشورات من السلطة العسكرية ولكن من غير معاونة الهيئات النيابية».

«أما الدستور الجديد فينص بتمام الصراحة على إنشاء حكم نيابى حقيقى فى البلاد».

«والسلطة التشريعية ستكون فى يد الملك ومجلس الشيوخ ومجلس النواب معًا فلا يجوز نشر قرار تشريعى له صبغة القانون إلا إذا سبق البرلمان فأجازه وكانت السلطة التنفيذية حتى الآن سواء كان بحكم القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ أو قانون ١٩١٣ تستطيع دائمًا أن لا تعبأ برأى مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية ولم تكن موافقة الجمعية العمومية أو الجمعية التشريعية مشترطة إلا فى إجازة الأموال المقررة العقارية أو الشخصية».

«ولكن هنالك ما هو أعظم من هذا، وهو أن الملك لا يكون بعد الآن على قدم المساواة مع المجلسين التشريعيين لأنه لم يعترف له بحق نقض قراراتهما ولو على سبيل التوقيف البسيط بل يتعين عليه أن يوافق على القوانين التى يجيزها البرلمان وكل السلطة المعترف بها للملك هى أن يطلب اقتراعًا ثانيًا فى البرلمان فكل مشروع قانون يقترح عليه مرة ثانية فى فصل الجلسات الواحد بأكثرية ثلثى

أعضاء كل من المجلسين ولو كان قد اقترع على جوازه بأكثرية مطلقة فى فصل سابق يجب أن يُسنّ وينفذ».

«وقد جعل حق البرلمان فى اقتراح مشروعات القوانين مطلقًا إلا فى مسألة فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية ولم يكن هذا الحق معترفًا به لمجلس شورى القوانين بقانون سنة ١٨٨٣. وكل ما كان يستطيعه هو أن يطلب من الحكومة تقديم المشروعات ولكن كانت حرة فى تلبية هذا الطلب أو عدم تلبيته. أما قانون سنة ١٩١٣ فقد أكسب الجمعية التشريعية شيئًا من هذا الحق ولكنه ظل عرضة لسيطرة الحكومة فكانت تستطيع أن تعارض فى مناقشة كل مشروع يصدر من أعضاء الجمعية التشريعية».

«فإزاء هذه السلطات المتسعة النطاق فى المواد التشريعية أصبح من الصواب الرجوع إلى نظام المجلسين فالمجلس الأعلى يكون عنصرًا معتدلاً بطبيعة تأليفه ولكن إذا كان للمجلسين عين السلطة من جهة الاقتراع على القوانين إلا فى مسألة الميزانية التى يجب أن يناقش فيها وتجاوز باقتراع مجلس النواب فإن لمجلس النواب مع ذلك كفة راجحة بسبب المبادئ التى وضعها الدستور فى ما يختص بمسئولية الوزراء».

«أى أن الوزراء مسؤولون سياسيًا أمام مجلس النواب وحده وليس أمام مجلس الشيوخ ومن الجهة الأخرى فإن من اختصاص مجلس النواب القرار على اتهام الوزراء أمام المحكمة الخاصة التى تنشأ لمحاكمة الوزراء على الذنوب التى يرتكبونها فى أداء مهامهم. وزد على ذلك أن الوزير الذى تحكم عليه المحكمة الخصوصية لا يمكن أن يعفى عنه إلا بموافقة مجلس النواب».

«ويحسن بنا أن نتوسع فى فحص مسئولية الوزراء السياسية لأهميتها. فإنه بموجب نظام الحكم المعمول به الآن يتولى الملك الحكم مع مجلس وزرائه وبواسطة هذ المجلس (انظر دكريتو الخديو إسماعيل بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨) ولكن مع وجود هذا المجلس حفظ ولى الأمر فى يده جميع السلطات التى

لم يندب لها سواه ندبًا صريحًا ومن ذلك أنه حفظ لنفسه بالأمر الكريم الصادر فى سنة ١٨٧٨ حق الموافقة على قرارات مجلس الوزراء فالملك كان يتخذ نصيبًا فى استعمال السلطة التنفيذية رأسًا بالواسطة فقط».

«أما الدستور الجديد فينص على نظام يختلف كل الاختلاف عن ذلك فكل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيًا عن جميع أعمال الملك. وبموجب التفسير الوارد فى غير هذا المكان عن أمور مشابهة تكون كل أعمال الملك حتى الخطب السياسية التى يلقيها داخلة فى مسئولية الوزراء. وإنما يُستثنى من هذا المبدأ العام وهو أن كل قرار من الملك يجب أن يمضيه أحد الوزراء».

«إن مسئولية الوزراء السياسية تكون أمام مجلس النواب فهذا المجلس هو الذى يعرض على الحكومة السياسة التى يجب اتباعها والوزارة التى لا تنال ثقة هذا المجلس يجب أن تستقيل».

«ومن الطبيعى أن لا تكون المسئولية السياسية للوزارة عادة أمام مجلس الشيوخ بهيئته لأن جانبًا من أعضائه يعينهم الملك. فمجلس النواب هو الذى يعتبر أنه يمثل رأى البلاد أوْفَى تمثيل فمشيئته هى التى يجب أن تعلو من وجهة نظر السياسة العامة للحكومة ولكن لا يغيب عن البال أنه من وجهة النظر التشريعية يكون لمجلس الشيوخ نفس السلطة التى لمجلس النواب بحيث إنه من الوجهة النظرية تستطيع الأكثرية فى مجلس الشيوخ نظريًا أن توقف سير كل تدبير تشريعى حتى ولو أجازته أكثرية مجلس النواب أما عمليًا فإن مجلس الشيوخ يقتصر على تعديل المشروعات التى تعرض عليه فإذا اشتد الخلاف على مسألة تشريعية استطاع الملك أن يستأنف الأمر إلى رأى الأمة بحل مجلس النواب فإذا جاءت الانتخابات العامة على أثر حل المجلس مؤيدة للرأى الذى أعرب عنه المجلس السابق فالمفهوم أن مجلس الشيوخ يخضع للرأى الذى تراه البلاد كلها وتعرب عنه بصراحة».

«والآن بعد ما أجملنا القواعد الكبرى الجديدة التى أنشأها الدستور يتيسر لنا أن نتولى فحص بعض من أهم النقط».

«فالمادة الأولى وهى الوحيدة فى الباب الأول تتضمن القاعدة الأساسية التى تنتج عن إلغاء السيادة التركية وإلغاء الحماية البريطانية وهى أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وتعين فى الوقت عينه شكل حكومتها وتقول إنها حكومة ملكية متوارثة ذات أنظمة تمثيلية».

«والباب الثانى يحتوى طائفة من النصوص الوضعية التى توجد فى معظم الدساتير الحديثة».

«أما الضمانات الشخصية المكفولة بهذه النصوص فمعظمها مكفول بالحق المقرر الحالى فحسبنا أن ننوه بالمبادئ الجديدة التى تنشأ عن إدخال النصوص الدستورية».

«فالمادة الثالثة بعدما نصت على قانون تساوى المصريين أمام القانون قضت بأن لا يقع شىء من التمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين سواء كان ذلك فى التمتع بالحقوق المدنية والدينية أو فى ما يختص بالأعباء والواجبات العمومية ويتفرع على هذا المبدأ إلغاء جميع الامتيازات الخصوصية سواء كانت فى مسألة الضرائب أو الشئون السياسية أو فيما يتعلق بواجب الخدمة العسكرية».

«وقضت المادة الثالثة أيضًا بأن لا يُقبل فى المناصب العمومية سوى المصريين وأن لا يقلد الأجانب فى المستقبل مناصب إلا فى حالات استثنائية يعينها القانون. وهذا قانون جديد فقد كان تعيين الأجانب جائزًا فى جميع مناصب الحكومة ما عدا بعضًا منها اختص بالمصريين أو المصريين المسلمين مراعاة لتقاليد أو بسبب صفة تلك المناصب الدينية ولم يكن استخدام الأجانب مقيدًا إلا بقانون خاص فيجب والحالة هذه أن تبين بنصوص صريحة الوظائف التى يمكن أن يتقلدها الأجانب فى المستقبل علاوة على الوظائف التى حفظت من الآن للأجانب باتفاقات أو بالقوانين المصرية».

«وقد ضمنت حرية الصحافة بالمادة ١٥ من الدستور وهذه الحرية لا تقيد فيما بعد مبدئيًا إلا بنصوص قانون العقوبات فلا يمكن إقامة الرقابة المنعية عليها ويمتنع إنذار الصحف أو تعطيلها أو إلغاؤها بواسطة الإدارة فكل نظام قانون المطبوعات الذى سُن فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ يجب أن يجعل مطابقًا للمبادئ الجديدة».

«ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لإنذار الصحف وتعطيلها أو إلغائها بالطرق الإدارية فإن بعضًا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون فلكى يمكن إنشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على أن إنذار الصحف وتعطيلها أو إلغاءها بالطرق الإدارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء إليه لحماية النظام الاجتماعى وأُضيف تحفظ مماثل لهذا إلى نص المادة ٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينة ومن دون سلاح والمادة ١٥١ التى تحظر النفى لجرائم سياسية».

«أما فيما يختص بالتعليم فقد وضع الدستور مبدأ التعليم الأوَّلى الإجبارى ومجانية التعليم فى المكاتب العمومية وترك لقانون خاص تنظيم التفاصيل فى تطبيق هذا المبدأ وتعيين الاعتمادات اللازمة له».

«والباب الثالث أطول الأبواب وأهمها وهو يبحث فى تنظيم السلطات وقد علقنا عليه تعليقات عمومية فى صدر هذه المذكرة».

«فالمادة ٢٣ وهى أولى مواد هذا الباب تعلن أن جميع السلطات تصدر من الأمة وذلك اعتراف بسيادة الأمة ومبدأ من أهم المبادئ الجديدة فى نظام الحكم الجديد فقد كانت جميع السلطات حتى الآن مجتمعة فى يد ولى الأمر الذى شاء أن يشرك شعبه معه فى حكم البلاد بواسطة أنظمة نيابية ولكنه مع ذلك حفظ لنفسه السيادة التامة».

«فولى الأمر هو الذى أصدر القوانين النظامية المتوالية المعمول بها فى البلاد وقد كانت له سلطة تعديلها أو إلغائها بحسب مشيئته. ولكن متى صدر الدستور الجديد فإن الحالة تتغير تغيرًا تامًا إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه أمرًا غير مستطاع».

«أما التعديلات التى تدخل على الدستور فيجب أن تقرر بموجب نظام تشترك فيه فروع السلطة التشريعية الثلاثة».

«فنحن نشاهد الآن إذًا من جانب ولى الأمر تنازلاً عن حقوق السيادة التى كانت له شخصيًا وقد وضعت لأول مرة فى تاريخ البلاد الصيغة الديمقراطية لشكل الحكومة الجديدة وبهذا الاعتبار يصح أن يقال إن المبدأ القاضى بأن الأمة هى مصدر جميع السلطات لا يناقض أصل الحكومات الملكية المطلقة الإسلامية لأن هذه الملكيات كانت بالإجمال تعتمد فى مصدرها على قبول صريح أو ضمنى من الشعب الذى يمثله أعيانه ووجوهه».

«أما نظام وراثة العرش فلا يقرر بالدستور نفسه ولكن الدستور بإشارته إلى مرسوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ يكسب هذا النظام صبغة دستورية حقيقية وقد نص صراحة على أن النصوص الخاصة بنظام توارث العرش لا يمكن أن تكون عرضة لاقتراح إعادة النظر فيها . وغنى عن البيان أن من المصلحة العمومية أن يكفل لهذه النصوص أعظم ثبات مستطاع فالملك الذى جرد نفسه مختارًا من الجانب الأكبر من سلطانه يجب على الأقل أن يكون موقنًا أن قوانين إرث العرش لا تكون من المواضيع التى يتناقش فيها البرلمان ويجب أن يظل العرش فوق المناقشات السياسية».

«إن الملك الذى كان قبلاً يملك فى يده السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يحتفظ فى المواد التشريعية إلا بسلطة نظامية وهى أن يصدر القوانين اللازمة لضمان تنفيذ القوانين ولكن من غير أن يكون له سلطة تعديلها أو تعطيلها أو الاستغناء عن تنفيذها وقد كانت هذه السلطة النظامية من اختصاص الوزراء المكلفين بإنفاذ القوانين. ولكن هنالك حالة يجوز فيها للملك أن يصدر

مراسيم من غير موافقة البرلمان السابقة عليها وتحت مسئولية الوزراء السياسية الذين يمضون المراسيم معه. وذلك فى التدابير المعجلة التى لا يمكن معها انتظار عقد البرلمان. ولكن هذه المراسيم يجب أن تعرض على البرلمان فى أول جلساته ومتى عرضت كذلك فإذا رفضها أحد المجلسين سقطت. أما فائدة هذه المراسيم فعظيمة جدًا لأنه لا يستغنى عن اتخاذ تدابير إضافية معجلة إذ قد يفضى كل إبطاء إلى أوخم العواقب».

«ولا خطر من الاعتراف للملك بهذه السلطة التشريعية غير العادية لأن سيطرة البرلمان عليها مضمونة فى جميع الأحوال».

«وهنالك سلطة غير عادية احتفظ بها الملك تحت مسئولية الوزراء طبعًا وهى إعلان الحكم العرفى الذى يجر فى ذيوله إيقاف بعض الضمانات الدستورية ولكن يجب أن يوافق البرلمان على إعلان الحكم العرفى ثم إن إعلان هذا الحكم يجب أن يكون بقانون يعين النصوص الدستورية التى توقف. إن الحكم العرفى ضرورة فى حالات الخطر الاستثنائية لسلامة الدولة من الداخل أو الخارج. ويفضل تنظيم الحكم العرفى بقانون أن تضطر السلطة التنفيذية إلى إعلانه مع عدم وجود نص تشريعى ما على كيفيته».

❊ ❊ ❊

وما نُشر الدستور وأصبح يوم ٢٠ حتى سارع الناس برفع الأعلام على أبواب مخازنهم وحوانيتهم التجارية وأطلقت ١٠١ مدفع من القلعة ابتهاجًا بصدوره، وجاءت قطارات الصباح وقواطر السيارات مملوءة بوفود المهنئين من أعيان المديريات ليقيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات بسراى عابدين.

كل ذلك ما كان ليدل على أن الشعب نفسه كان مشتركًا مع الحكومة وأعيان الأمة فى هذه الأفراح وتلك الاحتفالات، ذلك لأن الشعب لم يكن مطمئنًا إلى صدوره بالكيفية التى صدر بها لأنه رآه ينتقص من أطراف البلاد ويعتدى فى كثير من المواضع على سلطة الأمة.

وقد قصد ديوان رياسة الوزراء كثيرون من وجهاء الأمة لتهنئة حضرة صاحب الدولة يحيى باشا إبراهيم، فصرح دولته لهم بما يأتى:

«بحمد الله، وبنعمة جلالة الملك، صدر الدستور المحقّق لأمانى الأمة ورغباتها وهو كما ترونه يحقق أمانى البلاد. فلم يمسخ ولم يبدل كما أشيع وأذيع وتناقلته الصحف وقد كان للهدوء والسكينة فى هذه الأيام أكبر الفضل فى الوصول إلى هذا الغرض الشريف. وما عليكم، يا حضرات الأعيان، إلا انتخاب الأكفاء من الرجال فإنكم أحرار فى الانتخابات لا سبيل لأحد عليكم والأعضاء هم الممثلون للدولة فى مجلس النواب. وإننى مع حضرات زملائى الوزراء لا غاية لنا إلا العمل لخير مصر والاتحاد يسود بيننا وكلنا متمتعون بتأييد جلالة الملك حفظه الله».

* * *

تصريح يحيى باشا لمكاتب جريدة التيمس:

وصرح دولته لمُكاتب التيمس بالبيان التالى:

«لمَّا صرحت بأننى أريد أن أسيِّر دفة البلاد بتأييد الملك ومعاونة دار المندوب السامى انتقدنى الجميع لاسيما الصحف المصرية. ولكن الحوادث التى وقعت بعد ذلك يجب أن تقنعهم بأننى كنت على حق وأنه كان هناك ما يبرر أعمالى. وقد اتُّهمت أيضًا بأننى غيرت فى ماهية بعض مواد معينة فى الدستور مع أن يدى لم تمس فيه موضعًا إلا كان لخير الأمة. ثم قيل أيضًا إن الوزارة ليست على وفاق وأن هناك خلافًا فى الرأى بين أعضائها ولكنى أصرح بأن الاتفاق تام بينى وبين زملائى. وأن الوزارة تتمتع بثقة الملك وأنها تعمل بالاتفاق المنطوى على الولاء والإخلاص مع دار المندوب السامى».

«والآن وقد أُعلن الدستور على الأمة ان تدرك أن الوزارة عملت بإخلاص وذمة وأنها أدركت أمانى البلاد القومية. ثم أرجو أن يكون نصيبنا التوفيق كذلك فى مهمتنا الشاقة وإتمام تسوية الحالة المصرية وأن تتأكد بريطانيا من حسن نية الشعب المصرى الذى يريد صداقة الأمة العظيمة التى قامت بمثل هذه الأعمال الإصلاحية العظيمة بين ظهرانينا».

نقد الدستور:

ولما كان إعلان الدستور أساس الحياة النيابية فى مصر وقد حامت حوله إشاعات عما حدث فى مشروعه الذى وضعته اللجنة التى كلفتها وزارة ثروت باشا بوضعه ـ من تغيير وتبديل، رأينا أن نأتى على ملخص نقد ذوى الرأى من الكُتّاب والباحثين؛ ليكون المطلع على بصيرة من أمر أهم الشئون المتعلقة بحياته الدستورية المرتبطة بحقوقه الوطنية والسياسية جميعًا.

ولنبدأ هذا النقد بما نشرته جريدة السياسة بقلم الأستاذ محمود عزمى. حيث قال:

«إن ما فى الدستور من عيوب يرجع إلى أصلين: أولهما تعدد الأيدى التى عملت فيه وتنوع الروح التى استوحتها تلك الأيدى المتعددة. وثانيهما أن جميع من عملوا فى الدستور لم يعنوا إلا بنصوص الدساتير الأجنبية التى استأنسوا بها دون أن يفكروا فى مصير بعض هذه النصوص وتأثير العمل البرلمانى فيها حتى أصبح بعضها غير معمول به وأصبح البعض الآخر محل تحايل من جانب البرلمانات للهروب من مفعوله».

ثم قال:

«إن لجنة الدستور قد عملت أولاً بغير جرأة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطتها كاملة. ووزارة نسيم باشا عملت بعد ذلك بروح رجعية ممقوتة نازعة من الأمة كل سلطة ومقررة من مبادئ التحكم والاستبداد ما شاءت نزعتها وشاءت عقليتها العتيقة البالية. ثم أخيرًا وزارة يحيى باشا ترغمها الظروف على الرغبة فى التوفيق بين مختلف الأهواء ومتعدد المصالح ومتناقض النصوص. كل هذا إلى عدم عنايتها بنتائج الدساتير الأجنبية فى العمل والواقع وإلى عدم الأخذ بآراء كبار علماء الاجتماع. إلخ، إلخ».

ثم استخلص الكاتب من ذلك أنه من الطبيعى أن يشمل الدستور عيوبًا تجعله فى بعض نواحيه مستحقًا لأن يُنعت بالدستور «الهجين».

«وبدأ الكاتب نقده بالمادة ١٥ من الدستور التى نصت فى مشروع لجنة الثلاثين بأن الصحافة حرة فى حدود القانون. وأن الرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى محظور كذلك».

ولكن النص الرسمى زاد على ذلك العبارة التالية:

«إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى. وقال إن هذا الاستثناء يبطل مفعول الحرية الصحفية بالمرة».

ثم نقد الذيل الذى أدخله النص الرسمى على المادة ٢٠ الخاصة بحرية الاجتماع. وهو زيادة العبارة التالية: «كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يُتخذ لوقاية النظام الاجتماعى: «حيث يخول هذا النص السلطة الإدارية وحدها حقوقًا غير محدودة تعتدى بها على حرية الأفراد وعلى طمأنينة الجماعات أيضًا».

ثم انتقد حضرته ما جاء فى الدستور من فصل السلطات بعضها عن بعض، فأبدى عدم فهمه حكمة لوضع المادة ٢٤ التى تقول:

«إن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسَى الشيوخ والنواب».

والمادة ٢٩ التى تقول:

«إن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور ونص المادة ١٢٤ على أن قضاة المحاكم (مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون. وأنه ليس لأية سلطة التداخل فى القضايا)».

وقال: فلماذا لا يكون الحال على هذا المنوال فى السلطة التشريعية وفى السلطة التنفيذية يتولى الأولى منهما البرلمان فيسن القوانين ويصدرها موقَّعًا عليها من الملك وتتولى الثانية الوزارة بتوقيع الملك أيضًا؟

ثم قال إن من دلائل واضعى الدستور المصرى أنهم قد استرشدوا بالنصوص الدستورية التى مات بعضها بالفعل لا بالواقع الدستورى. بما تضمنه من النصوص المحكوم على بعضها بالموت مقدمًا. واستشهد على ذلك بنص المادة ٢٤

من الدستور وصدر المادة ٤٩ التى تنص على أن «الملك يعين الوزراء ويقيلهم». ورجا أن يكون المقصود من التعيين رئيس الوزارة وحده الذى يُعهد إليه بتأليف هيئة الحكومة بمحض اختياره ومن غير تدخل ما من جانب أحد من الأشخاص زملائه الوزراء وما يسند إليه من وزارات.

ثم انتقل إلى نقد المادة ٣٨ التى تنص على أن «للملك حق حل مجلس النواب»، ورأى أن الأفضل أن يكون حق حل مجلس النواب مقيدًا بحالات معينة لا يستطيع صاحب الحق أن يتعداها.

وعنده أن هذه الحالات التى يجب أن لا يتعداها صاحب الحق يمكن إرجاعها ولو مبدئيًا إلى اثنتين: الأولى حالة استمرار انقسام الآراء فى مجلس النواب انقسامًا لا يستطاع معه تكوين أغلبية حزبية تتولى مقاليد الأمور كما هو المقرر والواقع فى جميع الأنظمة الدستورية، والثانية حال استمرار المجلس بأغلبية الحزبية الواضحة فى التصرف تصرفًا تتجلى بوضوح مخالفته لرغبات الأمة وميولها.

ثم عطف على المادة ٤٥ التى نصت على إعلان الأحكام العرفية وقال: إن نص لجنة الثلاثين فى المشروع كان يقول بانعقاد البرلمان من تلقاء نفسه عند إعلان الأحكام العرفية، وعبارة النص الرسمى تنص على عقده «على وجه السرعة» وتحتمل أن تعرض لها ظروف تجعل المدة التى ترمى إليها طويلة فتضيع الفائدة المقصودة من عرض تلك الأحكام على البرلمان.

ثم هزأ الناقد بنص المادة ٤٦ التى تنص على أن الملك يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها. والتى تقول بعد ذلك:

«إن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئًا من

النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان».

«واستضحك لأنه رأى أن هذه المادة تأخذ بالشمال ما أعطت باليمين تستدرك بعد أن تبذل بذلاً سخيًا. فهى تعطى الحق للملك بأن يعلن الحرب ولكن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. فهل الدفاع عن كيان الوطن يحتاج لإجراءات غير التى يُستدعى بها الجيش؟ الأمر الداخل فى اختصاص وزير الحربية وفق قانون الجيش والتجنيد؟

ثم إنها تمنح الملك حقد عقد الصلح؛ ولكنها تعود فتقول إن معاهدات الصلح لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان.

وإن الملك يبرم المعاهدات والإبرام معناه الصبغ بالصبغة القانونية النهائية؛ ولكن عديدًا من المعاهدات والتى لا يعرف غيرها بين المهم من المعاهدات لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان.

هذا هو هو مجمل أوجه النقد التى نقد بها الأستاذ نصوص الدستور؛ ولكن جريدة السياسة ذاتها نشرت سلسلة مقالات فى المدة ما بين ٢٢ و٢٦ أبريل تحت عنوان «أوجه النقض فى الدستور»، أوْفى من تلك اجتزأت فيها الجريدة الكلام عما أدخل على مشروع لجنة الثلاثين من التغيير والتبديل.

ذلك أنها اشتركت مع الأستاذ عزمى فى انتقاد المادة ١٥ الخاصة بحرية الصحافة والمادة ٢٠ الخاصة بحرية الاجتماع.

ثم انتقلت الجريدة إلى الفرع الثانى الخاص بجلالة الملك فقالت:

«وإذا كنا نريد التكلم عن أوجه التعديل التى أدخلتها الوزارة خاصة بحقوق الملك فيجب أن نشير إلى أن كافة الحقوق التى أقرها الدستور للملك والتى تتعلق بشئون الحكم إنما يقوم بها الملك بصفته شريكًا فى السلطة التشريعية. أو بصفته المتولى للسلطة التنفيذية. فأما حقوقه كشريك فى السلطة التشريعية فلم

ينقص منها الدستور عن مشروع لجنة الثلاثين شيئًا إلا فيما يسمى تنقيح القوانين. وأما حقوقه كمتولى السلطة التنفيذية فهى فى الواقع الحقوق التى تتولاها الوزارة. لأن الدستور ينص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) وعلى أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. فنحن نعرض إذًا لما أُدخل من التعديل على حقوق السلطة التنفيذية وبكلمة أخرى على حقوق مجلس الوزراء. لأنه بنص الدستور هو المهيمن على مصالح الدولة (مادة ٥٧) ولأنه مسئول أمام مجلس النواب. (مادة ٦١) ولأن بهذه الصفة الوكيل عن الأمة. فإلى أى حد صار التوسع فى هذه الوكالة. وما مبلغ ما فى ذلك من الضرر؟».

ووافق نقده نقد الأستاذ عزمى فيما يختص بإعلان الأحكام العرفية.

قالت: «ولا يفوتنا أن نشير إلى إلغاء المادة ٥٦ من مشروع اللجنة التى كانت تنص على أن (تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسًا وبالذات) فهو لم يكن إلغاء موفقًا. حيث أريد بهذه المادة النص على وجوب التضامن بين متولى السلطة التنفيذية وبين من يتولى هذه السلطة بواسطتهم».

«كذلك انتقدت ما رُفع من النص الدستورى فى المادة ٦٢ التى تقضى بأن (أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزارة من المسئولية بحال) مما جاء فى نص لجنة الدستور من أن هذه الأوامر لا تخلى عمال الدولة كذلك».

ثم رأت أن هناك خلافًا كبيرًا بين نصوص الدستور الخاصة بمجلس الشيوخ ونصوص مشروع لجنة الثلاثين، وقالت لعله أوسع مدًى من كل خلاف بين نصوص أى باب من أبواب هاتين الوثيقتين.

فقد كان مشروع لجنة الدستور يقضى بأن يؤلَّف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضوًا يعينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفًا من الأهالى. فخالفت نصوص الدستور رأى اللجنة وقضت فى المادة

(٧٤) بأن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم ويُنتخب ثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام».

«وهناك مادة أخرى بمجلس الشيوخ غيرتها الوزارة وهى المادة ٧٥ من مشروع لجنة الثلاثين التى استُبدلت بها المادة ٨٠ الخاصة بتعيين رئيس ذلك المجلس. فإن اللجنة رأت أن يرشح المجلس ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم وينتخب المجلس وكيلين ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة انتخابهم».

«فعدلت الحكومة هذا النص وجعلت تعيين الرئيس بأمر السلطة التنفيذية لا بطريق الانتخاب ولو على ما رأت لجنة الثلاثين وهذا التدبير من شأنه أن يضعف من نفوذ هذا الرئيس لأنه إذا فرض إن كان الرئيس المعين لمجلس الشيوخ من رأى سياسى غير رأى أغلبية هذا المجلس أو كان على رأى غير رأى رئيس مجلس النواب الذى ينتخب عادة فى أول كل دور من أدوار الانعقاد أى من الحزب الأكثر نفوذًا فى المجلس. فإذا فرض ذلك تقلصت سلطة رئيس مجلس الشيوخ من ذاتها لأنه يشعر من نفسه بأنه بعيد عن مرءوسيه وأنه ما كان يعمل فى مركزه لو أن الرياسة كانت بطريق الانتخاب».

«ثم انتقلت جريدة السياسة فى نقدها إلى ما هو موجود من الخلاف بين نصوص الدستور وبين نصوص مشروع لجنة الثلاثين فى الأحكام العامة للمجلسين اختلافًا غير جوهرى إلا فى مسألة واحدة هى مسألة الاقتراع على الثقة بالوزارة. ثم ما أُضيف فى الدستور من النص الذى لم يكن موجودًا فى مشروع اللجنة خاصًا بطريقة التصويت. وقالت إنه جاء نصًا ناقصًا لا يمكن للمرء أن يعلل نقصه إلا بأنه سقط أثناء النقل أو أثناء الطبع».

«هذا هو ما جاء فى المادة ١٠١ القاضى بأن «تُعطى الآراء بالتصويت شفهيًا أو بطريقة القيام والجلوس. وأما فيما يختص بالقوانين عمومًا وبالاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائمًا بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم بصوت عالٍ».

«وقالت إن هذا نص بالبداهة ناقص لأن كل الدساتير تنص على التصويت بطريق الاقتراع السرى، وبخاصة فى المسائل المتعلقة بالأشخاص كانتخاب الرئيس والوكيلين كالنظر فى الطعون المقدمة ضد الأعضاء وكاختيار اللجان المختلفة وظنت الجريدة أن هذا النص الخاص بالاقتراع السرى هو الذى سقط أثناء النقل أو الطبع».

«ثم أتت على مسألة الاقتراع على الثقة بالوزارة وقالت إن نص مشروع لجنة الدستور فى المادة ١٠٠ قاض بما يأتى: «لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزارة أسئلة أو استجوابات... ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير). وأن المادة ١٠٧ من الدستور قد عدلت الفقرة الأخيرة من هذا النص فجعلته: (وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير). ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٠١ من نصوص الدستور فى هذا الموضوع على ما يأتى: (... ويحق للوزراء دائمًا أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم)».

«ولاحظت الجريدة أن بين نصوص الدستور ونصوص المشروع فى هذا الموضوع فارقين. أولهما أن الاستجواب الذى يوجهه عضو البرلمان فى حالة الاستعجال لا تجرى المناقشة فيه حسب نص الدستور قبل ثمانية أيام إلا إذا وافق الوزير. ولم تكن هذه الموافقة ضرورية بحكم مشروع اللجنة. وإن نص المشروع أكثر توفيقًا. لأن من حالات الاستعجال ما قد يكون ذا خطر كبير على البلاد فلو مضت ثمانية أيام من غير المناقشة فيه فقد تكون ملافاته بعد ذلك غير ميسورة».

قالت: «ويزداد الشأن خطورة إذا لوحظ أن الفقرة التى نقلناها من المادة ١٠١ تجعل للوزراء الحق فى أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع بعدم الثقة بهم فإن هذه المادة قد تُفسر بأنه إذا حصلت المناقشة فى أمر طُلب عنه استجواب واقتضى الحال الاقتراع على الثقة فيجب تأجيل ذلك ثمانية أيام إذا طلب الوزير التأجيل. فإذا قبل هذا التفسير كان معناه أنه إذا وجِّه

استجواب عن أمر خطير فى حالة استعجال وكانت الوزارة قد أساءت التصرف فلا ينظر فى الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام ولا يقترع على الثقة إلا بعد ثمانية أيام أخرى فيمضى بذلك ستة عشر يومًا تبقى الوزارة مستمرة خلالها فى تصرفها الخطير من غير أن يعلن مجلس النواب عدم الثقة بها».

ثم عادت إلى نقد مسألة تنقيح الدستور وقالت:

«إن نص مشروع لجنة الثلاثين كان ينص على ما يأتى: (فى تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضعه: فإذا أصدر المجلسان قراريهما اجتمعا بهيئة مؤتمر للنظر فى هذا التنقيح ـ ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتنقيح توافر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا) فحرفت فى الدستور وصار نصها كما هو وارد فى المادة ١٥٧ من الدستور ولاحظت أن بين النصين فروقًا عدة. حصرتها فى أن تصديق الملك واجب بعد المرحلة الأولى من مراحل التنقيح فى نص الدستور بينا هو لم يكن واجبًا فى مشروع الثلاثين. واجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر منصوص عليه صراحة فى مشروع الثلاثين بينا هو متروك لاختيار الملك فى نص الدستور. وكان مشروع الثلاثين يجعل تصديق الملك على التنقيح خاضعًا للأحكام العامة للتصديق على القوانين فاشترط الدستور اتفاق الملك مع المجلسين فى المرحلة الثانية التى يتم فيها وضع التنقيح. وكان مشروع الثلاثين يكتفى بالأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر فاشترط الدستور ضرورة حضور ثلثى الأعضاء فى كل من المجلسين واشترط لصحة القرارات أن يصدر بأغلبية ثلثى الآراء.

ثم رأت أن الدستور جعل إجراءات التنقيح فى حال من التعقيد والإبهام بحيث يكاد يكون غير ممكن حصوله إن لم يكن مستحيلاً.

«ثم تناولت الجريدة إظهار ما أدخله الدستور على مشروع لجنة الثلاثين من تعديل مسألة السودان على أنه جزء من المملكة المصرية. بل هى، على العكس من ذلك، قد جعلت للتأويل محلاً واسعًا».

ثم تناول وصف الدولة المصرية فى الدستور وقال إن النص الرسمى لا يكاد يختلف عن النص الذى وضعته لجنة الثلاثين والذى كان يقول:

«مصر دولة سيدة حرة مستقلة مُلكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية نيابية».

وقال إن وجهة نقده لهذا النص أنه وصف الدولة المصرية بغير الوصف الذى اصطلحت الأمة عليه وهو:

«إن مصر دولة مستقلة استقلالاً تامًا».

ثم عزا مخالفة لجنة الثلاثين ما اصطلحت عليه الأمة إلى أنها رأت ألا تتعدى فى الوصف ما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير.

ثم عقد فصلاً خاصًا أجمل فيه التأثيرات التى نجمت عن مسخ الوزارة النسيمية فى الدستور الحالى. ثم سرد قائمة بعيوب الدستور الأساسية حصرها فى واحد عشرين وجهًا، وهى:

أولاً ـ «وأكبر عيب فى هذا الدستور هو ما نص عليه بشأن الدستور».

ثانيًا ـ «لم يبين الدستور حدود الدولة. وهذا خطأ اشترك فيه مشروع لجنة الثلاثين مع مشروع الوزارة النسيمية».

ثالثًا ـ «لم يصف الدستور مصر بأنها دولة مستقلة استقلالاً تامًا وهذا أيضًا خطأ اشترك فيه المشروعان السابقان».

رابعًا ـ «هدم الدستور لحرية الصحافة».

خامسًا ـ «قضى على حرية الاجتماع وقد انفرد الدستور بإقرار هاتين النظريتين دون مشروع لجنة الثلاثين».

سادسًا ـ «احتفظ الدستور بالقاعدة الرجعية الخاصة بتصديق الملك على القوانين. وبالغ فى زيادة قيودها باشتراطه أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك ويرده إلى البرلمان فى مدى شهر لا يمكن أن ينفذ إلا إذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى كل من المجلسين».

سابعًا ـ «أخذ الدستور فى مسألة التشريع بين أدوار انعقاد البرلمان بقاعدة فيها عيبان:

١ ـ التوسع فى بيان الأحوال التى يُباح فيها إصدار مراسيم لها قوة القانون.

٢ ـ عدم تحديد الميعاد الذى يجب أن يدعى فيه البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه.

ثامنًا ـ «قضى الدستور بأن إنشاء الرتب والنياشين ومنحها يعد حقًا من حقوق الملك غير مقيد بأحكام القوانين».

تاسعًا ـ «فى مسألة الأحكام العرفية لم يأخذ الدستور بقاعدة مشروع لجنة الثلاثين التى تقضى بأنه عند إعلان الأحكام العرفية فى غير دور الانعقاد يجب دعوة البرلمان ليجتمع فى مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان وإنما أخذ بقاعدة الوزارة النسيمية المبهمة وهى وجوب دعوة البرلمان على وجه السرعة!!».

عاشرًا ـ «قضى الدستور بأن حق تعيين وعزل الضباط غير خاضع لأحكام القوانين كحق تولية وعزل الموظفين المدنيين. وإنما هو حق من حقوق الملك غير مقيد بأى قانون».

حادى عشر ـ «كان مشروع لجنة الثلاثين يحتم على كل ملك أن يحلف اليمين قبل أن يباشر أمور الحكم أما الدستور فقد اشتمل نصًا مبهمًا بأن جعل حلف اليمين قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية».

ثانى عشر ـ «كان مشروع لجنة الثلاثين ينص بأن يقسم النواب يمين الإخلاص للوطن وللملك (الدستورى). ولكن الدستور حذف هذا الوصف بغير حق».

ثالث عشر ـ «كان مشروع لجنة الثلاثين ينص على أن الصلة بين الملك والوزراء تكون (رأسًا وبالذات) ولكن الدستور حذف هذا النص».

رابع عشر ـ «كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن أوامر الملك لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية. ولكن الدستور حذف «وغيرهم من عمال الدولة»».

خامس عشر ـ «أهمل الدستور النص على أنه «ليس للملك حقوق غير التى خُوِّلت له صراحة بمقتضى الدستور» وقد وقعت لجنة الثلاثين فى هذا الإهمال نفسه».

سادس عشر ـ «أخذ الدستور بالنص الممسوخ الوارد فى مشروع الوزارة النسيمية فيما يتعلق باستجواب الوزراء فقضى بأن المناقشة فى الاستجواب لا تجرى قبل ثمانية أيام إلا إذا توافر شرطان وهما حالة الاستعجال وموافقة الوزير فى حين أن النص الأصلى للجنة كان يكتفى بتحقق أحد هذين الشرطين لإباحة المناقشة فى الاستجواب قبل ثمانية أيام».

سابع عشر ـ «أباح للوزارة عند المناقشة فى الاقتراع على عدم الثقة أنها تطلب تأجيلها لمدة ثمانية أيام أيضًا. فى حين أنه أطلق حق حل مجلس النواب من كل قيد».

ثامن عشر ـ «زاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ المعينين فجعلهم بنسبة الخمسين عن عدد أعضائه بعد أن كان مشروع لجنة الثلاثين يجعلهم ثلاثين فقط أى أقل من الثلث مع احتمال إنقاص هذه النسبة كلما زاد الأعضاء المنتخبون بزيادة عدد السكان. ولا يخفى نتائج النسبة التى عيَّنها الدستور فى حالة التصديق على القوانين وحالة تنقيح الدستور».

تاسع عشر ـ «كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن «يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرياسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم». ولكن الدستور لم يعبأ بإرادة هذه الهيئة وقضى بأن «رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك»».

العشرون ـ «بالرغم من هذه العيوب الأساسية فإنه جعل تنقيح الدستور فى حكم المستحيل تقريبًا باشتراط تصديق الملك تصديقًا مطلقًا على كل تنقيح».

الحادى والعشرون ـ «وفضلاً عن كل ما تقدم فإن الدستور ولد معطلاً غير نافذ إذ قضت المادة ١٦٣ بأن لا يعمل به إلا من تاريخ انعقاد البرلمان وهو تاريخ

مجهول إذ ليس هناك ما يمنع تأجيله عامًا أو عامين بل أكثر مادامت الحكومة لم تتقيد بشأنه بشىء».

ولقد اكتفينا بما ذكرنا عن ذكر باقى الانتقادات اجتنابًا للتطويل، على أن هذا النقد قد شمل نقد المبادئ التى بُنى عليها الدستور.

ويجدر بنا وقد أتينا على ذكر بعض آراء الصحف المصرية فى الدستور المصرى وآراء بعض ذوى الرأى المشتغلين بالمسألة المصرية من المصريين أنفسهم، أن نذكر رأى الهيئات السياسية فيه حتى يلم المطلع بصورة تبين له على وجه التقريب ما كانت عليه الآراء إذ ذاك حول هذا الحادث العظيم.

بيان الوفد عن الدستور:

فقد نشر الوفد المصرى بيانًا فى يوم ٢٢، أى بعد صدور الدستور يبين به رأيه فيه والأوجه التى يراها فيه قرين النقص. وهذا هو البيان.

«صدر الدستور ولكن لم تضعه جمعية وطنية. ولم تحترم فيه حقوق الأمة فجاء صورة مشوهة إذا دلت على شىء فليس ذلك إلا تهافت الوزارة من جانب وتهافت السلطة الأجنبية من جانب آخر على مسخه والنيل من أطرافه. ولو أن الوزارة أصغت من أول الأمر لطلب البلاد وضع الدستور على يد جمعية وطنية لما فتح الباب لأن تنال منه سلطة أيًا كانت ولا لأن تدخل فيه يدًا أجنبية فتلعب فيه بالإرهاب تارة وبالسعاية تارة أخرى. ثم لحفظت فيه حقوق الأمة فكان ترجمانًا صادقًا لإرادتها وثمرة ناضجة من ثمار جهادها وتضحياتها».

«صدر الدستور ولكن لم تذكر فيه حدود الدولة المصرية ولم ينص فيه لا على السودان، وهو مصدر حياة مصر، بأنه جزء منها ولا على أن ملك مصر هو ملك السودان. كلاً ولم تحترم فيه الحريات الشخصية بل قُيدت حرية الاجتماع وحرية الصحافة بما يجعل فى يد السلطة التنفيذية هدمها بغير ضابط ولا حساب وما من حق اعترف به هذا الدستور للأمة ونوابها إلا وإلى جانبه قيد

يقص من أطرافه أو يهدمه حتى المسئولية الوزارية، التى هى عماد كل دستور والتى تتمثل فيها رقابة الأمة على أعمال الحكومة، قيدت بما يجعل للوزراء مخرجًا لمحاولة التخلص منها كلما رأوا خطرها على مناصبهم. ليس فى استطاعة البرلمان أن يعدل فى الدستور شيئًا لأن شروط التعديل تجعله فى حكم المحال. وكل ذلك وهذا الدستور معطل التنفيذ والأحكام العرفية مبسوطة وأبناء مصر مشردون بين نفى وسجن واعتقال والمحاكم العسكرية الإنكليزية قائمة تتصرف كل يوم فى أبناء هذه البلاد الذى يقرر الدستور أنهم معتقلون».

«كان من حق تضحيات هذه الأمة أن تكون نتيجتها خيرًا من هذا. وكان على الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارات طول العام الماضى أن يكونوا أبر من ذلك بوطنهم فلا يصيبوه فى ثمرة من ثمار جهاده. ولكن هو استئثار الوزارة بوضع الدستور كان من مبدئه اعتداء على حق مقدس للأمة فجرَّ الاعتداء إلى غيره وغيره وخرجنا اليوم وإذا الوزارة تقدم لنا دستورًا ليس صورة تتمثل فيها حقوق الشعب بل هو صورة تتمثل فيها الاعتداءات التى توالت على هذه الحقوق حتى شوهتها».

«ولكن الأمة التى عرفت حقها ونادت به من أول يوم، هذه الأمة التى مازالت تتحمل فى سبيل هذا الحق كل أنواع العسف فلا تضعف ولا تخمل، لا يمكن أن ترضى بالحق مبتورًا مشوهًا».

«ولقد احتفلت الوزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير فما كنا فى عهده أكثر استقلالاً منا قبله فى عهد الحماية، واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور فما نحن بعد صدوره بأكثر حرية مما كنا قبله».

«إن الأمة مواصلة جهادها المشروع. ولابد أن تفوز فى النهاية بما تريد».

«(المصرى السعدى. حسين القصبى. سلامة ميخائيل. على الشمسى. محمد حلمى إسماعيل. محمد نجيب الغرابلى. عبد الحليم البيلى)».

حزب الأحرار الدستوريين والدستور

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد كان متفائلاً مغتبطًا بصدور الدستور ولم يَبْدُ منه أى اعتراض على ما جاء فيه منقصًا من سلطة الأمة، بل كانت عبارته كلها ثناء وشكرًا لجلالة الملك على تفضله بإصداره فى ثوبه الذى صدر به؛ معتبرًا صدوره حادثًا تاريخيًا كبيرًا جرى فى نظام الحكم فى مصر.

ولقد اجتمع مجلس إدارة الحزب فى جلسة عقدها مساء يوم الأحد ٢٢ أبريل، ثم افتتح دولة رئيسه الجلسة بالعبارة الآتية:

«أيها السادة: اجتمعنا اليوم لنقوم بنصيبنا من الترحيب بإعلان الدستور. هذه الحادثة التاريخية الكبرى التى جرت على نظام الحكم فى مصر والتى لوقوعها تبتهج الأمة ابتهاجًا عظيمًا يقاس بمقدار شوقها إلى حكم نفسها وجهادها فى نيله منذ الربع الأخير من القرن الماضى».

«ويسرنى أن أفتتح خطابى لكم فى هذا الصدد برفع آيات الشكر إلى جلالة الملك الدستورى فؤاد الأول. فإنه بإصداره الدستور على هذه المبادئ السمحة قد أظهر أريحية جديرة بحفيد محمد على الكبير وديمقراطية خليقة بملوك القرن العشرين. وليست هذه أولى بركات عهده السعيد على بلادنا بل سبقها حادثة تاريخية كبرى لا تقل عنها فى الأهمية إن لم تفُقْها من الوجهة السياسية. وهى الاعتراف بمصر مملكة مستقلة ذات سيادة. ومهما يكن تقدير هذا الاستقلال عند بعض مواطنينا. فلا شك فى أن الاعتراف به كان الحد الفاصل بين ذل التبعية وعزة الاستقلال. كما إن إعلان الدستور جاء حدًا فاصلاً بين قصر الأمة وبين بلوغ رشدها وتسلم مقاليد أمورها بنفسها. فلتهنأ مصر بحياتها الجديدة وليهنأ الملك بأنه بهذا العمل العظيم قد ملك قلوب شعبه».

«جاء الدستور حاميًا لحقوق الفرد وضامنًا لصنوف حريته على صورة ثابتة أكيدة. جاء مقررًا فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية».

«جاء كافلاً طمأنينة الشعب وأمانة من الانقلابات السياسية إذ جعل الأمة مصدر كل سلطة. فلا غرابة إذًا فى أن يكون ابتهاجنا بالدستور مضاعفًا واغتباطنا به عظيمًا».

«لا ينبغى لنا فيما نحن فيه من الغبطة أن نغفل عن متابعة مجهودنا لاتمام ما ينقص استقلالنا الفعلى. فإنى لا أزال أكرر أن مصر قد اكتسبت استقلالها القانونى منذ اعتراف بريطانيا العظمى والدول الأخرى لها به فى العام الماضى. ولكن السيادة الداخلية لا تزال مقيدة بالاحتلال البريطانى. كما لا تزال مصر يخفق قلبها قلقًا وخوفًا من جهة مصير السودان».

«ولكن ذلك لا يدعونا إلى اليأس من النجاح. فإن هذا العصر، مهما وقع فيه من الأمثلة الرجعية، ليس عصر استعمار. إذ لا شك فى أنه يوجد تيار كبير يدفع العالم الآن إلى تقرير الروابط بين الأمم على قواعد أقرب إلى الحق والعدل. وبهذه المثابة يكون رجاؤنا قويًا فى أن الرأى العام البريطانى سوف ينتهى بالمساعدة على حل المسائل المعلقة بيننا وبين بريطانيا العظمى حلاً مبنيًا على قاعدة استقلالنا الذى اعترفت به على أننا إذا سلمنا بأن المنفعة وحدها هى قاعدة سلوك الدول القوية يؤيدونها بالقوة مهما خالفت قواعد العدل الإنسانى وحقوق الشعوب، فمن هذه الجهة أيضًا لا أجد محلاً للتطير بالمستقبل. فإن المنفعة الكبرى لبريطانيا العظمى فى بلادنا قد تنحصر فى كسب صداقة أمة قائمة على طريقها إلى الشرق وأمتنا لا تكسب صداقتها البتة بالقوة والجبروت».

«وإن إعلان الدستور لا يقصر شأنه عندنا على الانتقال إلى حكومة نيابية بل هو يتناول أمرًا آخر لا يقل عنه فى الأهمية وهو تعجيل لتسوية المسألة المصرية. أو بعبارة أخرى وسيلة لإزالة العوائق التى تعوقنا عن التمتع التام باستقلالنا».

«لهذه الاعتبارات يجب على كل مصرى أن يستعمل كل ما أوتى من قوة وإحسان فى كل عمل يخصه من تنفيذ الدستور بحيث يتم هذا الدستور المبارك على أكمل وجه فى طاقتنا. علينا أن نقنع أنفسنا بأن الحياة البرلمانية الجديدة ستلفت إلينا أنظار العالم من كل ناحية. وأن عطف الأمم ذات الأثر فى مستقبلنا

القريب رهن بكيفية سلوكنا فى حياتنا الدستورية الجديدة. فالوطن يطالبنا بأن لا نتخذها ميدانًا لمنازعات الشهوات. والوطن يطالبنا بأن نجعل شأنه واستقلاله فوق كل شأن وضابطًا لكل هوى».

«ولا يسعنى إلا أن أختم كلمتى هذه بالتصريح بأننا مدينون لجلالة الملك، أبقاه الله ليرى شعبه يتمتع بثمار ما غرست يده الطاهرة من غرس الحرية. والله المسئول أن يثبّت خطانا جميعًا فى حياتنا البرلمانية الجديدة».

وبعد المداولة فيما ألقاه دولة الرئيس قرر المجلس بالإجماع الموافقة على هذا البيان، كما قرر الانتقال بهيئته الكاملة فورًا إلى قصر عابدين لتقديم واجب الشكر إلى صاحب الجلالة الملك. وقد حصل فعلاً كما أن لجنة الدستور أرسلت الخطاب الآتى إلى جلالة الملك:

«بعد أن صدر أمر جلالتكم الكريم بإعلان دستور البلاد نرى، ونحن من أعضاء «لجنة تحضير مشروع الدستور»، واجبًا علينا أن نرفع إلى مقام جلالتكم السامى آيات الحمد والشكر على ما قمتم به نحو أمتكم من عمل مبرور. وسيحفظ له التاريخ أجَلّ أثر وأجل ذكرى».

«لقد حققتم حسن ظن الأمة بنياتكم الطاهرة فلبيتم نداءها وقررتم حقها ومازال لها فى مولانا أكبر عضد للوصول بها فى المستقبل القريب إلى ما ترجو تحقيقه من الآمال».

«وإنَّا نضرع إلى الله أن يديم بقاء مليكنا المعظم حتى تجنى الأمة برعايته ثمار غرسه وحتى يرقى بها فى مدارج العز والفلاح».

«طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف. محمد على بك عضو الجمعية التشريعية. الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقًا. توفيق بك دوس المحامى. إلياس بك عوض المحامى. إسماعيل باشا أباظة عضو الجمعية التشريعية. زكريا بك نامق عضو الجمعية التشريعية. السيد عبد الحميد البكرى رئيس السادة الصوفية. صالح لملوم باشا عضو الجمعية التشريعية. محمود بك

أبو النصر نقيب المحامين سابقًا. إبراهيم بك الهلباوى نقيب المحامين سابقًا. على بك المنزلاوى عضو الجمعية التشريعية».

وتشكلت لجنة من الأعيان أقامت فى يوم الخميس ٢٦ أبريل مهرجانًا فخمًا فى حديقة الأزبكية احتفالاً بالدستور، فتناول المدعوون طعام العشاء وأُنيرت الحديقة بمختلف الأنوار وكانت الموسيقات تصدح بأنغامها الشجية. وقد دعى إلى هذه الحفلة الوزراء والكبراء وكبار رجال الحكومة.. غير أن الشعب كان موقفه حيال إعلان الدستور هو موقفه أيام إعلان تصريح ٢٨ فبراير فلم يشترك فى كل ما أقيم من حفلات، بل قابل نشر الدستور بسكون خصوصًا لأنه كان لا يزال يرى أن الأحكام العرفية ما برحت قائمة وأن السجون ما انفكت غاصة بالمسجونين السياسيين ولا يزال أبناء البلاد مشردين فى المنفى يعانون آلام البعد من أوطانهم.

وبعد أن تمت كل هذه الاحتفالات أصدرت رياسة مجلس الوزراء بلاغًا فى ٢٩ أبريل هذه صورته:

«ما صدر الدستور حتى تواردت التهانى على حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء من جميع أرجاء القطر. وأقبلت عليه الوفود العديدة ومندوبو الهيئات الرسمية المختلفة لكى تعبر عن سرورها بهذا الحادث العظيم. فكان لذلك أجمل وقع لديه».

«فدولته، بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن حضرات زملائه، يشكر الجميع من صميم قلبه ويعرب عن عظيم تقديره لمظاهر التشجيع والعطف التى سارع الناس إلى إبدائها تلبية لنداء ضمائرهم».

«ولقد كان من دواعى اغتباط دولته ما شهد من تلقى الأمة بمزيد البشر والارتياح وثيقة النظام الجديد. وما رأى من مبادرة المصريين، على اختلاف طبقاتهم، إلى إظهار تعلقهم بالعرش تعلقًا لا يعتوره وَهَن. والإعراب عن عظيم ولائهم لجلالة مليك البلاد الذى أقام الدليل الناصع على تمكن الروح الديمقراطية من نفسه الشريفة وعلى رغبته الأكيدة فى إتمام ما بدأ آباؤه العظام من السير بوادى النيل فى طريق الحرية والرقى».

«والآن، وقد أوشك قانون الانتخابات أن يصدر، فلدولة الرئيس وطيد الرجاء أن الشعب المصرى، الذى أقام الأدلة العديدة على نضوجه السياسى، سيجعل الدستور أداة قوية لبلوغ مصر المرتبة الرفيعة التى تستحقها بما لها من المجد التليد والفضائل القومية. ولا يدخر جهدًا فى سبيل الاحتفاظ بصداقة الأمم الحرة المتمدينة».

وإتمامًا للإجراءات الرسمية نشرت الوقائع الرسمية يوم ٣٠ أبريل القانون الصادر فى يوم ٢٩ منه بإلغاء الجمعية التشريعية وهذا نصه:

«نحن ملك مصر»

«بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) بوضع نظام دستورى للدولة المصرية»،

«وبما أن النظام الدستورى الجديد قد قضى بإنشاء برلمان فأصبح من الواجب إلغاء الأحكام النظامية الحالية فيما يتعلق بالجمعية التشريعية التى أُنشئت بموجب القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة «١٩١٣»،

«رسمنا بما هو آت»

«مادة ١ ـ يلغى القانون النظامى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ وجميع ما تعلق بالجمعية التشريعية من الأحكام».

«مادة ٢ ـ على وزرائنا، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية».

رأى سعد باشا فى الدستور:

ولقد جرى لمندوب جريدة «ديلى نيوز» الإنكليزية حديث مع سعد باشا زغلول الذى كان إذ ذاك فى مدينة «إكس ليبان»، قال فيه معاليه:

«تلقيت برقية جاء فيها أن مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة عدل فى نقط مهمة معينة. خصوصًا فيما يتعلق بحرية الصحافة والاجتماعات العامة والمسئولية الوزارية. ولا أريد أن أعرب عن موافقتى على الدستور نهائيًا قبل

أن أقف على الحقائق. فإذا لم يكن ثمة أساس للقلق من هذه الوجهة فإن المشروع لا يكون سيئًا إلى درجة كبيرة. على أننى شديد الاعتقاد بأنه كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلاً من أن يعلنه الملك».

ثم أجاب زغلول باشا عن سؤال يتعلق بسيادة مصر على السودان، فقال:

«إن الدستور يعد فى جوهره مسألة داخلية. وأن ما يحتوى عليه لا يمس، بأى حال من الأحوال، دولة أخرى. وإذا اشتمل على أى شىء تعده دولة أخرى كبريطانيا العظمى مناقضًا لمصالحها فليس على بريطانيا فى هذه الحالة إلا الاحتجاج فقط. ويكون هذا العمل كافيًا. أما سيادة مصر الحقيقية على السودان فلم يعارض فيها أحد قط. ولا تشتمل المادتان اللتان طلبت بريطانيا حذفهما من الدستور شيئًا أكثر من أن مصر هى صاحبة السيادة على السودان. ولا ريب فى أن هاتين المادتين ليستا المستند الوحيد الذى يثبت حقوق مصر فى السودان. فإن الدلائل متوافرة لإثبات هذا الحق. وإذا كانت المادتان قد حذفتا نظرًا لمعارضة بريطانيا فإن هذا الحذف لا يمكن أن يعد دليلاً ضد مصر لصالح بريطانيا».

ولقد علق المُكاتب على هذا التصريح فيما يختص بالسودان بقوله:

«إن زغلول باشا يرى أن كلا الفريقين قد غالى فى أفكاره الخاصة بالسودان».

ثم سأله المُكاتب عن السياسة الحالية للحزب الزغلولى فصرح بلهجة التأكيد قائلاً:

«لست زعيمًا لحزب ولكن الشعب المصرى كله اتحد فى مطالبته بحريته. وإذا أُتيح لى أن أعرب بطريقة ما عن آرائه فإن ذلك لا يجعلنى، بأى حال من الأحوال، زعيمًا لحزب لأنه ليس ثمة أحزاب ولا انقسامات فى مثل هذه القضية ولست إلا متكلمًا باسم الأمة».

قال المُكاتب:

وقد انعكست الآية بعد ذلك أثناء البحث فى قانون التضمينات. فقد صار زغلول باشا سائلاً. وشدد على أن أشرح له معنى قانون التضمينات. فقلت:

«إن معناه أن الأعمال والتدابير التى اتخذت بموجب الأحكام العسكرية تكون فى مأمن من اتخاذ أية إجراءات ضدها بموجب القانون المدنى».

فقال زغلول باشا:

«إنه ليس فى هذا مشقة مطلقًا إذا لم يكن هناك أكثر من ذلك. أما إذا كان معناه أن جميع التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية تبقى ذات قوة شرعية مثل بقاء المعتقلين فى السجن إلى أن تنتهى المدة المحكوم عليهم بها فإن هذا الطلب لا يعقل بالمرة».

قال المُكاتب: ثم خضت معه بعد ذلك فى مسألة دقيقة وأعنى بها حوادث الاعتداء فى مصر. ولكن الباشا حول مجرى هذا الحديث بمهارة وحذق إذ قال:

«إن جميع حوادث الاعتداء من الأعمال المنكرة. وقد استنكرتها فى كل وقت. غير أننى لا أستطيع أن أميز. بين قتل الناس بالقنابل وقتلهم بإطلاق الرصاص عليهم وهم مجتمعون عزلاً من السلاح يطالبون باستقلال بلادهم. وعندى أن إطلاق القنابل جبن كما أن إطلاق الرصاص على الجماهير جبن أيضًا».

قال المندوب: وأجاب زغلول باشا على ملاحظاتى الخاصة بسلامة المواصلات البريطانية، خصوصًا قناة السويس، بأن سألنى قائلاً:

«من فى العالم يعرض مواصلات بريطانيا للخطر؟».

فأجبته قائلاً:

«إنه يستحيل، والأمور على ما هى عليه الآن، التكهن بمن سيكون عدوًا لبريطانيا غدًا. ولكنى أنتظر اليوم الذى توضع فيه جميع الروابط الحيوية، مثل قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم وضمانها».

فوافقنى زغلول باشا على رأيى هذا كل الموافقة.

ثم سأل المندوب زغلول باشا عما إذا كانت مصر تطلب الانضمام إلى عصبة الأمم. فقال، بعد بحث قصير فيما تقوم به العصبة من الأعمال:

«إنه يؤيد انضمام مصر إلى عصبة الأمم لا كمستعمرة مستقلة بل كأمة مستقلة».

ثم أضاف المُكاتب إلى ما تقدم قوله:

«إن مشروعات زغلول باشا فى المستقبل تتوقف كثيرًا على حالته الصحية. وهو الآن يعيش فى مدينة (إكس) مع زوجته وطبيبه وصديق مصرى. وتتدفق التلغرافات والرسائل عليه يوميًا وينتظر وصول وفد من مصر لزيارته قريبًا».

ومادمنا بصدد إظهار رأى سعد باشا فى الدستور ولم نَرَه أفصح عنه فى هذا الحديث، فلا بأس من الإتيان على ما نشرته جريدة «المانشيستر جارديان» وجريدة «الديلى هرالد» فى يوم ١٤ مايو تصريحًا من معاليه عن الدستور المصرى خاصة. والتصريح فى الجريدتين واحد وهذا تعريبه:

«إن الدستور أولى بأن يكون مسعى لخداع الأمة منه بأن يكون محققًا لأمانيها. فهم يزعمون أنه يمنح مصر نظامًا دستوريًا. مع أن البلاد مازالت تئن تحت نير الحكم العسكرى. وأرواح الشعب وحريته وكرامته وأمواله تحت رحمة القائد العام. فالناس يساقون زرافات إلى السجون. وحرمة المنازل تمتهن كل يوم والحرية الشخصية يعتدى عليها بدون سبب معروف أو تهمة معينة. ولم يَعُقْ إصدار الدستور إلغاء الأحكام العسكرية. فقد أعلمنا صراحة أن هذه الأحكام تستمر على حالتها الحاضرة إلى أن ينفذ الدستور وهذا التنفيذ لم يقع يوم صدور الدستور ولن يقع إلا عندما يجتمع البرلمان. ولم يحدد موعد استماع البرلمان بعد. ثم إنى الاحظ ما يأتى:»

«أولاً ـ يسلم الدستور بأن الأمة مصدر كل سلطة. ولكن هذا المبدأ لم يعمل به مطلقًا فى وضع المواد فلا أمل فى تطبيقه فى المستقبل».

ثانيًا - أن الدستور يجعل السلطة الحقيقية فى يد جلالة الملك. فهو يكاد يمنح مجلس الأعيان نفس السلطة التى يمنحها لمجلس النواب. وللملك حق تعيين عدد كبير من أعضائه. وله حق آخر فى التشريع يجعل تصديقه على القوانين أمرًا لابد منه. ثم إن الاقتراحات التى توضع لتعديل الدستور لابد من موافقته عليها. كما أنه لابد من موافقته أيضًا على تعديل الدستور تعديلاً نهائيًا. ويستطيع الملك، فضلاً عن ذلك، أن يحل مجلس النواب ولو بدون سبب معروف. فإذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى لأنهم يستطيعون أن يستميلوا الأهالى إليهم بكل الوسائل الممكنة. وأن يتكلوا على مساعيهم فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى. ويدعى أن العرش فى سلامته بفضل جنوده ويبذل كل جهده لإبقاء الملك بمعزل عن رعاياه معتبرًا كل سعى للتقرب بينهما جُرمًا يستحق النفى».

«فهذه الحقوق التى تركت للملك ستصبح، فى الواقع، حقوقًا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن».

«ثالثًا - أن الدستور، بعدما قرر حرية الصحافة والاجتماعات، ترك للحكومة حق تحديد هذه الحرية بدعوى صيانة النظام العام. وقد أُجريت مظالم لا تُحصى تحت ستار هذه الدعوى فى السنوات الماضية».

رابعًا - بعد أن قرر الدستور مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وضع قيودًا قليلة تجعل من الصعب جدًا على المجلس إثارة هذه المسألة. وعلى الأخص عندما يكون تحت رحمة حق الملك بحله».

«والدستور الحاضر يجعل تعديل مواده مستحيلاً لإنفاذ حريات الشعب وإنشاء حكومة نيابية».

تصريحات لدولة رئيس الوزراء

وفى الحق أنه أغلق على الناس فهم حالة البلاد الحقيقية فى ذلك الظرف الغريب، وهم كانوا على جهل بما تقوم به الوزارة من المساعى وبما وصلت إليه من الأغراض، إذ كيف يقوم دستور والأحكام العسكرية البريطانية سيفها مُسلَّط على

رءوس العباد؟ وكيف تتم الانتخابات وهذه الأحكام أقوى أداة للإرهاب. والسجون مكتظة بالأبرياء من خيرة المفكرين والصالحين لتبوُّء كراسى النيابة عن الأمة. والزعماء ما برحوا فى منفاهم أو فى المعتقلات لا يستطيعون قيادة رجالهم الذين يدينون بمذاهبهم السياسية. تلك حال، ولا ريب، لم تكن طبيعية فلكى يستبينها أحد الصحفيين الانكليز وهو مُكاتب جريدة «المورنن پوست» بالقاهرة عمد إلى مقابلة صاحب الدولة رئيس الوزراء فى يوم ٩ مايو وحادثه فى الأحوال المصرية ثم أرسل برقية لجريدته يقول:

«تكلم دولته عن الحالة الحاضرة فى مصر واستهل بيانه بنداء إلى الشعب الإنكليزى قال فيه إنه يريد أن يتحقق الانكليز أن المصريين يريدون من صميم الفؤاد أن يصلوا إلى اتفاق مُرْضٍ للفريقين. فإذا عرف الانكليز رغبة المصريين هذه وقابلوهم بمثلها كما هو واثق. فإن المفاوضات الرسمية التى تلى تعيين مفاوضين رسميين ينتخبهم البرلمان المصرى تسير سيرًا حسنًا سريعًا للتوصل إلى اتفاق تام مقبول بين مصر وبريطانيا».

ثم قال دولته: «إنه يتوقع أن يجتمع البرلمان المصرى فى أواخر شهر نوفمبر القادم». وهنا شرع يصف الاحتفالات الشائقة التى يتوقع أن تقام عند افتتاح البرلمان. وقال: «إن حفلة الافتتاح ستكون باهرة رائعة المشهد. يُظهر فيها الشعب المصرى ابتهاجه بأن قد تمكن فى النهاية من الحصول على نوابه المنتخبين للقيام بأعباء الحكومة. ويعرب عن هذا الابتهاج بألوف المظاهر الرائعة».

ثم قال دولته: «إن التدابير التى تُتخذ الآن لتمهيد السبيل لإجراء الانتخابات سائرة سيرًا حثيثًا وإنى واثق أن مجلسى النواب والأعيان سيضمان خير العناصر من المصريين. وأن رجال هذين المجلسين يقدرون المصاعب الإنكليزية المصرية قدرها. فيضعون نصب عيونهم أن يتوصلوا إلى عقد معاهدة بين مصر وإنكلترا تؤسس على الصداقة والإخاء وتصون مصالح البلدين».

وانتقل دولته فى بيانه إلى الشئون الحاضرة فقال: «إن الوزارة أعدت مشروعًا لقانون التضمينات الذى ترغب فيه الحكومة البريطانية وتشترط أن يكون سابقًا

لإلغاء الحكم العسكرى وسيرسل هذا المشروع إلى المندوب السامى فى أواخر الأسبوع المقبل. وحالما تتم الموافقة عليه ينشر ويلغى الحكم العسكرى».

ويأمل دولته أن يتم كل ذلك قبل موعد الانتخابات القادمة؛ كى تجرى الانتخابات للبرلمان المصرى فى جو غير ملبد بغيوم الحكم العسكرى البريطانى.

ثم انتقل دولته إلى الكلام عن زعماء الزغلوليين المنفيين إلى جزائر سيشل فقال:

«إنى قوى الأمل بأنى أستطيع حمل الحكومة البريطانية على إطلاق سراحهم ولكنى لا أقدر أن أعين الموعد الذى يصدر فيه العفو».

وأشار دولته إلى بقية الزعماء الذين صدر الحكم عليهم فى السنة الماضية بالسجن فقال:

«إن قضاياهم موضوعة موضع النظر الدقيق والاهتمام الكبير وأرجو أن أستطيع إعلان خبر الإفراج عنهم فورًا فى أقرب ما يمكن».

اللورد كرزن يطمئن المصريين ويحفظ لأمته خط الرجعة:

ولما أن وصلت الأمور فى مصر إلى ذلك الحد أراد اللورد كرزن أن يطمئن الأمة المصرية على مستقبلها، فقال فى خطبة ألقاها ليلة ٤ مايو:

«إننا حاولنا منذ سنة ١٩٢٠، أى منذ وقوع الاضطرابات الشديدة فى القطر المصرى، أن نضع شروطًا من شأنها أن تتمكن مصر من الحصول على استقلالها غير مقيد إلا بالضمانات التى يتطلبها (موقفنا الإمبراطورى) ومسئوليتنا. فنحن لا نستطيع أن ننفض يدنا بتاتًا من مصر. لأن موقعها الجغرافى ومسئوليتنا هناك يجعلان هذا عملاً مستحيلاً. وإنى لا أزال أذكر ما أبداه رؤساء وزراء المستعمرات المستقلة فى إبان وجودهم فى لندن من الاهتمام الشديد بالمسألة المصرية. فهم يعدون مصر واسطة الاتصال المتينة بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية. وقد شرع الساسة المصريون منذ ذلك الحين فى وضع دستور نال

العطف العام. ومع أنى أظن أن المصريين لا يخلدون إلى السكينة لسرعة تهيجهم فإنى أستطيع أن أؤكد لهم أننا لا نرمى إلى التحرش بطمأنينتهم بل نحن نرغب فى أن نساعدهم على الرقى الدستورى. وإنى أرقب شخصيًا بارتياح شديد، ذلك اليوم الذى يصبح فيه الشعب المصرى الحر المستقل فى مقدمة الشعوب الصديقة التى تربطها بالتاج البريطانى روابط اتحاد وثيق العُرَى».

حرم سعد باشا تتبرع بالغرامة المطلوبة من أعضاء الوفد:

يذكر القارئ أن السلطة العسكرية كانت حكمت على الفوج الثانى من هيئة الوفد برياسة صاحب السعادة حمد الباسل باشا بالسجن سبع سنوات وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه.

فلما تولت وزارة يحيى إبراهيم باشا الحكم وأخذت فى أسباب تحقيق أمانى البلاد من حيث إصدار الدستور والإفراج عن المسجونين وسواهم، عمدت إلى المخابرة مع المندوب السامى على أمل إفراج السلطة العسكرية عن هؤلاء وكانوا إذ ذاك معتقلين فى الماظة بجوار مصر الجديدة فأبت السلطة العسكرية قبول الإفراج عنهم قبل أن يوفوا ما عليهم من الغرامة. ولكن حضرات الأعضاء رفضوا دفعها. فتوقف الإفراج عنهم ففى يوم ٣٠ أبريل تلقى صاحب العزة طاهر اللوزى بك كبير أعيان دمياط من السيدة الكريمة حرم زغلول باشا البرقية التالية:

«إكس ليبان فى ٣٠ أبريل - علمت أن السلطة العسكرية تقترح الإفراج عن مسجونى الماظة بشرط أن يدفعوا غرامة الخمسة آلاف جنيه. وأنهم رفضوا دفعها فأرجو أن تدفعوا بالنيابة عنى هذا المبلغ من غير أن تستشيروهم وتفيدونى بما تم».

فحمل حضرته هذه البرقية وحظى بمقابلة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وأطلعه عليها وأبلغه أنه مستعد لدفع المبلغ عند الطلب.

ولكن السلطة العسكرية لم تقبل هذا العرض وأصرت على أن تطالب به حضرات أعضاء الوفد المعتقلين.

فلما علم حضرات أعضاء الوفد بهذه الأريحية العظيمة التى بدت من حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس دفعوا الخمسة آلاف جنيه فى يوم ٢ مايو.

هنا كثرت الدعوة فى الصحف المصرية وفى الصحف البريطانية إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين، من كان منهم رهن معتقل الماظة أو المحاريق أو فى غيابات السجون.

إطلاق سراح المعتقلين فى الماظة:

وأخيرًا أسفرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى عن قبول الإفراج عن معتقلى الماظة وأُفرج عنهم فعلاً بعد ظهر يوم ١٤ مايو، وهم حضرات أصحاب السعادة والعزة حمد الباسل باشا. ومرقص حنا بك. وويصا واصف بك. وواصف بطرس غالى بك. وعلوى الجزار بك. ومراد الشريعى بك وجورج خياط بك.

وما كادت هذه البشرى تُذاع فى أنحاء العاصمة حتى قابلها الجمهور فى المدن والأرياف بالابتهاج والارتياح العظيمين. وأقبل الناس أفواجًا على منازل المفرَج عنهم يبثوتهم خالص التهانى.

وما خرج أعضاء الوفد من معتقلهم إلا وعادوا إلى العمل والنشاط دأبهم فى كل أوقاتهم، فأصدروا بيانًا إلى الأمة فى يوم ١٥ هذا نصه:

«أبناء مصر الأعزاء»

«حكموا علينا وقيدونا رهن السجون لأننا نطقنا بلسان البلاد وطلبنا مرة أخرى عودة المنفىّ العظيم. واليوم أطلق سراحنا ورُدَّت لنا حريتنا لأنكم، منذ الساعة الأولى التى قبض فيها علينا، لم تكفوا، لحظة واحدة، عن أن تطلبوا، فى نظام وإباء، عدلاً لكم ولنا. فالإفراج عنا شرف لكم كما كان الحكم علينا شرفًا لكم. لأن فيهما كليهما البرهان الحق على تصميم ثابت أن تواصلوا طلب حقوقكم. وأن تحافظوا عليها. فأنتم مشكورون مرتين. وخصومكم مشكورون أيضًا. لأنهم، بالقبض علينا ومحاكمتنا والحكم علينا وسجننا ثم الإفراج عنا،

أتاحوا للحركة الوطنية فرصًا باهرة أثبتت فيها مقدار حياتها وقوتها. ولكن ليس لنا، من أجل ذلك، أن يتملكنا فرح قد يظن أنه قصور فى الذاكرة أو زهو أو تراخ أو ملل. فليكن الفرح إذًا بعيدًا عنا فإن سعد لا يزال فى المنفى. وأعز زعمائكم لا يزالون فى سيشل. وخلفاء لهؤلاء الزعماء وأصدقاء آخرون لا يزالون فى السجن والاعتقال وبيت الأمة لا يزال مقفلاً، ومصر مازالت تئن تحت نير الأجنبى».

«أبناء مصر الأعزاء»

«لو أراد الله لأحياكم وأماتكم فى زمن الذل والاستعباد. ولو أراد لأنشأكم فى الزمن المجيد زمن الحرية والاستقلال. ولكنه أراد لكم غير هذا وذاك. أراد أن يطبعكم بطابع النبل والألم. فأنتم عمال الإخلاص».

«لنتابع إذًا طريقتنا جاعلين مطلبنا الأسمَى نصب أعيننا متحدين مسالمين متآخين منتظمة أفكارنا وإرادتنا ولنكن على ثقة بأن مصر المتألمة تحمل فى أحشائها مصر الظافرة وأن يوم الخلاص قريب».

«سلام على سعد فى منفاه سلام على أبطال سيشل - سلام على كل الأبرياء الذين ضُربوا من أجل آرائهم السياسية - سلام على الأمهات والزوجات وبنات مصر اللواتى شجعن وأيَّدن جهودنا واللواتى يشاركن الرجال فى جميع الآلام والآمال».

حمد الباسل. جورج خياط. ويصا واصف. مرقص حنا. علوى الجزار. مراد الشريعى. واصف غالى.

وكان عيد الفطر قد اقبل فعيَّد الناس عيدين. عيد ذلك العام وعيد بدء تنسُّم ريح الحرية وإطلاق سراح من أخذتهم السلطة العسكرية بغير ما جريرة، والأمل فى فك سجن باقى المسجونين من أبناء الوطن وإعادة المنفيين والمبعدين.

ولقد انتهز سعد باشا هذه الفرصة فبعث بتحية إلى الأمة المصرية ولأعضاء الوفد نُشرت يوم عيد الفطر، هذا نصها:

«أهدى الأمة أجمل تحياتى وأبرك تمنياتى. وأهنئها بعيد فطرها وفك الأسر عن أحرارها الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى حبها، ووفوا المكارم فوق حقها. فاستطابوا المر فى خدمتها. واستغرموا الغُنْم فى معونتها. وهشوا للموت يوم نطق به حكم القضاء. وقبلوه بهتاف الولاء - وأرجو أن نعيِّد فى القريب العاجل بالفرج الشامل لجميع الإخوان وتحقيق آمالنا فى الاستقلال التام».

وفى يوم ١٧ مايو نشر أعضاء الوفد شكرًا للأمة على التهانى التى قابلت بها نبأ الإفراج عنهم، هذا نصه:

«إلى أمتنا المجيدة نرفع آيات الشكر والثناء على ما غمرتنا به من جميل العطف وتمام التأييد بمناسبة عودتنا إلى الجهاد. ولقد تمنينا لو استطعنا رد التحية شخصيًا إلى جميع مواطنينا الأعزاء الذين شرفونا بزياراتهم وأمطرونا برقيق رسائلهم. ولكن عجزنا عن إيفاء حقهم من الشكر ليطمعنا فى قبول العذر. والله يتولى عنا شكرهم وهو المسئول أن يحقق، فى القريب، آمالنا وآمالكم».

وفى هذه الأثناء كثرت الكتابات فى الصحف عن الفارق بين مبادئ الحزب الوطنى ومبادئ الزغلوليين، فأنكر الحزب الوطنى أن هناك ما ينافى الاتحاد فى المبادئ الذى يسير عليها ومبادئ أغلبية الأمة. فانتهز دولة سعيد باشا هذه الفرصة وقدم من الإسكندرية إلى القاهرة بمناسبة العيد ليبذل مساعيه الحثيثة للتوفيق بين الفريقن توفيقًا يقضى بضمهما وتوحيد مساعيهما. فنجح دولته فى إزالة ما كان عالقًا بأوهام بعضهم من وجود خلاف بين الطرفين.

خطوة أخرى نحو تحقيق الأمانى:

وفى يوم ٣١ مايو أبلغ حاكم جزر سيشل حضرات أصحاب السعادة والعزة فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك والأستاذ مصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك، أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم وإطلاق الحرية التامة لهم اعتبارًا من صباح الجمعة أول يونيه، كما أنه أُفرج عن المعتقلين فى نقطة المحاريق فى الواحات الخارجة، وهم حضرات الأستاذ محجوب ثابت بك.

والأستاذ بسيونى بك المحامى. وعبد الستار الباسل بك. وحسن يسن أفندى والملازم الأول حمدى الرشيدى أحد الضباط المتقاعدين فزادت الأمة فى أفراحها.

ولعمرى منذ تولى يحيى باشا أمور البلاد تعاقبت الحوادث السياسية والأنباء السارة تعاقبًا سريعًا آخذة بعضها بنواصى البعض بسرعة باهرة فى هدوء وسكينة، حيث نجح دولته فى كل مساعيه ونالت للبلاد بعض رغباتها فى عهده رغم ما كان يلقاه من المعارضات التى كانت لا تزعجه ولا تؤثر فى رزانته وثباته واعتقاده الراسخ بأنه إنما يخدم بلاده ولا يرجو من وراء عمله جزاء ولا شكورًا.

ولقد كان من واجب أولئك الذين تمتعوا بنعيم الحرية على يدَىْ دولته أن يوجهوا إليه كلمة اعتراف بالجميل على ما بذله من المساعى للوصول بهم إلى هذه النتائج السارة. ولكنهم لم يفعلوا بل أرسل سعد باشا فى يوم ٦ يونيه برقية إلى المستر رامزى ماكدونالد زعيم حزب العمال فى مجلس النواب البريطانى يقول:

«أرحب بالإفراج عن المعتقلين فى (سيشل) وأعتبره خطوة أولى نحو تفاهم حسن بين شعبينا يمهد السبيل لذلك الاتفاق الودى المرغوب فيه كثيرًا. وأعترف أننى أستطيع الاتكال على تعضيد جميع الرجال العقلاء البعيدى النظر وعلى مساعدتهم لتحقيق ذلك».

هذا، ولما قرب موعد وصول أبطال سيشل تألفت لجنة من المصريين لمقابلتهم والاحتفاء بمقدمهم إظهارًا للسرور الذى شمل البلاد بالإفراج عنهم، ولكن السلطة أصدرت أمرًا بمنع الاحتفال بهم، مما حمل الوفد على الشكوى من هذا التصرف إلى صاحب الجلالة ملك مصر والى رئيس مجلس الوزراء والى رئيس الوزارة الإنكليزية ورئيس مجلس النواب الإنكليزى وإلى المستر رامزى ماكدونالد وإلى الصحف بلندره، ولكن هذه الشكوى لم تُجْدِ نفعًا. غير أن الأسلاك البرقية قد أمطرتهم وابلاً من رسائل التهنئة والتعبير عن مكنونات الضمائر؛ فكانت تلك الرسائل مظاهرة كبرى صامتة لا سبيل لأحد عليها.

وفى يوم ٨ يونيه، خطا أولو الأمر خطوة أخرى فى سبيل توطيد أركان الحرية العمومية إذ تلقى حضرة أمين أفندى يوسف المحامى الكتاب التالى من حكمدارية بوليس القاهرة:

«أتشرف بأن أخبر عزتكم أن بيت الأمة منزل حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا سيسلَّم إليكم اليوم. وإنى أعلن عزتكم أنه ممنوع منعًا قطعيًا عقد أى اجتماعات من أى نوع كان فى بيت الأمة المذكور وأرجوكم إفادتى بوصول هذا لعزتكم».

أزمة وزارية مزعومة

هنا تناقلت الصحف نبأ أزمة وزارية مستحكمة الحلقات وتقولت الأقاويل وأخذت تخترع أسبابًا زعمت أنها هى التى أدت إلى هذه الأزمة؛ ولكن تبين بعد ذلك أن الأمر عادى لا يحتاج إلى هذه الضجة. وهو أن حضرة صاحب المعالى أحمد على باشا وزير الأوقاف كان قد أتم المدة اللازمة له ليُحال على المعاش وكان ميالاً إلى الراحة فقدم استقالته فقُبلت؛ فصدر المرسوم بإقالة معاليه فى يونيه وبتعيين حضرة صاحب المعالى حافظ حسن باشا وزير الأشغال وزيرًا للأوقاف وعبد الحميد سليمان باشا وكيل وزارة الأشغال وزيرًا لها.

قانون الانتخاب:

وبعد ذلك صدر قانون الانتخاب الذى هو متمم للدستور وأُعلن فى يوم ٣٠ أبريل من السنة المذكورة، وهذا نصه:

قانون الانتخاب
قانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣

«نحن ملك مصر»

«بعد الاطلاع على أمرنا برقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية، وبعد الاطلاع على قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣».

«وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء».

رسمنا بما هو آتٍ

الباب الأول

فيمن له حق الانتخاب

الفصل الأول - فى الناخبين

المادة ١ - «لكل مصرى من الذكور بالغ فى السن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب».

المادة ٢ - «على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه فى دائرة الانتخاب التى بها موطنه».

«وموطن الانتخاب لكل شخص هو الجهة التى يقيم فيها دائمًا أو التى بها مركز أعماله أو مصالحه. ويجب عليه أن يعين الموطن الذى يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه».

«ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن التغيير كتابة للمدير أو المحافظة بالجهة التى يريد نقل موطنه إليها وذلك لإجراء التعديل فى الجدول المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة».

«فإذا لم يعلن تغيير الموطن قبل دعوة الناخبين استعمل الناخب حقوقه الانتخابية فى الدائرة التى كان اسمه مقيدًا بها أولاً».

المادة ٣ - «لا يجوز للناخب أن يعطى رأيه أكثر من مرة فى الانتخاب الواحد».

المادة ٤ - «يحرم حق الانتخاب أبدًا».

١ - «المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات».

٢ - «المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجُنَح».

٣ - «المحكوم عليهم فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تفاليس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إفساد أخلاق الشباب أو تشرد فى

جـريمـة ارتكبت للتـخلص من الخـدمـة العـسكرية وكـذلك المحكوم عليهم لشـروع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة».

«الأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق فى الانتـخـاب إلا إذا كانت صـادرة فى جناية من الجنـايات المنصوص عليهـا فى قـانون العـقـوبات أو فى جـريمـة من الجـرائم الأخـرى المذكورة بالفـقـرة الثـالثـة وطبـقًا للعـقـوبات المقـررة بالقانون المذكور على أية حـال لا يقـرر سقوط الحق فى الانتخاب إلا بعد موافقة وزير الحقانية».

المادة ٥ ـ «يوقـف اسـتـعـمـال الحـقـوق الانـتـخـابيـة بالنسـبـة لـلأشـخـاص الآتى ذكرهـم:»

١ ـ «المحـجور عليهم، مـدة الحـجر، والمصابون بأمـراض عـقلية المحـجوزون مدة حجزهم».

٢ ـ «الذين أُشهر إفلاسهم، مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار أفلاسهم».

٣ ـ «المحكوم عليهم بغرامة تتجاوز جنيهًا مصريًا أو بالحبس لمدة لا تزيد على شهـر فى جريمة من الجرائم الانتـخابية المنصوص عليها فى المواد ٧٦ و٧٧ و٧٩ و٨١ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ من هذا القـانون أو الشـروع فى جـريمـة من تلك الجـرائم مـدة خـمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى».

٤ ـ «المحكوم عليهم بعقـوبة أشـد فى إحدى الجـرائم الانتخابية المذكورة أو فى الشروع فيها، مدة عشر سنوات من تاريخ الحكم النهائى».

المادة ٦ ـ «حق الانـتـخـاب للضـبـاط وصف الضـبـاط والجنود فى الجـيش وفى البحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى إجازة حرة موقوف ماداموا تحت السلاح».

«ويجـرى حكم هـذه القـاعـدة على الضـبـاط وصف الضـبـاط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى».

المادة ٧ ـ «يكون بكل مدينة أو قرية تابعة للمديرية جدول انتخاب دائم تحرره لجنة مؤلفة من العمدة أو من يقوم مقامه رئيسًا ومن المأذون ومن واحد من الأعيان يعينه مأمور المركز فإن لم يكن مأذون يعين المأمور بدله عينًا يعرف القراءة والكتابة».

«أما فى كل قسم من أقسام العاصمة والإسكندرية وبورسعيد فتؤلف لجنة تحرير جدول الانتخاب من مأمور قسم أو من ينوب عنه رئيسًا ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ وتؤلف اللجنة فى المحافظات الأخرى من مندوب من قبل المحافظ رئيسًا ومن اثنين من الأعيان يعينهما المحافظ».

المادة ٨ ـ «يشتمل جدول الانتخاب على اسم كل ناخب توافرت فيه أول ديسمبر الصفات المطلوبة لتولى الحقوق الانتخابية وعلى لقبه وصناعته وسنه ومحل سكنه».

«ويُحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء فى المدينة أو فى القرية أو الحى أو الحصة من المدينة أو القرية أو القسم».

المادة ٩ ـ «للجنة أن تطلب ممن قيد اسمه فى الجدول أو ممن يراد قيد اسمه فيه أن يثبت سنه أو جنسيته أو أى شرط آخر من الشروط اللازمة لتولى الحقوق الانتخابية».

المادة ١٠ ـ «يعرض جدول الانتخاب فى كل مدينة أو قرية أو قسم بالأماكن التى تتعين بقرار من المدير أو المحافظ ويكون العرض كل سنة من أول يناير إلى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر».

المادة ١١ ـ «يبعث إلى المدير أو المحافظ بإحدى نسختَىْ جدول الانتخاب موقعًا عليها من أعضاء اللجنة التى حررته ومرفقة بالمحضر الثالث للعرض وذلك فى اليوم نفسه».

«ويوقع المدير أو المحافظ على هذه النسخة ولا يجوز تعديلها أثناء السنة إلا فيما يتعلق بتغيير الموطن أو بالتصحيح طبقًا لقرارات اللجنة التى سيأتى ذكرها بعد أو حكم المحكمة ويجب أن يوقع المدير أو المحافظ على التعديل».

«أما نسخة الجدول الثانية فتبقى عند رئيس اللجنة وعليه تصحيحها على حسب التعديلات التى يدخلها إليه المدير أو المحافظ عملاً بالفقرة السابقة».

المادة ١٢ ـ «لكل مصرى أُهمل إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق أن يطلب إدراجه كما أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج كذلك».

«ويكون تقديم هذه الطلبات لغاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير من كل سنة وتقدم كتابة للمدير فى المديريات وللمحافظ فى المحافظات وتقيد بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص وتعطى إيصالات لمقدميها».

«وكل ناخب عورض فى إدراج اسمه يعلنه المدير أو المحافظ بذلك بلا رسوم ليقدم ملاحظاته كتابة إلى اللجنة الآتى ذكرها فى المادة التالية».

«ويودع كشف الطلبات بالمديرية أو المحافظة من اليوم السادس من شهر فبراير إلى الخامس عشر من ذلك الشهر ولكل ناخب مدرج الاسم أن يطّلع عليه».

المادة ١٣ ـ «تحكم فى الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسًا ومن قاضٍ يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الأعيان يعينه وزير الداخلية ويكون الحكم فيها من الخامس عشر من فبراير إلى الخامس عشر من مارس من كل سنة وبغير رسوم».

«وإذا غاب المدير أو المحافظ تكون الرياسة للقائم بأعماله».

«وتعرض قرارات اللجنة من الخامس عشر إلى الحادى والثلاثين من مارس فى مقر المديرية أو المحافظة وإذا لم يصدر قرار اللجنة فى طلب من الطلبات المقدمة إلى المدير أو المحافظ فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة أو لم يعرض قرارها اعتُبر ذلك رفضًا لهذا الطلب».

المادة ١٤ ـ «لكل ذى شأن كما لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يستأنف قرارات اللجان إلى المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة

اختصاصها مقر اللجنة التى أصدرت القرار وذلك من أول أبريل إلى العاشر منه وكذلك الحكم إذا لم يعرض قرار اللجنة فى أحد الطلبات».

«ويرفع الاستئناف بعريضة يرفق بها صورة القرار والأوراق التى يستند إليها المستأنف».

«ويوقع رئيس المحكمة فى ذيل العريضة بتاريخ الجلسة ويعلن إلى ذوى الشأن صورة تلك العريضة والأمر الصادر بتحديد الجلسة خمسة أيام قبلها».

«ويُقضى فى هذه الطلبات على وجه السرعة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ويكون قرار المحكمة نهائيًا وبلا رسوم».

«ويجوز الحكم بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش على من يرفض استئنافه».

المادة ١٥ ـ «وتخطر المحكمة المدير أو المحافظ بما أصدرته من القرارات ناقضًا لقرارات اللجان فى الخمسة الأيام التالية للقرار وحتى هذا الإخطار يكون لقرارات اللجان كل ما يترتب عليها من الآثار».

المادة ١٦ ـ «يجوز لكل ناخب مدرج اسمه فى أحد جداول دائرة الانتخاب أن يدخل خصمًا أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة أو أمام المحكمة فى أى نزاع بشأن إدراج اسم أو حذفه ولو لم يكن طرفًا فى القرار الصادر من اللجنة».

المادة ١٧ ـ «على اللجان أن تراجع فى شهر ديسمبر من كل سنة جداول الانتخاب كلها وتضيف إليها:»

«أولاً ـ أسماء الذين أصبحوا حائزين للصفات التى يشترطها القانون لتولى الحقوق الانتخابية».

ثانيًا ـ «أسماء من أُهملوا بغير حق فى المراجعات السابقة وتحذف منها» ـ «أسماء المتوفين».

ثالثًا ـ أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أُدرجت بغير حق. وتجرى أحكام المواد العاشرة وما يليها إلى المادة السادسة عشرة على الجدول مراجعًا».

المادة ١٨ ـ «لكل من اسمه فى جدول الانتخاب الحق فى الاشتراك فى الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن اسمه مقيدًا فى الجدول».

الفصل الثانى
فى المندوبين

المادة ١٩ ـ «كل ثلاثين ناخبًا فى كل قسم من أقسام القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وكل محافظة أخرى وفى كل مدينة وكل قرية فى المديريات ينتخبون مندوبًا واحدًا من بينهم فإذا بقى خمسة عشر فأكثر انتخبوا مندوبًا وإلا اشترك الباقون فى الانتخاب مع آخر قسم ثلاثينى».

«ويراعى تقسيم الناخبين إلى أقسام ثلاثينية التجاور فى السكن فى المدن وحصص المشايخ فى القرى».

المادة ٢٠ ـ «يشترط فى المندوب أن تكون سنه خمسًا وعشرين سنة ميلادية كاملة على الأقل».

المادة ٢١ ـ «يكون انتخاب المندوبين فى المحل واليوم والساعة المعينة فى المرسوم الصادر بدعوة الناخبين مهما يكن عدد الحاضرين لإعطاء آرائهم ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء النسبية».

«وتناط إدارة الانتخاب فى كل قرية أو مدينة أو قسم بلجنة مؤلفة من مندوب يعينه المدير أو المحافظ رئيسًا ومن أربعة من الناخبين يعرفون القراءة والكتابة يختارهم الناخبون الحاضرون».

«وتعين طريقة الانتخاب وإجراءاته بمنشور يصدره وزير الداخلية مستأنسًا فيه بما نص عليه فى الباب الآتى».

«وعلى المدير أو المحافظ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب».

المادة ٢٢ ـ «على المديرين والمحافظين أن يتحروا صحة انتخاب المندوبين فى دوائرهم فإذا بدا لهم فى مدى الثلاثة الأيام التالية لعملية الانتخاب وجوب إلغاء انتخاب أو إذا قدم إليهم فى المدة المذكورة من أحد الناخبين طعن فى انتخاب فعليهم تقديمه فورًا إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة للفصل فيه فى ثمانية أيام بقرار لا يقبل الطعن. فإذا كان القرار بإلغاء الانتخاب تذكر فيه الأسباب التى بنى عليها ويأمر وزير الداخلية بانتخاب جديد فى الحال».

المادة ٢٣ ـ «يعطى المديرون والمحافظون لمن انتخبوا مندوبين تذاكر اعتماد يذكر فى كل منها اسم صاحبها ومحل توطنه وبيان القسم الثلاثينى الذى ينوب هو عنه».

المادة ٢٤ ـ «مدة نيابة المندوب خمس سنوات».

«وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب وجب انتخاب مندوب آخر وتنتهى نيابة هذا المندوب فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله».

«وإذا اقتضت الحال انتخابًا عامًا أو تكميليًا وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه».

«ويقدم الطلب كتابة إلى المدير أو المحافظ فى خمسة أيام من نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليه فى المادة الثانية والثلاثين».

الفصل الثالث

فى المندوبين عن المندوبين

المادة ٢٥ ـ «كل خمسة مندوبين فى قرية أو مدينة أو قسم فى مدينة ينتخبون من بينهم أو من بين من يمثلونهم من الناخبين مندوبًا لانتخاب عضو مجلس الشيوخ».

«فإذا بقى ثلاثة فأكثر انتخبوا مندوبًا وإلا اشترك العدد الباقى مع آخر قسم ويراعى فى تقسيم المندوبين إلى أقسام خمسية التجاور فى السكن وفى المدن وحصص المشايخ فى القرى».

المادة ٢٦ ـ «يشترط فى مندوب المندوبين أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل».

المادة ٢٧ ـ «تجرى أحكام المواد الحادية والعشرين وما يليها إلى المادة الرابعة والعشرين على انتخاب مندوب المندوبين».

* * *

الباب الثانى

فى انتخاب أعضاء مجلس النواب

المادة ٢٨ ـ «تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها ستون ألفًا أو أكثر عضوًا لمجلس النواب عن كل ستين ألفًا أو بقية لا تنقص عن ثلاثين ألفًا. وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا ينقص عن ثلاثين ألفًا عضوًا لمجلس النواب».

«وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفًا عضوًا لمجلس النواب إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية».

المادة ٢٩ ـ «تكون المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوًا واحدًا لمجلس النواب دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظة الذى ينتخب عضوًا واحدًا لذلك المجلس».

«وتتعين دوائر الانتخاب فى المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس النواب بقانون ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا ينقص عن ثلاثين ألفًا دائرة انتخاب مستقلة وفى هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء

من وجهة عدد أعضاء مجلس النواب الذى يحق لها أو من جهة تحديد دوائر الانتخاب».

«ويجوز تسهيلاً لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية».

«ويُراعى فى تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يحقق معها خير تنظيم عملية الانتخاب».

المادة ٣٠ ـ «ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوًا واحدًا لمجلس النواب».

المادة ٣١ ـ «يشترط فى عضو مجلس النواب:»

أولاً ـ «أن تكون سنُّه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل».

ثانيًا ـ «أن يكون اسمه مدرجًا بجدول الانتخابات فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها».

ثالثًا ـ «أن لا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الإجازة الحرة».

رابعًا ـ «أن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه».

«وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها لا ينتخبون نوابًا وإنما يجوز تعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ».

المادة ٣٢ ـ «يُحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم والتكميلية بقرار من وزير الداخلية».

المادة ٣٣ ـ «لا يجوز ترشيح أحد فى أكثر من دائرتىْ انتخاب ولا فى مديريتين أو محافظتين أو مديرية أو محافظة».

المادة ٣٤ ـ «لا يجوز أن يُرشح الموظف فى دائرة عمله الخاصة كما لا يجوز أن يرشح أحدًا ويستثنى من ذلك العُمد».

المادة ٣٥ ـ «لا يجوز لمندوب أن يرشح أكثر من واحد وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح».

المادة ٣٦ ـ «يقدم الترشيح كتابه للمديرية أو المحافظة فى مدى اثنى عشر يومًا من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين وإلا كان باطلاً».

المادة ٣٧ ـ «يجب أن يصدق على توقيعات المندوبين المرشحين ويقوم بالتصديق كاتب إحدى المحاكم أو مأذون الجهة بدون رسوم».

«وتُقيَّد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص ويعطى عنها إيصالات».

المادة ٣٨ ـ «تنظر اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة فى صحة الترشيح وفى شروط أهلية المرشحين. وتحرر كشفًا شاملاً أسماءهم وأسماء المندوبين الذين رشحوهم وجهات إقامتهم وتاريخ قيد الترشيحات ويحرر أيضًا لكل دائرة على حدتها كشف كذلك مبين لما يخصها».

«ويكون تحرير الكشف العام والكشوف الخاصة فى مدى ثمانية أيام من يوم انتهاء الميعاد المحدد لتقديم الترشيحات».

المادة ٣٩ ـ «يعرض بمركز المديريات أو المحافظة الكشف الشامل لكل المرشحين فيها وذلك بمدة خمسة أيام تبتدئ من اليوم التالى لانتهاء المدة المقررة فى المادة السابقة».

«ويعرض أيضًا فى المدة المذكورة فى مقر كل دائرة انتخابية كشف المرشحين فيها. ولكل من أُهمل إدراج اسمه فى الكشف أن يطلب إدراجه. ولكل من رشح شخصًا أهمل إدراج اسمه أن يطلب إدراجه كذلك».

«ولكل ناخب أن يطلب فيما يتعلق بمرشحى دائرته حذف كل اسم أدرج فى كشف المرشحين بغير حق».

«ويقدم الطلب إلى المدير أو المحافظ فى مدى ثمانية أيام من تاريخ أول يوم عرض فيه الكشف».

المادة ٤٠ ـ «إذا ظهر أن أحدًا رُشح فى أكثر من دائرتين خُيِّر المرشح فى أى اثنتين منها يريد بقاء ترشيحه فإن لم يُبْدِ فيهما رأيه فى الخمسة الأيام التالية لعرض الكشوف اعتبر مرشحًا فى الدائرتين اللتين قيد ترشيحه منهما أولاً».

المادة ٤١ ـ «تفصل اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة عشرة بعد الاطلاع على الأوراق وفى مدى خمسة أيام فى الطلبات المبينة فى المادة التاسعة والثلاثين».

«فإذا لم يتقدم فى دائرة انتخاب أكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحًا صحيحًا أعلن انتخاب المرشح عند انقضاء الميعاد المتقدم ذكره وبلا حاجة لتولى إجراءات الانتخاب بالنسبة إليه».

المادة ٤٢ ـ «لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر يرسل إلى المديرية أو المحافظة قبل ميعاد الانتخاب لمجلس النواب بخمسة أيام فيدون ذلك أمام اسمه فى كشف المرشحين ويعلن يوم الانتخاب بعرضه على باب مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية».

المادة ٤٣ ـ «يعلن المدير أو المحافظ المندوبين قبل إجراء الانتخاب بثمانية أيام على الأقل بالحضور فى الميعاد المحدد لإجراء الانتخاب فى دائرة انتخابهم أو مقر دائرتها الفرعية».

«ويرفق بورقة الدعوة كشف بأسماء مرشحى الدائرة مطبوع على صورة ورقة الانتخاب».

المادة ٤٤ ـ «تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التى توضع بقرار من وزير الداخلية».

«ويكون كذلك توزيع تلك الأوراق بين لجان الانتخاب المختلفة بقرار يصدره وزير الداخلية».

المادة ٤٥ ـ «تناط إدارة الانتخاب فى كل دائرة عامة أو فرعية بلجنة تؤلف من قاض أو عضو نيابة يعينه وزير الحقانية وتكون له الرياسة ومن مندوب من قِبل وزير الداخلية ومن ثلاثة مندوبين ليسوا مرشحين».

المادة ٤٦ ـ «يختار القاضى أو عضو النيابة ومندوب الداخلية المشار إليهما فى المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب ثلاثة مندوبين غير مرشحين من كشف مندوبى الدائرة العامة أو الفرعية ليكونوا اللجنة المؤقتة التى تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية».

«وتحصل هذه الإجراءات فى ذلك اليوم وبمجرد أن يجتمع فى قاعة الانتخاب خمسة عشر مندوبًا على الأقل. وينتخب المجتمعون المندوبين الثلاثة الذين يكونون أعضاء لجنة الانتخاب النهائية بالأغلبية النسبية للآراء».

«وتتبع فى ذلك القواعد المقررة فى المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ من هذا القانون غير أنه لا يجوز أن يكتب المندوب أو أن يستكتب إلا اسمين من ثلاثة من عدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم».

«وإذا غاب واحد أو أكثر من المندوبين الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكملها الرئيس من الحاضرين بقدر من غاب من الأعضاء فإذا تعذر بعد مضى ساعة من الزمن المحدود للبدء فى عملية الانتخاب تأليف لجنة الانتخاب النهائية بسبب عدم حضور خمسة عشر مندوبًا فى قاعة الانتخاب أصبحت اللجنة المؤقتة نهائية».

«وتختار اللجنة مؤقتة كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التى قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها فى آخر الجلسة».

المادة ٤٧ ـ «حفظ النظام فى جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله فى ذلك طلب رجال البوليس والقوة العسكرية عند الضرورة وللمدير أو المحافظ فى

جميع الأحوال مراقبة اجتماعات الانتخاب والتداخل عند الحاجة لإقرار النظام العام. على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة».

المادة ٤٨ ـ «لا يحضر جمعية الانتخاب غير المندوبين ولا يجوز حضورهم حاملين سلاحًا من أى نوع».

المادة ٤٩ ـ «يجب أن يكون حاضرًا من أعضاء اللجنة أثناء عملية الانتخاب ثلاثة على الأقل منهم كاتب السر. وإذا نقص العدد عن ثلاثة أثناء الإجراءات فعلى الرئيس إكماله من المندوبين الحاضرين. وإذا غاب الرئيس قام مقامه العضو الذى يعينه».

«وكذلك يعين الرئيس العضو أو المندوب الذى يقوم مقام كاتب السر إذا كان غائبًا مؤقتًا».

المادة ٥٠ ـ «تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحًا إلى الساعة الرابعة مساء ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى».

المادة ٥١ ـ «أول من يُبدى رأيه المندوبون من أعضاء لجنة الانتخاب».

«وإذا قُسمت دائرة انتخاب إلى دوائر فرعية وكان القاضى أو عضو النيابة ومندوب وزير الداخلية مندوبين فى تلك الدائرة فيبديان رأيهما فى الدائرة الفرعية التى اختيرا ليكون أحدهما رئيسًا للجنتها والآخر عضوًا فيها ولو كانا نائبين لدائرة فرعية أخرى».

المادة ٥٢ ـ «على كل مندوب أن يقدم للجنة تذكرة اعتماده عند إبداء رأيه. ومن أضاع تذكرته قبلت اللجنة رأيه بعد تحققها من شخصه».

المادة ٥٣ ـ «يتلقى كل مندوب من يد الرئيس ورقة انتخاب مفتوحة وضع فى ظهرها ختم لجنة الانتخاب وتاريخ الانتخاب وينتحى المندوب جانبًا من النواحى المخصصة لإبداء الرأى فى قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على الورقة

يعيدها مطوية إلى الرئيس وهو يضعها فى الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب وفى الوقت عينه يضع كاتب السر فى كشف المندوبين إشارة أمام اسم المندوب الذى أبدى رأيه».

«والمندوبون الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم على أوراق الانتخاب يبدونها شفاهًا بحيث يسمعهم أعضاء اللجنة وحدهم».

«وفى هذه الحالة يثبت كاتب السر رأى كل مندوب فى ورقة يوقِّع عليها الرئيس».

«ويجوز أيضًا لهؤلاء المندوبين أن يختاروا عضوًا من اللجنة يسرون إليه بآرائهم على مسمع من الرئيس فيثبتها العضو فى ورقة ويوقع عليها الرئيس المذكور».

المادة ٥٤ ـ «جميع الآراء المعلقة على شرط تعتبر باطلة وكذلك الآراء التى تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجًا فى كشف المرشحين والتى تعطى لأكثر من شخص فى ورقة واحدة والتى تثبت على ورقة غير التى سُلمت من اللجنة أو على ورقة أمضاها المندوب الذى أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة تدل عليه».

المادة ٥٥ ـ «يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب متى حانت الساعة المقررة لذلك».

«ثم يؤخذ فى فرز الآراء التى أُعطيت».

«وإذا كانت دائرة الانتخاب مقسمة إلى دوائر فرعية وجب الختم على صناديق أوراق الانتخاب لفرزها معًا فى الأربع والعشرين ساعة التالية ليوم الانتخاب بواسطة إحدى لجان تلك الدوائر مع إبدال واحد أو اثنين من أعضاء هذه اللجنة المنتخبين بواحد أو اثنين من أعضاء لجان الدوائر الفرعية المنتخبين بحسب ما إذا كان هناك دائرتان فرعيتان أو أكثر».

«وتعيين لجنة الفرز وإبدال الأعضاء المنتخبين يقوم بهما المدير أو المحافظ».

المادة ٥٦ ـ «تفصل اللجنة فى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفى صحة إعطاء كل مندوبين رأيه أو بطلانه وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة فى الباب الرابع».

«وتكون مداولة اللجنة سرية. ويجوز للرئيس عند الاقتضاء أن يأمر بإخلاء القاعة أثناء المداولة».

«وتصدر القرارات بالأغلبية فإذا تساوت الآراء رجح رأى الفريق الذى منه الرئيس وذُكر ذلك فى المحضر. ويجب أن تذكر فيه أسباب القرارات وأن يتلوها الرئيس علناً».

المادة ٥٧ ـ «يجب تدوين كل طلب وكل قرار فى المحضر».

«ومع ذلك فإن عدم اشتمال المحضر على شىء مما وقع أو تقرر فى عملية الانتخاب لا يترتب عيه إلغاء إجراءات الانتخاب».

المادة ٥٨ ـ «يُنتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات التى أعطيت».

«فإذا لم يحصل أحد المرشحين فى المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب فى مدى خمسة أيام بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الأصوات، فإذا تساوى معهما أو مع أحدهما واحد أو أكثر من المرشحين الآخرين اشترك معهما فى المرة الثانية».

«وفى المرة الثانية يكون الانتخاب بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات التى أعطيت فإذا حصل اثنان فأكثر من المرشحَيْن على أصوات متساوية اقترعت اللجنة بينهما وكانت الأولوية لمن تعينه القرعة».

المادة ٥٩ ـ «يعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب».

«ويمضى جميع أعضاء اللجنة فى الجلسة نسختين من محضر الانتخاب ترسل إحداهما مع أوراق الانتخاب كلها إلى وزير الداخلية مباشرة فى ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بالمديرية أو المحافظة».

المادة ٦٠ ـ «يرسل وزير الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء الذين انتخبوا شهادة بانتخابه».

المادة ٦١ ـ «إذا كان انتقال المندوب من محل إقامته إلى مكان الانتخاب بطريق سكة حديد الحكومة فيعطى عند تقديم مذكرة اعتماده تذكرتين بلا مقابل للسفر بالدرجة الثالثة ذهابًا وإيابًا».

المادة ٦٢ ـ «كل نشرة أو رسالة من رسائل العلنية المنصوص عليها فى المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الأهلى ترمى إلى ترويج الانتخاب يجب أن تشتمل على اسم الطابع والناشر».

«ويجرى حكم هذه القاعدة منذ نشر تاريخ الانتخاب فى الجريدة الرسمية حتى نهاية عملية الانتخاب».

* * *

الباب الثالث

فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ

المادة ٦٣ ـ «تنتخب كل مديرية أو محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفًا أو أكثر عضوًا لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفًا أو بقية لا تنقص عن تسعين ألفًا. وتنتخب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفًا ولا ينقص عن تسعين ألفًا عضوًا لمجلس الشيوخ. وتنتخب المحافظات التى لا يبلغ عدد أهاليها تسعين ألفًا عضوًا لمجلس الشيوخ إلا إذا أضافها القانون إلى محافظة أخرى أو إلى مديرية».

المادة ٦٤ ـ «تكون المديرية أو المحافظة التى تنتخب عضوًا واحدًا لمجلس الشيوخ دائرة انتخاب وكذلك جزء المديرية أو المحافظ الذى ينتخب عضوًا واحدًا لذلك المجلس».

«وتُعين دوائر الانتخاب فى المديريات أو المحافظات التى يحق لها أن تنتخب أكثر من عضو لمجلس الشيوخ بقانون. ويجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى

لا يبلغ أهاليها مائة وثمانين ألفًا ولا ينقص عن تسعين ألفًا دائرة انتخاب مستقلة وفى هذه الحالة يعتبر باقى أجزاء المديرية مديرية قائمة بذاتها سواء من وجهة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذى يحق لها أو من جهة تحديد دوائر الانتخاب».

«ويجوز تسهيلاً لعملية الانتخاب تقسيم دائرة الانتخاب الواحدة إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية».

«ويُراعى فى تحديد دوائر الانتخاب أو دوائرها الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وطرق المواصلات مع مقر دائرة الانتخاب أو الدائرة الفرعية وغير ذلك من الشروط التى يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب».

«المادة ٦٥ - يتولى مندوبو المندوبين فى كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوًا واحدًا لمجلس الشيوخ».

أولاً - «أن تكون سنُّه أربعين سنة ميلادية كاملة على الأقل».

ثانيًا - «أن يكون من إحدى الطبقات الآتية:»

١ - «الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها؛ النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك - سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون».

٢ - «أمراء الأسرة المالكة ونبلائها بطريق التعيين لا الانتخاب، كُبار العلماء والرؤساء الروحيين، الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدًا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا مصريًا فى العام. المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى - وهذا كله مع مراعاة أحكام عدم الجمع المنصوص عليها فى الدستور وفى هذا القانون».

«وتنقص الضريبة والدخل السنوى إلى الثلث بالنسبة لمن يُنتخب عن مديرية أسوان. وكذلك يُشترط فى العضو المنتخب:»

(أ) «أن يكون اسمه مدرجًا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها».

(ب) «أن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه».

المادة ٦٧ - «تجرى أحكام الباب الثانى على انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلا ما كان منها مخالفًا لما نص عليه فى هذا الباب».

* * *

الباب الرابع
(فى الفصل فى صحة نيابة أعضاء المجلسين)
(وفى عدم الجمع وفى سقوط العضوية)

المادة ٦٨ - «كل مجلس يختص وحده بالفصل فى صحة نيابة أعضائه وهو المرجع الأعلى فى ذلك ولكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذى حصل فى دائرته بعريضة يقدمها إلى رئيس المجلس تشتمل على الأسباب التى يبنى عليها الطلب. ويكون توقيع الطالب مصدقًا عليه».

«يجب تقديم الطلب فى الخمسة عشر يومًا التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر»:

«ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات فى الانتخاب أن ينازع بالطريقة عينها فى صحة انتخاب العضو الذى أُعلن انتخابه».

«ولكل من المجلسين سلطة سماع الطالب وإعلان الشهود إذا رأى محلاً لذلك وتجرى فى حق هؤلاء الشهود أحكام قانونَى العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجُنَح».

«ويفصل المجلس فى الطلبات والمنازعات فيعلن صحة عملية الانتخاب واسم المنتخب الذى يرى أن انتخابه جرى صحيحًا أو يقضى ببطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل».

المادة ٦٩ ـ «إذا انتُخب عضو أحد المجلسين فى دائرتين وجب عليه بعد الفصل فى صحة انتخابه بثمانية أيام أن يقرر فى المجلس أى الدائرتين يريد أن يكون نائبًا عنها فإذا لم يفعل تولى المجلس بطريقة القرعة تعيين الدائرة التى يكون عليها انتخاب عضو جديد».

المادة ٧٠ ـ «كل عضو فى أحد المجلسين انتخب عضوًا فى المجلس الآخر وكل من انتخب فى انتخابات واحدة عضوًا فى كلا المجلسين يجب عليه أن يصرح فى كل الثمانية الأيام ليوم الفصل فى صحة انتخابه فى أى المجلسين يريد الجلوس. فإذا لم يفعل اعتبر أنه اختار مجلس الشيوخ».

«وعلى رئيس المجلس الذى وقع الاختيار عليه أو الذى اعتبر أنه وقع الاختيار عليه أن يخطر رئيس المجلس الآخر وهو يعلن خلو المحل».

المادة ٧١ ـ «لا يجمع بين تولى الوظائف العامة وعضوية أى المجلسين والمقصود فى هذا الحكم بالمتولِّين للوظائف العامة وهم:»

١ ـ «كل الموظفين والمستخدمين الذين تصرف مرتباتهم من ميزانية الحكومة ويدخل فيها ميزانيات الخاصة».

٢ ـ «كل موظفى وزارة الأوقاف ومستخدميها».

٣ ـ «العُمُد».

«ويُستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع».

المادة ٧٢ ـ «كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم فى المادة السابقة انتخب أو عين عضوًا بأحد المجلسين يعتبر متخليًا عن وظيفته إذا لم يتنازل فى

الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل فى صحة نيابته عن تلك العضوية وفى حالة القبول يعطى حقه فى المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال».

«وكل عضو فى أحد المجلسين قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها فى المادة المذكورة يعتبر أنه تنازل عن عضويته ويعلن مجلسه خلو المحل الذى كان يشغله».

المادة ٧٣ ـ «إذا وجد أحد الأعضاء فى حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامس من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تعلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته».

«وكذلك تسقط عضويته من فقد الصفات المشترطة فى العضو».

«ويكون السقوط فى الأحوال السابقة بقرار من المجلس».

المادة ٧٤ ـ «الاستقالة من عضوية أحد المجلسين تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير لمجلس قبولها».

المادة ٧٥ ـ «عند خلو محل فى أحد المجلسين بأمر وزير الداخلية بناء على تبليغ رئيس ذلك المجلس بانتخاب عضو بدل مَنْ خلا محله».

* * *

الباب الخامس
فى جرائم الانتخاب

المادة ٧٦ ـ «يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين:»

أولاً ـ «كل من تعمد إدراج اسم فى جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون أو تعمد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك».

ثانيًا ـ «كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر».

المادة ٧٧ ـ «يعاقب بتلك العقوبات نفسها:»

أولاً ـ «كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حق التصويت أو لإكراهه على التصويت على وجه خاص».

ثانيًا ـ «كل مَنْ أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت».

ثالثًا ـ «كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره».

رابعًا ـ «كل من حاول بطرق احتيالية الحصول من الناخبين على صوت له أو لغيره أو حملهم على الامتناع عن التصويت».

«وتجرى أحكام هذه المادة على الجرائم التى تقع من هذا القَبيل فى الترشيح».

المادة ٧٨ ـ «يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا من طبع أو نشر أوراقًا لترويج الانتخاب مخالفًا لأحكام المادة ٦٢ من هذا القانون. وهذا مع عدم الإخلال بوجوه مصادرة تلك الأوراق».

المادة ٧٩ ـ «كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أقوالاً كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد أخبارًا كاذبة يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا».

المادة ٨٠ ـ «يُعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية:»

أولا ـ «من دخل فى المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحًا من أى نوع».

ثانيًا ـ «من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك».

المادة ٨١ ـ «يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين:»

أولاً ـ «كل من أبدى رأيه فى انتخاب وهو يعلم أن اسمه أُدرج فى الجداول بغير حق».

ثانيًا ـ «كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره».

ثالثًا ـ «كل من استعمل حقه فى الانتخاب أكثر من مرة فى انتخاب واحد».

المادة ٨٢ ـ «يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا من استعمل حقه فى الترشيح أكثر من مرة فى انتخاب واحد».

المادة ٨٣ ـ «يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتىْ جنيه مصرى كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غيَّر نتيجة انتخاب بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب اقترعًا جديدًا».

المادة ٨٤ ـ «يعاقب بالعقوبات المبينة فى المادة السابقة كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك فى تجمهر أو صياح أو مظاهرات».

المادة ٨٥ ـ «يعاقب بالعقوبات عينها من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو أتلفه».

المادة ٨٦ ـ «كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا».

المادة ٨٧ ـ «يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين من أحدث.لناخب ضررًا غير مشروع بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت».

المادة ٨٨ ـ «كل موظف عمومى حُكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته أو الحكم عليه بالعزل».

المادة ٨٩ ـ «يعاقب على الشروع فى جرائم الانتخابات بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة السابقة».

المادة ٩٠ ـ «تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى جرائم الانتخاب المنصوص عليها فى هذا الباب عدا ما نص عليه فى المواد ٧٦ و٨٦ و٨٧ بمضى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق».

المادة ٩١ ـ «يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة لمأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التى تُرتكب فى قاعة الانتخاب أو يشرع فيها فى ذلك المكان».

❁ ❁ ❁

الباب السادس

احكام عامة واخرى وقتية

المادة ٩٢ ـ «الجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود يجوز فيما يتعلق بالانتخابات إلحاقها بالمديريات أو المحافظات التى يعينها وزير الداخلية بقرار».

المادة ٩٣ ـ «للعمل بهذا القانون وإلى أن يصدر قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر مصريًا كل من ورد ذكره فى المادتين الأولى والثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ بشأن من يُعتبرون مصريين».

المادة ٩٤ ـ «جداول الانتخاب المحررة على حسب قواعد قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ تكمل وتصحح بالنسبة للانتخابات العمومية للمرة الأولى

على مقتضى أحكام هذا القانون وكذلك تحرر جداول للجهات التى ليس لها جداول».

«ويجوز بالنسبة لهذه الانتخابات وللمرة الأولى تعديل المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون لإعداد جداول الانتخاب وللترشيح وللطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية».

المادة ٩٥ ـ «إلى أن يصدر القانون المشار إليه فى المادتين ٢٩ و٦٤ تعين دوائر الانتخاب لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ رئيسًا ومن رئيس النيابة أو النائب ومن باشمهندس الرى المختص بالمديرية وفى محافظات القاهرة والإسكندرية والقنال يندب وزيرا الداخلية والأشغال العمومية مهندس تنظيم بدل باشمهندس الرى ولوزير الداخلية أن يضم لهذه اللجان من يختاره من الأعضاء».

«ويصدر وزير الداخلية قرارًا بتحديد دوائر الانتخاب المذكورة بعد تصديق مجلس الوزراء».

المادة ٩٦ ـ «لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون».

المادة ٩٧ ـ «يلغى قانون الانتخاب رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ إلا ما كان من أحكامه خاصًا بمجالس المديريات».

المادة ٩٨ ـ «على وزارة الداخلية والمالية والمواصلات والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه به من يوم نشره فى الجريدة الرسمية».

صدر بسراى عابدين فى ١٤ رمضان سنة ١٣٤١ ـ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣.

(فـؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.	وزير الحقانية.	وزير المواصلات.	وزير المالية
يحيى إبراهيم	أحمد ذو الفقار	أحمد زيور	محب

ولم يَسْلَم قانون الانتخاب من نقد الجرائد والكتاب كما لم يسلم الدستور من تلك الانتقادات.

ولقد كان الأستاذ محمود عزمى السابق إلى انتقاده كما كان الأمر بشأن الدستور، حيث نشر فى جريدة السياسية بتاريخ ٢ مايو مقالاً جمع فيه محاسن هذا القانون وعيوبه فذكر كثيرًا من محاسنه، وأهمها اعتبار السنين اللازمة لاستكمال الحكم على الأشخاص والأشياء من حيث الحياة السياسية سنى الواحدة والعشرين. ومنها أنه وسع بعض الشىء دائرة الجرائم التى يحرم المحكوم عليهم فيها حق الانتخاب. ومنها وعدها من الحسنات الكبرى بابه الخامس الذى نص فيه على جرائم الانتخاب. ورجا لو كانت العقوبات التى قررت على هذا النوع من الجرائم أشد مما نص عليه القانون، فإنها متعلقة بأهم نواصى الحياة العامة التى يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن أن يؤثر فيها مؤثر أو يعكر صفوها معكر.

أما العيوب فأولها أن قانون الانتخاب أخذ بمبدأ الانتخاب الفردى التحديدى بدلاً من النظام التعددى، بأن قرر فصل كل دائرة انتخاب محددة عن غيرها من الدوائر وأرادها على أن تكتفى بانتخاب نائب واحد عنها.

ولاحظ أن المادة ٢٨ تنص على أن المحافظة التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا ينقص عن ثلاثين ألفًا تعتبر (وجوبًا) دائرة انتخاب مستقلة وهذا حسن وعظيم فلماذا تجيئنا المادة ٢٩ بنص يقول:

«يجوز أن يعتبر القانون عاصمة المديرية التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفًا ولا ينقص عن ثلاثين ألفًا دائرة انتخاب مستقلة».

ولا تقول مثل هذا القول (وجوبًا) أيضًا بالنسبة لعواصم المديريات بل تقوله على سبيل (الجواز) فقط. وقال إن هذا يدعو إلى تحكم بعض شهوات الإدارة فى تحديد دوائر الانتخاب.

ثم رأى مثل هذا الاعتبار (الجوازى) فى المادة ٨٨ التى تقول:

«إن كل موظف عمومى حكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته يجوز الحكم عليه بالعزل» وتسأل عن هذا الجواز وعن كونه لا يكون عزل هذا الموظف (المحكوم عليه) لمناسبة الانتخاب واجبًا محتمًا؟».

أما المادة ٣١ فقد رأى أنها نصت على الشروط التى يجب أن تتوافر فى عضو مجلس النواب، ولاحظ أنه لم يَرِ بينها شرط (إجادة القراءة والكتابة) الذى كان منصوصًا عليه فى مشروع لجنة الثلاثين. وعدَّ عدم النص على ذلك نقصًا فاضحًا فى قانون الانتخاب المصرى فى هذا العصر الذى توجهت فيه العناية إلى إنقاص نسبة الأمية فى الأمة.

ثم نشرت جريدة السياسة ذاتها مقالاً آخر فى ذات اليوم نقدت فيه ذلك القانون نقدًا يستحق الإثبات. قالت:

«قد نسجت الحكومة فى قانون الانتخاب على منوال مشروع لجنة الثلاثين الذى نسج هو الآخر على منوال قانون الانتخاب للجمعية التشريعية».

«على أن قانون الانتخاب الجديد لم يَسْلَم من تعديلات أُدخلت على بعض المبادئ التى كانت مقررة فى مشروع الثلاثين وعلى بعض القواعد التى وضعها قانون انتخاب الجمعية العمومية من غير أن يكون لإدخال هذه التعديلات موجب».

وذكرت مثلاً لهذه التعديلات اشتراط الحادية والعشرين سنًا للناخب بدل العشرين، وهى السن التى كانت مقررة فى مشروع الثلاثين وفى قانون انتخاب الجمعية التشريعية حيث يكون من شأن هذا التعديل أن يحرم عددًا غير قليل من الشبان التمتع بحق الانتخاب.

ثم رأت أن بعض التعديلات التى أُدخلت قد روعى فيها تلافى ما كان حاصلاً من النقص فى مشروع الثلاثين. وقالت إنها على كل حال تعديلات غير خطرة.

ثم لاحظت أن بعض النظريات الحديثة لم تُراعَ بالمقدار الواجب مراعاته فى قانون الانتخاب. وعدد من هذه النظريات ما تقتضى الانتخاب المباشر. وتفضيل التمثيل النسبى وتحتيم أن يكون للإنسان حق ترشيح نفسه حيث شاء من جهات القطر. ورأى ضرورة مناصرة بعض هذه النظريات أو كلها أمام البرلمان ليعدل قانون الانتخاب على مقتضاها.

ولقد أفردت جريدة الأخبار مقالات عدة بين ٨ و١٠ مايو قالت فى مقدمتها:

«لا يكفى أن ينص أى دستور على أوسع سلطة لمجلس النواب ليقال إن البلاد متمتعة بنظام دستورى صحيح وأن الأمة متولية شئونها بنفسها. إنما يجب أن يكون هذا المجلس المتمتع بتلك السلطة ممثلاً للبلاد تمثيلاً حقيقيًا. أما إذا كان شرط التمثيل الصحيح مفقودًا فإن رغبات الأمة لا يمكن أن تتحقق بواسطة ذلك الحكم النيابى».

ثم قال بعد ذلك:

«ولو فتشت فى قوانين الانتخاب الحديثة لما وجدت قانونًا واحدًا نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس النواب بدرجتين بل إنها كلها مجمعة على جعل الانتخاب درجة واحدة بمعنى أن الناخبين أنفسهم - أى الشعب - هم الذين ينتخبون النواب مباشرة ليكون هؤلاء النواب نائبين حقيقة عن الأمة نفسها».

ولكن سوء حظ البلاد قضى بعدم تقرير هذه القاعدة الديمقراطية الصحيحة فى قانون الانتخاب المصرى؛ إذ اتفقت لجنة الدستور والوزارات التى تعاقبت فى خلال وضع قانون الانتخاب على نبذ تلك القاعدة وعلى تقرير العمل بنظام الانتخاب غير المباشر، فقد قررت المادة ١٩:

«أن كل ثلاثين ناخبًا فى كل قسم من أقسام القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وفى كل محافظة وفى كل مدينة وكل قرية فى المديريات ينتخبون مندوبًا واحدًا من بينهم».

وقررت المادة ٣٠ أن مندوبى كل دائرة من دوائر الانتخاب ينتخبون عضوًا واحدًا لمجلس النواب. ونسأل عن الحكمة فى العمل بهذه القاعدة العتيقة التى نبذتها قوانين البلاد الأخرى.

ثم تصدت الأخبار إلى نقد ما تقرر فى قانون الانتخاب من مبدأ الانتخاب الفردى بدلاً من الانتخاب بالقائمة، وأبان الفرق بين الطريقتين قائلاً: إن الأولى تقضى بأن تقسم مناطق الانتخاب إلى دوائر صغيرة ينوب عن كل دائرة عضو واحد فى مجلس النواب، فكل ناخب مقيد اسمه فى هذه الدوائر لا يكون له سوى حق انتخاب نائب واحد هو الذى ينوب عن هذه الدوائر فى مجلس النواب. أما الطريقة الثانية فعلى نقيض الانتخاب الفردى أى أن منطقة الانتخاب لا تقتصر على دائرة واحدة وإنما تتناول عدة دوائر مجتمعة ينوب عنها عدة نواب كأربعة أو خمسة أو ستة مثلاً، فكل ناخب مقيد اسمه فى هذه المنطقة التى تشترك فيها عدة دوائر لا ينتخب نائبًا واحدًا وإنما له الحق فى انتخاب جميع نواب المنطقة، أى أنه يكتب قائمة بمن يريد انتخابهم تحتوى على أربعة أو خمسة أو ستة أسماء على حسب العدد المحدد لهذه المنطقة.

وقالت إن ذلك ظاهر من نص المادة ٢٠ من قانون الانتخاب التى نصها:

«ينتخب مندوبو كل دائرة من دوائر الانتخاب عضوًا واحدًا لمجلس النواب».

ولخص بعد ذلك الآراء التى أبداها أكثر علماء الدستور فى تفصيل طريقة الانتخاب بالقائمة على الطريقة التى أُخذ بها فى قانون الانتخاب المصرى فى أربعة أوجه.

أولاً - «إن الانتخاب بالقائمة يضاعف حقوق الناخب بأن يسمح له بالاشتراك فى انتخاب عدة نواب بدلاً من نائب واحد وهذا من شأنه أن يشجعه على الاشتراك فى عملية الانتخاب حتى لا يفوته استعمال هذا الحق الواسع النطاق».

ثانيًا - «إن الانتخاب بالقائمة يجعل لعملية الانتخاب صفة سياسية واسعة لأن المرشحين لا تقتصر مساعيهم على دائرة واحدة كما هو الشأن فى الانتخاب

الفـردى بل تتناول هذه المسـاعـى كل الدوائر التـى تتـألف منهـا المديرية المعتبـرة منطقـة انتـخـاب وهذا التـوسـع فـى عـمـل المرشـحـين للانتـخـاب يحـملهم على أن يضعوا لهم برامج سياسـيـة عظيـمـة النطاق من شـأنهـا إرضـاء جـمـيع أهـالـى تلك المنطقة الواسعة التى يرشحون أنفسهم عنها».

ويرى علماء الدستور أن ميزة جعل عملية الانتخاب ذات صبغة سياسية واسعة تؤدى إلى توضيح المذاهب السياسية الكبرى التى تعتنقها الأمة ونشرها نشرًا كافيًا، كما أنها تعد أحسن وسيلة لتكوين الأغلبيات القوية المتجانسة فى مجلس النواب.

ثالثًا - «إن الانتـخاب بالقـائمـة يضـمن حـرية التـصـويت أكـثـر من الانتـخـاب الفـردى ويجـعل الرشـوة الانتـخـابية صـعـبـة التـحـقيق. ويصـعـب القـيـام بالضـغط الإدارى كلما اتسعت منطقة الانتخاب».

رابعًا - «إن الانتخاب الفردى يوجد نوابًا مقيدين بميول أهالى دائرتهم الصغيرة أى أن النائب يرى نفسه مضطرًا فى كثير من الظروف إلى مجاملة ناخبيه وحدهم بأن يوجه فى مجلس النواب كل عنايته إلى المواضيع والمشاريع المحلية.

أما الانتـخاب بالقائمة فإنه يرفع عن عاتق النواب هـذا العبء الثقيل ويجعلهم ينظرون إلى المصلحة العامة قبل كل شىء».

وبالجـملة، فإن الانتـخـاب بالقـائمـة هـو الذى يحـقق عند العـمـل تلك القـاعـدة التى نصت عليها المادة ٩١ من الدستور، وهى أن عضو البرلمان ينوب عن الأمة بأكملها.

ثم اشـترك مع السـياسـة فى الرأى فـيـما يخـتص بسن الناخب وتحـديدها بأن تكن ٢١ سنة بدلاً من ٢٠.

ثم تـناول الأسـتـاذ صـاحـب الأخـبـار البـحـث فـى مـبـدأ منع المحكوم عليـهم من محاكم غير مصرية من التمتع بحق الانتخاب، فسلم بأن قوانين الانتخاب تقضى عـادة بمنع المحكوم عليهم فى جـرائم خـاصـة من التمـتع بحق الانتـخـاب. وقـال إن المقصـود بالمحكوم عليهم من صدرت ضـدهم أحكام من محـاكم البلاد. ولكن المادة ٤ من قانون الانتخاب المصرى نصت على ما يأتى:

«الأحكام الصادرة بعقوبة من جهات الحكم غير العادية لا يترتب عليها سقوط الحق فى الانتخاب أو فى جريمة صادرة فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى جريمة من الجرائم الأخرى المذكورة بالفقرة الثالثة وطبقًا للعقوبات المقررة لها بالقانون المذكور. وعلى أية حالة لا يقرر سقوط الحق فى الانتخاب إلا بعد موافقة وزير الحقانية. قال:»

«لا يخفى أن هذا المبدأ يناقض القاعدة المتفق عليها وهى أن الأحكام التى تؤثر فى حقوق الوطنيين إنما هى الأحكام الصادرة من محاكم البلاد نفسها».

ثم خص بعد ذلك الشروط المحتمة على النواب والشيوخ بنظرة طويلة فصلها فيها تفصيلاً، فبعد أن رجع إلى انتقاده إدخال قاعدة تعيين الأعضاء فى مجلس الشيوخ بنسبة خمسية وقال إن عيب مجلس الشيوخ لم يقتصر على إدخال العنصر المعين فيه بل إن الشروط التى اشتُرطت فى عضو هذا المجلس تضمنت قيدًا من شأنه أن يجعل هذه الهيئة بعيدة أن تمثل الأمة، فى حين أن الدستور منحها الحقوق التى لا يجوز إلا لكل مجلس نائب عن البلاد نيابة صحيحة، قال:

«وقد نصت المادة ٦٦ من قانون الانتخاب على الشروط الواجب توافرها فى عضو مجلس الشيوخ، وهى تتلخص فيما يلى:

أولاً ـ «أن تكون سنه أربعين سنة».

ثانيًا ـ «أن يكون من طبقات خاصة حددتها المادة وإذا كان منتخبًا يضاف إلى هذين الشرطين شرطان آخران وهما:»

ثالثًا ـ «أن يكون اسمه مدرجًا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها».

رابعًا ـ «أن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه».

والذى يلاحظه الأستاذ على هذه الشروط هو تقييد عضو مجلس الشيوخ بأن يكون من طبقات خاصة محصورة فى دائرة محدودة. ورأى أن المبالغة فى هذه الشروط وتضييق الدائرة التى يخرج منها أعضاء هذه الهيئة قد يؤدى إلى إيجاد هيئتين مختلفتين فى تكوينهما اختلافًا كبيرًا؛ فينجم عن هذا الاختلاف أن ينقلب المجلسان المكون منهما البرلمان إلى هيئتين متخاصمتين تحاول كل منهما تعطيل أعمال الأخرى.

قـــال:

«وبالجملة فإننا إذا نظرنا إلى المبادئ الديمقراطية الصحيحة الخاصة بنظرية المجلسين وجدناها مؤسسة على العوامل الآتية:»

أولاً - «أن يكون كل من المجلسين وليد الانتخاب».

ثانيًا - «أن يقتصر الفرق بين النائب والشيخ على السن وطريقه الانتخاب أى بأن يكون انتخاب النائب انتخابًا مباشرًا أما الشيخ فينتخب بدرجتين».

ثالثًا - «أن يبقى مجلس النواب هو الهيئة القابضة على زمام البلد أى أن تكون سلطته أكبر وأوسع من سلطة مجلس الشيوخ».

ثم أجمل ملاحظاته الأخرى فيما يلى:

شرط القراءة والكتابة:

فقال إن مشروع لجنة الثلاثين كان يشترط فى عضو مجلس النواب «أن يحسن القراءة والكتابة» ولكن قانون الانتخاب حذف هذا الشرط وتساءل عن الحكمة فى هذا الحذف المعيب.

رد الشرف والاعتبار:

فقال إن مشروع لجنة الثلاثين ينص فى المادة السادسة على أن رد الشرف والاعتبار يزيل الحرمان من حق الانتخاب ولكن قانون الانتخاب حذف هذه المادة بدون مسوّغ.

«المادة ١٢ - قال عنها إنها تنص على أن اللجنة التى تحكم فى طلبات من أُهمل إدراج اسمه فى جدول الانتخاب بغير حق تكون مؤلفة من المدير أو

المحافظ رئيسًا ومن قاضٍ يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ومن واحد من الأعيان يعينه وزير الداخلية».

ثم قال: «وهذه اللجنة لها اختصاصات أخرى كثيرة فهى تفصل فى الطعون المقدمة فى انتخاب المندوبين، وقرارها فى ذلك لا يقبل الطعن (المادة ٢٢)».

«كما تفصل أيضًا فى كيفية الترشيح وفى شروط أهلية المرشحين (المواد ٣٨ و٣٩ و٤١).

ولاحظ بعد ذلك أن تأليف هذه اللجنة فى مشروع لجنة الثلاثين كان مخالفًا لنص المادة ١٣ إذ كان فيها المدير أو المحافظ وقاضٍ يعينه رئيس المحكمة الابتدائية. ورئيس النيابة أو وكيله. فأبدل قانون الانتخاب برئيس النيابة أو وكيله واحدًا من الأعيان يعينه وزير الداخلية. ثم نَوَّه بالفرق بين النصين فى الضمان من كل احتمال للمخاوف.

الموظف والجرائم الانتخابية:

كان انتقاده على المادة ٨١ من قانون الانتخاب التى حلت محل المادة ٧٨ من مشروع لجنة الثلاثين، مطابقًا لنقد الأستاذ عزمى من حيث وجهة النظر.

وقد ضربنا عما نشر من الانتقادات الأخرى حيث إنها لم تخرج فى جوهرها عما ذكرنا.

قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية:

ولقد وفِّقت الوزارة الإبراهيمية لتذليل الصعوبات الأخيرة ولهجت الألسن بما ينتظر فى قانون التضمينات ونسبت إليه كل ما يؤدى إلى ضياع حقوق البلاد. فأصدر الوفد البيان الآتى للأمة فى ٢٤ يونيه:

«أيها المصريون»

«لقد لهجت الجرائد بذكر أمور تنوى الوزارة تنفيذها قوامها مصالح الأجنبى وجوهرها تكميمكم وتهديدكم فى كل لحظة وآن، كلما أردتم مطالبة بحقكم أو نقدًا لتصرفاتهم».

«تنوى الحكومة إصدار قوانين جديدة من شأنها إضعاف سلطانها وإنقاص حقوقها والمساس بحريتكم ومصيركم».

«تلوح الوزارة بالإفراج عمن أفرجت وبإلغاء الأحكام العرفية الإنكليزية وتقرن ذلك بإصدار قوانين مصرية تجعل مصير المحكوم عليهم من المحاكم العرفية الإنكليزية فى أيدٍ انكليزية. وتنظيم الحكم العرفى المصرى تضرب به على يد الشعب عند الحاجة بغير ما مسئولية على الانكليز كما ضربت بقانون الاجتماعات العام كل مظاهر إرادته واجتماعاته وقيدت حريته وإبداء آرائه».

«إن قانون تنظيم الأحكام العرفية المصرية قانون خطير لا تملك الوزارة وحدها حق إصداره خصوصًا وإن البلاد فى دور الانتخابات وقريبًا يتبوأ نوابها مجالسهم التشريعية ولهم وحدهم حق الفصل فى هذا التشريع الاستثنائى. فغريب أن تسرع الوزارة فى إصداره فى مثل هذا الوقت الذى يجب أن تكون فيه الحرية غير مهددة والقول مباحًا والقلم خالصًا من كل قيد».

«وغريب أن تتنازل الحكومة عن سلطانها للانكليز فيما يتعلق بحرية أبنائها الذين داهمهم سوء الحظ فوقعوا فى قبضة الحكم العسكرى الأجنبى».

«ليس للحكومة أن تفاجئ البلاد بقوانين جديدة تهدد حياتها القومية ومستقبلها وحريتها بغير أن تعرف من أمرها شيئًا».

«إن الحكومة التى وعدت بلسان رئيسها أن تسترشد فى أعمالها برأى الأمة وإرادتها جدير بها أن لا تقدم على التشريع فى مثل هذه الشئون الحيوية إلا بعد عرضها على الهيئات الممثلة للأمة وهى قريبة الوجود ووشيكة التكوين».

«لذلك يحتج الوفد المصرى على هذا التشريع ويذكِّر الوزارة بخطره وينبهها إلى أن تتحمل مسئوليته الخطيرة أمام الأمة وأمام التاريخ».

(حمد الباسل. ويصا واصف. مرقص حنا. علوى الجزار. مراد الشريعى).

وهكذا أخذت الأقلام تنشر التكهنات عن هذا القانون وتعلق عليها قبل صدوره تنتقده وتفنده، ولكن الوزارة ظلت تعمل عملها دون نظر إلى هذه التعليقات؛ جاعلة نصب عينيها تخليص البلاد من كابوس الأحكام العرفية الأجنبية التى ضحت من وقعها نحو خمس سنوات طويلات مهما يكلفها ذلك من تضحيات ومهما تتحمل دونها من نقد.

قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية

ففى يوم ٥ يولية نُشر قانون التضمينات مشفوعًا بقرار من وزير الحقانية بتشكيل لجنة لتقدم لوزير الحقانية مقترحاتها الخاصة بالعفو عن العقوبة كلها أو بعضها عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى عقدت بمقتضى الأحكام العرفية البريطانية وكتاب سياسى من صاحب المعالى وزير خارجية الحكومة المصرية لصاحب الفخامة المندوب السامى يبلغه به نص القانون المذكور الذى يصدر فى ذات الوقت الذى يصدر فيه إعلان السلطة العسكرية البريطانية بالتصريح بانتهاء الأحكام العرفية ومبينًا به الغرض من هذا القانون الذى تستبقيه الحكومة المصرية معمولاً به بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ثم خوَّل معاليه التصريح به فخامة المندوب السامى من حيث التدابير المتخذة بمقتضى الأحكام العرفية لأجل مراقبة أموال الأعداء وتطبيق بعض أحكام معاهدة الصلح المتعلقة بالأموال المذكورة. ومن حيث ما يتعلق بالأموال الثابتة التى استولت عليها السلطة البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها بعد إعلان ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤. ومن حيث الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بمقتضى الأحكام العرفية وما يتعلق بما لهؤلاء من الحقوق السياسية وبأهليتهم القانونية، إلخ.

ثم رد فخامة المندوب السامى على معاليه يثبت به ما تعهدت الحكومة المصرية من استبقاء القانون المذكور معمولاً به، وإن هذا القانون يعد بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية، ويؤيد قبول حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبولاً تامًا بجميع التصريحات الواردة فى الفقرة الثانية وما بعدها إلى نهاية الفقرة العاشرة، إلخ.

ويعقب ذلك إعلان إلغاء الأحكام العرفية موقعًا عليه من فخامة اللورد أللنبى بصفته الفيلد مارشال قائد عام لقوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى.

ثم تصريح من حضرة صاحب الدولة رئيس مجل الوزراء بالتسويات التى تم الاتفاق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية، والتى أفضت إلى إصدار قانون التضمينات وإلى إلغاء الأحكام العرفية فى الوقت ذاته.

وفى ختام هذه الوثائق نشر القانون رقم ١٥ الخاص بنظام الأحكام العرفية التى تُعلن كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر. وتاريخ هذا القانون سابق لتاريخ الوثائق المتقدمة وهو ٢٦ يونية من السنة المذكورة.

ولقد كانت حملات النقد على قانونَى التضمينات ونظام الأحكام العرفية شديدة مُرة، منها حملة الأستاذ أمين الرافعى بك فى جريدته الأخبار بدأها بمقدمة أنحى فيها باللوم على من سماهم أبواق الوزارة الذين كانوا يمهدون الطريق لهذا القانون؛ زاعمين أن الوزارة ستجعل أحكامه حرة متوخية فى ذلك أن تكون القيود المرتبة عليه أقل من قيود أى قانون عرفى.

ثم نشر الأستاذ سلسلة مقالات بين ٦ و١١ يولية ينقد به قانون التضمينات ويعتبره اتفاقًا لا قانونًا.

ولقد مهد لنقده بأن الأمة طالما ناشدت الوزارة أن لا تصدر قانون التضمينات حتى ينعقد البرلمان لأن البرلمان هو وحده الذى يملك إصدار هذا التشريع؛ ولكن الوزارة أبت الإصغاء لهذه الأصوات. وذهبت أبواقها تمهد الطريق لإصدار هذا القانون وتدافع عنه من عدة أوجه، وهى:

أولاً - «زعمها أنه قانون لا معاهدة ولا اتفاق ولا يضع البرلمان أمام أمر واقع».

ثانيًا - «أنه يرفع عن كاهل الحكومة أى مسئولية يمكن أن تترتب على التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية».

ثالثًا ـ «أن الحكومة لن توافق على مركز إنكلترا فى الأراضى التى استولت عليها فى أثناء الأحكام العرفية».

رابعًا ـ «أن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية لن يكونوا تحت تصرف الحكومة الإنكليزية».

ولكن قانون التضمينات صدر أخيرًا وأهم ما به كشف الغطاء عن الحقيقة التى كانوا يحاولون إخفاءها. وظهر ما يأتى:

أولاً ـ «أنه صدر فى صورة اتفاق يضع البرلمان أمام أمر واقع».

ثانيًا ـ «أنه اعترف بالحالة الفعلية الحاضرة فيما يتعلق بالأراضى التى استولت عليها الحكومة البريطانية».

ثالثًا ـ «أنه عهد بالأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية إلى لجنة الرأى السائد فيها للانكليز دون المصريين».

رابعًا ـ «أن الحكومة الإنكليزية لم تقبل أن تأخذ على عاتقها بصفة عامة مسئولية التدابير التى اتخذتها سلطتها العسكرية فى ظل الأحكام العرفية، بل استخدمت عبارة مبهمة قالت فيها:»

«إنه إذا حدثت حالة من الأحوال التى أُشير إليها فى المذكرة تكون (حكومة صاحب الجلالة البريطانية) مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحالة بروح العدل والإنصاف».

ثم تناول النقطة الأولى وهى الصفة القانونية الحقيقية لقانون التضمينات بالبحث، وقبل أن يدخل إلى الموضوع شكر الحكومة على سعيها ونجاحها فى الإفراج عن أكثر من مائتين من المحكوم عليهم أمام المحاكم العسكرية. قال:

«وإن كان هذا الشكر لا يمنعنا من إظهار الأسف على بقاء غيرهم فى السجون تحت رحمة لجنة الرأى السائد فيها للانكليز».

واستخلص من انتقاداته أن الوزارة لم تخدم بهذا القانون إلا السياسة الإنكليزية وحدها، ثم تناول مسألة «موقف الأمة وموقف الحكومة حيال إلغاء الأحكام العرفية» بالبحث فقال إنه كان المنتظر أن تعد الأمة ساعة إلغائها ساعة فرح عام وسرور شامل ولكن الواقع يدل على عكس ذلك. ولا يكاد يوجد قلب فى مصر خفق لهذا الإلغاء وأن ذلك راجع لسببين:

أولاً ـ «لأن الأحكام العرفية لم تُلْغ إلا بعد أن وضعت الحكومة المصرية قوانين استثنائية تحل محلها».

ثانيًا ـ «أن الحكومة المصرية دفعت ثمنًا غاليًا جدًا فى سبيل إلغاء هذه الأحكام».

فلما شعرت الحكومة بفشلها فى حمل الأمة على إظهار رضاها بما فعلت أرادت أن تخفى هذا الفشل بالقيام بتلك المظاهر الرسمية، وتنفيذًا لهذه الخطة المرسومة صدرت الأوامر إلى المديرين والمحافظين بترحيل الأعيان إلى الإسكندرية ليقدموا الشكر للوزارة على ما فعلت، ثم استنكر هذه الخطة من الوزارة التى تسعى فى إلغاء الأحكام العرفية ثم هى من جهة أخرى تلزم الأهالى بالسفر إليها لشكرها على أمر لم يكن فى صالح البلاد بطريق الخير.

ثم أخذ فى بحث موضوع مسئولية الحكومة عن تدابير السلطة العسكرية.

ثم قارن بين قانون التضمينات فى هذه النقطة وقانون التضمينات الذى صدر أخيرًا بسبب حوادث النفى فى إيرلندا. حيث نص هذا القانون بعد تعديله على تشكيل محكمة للحكم فى مسألة التعويضات على قاعدة ما يتخذ فى المحاكم حيال السَّجْن بدون وجه حق، واقتصرت أحكامه الأخرى على إعفاء وزير الداخلية من العقوبات التى كان يستحقها من جراء خرق القانون Habcas Gorpns وهو ذلك الخرق الذى ارتكب، على ما يقول القانون، فى سبيل المصلحة العامة.

ثم قـــال:

«إن الحكومة قد تساهلت حتى فى المطالبة بإعفائها من مسئولية التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية البريطانية والتى لم يكن لها دخل فيها مع أن هذا الإعفاء حق صريح لأن الأحكام العرفية التى أُعلنت باسم إنكلترا ونُفذت باسم إنكلترا يجب أن تتحمل إنكلترا وحدها كل ما يترتب عليها من المسئوليات».

«ولكن الوزارة لم تجسر على المطالبة بهذا الحق بل تذللت تذللاً معيبًا أضاعت به حق البلاد وكان كل ما فعلته فيه هذا الصدد أنها (رجت الحصول على تأكيد بأنه إذا تعرضت الحكومة المصرية بوجه من الوجوه لأية مطالبة بسبب التدابير التى اتخذتها السلطة العسكرية البريطانية فى ظل الأحكام العرفية تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحال بروح العدالة والإنصاف».

ثم انتقل الأستاذ إلى موضوع (الأراضى المحتلة وقرار الحالة الحاضرة) وقال:

«فالحكومة ارتكبت خطأين بتقرير مبدأ احترام الحالة الحاضرة وترك أمرها إلى مفاوضات لا يدرى أحد متى وكيف تجرى: أولاً باحترامها حالة غير شرعية. ثانيًا بجعل تسوية هذه الحالة تحت رحمة مفاوضات لا موعد لها فضلاً عن أن الفريق القوى المتسلط فيها القابض على ناصيتها هم الانكليز».

وعلى ذكر الأراضى التى أعطاها قانون التضمينات للانكليز مما استولوا عليه فى أثناء الحرب، استدل على خطورة هذه المسألة بما كتبته جريدة الغازيت الإنكليزية فى هذا الشأن حيث قالت:

«وعلى ذلك ستحتفظ بريطانيا مؤقتًا بمطاراتها الحربية فى أبى قير وهليوبوليس. ولما كانت هذه المطارات ضرورة لنا نحن الانكليز لتنفيذ خطة الدفاع الإمبراطورى البريطانى فالخطة التى اتبعتها وزارة يحيى باشا إبراهيم فى هذا الشأن جديرة بالارتياح بأنها جاءت متفقة مع رغبات بريطانيا العظمى».

ثم عقبت الغازيت على ذلك بقولها:

«نؤمل أنه سيكون المستطاع إقناع البرلمان المصرى فى المستقبل أن مصر تستطيع أن تقتطع لنا من الأراضى المصرية ما نقيم عليه دائمًا كضيوف لمصر دون أن نلحق ضررًا بما لها من حقوق الملكية التى تقدم ذكرها وفى أية حال نرى أن ما تم عليه الاتفاق حتى الآن لا بأس به».

وهذا صريح فى أن الوزارة لم تخدم بقانون تضميناتها سوى رغبات الانكليز.

ثم قــال:

«على أن سخـاء الوزارة لم يقف عند هذا كله بل تعداه إلى وضع فريق منا تحت رحمة الحكومة الإنكليزية ومطلق تصرفها وهم المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية. واستشهد على ذلك بقول الغازيت الإنكليزية حيث تقول:»

«لقد تم الاتفاق على أنه ليس من المستطاع إلغاء أو إنقاص أية عقوبة حكمت بها تلك المحاكم العسكرية إلا بقرار تصدره لجنة تؤلف تحت رياسة المستشار البريطانى القضائى وأن يكون تأليفها بصفة تجعل الحكومة البريطانية مشرفة على أكثرية الأصوات بواسطة واحد تنتخبه لذلك ولا يحدث أى تغيير فى هيئة هذه اللجنة إلا إذا روعى فيه هذا الشرط».

ويجمُل بنا جريًا وراء استجلاء الفائدة أن نأتى هنا على ملخص مقال نقدى نشرته جريدة السياسة فى عددها الصادر فى ٦ يوبية.

فقد أظهرت الجريدة ابتهاجها بإلغاء الحكم العرفى وبعودة سيادة الأمة لها.

ثم قالت:

«وقد كان ابتهاجنا يتم لو اقتصرت الوثائق التى ظهرت على قانون التضمينات بنصوصه الحاضرة صادرًا من جانب الحكومة المصرية وعلى إلغاء الأحكام العرفية إلغاء صريحًا بسيطًا. ولكن قانون التضمينات لم يصدر إلا بعد الاتفاق على نصوصه مع الحكومة البريطانية وإقرارها إياه على أنه (جزء أصلى من اتفاق مبرم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية) وإلغاء الأحكام العرفية قد قرر بأن (تستمر السلطات العسكرية) وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال

الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات) وتبقى القضايا المنظورة الآن أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم فيها».

قالت هذه الجريدة:

«وليس شك فى أن جعل قانون التضمينات بمثابة جزء أصلى من اتفاق مبرم بين مصر وإنكلترا فيه افتئات صريح على حقوق الأمة. لا من حيث إنه يضع البرلمان المصرى عند انعقاده أمام أمر واقع. ولا من حيث إن البرلمان لا يستطيع النظر والتعديل فى هذا القانون، فقد تكون تلك المسألة موضع مناقشة. ولكن من حيث إنه اعتداء صريح حتى على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى قرر أن الحكم العرفى يُلغى متى أصدرت الحكومة المصرية قانونًا للتضمينات. فإصدار هذا القانون، على اعتبار أنه جزء من المعاهدة وعلى اعتبار أن البرلمان المصرى يحرم من حق النظر فيه بتعهد الحكومة المصرية من جانبها أن لا يرد عليه أى تعديل فيه تخطٍّ منها لحدود النظام القائمة هى اليوم بمقتضاه فى فترة الانتقال التى يجب أن لا يصدر فيها عمل مخل بنصوص الدستور المصرى وأهمها الاحتفاظ بسلطة الأمة وبسيادتها على اعتبار أن الأمة مصدر كل حق وسلطة».

ثم لاحظت أن قرار مجلس الوزراء الذى عرض بمقتضاه قانون التضمينات على جلالة الملك اعتبر المذكرة المرسلة من وزير الخارجية المصرية إلى ممثل بريطانيا فى مصر مفسرة ومحكِّمة لقانون التضمينات، وقد يصح للانكليز أن يعتبروها بمقتضى ذلك القرار جزءًا أصليًا من اتفاق مبرم بينهم وبين الحكومة المصرية. وهذه المذكرة تحوى مسائل ماسة بسيادة الدولة المصرية، فقد ورد فى الفقرة السادسة من المذكرة أن «الأموال الثابتة التى استولت عليها السلطة البريطانية أو اشترتها أو وضعت اليد عليها تحترم الحالة الفعلية الحاضرة بشأنها. على أن تسوية الحالة النهائية للأموال المذكورة يحتفظ بها لمفاوضات

مستقبلة بين الحكومتين بعد انعقاد البرلمان المصرى» وهذه الفقرة صريحة فى أن الحكومة المصرية تقر الواقع فى شأن المطارات وغير المطارات من الأراضى الموجودة تحت يد السلطة البريطانية.

ثم إن الجريد قالت إن هناك مساسًا آخر شائنًا للسيادة المصرية فى هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية حيث ترك أمرهم إلى لجنة أغلبية أعضائها من الانكليز، وأخذت الضمانات على الحكومة المصرية فيما قد يطرأ من التعديل على تأليف اللجنة بأن لا تبت فيه رأيًا إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية، وجعل لهذه اللجنة الحق النهائى فى تقرير مسائل العفو.

ثم رأت فى الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة أنها قد تكون أشق الفقرات على نفس المصرى لما فيها من شدة الرجاء إلى حد الضعف غير اللائق من الجهة المصرية والتنصل البالغ حد المن من جانب الحكومة البريطانية. ذلك فى رجاء الحكومة المصرية «بأن تتكرم الحكومة البريطانية بإعطائها تأكيدًا بأن ما قد يكون من المطالبة بالتعويضات بسبب أعمال السلطة العسكرية البريطانية يحصل الاتفاق فيه بين الحكومتين بروح العدالة والإنصاف» ومع ذلك ترفض الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها مسئولية غير معينة؛ ولكنها تتكرم فتبدى أنها مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية بروح العدالة والإنصاف.

وبالجملة، فإن الحكم على قانون التضمينات قد اختلف باختلاف وجهات النظر إليه، ومن البديهى أنه كان من مصلحة مصر أن تلغى الأحكام العرفية التى بسطت عليها بفعل غيرها من غير مقابل لرفعها عن كاهلها. لأن البلاد لم تُستشَر فى بسط هذه الأحكام ولم تكن داخلة فى الحرب العظمى من تلقاء نفسها؛ إذ لم يكن لها فيها ناقة ولا جمل.

فكان فى الأمة فريق كبير يرى أنه كان يحسن بالحكومة المصرية أن تؤجل هذا الاتفاق إلى ما بعد عقد البرلمان المصرى فلا تقابل الأمة بأمر واقع من دون

أن يبدى نوابها رأيهم فيها. وإنًا لنراه رأيًا صائبًا صادرًا عن رسوخ الروح النيابى فى النفوس.

بقى فريق ثالث كان يرى أن إلغاء الأحكام العسكرية يعود بربح عظيم لمصر ولو لم تكن مسئولة عن بسطها على بلادها.

وكان لكل فريق من هؤلاء جولة على صفحات الصحف المصرية يؤيدون بها وجهة نظرهم ويدعمونها بالأدلة والبراهين. وعلى كل حال، فإن البلاد أصبحت أمام أمر واقع لا سبيل له من الفرار منه أو إنكاره.

على أن الأقلام المصرية لم تكن هى الوحيدة التى تناولت الحالة بالنقد والتمحيص بعد صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية.

فقد نشرت جريدة «المانشيستر جارديان» مقالاً افتتاحيًا فى ٦ يوليه جاء فيه ما يلى:

«إنه لم يتضح اتضاحًا تامًا بعد أن استقلال مصر لم يعد خيالاً. فالدستور المصرى يكاد يحفظ للملك سلطة مطلقة فى إبطال ما ليس من القوانين ويطلق يده فى إبطال كل تغيير يراد إدخاله على الدستور. مع أن مثل هذا التغيير مؤسس على الاقتراع العام. فكأن الاستقلال قد أُعطى للملك لا لشعبه. ولو لم يكن لدولة أخرى شأن فى الأمر لكان من المحتمل أن يعرف الشعب، فى النهاية، كيف يتصرف مع الملك. ولكن الأحوال كما هى الآن تجعل ذلك متعذرًا. ثم ماذا يكون مركز الملك القانونى فى علاقته مع المندوب السامى البريطانى؟ وماذا تكون سلطة المندوب السامى بالتمام؟ من الواضح أن المندوب السامى الآن كما فى السابق هو أعظم قوة فى مصر لأن فى يده القوة المسلحة الوحيدة. فسلامة عرش الملك تتوقف على تعضيد المندوب السامى. وتظهر درجة اعتماد المندوب السامى، بصفته ممثلاً للحكومة البريطانية، على السلطة التى يمارسها من عدم تسوية شىء بعد - مع أن استقلال مصر قد أُعلن والأحكام العرفية قد أُلغيت - فى شأن الشروط الجوهرية لممارسة النفوذ البريطانى ومركز الجنود البريطانية

لحماية قناة السويس. وفى صدد الأمور الأخرى المحتفظ بها. على أنه ظاهر للعيان أن الحكومة المصرية كما هى الآن، متوقفة كل التوقف عن تعضيد بريطانيا لها حتى إن جميع هذه المسائل يمكن تسويتها عند ما تشاء بريطانيا أن تتفرغ لها. فيجب أن لا تحملنا هذه الحالة على الاعتقاد بأننا قد بلغنا حلاً شريفًا مُرْضيًا. وكان فى الوسع وضع تسوية منذ سنتين وفقًا لتوصيات اللورد ملنر. وذلك بعقد اتفاق شريف مع ممثلين مصريين لا ريبة فى تمثيلهم. ولكن الفرصة ضاعت. وكل ما حدث بعدها كان سلسلة أعمال استبداد مشوشة أجراها الممثلون البريطانيون فى مصر وحاولوا لسلوك سبل الضلال بلوغ مثل تلك النتيجة».

«على أن الشعب المصرى سيحصل فى النهاية على ما يريد. ولكن هل نحصل نحن بالأساليب التى جرينا عليها على ما نريد؟».

ولما كان الأستاذ أحمد لطفى بك موجودًا إذ ذاك فى أوروبا مع وفد الحزب الوطنى يحاول إسماع صوته لمؤتمر لوزان. فقد انتهز مندوب جريدة الأهرام الفرصة وسأله رأيه فى قانون التضمينات فقال:

«إن أول ما الاحظه فى صدوره أنه وضع فى ظل الأحكام العرفية. إذ كان قد اشترط لإلغائها سَنّ هذا القانون. وقد قضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بإبقاء الحالة الراهنة إلى أن تُحل المسائل التى تهم إنكلترا بواسطة مفاوضات ودية بين الحكومة البريطانية وأعضاء مفوضين من البرلمان المصرى الجديد. وقد احتفظ هذا التصريح بالحكم العرفى إلى أن تسن الحكومة المصرية قانونًا بإجازة الإجراءات المتخذة فى ظله بحيث يطبق على المصريين والأجانب. وليس التشريع فى مصر نافذًا على الأجانب إلا بعد ما تعرض القوانين المسنونة على الجمعية العمومية فى المحكمة المختلطة وتوافق عليها. وهذه الجمعية مؤلفة من قضاة تابعين لجنسيات مختلفة. والذى أعلمه حتى الآن أن بريطانيا العظمى لم تحصل على موافقة الدول على القانون الجديد الذى سُن لإجازة تلك الإجراءات. ومن جهة ثانية يعد هذا القانون غير مشروع إذ كانت مصر قبل الحرب متمتعة

بنظام خاص تقضى ـ كما نص فى المادة التاسعة من القانون الأساسى للجمعية التشريعية الصادر فى سنة ١٩١٣ ـ بأن لا يسن قانون يمس النظامات الداخلية فى مصر ونظام السلطة للحكومة المصرية. ومن وجه عام الحقوق المدنية والسياسية التى يتمتع بها سكان مصر. وهذه النقطة الأخيرة التى هى موضع اهتمامنا على وجه خاص. فبحكم هذا القانون الأساسى لا يجوز للحكومة ولا للملك أن ينشروا من تلقاء أنفسهم قانونًا يكون مرماه مس الحقوق المدنية أو السياسية. فقانون إجازة الإجراءات العسكرية لا يمس المرافق العموميّة فقط؛ ولكنه يحمى ما تملكته السلطة البريطانية من الأراضى العديدة التى خُصصت لتستخدم لشئون عسكرية كالمطارات وسواها».

ثم ختم لطفى بك حديثه هذا بقوله:

«إن العدالة تقضى بعرض هذا القانون على البرلمان ليبحث فى جميع أعمال السلطات البريطانية التى تمت إبان الحرب. ولا شك بأن أعمالاً كثيرة مما كان له صفة العمل الموقت لأنه من الضرورات الحربية لم يَدَع أثرًا سيئًا. ولكن هناك أعمالاً أخرى أشد خطورة لأنها تمس حرية التصرف بالملكية. وتمس كرامة كثيرين من المصريين أى أن هناك أعمالاً أُسىء فيها استعمال السلطة ولا يمكن تبريرها. فالبرلمان سيدرس بالدقة والتفصيل هذه الأعمال ويبدى رأيه فى كل عمل منها».

احتجاج الوفد على قانون التضمينات:

ولقد أثار صدور هذا القانون ثائرة الوفد فاحتج عليه احتجاجًا شديدًا وجهه إلى الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. وأرسل منه صورة إلى وكلاء الدول السياسيين بالقطر المصرى يعلن الحكومتين والعالم بأنه يعتبر هذا القانون باطلاً لا يربط الأمة بشىء ولا يقيدها بأى قيد من القيود.

وهذه هى صورة هذا الاحتجاج:

«أصدرت الحكومة المصرية باتفاقها مع الحكومة البريطانية اتفاقًا بين الحكومتين أسموه قانون التضمينات».

«وقد نص هذا الاتفاق على أن تبقى الأراضى التى استولت عليها أو احتلتها السلطة العسكرية البريطانية على حالها الحاضرة إلى أن يفصل فيها فى مفاوضات مقبلة كما نص على حرمان الذين حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية من حق العفو أو تعديل العقوبة إلا إذا طلبته لجنة جعلت الكلمة فيها للانكليز».

«وقد نص هذا الاتفاق أيضًا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الضرر الذى أصابهم تحت الحكم العرفى وعلى تعريض أموال الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم من الأحكام العسكرية».

«وقد أزعج هذا الاتفاق الرأى العام المصرى والوفد المصرى لا يسعه إلا أن يعلن باسم الأمة أنه باطل ولا يمكن أن يقيدها بحال من الأحوال».

«فالوزارة التى فرضت هذا الاتفاق على الأمة قد اشترك فى اختيارها الانكليز وليس لها أى صفة تمثيلية».

«وقد أعلنت فوق ذلك أن مأموريتها تنحصر فى مجرد الانتقال بالبلاد إلى الحكم النيابى. فليس لها حق إصدار مثل ذلك الاتفاق ذى النتائج غير الموقوتة وأن تنزعه من اختصاص البرلمان».

«هذا من جهة. ومن جهة أخرى فهذا الاتفاق فى ذاته منافٍ للحق وللعدل لأنه يقصد به جعل ما هو موقت ومحدود يطبعه دائمًا وغير محدود».

«فالحكم العسكرى بطبيعته إجراء استثنائى وموقوت ولكن ذلك الاتفاق يؤدى إلى إبقاء آثاره بعد أن تقرر إلغاؤه».

«من هذه الآثار الظالمة إجازة تصرف السلطة العسكرية فى جزء من الأراضى المصرية لصالح الحكومة البريطانية وهذا مخالف لمعنى سيادة مصر على أراضيها ولنصوص الدستور الذى سنته الوزارة الحالية أخيرًا».

«ومنها أنه وضع عددًا من المصريين خارج نطاق القانون والقضاء المصرى فحرمهم بذلك من حق العفو ومن حقوق وطنية أخرى لكل مصرى أن يطالب بها حكومته دون تدخل أية دولة أجنبية».

«وقد جعل الاتفاق المالية المصرية عرضة للمسئولية عن أعمال تمت ونُفذت تحت الحكم العرفى البريطانى وبواسطة السلطة العسكرية الإنكليزية التى يجب أن تكون هى وحدها المسئولة عن أعمالها».

«وكل هذا يتنافى مع فكرة أن مصر مستقلة ومع اختصاص قضائها بشئون أهلها».

«وهو فوق ذلك غلطة سياسية كبرى بما زاد فى نفوس المصريين من الشبهات نحو النيات الحقيقية لحكومة بريطانيا ولما لنصوصه الجائرة من أسوأ الأثر على حسن التفاهم الذى ينبغى أن يوجد بين الأمتين».

«من أجل هذا يحتج الوفد المصرى بكل شدة على صدور هذا الاتفاق المخالف للحق وللعدل ويعلن للعالم أجمع وللحكومة البريطانية خاصة باعتبارها طرفًا فيه أنه باطل ولا يربط الأمة ولن يفيدها بأى حال من الأحوال».

عن الوفد المصرى

حمد الباسل

إطلاق حرية المبعدين:

على أن الوزارة سارت فى طريقها لتنفيذ ما أخذت على عاتقها تحقيقه، فكانت خاتمة حسناتها أن أصدرت فى مساء الجمعة ٢٠ يوليو البلاغ الآتى بإطلاق الحرية للمبعدين السياسيين.

«ترى الحكومة من الواجب أن تصرح فيما يتعلق بإمكان عودة المصريين الذين كانوا قد أُبعدوا عن القطر المصرى بأمر السلطات العسكرية. إن أولئك المبعدين يستطيعون متى أرادوا أن يعودوا إلى البلاد المصرية بعد أن يقوموا بالإجراءات

القانونية. كما أنه يجوز لأصدقائهم أن يستقبلوهم على الشكل الذى يرونه بشرط أن لا يعبث بالنظام العام. على أن للحكومة وثيق الرجاء بأن الجمهور المصرى يقدر ضرورات الظرف الحاضر تقديرًا تامًا وانه يعاون من نفسه على صوت السكينة التى تسود البلاد الآن على وجه يدعو إلى المسرَّة والاغتباط وذلك بتمسكه بأسباب النظام وبظهوره بالمظهر الذى يليق بكرامته وعزته».

فبادر الوفد بتطيير نبأ هذا البلاغ إلى صاحب المعالى زغلول باشا بالبرق، ليأخذ أهبته للعودة إلى الديار بعد القيام بتلك الإجراءات القانونية التى ورد ذكرها فى البلاغ المذكور.

إلى هنا انتهت مأمورية هذه الحكومة فيما يختص بحل العُقَد التى التوى أمرها على من سبقتها من الوزارات. وكان حقًا عليها بعد ذلك أن تراقب تمتع الأمة بتلك الحريات حتى لا تتعدى حدودها فتنقلب الحرية إلى فوضى وخروج عن دائرة الاعتدال. فأصدرت قانونًا بقيد حرية الاجتماع ويجعل له حدودًا لا يتعداها فقامت قيامة حَمَلة الأقلام على الحكومة بهذا الشأن. وعلت الضجة علوًا شديدًا. ولكن الحكومة ظلت ثابتة فى تنفيذ نياتها وأغراضها.

حديث رئيس الوزراء فى حرية الاجتماع:

وأراد المسيو كاسترو محرر جريدة (الليبرتيه) أن يحادث دولة رئيس الوزراء؛ ليطلب منه أن يشرح بكل وضوح القواعد العامة الدقيقة التى فى نية الحكومة اتباعها فى تطبيق ذلك القانون حتى يجتنب سوء التفاهم. فصرح له دولته بما يلى:

«إن فى نيتى، كما سبق أن قلت، القيام بنفسى وشخصيًا بمهمة تأييدى حرية الانتخابات وتنزهها عن الغايات داخل نطاق الهدوء والسكينة. وإنه لا يمضى يوم إلا وألفت نظر الموظفين - المنوط بهم الأمر - أن يعنوا بذلك بالقواعد الدقيقة المنطوية على الخلو من الغرض وعدم التحيز والتى فرضت الحكومة اتباعها على نفسها. وفى نيتها احترامها إلى النهاية دون أن تضعف أو تخور عزيمتها».

«إننى لا أسمح، لأى سبب كان، بالمظاهرات فى الشوارع سواء كانت لصالح الحكومة أو ضدها. ومهما كان الحزب الذى ينظمها بلا تمييز».

«إنه لمن المستحيل على أية حكومة، مهما كانت، أن تسمح بأن تصبح الشوارع والميادين العمومية والمحطات أماكن للاجتماعات العامة. إن الشارع معد للحركة. ومحطات السكك الحديدية معدة للمسافرين. والجوامع معدة للمؤمنين».

«فالمواطنون والناخبون يستطيعون الاجتماع بحرية داخل المنازل والفنادق بناء على دعوة».

«ويجتمعون بلا تحديد للعدد بشرط أن يستطيع البوليس التأكد من أن شخصًا ما لا يستطيع الدخول إلى صالة الاجتماع دون أن يكون بيده دعوة. وهذه الاجتماعات الخصوصية حرة وتبقى حرة والبوليس لا يشتتها إلا إذا حدث فيها اضطرابات».

«أما الاجتماعات العامة فإنى أحيلك بالنسبة لها على القانون الأخير فهو واضح جدًا. والتصريح بها لا يرفض إلا إذا خيفت الاضطرابات. وإنى على استعداد لأن أتداخل شخصيًا إذا رفض الموظفون التصريح بالاجتماعات رفضًا استبداديًا عندما تكون الضمانات الخاصة باستتباب النظام قد أُعطيت لهم».

«أما الاجتماعات الانتخابية فإن القانون أعلن حريتها التامة. وقد أعطيت جميع التعليمات الضرورية حتى تراعى بالدقة نصوص القانون».

«وإنى معتقد بإخلاص أن هذا النظام إذا طُبق بأمانة يسمح بحرية تنظيم الأحزاب للحملات الانتخابية».

«ليس للحكومة مرشحون ينتسبون إليها حتى يكون من الممكن أن تتهم بمراعاة خواطرهم والاحتفاظ لهم بمعونتها».

«إن مهمة الحكومة تنحصر فى أن تؤكد أن البرلمان الذى يجب أن ينتخب سيكون بمحض التعبير عن إرادة الأمة. وإن ضغط الحكومة أو معاونتها لن تأتى

لتفسد النتائج. وإنى أستطيع أن أؤكد للبلاد، بما أوتيت من روح وضمير، أن حكومتى لن تحيد عن هذا الواجب».

«فليقم كل فرد بواجبه كما أقوم بواجبى. وليفكر كل حزب فى أنه من الممكن أن يكون هو القابض غداً على زمام الحكومة. ومن الواجب أن يكون كذلك إذا مثّل غالبية البلاد وقام بتحمل مسئوليات الحكم وفق ما يرضاه الضمير».

«يجب أن يستتب النظام حفظاً لشرف البلاد لا تمجيداً للحكومة».

«هذا هو الاعتقاد الذى أعتقده فى معنى الواجب ولن أتحول عنه».

تعديل الوزارة الإبراهيمية:

وقد حدث أن قامت ضجة حول معالى محب باشا وزير المالية خاصة بصناديق الانتخابات، على إثرها حصل تعديل فى الوزارة بتعيين معالى أحمد حشمت باشا وزير الخارجية وزيراً للمالية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيراً للخارجية ونقل محب باشا إلى وزارة المعارف ولكنه بعد يومين استقال؛ ولقد بنى استقالته فى حديث له على إلحاحه بدخول الحكومة فى سوق القطن مشترية لتحسين أثمانه فى ذلك العام الذى سقطت فيه الأثمان إلى حد خيف معه من أزمة مالية كبرى. وصرح معاليه بأن دار المندوب السامى أشارت عليه بالاستقالة فخرج مغضباً؛ الأمر الذى دعا الوزارة بعد ذلك إلى إصدار بلاغ تحتج فيه على هذا التدخل.

مساعى توفيق نسيم باشا بعد سكوته

هذا، وبعد أن انزوى دولة توفيق نسيم باشا الزمان الطويل وابتعد عن الحركة الوطنية والحكومية وكانت الصلات قد عادت إلى التوتر بين الوفد والقصر الملكى بذل دولته مساعيه لإعادة هذه الصلات. وعلى أثر هذه المساعى جرى حديث بين مُكاتب جريدة «دايلى هرالد» مع زغلول باشا فى أوروبا نشر فى يوم ٢٠ أغسطس صرح معاليه عن مقاصده المباشرة. فقال: إنه يريد أن يعود بعد حين قريب جداً لمصر. ولكن الأطباء نصحوا له بأن ينتظر قليلاً ريثما يستردُّ

قــواه وأجــاب عن ســؤال من أن عــزمــه على العــودة قــد أحــدث قلقًــا فى بعض المقامات العالية؟

قال معاليه:

«نعم قد وقفت على شىء من هذا القبيل فدهشت له دهشًا عظيمًا. لأننى لا علم لى بوجود أى خلاف بين الملك والوفد يستدعى مساعى للتقرب. ولم يحدث شىء بسبب أدنى قلق من عودتى. ولا ريب فى أن تصريح الإخلاص الذى أبدته فى جبل طارق ونشر فى كثير من الجرائد الإنكليزية والعربية يدل على ذلك دلالة كافية. ويلوح لى أن فى الأمر دخلاً لجماعة فى مصر وفى إنكلترا لا يقر لهم قرار ما لم تتراخ العلائق بين القصر والوفد وتصل عراها إلى الانفصام فهذه الإشاعات الخبيثة لا يعبأ بها إلا من هذا الوجه».

ومما بدا من نشاط دولة نسيم باشا فى تلك الآونة ذلك الحديث الآتى الذى طلب إلى جريدة (اللواء) نشره. قال دولته:

«لما كنت ذكرت فى مذكرتى وجوب الإسراع فى إصدار الدستور بحالته التى هو بها. وإنه هو الحل الوحيد الذى أراه. قدم فخامة المندوب السامى بعد ذلك احتجاج حكومته على التمسك بإبقاء هذين النصين ذاكرًا أن إيرادهما بحالتهما فى الدستور يناقض تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ويتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٩٩. وأنه إذا لم يرد العرش وتشبثت الحكومة المصرية برأيها فإن الحكومة البريطانية تكون فى حل من إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومن إلغاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومن اتخاذ ما تراه من الإجراءات الأخرى».

ثم قال دولته:

«أدهشنى هذا التهديد الذى لا يخفى على أحد ما كانت ترمى إليه فى الحكومة البريطانية والذى وجهته إلى العرش مباشرة وتخطت فيه الحكومة المصرية خلافًا للأصول المتبعة. وذلك ما جعلنى أزداد ظنًا فى أن هناك بواعث حملت الحكومة الإنكليزية على ما اقدمت عليه وكأنه القى فى روعها أن

حكومة مصر تبغى بهذه المناقشة وبهذا التمسك بالرأى المماطلة والتسويف فى إصدار الدستور لا المحافظة على حقوقها فى السودان ولذلك أوردت الحكومة البريطانية فى وثائقها الخاصة بهذا التشديد أملها أن لا يتعطل إصدار الدستور بمناقشات ذلك الدستور الذى من أجله ألغيت الحماية عن مصر. بل ربما كان لمسلك الحكومة البريطانية الذى سلكته أخيرًا أسباب أخرى يظهرها التاريخ مما جعلها تتشدد هذا التشدد وتلجأ إلى هذا التهديد الذى كان من ورائه فى حالة الجمود انتهاز الرص فتعلن استقلال السودان وتفصله عن مصر بحجة أن مصر لا تريد احترام الاتفاقات التى قبلتها رغم إنذارها ثم تنفيذ بقية ما هددت به».

«يقول بعضهم إن الحكومة الإنكليزية كانت هازلة وما كانت فاعلة شيئًا من هذه التهديدات ولكن الذى عرف الظروف التى أحاطت بالأمر يوقن بأن الحكومة البريطانية ما كانت هازلة وما كان يخيفها شىء أو يمنعها مانع. وإذا كانت قدرت فى أول سنة من سنى الحرب العالمية أن تعلن الحماية على مصر بمحض إرادتها وتسقط عرش مصر أى فى وقت كانت فى حاجة فيه إلى اكتساب العواطف وفى زمن ما كانت تعرف فيه نتيجة الحرب بل إن وقائع الحال كانت تدل على الشدة التى كانت تعانيها ومع ذلك لم يمنعها هذا الظرف العصيب من الإقدام على إجراء ما أرادته وفقًا لمصلحتها. فهل لا تقدر اليوم، وقد خرجت من الحرب منتصرة وأصبحت لها الكلمة فى سياسة الأمم، أن تعلن استقلال السودان وفصله عن مصر اعتمادًا على مخالفة مصر لتعهدها بشأن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢؟».

«لو كان تم ذلك لما وجدت مصر من الدول من يناضل عنها ويأخذ بناصرها. وها هو التاريخ وحوادثه الماضية أكبر شاهد على ذلك».

«ولو أن مصر ضربت بطلب بريطانيا عُرْض الحائط وأعلنت الدستور بحالة بعد وصول هذه التهديدات إليها لوقع ما يتذكره الناس فيما مضى. بشأن

الحوادث التى أرادت فيها مصر أن تنفذ فمنعتها القوة من تنفيذها وإصدارها. والفرق بين الأزمان والموضوعات ظاهر».

«أنا لا أبغى بذكر ما تقدم إلا مقارنة الحوادث لتذكير من يقول بأن الحكومة الإنكليزية كانت، وهى فى هذا الظرف، هازلة. وأن مصر كان فى استطاعتها أن لا تعبأ بهذه التهديدات وتعمل على عكسها مهما ترتب على ذلك من النتائج».

«على أن مصر لم تقف أمام هذه الحال جامدة. فلا هى سلمت بحذف ذكر السودان من الدستور ولا هى تنازلت عن حقوق مصر فى السودان ولا هى جحدت تلقيب الملك بملك مصر والسودان».

«وإن ما ذكرته وما أذكره لكم يمكنكم استخلاصه من كتاب استقالة الوزارة وفيه كل شىء يتعلق بالسودان وبمسألة تمثيل مصر فى لوزان. نعم أن ما ذكر فيها كان مجملاً ولكن يتسنى للمطلع أن يقف منها على كثير من الحقائق حتى يأتى دور الرسميات فتنشر الوثائق المثبتة لما فيه. ويمكننى أن أوضح لكم أنه على أثر اطلاعى على هذه التهديدات وبمثولى أمام جلالة الملك استقلت معتبرًا أن باستقالتى ريما ينحسم الإشكال وبتضحيتى أنا الذى تمسكت بهذين النصين مخالفًا ما قيدنا به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينتهى النزاع. ولكن لم تصح رغبة جلالة الملك فى قبول استقالتى وقتئذ وكلفنى بمعاودة الكلام بشأن النصين الخاصين بالسودان مع دار فخامة المندوب السامى وذلك فى مسام يوم الجمعة ٢ فبراير سنة ١٩٢٣ فصدعت بالأمر. وما كان لى ولا لأى رئيس حكومة أن يترك سيد البلاد فى هذا الظرف العصيب وجهًا لوجه أمام مهدديه. وقد ضربوا موعدًا لا يتجاوز بضع ساعات للإجابة هو وحكومته على ما قدموه من الطلبات. وبعد مناقشة فى المساء صار مد الميعاد المضروب إلى اليوم التالى وتجددت المناقشة فى الصباح بعد إحاطة بقية الوزراء علمًا بها وبكل ما يتعلق بهذا الموضوع. وانتهت بنصين يقضى أحدهما بأن يكون لجلالة الملك لقب يحدده المفوضون الرسميون وقت المفاوضات المقبلة والثانى بأن حقوق مصر فى السودان لا تمس بحال من الأحوال».

«هذات النصان قبلهما فخامة المندوب السامى ولكن لم يعرضا بعد على الحكومة الإنكليزية فكان الأمر موقوفًا على عرضهما عليها لهما. على أنه فى أثناء مناقشتى فى صباح يوم السبت ٣ فبراير مع دار فخامة المندوب السامى طلبت عرض هذين النصين على مجلس يشكل من أهل الرأى من وزراء سابقين وغيرهم النظر فى هذا الأمر ويطلق عليه اسم مجلس العرش طالما أن ليس لدينا برلمان الآن ولا جمعية تشريعية قائمة فقبل طلبى. ولما عدت أبلغت ما وصلت إليه لجلالة الملك ولزملائى. وعدنا بعد الظهر إلى المناقشة فتبينت من زملائى اتفاقهم على عدم القبول وتقرير الاستقالة. وكان الميعاد المضروب للرد بعد مدة أوشك على الانتهاء فانعقد مجلس الوزراء برياسة جلالة الملك وتحددت المناقشة وانتهت بأن أمضت الوزارة بأكملها، بعد تردد ومجادلات، خطابًا لجلالته يتضمن هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور اعتمادًا على التأكيدات التى قدمها فخامة المندوب السامى لجلالته بأن حكومته لا تريد أن تناقش مطلقًا فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل. وقد ذكر هذا التصريح فى صدر الخطاب المذكور».

«أما ما قيل من أن الوزراء انقسموا فى الرأى بشأن ذلك بعد أن اتفقت كلمتهم فإن الخلاف فى الرأى كثير الحصل خصوصًا فى المسائل الهامة. وقد يحصل أن يوافق البعض ويخالف البعض ولا يلبث أن ينضم المخالف إلى الموافق وهو ما حصل وقد طلبت من الزملاء أن يمضوا الخطاب ما داموا وافقوا عليه ففعلوا ثم وقَّعت بإمضائى فى موضعها».

«وإنك تسألنى مادام الأمر قد تم على هذا الوجه فلماذا كان إصرارى على الاستقالة فأجيبك بأن هذا أمر خاص بى يتعلق بظروف يرجع تقديرها فى بقائى واستقالتى إلىَّ. وأذكر أن جريدتكم كتبت فى هذا الصدد فى إبان هذه الحادثة ومع ذلك قلت فى استقالتى إنه لما أبطأ على النجاح فيما عهد إلىَّ به نزعت يدى من ولاية الحكم. وتعلمون أن من كان هذا رائده فى مناقشاته

ومباحثاته شفوية أو كتابية بشأن نص السودان من أول ما بدأت المناقشات بشأنه إلى آخر لحظة معروضة للرد لا يسعه أن ينفذ بيده ما لم يقبله إلا تبعًا لحكم الظروف. وقد انقطعت عن العمل من أول حدوث هذه الأزمة إلى أن قدمت استقالتى. وقد دعوت زملائى وأخبرتهم بما قررته بشأن استقالتى فوافقونى واشتركوا معى فى إمضائها».

«أما عدول بعضهم عن هذا التضامن بتشكيلهم الوزارة الحاضرة فهو أمر لا يتعلق بى وجوابه ليس عندى. وكل ما أعرفه أننى أشرت فى مذكرة السودان إلى أنه إذا لم يقبل الحل الذى قدمته فقد تقع أزمة. وقد وقعت بالفعل وحلت بتشكيل الوزارة الحاضرة. ومجمل القول الذى أختم به حديثى معكم هو أنكم تستخلصون من جميع ما تقدم أننا لم نفصل السودان عن مصر. ولم نُضع حقًا من حقوقها فيه وأننا لم نمضِ وثيقة بذلك الفصل ولا بهذا الضياع. وأننا تشبثنا فى التمسك بنظريتنا إلى آخر لحظة. وأن ما ذكرناه فى الخطاب الذى أمضيناه فى تلك الظروف لم نمضه إلا بعد أن تحققنا من تأكيدات الحكومة الإنكليزية لجلالة الملك فى أشد الظروف حرجًا وتشددها بأن لا تناقش فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى ميا النيل. وأن الكتاب الذى انتهت الوزارة بإمضائه إلى العرش فى آخر لحظة من الأجل المضروب لم تقر فيه بضياع السودان ولا بالتنازل فيه عن حق بل أثبتت فيه تأكيدات الحكومة الإنكليزية باعترافها بهذه الحقوق كلها وأنها اعتمادًا على هذه التأكيدات وافقت على إثبات الاحتفاظ بهذه الحقوق فى الدستور وعلى إثبات أن يكون للملك لقب يقرره المفوضون وقت المفاوضة».

«وأظن أن الوزارة التى لم تغفل عن إثبات ذلك بعد حصولها على تلك التأكيدات وقت هذا التصادم لا تعتبر أنها أضاعت السودان أو حذفت ذكره من الدستور بل إن كل ما فعلته أنها اضطرت إلى النزول على ما قضى به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى قبلته الحكومة السابقة فلم تقيد وزارتنا البلاد بشىء بل الذى قيدها بشأن إبقاء الفصل فى السودان إنما هو الحكومة التى قبلت

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من قبل وتعهدت بتنفيذه وربطت بتعهدها كل حكومة تأتى بعدها».

«اسمحوا لى أن الاحظ أن هذا التصريح نص على التحفظات الأربعة التى اشترطت إنكلترا أن تبقى فى قبضتها ولا تفصل فيها إلا وقت المفاوضات. والسودان هو أحدها. وقد ورد فى هذا التصريح ذكر (السودان) على وجه التعميم بدون تبيين أساس المفاوضة بشأنه إن كان على أساس الشركة فى الإدارة أو الملك. فلما حصل الإشكال المتقدم انتهينا منه بالاعتراف بحقوق مصر. وهى مقررة ومبينة بالفرمانات والمعاهدات. وبذلك تحدد ما كان عامًا بها».

«وإذا وجد من يرى أو يقول بغير ذلك فهو يستطيع أن يقول ما يشاء».

«وإنك لتسألنى أخيرًا انه قد ذكر أن جلالة الملك لُقِّب بملك مصر على أثر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولكن الذى تعرفه أنه ملقب بهذا اللقب مضافًا إليه (والسودان) فى براءة قناصل الدول الأجنبية. فأجيبك نعم كانت تصدر البراءة من ديوان جلالته بذلك وهو ما أشرت إليه فى مذكرة السودان».

هذه أقوال دولته ولا نرى فيها برهانًا واحدًا يبرر عمل وزارته بشأن السودان ومسخ الدستور وهما التهمتان الخطيرتان اللتان نُسبتا إليها، إنما هى طائفة من الأقاويل يريد ملقيها أن يوقع كل تبعة نجمت من عماله أو خطأ ارتكبته وزارته على وزارة ثروت باشا التى قبلت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، اعتمادًا على أن صحف المعارضة قد عمدت إلى الإغراق فى ذم ذلك التصريح إغراقًا حمل الجمهور على الاعتقاد بأنه شر ما مُنيت به مصر وأن كل الشرور قد تنجم عنه. ولكن الواقع أن الشرور إنما نجمت عن إهمال الوزارات الأخذ بمبادئ الاستقلال الصحيح وعن بقائها فى عهد الاستقلال خاضعة لإرادة دار المندوب السامى.

الحكومة والانتخابات:

هذا، ولقد كانت الحكومة متبعة خطة الحياد فى الانتخابات فلم تحاول تأثيرًا على أحد أو جر منفعة إلى جانبها. ولو أنها استعملت الشدة والحَجْر على حرية البعض فى إقامة الحفلات الانتخابية وما إلى ذلك.

وبدأت مجهودات الأمة والأحزاب على السواء ونشاطها يحول إلى حركة الانتخابات، وأخذ كل حزب يعد المعدات لترشيح من يثق بهم ليكونوا أعضاء مجلس النواب. وامتاز رجال الوفد بتنظيم صفوفهم فى أنحاء القطر تنظيمًا لم تستطع الأحزاب الأخرى أن تقوم بمثله، فقد أصدر معالى سد باشا نداء هذا نصه:

«بنى وطنى»

«قريب منا يوم السبت القادم موعد الانتخاب الحاسم إنه يوم الفصل. وما هو بالهزل. فيه تفتح مصر عينها واسعة وتجثم فى مربضها سامعة. ويتحرك الشهداء فى مضاجعهم تطلعًا لنتيجته. وترفرف فوق اجتماعاتكم أرواحهم تشوقًا لما أنتم تعملون. وتشفق الأجيال الغابرة من خطورة موقفكم. والقادمة من عظم مسئوليتكم. فيه تتجلى إرادة البلاد فى أكبر مظاهرها. وتظهر كفاءتها فى أبهى معارضها. فيه تبتدئ الأمة فى تحمل مسئولية الحكم بنفسها. وتدبير الأمر برأيها. فيه تسيرون إلى تحرير بلادكم أو استعبادها بكلمة واحدة. فيالها من مسئولية هائلة».

«إلى اليوم سرتم فى طريق الهدى بعد أن ابتعدتم عن طريق الرَّدَى. إذ أيدتم من اهتدى ونبذتم من غوى، وحققتم بذلك أمل المحبين. وأنقذتم مصر من كيد الخارجين. ولم يبق عليكم إلا أن تستمروا فى طريق الهداية، حتى تصلوا إلى الغاية، بانتخاب مرشحى الوفد الذين عرفتم فيهم الإخلاص والكفاءة. وابتعدتم عن غيرهم من المنافقين الذين يتوهمون أن أموالهم ستكسب أصواتكم. ووعودهم ستخضع ميولكم فأثبتوا مرة أخرى أنهم يجهلون وأنهم بهذه الوسائل الممقوتة لا يزيدونكم إلا ابتعادًا عنهم ونفورًا منهم. وما كان لوطنى أن يبيع وطنه بدراهم معدودة أو غير معدودة».

«إن من يلوث يديه بمال يأخذه لشخص ينتخبه يرتكب جريمة نحو الوطن ومن يحقق الأطماع فيه بانتخاب غير المخلصين يرتكب جناية أفظع وخيانة أعظم. لأنه يوقع الضرر مباشرة بالبلاد».

«احذروا هذه الحبائل أن تقعوا فيها. ومن أخدع منكم وابتلى بارتكاب الجناية الأولى وجب عليه أن يمتنع عن الثانية ليخفف من جرمه. ويقلل الضرر الناجم من فعله. ويعمر ما بينه وبين الله».

«اعلموا أن مصر ترقبكم. وأرواح الضحايا تشاهدكم. والله من فوق الكل ناظركم. والأجيال الماضية تناشدكم الذمة أن تحتاطوا لمستقبلكم وستتسلم الأجيال القابلة ثمرات أعمالكم، فاحرصوا أن تكون أطيب الثمرات وأن تكونوا فى نظر مصر أمكم أبناءها البررة وفى نظر الله عباده المخلصين».

(سعد زغلول)

ولقد نشرت جريدة «التيمس» مقالاً افتتاحيًا فى ١٢ أغسطس بعنوان «مصر المستقلة»، جاء فيه ما يلى:

«إن جميع المعدات قد تمت الآن للقيام بالمهمة الجليلة التى هى أن تحكم مصر نفسها بنفسها. ولا ريب أن الانتخابات القادمة ستكون تجربة فى الغالب. فالأساليب الانتخابية والبرلمانية المألوفة فى الغرب يعرفها عدد قليل فى مصر كما يعرفون إحدى الإشاعات أو الأخبار. وليس فى مصر أحزاب سياسية بالمعنى المفهوم من الأحزاب فى الغرب. ثم إن لزغلول باشا أنصارًا كثيرين. ولكن ليس له برنامج واضح محدود. أما حزب عدلى باشا فلا يزيد على نفر من الناس. ولكن يظهر أن عمال البلاط يلعبون دورًا كبيرًا فى الحملة الانتخابية. فسيكون البرلمان مقسومًا بين حزب الملك وحزب زغلول باشا. على أن كثيرًا من المساعى الخفية فى السياسة المصرية يدل على هذا التقسيم. ولن يكون النزاع بين برامج كما هو بين أشخاص. ولذلك فقد يظهر النزاع فى مئات من المظاهر عندما يحمى وطيس المعركة السياسية».

«وتعترف بريطانيا أن بعض الدول الأخرى فى الشرق الأدنى قد تقدمت تقدمًا لاشك فيه نحو الحكم الذاتى مبتدئة مثل الابتداء الغامض الذى نحن فيه صدده. وفى وسع المصريين أن يبرروا مطالبتهم بالاستقلال إذا كانوا لا يقصرون

كثيرًا عن القيام بالدرجة التى بلغتها شئون الحكومة الاقتصادية والقضائية بعد الجهود الطويلة التى بذلتها بريطانيا. وفى الإمكان الاستعانة، على الدوام، بالمساعدة البريطانية فى طور التجربة هذا. فللحكومة المصرية أن تستشير مستشارين بريطانيين فى الشئون المالية والقضائية، ومن الدلائل الحسنة على ذلك تعيين مستر باترسون فى الآونة الأخيرة مستشارًا ماليًا».

«وما زال عدد كبير جدًا من الموظفين البريطانيين يتركون الخدمة فستصبح إدارة الشئون الدقيقة كالضرائب والقضاء جميعها تقريبًا فى أيدى المصريين. فجيب أن لا تنسى أمثولة العدل فى القضاء التى سعت بريطانيا فى إقرارها وأن لا تضيع مصلحة مصر العامة فى التنازع الدائم لمنافع شخصية».

«وتنظر بريطانيا نظرًا خطيرًا إلى كل حركة من شأنها أن تهدد سلامة مصر وسيسوى مركز الجنود البريطانيين فيما بعد. فريثما يتم هذا الأمر يجب إفهام جميع أولى الشأن أن بريطانيا لا تنظر بعدم مبالاة إلى أى تقهقر نحو الظروف التى أفضت إلى تدخلها منذ أربعين سنة. فلا يُتاح للحكم الذاتى أن ينزله أى تهاون أو جبن أو غباوة إلى منزلة مساوئ الحكومة الشخصية وشهواتها التى شهد الماضى أضرارها الجسيمة فيجب أن تكون المهمة العظمى للملك فؤاد ولرجال البرلمان تبرير استقلالهم بأن يبرهنوا على أنهم وطنيون مخلصون مجردون عن المنافع الذاتية».

رد الخديو السابق على حديث سعد باشا:

هذا، ولقد كانت شركة هافاس الإخبارية قد اذاعت نبأ علقت به على الحديث الذى أجراه معالى سعد باشا زغلول مع مُكاتب جريدة «ديلى هرالد»، فقالت إن هناك علاقة بين سعد باشا والخديو السابق، فرد عباس حلمى باشا بالتصريح التالى:

«يحاول المتملقون الذين يستخدمهم أصحاب المطامع للاستفادة مما لبعض الوطنيين من النفوذ لدى الشعب. وهم يحطون من قدر إخلاص هؤلاء الوطنيين

بمزجهم اسمى دائمًا بمنازعات انتخابية أو بأمور أخرى تُعد من ضروب الهذر. ولما كنت شديد الاهتمام لما يبدو من دلائل تطور مصر وتقدمها فى سبيل أمنية سياسية سامية فإنى عظيم الميل والولاء لجميع الذين يعملون لرقى الوطن المشترك. ولكن لا يليق بحياتى الماضية ولا يفيد المقاصد والأغراض الوطنية التى يسعى إليها العاملون لإنهاض البلاد أن أدعى فرض إرادتى حيث لا يمكن أن تفرض إلا إرادة الشعب. ولا أستطيع أن أسمح لنفسى إلا بأمر واحد هو الإشارة بالاتحاد ومحاولة تفهم المصريين وجوب الائتلاف بحضهم على الاشتراك فى ظل الوفاق والسلام فى تنظيم النهضة التى يجب أن تعيد إلى الوطن حريته وكرامته مضمونين بدستور حقيقى يحقق أمانى الشعب المشروعة ويكون جديرًا بمجهوداته. وكل ما قيل أو كتب عنى مما لا يطابق هذا المبدأ ليس إلا كذبًا تعمدوه. وليس ذلك مما يزعجنى لعلمى أن هذه الأكاذيب السياسية لا يمكن أن يدوم أمره وقتًا طويلاً وإنها من الانحطاط بقدر ما يكون مصدرها عاليًا. وقد أحبط الجمهور، بفضل إدراكه وفطنته مناورات المطامع الدنيئة. ولا حق لى فى الإيعاز إلى الأحزاب ولا فى تسييرها ولكنها تعلم أننى أهتم بعملها وإن أفكارى مائلة دائمًا حيث يخفق قلب مصر ولى ثقة تامة بحكمة الشعب وشعوره. وأعلم أنه مستعد على الدوام لتقديم المبادئ على الأشخاص ولاحترام التضحية بدلاً من احترام الكبرياء. وإنى مقتنع بأنه ينصف دائمًا الذين عانوا الآلام لأجله وهم يخدمونه بكل قواهم صامتين».

«ولكى تكون النهضة الوطنية مثمرة يجب أن تكون قائمة على الإجماع. ومن الخطأ أن يحاول أحد تمثيل الأمنية الوطنية فى شخص رجل فإن أمثال هذه الشخصيات القوية التى كان لها عهد تمثيل حاجات الأمة فى ذاتها تعرض أمنية الأمة للخطر إذا أوقعها الاتفاق والصدفة بإزاء قوة متكبرة معارضة لها. وأعظم شر على كل بلاد وجود مطمعين يتصادمان. فعسى أن يقى الله مصر من أن تشهد يومًا يقوم فيه نزاع كنزاع قسطنطين وفنيزيلوس».

وفى يوم ٢٦ أغسطس، تلقى الوفد المصرى برقية من حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا صادرة من إكس ليبان، هذا نصها:

«عزمنا أن نعود بحول الله يوم ١٢ سبتمبر من مرسيليا للاشتراك معكم فى مواصلة القيام بالواجب نحو الأمة وملك البلاد».

ولنا أن نلاحظ هذه المرة أن صاحب المعالى سعد باشا ذكر مليك البلاد وقال إنه سيقرن خدمة الأمة بخدمة جلالته. خلافًا لما كان عليه حين عودته الأولى لمصر وإنها لسياسة حكيمة يرجع الفضل فيها لصاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الذى سعى وكان يسعى جهده للتأليف بين العرش وبين الوفد. لأن التاريخ علمنا أن الغاصب يستغل لمنفعته الخلاف بين الحاكم والمحكوم وتألفت اللجان لاستقبال معالى سعد باشا والاحتفال بمقدمه. ولم تستطع الوزارة الوقوف فى وجه الشعب لتمنع استعداداته العظيمة التى أقامها والمعدات التى أعدها للمآدب والحفلات بتطبيق منشور عدم الاحتفال بالأشخاص السياسيين، بل اجتهدت أن تترك الناس على أهوائهم مع إلزامهم ببعض القيود لتمنع الزحام وللمحافظة على الأمن العام.

حديث لسعد باشا:

ولقد حادث مراسل شركة روتر معالى سعد باشا وهو فى إكس ليبان فى يوم ٨ سبتمبر، فصرح له معاليه بما يلى:

«أنه ينوى لدى عودته أن يزور القصر الملكى ثم يتابع اشتراكه الفعلى فى سياسة بلاده كما وعد الأمة».

وطلب المراسل من معاليه إبداء رأيه فى الإدارة المصرية إذ ذاك وفى الحالة العامة فى مصر وعن العلاقات المقبلة بين إنكلترا ومصر فأجاب:

«إنه يفضل الامتناع الآن عن الإجابة عن هذا السؤال وعن الأسئلة الأخرى التى من هذا النوع، حتى تسنح له الفرصة لدرس الحالة درسًا وافيًا فى البلاد نفسها».

وقال معاليه:

«إن حالته الصحية قد تحسنت ولكنه لم يَسْتَعِد بعد قواه تمامًا».

عودة سعد باشا من منفاه:

ولقد أبحر سعد باشا من مرسيليا يوم الأربعاء ١٢ سبتمبر على ظهر الباخرة لوتس، وقد ودعه فى مرسيليا وكيل مجلس بلدى مقاطعة (بوشرون) لمناسبة غياب محافظ مرسيليا فصعد إلى ظهر الباخرة لتحية معاليه باسم الحكومة الفرنسوية.

ونقل هافاس من مرسيليا بتاريخ ١٠ سبتمبر البرقية التالية:

«أعرب معالى زغلول باشا عن الشكر والامتنان لما لقيه فى فرنسا من الحفاوة المقرونة بالولاء والعطف. وأضاف إلى ذلك أنه سيواصل الكفاح فى سبيل الاستقلال الحقيقى للشعب المصرى».

ونشر روتر من مرسيليا بتاريخ ١٢ سبتمبر البرقية التالية:

«أبحر زغلول باشا اليوم مساء على الباخرة لوتس إلى الإسكندرية فودعه عند سفره موظف كبير فى محافظة مرسيليا بالنيابة عن الحكومة الفرنسوية والأمير عزيز حسن ووفود الطلبة المصريين».

وقد وصلت الباخرة لوتس الفرنسوية إلى الثغر حوالى الساعة السابعة من صباح يوم ١٧ سبتمبر وكان العلم المصرى يخفق فوق ساريها إجلالاً لمن حل فيها. وكان برفقة معالى الزعيم واصف غالى بك وعلى الشمسى بك وصادق حنين بك من أعضاء الوفد وكامل سليم بك سكرتيره الخاص.

وكان يصحب صاحبة العصمة والعفاف حرمه السيدة هدى هانم شعراوى.

وكانت السلطة المحلية كما أسلفنا قد وضعت قيودًا وحدودًا للاحتفال ومع ذلك استطاع الشعب أن يقوم بالواجب عليه من الحفاوة بزعيمه حفاوة كبرى، ويحتفل به احتفالاً فخمًا مع المحافظة على النظام وعلى الأمن العام:

فقد خرجت المدينة كلها رجالها ونساؤها وأطفالها إلى الشوارع منذ الساعة السادسة صباحًا فكان عشرات الألوف من الناس على اختلاف الطبقات يحتلون

أرصفة الشوارع التى سيمر منها موكبه. وكان عشرات الألوف يحتلون سطوح المنازل وشرفاتها ومنافذها المطلة على طريقه. وكان آلاف من الناس على ظهور السفن والزوارق الراسية والمتحركة بالميناء. ولم يسمح بدخول الترسانة سوى لنحو ستمائة ذات وهو العدد الذى استطاعت المحافظة أن تحدده للجنة الاحتفال، محتمة أن لا يذهب لاستقبال الزعيم على رصيف الترسانة سواهم وأن يكون ذهابهم جميعًا بتذاكر وأن يكون دخولهم تحت إشراف البوليس الذى كانت رجاله منبثة فى كل مكان.

وأقامت لجنة الاحتفال على رصيف الترسانة سرادقين كبيرين فخمين أعدت أحدهما للمستقبلين من الرجال والآخر للسيدات.

فلما وصلت الباخرة خف للاستقبال أصحاب الدولة محمد سعيد باشا ويوسف وهبه باشا ورجال الوفد وبعض رجال الصحافة ونفر من المستقبلين ووفد من السيدات وقد علا الهتاف من كل جانب.

فلما وصل الرئيس إلى الرصيف صدحت الموسيقى وهتف الجمهور هتافًا عاليًا. وازدحم الناس حول الزعيم ازدحامًا شديدًا حتى لم يدعوا له مجالاً للحركة. وأخيرًا وصل إلى كشك أُعدَّ له فجلس فيه قليلاً يحف به كبار المستقبلين.

وفى منتصف الساعة التاسعة ركب الزعيم ورجال الوفد وبقية رؤساء المستقبلين السيارات بين الهتاف والتصفيق المتواصلين، وجعل معاليه يحيِّى الناس على جانبَى الطريق بكلتا يديه باسمًا مغتبطًا. وكان يحيط بسيارته عدد من رجال الشرطة لمنع الازدحام ولكن ذلك لم يُجْدِ نفعًا ولم يؤدِّ إلى الغرض الذى كان مطلوبًا، فقد أحاط بالسيارة عدة أفراد وركبوا على أفاريزها وأحاطوا بالزعيم من كل جانب.

سار هذا الموكب بين الجموع المحتشدة والمشرفة من المنازل تحييه بالهتاف والتصفيق والتلويح بالمناديل والرايات. وكانت جوقات الكشافة الموسيقية تصدح

بالسلام الوطنى عند مرور الموكب. وكانت صور سعد باشا تبدو ظاهرة على أبواب الدُّور والمخازن بين الرايات وأفانين الأزهار.

وصل الزعيم إلى فندق كلاردج وزار القصر الملكى، فكانت المقابلة بينه وبين جلالة الملك طويلة وودية للغاية. كما أن رئيس مجلس الوزراء زاره فى الفندق مهنئًا له بسلامة الوصول.

وفى يوم ١٨ سافر الزعيم إلى القاهرة فى قطار خاص أعد له. وكان بمعيته حضرات أعضاء الوفد والوفود التى حضرت من مختلف أنحاء القطر لمقابلته. فودعه بالمحطة جمهور عظيم من الكبراء والعظماء والأعيان والموظفين والمحامين والطلبة. وتعالت أصواتهم بالهتاف المتواصل لمعاليه ولمصر والسودان والاستقلال التام.

وقوبل سعد باشا فى محطات كفر الدوار ودمنهور وإيتاى البارود وكفر الزيات وطنطا وبركة السبع وبنها وطوخ وقها وقليوب وشبرا، التى وقف بها القطار وفى سائر المحطات التى مر بها فى طريقه بالحفاوة اللائقة بمنزلته فى القلوب. وكانت كلها مزينة أبهى زينة وقد احتشد فيها المستقبلون يهتفون باسمه وباسم مصر والسودان والاستقلال التام.

أما فى القاهرة، فقد اصطف رجال البوليس مشاة وركبانًا منذ الساعة التاسعة من صباح يوم ١٨ سبتمبر فى ميدان المحطة والميادين الأخرى والطرق الممتدة منها إلى منزل سعد باشا والتى تقرر مسير معاليه بموكبه فيها ومنع المرور بها منعًا باتًا واحتشد من ورائهم على جانبَى الطرق كثير من الناس. ووقف فى المنافذ والشرفات وعلى سطوح المنازل المشرفة على تلك الطرقات خلق كثير، وكانت الزينات والأعلام ترفرف على كل منزل ومتجر عدا الزينات التى لا عداد لها فى الأحياء الأخرى.

ولقد وقف رجال الهيئات والنقابات والطلبة والكشافة فى المواضع المخصصة لهم بمعرفة البوليس ولجنة الاحتفال.

وأقبل على المحطة المدعوون لاستقبال معاليه من الكبراء والعظماء والعلماء والرؤساء الروحانيين والتجار والأعيان ووفود الأقاليم.

فلما وصل القطار فى الساعة الثالثة بعد الظهر العاصمة علا الهتاف لجلالة الملك ولمعاليه والاستقلال التام حتى بلغ عنان السماء فنزل معاليه وحيا الجميع بابتسامته المعهودة. وقد استمر الهتاف مدة طويلة.

ثم استقل سيارته وتبعه باقى رجال الوفد وكبار المستقبلين واجتاز الموكب الطريق. وكان معاليه واقفًا فى سيارته يحيِّى الناس بكلتا يديه وعلائم التعب بادية على ملامحه. وامتلأت سيارته فى الطريق بالورود والرياحين التى نثرها عليه الوطنيون والأجانب. حتى وصل إلى داره بين التصفيق والتهليل والهتاف العالى الذى كان يرتفع من جانبى الطريق ومن أعالى البيوت المطلة على الموكب.

وبعد أن استراح فى منزله قليلاً نزل فى الساعة السادسة إلى السرادق الذى أقامته لجنة الاحتفال بجوار منزله، فحيَّاه القيوم بالهتاف وعزفت الموسيقات بالنشيد الملكى وأنشد البنات المجتمعات أمام السرادق أنشودة ترحيب بمعاليه. ومن ثَم وقف حضرة صاحب السعادة على فهمى باشا فتلا كلمة الترحيب. ثم أعقبه أحد الطلبه فالقى زجلاً بديعًا وتعاقب الخطباء يتبارون فى أفانين الفصاحة والبلاغة محيين ومهنئين الزعيم بسلامة الوصول. ثم خطب سعد باشا شاكرًا ما قوبل به من حفاوة وتعظيم. وفى الساعة السابعة رجع معاليه إلى منزله.

وفى اليوم التالى وفدت الوفود على السرادق تحييه وتهنئه، فخطب فى الطلبة خطبة عدها العقلاء بدء عهد جديد لسعد باشا ولتيار السياسة فى مصر حيث قال فى خلالها:

«إنى أسامح كل عاتب فى شخصى وكل من قصدنى بسوء أو تناولنى بسب أو قذف. فليس لشىء من ذلك أثر فى نفسى لأى كان. ولا أطلب من الله إلا أن يجزيه أحسن الجزاء».

ولكن سعد باشا لم يلبث بعد ذلك إلا قليلاً حيث أقيمت له المآدب والحفلات؛ حتى أخذ يحمل على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وينعته بأنه أكبر نكبة على مصر ويقول أقوالاً تحط من كرامة الوزراء السابقين، فقال ضمن حملاته عن ثروت باشا:

«لولا قانون التضمينات لكان أول عمل أعمله إقامة قضية على ثروت باشا فى محكمة الجنايات».

ثم قال إنه مجرم دبر الاضطرابات وهو رئيس الوزارة ليعرقل أعمال الزغلوليين وينحى باللائمة على عدلى باشا وصدقى باشا ويصفهما بأنهما خائنان قاما بتدبير الفتن لاستثمارها سياسيًا ضده. على أنه فى تلك الخطب وصف الانكليز بأنهم خصوم شرفاء يمكن الاتفاق معهم.

صدى استقبال سعد باشا فى لندره:

ولقد كان لاستقبال الزعيم صدى فى لندره فتلقت الجرائد الكبرى برقيات من مُكاتبيها، فقالت التيمس:

«إن استقبال معالى سعد باشا فى الإسكندرية كان صادرًا من القلب. لا ريب إنه إذا جرى مثل هذا الاستقبال لأى شخص آخر سواه لكن يعد خارقًا للعادة ولكن بين استقبال سعد باشا الآن واستقباله فى سنة ١٩٢١ اختلافًا ظاهرًا فالجمهور الذى أقبل على الترحيب به الآن ليس سوى جزء يسير من تلك الجماهير الغفيرة التى ازدحمت للقائه سنة ١٩٢١. وكانت وجوه الرجال والنساء والأولاد فى ذلك الحين طافحة بالسرور والابتهاج، أما الجمهور الآن فيسود عليه السكون والارتياح ولم تظهر الحماسة على عدد عظيم من المتفرجين. فالجو متبدل تبدلاً تامًا. ويبدى الجمهور احترامه لشخصية الزعيم ولكنه يشعر أن المظاهرات المقلقة لم يبق لها محل».

وقالت (الديلى تلغراف):

«إن رجال الوفد وبعض أصدقاء معالى سعد زغلول المختارين استقبلوه فى الإسكندرية استقبالاً شائقًا. ولم تظهر على الجموع حماسة عظيمة فى الحقيقة.

فقد هتفوا للزعيم عندما مر ولكن لم يظهر غليان فى الشعور قبل مروره أو بعده يصح أن يقابل بما جرى له سنة ١٩٢١. وكانت الحالة ذات مظهر خطر عندما شقت الجموع صف البوليس وحاولت حمل بقية البوليس على التراجع. ولكن فصيلة من الخيالة أكرهت الجموع التى أوشكت تتحول إلى غوغاء على الرجوع إلى المواقف المعينة. ويقال إن المقابلة بين الملك فؤاد وسعد باشا كانت ودية للغاية. وقد صمم معاليه على النزول إلى ميدان السياسة فى الحال. ويقول أنصاره إنه مصمم على العمل لإبطال التعهدات التى أجرتها الحكومة المصرية الحاضرة باسم مصر».

وكتبت الديلى نيوز قالت:

«إنه فى الظاهر أن حب الاستطلاع تغلب على الحماسة فى جذب خمسين ألفًا من المصريين للترحيب بمعالى سعد باشا وأهم ما يلفت الأنظار مما جرى هو زيارة معاليه لجلالة الملك فؤاد فى حين أنه فى سنة ١٩٢١ رفض أن يزور القصر وأن يعترف بوجود السلطان فؤاد».

وقالت الديلى إكسبريس:

«كان من المنتظر أن تُحْدث عودة سعد باشا هرجًا ومرجا. ولكن ما ظهر على المتفرجين من الفتور أعاد إلى الذهن ذكرى الاستقبال الفخم الذى جرى له سنة ١٩٢١. ولم يكن التصفيق طويلاً للزعيم ولم تظهر على الجمهور حماسة عمومية مرة أخرى بكل عزمه القديم».

وكتبت المانشيستر جارديان تقول:

«إن سرور الجمهور وابتهاجه برجوع معالى سعد باشا لا يدركهما الوصف ومع ذلك فالسكينة سائدة واسم جلالة الملك فؤاد يقابل بالهتاف مع اسم سعد باشا. وقد ألقى معاليه خطبة مفعمة بروح المسالمة والصفح عن الذين آذوه وكانت زيارته لجلالة الملك بحضور رؤساء الوزارة السابقين. وتدل صيغة خطابه السلمية على احتمال تطور سياسى جديد يؤسس على تعاون معاليه مع جلالة

الملك والحكومة فى المستقبل. وبذلك تستقر الأحوال السياسية والاقتصادية وتثبت الثبات الذى تحتاج إليه. فالجميع يرحبون بهذا الدليل الجديد».

وبعد أن انتهت الحفلات والولائم والمآدب نشر الزعيم على الأمة آية من آياته يفصل لها فيها واجباتها نحو الانتخابات. فكانت كل حركاته وسكناته موجهة نحو هذه الوجهة. حيث كانت المعركة الانتخابية قائمة على ساق وقدم فى البلاد. قال معاليه:

«أيها المصريون»

«ليس بينكم وبين الانتخابات الأولى إلا أيام معدودات».

«ومن أوجب الواجبات عليكم أن تدركوا تمام الإدراك عظم العمل المطلوب منكم وخطورة المهمة التى دُعيتم إلى النهوض بها».

«كانت الأمة قبل هذه الانتخابات طبقات وطوائف: أعيانًا وفلاحين وصناعًا وعمالاً وتجارًا يسيطر عليهم جميعًا طائفة من الموظفين الذين كانوا يحكمون كما تمليه أغراضهم وأهواؤهم. على أنكم، بفضل هذه الانتخابات قد دخلتم جميعًا وبلا تمييز ميدانًا جديدًا. وأصبح واجبًا أن تسود إرادة الشعب وأن تحكم البلاد على وفقها».

«سنمتزج جميعًا بعضنا ببعض ويصبح مشاعًا بيننا ما نطلب وما نأمل ليزداد التفاهم حتمًا ويشتد التآلف والوداد».

«اذكروا أنكم، من بعد الاعتراف بحقكم فى الانتخاب لم تعودوا متفرجين بل صرتم عمالاً فى الحياة العامة. وسيصبح مستقبل البلاد، من الآن فصاعدًا بين أيديكم وأيدى نوابكم. وستصبحون، بفضل أصواتكم ذوى أثر فى الإدارة والموظفين ووضع القوانين. إنكم مكلفون بأن تبدوا آراءكم بصراحة فى كل ما ينال البلاد من خير أو يصيبها من شر. ويجب أن لا يكون نصيب البلاد إلا الخير».

«فإعطاء الأصوات ليس مجرد حق لكم. بل هو واجب عليكم. واليوم الذى تعطون فيه أصواتكم هو اليوم الذى تضمنون فيه سيادة أموركم. والواجب يقضى عليكم أن تظهروا إرادة الأمة صادقة واضحة».

«لقد حُرمتم، لسوء الحظ، الانتخاب المباشر. فيجب عليكم، والحالة هذه، أن تنتخبوا الرجال الأكفاء الموثوق بهم الذين يتقدمون إلى انتخاب الدرجة الثانية فيترجمون بأمانة وإخلاص عن ميولكم وإرادتكم وينتخبون للبرلمان من تتفق عليه آراؤكم».

«اذكروا»

١ ـ «أن واجبكم الأول هو إعطاء الأصوات».

٢ ـ «أنه يجب أن تفحصوا الكشوف اللاتينية التى فيها أسماؤكم وأن تجتمعوا بزملائكم المدونة أسماؤهم معكم لتختاروا الرجل الذى تعتقدون فيه الإخلاص والكفاءة».

٣ ـ «يجب أن يكون المختار حائزًا لتمام ثقتكم. فاهمًا خطورة التوكيل الذى تشرفونه به فيتقدم إلى (صندوق الأصوات) متشبعًا بإرادتكم فينتخب الرجل الذى كنتم تنتخبونه لو كان الانتخاب مباشرة لكم».

٤ ـ «عارضوا كل تداخل يراد به حبس حريتكم أو تحويلها إلى وجهة غير وجهتكم وارفعوا أمره إلى القضاء، إذا حدث، لينال فاعلوه جزاء القانون».

وكان المحدد لانتخابات المندوبين الثلاثينيين يوم ٢٧ سبتمبر فاشتد النشاط فى البلاد فأيد الوفد مرشحيه وعضّدهم فى كل مكان، وكان سعد باشا من جهته يكثر من خطبه فى الوفود التى كانت تفد على بيت الأمة سواء أكانت لتهنئته بسلامة العودة أم لاستنزال الوحى من ناحيته. وكان ينحى بالذم على من يرى فيهم الخروج على مبادئه، حتى صرحت الصحف البريطانية بأنه قد عاد إلى خطة تهييجه الأولى وتبدى من عبارات التهديد والوعيد ما لم يكن له أثر لدى معاليه.

وكانت الآمال كلها موجهة نحو حصول الوفد على الأغلبية الساحقة فى البرلمان؛ حتى إن الصحف البريطانية ما كانت لتجرأ على الادعاء بما سوى ذلك.

فقد كتبت جريدة «التيمس» فى يوم ٢٦ سبتمبر قالت:

«إن رجوع زغلول باشا إلى مصر حادث خطير مهما كانت الأحوال لأنه أسمى منزلة من أية شخصية سياسية أخرى فى مصر ولرجوعه معنى خاص لأنه جاء عند دنو موعد الانتخابات».

«وليس ثمن أدنى مجال للريب فى أن الوفد سيحصل على أكثرية كبيرة فى الانتخابات فإذا استمر على الوقوف فى موقف العداء للسياسة البريطانية وإذا جرت الأكثرية فى البرلمان المصرى غدًا على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فلابد من الوقوع فى مأزق حرج ويظل هذا المأزق موجودًا إلى أن يقع أحد أمور ثلاثة. الأول أن يعيد حزب زغلول باشا نفوذه وسلطته على الجماهير. والثانى أن يغير سياسته وآراءه. والثالث أن تتخذ الحكومة البريطانية سياسة جديدة نحو مصر».

«وليس من المنتظر أن تنحرف مصر عن زغلول باشا وتهمله فإن جميع الدلائل تدل على أن الجماهير تحترمه احترام تمثال عظيم. كما كانت تفعل حتى الآن. وكلما بقى عاملاً نشيطًا ظل حزبه سائدًا فى البلاد. وأما إذا اختفى من ميدان السياسة فلا بد من أن تنحط منزلة الوفد انحطاطًا سريعًا. وقد ازداد ظهور الاختلافات بين خلفائه فى أثناء غيابه الذى دام ثلاثة عشر شهرًا وأخذ نفوذهم يضعف ضعفًا متواصلاً على البلاد».

«وعلى فرض أن الوفد فاز فى الانتخابات فمن الصعب أن نتوقع قيام وزارة زغلولية. وليس من المنتظر أن يتسلم زغلول باشا رياسة الوزارة لأنه يعلم أن هذا المنصب مدفن للشهرة. وليس هناك شخصية كبيرة من حزبه جديرة بهذا المقام

والزغلوليون أنفسهم يعرفون هذا الأمر. لذلك يبحثون عن رئيس للوزارة من غير حزبهم. ولكن من يتعاون معهم؟».

«إن هنالك شخصيتين يرجح ترشيح أحدهما إلى هذا المنصب وهما توفيق نسيم باشا ومحمد سعيد باشا. ويمتاز نسيم باشا على سواه فى نظر الوفد لأنه كمية كبيرة. أما عقيدته السياسية فهى التطرف فى مذهب المحافظين. والحب العظيم للعرش. وعدم الثقة بكل البدع الجديدة. نعم لا يصح أن يقال إنه زغلولى بالمعنى المفهوم. ولكنه أظهر استعداده للعمل مع الوفد عندما كان رئيسًا لديوان جلالة الملك وخلال وزارته الأخيرة. فى حين أن نفوذه عند جلالة الملك جعله حليفًا ثمينًا».

«أما محمد سعيد باشا فهو أيضًا سياسى ذو خبرة واسعة ولكن أعماله الماضية المفعمة بالدهاء السياسى قد تمنع الوفد عن الاطمئنان إليه».

«وقد جعل الزغلوليون الإخلاص للعرش من أهم ما ينادون به فى الانتخابات مع أنه حتى خريف سنة ١٩٢٢ كان جميع الوجهاء الذين يذهبون إلى سراى عابدين يرشقون من الجموع بالطماطم وبالبيض الفاسد. وتصرخ هذه الجموع فى وجوههم بالهتاف لزغلول باشا. أما الآن فقد تغير كل هذا. ولا شك أن الفضل فى التغيير عائد لنسيم باشا الذى انصرف بجميع قواه إلى تحسين العلاقات بين الوفد والسراى. فإذا استمر زغلول باشا على حملاته الشعواء على تصريح ٢٨ فبراير فقد تتبدل هذه الحالة لأن التصريح وقع وجرى قبوله فى عهد وزارة ثروت باشا ولكن ثروت باشا لم يعد ذا منزلة رسمية إلا أن قبوله من حاكم مصر الأعلى يجعله اتفاقًا واقعًا بين فريقين يقيد كليهما. ثم إن مصر صارت مملكة مستقلة ذات دستور بسبب ذلك التصريح. فطرح هذا التصريح يضع زغلول باشا فى موضع ريبة تجاه العرش».

«إن حزب الأحرار الدستوريين أعظم الأحزاب توثقًا وتضامنًا وبرنامجه أصرح البرامج وبين رجاله عدد عظيم من كبراء أصحاب الأطيان. والقسم الأكبر منهم من أصل تركى. ولأفراد من الحزب نفوذ كبير على زراعهم. أما الحزب

بصفته حزبًا فلا يلقى سوى تعضيد عمومى يسير. إن عدلى باشا يحترمه العموم. ولكن المركز الذى يشغله فى الشئون المصرية ليس كبيرًا. وطالما سمعت من يقول عنه إن فيه من كرم الطباع ما يمنعه عن أن يكون من الناجحين بين المشتغلين بالسياسة المحلية. ولا يرجو الأحرار الدستوريون أن يحصلوا على أكثرية فى الانتخابات ولكنهم يعتمدون على الشقاق بين الزغلوليين عندما يجتمع البرلمان فيزدادون به قوة».

«وأما رجال الحزب الوطنى فيعيشون على نفوذهم كخلفاء لمصطفى باشا كامل وقد انحط نفوذهم الآن كثيرًا مع أن زعماءهم رجال استقامة وصدق عزيمة. وكل من لا يتبع الأكثرية الزغلولية فهو ولا شك يتبع الحزب الوطنى. أما برنامج هذا الحزب فهو أن تخلى بريطانيا مصر والسودان قبل وقوع أية مفاوضة. ولذلك يعتبره الجميع برنامجًا غير عملى».

ولقد استمرت المعركة الانتخابية قائمة وكانت الدلائل كلها تدل على فوز الوفديين؛ لأن تنظيماتهم الانتخابية القوية قد تصادمت مع أعمال الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين اللذين لم يستعدا للمعركة ولم يقوما بأى تدبير بشأنها فنجح الزغلوليون نجاحًا باهرًا.

ولقد أجمعت البرقيات التى نشرتها الصحف الإنكليزية فى تلك الفترة من مُكاتبيها فى القاهرة على أن حملات زغلول باشا (ليست موجهة ضد الانكليز بل ضد الوزراء السابقين).

ولعمرى أن ذلك بعينه ما كنا نعيبه على الجماهير من الغوغاء والجارين مجراهم الذين شوهوا جمال المظاهرات التى كانت تقام وكانوا ينادون فيها بسقوط عدلى باشا أو سواه مما وسع هوة الخلاف بين شِقَّى الأمة.

قال بعض تلك البرقيات:

«وبهذا تعززت الآمال فى التوصل إلى اتفاق انكليزى زغلولى».

فكأن هؤلاء المُكاتبين يطربون لهذا الشقاق والنفور.

ولقد وصف مُكاتب جريدة «ديلى تلغراف» فى القاهرة خطبة ألقاها زغلول باشا بأنها:

«خطبة مثيرة للشعور. وصف بها ثروت باشا بأنه مجرم دبر الاضطرابات يوم كان رئيسًا للوزارة لعرقلة أعمال زغلول باشا. وحمل أيضًا حملة شعواء على عدلى باشا وصدقى باشا وقال إنهما خائنان قاما بتدبير الفتن لاستثمارها سياسيًا ضده. ووصف الانكليز بأنهم خصوم ولكنهم خصوم شرفاء يمكن أن يتفق معهم. ومازال زغلول باشا يلحف فى حملاته. والسبب فى ذلك، على ما يظهر هو اشتداد الطبقة المتعلمة فى مطالبته بأن يعلن سياسته».

المؤتمر الإمبراطورى وخطبة أللنبى

وكان المؤتمر البريطانى الإمبراطورى المكون من رؤساء وزارات المستعمرات المستقلة للحكومة البريطانية مجتمعًا فى تلك الأثناء بلندرة. فأظهر رغبة فى النظر فى مسألة مصر مرة ثانية وفى علاقتها بالدفاع الإمبراطورى. وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك هى المعارضة فى سحب الجنود البريطانية من القاهرة لأن وجودهم فيها لازم للدفاع الإمبراطورى، وهو لازم أيضًا فيما يتعلق بالتعهدات الدولية وصيانة تلك التعهدات.

خطبة اللورد أللنبى فى لندن:

كان كل ذلك يجرى واللورد أللنبى فى إنكلترا بجانب المؤتمر الإمبراطورى يتبادل وأعضاؤه الآراء فى مستقبل مصر السياسى والحكومة هنا والزعماء يتدافعون ويتراشقون بمختلف الألقاب. كأن أصبحت البلاد خلصًا لهم لا يزاحمهم فيها مُزاحم فهم على الغنيمة يقتتلون.

ولقد أقامت شركة (باعة الجلود) حفلة للورد أللنبى انتخبته فيها عضوًا فخريًا. فألقى فخامته خطبة قال فيها:

«إننى من الجنود القليلين الذين استصحبوا زوجاتهم إلى ساحة الحرب ورافقتهم فى خطوط القتال. وقد جرى لى هذا الأمر فى فلسطين دون أن يكون أمرًا عاديًا. ولكن زوجتى كانت فى المعسكر عندما كانت الاستعدادات جارية للهجوم النهائى. فأخذتها إلى مركز الاستطلاع. ثم إننى التفت فرأيت أمرًا هالنى وأوقع الرعب فى نفسى. فقد وجدت زوجتى واقفة إلى جانبى رافعة على رأسها مظلة بيضاء فلم أتمالك من الصراخ. بالله عليك أنزليها حالاً».

ثم قال اللورد أللنبى:

«إن اسم بريطانيا فى الشرق الأدنى الآن أسمى منزلة منه فى كل زمن مضى. على أننا نرى أقوالاً وأخبارًا فى الجرائد ونسمع تذمرًا من أعمال أفضت إلى ضياع نفوذنا فى الشرق الأدنى. ولكن لم يقع شىء من ذلك. وقد كان من حولنا أصدقاء وجيران جعلوا همهم أن ينتهزوا كل فرصة ليمنعونا من المغالاة فى احترام النفس. أما الآن فهؤلاء الأصدقاء والجيران المنتقدون يعجبون بإخلاصنا ويغبطوننا على قيامنا بجميع مطالبنا فى مصر».

«قد أُعجبنا جميعًا بالجنود الذين عادوا أخيرًا من الآستانة. على أن جنودنا فى مصر قد تصرفوا تصرفًا طيبًا أيضًا. فلم يصدر منهم عمل شىء ما. كما أنه لم يقع أيضًا فى الآستانة. وكان ما ظهر من الجنود البريطانية من حسن السلوك وضبط النفس خير مساعد للحكومة البريطانية على مواصلة سياستها الحرة فى مصر. وكان يُخيل مرارًا أن نقطة الفصل قد حان حينها. ولكن الجنود البريطانية تصرفت فى كل حين تصرف الكرام فسهلت بذلك مهمة الحكومة فى مصر».

«إن بريطانيا حارسة لمصر منذ ٤١ سنة وكانت سياستنا فى مصر، ومازالت، أن تسير بها إلى الأمام نحو الحكم الذاتى. ومازلنا نواصل السير على هذه السياسة. نعم أن هنالك الآن مشاكل لم تُحل ولكنها ليست مما لا تحل».

«إن الأكثرية من المصريين أصدقاء مخلصون لنا ممتنون بإخلاص مما عملناه فى مصر على أن فى مصر كما فى غيرها عددًا من دعاة الوطنية الغلاة المتطرفين المشاغبين الساعين وراء مصالحهم والمصطادين فى المياه العكرة ولكن المصريين المفكرين ممتنون مما عملناه وراغبون رغبة أكيدة فى التوصل إلى اتفاق نهائى. إننى متفائل فى شأن مصر. وأعتقد أننا قد اجتزنا متاعبنا فيها لأننا وفينا بالوعد».

«ولقد قدمت بريطانيا لمصر حكومة ذاتية بتصريح ٢٨ فبراير. وتركت تحت البحث أربع نقط لا يعسر حلها فقبلت الحكومة المصرية ذلك. على أننى وإن لم أكن مفوضًا بالكلام باسم الحكومة البريطانية، فإننى واثق بأن الحكومة البريطانية تحافظ على ذلك الاتفاق بكل بإخلاص ونية طيبة. وإذا نفذنا سياسة الحكومة البريطانية فى مصر فأنا موقن كل الإيقان بأننا سنصل إلى اتفاق دائم ملؤه الاستقامة مع ذلك الشعب الذى أعطف عليه أعظم عطف وأحترمه أعظم احترام».

«إن دماثة الخلق تؤثر تأثيرًا عظيمًا فى المصريين. وهم من أعظم شعوب العالم تأدبًا ويقدرون على الدوام قدر الدماثة والعدل والاستقامة. فإذا استعملت هذه الصفات فى محلها كانت العمدة الرئيسية لمركزنا فى مصر».

«أنا لست من رجال السياسة ولكن لى بعض الخبرة من الحرب فلم أجد قط أن المسالمة سلاح سديد ضد الأعداء ولكنها وسيلة جيدة مع الصديق. فإذا كنت أمام العدو فجيب أن تسدد سهامك إلى عينه أو لأى مقتل تستطيع أن تصيبه فيه وعليك أن تضربه ضربة قاضية فالمسالمة مع العدو تجعله يزدرى بك».

«ولا ريب أن هنالك كثيرين من الموظفين الذين خابت آمالهم كانوا يأملون مستقبلاً باهرًا فى مصر. ولكننى لا أرى سببًا للظن بأن حظ رجال الإنكليز فى مصر أو فى أى بلد آخر أقل من ذى قبل. ففى مصر موارد تجارية عظيمة ومصر الموالية متجر عظيم. وعمل بريطانيا لربح ذلك الولاء فى مصر هو تنفيذ للسياسة التى جرت عليها أربعين سنة».

أنا لا أريد أن أباهى ولا أن أتنبأ. ولكن أظننى مصيبًا إذا قلت إننا جعلنا لأنفسنا سمعة طيبة جدًا فى السنوات القليلة الماضية بالاستقامة والأمانة فى الشرق وأشعر أننى واثق بأننا سنغنم الجزاء فالاستقامة فى السياسة تعود بالخير كالاستقامة فى العمل. أما الاحتيال والسفسطة فعلى عكس ذلك».

«ولن أعالج مسألة من المسائل السياسية الباقية للحل فيما بعد ـ فهنالك أربع مسائل ـ ولكنى واثق أنها تدفع فى وقت غير بعيد للحل النهائى الذى يفضى إلى تفاهم ودى نهائى بين بريطانيا ومصر».

«ولعمرى يحق لفخامة اللورد أن يقول «إن الأكثرية من المصريين أصدقاء مخلصون لنا» بعد أن قال زعيم هذه الأكثرية «إن الانكليز خصوم شرفاء يمكن الاتفاق معهم» حيث ظهر أن العراك كان قائمًا بين الزعيم وإخوانه الذين دبروا الحركة الوطنية ـ أقاموها منذ البدء وعلى عَرَض زائل واعتبارات لا توازى جناح بعوضة».

الاحتفالات بعودة جلالة الملك والملكة للعاصمة:

وإنه مما دل على نجاح سياسة توفيق نسيم من التفاف الوفد حول العرش ما أقيم من الزينات الباهرة والاستقبال الفخم واحتشاد الآلاف من المصريين والأجانب فى طريق الموكب من المحطة إلى قصر عابدين لرؤية جلالتهما عائدين من مصيفهما بالإسكندرية يوم ٢٥ أكتوبر.

والذى أتم فى جمال تلك الحفلة خروج صاحبَى الجلالة ليلاً إلى السرادقين اللذين أُعدا لهما فى ساحة المحطة بين العساكر المتحلين بأبهى الحُلَل والتفاف الشعب حولهما يهتف بحياتهما ويدعو لهما بالعز والإقبال.

ليلة لم يَرْوِ التاريخ نظيرها فى مصر منذ قامت الحرب الكبرى.

أعقب ذلك تضاعف نشاط الوفد فى المعركة الانتخابية وصدر إذ ذاك منشور بأن الانتخابات لمجلس النواب ستجرى فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، وأما انتخابات مندوبى المندوبين الذين سينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ فستجرى فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣.

وعلى ذلك نشر الزغلوليون كشوفًا بأسماء مرشحيهم وأرسلوا المقدمين والزعماء إلى الأقاليم ليعلنوا أسماء المرشحين شخصيًا ويعضدوا ترشيحهم.

وقد سمى العدليون لتأليف تحالف مع الحزب الوطنى ضد الزغلوليين ولكن البعد بين برنامجيهما لم يساعد على هذا التحالف.

وعلى إثر زيارة سعد باشا لجلالة الملك فى يوم ٩ نوفمبر علق عليها مُكاتب جريدة «التيمس» فى برقية بتاريخ ١٣ نوفمبر، جاء فيها ما يلى:

«يُظْهر الزغلوليون نشاطًا عظيمًا فى مساعيهم. وقد وقع الآن حادث مهم. وهو أن زغلول باشا قابل جلالة الملك فؤاد. وظل ساعة فى حضرته. ثم خرج ومركزه أمنع من ذى قبل لأنه أزال التأثير الذى شعر به العموم وهو أن بينه وبين دوائر القطر بعض النفور. ويتوقع أنصاره أن يحصلوا على أكثرية عظيمة فى البرلمان. وهم يحاولون أن يحملوا الانكليز على الاعتقاد بأنهم معتدلون وراغبون فى الاتفاق معهم فى المفاوضات المقبلة. على أن زغلول باشا قد اقتصر حتى الآن على إيراد بيانات مبهمة فى شأن إمكان عقد اتفاق بين الفريقين يدعو إلى الرضى والارتياح وتجنب أن يقول ما هى القاعدة التى هو مستعد أن يفاوض عليها. وهل يقبل أن يكون تصريح ٢٨ فبراير هذه القاعدة. ثم إن الوفد يسعى إلى إيجاد اتصال بالدوائر البريطانية الرسمية».

«ولكن هذه الجريدة عادت فنشرت فى يوم ١٥ نوفمبر حديثا جرى لمُكاتبها فى القاهرة مع زغلول باشا يعدل به البيان المتقدم، ولقد أجمل المُكاتب ذلك الحديث حيث قال:»

«صرح زغلول باشا فى شأن تلغرافى الذى أرسلته إليكم يوم الثلاثاء الماضى (١٣ نوفمبر) إن الوفد لم يغير سياسته. فقد كانت هذه السياسة دائمًا كما هى الآن. وهو مستعد لعقد اتفاق مع بريطانيا على أساس الاستقلال التام واحترام المصالح البريطانية التى لا تعارض الاستقلال المصرى. وتكون مصالح مشروعة.

ويقول زغلول باشا إنه لا يسعى لا هو ولا الوفد للاتصال بالدوائر البريطانية الرسمية. وربما كان عكس هذا الأمر أقرب إلى الصحة. وقد ظهر لى أن زغلول باشا يتجنب التقييد بإبداء بيانات جلية محددة فى شأن ما يمكن قبوله أساسًا للمفاوضات. على أن فى كلامه ما يحدث شعورًا بأن اعتراضه على تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بالمفاوضات هو ما يعتبره محور هذا التصريح أى عدم الاعتراف بنظام مصر الاستقلالى. وأن صدور تصريح من الحكومة البريطانية بأن التحفظات لا يقصد منها إنقاص ذلك النظام ربما يزيل بعض ما فى سبيل المفاوضات من العقبات».

والظاهر أن تعريب هذا التصريح لم يكن ليؤدى الغاية التى قُصدت منه تمامًا. فلقد بادرت سكرتارية الوفد فى اليوم التالى بنشر رسالة تعدل فيها تعريبه. وهذا نصها.

«قابلت زغلول باشا هذا الصباح وصرح لى بما ينقض برقيتى التى أرسلتها فى ١٢ نوفمبر إذ قال إن الوفد لم يغير سياسته وأنه كان ولا يزال مستعدًا أن يعقد اتفاقًا مع بريطانيا العظمى على أساس استقلال مصر التام واحترام المصالح الإنكليزية التى تكون مشروعة ولا تتعارض مع هذا الاستقلال. ثم صرح بأنه لا هو ولا الوفد يسعى فى الاتصال بالدوائر البريطانية الرسمية ولعل العكس هو الأرجح».

«ولما تناول الكلام عن القواعد التى هو مستعد لقبول الدخول فى المفاوضات عليها قال: (إن تصريح ٢٨ فبراير قائم على أن بريطانيا العظمى تعتبر نفسها صاحبة السيادة على مصر كما كانت تركيا فى ما مضى. وهى بهذه الصفة ترى أن لها أن تمنح مصر أو تمنع عنها ما تشاء. ولكن هذه القاعدة لا يستطيع أى مصرى أن يقبلها إذ ليس مركز بريطانيا فى مصر إلا مركز الدولة الأجنبية فإذا أريد أن تقوم المفاوضات بينهما وجب أن تجرى بين متساويين لا بين ولاية تابعة وسيدتها».

حزب الأحرار الدستوريين والانتخابات:

هذا، ولما رأى حزب الأحرار الدستوريين ما قام به الزغلوليون من التنظيمات لمصلحة مرشحيهم والدعاية التى نشروها فى طول البلاد وعرضها تأييدًا لهؤلاء المرشحين. ورأى أن اتحاده مع الحزب الوطنى لن يثمر ثمرة ذات فائدة فى إسقاط الوفد قام بحملة أخرى، وهى أن يعقد بعد ظهر كل يوم جمعة اجتماعًا بجوار إدارة الحزب فى سرادق كبير يخطب فيه كبير من كبرائه المشهورين بالخطابة، فكان أول اجتماع من هذا القَبيل فى يوم ١٦ نوفمبر خطب فيه صاحب الدولة عدلى يكن باشا خطبة فصل فيها سياسته الماضية مدة توليه الوزارة وما ينويه من خطة. ولقد رمى سعد باشا فى خطبته بأنه كان يحرف فى رواية الوقائع لصالحه.

واختتم دولته خطبته بقوله:

«فليستمر سعد باشا فى خطته كما يشاء وليكن شعارنا دائمًا تأسيس سياستنا على الصدق فى القول والعمل فإن الصدق أطول عمرًا وأبقى أثرًا».

وهكذا استمرت هذه الحملات الأسبوعية فأزيح فيها اللثام عن معايب نُسبت إلى معالى سعد باشا تشوه سمعته، بغية الحصول فى المعركة الانتخابية على بعض الكراسى من الوفد.

الاستغناء عن الموظفين الانكليز وحديث رئيس الوزارة:

قامت فى هذه الأثناء ضجة فى الصحف البريطانية على نظام إخراج الموظفين الانكليز من خدمة الحكومة المصرية، ولم تجد تلك الصحف أمامها أمرًا تعزوه للمصريين إلا أن فى النية إحلال موظفين من الإيطاليين والألمان محل الموظفين الانكليز بعد خروجهم من خدمة الحكومة المصرية. وتقولوا فى ذلك الأقاويل. وزعموا أن هذه هى إرادة جلالة الملك فؤاد؛ مما جرح الشعور الوطنى وأساء إلى الروابط التى كان يرجى أن تربط مصر بإنكلترا.

ومن الصدف أن حصل فى ذلك الوقت اختلاس فى مصلحة السكة الحديد الأميرية، فاتخذتها تلك الصحف فى يدها دليلاً على ارتباك الإدارات المصرية وتطرق الخلل إليها وانتشار الرشوة والسرقات فيها بمجرد مغادرة الرؤساء من الانكليز لها . مع أن هذه المصلحة على وجه أخص لم يكن حدث فيها تغيير أو تبديل ولم يكن خرج من موظفيها الانكليز موظف واحد.

فقام حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الوزراء يرد على مزاعم الصحافة الإنكليزية فى حديث أجراه مع وكيل شركة روتر الإخبارية صرح فيه بما يلى:

«من دواعى الأسف الشديد أن بعض الصحف البريطانية الكبرى لا تراعى التدقيق فيما تنشره عن مصر من الوقائع والشروح. إذ كثيرًا ما تكون الوقائع التى توردها لا نصيب لها من الصحة مطلقًا أو تكون مشوهة. كما أن كثيرًا ما تبدو فى الشروح التى تنشر تعليقًا على تلك الوقائع، روح مناقضة كل المناقضة لما بين الحكومتين المصرية والبريطانية من العلاقات الودية. بل مناقضة لمصالح بريطانيا العظمى الحقيقية».

«وإليك بعض الأمثلة على ذلك».

«زعموا أن الحكومة المصرية تنوى الاستغناء عاجلاً ودفعة واحدة عن الموظفين البريطانيين وعتبوا عليها هذه النية. على أنه ليس أبعد عن الصواب من هذا الزعم. فإن فكرة إحلال الموظفين المصريين تدريجيًا محل الموظفين البريطانيين لاسيما فى المناصب غير الفنية، ليست فكرة حديثة العهد. وقد أشار بها اللورد ملنر ودار البحث فيها أثناء المفاوضات الرسمية التى حدثت فى سنة ١٩٢١. وكان مقررًا أن يدمج فى الاتفاق الذى يبرم بين البلدين. فلما حبطت المفاوضات كان الموظفون البريطانيون أنفسهم هم الذين ألحوا فى اعتزال مناصبهم يؤيدهم فى ذلك المندوب السامى البريطانى لرغبتهم فى الانتفاع بالتعويضات التى كانوا يمنحونها بهذه المناسبة بسخاء كبير. ولم تنظر الحكومة

بعين الارتياح إلى خروج الموظفين البريطانيين من خدمتها جماعات جماعات. فبذل سلفائى كما بذلت أنا، كل ما فى استطاعتنا لتأجيل خروجهم أو على الأقل لجعله على عدة مراحل: أولاً، لما يحدثه خروجهم جماعات من الاضطراب فى سير الأعمال العامة، وثانيًا، لما ينشأ عنه من إرهاق عاتق الخزانة المصرية. وأخيرًا أصدرت الحكومة المصرية، بالاتفاق مع اللورد اللنبى، القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٣ لتقرير الأحكام الخاصة بخروج الموظفين الأجانب من الخدمة على التدريج. ومما ينبغى لفت النظر إليه بصفة خاصة أن من ترك الخدمة من أولئك الموظفين إنما تركها بمحض اختياره وبناء على طلبه. وقلما أخرجت الحكومة أحدًا منهم من تلقاء نفسها. وإنه لم يحدث لغاية الآن، أن موظفًا بريطانيًا خلفه موظف أجنبى من جنسية أخرى. فلا ظل إذًا للحقيقة فيما نسب إلى جلالة الملك فؤاد من الرغبة فى إحلال الإيطاليين والألمان محل الانكليز فى مناصب الحكومة. ومما يدعو إلى زيادة الأسف أن صحيفة من أمهات الصحف فى لندن التى تنسب مثل هذه المزاعم الباطلة إلى ملك البلاد. وهى مزاعم من شأنها أن تجرح عواطف الأمة المصرية جرحًا عميقًا. والواقع أن جلالة الملك، فضلاً عن أنه لا يتداخل فى إدارة البلاد، فإنه قد أبدى، من عهد أن تبوأ العرش، من الحكمة واللياقة ومن الإحاطة بتصاريف السياسة ومن شديد عنايته بمصالح شعبه واستبقاء صلات الود مع بريطانيا العظمى ما يستوجب كل ثناء وإعجاب».

«وقد أصبح الكثيرون من أصدقائنا الانكليز الذين يعطفون على مصر ويعنون بأمورها متفقين معنا فى هذا الرأى وهم يثنون كذلك أطيب الثناء على جلالته. على أنه من المسلَّم به أن ما لجلالته من النفوذ كان من العوامل العظيمة فيما نراه بمزيد الاغتباط من الهدوء الذى يسود البلاد الآن».

«على أية حال، فإنه من التعسف أن يقال إن إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين البريطانيين أضر بسير الإدارة المصرية أو كان سببًا فى انتشار الرشوة والسرقات إذ لا توجد مصلحة واحدة من مصالح الحكومة يمكن أن يوجه إليها مثل هذا الانتقاد بصورة جدية ففى مصلحة الرى مثلاً، وهى أكبر المصالح وأكثرها صلة

بجمهور الفلاحين، لم تكن الشكاوى فى سنة من السنين أقل مما هى عليه فى هذه السنة. وفى إدارة الأمن العام حيث نقص عدد المفتشين الانكليز نقصًا عظيمًا كانت النتائج فى هذا العام باهرة. فقد أثبتت الإحصائيات الرسمية إن الجنايات بلغت ٧٤٩٧ فى سنة ١٩٢٣ مقابل ٨١٨٦ فى سنة ١٩٢٢ و٨٥٣١ فى سنة ١٩٢١ أى أنها قلت فى هذا العام ٦٨٩جناية عما كانت عليه فى العام الماضى و١٠٣٤ عما كانت عليه فى العام الذى قبله. وفى الوقت ذاته حدث تقدم عظيم فيما يتعلق بالمباحث الجنائية فزادت نسبة الجرائم التى عرف فاعلوها ٤٠٪ على ما كانت عليه فى سنة ١٩٢٢. وتلك، ولا شك، نتائج حاسمة. فإذا أضيف إلى ذلك أنه من عهد أن أسندت إلىَّ رياسة الوزارة منذ تسعة شهور لم تقع جريمة من الجرائم السياسية لا على الأجانب ولا على الوطنيين فإنه يلوح لى أنه يصعب على خصومنا أن يقيموا الدليل على أن الإدارة المصرية عادت القهقرى».

«وقد زعموا كذلك أن الاختلاسات التى ظهرت أخيرًا فى مصلحة السكك الحديدية الأميرية منشؤها حلول العنصر المصرى محل العنصر البريطانى ولكن حتى لو أغفلنا ما هو معروف من أن مثل هذه الحوادث لا يخلو منها بلد من بلاد الدنيا فإن وزارة المواصلات قد نشرت بيانًا يوضح بأجلى صورة حقيقة الحال فى أمرنا ما حدث فى مصلحة السكة الحديدية المصرية. وقد أثبت هذا البيان أن تلك الاختلاسات يرجع عهدها إلى عام ١٩١٩ أى إلى وقت لم يكن قد خطر فيه على بال إبدال الموظفين البريطانيين بموظفين مصريين بل أثبتت فوق ذلك أن تغيير الحالة السياسية فى مصر لم يؤثر لغاية الآن أى تأثير فى مصلحة السكة الحديدية حيث العنصر البريطانى لا يزال هو العنصر الغالب فى المناصب ذات المسئولية».

«وقد ذهب البعض إلى أن الشعب المصرى قليل الاكتراث بالانتخابات المتعلقة بالبرلمان. وذلك أيضًا خطأ كبير. فقد ثبت فى الإحصائيات الرسمية أن أكثر من ٦٠٪ من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب قد اشتركوا فى انتخابات

الدرجة الأولى. بل بلغت هذه النسبة فى بعض المديريات ٨٦٪ وهى نسبة لا تستطيع كثير من البلدان الأوروبية أن تفخر بأنها وصلت إلى مثلها. وها هى المعركة الانتخابية قائمة الآن على قدم وساق فى جو صالح سليم. وأبرهن لحكومتى أن تحصل الانتخابات بغير تحيز ولا محاباة. وجميع الظواهر تدل على أننا بالغون هذه الغاية. وأن البرلمان سيكون ممثلاً للأمة تمثيلاً حقيقيًا».

«ومن ذلك ترون ما هى قيمة تلك المزاعم. ومما يزيد فى أسفى من ترديدها أنها قد تؤدى إلى ما لا فائدة منه من سوء التفاهم بين إنكلترا ومصر. ولهذا فإننى شديد الأمل بأن الصحافة البريطانية تكون أكثر حذرًا فى تصديق ما تتلقاه من تلك الأقاويل التى لا أساس لها والتى لا تعود بنفع صحيح على مصالح بريطانيا العظمى».

وقد نشرت جريدة لا ليبرتيه فى عددها الصادر يوم ١٤ ديسمبر كلمة شبه رسمية قالت فيها:

«لقد فُوِّض إلينا أن نوضح أن ما عناه صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بقوله فى حديث لمندوب شركة روتر عن إحلال الإيطاليين والألمان محل البريطانيين فى الحكومة المصرية هو أن ما يعده دولته جارحًا لعواطف الشعب المصرى ليس إلا تلك المزاعم المختلفة التى تظهر بين حين وآخر فى الصحف البريطانية عن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر».

أذاع روتر هذا الحديث ولكننا لاحظنا أن ما من صحيفة من الصحف البريطانية شاءت أن تنشره على اختلاف نزعاتها السياسية اللهم إلا جريدة «يوركشير پوست»، وهذا أقوى دليل على تضامن الصحافة البريطانية فى المسائل التى تمس الانكليز عامة وإن كانت تتضارب فى أهوائها.

رأى سعد باشا فى حديث رئيس الوزراء:

ولما كان المنظور أن يكون لرجال الوفد الكلمة العليا فى البرلمان وكان حكمهم فى المسائل المتعلقة بالحكومة هو الحكم الذى يقام له وزن. لذلك قصد أحد

محررى جريدة لا ليبرتيه المذكورة سعد زغلول باشا وسأله رأيه فى حديث رئيس مجلس الوزراء، فقال له معاليه:

«لا أريد الإطالة. بالبحث فى تفاصيل هذا الحديث ولكنى أراه حسنًا جدًا على وجه الإجمال».

«فقد دافع صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا دفاعًا حسنًا عن إدارته ضد بعض الصحف الإنكليزية التى لا تفتأ تحاول تشويه سمعة مصر».

«وأرجو أن يصادف هذا الحديث آذانًا صاغية فى لندن وتكف الصحف الإنكليزية عن نشر مزاعم مختلفة تؤدى، كما قال يحيى باشا إبراهيم، إلى ما لا فائدة منه من سوء التفاهم بين إنكلترا ومصر».

«وأرى أن رئيس مجلس الوزراء كان فى غنى عن أن يذكر اسم جلالة الملك الذى هو فوق المفتريات السخيفة التى تحاول بعض الصحف الأجنبية إذاعتها ضده فإن مفتريات كهذه أحقر من أن تُقابل برد رسمى».

عودة الشيخ عبد العزيز جاويش:

وفى أواخر شهر ديسمبر من هذا العام حدث أمر استلفت الأنظار وشغل الرأى العام ردحًا من الزمان وأشيعت حوله الإشاعات:

ذلك أن الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش أحد أعضاء الحزب الوطنى المبعدين منذ العهد الخديو والذى كان إذ ذاك موظفًا فى الدولة العثمانية. والذى كانت، تعرف فيه ذلاقة اللسان وفصاحة البيان والقدرة على المحاجة ومقارعة الخطباء والبلغاء. قد عاد إلى مصر فجأة دون أن تتقدم عودته مقدمات:

فذهب الناس مذاهب شتى فى عودته الفجائية وفى إجازة عودته إلى البلاد من السلطات ذوات الشأن التى وإن كانت أعلنت إن البلاد مستقلة، فإنها كانت تراقب الحوادث السياسية الخطيرة والأشخاص السياسيين كذلك. ولا ريب فى أن الأستاذ كان شخصًا سياسيًا له قيمة فى مصر، وبخاصة بين أنصار الحزب الوطنى الذين كانوا يعتمدون فى سياستهم على التطرف فى كل شىء والأستاذ خير من يقود إلى هذا المسلك فى سياسته:

سادت إذ ذاك إشاعة بأن الانكليز لما رأوا قوة تأثير معالى سعد باشا فى الشعب وانقياد البلاد إليه فى كل ما يشير به وأن ذلك راجع إلى فصاحته وبلاغته وقوة عارضته، أرادوا أن يقارعوه بشبيه فى المقدرة فاتفقوا مع الأستاذ على العودة إلى مصر سرًا ليقوم بهذه الحملة ضد الزعيم الجديد؛ خصوصًا وإن الزعامة كانت له بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل باشا:

أزاح الأستاذ الستار عن وجوده بمصر بمقال نشره فى جريدة وادى النيل استعمل فيه كل ما أوتى من فصاحة وبلاغة.

ثم خطب الأستاذ فى بعض الاجتماعات الانتخابية بالإسكندرية، بعد أن أعلنت الحكومة أنها لا تستطيع التعرض له فى دخوله إلى مصر وإقامته فيها لأنه حر فى ذلك. وأنها لا تتعرض له إلا إذا بدا منه ما يخل بالأمن العام. وكان مدار خطبه على استنكار حب السيادة والزعامة الذى أبعد الناس عن مطالبهم الوطنية الحقة.

غير أن حملات الأستاذ فى المعركة الانتخابية لم تُفدْ ولم ينتخب عضوًا فى البرلمان المصرى فآوى إلى بيته ولزم الصمت واكتفى بعودته إلى دياره سالمًا.

من الأمراء إلى الأمة المصرية:

ولا يسعنا أن نختتم حوادث هذا العام الذى كان فاتحة عهد سياسى دون أن نثبت هنا ما وجهه أصحاب السمو والأمراء الكرام إلى الأمة المصرية فى ٢٦ ديسمبر شكرًا لله على ما نالت من حقها. وهذا هو البيان:

«إلى الأمة المصرية العزيزة»

«إنَّا لنشكر الله، عظمت منته، على أن وفق الأمة، ونحن منها وإليها، للثبات فيما مضى على المطالبة المشروعة بحقها فى الاستقلال كاملاً تامًا غير ناقص».

«ولا ريب أن الأمة بمجدها وكرامتها وشرف أعراقها وبالروح التى أورثها إياها جدنا الأعلى منقذ مصر وخادمها (محمد على)، ستستمر، بعون الله وتأييده على القيام بذلك الواجب المحتم بأقدام ثابتة وقلوب متوحدة الغاية يشد بعضنا أزر بعض حتى نظفر بالاستقلال التام بغير شرط ولا قيد لمصر والسودان».

«تلك الغاية التى فرض الله وأوجبت الوطنية والشرف ألا ننتهى إلا إليها ولا نثنى عزائمنا قبل بلوغها».

«لهذا كان من الحق الواجب علينا، أبناء مصر جميعًا، أن نتواصى بالتمسك بهذا الغرض الأسمى وينصح بعضنا بعضًا بأن نجعله من نفوسنا فوق متناول الآراء المختلفة والميول الخاصة بعيدًا فى قلوب الأفراد والجماعات منا عن مواضع النزاع والخلاف».

«وهذا ما نعتقد كل الاعتقاد أن الأمة ثابتة عليه ولنا بذلك كل الشرف والفخار».

«ولكنًا نلفت الأنظار إلى جلبة هذا النزاع القائم الآن ونحن سائرون إلى مقصدنا الأعلى فى مرحلة شائكة كثيرة العثرات جمة الأخطار».

«ولو أن صدى هذا النزاع لا يتعدى حدود مصر لهان الأمر وجاز السكوت عنه ولكننا نخشى أن يخيل للرأى العام فى الخارج أنه خلاف فى جوهر حقنا وذات مطلبنا. وما كانت الأمة لتجيز لأحد من أبنائها أن يكون الاستقلال التام لمصر والسودان غير مقيد ولا مشوب محلاً للخلاف والنزاع. وترفض أن يلصق بها كائن من كان أن يشوه سمعتها بهذا العار - نلفت الأنظار إلى ذلك ويقيننا فى أمتنا المجيدة وهى مقبلة على النظام النيابى أنها أقوى صلابة وأعظم غيرة كل كامل حقها من أن تلهيها عنه مظاهر هذا الشقاق».

«وهى بتوفيق الله أشد يقظة وحذرًا على استقلالها التام المقدس من أن تتعرض لخطر تباين الآراء واختلاف الأفكار. فلا تدعوا الأهواء تتفرق بكم فتضلوا عن سبيله - واضرعوا بنا جميعًا إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيدينا إلى سبيل الهدى والرشاد وهو خير الناصرين».

«كمال الدين حسين. عمر طوسون. يوسف كمال. إسماعيل داود. عادل طوسون. عمر حليم. عباس إبراهيم حليم. محمد على إبراهيم. سعيد طوسون. حسن طوسون. عمرو إبراهيم، سليمان داود».

حقًا لقد كان ذلك النزاع والبلاد سائرة فى سبيل تحقيق بغيتها، خطرًا على كيانها وخاصة لأن هذه المرحلة التى تبدو أنها المرحلة الأخيرة من مراحل القضية المصرية كانت أكثر المراحل عقبات وأشدها وعورة.

وكانت انتخابات الدرجة الأولى «انتخابات المندوبين الثلاثينيين»، قد أسفرت عن فوز ساحق للزغلوليين. وكان من الواجب أن ترتفع الرؤوس الكبيرة للدعوة إلى هذا التواصى على التمسك بأهداب الاتفاق وترك ذلك التنابذ والتخاذل.

لذلك بادر صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا إلى تحرير كتاب إلى معالى سعد باشا زغلول فى ٢٨ ديسمبر يخطب وده ويبسط له كف المصالحة ونبذ ما كان بينهما مما أثاره أقوام ممن كانوا حولهما وكانوا لا يرعون فى خير بلادهم إلاً ولا ذمة.

فرفض معالى سعد باشا تلك اليد التى مُدت إليه بكتاب قاس بعث به إليه فى ٣١ ديسمبر من ذلك العام. وقد استشهد ثروت باشا فى خطابه بالأستاذ مرقص حنا بك (باشا فيما بعد) وقد نشرت الصحف نص الخطابين المذكورين ونثبت هنا صورتهما وصورة بيان من مرقص حنا بك بحقيقة ما نسب إليه فى كتاب ثروت باشا.

خطاب ثروت باشا إلى سعد باشا:

فبعد أن أشار دولة ثروت باشا فى كتابه إلى معالى سعد باشا إلى أنه مازال منذ عودته إلى مصر يوجه إليه المطاعن القاسية. عرج على ذكر تصريح ٢٨ فبراير فقال:

«وإنما استوقفنى ما ذكرتموه فى خطبتكم الأخيرة عن تصريح ٢٨ فبراير فقد كان لى فى السعى للحصول عليه شأن يجعل من الواجب علىَّ أن آخذ عليكم منذ الآن ما قلتموه فيه مما لا يتفق ومصلحة البلاد».

«وصفتموه فى مواقفكم الأولى بأنه نكبة وطنية كبرى وأنه لم يرفع الحماية بل أشرك إنكلترا فى السيادة وزعمتم آخرًا أن ليس لمصر أن تستند فى موقفها فى المفاوضات المقبلة إلى ما كسبته به. ولكنكم تعلمون حق العلم بأن مصر لم تخسر وما كانت لتخسر به شيئًا إذ لم ترتبط بعهد أو تتقيد بقيد. بل إن إنكلترا فوق ما صرحت به من الاعتراف باستقلالها. اعترفت بحق مصر فى أن تدخل المفاوضة

بعد ذلك حرة غير مقيدة. كذلك تدركون أن دخول مصر فى المفاوضات حرة إنما شرط لمصلحة مصر فيما يتعلق بالمسائل التى احتفظت بها إنكلترا ولا ينصرف دخول إنكلترا حرة فى تلك المفاوضات إلى جواز تعرضها إلى ما اكتسبته مصر نهائيًا من استقلالها والاعتراف بسيادتها».

«على أنه لو جاز أن يدعى بمثل ما ذهبتم إليه لوجب أن تكونوا أبعد الناس عن أن تقولوا به لا أن تلمسوا الحجج على صحته. إذ الزعيم يفرض عليه حتمًا أن يحرص على كسب الحقوق لا أن يعمل على إضاعتها».

«وإنى أحمد الله على أى حال أنكم اعترفتم الآن بأن الحماية التى ضربت على البلاد قد ألغيت وأن مصر قد اعترف بها مملكة مستقلة من جانب إنكلترا والحكومات الأخرى».

وبعد أن أشار إلى الكتاب الأبيض قال:

«كذلك أرى من الواجب أن لا أخفيكم أن ما تقولون اليوم فى نتيجة تلك الجهود يخالف حكم جماعتكم فيها أيام كنت مشتغلاً بتأليف وزارتى وبعدها».

«سل مرقص حنا سله بشرف مهنته. ماذا كان منه فى الدور الأول من البحث فى تأليف الوزارة. وقت أن كان الحديث قاصرًا على رفع الأحكام العرفية وإنشاء الحكم الدستورى فى البلاد وقبل أن أطلب إلغاء الحماية وإعلان استقلال البلاد».

«يخبرك أنه اجتمع بى فى الجامعة وفى منزلى وقال لى: «إن رفع الأحكام العرفية وإنشاء الحكم الدستورى» خير ما يعمل لمصر الآن. وأن سعدًا لو كان موجودًا لما وسعه إلا أن يوافق على ذلك. وإنه لو كان هو حرًا غير مرتبط مع الوفد لما تردد فى قبول الوزارة».

«يخبرك أنه بعد استشارة إخوانه أعضاء الوفد فى ذلك أبلغنى موافقتهم على هذا البرنامج وأنهم على استعداد لإبلاغه إليكم ببرقية يطلبون أن يصرح لهم

بإرسالها إليكم يشورون عليكم فيها بقبول ذلك البرنامج وقبول دخوله فى الوزارة».

«سله ماذا قال لى فى منزله يوم دعانى وعلى بك ماهر لتناول الشاى عنده بعد تشكيل الوزارة والحصول على إلغاء الحماية بلا ثمن قدمناه ولا نقص من حقوق البلاد، من عبارات المديح والثناء».

«سله أيضًا. ماذا كان منى حينما طلب إلىَّ السعى فى التصريح لكم بالسفر من سيشل إلى أوروبا ووعدنى بتأييد الوفد للوزارة صراحة تلقاء ذلك يخبركم بما كان من موقفى فى أمركم».

ثم ختم خطابه به بما يلى:

«التزمت الصمت حتى الآن لمصلحة الوطن واعتذرت للكثيرين ممن دعونى للخطابة رغبة فى المحافظة على بقية وحدة تفككت وتجنبًا لزيادة الفتنة والانقسام».

«غير أنه وقد رفع الأمراء صوتهم عاليًا لضم الصفوف وتوحيد الكلمة رأيت أن مما يعين على تحقيق ما دعوا الأمة إليه تمحيص الحق وإماطة اللثام عن واقع الحال والأعمال السياسية التى تمت على يدى. سواء ما كان منها سابقًا على تشكيل الوزارة، أفضى إلى تصريح ٢٨ فبراير أو جرى فى عهدها كسياستها فى وضع الدستور وموقفها فى أمر تعويضات الموظفين الأجانب وتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان وقانون التضمينات وذلك بأن نحتكم كلانا فى أوجه الخلاف بيننا إلى مجلس من الأمراء يضمون إليهم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين وأعضاء الهيئات النيابية وغيرهم من أولى الرأى فى البلاد يدلى فيه كل منا بحجته ويبسط ما لديه من الأدلة والمستندات».

«وإنى لا أرجو وأنتم لا تريدون إلا خير البلاد أن لا تجدوا ما يمنعكم من قبول هذا الاقتراح الذى يمهد سبيل الوفاق والوئام إن شاء الله والسلام».

* * *

وهذه صورة ما بعث به حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول ردًا على ذلك.

«٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣»

«حضرة صاحب الدولة»

«حمل إلىَّ حضرة أمين بك واصف خطابًا منكم تتبرءُون فيه من المطاعن التى وجهتها إليكم. وتطلبون الاحتكام إلى حضرات أصحاب السمو الأمراء ومن يضمونهم من الوزراء السابقين. وغيرهم من أهل الآراء»،

«وأفيدكم أن الأمة تحت رئاسة مليكها العادل بعد أن تلت أوراق اتهامكم، واستجوبت شهود أفعالكم وأقوالكم. وسمعت دفاعكم ودفاع أنصاركم. حكمت ضدكم وأعلنت هذا الحكم فى جرائدها ومحافلها. ثم نفذته بإسقاطكم من الوزارة وبإبعادكم عن النيابة. فسقطتم من ذاك المنصب السامى، وابتعدتم عن هذا الشرف الرفيع. فلم يكن لى بعد هذا الحكم الصادر من مصدر كل سلطة تحت أسمى رئاسة أن أتنازل عنه لأقف معكم فى مستوى واحد. وأصحاب السمو الأمراء أنفسهم يعرفون أن مثل هذا القضاء فوق كل بحث وكل نقض وإبرام».

«ولعلكم توهمتم أن الدسيسة التى دبرها أنصاركم فى مسألة العرش قد غيرت من خواطركم الشريفة فأردتم أن تستفيدوا من هذا الظرف بعرض ما تعلمون أنه غير مقبول ولا صالح القبول. حتى تتخذوا من رفضه المحتم حجة لكم ومكانة عند سموهم. ولكنك واهمون فى توهمكم لأن تلك الدسيسة جاءت مكشوفة تحمل فى نفسها دليل اختلافها. ولا يمكن أن تحدث فى نفوسهم النبيلة أدنى أثر خصوصًا وهم متأكدون من قبل أنى أحفظ لأشخاصهم السنية، ولبيتهم العلوى السامى ولعرشهم المجيد كل احترام وإجلال، وإنى أذكر على الدوام بكل فخر وشكر انضمامهم للحركة الوطنية. وتشجيعهم لها بنفوذهم الشامل. وعطفهم على شخصى الضعيف. وكريم التفاتهم إلىَّ فى كل فرصة من شدة ورخاء. ولا أنسى طول حياتى أن أكبر كبرائهم كان يواسى برعايته السامية قرينتى مدة غيبتى كل مرة يشرف مصر فيها أيام كنتم أنتم تشتغلون بمهاجمتها. وتفتيشها

وحصر منزلها ومنع الناس من الدخول فيه لغير جريمة سوى أنها حرم رجل أسره الأعداء فى ميدا الشرف بعد أن دافع عن بلاده دفاعًا كريمًا».

«إنى أود الاتحاد. ليس لأن الأمراء دعوا إليه فقط. بل لأنه رأس النجاح ولأنى من الذين عملوا على تأسيسه وبنائه. وأحب شئ إلى قلبى أن يدوم ويستمر. وهو دائم ومستمر بعناية الله. أما الذين انشقوا ومن نحا عن قصد نحوهم فلا كيل عند الأمة لهم. ولا أرى من الأمانة لبلادى أن أشترك معهم فى عمل بعد أن خبرت أمرهم. وأما غير هؤلاء فإنى أرحب كل يوم بانضمامهم. وأنظر بعين ملؤها السرور لعدولهم عن اتباع الأولين».

«ما أنت بزعيم فى الأمة ولا رئيس حزب منها. حتى يكون هناك أهمية لخلافك أو وفاقك. ولكنك فرد اختبرته السلطة الإنكليزية فوجدت فيه آلة صالحة لترويج سياستها ضد بلاده. فسلطته عليها. فأذاقها عذاب الهون. وسعى جهده فى إسكان حركتها وإخضاع نهضتها بوسائل من الإرهاق بلغت حد الإعدام ومن الإضلال وصلت إلى الكذب والبهتان وكاد يصل بها إلى تلك الغاية السيئة. لولا عناية من الله أدركتها. ولفتة من المليك أغاثتها. فأقصته عن منصة الحكم وأنقذت البلاد من ذلك الخطر العظيم. وأصبحت بعد ذلك فردًا لا نهم منك إلا التحذير من ماضيك. والاعتبار بحاضرك. والاحتياط لقابلك».

«أمامك المنابر العامة فاعلُها إن وجدت سميعًا. والجرائد السيارة فاكتب بها إن وجدت قارئًا. والنوادى الخاصة فتحدث إليها إن وجدت نصيرًا».

«أما التجاؤكم إلى الأمراء فشرف لكن لا يحوزه إلا الأكفاء».

سعد زغلول

ونحن نترك للقارئ الحكم على مغزى هذين الخطابين.

ثم نشر الأستاذ مرقص بك حنا صورة الخطاب الذى بعث به إلى حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول، بعد اطلاعه على خطاب ثروت باشا المنشور فى جرائد هذا الصباح:

«القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٢٤»

«حضرة صاحب المعالى الرئيس الجليل سعد باشا زغلول»

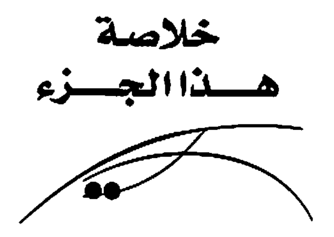
«أقدم لمعاليكم عظيم احترامى وإجلالى وبعد فقد اطلعت على خطاب ثروت باشا إلى معاليكم بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فرأيت أنه حرَّف الوقائع الواردة فيه تحريفًا معيبًا. والحقيقة أنه اجتمع بى فى الجامعة وفى منزله وفى منزلى وكانت هذه المقابلات كلها قبل تشكيل وزارته لا بعدها. ولم أقره فى أية مرة تكلم معى فيها على برنامجه أصلاً كما أنى لم أنقل إليه أن الوفد أقره. وما قلت له إن سعدًا لو كان هنا لأقره. ولم أعده لا صراحة ولا ضمنًا بتأييد الوفد. لوزارته. ولو كنت وافقت على بروجرامه وكذلك الوفد كما قال لما كان هناك من مانع من قبول الوزارة التى عرضها علىَّ بإلحاح ورفضتها. ولم يكن حضوره لمنزلى بناء على دعوتى ولم يحصل الكلام أثناء هذه المقابلة فى السياسة أصلاً. وقد طلبت منه مرارًا أن يطلعنى على أوراق المفاوضات التى دارت بينه وبين الانكليز فرفض إلا إذا قبلت كرسى الوزارة أولاً. فقلت له إنى لست ممن يؤخذون بأبهة المناصب وضخامة المرتبات. وأنى أرى كما يرى كل مصرى أن تخضع أنت أيضًا لإرادة الأمة وتمتنع عن تشكيل الوزارة فإن الأمة يقظة ولم تعد تخدعها البرامج المنمقة».

«وتفضلوا بقبول عظيم احترامى».

وبذلك فشل الساعون للوئام مرة أخرى فى التوفيق بين الأخين الشقيقين، ذلك الوئام الذى يؤمل فيه كل الخير للأمة ولقضيتها المقدسة.

■■■

خلاصة
هـــذا الجـــزء



افتُتح عام ١٩٢٢ وحلقات الأزمة السياسية مستحكمة أطرافها فى البلاد. وقد استوحش ما بين مصر وإنكلترا. وعميت على ذوى الأمر سبل الرأى لتعسف القوى بالضعيف. وأخذه الزعماء أخذ عزيز مقتدر وتشريدهم كل مشرد.

وكان لابد من حل لعقدة هذه الأزمة التى ما برحت تشتد وتعصى، ولقد أوشك رجال الحماية أن يلجئوا إلى إعادة تلك البدعة العتيقة. بدعة الوزارة الإدارية، وكان فى مصر فئة من المستوزرين يتهافتون على قبول تشكيل الوزارة بلا ثمن.

ولكن داهية الرجال السياسيين، ثروت باشا، تصدى فى النهاية لحلها بما أوتى من واسع الحيلة. وكانت وطنيته تأبى عليه أن يكون الحل على حساب الضعيف. فسعى إلى الأمر فى الخفاء متكتمًا. وفتح المخابرات من وراء الحجب. على أن الإشاعات تسربت بأن الوزير يشترط لقبول تولِّى الأمر، شروطًا لم يتسنَّ الوقوف على كنهها. فتمارى الناس فى ماهية تلك الشروط. وظل ثروت باشا محتفظًا بدخيلة سره إلا عن قوم ممن يثق بهم. حتى أشيع أن الحكومة البريطانية رفضت ما يشترط كله أو على الأقل المهم منه.

لعب إذ ذاك ثروت باشا أول لعباته بنشره حديثًا بالصحف ضمَّنه تفصيل تلك الشروط الأحد عشر. فأحدث نشرها فى البلاد أثرًا عظيمًا. واستعظم بعض ذوى الرأى صدورها منه: وذهب بعضهم إلى أنه أراد بذلك. بعد فشل مشروع

وزارته، أن يسد السبيل على غيره ممن يتعرض بعده للوزارة. وأن يضطره إلى أن لا يقبلها على شروط أقل من شروطه.

ولما أن رأى فخامة (نائب الملك) أن لا مناص له من الاعتماد على ثروت باشا عاضده وأيده. وأعاد الكَرَّة على رجال دولته فاستقدموه يستوضحونه جُلْية الأمر. فبادر بالرحيل إلى عاصمة بلاده وقد أمسك فى إحدى يديه بمطالب ثروت وبالأخرى باستقالته من منصبه إن هو صادف لدى حكومته رفضها.

وكان الناس فى مصر فريقين: فريق رضى عن خطة ثروت باشا وشروطه وراح يؤيده فى مسعاه. وفريق وهو الأكبر كان ينعى عليه خروجه على الجماعة بقبوله تأليف الوزارة على أية شروط. حتى تآمر عليه بعضهم يبغون اغتيال حياته ليحولوا بينه وبين تنفيذ خطته. ولكن الله كشف المؤامرة قبل ارتكاب الجريمة. وكان ذلك لخير مصر وحظها.

على أن الكل كان يرقب عودة العميد ليرى ماذا أعد لمصر من خير أو شر. فوصل فخامته فى مختتم شهر فبراير سنة ١٩٢٢ ولم يكد يلقى عصى تِسْيَاره حتى أعلن تصريح ٢٨ فبراير مشفوعًا ببيان تفسيرى يوضح مرامى خطة الحكومة البريطانية الواردة فى المذكرة الإيضاحية التى سبق له تقديمها لعظمة السلطان فى ١٣ ديسمبر من العام المنصرم. وكانت هذه السياسة مبنية على قاعدة المنح من ناحية واحدة دون الالتجاء إلى قبول الطرف الثانى لهذا المنح، وبناء على هذا التصريح المهم تألفت وزارة ثروت باشا.

وإنَّا جريا على الأسلوب الذى اتبعناه فى الجزءين الأولين من التمهيد نستعرض هنا أعمال الوزارتين اللتين وليتا الأمور من بعد تصريح ٢٨ فبراير، ثم ما حدث بعد ذلك من إصدار الدستور وقانون الانتخاب إلى نهاية سنة ١٩٢٣.

(وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا)

لعل ثروت باشا أعمق من عرفت ضميرًا. وأخفاهم نية. لا يعرف إلا خالقه ما يحول خلف حدقتيه المضطربتين. وما ينويه من وراء ابتسامته البريئة. مما قد

يكون من تدابير بعدها لنسف أعصى الرجال ودك أشمخ الجبال. فهو أحرص على دخيلة نفسه من تمثال أبى الهول. لا تخرج الكلمة من بين شفتيه إلا إذا كان قصد كل مدلولها. ليس بالمهزار ولا بالثرثار. لا يعد إلا وهو على ثقة من البر بوعده. إلا أنه مع كل ذلك ينبو بطبعه إلحاق الأذى بأى امرئ وإن كان يفزع من رؤيته. ويتمنى ما يتمنى على مخالطته. حتى إنه كان إذا أراد التخلص من مرءوس يكره الاحتكاك به أقصاه عنه بترقيته إلى وظيفة يبتعد فيها عن مداناته.

ولكثرة ما اشتغل بالقانون والتقنين، ذلك الزمن الطويل الذى أمضاه بلجنة المراقبة القضائية غدا قانونيًا بالسليقة. فهو لا يحيد عن القانون قيد شعره ولا يخالفه فى جليلة أو دنيئة.

وكانت له يد فى إقامة أركان النهضة القومية مع رشدى وعدلى حيث استقال من الوزارة فى سنة ١٩١٩ مشايعة للثورة. فانغمس فى طوفان الحركة منذ بدئها. وكان ممن أقنع اللورد ملنر ولجنته وباتفاقه مع صاحبيه بأن لا مناص لها من مواجهة الوفد المصرى الذى كان إذ ذاك فى باريس.

ولما دارت الظروف وهيأها هو ليلعب فيها دوره المهم. استجمع قواه وضرب تلك الضربة التى حطم بها ما كان يكتنف البلاد من أغلال الحماية. فأطلع مصر تعدو إلى مصاف الدول المستقلة ذوات السيادة. واعترفت بريطانيا أمام الدول بذلك. وبادر (عظمة السلطان) بأن يزف إلى ملوك الأرض وحكوماتها أنه قد اتخذ لنفسه لقب (ملك مصر) المعظم واستقلال بلاده. ولو لم يكن لثروت باشا غير هذه اليد فى السياسة المصرية لكفاه فخرًا.

ولقد تمسكت إنكلترا بتحفظات أربعة كانت كالخدوش فى وجنة الحسناء شوهت من جمال هذه اليد الكبرى التى أسداها الولد البار لأمه. ولكنه أمل بمسعاه وحسن سلوك الأمة أن يزيل تلك الآثار المشوهة.

غير أن الأغلبية الساحقة من الأمة ظلت غير راضية عنه وناهضته وحملت عليه بألسنتها وأقلامها تسفه أحلامه وتنعى عليه سياسته وتصفها بكل وصف

شنيع. وكان من أعظم ما حملها على ذلك رؤيتها أنه فى اليوم الذى أخذ فيه دولته الأمر بيده كان زعيمها يستقل الباخرة من عدن فى طريقه إلى منفاه بجزائر سيشل. ولقد تقوَّل المتقولون بأنه كانت لدولته يد فى نفى الزعماء وتشريدهم. أو أنه على الأقل كان راضيًا عن سياسة الإبعاد. توطئة لإعلان سياسته الجديدة. على أنه فى إعلانه برنامج سياسته الذى أذاعه حين قبوله تأليف الوزارة صرح أنه عازم على فك أسر المعتقلين السياسيين. وإن فى تصدى المندوب السامى إلى هذا البرنامج وسحبه واضطراره الوزير إلى استبداله بآخر خلو من الإشارة إلى هؤلاء المنفيين، لدليلاً على أنه لم تكن له فى ذلك المسلك يد وإنه لم يكن عليه راضيًا.

وذلك أن ثروت باشا كان قد أثبت فى كتابه المرفوع إلى حضرة صاحب العظمة السلطان (جلالة الملك الآن) بتأليف الوزارة ما يتضمن إعادة هؤلاء المعتقلين والاعتماد على فطنة البلاد فى توطيد دعائم الأمن. وقد نشرت بعض الصحف ذلك الكتاب ووزعته فعلاً ولكن اللورد أللنبى لما علم بالأمر مساء اليوم الذى رفع فيه هذا الكتاب إلى عظمة السلطان طلب فى الحال تأخير إصدار الأمر بتشكيل الوزارة واستدعى ثروت باشا، وكانت بينهما مشادة انتهت بأن سُحب الكتاب المذكور واستُبدل به آخر خلو من أية إشارة إلى المعتقلين.

نقد أعمال الوزارة الثروتية:

فى وسعنا أن نفصل بين سياسة ثروت باشا الخارجية وسياسته الداخلية لأن كلاً من السياستين كان يسير فى سبيل.

فأما سياسته الخارجية فقد كان فيها كلها على وجه العموم يتحرى خير مصر.

فمن ذا الذى ينكر عليه اليوم فضله فى استصدار تصريح ٢٨ فبراير الذى منح مصر قسطًا وافرًا من حقوقها، دون أن يلتزم هو الاعتراف لإنكلترا بشىء، والذى نتمتع بنتائجه حتى اليوم؟

على أننا إذا نظرنا إلى الأساس الذى بُنيت عليه الحركة المصرية منذ سنة ١٩١٨ لألفيناه ذلك الذى عمل ثروت باشا على تحقيقه. بل فى وسعنا القول بأن تصريح ٢٨ فبراير فيه من المزايا ما لم تكن فى مشروع ملنر ولا فى مذكرة الوفد المصرى فى التى قدمها للجنته فى لندرة إبان المفاوضات الأولى.

ومن ذا الذى يطّلع على ما بذله من المجهود لقبول مصر فى مؤتمر لوزان وما حصل عليه باتفاقه مع المندوب السامى من المزايا للبلاد ولا ينطلق لسانه بالثناء عليه؟

ومن الذى يرى نتيجة تصريح ٢٨ فبراير من تمثيل مصر تمثيلاً سياسيًا فى البلدان الأجنبية ولا يعدها حسنة لدولته؟

إلا أننا نأخذ عليه أمرًا لا نخاله من الهنّات الهينات. الا وهو سكوت حكومته عن رحلة فخامة المندوب السامى بالسودان التى كان يعمل فيها على توطيد دعائم الحكم الإنكليزى فيه دون اشتراك مصر. الأمر الذى يخالف تصريح ٢٨ فبراير ذاته. وإنّا لنرى دولته قد تهاون فى ذلك الأمر تهاونًا لا يمكن المرور به دون إعطائه حقه من الاعتبار.

وأما سياسته الداخلية فقد كانت موجهة إلى مقاومة كل معارضة تقوم من الرأى العام لأى عمل من أعمال وزارته:

فمنها تصميمه على عدم إشراك الشعب فى الدستور وهو صاحب الحق فى وضعه وانتداب لجنة لهذا الغرض رأى فيها الكفاية لتمثيل عناصر الأمة وطوائفها:

ولعله كان يخشى تطرف الوطنية فى أبحاثها إلى ما لا تحمد عقباه..

ومنها منعه الاجتماعات وحرية الرأى إذا كان القائمون بها هم خصومه السياسيون، فى حين أنه كان يسمح لأصدقائه بإقامة تلك الاجتماعات يبدون رأيهم فيها بكل حرية ويرى من المناسب أن يلقى فيها خطبه السياسية.

ومنها شدة حكومته فى معاملة مخالفيها فى الرأى واعتقال الفوج الثانى من لجنة الوفد المركزية أو السماح باعتقالهم ومحاكمتهم ومصادرة أموالهم بمعرفة السلطة العسكرية؛ الأمر الذى لا يلتئم مع دعوى استقلال البلاد.

ولقد كانت وزارته أول وزارة وجهت عنايتها بالمعنى الصحيح إلى إيجاد البعثات العلمية لجميع وزارات الحكومة إعدادًا للموظفين الأكفاء، تمشيًا مع برنامجها فى إحلال العنصر المصرى محل العنصر الأجنبى.

هذا وإن مسألة تعويض الموظفين الأجانب الذين تقرر أن يتركوا خدمة الحكومة. قد أخذت دورًا مهمًا ولهجت الألسن وحفيت الأقلام فى نقد تصرف دولته فيها. ومما قالته أنه اتفق مع المندوب السامى اتفاقًا غير رسمى على تقدير المبلغ الذى يُمنح لهم كتعويض على أساس تقدير اللورد كرزن أثناء المفاوضات الرسمية أى تسعة ملايين من الجنيهات ونيف.

والحقيقة التى نعلمها أنه كانت وقعت مشادة بين ثروت باشا واللورد أللنبى بهذا الشأن وكان اللورد يرغب فى عقد اتفاق عمومى على أساس تقدير اللورد كرزن ولكن ثروت باشا رفض وأبى أن يزيد المبلغ المخصص لهذه الغاية على ستة ملايين من الجنيهات وهو التقدير الذى قدره الوفد الرسمى. ولقد وصل الخلاف بينهما فى هذه النقطة إلى أن ثروت باشا اعتزم الاستقالة من منصبه. وأخيرًا لم يتم أى اتفاق فى هذا الشأن.

ولقد امتازت وزارته بكثرة الجرائم السياسية فى زمانها. وعدم توفقها إلى العثور على المركز الرئيسى المدبر لهذه الجرائم التى فزع منها المصريون والأجانب على السواء حتى تداخلت السلطة العسكرية وعُين اللورد أللنبى محافظًا عسكريًا لمدينة القاهرة وضواحيها:

ولقد امتدت أعمال طغمة هذه الجرائم إلى محاربة الأحزاب السياسية المصرية، فاعتدى جماعة منهم على اثنين من خيار الأمة من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين أثناء خروجهما من دار الحزب ليلاً فأدى الاعتداء إلى فقدان حياتهما.

وإنّا لذاكرون بعد ذلك لهذه الوزارة ما كان بين رئيسها والقصر من مشادة بشأن إدخال بعض التغييرات والتبديل فى الدستور؛ الأمر الذى وقف فيه دولته وقفة لم يلن فيها البتة. حتى كانت مسألة الدسيسة التى دسها عليه بعضهم فرأى القصر أن يستعمل تلك الدسيسة فى إظهار عدم الرضاء على هذه الوزارة، فاستعفى دولته من منصبه ولم يكن قد أتم بعد العمل العظيم الذى أخذ بأسباب تحقيقه.

وزارة حضرة صاحب الدولة نسيم باشا الثانية

ليس لنا أن نعيد الكَرَّة بسرد مميزات دولة نسيم باشا وقد سبق لنا أن كشفنا عن خلقه فى الجزء الثانى من هذا الكتاب.

وبعد، فلم يكن دولة نسيم باشا بالرجل الذى له من البراعة السياسية ليتولى الأمور عقب سقط وزارة ثروت باشا القوية. لذلك كانت حياة وزارته هذه قصيرة. حيث لم تستطع الثبات أمام الأعاصير السياسية التى كانت تهب عليها إذ ذاك من كل جهة. فلم تلبث أن اجتاحتها وأجبرتها على التخلى عن مناصبها فى ظروف أشد ما تكون تعاسة.

تسلمت الحكم وقد أعدت سالفتها العدة لكل أمر من الأمور التى كانت تشغل بال الشعب. فكان عليها أن تتم ما بدأت تلك. غير أنها لم تشأ أن تأخذ على نفسها عهدًا تجاه الأمة. أو تعد وعودًا لا تستطيع تحقيقها. فلم تعلن لها خطة سياسية. فطالبها الرأى العام ببيان هذه الخطة وألحف فى الطلب. فأوحى رئيسها إلى بعض الصحف أن تذيع عن لسانه تلك الحكمة الغالية: (إنما العبرة بالأعمال دون الأقوال).

ومع شدة رغبة الأمة فى الاطمئنان على مركزها ومستقبلها تركته يعمل بحريته متناسية أعماله فى وزارته الأولى. فماذا كانت النتيجة؟

كان دولته يذهب إلى الاعتقاد بأن الدستور منحة للأمة. لا حق من حقوقها. فعلى هذا الاعتقاد تناول مشروع الدستور فمحا منه بعض النصوص التى تجعل لممثلى

الشعب سلطانًا على مراقبة مرافقه. فتسرب نبأ هذا التبديل والتغيير إلى الأمة. فصاحت فى وجهه (إنما الدستور حق لى وأنا التى أراقب بمقتضاه كل مرافقى).

ومن عجب أن دولة الوزير هو الذى نقد قبل وصوله إلى كرسى الوزارة مسلك وزارة ثروت باشا فى استئثارها بالرأى، بوضع الدستور بمعرفة اللجنة التى انتخبتها لهذه الغاية دون الجمعية الوطنية. ولكنه وقد ولى الأمر، تناول هذا الدستور بالمسخ والتشويه حتى أصبح فى نظر الأمة رجعيًا يسلب بالشمال ما يعطى باليمين.

وكان هذا التبديل والتغيير مسببًا لوقوع مأساة كانت أشد تأثيرًا على الأمة وآلم وقعًا. تلك هى وقوف الدولة الإنكليزية موقف المطالب بحذف كل نص من الدستور يشير إلى أن السودان جزء غير منفصل عن المملكة المصرية وتلقيب جلالة الملك بلقب (ملك مصر والسودان) استنادًا إلى ما أباحته الوزارة لنفسها من حق المحو والإثبات فى مشروع الدستور. فلم يسع الوزارة فى النهاية، وهى فى هذا الموقف الحرج، إلا التسليم بنظرية الحكومة البريطانية بعد أن اشتدت هذه وأنذرت بما أنذرت.

ومهما يكن من عذر يبديه دولته لقبوله مطالب الدولة الإنكليزية بهذا الشأن فلن يلتمس له فيها عذر. سيما وأنه استقال من منصبه. فكان الواجب عليه فى هذه الحالة أن يدع الأمر لسواه ولكنه قد تغلبت عليه عواطفه تحمل هذه المسئولية أمام التاريخ وأمام الأجيال القادمة.

أضف إلى ذلك إضاعته فرصة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان التى كان أعد له سلفه دولة ثروت باشا، العدة وهيأ لها من الأمور ما هيأ.

تلك سقطات الوزارة النسيمية فى عهدها القصير الذى أضاع على البلاد كثيرًا من حقوقها، ولا يقلل من درجة ضرره. تلك البرقية التى بعث بها إليه الزعيم من أوروبا بعد استقالته يقول فيها «إنه استحق تقدير الوطن»! فإن آثار تلك السقطات السياسية لن تزال ظاهرة بارزة للعيان.

ومع كل ذلك فقد كانت لهذه الوزارة حسنة جليلة الشأن فى سياسة البلاد. ألا وهى نجاحها فى التقريب ما بين العرش والوفد المصرى الذى يمثل الأغلبية الساحقة من الأمة. تقريبًا ظهر أثره فى زيارة رئيس الوفد بالنيابة، المصرى السعدى بك، لقصر عابدين ولُبْثه فى الحضرة الملكية زمنًا ليس بالقصير.

الآن وقد فرغنا من أعمال الوزارتين الثروتية والنسيمية فلنشرع فى ذكر خلاصة ما حدث ابتداء من تصريح ٢٨ فبراير.

■■■

العهد الحديث

نُشر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ هنا وفى إنكلترا فى وقت واحد على أن تستصدر الحكومة البريطانية من البرلمان الإنكليزى تصديقًا عليه. فألقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم مساء اليوم الذى نشر فيه هذا التصريح بيانًا فصل فيه سياسته الجديدة حيال المسألة المصرية. فبعد أن أتى على مختصر قضيتها منذ إعلان الحماية والأدوار التى مرت بها أعلن السياسة الجديدة. ثم عقب عليها بقوله: «إن الحكومة البريطانية تعتبر العلاقات الخاصة بينها وبين مصر مصلحة بريطانية جوهرية... وأنها تعتبر كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودى. ويعد كل اعتداء على أرض مصر عملاً ترده إنكلترا بكل ما لديها من الوسائل» وادعى لحكومته الحق فى حماية الأجانب والأقليات.

ولكن البرلمان البريطانى لم يكن مستعدًا للمناقشة فى هذه السياسة تلك الليلة، كما أن المستر لويد جورج لم يستطع الإقدام على طلب موافقته على تصريحه لما آنسه من اعتزام بعض أعضائه على استخدام المسألة المصرية لإضعاف مركز وزارته فأجل المناقشة فيه إلى ٩ مارس. وفى هذه الأثناء نشرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الذى يحوى المراسلات التى تبدلت بين وزير خارجية إنكلترا والمندوب السامى لمصر تمهيدًا للسياسة الجديدة وتنويرًا للأذهان. ولكن المستر لويد جورج كان لا يزال حتى ذلك الموعد يرى أن ذلك

النفر من أعضاء البرلمان غير مستعد للاتفاق معه على السياسة. فأجّل المناقشة فيها إلى ١٤ مارس وفى هذه الجلسة تناقش المجلس فيها وأقرها بعد جدال طويل.

وفى يوم ١٥ من الشهر المذكور ورد البيان بالتصديق على هذه السياسة فزفه جلالة ملك مصر إلى رعيته، معلنًا أنه قد اتخذ لنفسه لقب «ملك» بدلاً من «سلطان». وسارعت وزارة الخارجية المصرية - التى كانت قد أعيدت بعد أن أُلغيت على أثر إعلان الحماية - بإبلاغ هذا النبأ رسميًا إلى معتمدى الدول الأجنبية بالبلاد. فوردت على جلالة الملك من الملوك ورؤساء الجمهوريات التهانى بالموقف واللقب الجديدين ومن الحكومات إلى وزارة الخارجية التهانى بالاستقلال.

وأُقيمت الزينات على دُور الحكومة وفى الميادين وأطلقت المدافع من الثكنات والقلاع احتفالاً. بزوال الحماية وبالاستقلال واعتُبر يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيًا عامًا.

كان هذا شأن الهيئات الرسمية. أما الرأى العام. أو بالأحرى الشطر الأكبر منه فقد كان غير راض عن هذه السياسة ولا مقتنعًا بها مع ما فيها من المزايا العظيمة التى لا يُستهان بها حقًا. وزاد فى سخطه أن أخذت الوزارة تستعمل سلطاتها فى الضغط عليه كما تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نقد أعمال الوزارة الثروتية.

ولقد كانت المعارضة شديدة الوطأة على الوزارة التى لم تعبأ بها بل أخذت تحاربها بشتى الطرق وظلت سائرة فى طريقها تنفذ ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير. فألغت وظائف المستشارين الانكليز الذين كانوا بكل وزارة ما عدا مستشارَى وزارتَى المالية والحقانية على أن تكون اختصاصاتهما استشارية محضة. وترتب على ذلك أن أبطل حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء وما كان له من حق فى المعارضة لكل قرار يصدره المجلس خاصًا بالشئون المالية.

كما أنها عينت وكلاء مصريين للوزارات التى كان العنصر الإنكليزى من قبل يشغل فيها تلك الوظائف المهمة.

وصدر المرسوم المبين لطريقة وراثة العرش. وهذا المرسوم يحرم الخديو السابق من حق الولاية، إلا أنه لا يحرم أنجاله منها فى حالة استحقاقهم لها.

وأهم ما قامت به هذه الوزارة هو وضع دستور للبلاد وتنفيذًا لرغبة جلالة الملك التى أبداها فى كتاب تكليف ثروت باشا بتشكيل الوزارة، وكان المأمول أن ينتهز دولته هذه الفرصة فيرضى الرأى العام الذى كان يطالب بأن تقوم بتحضير الدستور جمعية وطنية تمثل طبقات الشعب جميعًا.

نعم أنه دعا بعضًا من رجال المعارضة للاشتراك فى سَنّه فامتنعوا احتجاجًا على تفرده برأيه - وإنَّا لنراهم لم يحسنوا صنعًا فى امتناعهم.

مضت اللجنة التى انتخبها رئيس الوزراء بمحض إرادته فى أعمالها. فأثار بعض أعضائها مسألة تمثيل الأقليات فى البرلمان. فأخذت هذه المسألة دورًا مهمًا فى الدوائر السياسية بمصر وإنكلترا واستنكرت الهيئات الممثلة للأقليات إثارتها معلنة أن لا فارق بين مسلم وقبطى فى الوطنية. وأنه من العبث إثارة هذه المشكلة فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الاتحاد الذى هو شعار الأمة.

السودان

وبينما كانت هذه المعركة الكلامية دائرة بين الشعب والوزارة حول مسألة الدستور. قام فخامة المندوب السامى برحلة فى الأقطار السودانية أيد بها دعائم النفوذ الإنكليزى هناك بإهداء الهدايا باسم حكومته لرؤساء القبائل وبإلقاء الخطب على جموع الأعيان والزعماء يرمى بها إلى توطيد الحكم البريطانى منفردًا فى تلك الأصقاع، فذعر الناس فى مصر لهذا التصرف وطالبوا الحكومة بأن تبدى فى ذلك رأيًا أو على الأقل احتجاجًا على ما يأتيه فخامة المندوب السامى من الأعمال المناقضة لتصريح ٢٨ فبراير ذاته الذى احتفظ بمسألة

السودان ضمن المسائل التى لا يجوز البحث فيها حتى يتم الاتفاق عليها فى المفاوضات المقبلة. ولكن الوزارة ظلت فى صمت لا تحير جوابًا. فلما ألحف عليها الرأى العام فى الطلب أوحى رئيسها إلى بعض الصحف فى حديث أن تقول ما معناه «أن ليس للحكومة المصرية أن تثير البحث فى موضوع السودان مادامت حاله لم يدخل عليها أى تغيير فعلى» فلم يقتنع الرأى العام بذلك، واندفع فى انتقاد الوزارة فى صمتها عن الوقوف فى سبيل ما تأتيه السياسة الاستعمارية من أساليب الدعاية لفصم العلائق التى تربط مصر بالسودان.

وخاصة لأن الصحف الإنكليزية كانت تنادى بأن (رحلة اللورد أللنبى فى السودان لها أهمية سياسية كبرى فيما يتعلق بالعلاقات الدقيقة بين بريطانيا العظمى ومصر فى عهدها الجديد) وأن «السودانيين مبتهجون راضون عن الحكم البريطانى ولا يخشون غير تغيير الحكومة»؛ مدعية بأن سفر اللورد أللنبى إلى السودان كان لشعوره بانتشار قلق السودانيين خشية تغيير الحكومة التى يدير دفتها الانكليز إلى ما سوى ذلك من الدعاوى المفرقة بين المصرى والسودانى. ولم تأبه الحكومة لما كان يُبْديه الرأى العام بل اكتفت بما أذاعت عن لسان الجريدة المذكورة.

الإجرامات السياسية

وفيما كان الناس غارقين فى لجج هذه المشكلات إذ بجماعة الإجرامات السياسية يعودون إلى سالف نشاطهم فاعتدوا على حياة أحد كبار ضباط البوليس من الانكليز وقتلوه فى رائعة النهار. فكان لهذا الحادث أسوأ الأثر فى مصر وفى إنكلترا. وقرر (الاتحاد البريطانى بمصر) الاحتجاج على هذه الجرائم لدى وزارة الخارجية الإنكليزية والإسراع بطلب الترضية من الحكومة المصرية. فاحتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة المصرية، وطلبت تعويض من يقع عليهم الاعتداء من الانكليز. وقامت قيامة الصحف هناك على الحكومة المصرية ورمتها بأنه (تتجاهل بقسوة تكرار حوادث الاغتيال).

ولم يمض على هذا الحادث أكثر من شهرين ونيف حتى فوجئت الأمة بنبأ اعتداء جديد على حياة أحد كبار الموظفين من الانكليز، فحنقت الحكومة البريطانية لوقوع هذا الحادث الجديد ووجهت إلى الحكومة المصرية كتابًا جديدًا تهددها فيه وتنذرها بأنها (إن لم تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم. وتضع حدًا قاطعًا لحملة الجرائم السياسية، فإنها ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى). لم يسع الحكومة المصرية إلا تأليف لجنة خاصة للتحقيقات السياسية يشترك فيها حكمدار ثغر الإسكندرية (الإنكليزى) وخولتها سلطة واسعة تجيز لها القبض على كل من تشتبه فيهم وإيداعهم السجون الزمن الذى تراه لازمًا دون حاجة إلى إجراء قانونى. الأمر الذى يعد من أكبر الأخطار على الحرية الشخصية.

ولم يكن كل ذلك برادع هذه الطغمة الآثمة أو مُثْنٍ لعزائمها عن المضى فى ارتكاب جرائمهما الشنيعة. فلم ينقض شهر على هذه الجريمة حتى ارتُكبت جريمة ثالثة أشد من تلك شناعة وأعظم جرأة، حيث اعتُدى على حياة أسرة انكليزية بأكملها وهى أسرة المستر براون الموظف بوزارة الزراعة. فكسف بال الناس وتوقعوا انقضاض الصواعق فى الجو السياسى.

واهتمت الحكومة المصرية بالأمر فلم تنتظر ورود الاحتجاج من الحكومة البريطانية، بل بادرت بإرسال خطاب للمندوب السامى تُظهر فيه أسفها على ما وقع. وقامت الصحافة الإنكليزية تضرب على نغمة تلاحظ فيها أن تلك الجرائم أمر جديد بدأ مع تغيير الحالة السياسية فى مصر بغية حمل الدولة البريطانية على انتهاز هذه الفرصة لسحب ما منحت. هذا فضلاً عن أن الناس فى مصر أفرادًا وجماعات قد أبدوا استنكارهم لهذه الحوادث واستفظاعهم لها بنشرهم آثار شعورهم فى الصحف وتبليغهم ذلك إلى الوزارة، فكانت هذه الحركة داعية لتهدئة الخواطر نوعًا ما. ولم تقتصر أضرار فئة المجرمين السياسيين على الانكليز بل تعدتهم إلى خصومهم الوطنيين بأنه لم يكد يتألف حزب جديد

برياسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى آخر أكتوبر متخذًا لنفسه اسم حزب الأحرار الدستوريين، حتى اعتدى جماعة منهم على عضوين كبيرين من أعضائه بينما كانا خارجين من دار الحزب بعد اجتماع عُقد فيه مساء، وهما حسن عبد الرازق باشا والأستاذ إسماعيل زهدى بك فأصابوهما مقتلاً فقضيا نحبهما.

وكان شعار هذا الحزب المحافظة على الدستور من أن تمتد إليه يد العبث واتخذ له صحيفة (السياسة) لسان حاله. فلم يرق تأليف هذا الحزب فى أعين الوفديين وقالوا إن هذا العمل تفريق فى الكلمة وثلم لصفوف الأمة. ومن ثم أخذوا يحاربونه بكل طرق الدعاية حتى أصبحت صحيفته ولا يتلوها أحد إلا سرًا، بل كان المرء يخشى أن يُرى وفى يده تلك الصحيفة.

كانت كل هذه الجرائم فى عهد الوزارة الثروتية ولم تكد الوزارة النسيمية التى خلفتها تتولى الأحكام حت أقدم رجال الإجرامات السياسية على خلق الغيوم فى جوها حيث اعتدوا فى الظهيرة وفى شارع يكون فى تلك الساعة أكثر الشوارع ازدحامًا على حياة أحد أساتذة مدرسة الحقوق الملكية الانكليز فقضوا عليه. ولم يوقف للجناة على أثر. ولقد كانت هذه الجريمة من الدلائل على الاستهانة بسلطة الحكومة وعلى جمود شعور هذه الطغمة الباغية، ففزع الناس وفزعت الحكومة لوقوع الجريمة وسارع رئيسها بإرسال كتاب إلى دار المندوب السامى يُظهر فيه أسفه وأسف حكومته على وقوعها ويدلى برأيه فيما يظنه كان سببًا لارتكاب هذه الجرائم، وهو عدم اتصال الحكومة البريطانية بزعماء الشعب والعمل على إقصائهم عن بلادهم وتشريدهم فى ديار النفى. ولكن المندوب السامى لم يقتنع بما ذهب إليه دولة الوزير وأرسل للحكومة مذكرة تشمل المطالب التى يراها ضرورية بعد وقوع هذا الحادث.

ثم دعا المندوب السامى محررى الصحف المحلية ودفع إليهم ببيان عن تلك الجرائم طلب إليهم نشره للناس، وكان مصوغًا فى قالب عتاب لطيف طالبًا الهداية إلى سبيل الصواب.

وكان لهذه الحادثة وقع أليم فى مصر وفى إنكلترا فلهجت بأمرها الصحف. وكانت الجرائد الإنكليزية تطلب التشديد فى المعاملة وتناقش البرلمان هناك فيها واهتم بأمرها جد الاهتمام.

أما الحكومة المصرية فقد بذلت جهد المستطاع للتوصل إلى معرفة الجناة فى الجناية وما سبقها فلم تهتد إليهم. فوضعت جُعْلاً لمن يدل عليهم أو يقدم معلومات تؤدى إلى القبض عليهم قدره ألف جنيه. فلم تأتِ هذه الوسائل بطائل.

ولما أن وقعت الأزمة الشديدة عقيب مأساة السودان بعد استقالة وزارة نسيم باشا واستحكمت حلقاتها، عاد جماعة الإجرامات السياسية إلى نشاطهم فاعتدوا على أحد موظفى السكة الحديدية المصرية الانكليز بجوار ناديهم فى حى جزيرة بدران. فلم تطق السلطة العسكرية صبرًا على ذلك واتخذت احتياطات قوية. منها أنها عينت محافظًا عسكريًا لمدينة القاهرة وضواحيها له حق اتخاذ الوسائل التى يرى ضرورة اتخاذها بشأن الجرائم السياسية. وضربت نطاقًا عسكريًا حول الحى الذى وقعت فيه الجريمة بحيث لا يُسمح لأحد بالخروج منه إلا إذا كان بيده تصريح من السلطة المختصة، وألزم الأهالى القاطنون فى ذلك الحى بدفع غرامة مالية قدرها ٦٠٠ جنيه وأرسلت السلطة العسكرية قوة من جندها ترابط فى المكان الذى وقعت فيه الحادثة. فلم يرهب هذا الاحتياط المجرمين بل كانت جرائمهم أعظم مما سلف، حيث أُلقوا على معسكر هؤلاء الجنود قنبلة جرحت منهم جنديين جراحًا خفيفة وأصابت صاحب المطعم الخاص بالنادى بجراح بالغة.

ولم تكن هذه الجريمة خاتمة جرائمهم، بل ألقوا قنبلة ثانية على بعض العساكر بينما كانوا سائرين فى منتهى شارع نوبار من جهة ميدان المحطة.

ولم يمض على هذه الجريمة خمسة أيام حتى أُلقيت قنبلة أخرى على مطعم سمك بجوار «إيدن بلاس أوتيل» محل إدارة مخابرات الجيش البريطانى بميدان الخازندار. فجرحت ثلاثة من الجنود البريطانيين، وفى ذات الوقت أُلقيت قنبلة أخرى على نافذة الطابَق الأرضى من النُّزُل المذكور فلم ينتج عنها ضرر. فاشتد

الذعر واهتمت الحكومة المصرية بالأمر وضاعفت الجُعل الذى خصصته لمن يدل على المجرمين فأوصلته إلى ٥ آلاف جنيه. وذهب الأمان من الناس واشتدت السلطة العسكرية فى معاملتها فألقت القبض على كثيرين، من بينهم أعضاء الوفد المصرى بعد أن أحضرهم المحافظ العسكرى وأنذرهم أنه إذا وقعت جريمة أخرى فإنه تُتخذ إجراءات قاسية ضدهم.

وكان من نتائج هذه الجريمة أن الأزمة الوزارية التى كانت قائمة إذ ذاك والتى كانت على وشك الانفراج بقبول عدلى باشا تأليف وزارة مستندًا على اتفاقه مع الوفد، بشروط مزيلة لما قيدت به وزارة نسيم باشا الأمة. ولكن وقوع هذه الحادثة جعله يعدل عن قبول الوزارة نهائيًا.

وكان التشديد على الصحف بعدم التعرض لذكر سعد باشا عظيمًا، فأصدر رجال الوفد منشورًا يحض على إعادة سعد باشا ورفاقه من منفاهم لخطورة حالتهم الصحية. وحرضوا فيه الناس على استعمال كل ما يستطاع للحصول على ذلك. ولما كان نشر تلك الدعاية فى الصحف غير ميسور فقد عمد أعضاء الوفد إلى توزيعه على الناس مطبوعًا. ولما علمت السلطة بنبأ ذلك المنشور قبضت على أعضاء الوفد العاملين، وكانوا سبعة، واعتقلتهم وحاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية بتهمة الحث على الإخلال بالنظام والأمن العام. وذلك رغمًا عما كان يقال إذ ذاك من أن البلاد مستقلة. ولقد حدث أن المحامى الإنكليزى الذى كُلِّف بالدفاع عن هؤلاء الأعضاء دفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر القضية. بعد أن أعلن استقلال البلاد. فلم تَرَ المحكمة رأيه فانسحب من الدفاع احتجاجًا على ذلك. وحكمت المحكمة على كل منهم بالحبس مع الشغل مدة سبع سنوات. وتغريم كل منهم مبلغ خمسة آلاف جنيه. وكان موقف الأعضاء أثناء المحاكمة وبعد الحكم غاية فى الشجاعة وهتف (حمد الباسل باشا) بعد النطق بالحكم بحياة مصر. وقد امتنعو عن دفع الغرامة المحكوم بها عليهم. فمنعت السلطة العسكرية المصارف التى لهم فيها أموال من أن تصرف لهم شيئًا منها بدون إذن كتابى من المندوب السامى.

ثم قبضت السلطة العسكرية على ستة آخرين من الأعضاء المنتمين للوفد ثم على خمسة آخرين منهم. وكان هذا الدستور سببًا فى اضطراب الأمة على صحة سعد باشا التى كانت قد ساءت فعلاً فى جزائر سيشل. فوفدت الوفود إلى دار المندوب السامى وشعارها (الرحمة فوق العدل) يطلبون الرفق بهذا الشيخ الذى أهلكه المرض فى منفاه. ورفعت الالتماسات إلى السُّدَّة الملكية لهذا الغرض. وأخيرًا أجابت الحكومة البريطانية ملتمس المصريين ونقلت سعد باشا من جزائر سيشل إلى جبل طارق وهناك وافته حرمه المَصُون للعناية بأمره.

وعقب الأزمة السياسية التى وقعت بعد استقالة نسيم باشا. رأت السياسة البريطانية إبعاد كل من كانت له يد فى التفاهم بين القصر الملكى والوفد. وعلى ذلك أُعطى لحسن نشأت بك جواز سفر لمبارحة القطر فقصد إيطاليا. وقد تضاربت الأقوال فى الأسباب التى دعت إلى رحيله هذا. والحقيقة أن لا سبب إلا أنه كان يتمتع بثقة جلالة الملك الكبيرة. وقد أُبعد توطئه لإقامة وزارة جديدة حيث رُئى أن نفوذ نشأت بك لا يمكن أن يتفق ونفوذ رئيس الوزراء فى وقت واحد.

وتحدثت الصحف البريطانية مقترحة أنه مادام نظام الأحكام العرفية قد أفلس «بسبب كثرة وقوع حوادث الاعتداء. وعدم العثور على الفاعلين»؛ فإن الطريقة الوحيدة لحل المشاكل المصرية هى إطلاق سراح زغلول باشا لأنه المصرى الوحيد القوى الذى يستطيع أن يمد الحكومة بالقوة الكافية لحفظ النظام بدون مساعدة البريطانيين المستندة إلى الأحكام العرفية. وأنه لا يستطيع أحد سوى زغلول باشا أو حكومة يؤيدها الزغلوليون أن يعقد اتفاقًا مع الحكومة البريطانية.

وأخذت مسألة فك أسر سعد باشا دورًا مهمًا فى الصحف الإنكليزية وجرت فيها مناقشة فى مجلس العموم جرَّ إلى ذلك ذكر إلغاء الأحكام العرفية. فعرَّض اللورد برسى، بهذه المناسبة، بالوزراء المصريين قائلاً:

«إن العقبة الكبرى فى سبيل إلغاء الأحكام العرفية منذ وضعت الحرب أوزارها. هى أنه لم تظهر وزارة مصرية استعدادًا لتولى زمام الأحكام ما لم تكن

تحت حماية الأحكام العرفية. وليس فى مصر أحد أشد معارضة لسحب الأحكام العرفية من الوزراء المصريين أنفسهم».

فحنقت القلوب على الوزراء بعد هذا التصريح، واضطر عدلى باشا أن ينشر حديثًا له مع مندوب شركة روتر فى القاهرة ينفى عن نفسه وعن إخوانه هذه التهمة الشنعاء.

ولما تولت وزارة يحيى إبراهيم باشا زمام الأمر عدلت السلطة العسكرية عن محاكمة أعضاء الوفد الذين اعتقلوا أخيرًا.

وأخذت الظروف تتهيأ بعد ذلك للخطوة الثانية. وكان أحد زعماء حزب العمال «المستر سبور» فى مصر فاشتغل بالحالة المصرية ونشر عدة مقالات فى الصحف الإنكليزية التى تنطق بلسان حزبه. ولما عاد إلى بلاده نشرت الصحف هناك كتابًا جليل الشأن موقَّعًا عليه من ٩٧ عضوًا من أعضاء البرلمان يمثلون جميع الأحزاب، يطالبون به الحكومة البريطانية بالإفراج عن سعد باشا. فأحدث هذا الكتاب ضجة فى الديار الإنكليزية. وضربت صحف الأحرار والعمال على نغمته، وأخيرًا فوجئت الأمة بنبأ الإفراج عن سعد باشا وذهابه إلى فرنسا للاستشفاء بمياهها واستشارة كبار الإخصائيين من أطبائها.

ثم أعقب ذلك إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حُكم عليهم بالسجن والغرامة، على شريطة أن يؤدوا الغرامة المحكوم بها عليهم فترددوا فى تأديتها. ولكن حرم زغلول تبرعت عن جميع الأعضاء، فأبوا قبول هذا التبرع بعد أن شكروا المتبرعة وأدوا ما حُكم عليهم به وأُطلق سراحهم.

وبعد صدور قانون التضمينات وقانون الأحكام العرفية التى تبسط على البلاد عند الاقتضاء أُجيز للمبعدين العودة إلى ديارهم فعاد سعد باشا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ إلى مصر محفوفًا بمظاهر التكريم والتعظيم والإجلال. وقد عم الابتهاجُ البلادَ بعودته سالمًا إلى دياره. كما عاد الأستاذ عبد العزيز جاويش الذى كان مشتغلاً بالأمور السياسية فى مدة حكم الخديو عباس وحكم عليه وهاجر إلى الآستانة منذ ذلك التاريخ قبل تنفيذ الحكم عليه.

مصر ومؤتمر لوزان

كانت الحوادث العالمية قد هيأت لمصر فرصة ثمينة تحتك فيها بالدول العظمى، وتضطرها لبحث قضيتها. وذلك على أثر انتصار الأتراك بقيادة الرجل الفذ مصطفى كمال باشا على اليونانيين الذين كانوا اعتدوا على الديار التركية يبغون احتلالها. فانتهز الأتراك فرصة انتصارهم الباهر على أعدائهم وطلبوا إعادة النظر فى معاهدة سيفر التى سلبتهم كل حق. فتقرر إقامة مؤتمر بمدينة لوزان لهذه الغاية. فانتهزت الحكومة المصرية أيام كانت تحت رياسة ثروت باشا هذه الفرصة وقامت بمساعٍ فى روما وباريس وأنقرة للحصول على حق اشتراك مصر فى هذا المؤتمر. فنجحت فى مساعيها على أن يمثلها مندوبون مصريون. لا كما كانت الحال فى مؤتمر سيفر حيث كانت بريطانيا العظمى هى التى تمثل مصلحة مصر.

ولقد بعث نبأ انعقاد هذا المؤتمر ودخول مصر عضوًا فيه روح النشاط فى حزبَى المعارضة للحكومة، وهما الحزب الوطنى والوفد المصرى.

فأما الحزب الوطنى فقد قرر إيفاد مندوبين عنه إلى مدينة لوزان (لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها).

وأما الوفد المصرى فقد قرر فى البدء الاحتجاج على سلوك الحكومة المصرية، حينما أُشيع أن هناك مخابرات بينها وبين دار المندوب السامى فى هذا الشأن. لأنه يرى أن (إنكلترا تسعى بواسطة مروِّجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر نقلاً اسميًا وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة).

ولكن لما رأى الوفد المصرى الحزب الوطنى يستبقه إلى إيفاد جماعة من أعضائه إلى لوزان. سارع إلى انتداب لجنة من أعضائه للسفر إليها للغاية ذاتها. وسافر الوفدان إلى سويسرا يسعيان وراء غاية واحدة دون أن يحصل بينهما تفاهم على تلك الغاية.

وكانت الوزارة من جانبها توالى اجتماعاتها لوضع مذكرة بمطالب مصر والتكتم رائدها؛ حتى لا يُحْدث المهوشون ضوضاء تعطل مساعيها.

وكانت سياسة ثروت باشا فى هذا المؤتمر ترجع إلى أصول أربعة.

الأول - اعتراف تركيا باستقلال مصر وبحكومتها الملكية الجديدة.

الثانى - تنازل تركيا لمصر عن الحقوق التى كانت لها بمقتضى اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ للمحافظة على حياد قناة السويس.

الثالث - إعفاء مصر من جانب تركيا وجانب الدول الأخرى من دفع ديون سنة ١٨٥٥، ١٨٩١، ١٨٩٤.

الرابع - التنازل لمصر من جانب تركيا عن حقوق التبعية التى كانت لها على السودان.

ولقد تسنى لثروت إقناع الحكومة البريطانية بقبول وجهات نظره كلها بعد أن كانت إنكلترا تصر، على وجه الخصوص فيما يختص بالمسألة السودانية، على أن تتنازل تركيا عن حقها فى تلك الأقطار لها ولمصر معًا. ثم طلبت أن يكون هذا الحق وديعة فى يد عصبة الأمم إلى أن يتم الاتفاق على هذه النقطة. ولكن ثروت باشا أبَى الأخذ بالنظرية البريطانية وأخيرًا قبلت هذه الحكومة نظريته.

ولما تم الاتفاق على هذا كله. خشى ثروت ما كان يتوقعه من معارضة بعض الدول فى هذا الاتفاق. وجواز إظهار تركيا، على وجه خاص، المعاكسة للمطالب المصرية لأنه كان يعلم أنها لا تميل إلى نصرة مصر نظرًا لموقفها فى الحرب الكبرى. فأوفد إلى أوروبا قُبَيْل انعقاد المؤتمر سيف الله يسرى باشا، الذى كان إذ ذاك وكيلاً لوزارة الخارجية، للاتصال بمندوبى تركيا جسًا للنبض تمهيدًا لأعمال الوفد الرسمى الذى كانت الوزارة معتزمة إيفاده للاشتراك فى المؤتمر تحت رياسة دولة ثروت باشا.

أما وفد الحزب الوطنى والوفد المصرى فقد اتحدا هناك على ميثاق قومى يشمل المطالب التى يضعونها نُصْب أعينهم للمطالبة بها. وأخذا فى الدعاية للقضية المصرية.

ولما استقالت وزارة ثروت باشا وخَلَفَتها وزارت توفيق نسيم باشا، كانت مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان أوشكت أن تنتهى. ولكن الوزارة الجديدة أوقفت السير فيها رغمًا عن إلحاح الرأى العام عليها بغية تبيان ما تنويه فى هذه المسألة. وفى المسائل الأخرى التى كانت معلقة.

وزاد الموقف تعقيدًا ورود الأنباء بأن رجال الوفدين قد اختلفوا فى لوزان وانقسموا على بعضهم وراح كل فريق منهم يهيم فى وادٍ. وبذلك تبددت الجهود بعد اتحادها.

وفى أوائل سنة ١٩٢٣ كان الخلاف شديدًا بين وفدَى الحزبين حتى قابل مندوبون من كليهما الغازى مصطفى كمال باشا بأنقرة على حدة وحادثوه فى المسألة المصرية.

وكانت الوزارة دائبة على التكتم فى كل الوسائل التى كانت تهم الرأى العام المصرى. ومسألة تمثيل مصر فى لوزان من ضمنها. حتى انتشرت إشاعة قوية بأن الحكومة عدلت نهائيًا عن الشخوص إلى ذلك المؤتمر.

ولقد استُدعى سيف الله يسرى باشا من لوزان. فعاد وانقضى المؤتمر ولم تُمثل مصر فيه.

الدستور والأطوار التى مرَّبها والقوانين الأخرى الملحقة به:

سبق لنا القول بإن الفضل فى وضع الدستور يرجع إلى وزارة ثروت باشا. ولو أن طريقة وضع هذا المشروع كان قد اكتنفها كثير من النقد والتجريح. فلما أتمت اللجنة التى سنته عملها. رفعته إلى الوزارة وهذه رفعته إلى اللجنة القضائية بوزارة الحقانية لتنظر فى صيغة أحكامه وتجعلها ملائمة للصيغ القانونية.

ولكن فى هذه الأثناء وقع خلاف بين وزارة ثروت باشا ودار المندوب السامى حول مادة من الدستور. تقضى بأن يكون لقب جلالة الملك (ملك مصر والسودان). ونص آخر يقضى بأن السودان (جزء من المملكة المصرية لا ينفصل)، فتحدث الناس عن وجود أزمة وزارية بسبب هذا الخلاف المستحكم.

على أن مسألة النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور لم تكن فى الواقع هى العامل الوحيد فى إيجاد تلك الأزمة. بل حدثت ضد ثروت باشا وشايات نُسبت فيها أمور خطيرة إلى دولته تمس إخلاصه للعرش. انتهت باستقالته من الحكم قبل أن يصدر الدستور أو يرفع إلى جلالة الملك لإصدار مرسوم به. وتعطلت جميع المسائل التى كان تم الاتفاق بينه وبين المندوب السامى بشأنها.

ومن المدهش أن يُظهر السواد الأعظم من الأمة ابتهاجه باعتزال ثروت باشا ويغمطونه حقه فى الفضل على البلاد. وهو الذى ما سعى قط إلا لخيرها. على أن الواقفين على دقائق الأمور من رجال الأمة كان الأسف ملء أفئدتهم على استقالته لما قدمه لمصر من الخير الجزيل وما كان يُنتظر من خدماته الجُلَّى لبلاده. وبخاصة فى مؤتمر لوزان. حيث عدل الانكليز عما كانوا قد اتفقوا عليه مع دولته قبل استقالته.

الوزارة النسيمية

تولى الأمر بعد ذلك دولة محمد توفيق نسيم باشا. وكانت أمامه عدة أمور يلح الشعب فى مطالبته بالبت فى أمرها. كإصدار الدستور. وإلغاء الأحكام العرفية. وما يترتب عليها من الإجراءات، من فك أسر المعتقلين السياسيين، وإعادة المنفيين. وما إلى ذلك. ثم تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان.

وكانت خطة الحكومة خطة الصمت المطلق حتى إنها لم تضع لنفسها برنامجًا سياسيًا. وكان رئيسها يقول: «إنه لا يود أن يعد وعودًا لا يستطيع تنفيذها كسواه؛ بل هو يرجو أن يحكم الرأى العام على أعماله لا على أقواله».

وظلت الوزارة فى صمتها ماضية ومشروع الدستور بين يديها تمحو من أحكامه ما تريد سالبة حقوقًا للأمة كانت قد وضعت فيه. فلما رأى المندوب السامى ذلك طلب من الوزارة، باسم ما خوَّلته لنفسها من حق، أمرًا ذا خطورة كبرى. وهو حذف ما فيه من النص على أن السودان جزء من المملكة المصرية

غير منفصل. وأن لقب جلالة الملك يكون (ملك مصر والسودان) فأُسقط فى يد الوزارة. وتبادلت ودار المندوب السامى المذكرات لتثبت حقوق مصر فى السودان. وما كان الانكليز بجاهلين تلك الأدلة والبراهين. ولكنهم عرفوا كيف ينتهزون الفرص. فما أغنت مذكرة الوزارة عن إصرار المندوب السامى شيئًا. بل إنذر وهدد. وكان إنذاره موجهًا للعرش دون الحكومة. فتحرجت الأمور ودق الموقف. ولم تجد الوزارة لها مخرجًا من هذه الورطة. فاقترحت حلولاً رفضتها وزارة الخارجية البريطانية فلم تجد الوزارة بدًا من التخلص من مركزها الدقيق. ولكنها خشيت أن تترك العرش مكشوفًا أمام الخَصْم لأن الإنذار كان موجهًا له دون حكومته كما قدمنا. على غير الأساليب السياسية المرعية. فقبلت الوزارة ما عرضته الحكومة البريطانية بعد أن قدمت استقالتها. فكانت هذه الحادثة مأساة مفجعة حرمت مصر منبع حياتها وهو السودان، وانبرت الأقلام والألسنة تنتقد سلوك الوزارة وظل رئيسها حتى بعد تلك المأساة وخروجه من الوزارة صامتًا لا يحير جوابًا.

تخلى دولة توفيق نسيم باشا عن الحكم. واشتدت بعد استقالته الأزمة الوزارية واتجهت فى أثنائها الأنظار إلى مظلوم باشا ومحمد سعيد باشا ثم اتجهت صوب عدلى باشا. ولكن عدلى باشا رفض أخيرًا وصمم على رفضه كما قدمنا فى باب الإجرامات السياسية.

وعقب ذلك اتخذت السلطة إجراءات قوية للطوارئ فأقفلت بيت الأمة وأنذر الحاكم العسكرى لمدينة القاهرة رجال الوفد كما أسلفنا، وقبضت السلطة على كثيرين فأحدثت تلك التدابير قلقًا فى النفوس شديدًا وأضرب كثير من الطلبة احتجاجًا على ذلك وقامت مظاهرات فرَّقها رجال البوليس.

وطال زمان الأزمة واستحكمت حلقاتها. وأخذ القوم يتحدثون بأمر الوزارة الإدارية.

وزارة يحيى إبراهيم باشا:

وبينما الناس يتمارون فى أمر هذه الأزمة؛ إذ طلعت عليهم الصحف فجأة بانفراجها بقبول دولة يحيى إبراهيم باشا مهمة تأليف الوزارة.

ودولته من أطيب الرجال قلبًا وأسلسهم قيادًا. وأكثرهم تسامحًا. وأنساهم للإساءة. لا يتأثر بالمؤثرات وإن جلّت. فليس للغضب إلى نفسه سبيل. ولا للحزن إلى قلبه منفَذ ولا للشقاء على روحه سلطان. وإن كان هذا ديدنه فهو كذلك لا يرضى ولا يطرب ولا يسعد.

دأبه الصراحة فى القول. وإن كان فى كثير من الأحيان لا يتبع قوله العمل إلا أنه حسن الحظ تسير الأمور وفق إرادته إن كانت له إرادة يوجهها لأمر يشتهيه.

لم يشأ دولته محاولة التضليل والتغرير. بل قال فى صراحة إنه تولى الأمر (معتمدًا على تأييد جلالة الملك ومعونة دار المندوب السامى) فأخذ عليه الرأى العام مجاهرته باعتماده على تلك المعونة. وليس له أن يأخذ على دولته ذلك لأنها الحقيقة (وإن كانت مُرَّة) التى كان يلجأ إليها سواه من الوزراء ولا يصرحون بها.

ولقد نحا دولته نحو سلفه فلم يضع له برنامجًا سياسيًا رغم الغيوم التى كانت متلبدة فى جو السياسة المصرية، حتى أشكل على الناس ما إذا كانت وزارته إدارية أم سياسية. ولكن دولته قال فى حديث له مع محرر الأهرام: «من قال وزيرًا فقد قال سياسيًا».

ثم سارت الأمور فى عهده سِراعًا. بعد أن مرت مسألة مسخ الدستور. وانقضت مأساة السودان وتحمل مسئوليتهما سواه. فأخرج الدستور فى عهد وزارته يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بعد أن مضى على وضع مشروعه أكثر من عام تتلقفه أيدى الوزارات واللجان. ولو أن الأقلام انبرت لنقد ما فيه من روح رجعية، وصيغ تحرم الأمة بعض حقوقها المشروعة. إلا أن صدور الدستور احتُسب حسنة لهذه الوزارة.

وقالت بعض الصحف، إن الحكومة أرادت تبرير عملها فأوعزت إلى الأعيان أن يفدوا إلى الإسكندرية ليقدموا الشكر للوزارة على ما فعلت فأذعنوا لما أوحى به إليهم.

ثم ما لبثت الوزارة حتى أمطرت الأمة وابلاً من القوانين التى أصدرتها فى بضعة أشهر. فقد سنت ما عدا الدستور قانون الانتخاب وأعلنته يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٢٣. وأعقبته بقانون التضمينات فى يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣. وكان لهذا القانون نصيب عظيم من النقد. ومن حملات الهيئات السياسية والنقابات والجماعات والأفراد. لأنهم عدُّوه بمثابة معاهدة تربط مصر بأمور لا يصح أن تربطها بها الوزارة دون موافقة البرلمان الذى أوشك أن ينعقد فيرى نفسه أمام أمر واقع، ولأنه قد اعترف بالحالة الفعلية التى كانت قائمة إذ ذاك فيما يتعلق بالأراضى التى استولت عليها الحكومة البريطانية. ولأنه عهد بالأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية للجنة الرأى السائد فيها للانكليز دون المصريين. ولأن الحكومة الإنكليزية لم تقبل أن تأخذ على عاتقها. بصفة عامة. مسئولية التدابير التى اتخذتها سلطتها العسكرية فى ظل الأحكام العرفية.

ثم أصدرت قانون الأحكام العرفية فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٣ التى تعلنها الحكومة المصرية عند الاقتضاء. فلم تبق بعد إصدار القانونين الأخيرين حاجة لبقاء الأحكام العرفية الإنكليزية قائمة فى البلاد فأُلغيت. ولم يكن لإلغائها الأثر الذى كان يُنتظر. إلى غير ذلك من القوانين واللوائح العديدة التى كان بعضها يرمى إلى تقييد الحرية نوعًا ما. حتى قال بعض الظرفاء عن هذه الوزارة إنها (معمل قوانين).

ولما آذنت الغيوم التى كانت متلبدة فى جو السياسة المصرية بالانقشاع، أُلغيت وظيفة المحافظ العسكرى لمدينة القاهرة وضواحيها. ثم أُطلق سراح المعتقلين فى الماظة. وعُدل عن محاكمة باقى أعضاء الوفد الذين كانوا قد قبض عليهم عقب حادثة ألقاء القنابل، على الجنود الإنكليزية وأُعلن فك أسر المنفيين بجزائر

سيشل يوم ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٣ وأعيد فتح بيت الأمة. ثم أبيح للمبعدين العودة إلى ديارهم متى شاءوا. وأصبح سعد باشا حرًا فى العودة من جبل طارق فأبرق له الوفد بذلك، فأجاب معاليه أنه عازم على العودة يوم ١٢ سبتمبر.

جرى كل هذا أيام وزارة يحيى باشا، وأكثر أعضاء وزارته هم بعينهم الذين كانوا فى الوزارة النسيمية ووزير الحقانية فى وزارة نسيم باشا، هو نفسه الذى تولاها فى الوزارة الإبراهيمية ووزير الحقانية هو الذى فى مكتبه تدرس القوانين أو يعاد درسها والنظر فيها، خصوصًا قانون الدستور، الذى هو حياة الأمة أو فناؤها.

والظاهر أنه حدثت مشادة بين القصر والوزارة فيما يختص بإعادة بعض نصوص الدستور إلى ما كانت عليه. وقد حملت الصحف حملة عنيفة على سياسة القصر الملكى زاعمة أنه هو الذى يؤجل صدور الدستور لغايات رجعية.

فلو لم يكن اللورد اللنبى، والمسئولية التاريخية وهى من أجَلّ المسئوليات وأثقلها وأخلدها، هى التى تدفعنا إلى هذا التصريح، عن ثقة ويقين، نقول لو لم يكن اللورد اللنبى تدخل شخصيًا فأُعيدت تلك النصوص. التى كانت روح الدستور وبانتزاعها منه تجعله شيئًا لا حياة فيه، ولا غنى له، لتبدلت الحالة غير الحال. وحسبُك أن تعلم أن النص الخاص بالمسئولية الوزارية أمام البرلمان كان قد أُهمل، فالفضل فى إعادته وغيره بل الفضل فى التعجيل بإصدار الدستور، يرجع إلى هذا التدخل الفعلى من ذلك الجانب الذى أشرنا إليه وصرحنا به.

ثم جرت بعد ذلك الانتخابات ويجمل بنا أن نقول هنا إن وزارة يحيى باشا إبراهيم كانت أبعد الوزارات عن التدخل فيها، فلم تتحيز لفريق دون فريق، ولم تنصر حزبًا على حزب حتى بلغ من درجة حيادها أن رئيسها لم يظفر بالنيابة وكان بذلك قانعًا له.

ولقد كانت الدعاية إبان المعركة الانتخابية للوفد غاية فى الشدة والإحكام، وكِيلت التهم جزافًا لبعض رجالات مصر فى الخطب الانتخابية، ومما زاد

الدعاية عنفًا وشدة أن معالى زغلول باشا تباطأ فى حضوره إلى مصر حتى مهدت الوزارة للانتخابات وابتدأت بها. فكان لمظاهر الحفاوة به. كما كان لتأليف اللجان الوفدية المركزية فى جميع أنحاء القطر - دون الحزبين: الوطنى والحر الدستورى - دخل كبير فى نصرته وأشياعه.

وفى الساعة السابعة من صباح ١٧ سبتمبر، وصلت الباخرة لوتس إلى الثغر وبين ركابها سعد باشا. فاستقبله الأهالى بالهتاف والتصفيق المتواصلين؛ حتى كاد الهتاف يمزق حناجرهم والتصفيق يقطع أكفهم.

وصل الزعيم إلى فندق كلاردج ثم زار القصر الملكى فكانت المقابلة بينه وبين جلالة الملك طويلة وودية.

وفى يوم ١٨ سافر إلى القاهرة وكان يُقابل بالمحطات التى يمر فيها بالحفاوة والتكريم، وقد أقيمت له حفلات وولائم عديدة وفخمة احتفاءً بمقدمه.

ويحق لنا أن نذكر حادثًا له أثر فى السياسة الخاصة بمصر، وهو أن المؤتمر الإمبراطورى قد اجتمع فى لندن وفحص الحالة العمومية فى مصر. وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك فى إنكلترا هى المعارضة فى سحب الجنود البريطانية من القاهرة. لأن وجودهم فيها لازم للدفاع الإمبراطورى وهو لازم أيضًا فيما يتعلق بالتعهدات الدولية وصيانة تلك التعهدات.

ولقد امتاز هذا العام بما أبداه الشعب من الاحتفال العظيم بمقدم صاحبَى الجلالة الملكية من مصيفهما بالإسكندرية إلى العاصمة. فقد كانت الزينات باهرة والحفاوة تفوق كل وصف. وهذا كان من دلائل اتفاق الوفد مع القصر ونتيجة سياسة دولة توفيق نسيم باشا، وقد زار زغلول باشا جلالة الملك زيارة طويلة.

ولما كانت المعركة الانتخابية قائمة على ساق وقدم. نشر الزعيم بيانًا للأمة حاثًا لها على انتخاب الأكفاء المخلصين الذين ضحوا فى سبيل بلادهم وأمتهم ماضحوا منوهًا بأنصاره. وأخذ كل حزب يعمل لمصلحة مرشحيه بشتى الوسائل

ويكيد لمنافسيه، مما أدى إلى تفريق الكلمة وثلم الصفوف، ووجه أصحاب السمو الأمراء الكرام بيانًا للأمة المصرية يناشدونها فيه الاتحاد وجمع الكلمة وترك التنابذ والشقاق، وعلى أثره أرسل حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت خطابًا إلى معالى سعد زغلول باشا شارحًا له حقيقة موقفه إزاء تصريح ٢٨ فبراير وما حواه من مزايا للأمة لا يصح أغفالها، فرد عليه سعد باشا بخطاب قاس وجه إليه فيه قارس القول ولاذع العبارات؛ مما أتى على ما بقى من أمل فى الاتحاد والوئام وبهذا اختُتم عام ١٩٢٣.

تم الجزء الثالث
من التمهيد



البـــاب الثانـــى

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشِّلِّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

وبين يديك:

٣ ـ حوليات مصر السياسية ـ التمهيد: الجزء الثالث تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشِّلِّق.

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠
٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى
بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢